



١٦٣

مجمع الفائدة والبرها

في
شرح ارشاد الانها

للفقيه المحقق المذوق وحيد عصره
وقريرته المير المولى احمد الاردبيلي
المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ

الجزء الثالث

منشورات
جماعة المدرسين في الحوزة العلية
في قم المقدسة

مجموع الفوائد والبرها

فی

شرح ارشاد الانها

للفقیة المحقق المدقّق وحید عصره
وفرید دهره المولیٰ احمد لاریبی

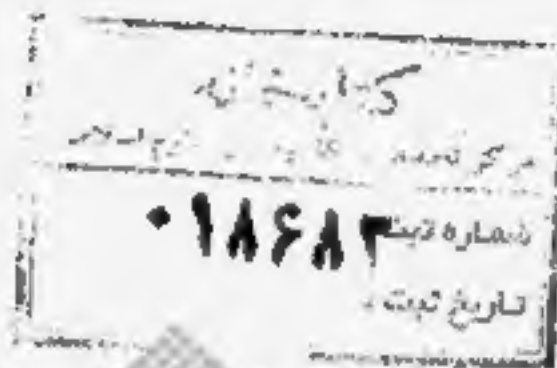
المؤلف سنة ۱۳۹۳ هـ

صنیعه و نطقه و علو علیه و اشرف علی طبعه :

الحاج آقا مجتبی العزّاء و الحاج شیخ علی بن الاستبصار و الحاج آقا حُسن بن ابی الاصفهانی

بفتم المقدسة

المحرر الایک



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد

الكتاب: مجمع الفائدة والبرهان- شرح ارشاد الاذهان (ج ۳)
المؤلف: المحقق البارع، الشيخ احمد المعروف بالقدس الاردبيلي
محقق وتصحيح: الشيخ مجتبی العراقي، الشيخ علي پناه الاشتهاردي والحاج آقا حسين اليزدي
الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين- بقم المشرفة
المطبوع: ۳/۰۰۰ نسخة
التاريخ: جمادى الاولى ۱۴۰۴ الموافق لشهر اسفند ۱۳۶۲

بسم الله الرحمن الرحيم

«المقصد السادس» في المنذورات:
من نذر صلاة واطلق وجب عليه ركعتان على رأى، كهية
اليومية.

المقصد السادس: في الصلوات المنذورات:

قوله: «من نذر صلاة واطلق وجب عليه ركعتان» لا اقل. (على رأى
كهية اليومية) دليل الرأى المذكور انها الغالب في النافلة، والمتعارف الكثير،
واللفظ مع اطلاقه ينصرف الى المتعارف والمتبادر.
ويحتمل اجزاء ركعة، بمعنى ان يكون الواجب ما يصدق عليه شرعا اسم
الصلاة الصحيحة واقلها ركعة، فتجزى، قدليله ان الاصل برائة الذمة، ولا شك
في صدقها على الركعة ومشروعيتها، فلوصل الانسان ركعة ركعة. يثاب عليها.
ويدل عليه، الصلاة خير موضوع من شاء استكثر ومن شاء استقل.^١
وصدق جميع التعاريف المشهورة للصلاة عليها: قيل هو مذهب المصنف

(١) جامع احاديث الشيخ باب (١) من ابواب فضل الصلاة حديث ١٤ ولفظ الحديث عن التظلية للشهيد
(عن النبي صلى الله عليه وآله، الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر)

في النهاية وولده في الشرح، واختيار الاول احوط.

والتحقيق ان الواجب هو المفهوم الكلي و يتحقق براءة الذمة بوجوده في ضمن
اي فرد كان، ولو سلم التبادر و التعارف في الفعل، فهو غير موجب لذلك مع
البرائة الاصلية: و لذلك يسمع في الاقرارات لو ادعى ذلك، ويحمل في القضايا
على اقل ما يصدق، فلو صدق على الاربع بتسليمه، او الثلاثة كذلك يكون احد
الافراد و يتحقق به البرائة، وكذا الخمس يتشهدا واثنتين، والمناط هو الصدق فان
علم الصدق على شيء يكون فردا، وبه يبرء الذمة، والافلا: ولما لم يعلم مشروعية
غير الاثنتين مطلقا - وان اقتضى ظاهر التعاريف والاسم، الصدق على الكل
ففيكون هما احوط، ويدل وجود الفريضة وصلاة الاعرابي والوتر على الصدق على
غيرهما ايضا، ولا ينبغي النزاع لوفعل المنذورة في ضمن الوتر او اربعة الاعرابي،
واظن الصدق على الواحدة مطلقا، فالظاهر كونها فردا، والاحتياط واضح، ولا يبعد
حصولها في ضمن الواجبة ايضا لو كانت محتملة عند الناذر، وهو بعيد، لان الغالب
انه قد يقصد غير ما هو الواجب عليه وانه لا يتخيل الا غير الواجبة.
هذا بالنسبة الى العدد.

واما بالنسبة الى الافعال والشروط: فالذي يظهر انه ينبغي البرائة بما يصدق
عليه الصلاة قبل النذر ولو كان بفاتحة الكتاب وعدم القيام والقبلة وعلى الدابة
خصوصا في السفر وماشيا، وبالجملات المناط هو الصدق شرعا.

وما ورد من وجوب السورة والقيام والقبلة وعدم الجواز على الدابة في الصلاة
الواجبة والمكتوبة، فاظنها في الواجبة باصل الشرع، لا بالنذر ونحوه. ويؤيده انه لو
عمم نذرها بحيث يشمل اتصافها بوجود هذه الاشياء و غنمها صريحا لانعتقد
بلاشك، فهي واجبة ليست فيها هذه الامور.

وبالجملات كل شيء من فعل وشروط، ليس بشرط للصحة - لو نذر بحيث يشمل
علمه، وكذا الواطلق - فهو فرد المنذور، وتبرء به الذمة. وان كان الاولى والاحوط

ولا يتعين زمان ولا مكان
ولو قيد النذر بهيئة مشروعة، تعينت، كنذر صلاة جعفر.
ولو نذر العيد المندوب في وقته تعين.
ولو نذر هيئة في غير وقته، فالوجه (عدم خ) الاعتقاد.

اختيار ما اجتمع فيه جميع الشرايط المتبرة في صحة الواجب.
واما دليل اصل انعقاد النذر فهو الاجماع والايات والاختبار^١
قوله: «ولا يتعين الخ» ونحوه ظاهر، وكأنه ذكر تمهيداً لما بعده.
وكذا قوله: «ولو قيد النذر بهيئة مشروعة الخ» لوجوب الايفاء بنذر ولا
يعتبر فيه غير كونها هيئة مشروعة.
قوله: «ولو نذر هيئة في غير وقته الخ» لنذر صلاة بهيئة مشروعة، ورد الشرع
بها في وقت معين - في غير ذلك الوقت، مثل نذر صلاة بهيئة صلاة العيد، في
غير العيد، ففي انعقاد هذا النذر وجهان.
الانعقاد، لصديق الصلاة، وورود الشرع بهذه الهيئة في الجملة. وعدم وجدانها
في الشرع الا في وقت خاص، ليس بمستلزم لعدم المشروعية في غيره. ولصديق النذر
فيدخل تحت ادلة انعقاده.
وعدم الاعتقاد. لاصل البرائة. وعدم العلم بالصديق، لعدم العلم بالمشروعية
الا في الوقت المعين، مع اشتراط مشروعية المنذور في انعقاد نذره. ولانه لو لم تكن
الهيئة مشروعة في وقت اصلا لم ينقذ نذرها وكون الهيئة مشروعة في الجملة، لا
يستلزم المشروعية مطلقا، فهي بالنسبة الى الوقت المنذوره فيه، بمنزلة عدم ورود الشرع
بها اصلا.

(١) قال في الجواهر: والاصل في مشروعيته، بعد الاجماع والسنة المتواترة التي سببر عليها شرطها،
قوله تعالى: وليؤفوا نذرهم. ويؤفون بالنذر الخ.
(٢) لا يخفى ان من قوله: (ولو نذر هيئة في غير وقته) الى قوله: (وهو يقضى سوق المتن فامل) ليس في
النسخ المطبوعة، بل هو موجود في النسخ الخطية التي عندنا.

و كذا الكسوف، ولو قيد العدد بخمس فصاعداً. قيل لا ينعقد

ولاشك ان الاول احوط.

وعدم ظهور دليل اشتراط المنذور بجميع اجزائه و شرايطه وهيئاته - بمعنى وقوعها و ورودها في الشرع بخصوصها في النذر، مع المشروعية في الجملة، و صدق المنذور مثل الصلاة شرعاً عليه، وكذا النذر - يقوى الاول.

و كذا الكلام في هيئة الكسوف، و لعل هيئة الكسوف أبعد من الانعقاد، لثبوت بطلان الصلاة بتكرار ركوع الصلاة الا ما استثنى، وليس المنذورة منه. ثم اعلم: ان النسخة في نذر الهيئة مختلفة، في بعضها فالوجه الانعقاد و في الاخر عدم الانعقاد، وهو يقتضي سوق المتن، فتأمل.

قوله: «وكذا الكسوف» كانه مبنى على انعقاد نذر الواجب، و الا فالظاهر عدم مشروعية هيئة الكسوف في غير وقته، الا ان يريد اعادته او قضاء ما هو غير واجبة، بل مندوبة من تحقیق کاپیر علوم اسلامی

قوله: «ولو قيد العدد الخ» دليل انعقاد الخمس صدق الصلاة عليه، ولا يمنع عدم فعلها اصلاً، من مشروعيته لصدق ما يثبت به الشرعية عليها، وهو صدق اسم الصلاة، و لا يمكن عدم الانعقاد لكون الغير افضل و اكثر في الشرع، وانه ما فعله الشارع، ولا امر به، اذ لا يحتاج اليها، بل يكفي مجرد التسمية شرعاً، وهو ظاهر، مع ظهور صدق اسم الصلاة على مثل الخمس: نعم لوتوزع في الصدق فهو امر ممكن، فانا ما نعلم تعريفاً من الشارع للصلاة الصحيحة، بل نأخذ التعريف من فعلهم عليهم السلام اياها و امرهم بافرادها: والذي تحقق منهم في النافلة هو الثنتان والواحدة في فرد خاص، والثلاثة ايضاً، لدلالة الاخبار الصحيحة على جواز الوصل بين الثلاثة التي بعد صلاة الليل و انها الوتر، وكذا الاربع، فيصدق عليه، فن ابن يعرف صدق التعريف والاسم المقصود للشارع على الغير، فلما لم يتحقق ذلك، فلا يعرف الصدق عليه: فلا يتحقق البرائة به، وهذا هو دليل عدم الانعقاد، و كانه

ولوقيده باقل انعقد وان كان ركعة.
ولوقيده بزمان تعين،
ولوقيده بمكان له مزية تعين، والا جزئه اين شاء.

اظهر لما مر من عدم تحقق مثلها اصلا ولو في غير عادة النزاع من الواجبات و
المندوبات.

وقد ظهر منه وجه قوله (ولوقيده باقل انعقد وان كان ركعة) او ثلاثا وانه
لو كان المراد بالركعة الوتر وبالاربعة ما في صلاة الاعرابي فلا نزاع في الانعقاد: و
كذا في البرائة بها في المطلق ايضا.

واما ان اراد الانعقاد مطلقا، والبرائة مطلقا مع القيد مطلقا كما هو الظاهر،
ففي البرائة بالواحدة والاربعة تأمل يفهم مما سبق: لعدم تحقق تسميتها في غيرها
بصلاة صحيحة شرعية. ولكن الظاهر ذلك حيث تحقق في الواجبة والمندوبة
(في الجملة خ).

والظاهر انه لا يحتاج الصدق على فعل الشارع اياهما بخصوصهما، ولا الامر بهما
كذلك ولا على وجه العموم صريحا، بل يكفي وجود ذلك منه في الجملة: وصدق
تعريف الفقهاء عليهما من غير نزاع من احدهم، دليل عليه، والا يبنى الاعتراض
بعدم المانعية، وكذا الكلام في الثلاثة، فالظاهر ان كلما تحقق الاسم والصدق في
الجملة قبل النذر فهو فرد لها في الجملة، فع اطلاق النذر تحصل به البرائة، لانه فرد
المنذورة.

قوله: «ولوقيده بزمان تعين» اي سواء كان له مزية اولاً، فلا تحصل البرائة
الا بفعلها فيه، ولا تحصل بغيره وان كان له مزية بالنسبة الى المتعين، ودليله ادلة
وجوب الايفاء بالنذر مع عدم ما يفيد المنع، مع قول الشارح: انه موضع وفاق.

قوله: «ولوقيده بمكان له مزية الخ» لانزاع في انعقاد ما قيد بمكان فيه مزية
في الجملة كالمسجد، وان كان مسجد السوق، او المحلة، لا تصافه بالمزية في الجملة،
ولا يحتاج الى كثرة الفضيلة، والا يلزم الشبهة في اكثر النذور.

و كذا لا ينبغي النزاع لو قيد بمكان تحرم فيه الصلاة قبل النذر بمعنى عدم انعقاده
راساً، لا أنه ينعقد و يجب فعلها في غير ذلك المكان، لأنه نذر واحد، فما نذره
ما اتعقد، وغيره غير منثور فلا يجب. إذ ليس هنا سبب إلا النذر.

و أما إذا قيد بمكان مكروه، فينبغي الانعقاد، لأنه بمعنى قلة الثواب، فالصلاة
في الحمام مثلاً عبادة راجع وجودها على عدمها، فتدخل تحت أدلة وجوب إيفاء
النذر إذ ليس فيها قيد كثرة الفضيلة، ولا عدم كون شيء أفضل منه كما في الأزمنة
المكروهة.

و بالجملة: النذر الواحد - و إن كان فيه قيود متعددة منقصة للثواب، بالنسبة
إلى العلم، بحيث لا يخرج المقيّد عن كونه عبادة - ينبغي انعقاده. لدليل النذر و
عدم خلافهم في مثل ذلك في الزمان.

والفرق^١ الذي ذكره على تقدير التسليم لا ينفع. إلا أن يقال: إن في الزمان،
أما يصح و ينعقد به مطلقاً، لأن فعلها قبل وجود الزمان المعين المشروط. فعل
المنذورة قبل وجوبها، و بعده تصير قضاء: فلو لم يتعين، يلزم عدم الوجوب، وهذا هو
الذي خطر ببالي، وهو غير بعيد.

و قد يقال عليه: أنه ينبغي إلقاء الوقت، فيكون نذراً من غير قيد زمان،
كالمكان، فيجوز فعلها قبل الوقت و بعده، فتأمل. فإنه إن تم هذا الفرق في جميع
الأفراد، و كونه نافعا في تعيين ما عين من الزمان، فلا يدل على عدم تعيين ما عين في
المكان.

و إذا كان المكروه كذلك. ففي المباح بالطريق الأولى، فتأمل، فإن مقتضى
النظر ما ذكرته. فإن دليل الإيفاء بالنذر لخصوصية له بشيء إلا أنه قيد
بالاجتهاد بالمشروع، فيخرج غيره، لعدم معقولية الأمر من الشارع بفعل المحرم و
كونه واجبا و حراما، وانقلابه من المحرم إلى الواجب غير ظاهر، والأصل بقائه عليه

وهل يجزى في ذى المزية الاعلى فيه نظر
و يشترط ان لا يكون عليه صلاة واجبة،

بادلته. والاستصحاب دليل.

و لعل يستشعر منه الاكتفاء في انعقاده بالمباح، فكيف انعقاد العبادة المعتبرة
مثل الصلاة مع القيد المباح الذى لا يخرج عن كونها عبادة.
و بالجملة: ينعقد كل عبادة و ان قيد باى قيد كان، ما لم تخرج به عن كونها
عبادة، و ان نقص ثوابها و صارت مكروهة، بمعنى اقل ثواباً من غير المقيد. و ان
جميع افراد المنذور قبل تحقق النذر فرد له بعده، الا ما اخرج بالدليل، فتأمل، و
سيبغى زياده تحقيق له انشاء الله في كتاب النذر.
و من هذا علم عدم الاجزاء، لوفعل في ذى المزية و غير المكروهة، زمانا كان
او مكانا.

و كذا شرح قوله (و هل تجزى في ذى المزية الخ) و انه لا نظريه، لما مر فتأمل.
بل لا يجزى، لانعقاد النذر في غيره. وانما نشأ النظر من عدم انعقاد النذر الامع
المزية، والظاهر مع القول به ايضا يتعين. ولنا في هذا البحث مع الذكرى بحث
ذكرناه في بعض التعليقات. و كذا مع الشارح، وليس عل النقل، و يظهر لمن
نظريه. و من جمله انه قال في قوله (فيه نظر) من وجود مقتضى للزوم و هو النذر
و حصول المزية، فيتعين و يؤمر بالايقاع فيه، وهو يقتضى النهى عن ضده فلا
يصح في غيره لاقتضاء النهى الفساد الخ.

و هو انه على تقدير تسليم ذلك فهو تسليم لما مر منه: من ان الامر لا يدل على
النهى عن الضد الخاص و انه لا يفسد، فتذكر.

قوله: «ويشترط الخ» الظاهر انه مبنى على عدم صحة النافذة لمن عليه
الفريضة، و ان النافذة حرام حينئذ.

ولو نذر صلاة الليل وجب ثمانى ركعات،
و كل ما يشترط في اليومية يشترط في المنذورة الا الوقت.

ولا يخفى انه تام على ذلك التقدير، لما نقل من الاجماع على اشتراط كون المنذور مشروعاً، لاحراماً، قبل تعلق النذر فلا ينفع خروجها عن النافذة بعد النذور صيرورتها واجبة، فلا تكون منية، لانها المنذورة وهي واجبة لان الادلة انما دلت على عدم صحة المنذوبة ممن عليه الواجبة، فذلك يمنع من الاعتقاد: فكيف يقال ان المنوع هو المنذوبة وهذه واجبة: لان النزاع في انها ما صارت واجبة، وهو ظاهر: ولانك قد عرفت: انه على تقدير كون المنذور حراماً قبل النذر، لا ينعقد، لانه لا معنى لانعقاده مع التحريم، ولا يعلم الانقلاب. وبالجملة: الظاهر انه على تقدير الجواز لا ينبغي النزاع في الاعتقاد، وعلى تقدير عدمه في العدم، كما هو المشهور بل المجمع عليه، ولهذا يعترضون بنحو اعتقاد نذر الاحرام قبل الميقات، لتحريمه، ويجاب بخروجه بالنص، يعنى علم الانقلاب بالنص، فتأمل.

قوله: «ولو نذر صلاة الليل الخ» دليله أن صلاة الليل عرفاً: انما تطلق على الثمانى فقط، فلا ينعقد الا ذلك بغير دعاء و سورة مخصوصة، ولا الشفع والوتر، و الظاهر عدم وجوب سورة اصلاً، كما عرفت.

قوله: «وكل ما يشترط في اليومية الخ» الظاهر ان المراد مع الاطلاق، والا لو قيد بعدم السورة مثلاً، او عدم القيام و القبلة، فالظاهر عدم النزاع في الاعتقاد، مع عدم اشتراطها بشرايط الفريضة: او يكون المراد بعد ما قيد بشرايط الفريضة الباقية.

واستثناء الوقت معلوم، فان وقت المنذور لو قيد فيه، يتعين على مامر، والافهرو مطلق مادام (لم-ظ) يحصل الظن بالضيق: والا ولى المسارعة، للاية^١ والخبر^٢.

(١) قال الله تعالى (وسارعوا الى مفرة من ربكم) آل عمران: ١٣٣ وقال تعالى (وسارعون في

الحزبات) آل عمران: ١١٤ وغير ذلك من الايات الشرعية

(٢) الوسائل باب (٢٧) من ابواب مقدمات العبادات: وفيها (عن ابي حنيفة عليه السلام قال، قال

وحكم اليمين والمهد حكم النذر

قوله: «وحكم اليمين الخ» الظاهر عدم النزاع فيه: وسبب الاشتراك، اشتراك الأدلة، مثل وجوب الإيفاء بالشرط والمهد والعقد: وإطلاق البعض على الآخر في بعض الأخبار: وسبب زيادة تحقيق، والفرق بينها.

«المقصد السابع: في النوافل»

و يستحب صلاة الاستسقاء جماعة.

قوله: «المقصد السابع في النوافل: ويستحب صلاة الاستسقاء الخ» قال في المنتهى: اجمع كل من يحفظ عنه العلم على استحباب صلاة الاستسقاء الا باحنيضة فانه قال: ليس لها الصلاة، بل مجرد الدعاء، واستدل عليه باخبار كثيرة من العامة^١ والخاصة، مثل حسنة هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن صلاة الاستسقاء؟ قال: مثل صلاة العيدين الخبر^٢ وغيرها، فالدليل عليه، السنة، والاجماع، لا الكتاب؛ وقال ايضا: وهي ركعتان في قول اهل العلم الاشدود، فالذي عليه علمائنا

(١) صحيح مسلم: كتاب الاستسقاء حديث: ٢-٤

صن الترمذي: باب ما جاء في صلاة الاستسقاء حديث: ٥٥٦-٥٥٨

صن ابن ماجة: باب ما جاء في صلاة الاستسقاء حديث: ١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨

مسند احمد بن حنبل: ج ١ ص ٣٥٥ عن ابن عباس: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواتعا متبذلا متخشعا متضرعا فصل ركعتين كما يصلي في العيد لم يطلب خطبكم هذه.

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

عند قلة الامطار و غور الانهار كالعيد:

اجمع انها كالعيد، ويدل عليه الحسنة المتقدمة ^١ و رواية طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام من ابيه: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى للاستسقاء ركعتين، و بدء بالصلاة قبل الخطبة و كبر سبعا وخمسا، وجهر بالقراءة ^٢ و اما دليل كونها جماعة: فهو ادلة الترغيب في الجماعة، مثل ما روى في المنتهى ^٣، قال عليه السلام: من صلى صلاة جماعة ثم سال الله حاجته قضيت له و قال: الجماعة رحمة ^٤ : ويدل عليه ايضا الاخبار التي وردت في بيان كيفيتها، مثل رواية مرة: اذا انتهى الى المصلى صلى بالناس ^٥.

وقال ايضا: و لتصل جماعة و فرادى، و هو قول اهل العلم الا ابا حنيفة، ولو لا الاجماع، لا مكن القول بعدم مشروعيتها فرادى. لان ظاهر الاخبار - و ما فعله صلى الله عليه وآله، و كذا الأئمة - الجماعة. و كأنه ما خوذ من مشروعية صلاة النافلة فرادى مطلقا، و عدم النهي صريحا، و ان كان الدعاء و طلب الرحمة، و المنقولة المشهورة، مع الجماعة.

قوله: «عند قلة الامطار و غور الانهار الخ» دليله معلوم: لان الاستسقاء طلب السقاية من الله، و ذلك انما يكون عند الحاجة، و هي تحصل عند ما ذكر. و كون وقتها وكيفيتها كالعيد، يفهم من الحسنة المتقدمة وغيرها.

و كذا كون الخطبة متاخرة: و ما ورد في تأخيرها عنها ^٦ فتروك: كانه لعدم

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

(٣) لم يتر عليه في المنتهى و لكن قال في التذكرة في بحث صلاة الاستسقاء ما هذا لفظه: (و تصلّى جماعة و فرادى اجماعاً لقوله صلى الله عليه وآله من صلى جماعة الخ)

(٤) مسند احمد بن حنبل: ج ٤ ص ٢٧٨ قطعة من حديث النعمان بن بشير، ولفظ الحديث (عن النعمان بن بشير قال: قال النبي صلى الله عليه وآله) و سلم على المسيرة من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، و من لم يشكر الناس لم يشكر الله، التحدث بنعمة الله شكر و تركها كفر، و الجماعة رحمة و الفرقة عذاب)

(٥) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الاستسقاء، قطعة من حديث: ٢

(٦) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة الاستسقاء، حديث: ٢

الا انه يقنت بالاستعطاف وسؤال الرحمة وتوفير المياه،
بعد ان يصوم الناس ثلاثة ايام، ويخرج بهم الامام في الثالث الجمعة او الاثنين
الى الصحراء حفاة بالسكينة والوقار

القول به، والالكان القول بالتخير، اولى.

و اما كون قنوتها بالاستعطاف: اى طلب العطف والرحمة من الله على عباده:
فلانه المطلوب، فينبغى ذكره في الصلاة وعمل الاجابة: قيل يجوز بما سنح، والاولى
المنقول^١

و اما صوم الثلاثة - والخروج في الثالث، الذى هو الاثنين - فدليلة قول ابى
عبدالله عليه السلام في رواية حماد السراج عنه، قال: قل له: اى لحمد بن خالد:
يخرج ويخطب ويامرهم بالصيام اليوم وغدا ويخرج لهم اليوم الثالث وهم صيام^٢
وفي رواية مرة: قلت له متى يخرج جعلت فداك؟ قال: يوم الاثنين^٣ و ظاهر
الاول يدل على جواز الخروج اى يوم كان الثالث: الا ان يحمل ذلك اليوم على
الاثنين، لثاني: ويحتمل كونه اولى:

و كان الجمعة ماخوذة من استعجاب (استجابته خ ل) الدعاء فيها، لما روى ان
العبد المؤمن ليسأل الله الحاجة فيؤخر الله قضاء حاجته التى سأل الى يوم الجمعة
ليخصه بفضل يوم الجمعة^٤ ولانها. اشرف: ولا يبعد اولوية الاثنين، للتصريح: وقد
يكون فيه مناسبة للاستسقاء بخصوصه: ويدل الخبر على جواز نية الصوم في اليوم في
الجمعة، وان مضى بعضه.

و اما الخروج الى الصحراء، فدليلة ما في الحسنة المتقدمة: يخرج الامام فيبرز
الى مكان نظيف، في سكينة ووقار، وخشوع ومسكنة، ويرزقه الناس: فيحمد

(١) الفقيه، باب صلاة الاستسقاء

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب الاستسقاء قطعة من حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب الاستسقاء قطعة من حديث: ٢

(٤) الوسائل باب (٤٤) من ابواب صلاة الجمعة وادليها حديث: ٤

ويخرج الشيوخ والأطفال والمعجزة.

ويفرق بين الأطفال وامهاتهم

وتحويل الرداء بعد الصلاة

الله ويمجده ويشي عليه، ويجتهد في الدعاء، ويكثر من التسبيح والتهليل والتكبير: ويصل مثل صلاة العيدين ركعتين في دعاء ومسئلة واجتهاد: فإذا سلم الإمام قلب ثوبه وجعل الجانب الذي على المنكب الايمن على المنكب الايسر، والذي على الايسر على الايمن: فإن النبي صلى الله عليه وآله كذلك صنع^١ وكان هذه دليل كونهم حفاة وما بعده، لأنها داخل في الخشوع: مع مامر من صلاة العيد وكونها مثلها.

واخراج الشيوخ بخصوصهم والأطفال: كانه، لانهم ادخل فسي المقصود، كما روى عنه صلى الله عليه وآله نولا اطفال رضع، وشيوخ ركع، وبهائم رقع لصب عليكم العذاب صبا^٢

فلايبعد اخراج البهائم ايضا لهذه، ولما روى عن الصادق عليه السلام: ان سليمان خرج ليستسقي فرأى غلة (قد استلقت على ظهرها خ) رافعة قائمة من قوائها الى السماء وهي تقول: انا خلق من خلقك لاغنى بنا عن رزقك، فلا تهلكنا بذنوب بني آدم، فقال سليمان لاصحابه ارجعوا، فقد سقيم بغيركم^٣.

واما التفريق بين الأطفال والامهات، فكانه لاستجلاب البكاء والتضرع، او لامكان تأثير بكاؤهم حينئذ في المطلوب ايضا، فان سببه قلة الماء وطلبه، والا لما فرق.

واما تحويل الرداء فقد كان في الحسنة^٤ ولايبعد كونه مخصوصا بالامام، وما

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٤١) من ابواب جهاد النفس حديث: ٦

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ٥

(٤) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

ثم يستقبل القبلة، ويكبر الله مائة عاليا صوته، ويسبح (الله خ) مائة عن يمينه، ويهلل مائة عن يساره، ويحمد الله مائة تلقاء الناس

فهم منها، الاله: و عبارة المتن محتملة للتعميم و لكن لتصرّحه في المنتهى بالاختصاص بالامام، وعدم الاستحباب لغيره، يمكن حملها على الامام.

ويدل على التخصيص ايضا ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام قال: علامة بينه وبين اصحابه يحول الجذب خصباً^١ وبالجملة المفهوم من الاخبار استحبابه للامام، وما رايت ما يدل على العموم، فتول الشارح:—ولافرق في ذلك بين الامام وغيره و من ثم اطلق — غير واضح الدليل، مع انه قال في المنتهى، ولا يستحب ذلك لغيره، وبه قال سعيد بن المسيب، الى قوله: وقال الشافعي يستحب للامام والماموم، وظاهره دال على عدم الخلاف عندنا.

قوله: «ثم يستقبل الخ» دليله رواية مرة مولى خالده: قال صاح اهل المدينة الى محمد بن خالد في الاستسقاء فقال لي: انطلق الى ابي عبدالله عليه السلام فاسأله ما رأيك؟ فان هؤلاء قد صاحوا الي، فاتيته، فقلت له: فقال لي: قل له، فليخرج، قلت له جعلت فداك، متى يخرج؟ قال يوم الاثنين، قلت كيف يصنع؟ قال: يخرج المنى، ثم يخرج يمشى كما يمشى يوم العيدين، وبين يديه المؤذنون في ايديهم عنزهم، حتى اذا انتهى الى المهمل يهمل بالناس ركعتين بغير اذان ولا اقامة، ثم يصعد المنبر فيقلب رداءه فيجعل الذي على يمينه على يساره والذي على يساره على يمينه ثم يستقبل القبلة. فيكبر الله مائة تكبيرة رافعا بها صوته، ثم يلتفت الى الناس عن يمينه فيسبح الله مائة تسبيحة رافعا بها صوته، ثم يلتفت الى الناس عن يساره فيهلل الله مائة تهليلة رافعا بها صوته، ثم يستقبل الناس فيحمد الله مائة تحميدة، ثم يرفع يديه ويدعو ثم يدعون، فاني لا رجوان لا يجيبوا، فقال: ففعل: فلما رجعنا قالوا هذا من

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الاستسقاء، ذيل حديث: ٢ و صدره (قال سألت عن تحويل النبي

(ص) رداءه او الاستسقاء؟ قال علامة له)

و يتابعونه، ثم يخطب ويبالغ في السؤال.
فإن تأخرت الإجابة أعادوا الخروج.

تعليم جعفر عليه السلام^١ وفي رواية يونس: فما رجعنا حتى اهتتا أنفسنا^٢
قال الشارح: وفي هذه دلالة على كون الخطبة بعد الأذكار لعله لذكر
الأذكار بعد الصعود، فتأمل.

وأما متابعة الناس له: فقال الشارح: في الأذكار كلها ورفع الصوت، لا في
التحويل إلى الجهات ومستند ذلك كله: تعليم الصادق عليه السلام لعماد بن
نخالة، والتي رأيتها في الأصل، هي المذكورة وما فهمت منها ذلك كأنه أخذ من
التأسي وحسن الذكر، وطلب التضرع إلى الله تعالى بذكره، والمبالغة في السؤال و
الإلحاح في الدعاء أمر مطلوب.

قوله: «فإن تأخرت الخ» دليله الإجماع، قال في المنتهى: ذهب إليه علمائنا
إجماع، مع وجود السبب، وما روى عنه صلى الله عليه وآله: إن الله يحب الملحين
في الدعاء^٣.

وأعلم أنه قال في المنتهى: ويستحب الجهر بالقراءة، كأنه المستفاد من الحسنة
(أنه كالعيد) ولما في رواية مطلحة^٤

و إن رواية مرة دلت على إخراج المنبر كما قاله السيد، ومنع بعض الأصحاب،
ويمكن حمله على منبر كان وقفا بحيث يجوز إخراجه: بل يمكن مطلقا مع عدم المنع،
وجوده في المنبر، وحصول غرض الواقف، وقد يكون له دخل في المدمى ولا يحتاج
إلى مؤنة فعل آخر من الطين وغيره.

و أنه يستحب في الصحراء الإجمكة: يفهم من كونها كالعيد، وفي رواية

(١) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الاستسقاء حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الاستسقاء فبل حديث: ٢

(٣) المستدرک باب (١٨) من أبواب الدعاء حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

ابي البختري عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليهم السلام قال: مضت السنة انه لا يستسقى الا بالبراري حيث ينظر الناس الى السماء ولا يستسقى في المساجد الا بمكة^١ ولا يدل على عدم استحباب الصحراء بمكة فانهم.

وقال فيه ايضا: يمنع اهل الذمة والكفار من الخروج. ويستحب ان يستسقى باهل الصلاح، ويستحب ان يامرهم بالخروج عن المعاصي، والصدقة وترك التشاجر، فان المعاصي سبب للجذب، واستدل عليه بقوله تعالى (ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء)^٢ وبالأخبار.

وقال ايضا لابد من الخطبتين، لانه كالعيد.

وقال ايضا، يستحب ان يامرهم بالاستغفار وقت الصلاة، لقوله تعالى، (فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا)^٣ وبهذه استدلل على بن الحسين عليهما السلام في ان قول: اللهم اني استغفرك واتوب اليك نك انت الغفور الرحيم، موجب لحصول ما تمنى من مال وولد ومن خير الدنيا والاخرة على ما روى في الفقيه^٤.

و روى في الفقيه ادعية حسنة عن علي والحسن والحسين صلوات الله عليهم اجمعين، وانه ماتم كلام الحسين عليه السلام حتى صب الله الماء صبا، حين دعا بعد اخيه بامرأته، وانه قيل لسلمان غلما! فقال رضى الله عنه أما سمعتم قول رسول الله صلى الله عليه وآله اجريت الحكمة على لسان اهل بيتي^٥ ونقل ايضا ان فرعون لما استسقى فقام في الليل وتوسط النيل، ورفع يديه الى السماء وقال: اللهم انك

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الاستسقاء حديث: ١

(٢) الاحراف: (١١)

(٣) سج: (١١)

(٤) الفقيه ج ٣ باب الدعاء في طلب الولد حديث ١ والحديث منقول بالمعنى ولستفاد منه ان الاكثر

من قول: اللهم اني استغفرك الخ موجب لحصول ما تمنى.

(٥) جامع احاديث الشيعة (٤) باب ما ورد من الخطبة والدعاء في الاستسقاء حديث: ١١ وفي الفقيه

رواه في اول ابواب صلاة الاستسقاء

و يستحب نافلة رمضان: وهي ألف ركعة، يصلى فى كل ليلة عشرين، ثمان بعد المغرب، واثنى عشر بعد العشاء، وفى ليلة تسع عشرة واحد و عشرين وثلاث و عشرين زيادة مائة، وفى العشر الاواخر زيادة عشر، ولو اقتصر فى ليلالى الافراد على المائة، صلى فى كل جمعة عشر ركعات بصلاة على وفاطمة وجعفر عليهم السلام، وفى آخر جمعة عشرين بصلاة على عليه السلام وفى عشيتها عشرين بصلاة فاطمة عليها السلام.

تعلم انى اعلم انه لا يقدر على ان يجيء بالماء الا انت فجتايه فاصبح. النيل يتدفق^١ ومن هذا يعلم ان حصول مطلوب الداعي لا يدل على قربه عند الله وان فرعون كان عالماً بالله، فانكر مع العلم.

قوله: «ويستحب نافلة شهر رمضان الخ» يدل على استحبابه اخبار كثيرة من طرق العامة^٢ والخاصة:

مثل موثق ابي خديجة فى التهذيب عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا جاء شهر رمضان زاد فى الصلاة وانا ازيد، فزيدوا^٣ وما رواه فيه ايضا جابر بن عبدالله، قال: ان ابا عبدالله عليه السلام قال له: ان اصحابنا هؤلاء ابو ان يزيدوا فى صلاتهم فى رمضان وقد زاد رسول الله صلى الله عليه وآله فى الصلاة فى رمضان^٤.

وما رواه فيه ايضا عن ابي بصير انه سأل ابا عبدالله عليه السلام ايزيد الرجل الصلاة فى رمضان؟ قال نعم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قنزادنى رمضان فى الصلاة^٥

وما رواه فيه عن ابي العباس البقايى وعبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه

(١) جامع احاديث الشيعة (٤) باب ماورد من الخطبة والدعاء فى الاستسقاء حديث: ١٧

(٢) صحيح مسلم: ج ١ ص ٥٢٣ باب الترتيب فى قيام رمضان وهو الترتيب فراجع، وفى بعضها (عن

ابى هريرة، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفرله ما تقدم من ذنبه)

(٣) (٥١٣) الروايات باب (٢) من ابواب نافلة شهر رمضان، حديث: ٢٠٠٢-٢٠٠٥

السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزيد في صلاة في شهر رمضان الخبر^١
قال في المنتهى رواها الشيخ في الصحيح، وفيه تأمل، اذ طريق التهذيب
في الاول الى علي بن الحسن بن فضال، و اليه غير صحيح وقالوا: هو فطحي وفيه
محمد بن علي و هو مشترك، وابو بصير كذلك^٢ وفي الثاني محمد بن عيسى عن
يونس، كانه يونس بن عبد الرحمن، ولهم في هذا السند قول^٣ ولكن اظن صحته.
وما رواه فيه ايضا عن مفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام: انه قال:
تصل في شهر رمضان زيادة الف ركعة^٤

وما رواه فيه ايضا عن احمد بن محمد بن مطهر قال: كتبت الى ابي محمد عليه
السلام ان رجلا روى عن آبائك (ع) ان رسول الله صلى الله عليه وآله، ما كان
يزيد من الصلاة في شهر رمضان على ما كان يصليه في سائر الايام؟ فوقع عليه
السلام كذب. فض الله فاه: صل (صل خ) في كل ليلة من شهر رمضان عشرين
ركعة، الى عشرين من الشهر وصل (صل خ) ليلة احدى وعشرين مائة ركعة
وصل (صل ح) ثلاث وعشرين مائة ركعة، وصل (صل) في كل ليلة من العشر
الاواخر ثلاثين ركعة^٥

وما رواه ايضا عن محمد بن احمد بن مطهر انه كتب الى ابي محمد عليه السلام
يخبره بما جاءت به الرواية ان النبي (ص) ما كان يصل في شهر رمضان وغيره من
الليل سوى ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر؟ فكتب عليه السلام فض الله

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب نافذة شهر رمضان قطعة من حديث ١٠

(٢) سنه كما في التهذيب هكذا (عل بن الحسن بن فضال، عن محمد بن علي، عن علي بن النعمان،
عن منصور بن حازم، عن ابي بصير)

(٣) سنه كما في الكافي هكذا (علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن ابي
العباس بن يقطين وعبيد بن زرارة)

(٤) الوسائل باب (٧) من ابواب نافذة شهر رمضان قطعة من حديث: الطويلة

(٥) الوسائل باب (٧) من ابواب نافذة شهر رمضان حديث: ٨

فاه، صلى في شهر رمضان في عشرين ليلة، كل ليلة عشرين ركعة، ثمانى بعد المغرب، و اثنتى عشرة بعد العشاء الاخرة، و اغتسل ليلة تسع عشرة و ليلة احدى و عشرين و ليلة ثلاث و عشرين، و صلى فيها ثلاثين ركعة، اثنتى عشرة ركعة بعد المغرب و ثمانية عشرة (ركعة يب) بعد العشاء الاخرة، و صلى فيها مائة ركعة يقرء في كل ركعة فاتحة الكتاب و قل هو الله احد عشر مرات، و صلى الى آخر الشهر كل ليلة ثلاثين ركعة على ما فسر^١ والظاهر (فيها) حتى يكون راجعا الى ثلاث ليال، حتى يتم الالف.

وفي رواية مفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام الطويلة الدالة على تفسير الالف، وفي ليلة تسع عشر مائة ركعة^٢ والاختبار في ذلك كثيرة جدا في التهذيب منها ما روى في الصحيح عن الحسن بن علي عن ابيه (وقال في المنتهى انه صحيح) قال كتب رجل الى ابي جعفر عليه السلام يسئله عن صلاة نوافل شهر رمضان؟ وعن الزيادة فيها؟ فكتب عليه السلام اليه كتابا، قرأته بخطه: صل في اول شهر رمضان في عشرين ليلة عشرين ركعة، صل منها ما بين المغرب و العتمة ثمانى ركعات، و بعد العشاء اثنتى عشرة ركعة، و في العشر الاواخر ثمانى ركعات بين المغرب و العتمة، و اثنتين و عشرين ركعة بعد العتمة، الا في ليلة احدى و عشرين و ثلاث و عشرين فان المائة تُجزى عنك انشاء الله و ذلك سوى الخمسين، و اكثر من قراءة انما اتزلناه في ليلة القدر؟

وما رواه ايضا في الصحيح عن زرارة وابن مسلم والفضيل قسالموا، سألناهما، (ابا جعفر الباقر و ابا عبد الله الصادق عليهما السلام، صرح بذلك في الفقيه) عن الصلاة في رمضان نافلة بالليل جماعة؟ فقالا: ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ١٠

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب نافلة شهر رمضان قطعة من حديث: ٩ الطويلة

(٣) الوسائل باب (٧) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ٧

صلى العشاء الاخرة اتصرف الى منزله، ثم يخرج من آخر الليل الى المسجد، فيقوم فيصلي، فخرج في اول ليلة من شهر رمضان ليصلي كما كان يصلي فاصطف الناس خلفه، فهرب منهم الى بيته وتركهم، ففعلوا ثلاث ليال، فقام في اليوم الرابع على منبره فحمد الله واثني عليه، ثم قال ايها الناس: ان الصلاة بالليل في شهر رمضان (من سح) النافلة في جماعة بدعة وصلاة الضحى بدعة، الا فلا تجتمعوا ليلا في شهر رمضان لصلاة الليل، ولا تصلوا صلاة الضحى فان ذلك (تلك الفقيه) معصية، الا وان كل بدعة ضلالة كل ضلالة سبيلها الى النار، ثم نزل عليه السلام وهو يقول: قليل في سنة خير من كثير في بدعة^١.

و دلالة من جهة نفي النافلة في شهر رمضان جماعة، فلو كانت كلها منفية. يلزم اللغو، بل ايها الغلط؛ وايضا يمكن فهم فعله الزيادة من قوله (فخرج في اول ليلة من شهر رمضان ليصلي كما كان الخ) بقرينة صف الناس خلفه، فانه لو كان في آخر الليل لصلاة الليل ما كان هناك ناس، وايضا ما كانوا ان يصفوا في كل ليلة فلم يصفوا في تلك الليلة.

وفيها دلالة على افضلية النافلة في المسجد، وتحريم البدعة، والجماعة في نافذة شهر رمضان، و كون صلاة الضحى بدعة، و كون صلاة اليومية خمسين ركعة و كانه لاسقاط الوتيرة.

والاخبار التي تدل على تفصيل هذه الصلاة، مع دعاء بعد كل ركعتين^٢ و يدل عليه ايضا ما نقل في الاربعين المنسوب الى الشهيد في احوال احاديث. وهو مشتمل على ثواب صلاة خاصة في كل ليلة ليلة^٣

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب نافذة شهر رمضان حديث: ١٠

(٢) اقبال الاعمال لسيد بن طاوس ص (٢٥) اصل في ما ذكره من ترتيب نافذة شهر رمضان بين المشائين ولدهيتها.

(٣) الوسائل باب (٨) من ابواب نافذة شهر رمضان حديث: ١٠

وايضا ما ورد في صلاة مائة ركعة في ليلة النصف منه في التهذيب، كل ركعة بفاتحة وعشر مرات قل هو الله احد^١

و ان النبي صلى الله عليه وآله صلى مائة ركعة في ليالي الاقراء كذلك وغير ذلك من الاخبار مع الشهرة العظيمة علما وعاملا، وكادان يكون اجماعا، فان خلاف الصدوق في الفقيه لا اعتداده، لان آخر كلامه يشعر بعدم المنع كما استسمع. واستدل على المنع بما روى في الصحيح عن الحلبي قال سألت عن الصلاة في رمضان؟ فقال: ثلاث عشرة ركعة: منها الوتر وركعتا الصبح بعد (قبل-خ) الفجر، كذلك كان رسول الله (ص) يصلي، وانا كذلك اصلي، ولو كان خيرا لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وآله^٢ وفي الصحيح عن ابن مسنان (مسكان-خ ل) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الصلاة في شهر رمضان؟ قال ثلاث عشرة ركعة منها الوتر، وركعتان قبل صلاة الفجر (كذلك كان رسول الله يصلي-خ) ولو كان فضلا كان رسول الله (ص) يعمل به واحق^٣ وفيها دلالة على كون الوتر ثلاثة على ما اظن. وجواز فعل نافلة الفجر قبله وبعده:

وحملها الشيخ على نفي الجماعة للجمع بقرينة صحيحة زرارة المتقدمة. ويمكن حملها على نفي الزيادة على الموظفة المقررة في صلاة التهجد والليل، ولهذا قال في الجواب، ثلاث عشر ركعة التي توقع بعد نصف الليل الموظفة، وفصلها، وهذا الجواب مذكور في المختلف، بقوله: (لعل السؤال وقع عن النوافل الراتبة هل تزيد في رمضان ام لا؟) فاجاب عليه السلام بعدم الزيادة، وقد قال ابن الجنيد قد روى عن اهل البيت عليهم السلام زيادة في صلاة الليل على ما كان يصليها الانسان في غيره اربع ركعات تنمة اثنتي عشر ركعة^٤ (٥) وهذا جواب حسن جيد: مع ان

(١) الوسائل باب (٦) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ٦

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ١-٢

(٤) الوسائل باب (٩) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ٤

(٥) الى هنا كلام المختلف.

ففي صحة الخبرين تأملا: لعدم التصريح بأن المسؤول عنه هو الإمام. واشتراك ابن مسكان في الاول، واشتراك ابن سنان في الثاني، وإن كان الظاهر أنه عنه عليه السلام، وإنها عبادة، وصرح في الفقيه بكونه عبادة في الثاني: إلا أنه يرجع مع المعارضة غيرهما عليهما: على أن في نسخة من التهذيب في الثاني ابن مسكان بدل ابن سنان، وهو أيضا مشترك.

وإن كان في صحة بعض الاخبار المتقدمة أيضا تأمل؛ أما في المكاتب الأخيرة، فإن سندها إلى علي بن حاتم^(١) عن الحسن بن علي عن أبيه، وإن كان علي بن حاتم ثقة، والحسن. وهو ابن علي بن يقطين وها ثقتان، والقرينة عليه تصريح العلامة في المنتهى بكون الراوي علي بن يقطين، ونقل ابن حاتم عن الحسن في النجاشي على الظاهر، والفهرست. لكن طريق الشيخ إليه غير ظاهر الصحة، لأن فيه أبا عبادة الحسين بن علي بن سنان في التهذيب والاستبصار وكتاب النجاشي والفهرست، وهو غير مذكور بين الاسماء ولا يظهر حاله، لعل العلامة حيث سمى الخبر بالصحة عرف كونه ثقة، ويحتمل كونه ابن سفيان البزوفري، و يدل عليه بعض القرائن في آخر التهذيب والاستبصار، إلا أنه قيل قزويني و هو بزوفري، ويحتمل الاتحاد، لكن في جميع كتب الشيخ ليس سفيان بل سنان و شيبان وغيره. والاشتباه أيضا قرينة، الله يعلم. وكذا خبر أبي بصير، فإن فيه علي بن الحسن بن فضال، وإن كان ثقة — وقال الشيخ في الفهرست فطحي المذهب، كوفي ثقة كثير العلم واسع الاخبار جيد التصانيف، غير معاند، وكان قريبا إلى أصحابنا الإمامية القائمين بالاثني عشر، ثم قال في الأخير: أخبرنا بكتبه قراءة عليه أكثرها والباقي اجازة أحمد بن عبدون الخ.

(١) وسند الحديث إلى علي بن حاتم كما نقله في الوسائل عن مشيخة التهذيب هكذا (وما ذكرته عن علي بن حاتم القزويني فقد أخبرني به الشيخ أبو عبادة وأحمد بن عبدون عن أبي عبادة الحسين بن علي بن شيبان القزويني عن علي بن حاتم)

ومثل هذا لا يبعد الاعتماد عليه ولو لم يكن كذلك لما قرره الشيخ كتبه — و لكن اسناده اليه غير معلوم الصحة، لان في الطريق احمد بن عبدون وعلى بن محمد بن الزبير:

ولكن غيرهما من الصحيح موجود.

والاخبار كثيرة جداً مطولا ومفصلاً، والشهرة، بل كادان يكون اجماعاً، فان القائل بالعدم ليس الا الصدوق على الظاهر، وقال — بعد نقل الخبرين وخبر سماعة الدال على الجواز — قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه: انما اوردت هذا الخبر في هذا الباب مع عدولي عنه وتركى لاستعماله، ليعلم الناظر في كتابي، كيف يروى، ومن رواه، وليعلم من اعتقادي فيه اني لا ارى باسباب استعماله:

وضمنانه لصحة ما فيه، يدل على ذلك ايضا، فلا يضمن التاويل للجمع: ويؤيد الجواز عموم الترغيب في الصلاة، خصوصاً الرواية الطويلة التي رواها الصدوق في صلاة الليل فيمن صلى في ثلثه قبله كذا الى تمام الليل^١ وما ورد في الترغيب على العبادة في شهر رمضان، وان النافلة فيه مثل الفريضة^٢ وعموم، الصلاة خير موضوع^٣ وغير ذلك: وبالجملة لا ينبغي النزاع في جوازها.

ثم اعلم ان الروايات مختلفة في فعلها: فالظاهر هو التخيير بين فعل الثاني بين المغرب والعشاء والباقي بعدها، وبالعكس، ولا يبعد كون الاول اولى، للصحة المتقدمة، وانه قد يطول الافطار مع ارادة فعل النافلة قبله.

وكذا في فعل التوبة بعد الكل او بعد العشاء، ولا يبعد كون فعلها مثل ما يفعل في غيره — للاستصحاب والاخبار — اولى، ونقل عن الذكرى شهرة الاول.

(١) الفقيه (٣٧) باب ثواب صلاة الليل حديث: ١٦

(٢) الوسائل باب (١٨) من ابواب احكام شهر رمضان حديث: ١٤

(٣) جامع احاديث الشيعة باب (١) فضل الصلاة وانها افضل الاعمال بعد العروة.

حديث: ١٤ ولفظ الحديث هكذا (المنفصلة للشبهة عن النبي صلى الله عليه وآله الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر)

و كذا التخيير بين الاقتصار في الليالي الافراد على المائة فقط و توزيع الباقي على الجمع، و بين فعل المائة مع وظيفة الليلة، لعله اشهر، ولا يبعد كون الاول افضل، لاشتماله على صلوات في الجمع، و هي افضل مع الثواب العظيم في تلك الصلوات، فانه نقل في التهذيب: من صلى صلاة امير المؤمنين عليه السلام في شهر رمضان او غيره، انفتل و ليس بينه و بين الله عزوجل من ذنب ^١ في مواضع، و هو مروي في الصحيح في الفقيه، و لكن ما ذكره باسم صلاته. و كذا الثواب العظيم في صلاة فاطمة عليها السلام ^٢ و ثواب صلاة حفص ^٣ مما لا يحصى كما هو المذكور في الاخبار الصحيحة.

قال الشارح: ولو اتفقت عشيتها ليلة العيد، صلاها في ليلة آخر سبت منه، و هو اعرف بما قال.

و قال ايضا: ولو اتفق في الشهر خمس جمع، ففي التوزيع اشكال، لعدم ذكره في النص الخ و لا يبعد عدم شيء في الاخير، لاعطاء كل جمعة حقها. و ايضا نقل عن الذكرى انه قال: ولو فات شيء من هذه النوافل ليلا، فالظاهر انه يستحب قضاء نهارا، لعموم قوله تعالى و هو الذي جعل الليل و النهار خلفه ^٤ و بذلك اتفق ابن الجنيدي، قال: و كذا لوفاته الصلاة في ليلة الشك، ثم تبينت الرؤية ^٥

الاولى. تبينت الشهر و كأنه كفاية عنه، و لا يبعد جعل عموم ادلة قضاء النافلة دليلا له. و ما ورد في قضائها (ان الله تعالى يباهي الملائكة بعبد اذا قضى ما لم يجب، فيقول انظروا الى عبدي يقضى ما لم اوجبه) (افترضه—خ) عليه ^٦

(١-٢-٣) الوسائل باب (٧) من ابواب نافلة شهر رمضان، قطعة من حديث: ١

(٤) المرقان: (٦٢)

(٥) الى هنا كلام الشارح و قوله (الاولى تبينت الشهر) معنى ان الاولى كان التعبير بتبينت الشهر بدل

تبينت الرؤية

(٦) الوسائل باب (٥٧) من ابواب الواقيت حديث: ٥ و بقية الحديث (اشهدكم اني قد عرفت له)

و يستحب صلاة الحاجة، والاستخارة، والشكر على ما رسم.
 وصلاة على عليه السلام أربع ركعات في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة
 بالتوحيد، وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان في الأولى الحمد مرة
 والقدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مائة مرة، وصلاة جعفر
 أربع ركعات، يقرأ في الأولى الحمد والزلزلة، ثم يقول خمس عشرة مرة،
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثم يركع ويقولها عشراً ثم
 يرفع ويقولها عشراً، ثم يسجد ويقولها عشراً ثم يرفع ويقولها عشراً، ثم يسجد

ثم قال الشارح: ولا فرق في استحباب هذه التواقل بين الصائم وغيره للمعوم، و
 الظاهر ذلك، لأن الأدلة الواردة فيها لا خصوصية فيها باشتراطها بالصوم، فيقتضى
 العموم كما قال.

قوله: «ويستحب صلاة الحاجة والاستخارة الخ» هما مفهومتان من
 الاخبار بأنواعها مذكورتان في مظانها.

وكذا صلاة الشكر: وهي ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والاعلاص، وفي
 الثانية الحمد والجحد وتقول في ركوع الأولى وسجودها، الحمد لله شكراً شاكراً
 وحمداً، وفي ركوع الثانية وسجودها الحمد لله الذي استجاب دعائى واعطانى
 مسئلتى، رواه هارون بن خارجة في التهذيب عن الصادق عليه السلام^٢ ونقل عن
 ابن البراج في الروضة، وإن وقتها ارتفاع النهار ويفهم من الدعاء: أنها لشكر
 استجابة الدعاء، وقول ابن البراج غير واضح، إذ عمله وجود النعمة.

قوله: «وصلاة على عليه السلام الخ» قيل ورد تلك في الرواية، وبالعكس
 أيضاً، ولا يبعد صدور الكل عنها (ع)^٣ ولهذا ورد العكس أيضاً: وينبنى أن

(١) الوسائل باب (٢٨) من أبواب بقیة الصلوات الندویة، ولأبواب صلاة الاستخارة، فراجع

(٢) الوسائل باب (٣٥) من أبواب بقیة الصلوات الندویة حديث: ١ نقله بالمعنى فراجع

(٣) الوسائل باب (١٣) و (١٠) من أبواب بقیة الصلوات الندویة

ثانياً ويقولها عشراً، ثم يرفع ويقولها عشراً، وهكذا في البواقى، ويقره في الثانية والعاديات، وفي الثالثة النصر، وفي الرابعة التوحيد، ويدعو بالمنقول.

يدعى بعدها بالدعاء المنقول المذكور في المصباح^١ وكذا بعد صلاة جعفر

والظاهر هو التخير في التسبيح في صلاة جعفر بن تقديه على القراءة وتأخيرها، لاختلاف الاخبار وكذا في قرائتها، فان في رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن موسى عليه السلام في الاولى اذ انزلت، وفي الثانية والعاديات، وفي الثالثة اذ جاء نصر الله، وفي الرابعة قل هو الله احد، قلت فما ثوابها؟ قال: لو كان عليه مثل رمل عالج ذنوباً غفر الله له، ثم نظر الى فقال: انما ذلك لك ولاصحابك^٢ وفي الصحيح عن بسطام عن ابي عبد الله عليه السلام قال صل اربع ركعات متى ما صليت غفر الله لك ما بينهن، ان استطعت كل يوم والافكل يومين، او كل جمعة، او كل شهر، او كل سنة: فانه يغفر لك ما بينهما، فقال كيف اصلها؟ قال تفتح الصلاة ثم تقره، ثم تقول خمس عشرة مرة وانت قائم سبحان الله، الخبر^٣ حيث اطلق القراءة. وذلك يدل ايضا على تقديم القراءة.

وفي القوي عن ابي حمزة الثمالي في الفقيه عن ابي جعفر عليه السلام قال، قال رسول الله صلى الله على وآله لجعفر بن ابي طالب (ع) يا جعفر الا امنحك الا اعطيك؟ الا احبوك؟ الا اعلمك صلاة اذا انت صليتها لو كنت فررت من الزحف و كان عليك مثل رمل عالج وزبد البحر ذنوباً غفرت لك قال: بلى يا رسول الله (ص) قال: تصلي اربع ركعات اذا شئت، ان شئت كل ليلة، الى قوله تفتح الصلاة، ثم تكبر خمس عشرة مرة، تقول: الله اكبر و سبحان الله و الحمد لله

(١) الوسائل باب (١٣) من ابواب بقية الصلوات المتلوة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة جعفر قطعة من حديث: ٣

ولاله الا الله، ثم تقرأ الفاتحة وسورة، الى قوله: ^١ وقد روى ان التسييح في صلاة جعفر بعد القراءة، و ان ترتيب التسييح سبحانه الله الخ فباي الحديثين اخذ المصل فهو مصيب وجائزله ^٢، ولعل الاخير اولى لوجوده في صحيحة بسطام الثقة.

و في الفقيه في حسنة عبدالله بن المنيرة (لابراهيم بن هاشم) ان الصادق عليه السلام قال: اقرء في صلاة جعفر بقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون ^٣ قال في المنتهى هذه رواية الشيخ في الصحيح عن بسطام، وما رايتها.

و روى في الفقيه والتهذيب ايضا في الصحيح عن ابراهيم بن ابي البلاد (الثقة) قال قلت: لابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام اى شيء لمن صلى صلاة جعفر؟ قال: لو كان عليه مثل رمل عالج وزبد البحر ذنوبا لغفرها الله له، قال: قلت: هذه لنا؟ قال فلمن هي الا لكم خاصة: قلت: فاي شيء اقرء فيها؟ و قلت: اهترض القرآن، قال: لا، اقرء فيها اذا زلزلت الارض، واذا جاء نصر الله، وانا انزلناه في ليلة القدر و قل هو الله احد ^٤ كانه محمول على الافضية للجمع و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن من صلى صلاة جعفر هل يكتب له من الاجر مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لجعفر؟ قال: اى والله ^٥.

و روى في الصحيح في الكافي والتهذيب عن فريخ بن محمد المحاربي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن صلاة جعفر، احتسب بها من نافلتى؟ فقال ما شئت من ليل او نهار ^٦.

و روى ابو بصير في الفقيه ايضا جواز احتسابها من نوافل الليل والنهار و انها

(١-٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٥-٦

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة جعفر حديث: ١ روله في التهذيب ص ٣٠٧ في باب صلاة التسييح

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٢

(٥) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة جعفر فطعة من حديث: ٢

(٦) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٢

و يستحب ليلة الفطر ركعتان: في الاولى الحمد مرة و الف مرة
التوحيد و في الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة؛

تحسب من صلاة جعفر ومن النوافل^١

و ايضا فيه عنه عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: اذا كنت مستعجلا فصل
صلاة جعفر مجردة، ثم اقض التسبيح و انت ذاهب في حوائجك^٢ و هذه ايضا
مذكورة في الكافي و التهذيب.

ورأيت في التوقيعات المنسوبة الى الحميري: اذ انسى التسبيح و ذكر في محل
آخر، قرئه في ذلك المثل مع ما فيه^٣ و يؤيده انه تسبيح يجوز فعله،
والظاهر ان القنوت بعد الذكر.

و ينبغي ايضا ان لا يترك الدعاء في آخر سجدة صلاة جعفر المنقول في
المصباح لذكره في الرواية^٤.

وينبغي تقديم القراءة ثم التسبيح المشهور لصحيحة بسطام الثقة و اختيار ما في
صحيحة ابراهيم بن ابي البلاد في القراءة. بل العمل بالصور كلها على اختلافها
ليفوز بالمنقول يقينا.

وينبغي فعلها في السفر في المثل ايضا للرواية الصحيحة بذلك^٥.

وايضاً ينبغي ايقاع الاربع في مكان واحد الا ان يعجله من الركعتين
الاخيرتين حاجة، او يقطع ذلك بمحادث فيفرقها ثم يبنى وذلك ايضا موجود في
الصحيح^٦

قوله: «ويستحب ليلة الفطر الخ» دليله رواية الشيخ في التهذيب في اخبار

(١) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (٨) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة جعفر حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة جعفر حديث: ١

(٥) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة جعفر حديث: ٤

(٦) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة جعفر حديث: ١

وصلاة الغدير.

نافلة شهر رمضان عن احمد بن محمد بن السيارى رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى ليلة الفطر ركعتين يقره في اول ركعة منها الحمد وقل هو الله احد الف مرة وفي الركعة الثانية الحمد وقل هو الله احد مرة واحدة لم يسأل الله شيئاً الا اعطاه اياه ^١

و دليل صلاة الغدير: ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن علي بن الحسين العبدى، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صيام يوم غدير خم يعدل صيام عمر الدنيا لو عاش انسان ثم صام ما عصرت الدنيا لكان له ثواب ذلك وصيامه يعدل عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورات مقبلات وهو عيد الله الاكبر وما بعث الله عز وجل نبيا الا وتمّ في هذا اليوم وعرف حرمة و اسمه في السماء يوم العهد المعهود، وفي الارض يوم الميثاق المأخوذ والجمع المشهود، من صلى فيه ركعتين، يفتسل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة يسأل الله عز وجل يقره في كل ركعة سورة الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله احد، وعشر مرات آية الكرسي، وعشر مرات انا انزلناه، عدلت عند الله عز وجل مائة الف حجة ومائة الف عمرة، وما سال الله عز وجل حاجة من حوائج الدنيا و حوائج الآخرة الا قضيت له كائنا ما كانت الحاجة وان فأتتك الركعتان والدعاء قضيتها بعد ذلك ^٢

قال في المنتهى هذه الصلاة مستحبة في هذا اليوم، واشده تأكيداً قبل الزوال بنصف ساعة، روى الشيخ عن ابي هرون عمار بن حريز العبدى عن ابي عبد الله عليه السلام: ومن صلى فيه ركعتين، اى وقت شاء وافضله قرب الزوال، وهى الساعة التى اقيم فيها امير المؤمنين عليه السلام بغدير خم علماً للناس ^٣ وقال ايضاً

(١) الوسائل باب (١) من ابواب بقية الصلوات الندوية حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب بقية الصلوات للندوية حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب بقية الصلوات للندوية قطعة من حديث: ٢

يستحب ان يسجد عقيب الصلاة، و يقول شكراً لله، مائة مرة و يدعو بالدعاء المذكور في المصباح للشيخ لرواية عمار^١

والظاهر من آية الكرسي، انها الى قوله: و هو العلى العظيم، كما هو المقرر عند القراء و المفسرين في غير هذا المحل، وللتبادر ولهذا لو اريد الزيادة احتيج الى القيد، فلا يبعد الاكتفاء به، و ان قال الشيخ في المصباح وقد روى هذه الصلاة بعينها في اليوم الرابع و العشرين منه، وقيل: هو المباهلة ايضا، مع انه قال في الرواية، و آية الكرسي الى قوله، هم فيها خالدون، و يفهم منه انه قائل بكونها في صلاة الغدير، ايضا اليه و ان احتمل انه اراد اشتراكها في غيره ولكن تقييده في الرواية في المباهلة يدل على عدمه في الغدير و ان المتبادر والمعروف غير ذلك، ولانه اسهل، ولا يبعد اختياره ايضا لانه قرآن، و كانه احوط، فتأمل.

و ايضا الظاهر عدم الترتيب في القراءة بين المذكورات، بعد تقديم الفاتحة، لعدم الدليل، ولا يبعد اختيار الترتيب المذكور في الرواية، لانه تنسب الى لفظها: مع قول، بافادة الواو. الترتيب، واختاره المصنف في المنتهى، ولانه لو لم يكن اولى و كان غيره اولى، لذكر فيها: و تدل هذه الرواية على مشروعية قضائها ايضا مع الدعاء، ولكن يغير ما في الدعاء ولو بالقصد، فتأمل.

و المشهور بين الاصحاب جواز فعلها جماعة، و ليس ببعيد، لعدم المنع من الجماعة في النافلة مطلقا بحيث يشملها ظاهرا، ولا اجماع فيه، مع الترغيب في الجماعة خصوصا في هذه الصلاة في هذا اليوم، ولانه يحصل النفع اكثر لحصول ثوابها لمن لم يعرف هذه الايات، بالاعتداء. وبها يظهر شعائر الايمان.

و ينبغي الخطبة باظهار فضيلة هذا اليوم، و التصافح، و التزين، و التصديق، و افطار الصوم، فانه روى في هذه الدرهم فيه بالف الف درهم.^٢

(١) جامع احاديث الشيعة (١٦) (باب من روى من الصلاة تطوعا في الايام والليالي) باب استحباب صلاة

يوم الغدير و كميتها حديث: ٣٠

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب بقية الصلوات المكتوبة، قطعة من حديث: ١

وليلة النصف من شعبان، وليلة المبعث و يومه على ما نقل.

وقال لعلك ترى ان الله عزوجل خلق يوما اعظم حرمة منه؟ لا والله ثلاثا ١
وقال ايضا: من فطر فيه مؤمنا كان كمن اطعم فتاما الى ان عدعشرا، ثم قال:
اتدري كم لقيام؟ قلت: لا، قال: مائة الف كل قيام كان له ثواب من اطعم
بعددها من النبيين والصديقين والشهداء في حرم الله عزوجل، وسقاهم في يوم ذي
مسغبة، ثم قال: وليكن من قولكم اذا التقيتم ان تقولوا الحمد لله الذي اكرمنا بهذا
اليوم وجعلنا من الموفين بعهده الينا وميثاقه الذي واثقنا به من ولاية ولادة امره
والقوام بقسطه، ولم يجعلنا من الجاحدين والمكذبين بيوم الدين، ثم قال: وليكن
من دعائك في دبرهاتين الركعتين: ربنا، و ذكر الدعاء، قال واكثر من قولك في
يومك ليلتك ان تقول: اللهم انم الجاحدين والناكثين والمغيرين والمكذبين بيوم
الدين من الاولين والآخرين ٢

قوله: «وليلة النصف الخ» صلاة ليلة النصف من شعبان (وهي خ) كثيرة
مذكورة في المصباح مع ثوابها، والمشهور اربع ركعات بفتح الكتاب مرة، ومائة
مرة قل هو الله احد في كل ركعة، وبعدها الدعاء المأثور المنقول في المصباح: قال
في المصباح روى ابو يحيى الصنعاني عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام، ورواه
عنها ثلاثون رجلا ممن يوثق به، انها قالوا: اذا كان ليلة النصف من شعبان فصل
اربع ركعات تقرأ في كل ركعة الحمد مرة و قل هو الله احد مرة فاذا فرغت
فقل: اللهم: الى قوله: فرق ما يقول القائلون ٣ وهذه الصلاة مروية في التهذيب
عن محمد بن يعقوب الكليني.

وفي هذه الرواية بعينها قال: وقال ابو عبد الله عليه السلام يوم سبعة وعشرين

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب بقية الصلوات المندوبة، قطعة من حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب بقية الصلوات المندوبة حديث: ١

(٣) جامع احاديث الشيعة (١٣) باب ماورد من الصلاة تطوعا في الايام والليال حديث: ٥-١ و في

الوسائل باب (٨) من ابواب بقية الصلوات المندوبة حديث: ٢ وفي المصباح ص ٥٧٧ صلاة ليلة النصف من شعبان

من رجب نبيء فيه رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى فيه أى وقت شاء اثنتا عشرة ركعة يقرء فى كل ركعة بأم القرآن وسورة مما تيسر، فإذا فرغ وسلم جلس مكانه ثم قرء أم القرآن أربع مرات والمعوذات الثلاث كل واحدة أربع مرات، فإذا فرغ وهو فى مكانه قال: لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله، أربع مرات، ثم يقول: الله الله ربى لا اشرك به شيئاً، أربع مرات، ثم يدعو، فلا يدع شيئاً الا استجيب له فى كل حاجة، الا ان يدعو فى جائحة قوم او قطيعة رحم.^١

واما صلاة ليلته فهى كثيرة، منها اثنتى عشرة ركعة فى أى وقت شاء من الليل يقرء فى كل ركعة الحمد والمعوذتين (بكرالواو) وقل هو الله احد أربع مرات، فإذا فرغ قال فى مكانه أربع مرات، لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله رواه صالح بن عقبة عن الكاظم عليه السلام.^٢

وروى فى هذه الليلة غيرها من الصلوات كذا فى الشرح فلتطلب من مكانها من المصباح وغيره.^٣

والصلوات المرغبة كثيرة جداً، واكثرها مذكورة فى المصباح الكبير، وفى تتمته لابن طاوس، ومصباح الكفعمى.

منها: أربع ركعات بفاتحة الكتاب وخمسين مرة، قل هو الله احد.

ومنها. ركعتان بالفاتحة ومائة مرة انا انزلناه فى الاول، ومائة مرة قل هو الله احد فى الثانية.

قال فى التهذيب: فى اخبارناقلة شهر رمضان فى آخر خبر مفضل بن عمر عن

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب بقية الصلوات المتقدمة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب بقية الصلوات المتقدمة حديث: ٢ نقله بالمعنى

(٣) راجع الوسائل باب (٩) من ابواب بقية الصلوات المتقدمة، وكتاب جامع احاديث الشيعة (١١)

باب استحباب صلاة يوم النصف من شعبان وسبعة وعشرين من رجب وليلته وكيفيتها.

أبي عبدالله عليه السلام، ويصلي في ليلة الجمعة في العشر الاواخر لامير المؤمنين عليه السلام عشرين ركعة، ويصلي في عشية الجمعة ليلة السبت عشرين ركعة لابنة محمد (ص)، ثم قال اسمع وعه، وعلم تقات اخوانك هذه الاربع والركعتين فانها افضل الصلوات بعد الفرائض، فمن صلاها في شهر رمضان او غيره انفلت وليس بينه وبين الله عزوجل من قنب، ثم قال: يا مفضل بن عمر: تقرأ في هذه الصلوات كلها: اعني صلاة شهر رمضان الزيادة منها بالحمد وقل هو الله احد، ان شئت مرة، و ان شئت ثلاثا، و ان شئت خمسا، و ان شئت سبعا، و ان شئت عشرا. فاما صلاة امير المؤمنين عليه السلام: فانه تقرأ فيها بالحمد في كل ركعة وخمسين مرة قل هو الله احد و تقرأ في صلاة ابنة محمد (ص) في اول ركعة بالحمد وانا انزلناه في ليلة القدر مائة مرة، و في الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد مائة مرة، فاذا سلمت في الركعتين سبع تسبيح فاطمة الزهراء و هو الله اكبر اربعا وثلاثين مرة و سبحان الله ثلاثا وثلاثين مرة والحمد لله ثلاثا وثلاثين مرة، فوالله لو كان شيء افضل منه لعلمه رسول الله (ص) اياها. وقال لي تقرأ في صلاة جعفر في الركعة الاولى الحمد و اذا زلزلت، و في الثانية الحمد والعاديات، وفي الثالثة الحمد واذاجاء نصر الله و في الرابعة الحمد وقل هو الله احد، ثم قال لي يا مفضل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم^١

وقد روى فيه اربع ركعات بعد صلاة جعفر مع هذا الثواب عن محمد بن يعقوب باسناده الى عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام، وفي باب الزيادات في المرغبات ايضا ذكره مع هذا الثواب باسناده عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام ولكن ما استنده الى امير المؤمنين عليه السلام.

وفي المصباح الصغير في ذكر الصلاة المرغبة استنده الى امير المؤمنين والركعتين اليها صلوات الله عليها.

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب نافذة شهر رمضان حديث: ١ وفي باب (١٠) من ابواب التعقيب حديث: ٣

وفي ذكر الصلاة في أول ذي الحجة قال: ويستحب أن يصل فيه صلاة فاطمة عليها السلام وروى أنها أربع ركعات مثل صلاة أمير المؤمنين (ع) كل ركعة بالحمد مرة وخمسين مرة قل هو الله أحد، ويسبح عقيها تسبيح الزهراء (ع): ويقول: سبحان ذي العز الخ وذكر التسبيح المذكور بعد صلاتها الركعتين.

فكلام الشيخ أولاً، والرواية صريح في نسبة الأربع إلى أمير المؤمنين، وكلامه آخراً يدل على نسبتها إليها (ع) أيضاً فكانها (ع) صلياً، فتسند إليها. واما الركعتان فما علم اسنادهما إلا إليها. فليس الاشتباه على الظاهر إلا في الأربع، ويفهم من كلامهم اسنادها إليه عليه السلام أيضاً، ففيها أيضاً الاشتباه:

قال الصدوق في الفقيه في باب ثواب الصلاة التي يسميها الناس صلاة فاطمة (ع) ويسمونها أيضاً صلاة الاوابين: روى عبدالله بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام قال من توضأ فأسبغ الوضوء، وافتتح الصلاة، فصلّى أربع ركعات، يفصل بينهن بتسليمة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب (مرة-خ) وقل هو الله أحد خمسين مرة، انفتل حين ينفتل وليس بينه وبين الله عز وجل ذنب الاغفر له^١

واما محمد بن مسعود العياشي ره، فقد روى في كتابه، عن عبدالله بن محمد، عن محمد بن اسماعيل السمارك، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من صلى أربع ركعات فقرأ في كل ركعة بخمسين مرة قل هو الله أحد، كانت صلاة فاطمة عليها السلام وهي صلاة اللاوابين، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد (رض) يروى هذه الصلاة وثوابها، إلا أنه كان يقول اني لا اعرفها بصلاة فاطمة (ع)

واما أهل الكوفة فانهم يعرفونها بصلاة فاطمة (ع)^٢ وقد روى هذه الصلاة و

(١) الوسائل باب (١٠) من أبواب بقیة الصلوات المنقوبة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٠) من أبواب بقیة الصلوات المنقوبة حديث: ٣

ثوابها ابو بصير عن ابي عبدالله عليه السلام^١

و (قال غ) الرواية الاولى صحيحة، لان الطريق الى عبدالله صحيح، وهو ثقة، وهي التي ذكرها في التهذيب عن الكافي. قال المصنف في المنتهى: ان الثانية ايضاً صحيحة، وليست بظاهرة لي، لعدم معرفة محمد بن اسماعيل، فكانه يعرفه: او عرف من جهة كون الطريق الى محمد بن ابي عمير وهشام بن سالم صحيحاً، واما عبدالله بن محمد فالظاهر انه ثقة وانه الذي نقل توثيقه عن محمد بن مسعود، والثالثة هي التي نقلنا عن التهذيب ايضاً، وظاهر كلام الصدوق يفيد الشك، في كونها صلاتها وكذا كلام شيخه. واما الرواية فصرحة في ذلك، فلو صحت كما قالها المصنف فلا شك في ذلك، ولهذا اسندنا اليها في المنتهى جزماً. وقال الشيخ: نسب هذه الى امير المؤمنين عليه السلام، ونقل صلاة فاطمة عليها السلام على غير هذه الصفة وذكر الركعتين المتقدمين، ونقل الشيخ ايضاً صلاة اخرى عنها صلوات الله عليها وعلى آله وهي ركعتان تقرأ في الركعة الاولى الحمد مرة وخمسين مرة قل هو الله احد، وفي الثانية كذلك^٢

وما نقلنا من المصباح ظهر ان لا اختلاف ولا اشكال، لان الاربع تنسب اليها عليهما السلام؛ والشتان مخصوصة بها عليهما السلام فلونذر صلاة امير المؤمنين عليه السلام مثلاً ولم يطمعها حال النذر فلا اشكال في وجوب الاربع المذكورة لاسناده اليه مع عدم اسناد الغير اليه، ولا يضر اسناده اليها ايضاً، وكذا لونذر صلاتها، فيكون غيرا بين الاربع والاثنين، وعلى تقدير عدم صحة الروايتين يتعين الركعتين (الركعتان-ظ) لان اسنادهما اليهما متحقق دون الغير، وليس الاشكال في النسبة، اذ يمكن الخروج بالامتيار بالعدد والقراءة وغيرهما، ولا يحتاج في النسبة الى التصريح بانها صلاة امير المؤمنين عليه السلام مثلاً.

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب بقية الصلوات الندوية حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب بقية الصلوات الندوية حديث: ٧

فكلام الشارح في شرح الشرايع... وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان وعكس جماعة من الاصحاب فنسبوا الاربع الى فاطمة و الركعتين الى علي وكلاهما مرويان فيشتركان في النسبة، وتظهر الفائدة في النسبة حال النية... غير واضح عندي، لاني ما رأيت كلام الاصحاب ولا الرواية، واطهار الفائدة في النذر احوج، وهو اعرف، والغرض من التطويل بيان الثواب ورفع الاشكال في النذر ومثله.

ومن المرغبات ما نقله الصدوق متصلة برواية ابي بصير المتقدمة صلاة ركعتين بمائة وعشرين مرة قل هو الله احد في رواية ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال من صلى ركعتين خفيفتين بقل هو الله احد في كل ركعة ستين مرة انقل وليس بينه وبين الله عز وجل ذنب^١ وهذه مذكورة كذلك بعينه في التهذيب عن محمد بن يحيى رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام الخبث ورواية الصدوق صحيحة لان طريقه في الفقيه الى محمد بن ابي عمير صحيح وهو ايضا ثقة.

وقال بعده: ثواب التنفل في ساعة الغفلة: قال: رسول الله صلى الله عليه وآله تنفلوا في ساعة الغفلة ولو بركعتين خفيفتين فانها يورثان دار الكرامة^٢ وفي خبر آخر دار السلام وهي الجنة^٣ وساعة الغفلة بين المغرب والعشاء الاخرة. والصلوات المرغبة في هذا الوقت كثيرة، منها الغفيلة المشهورة^٤

ومنها ما ذكره في المنتهى وهي مذكورة في المصباح ايضا؛ روى عن الصادق عن ابيه عن آبائه عن امير المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: اوصيكم بركعتين بين العشاءين يقره في الاولى الحمد واذا نزلت الارض ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد خمس عشرة مرة، فانه من فعل ذلك في كل شهر

(١) الفقيه: باب ثواب صلاة ركعتين مائة وعشرين مرة قل هو الله احد، حديث: ١٠

(٢) (٣) الواسطى باب (٢٠) من ابواب بقية الصلوات التذوية حديث: ١٠

(٤) الواسطى باب (٢٠) من ابواب بقية الصلوات التذوية. فراجع

كان من المتقين (المؤمنين-خ) فان فعل ذلك في كل سنة كان (كتب-خ ل) من المحسنين، فان فعل ذلك في كل جمعة (مرف-خ) كتب من المصلحين (المصلين-خ)، فان فعل ذلك في كل ليلة زاحني في الجنة، ولم يحص ثوابه الا الله تعالى^١

ومنها ما ذكره في المصباح والمنتهى ايضاً، وروى الشيخ عنه (ص) قال: من صلى ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء اثنتي عشرة ركعة، يقرء في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد اربعين مرة لقيته على الصراط وصافحته، ومن لقته وصافحته على الصراط كفيته الحساب والميزان^٢

ومن صلى فيها عشرين ركعة، يقرء في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد عشر مرات. حفظ الله تعالى في اهله وماله ودينه ودنياه وآخرته^٣
ومن صلى فيها ركعتين في كل ركعة فاتحة الكتاب وخمس عشرة مرة اذا زلزلت آمنه الله من عذاب القبر ومن احوال يوم القيامة^٤

ثم قال في المنتهى: وروى استحباب صلاة النبي صلى الله عليه وآله وها ركعتان تقرأ في كل ركعة الحمد مرة ولنا انزلناه خمس عشرة مرة وانت قائم، وخمس عشرة مرة في الركوع، وخمس عشرة مرة اذا استويت قائماً، وخمس عشرة مرة اذا سجدت وخمس عشرة مرة اذا رفعت رأسك، وخمس عشرة مرة في السجدة الثانية، وخمس عشرة مرة اذا رفعت رأسك من السجدة الثانية، ثم تقوم فتصل ايضاً ركعة اخرى كما صليت الركعة الاولى فاذا سلمت عقيبت بما اردت وانصرفت و ليس بينك وبين الله عز وجل ذنب الاغفره لك^٥ واستحب الدعاء عقيب هذه الصلاة المنقول في المصباح، لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين الخ^٦ و

(١) الوسائل باب (١٧) من ابواب بقية الصلوات المتدوية حديث: ١ وهذه الصلاة مشهورة بصلاة الوصية

(٢) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجمعة ولأدائها حديث: ٢٠١-٣ نقله بالمعنى مراجع.

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب بقية الصلوات المتدوية حديث: ١ وما نقل في الوسائل بعدها الصلاة دعاء

(٤) جامع احاديث الشيعة، ابواب صلاة النبي والآئمة (١) باب استحباب صلاة رسول الله (ص) حديث: ٢٠١

وكل النوافل ركعتان بتشهد وتسليم الا الوتر

وصلاة امير المؤمنين وصلاة فاطمة وجعفر بن ابي طالب يوم الجمعة، وصلاة خمس عشرة مرة اذا زلزلت في المصباح هندي: نقل فعلها ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء، لعلة فهم من اول كلام الشيخ، فتأمل، فانه لا يفهم منه.

ومنها ما روى عن محمد بن يعقوب في الكافي باسناده عن علي بن محمد باسناده عن بعضهم عليهم السلام في قول الله عز وجل، ان ناشئة الليل هي اشد وطاء واقوم قبلا^١ قال هي ركعتان بعد المغرب يقره في اول ركعة بفاتحة الكتاب وعشرية من اول البقرة، وآية السخرة^٢ ومن قوله: والحكم اله واحد لا اله الا هو الرحمان الرحيم، ان في خلق السماوات والارض واختلاف الليل والنهار الى قوله لأيات لقوم يعقلون^٣ وخمس عشرة مرة قل هو الله احد، وفي الركعة الثانية، فاتحة الكتاب وآية الكرسي، وآخر البقرة من قوله، لله ما في السماوات وما في الارض الى ان تحتم السورة، وخمس عشرة مرة قل هو الله احد، ثم ادع بعد ما بما شئت، قال: ومن واطب عليه كتب الله له بكل صلاة مائة الف حجة^٤ ولعل الترك في البعض سببا مع الحاجة، لا يضر بالمواظبة.

قوله: «وكل النوافل الخ» كون الوتر ركعة واحدة بتسليمه هو المشهور بل يفهم الاجماع من المنتهى عليه وعلى الفصل: قال فيه: منها صلاة الليل، واثنان لدشفع يسلم فيها، ثم يوتر بواحدة ذهب اليه علمائنا الخ. والذي افهم من اكثر الروايات كونه ثلاثا، والتخير بين التسليم عقيب الثانية والثالثة وصلا وفصلا؛ فلا شك في الجواز بالفصل، ولما التعمين فغير ظاهر الدليل،

(١) المزمع: (٦)

(٢) الاحراف: آية (٥٤-٥٥-٥٦) قوله: ان ربكم الله الذي... الى قوله تعالى... ان رحمت الله

قريب من الحسن.

(٣) البقرة: آية (١٦٣-١٦٤)

(٤) الوسائل باب (١٦) من ابواب بقية الصلوات المتعوبة حديث: ٢

وصلاة الاعرابي.

الا انه مقتضى كلام الاصحاب فلونفر غير العارف بالوتر فيشكل امره من الادلة و
كلام الاصحاب، فينبغي التأمل.

و اما صلاة الاعرابي، فرواه الشيخ مرسلًا في الصباح عن زيد بن ثابت قال:
اتي رجل من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا بني انت وامي يا
رسول الله انا نكون في هذه البادية بعيداً عن المدينة فلا نقد ران نأتيك في كل جمعة
فدلني على عمل فيه فضل صلاة الجمعة اذا رجعت الى اهل اخبرتهم به، فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين، تقرأ في اول
ركعة الحمد مرة و قل اعوذ برب الفلق سبع مرات، و اقرء في الثانية الحمد مرة و
قل اعوذ برب الناس سبع مرات، فاذا سلمت فاقراء آية الكرسي سبع مرات، ثم قم
فصل ثمان ركعات بتسليمتين و اقرء في كل ركعة منها الحمد مرة، و اذا جاء
نصر الله و الفتح مرة، و قل هو الله احد خمسا و عشرين مرة، فاذا فرغت من صلاتك
فقل: سبحان (الله) رب العرش العظيم (الكريم خ) و لا حول و لا قوة الا بالله العلي
العظيم سبعين مرة، قال: و الذي اصطفاني بالنبوة مامن مؤمن و لا مؤمنة يصل هذا
الصلاة يوم الجمعة كما اقول الا و انا ضامن له الجنة و لا يقوم من مقامه حتى يغفر له
ذنوبه و لا يويه ذنوبها. تمام الخبر^١

و اعلم انه لا يضر في امثال هذه الصلاة الأرسال و عدم صحة الاسناد و كونها
من العامة؛ لما نقل الاجماع من الامة و الاخبار المعتبرة من العامة و الخاصة على ان
من بلغه شيء من اعمال الخير فعمل به اعطاه الله تعالى ذلك و ان لم يكن كما نقل^٢
وما قاله عليه وآله السلام.

فهذه اربعة بتسليمة، والوتر واحدة بتسليمة، و هما مستثنيان من القاعدة و
لا شك في استثنائهما، و انما الكلام في ان غيرهما ايضا مستثناء، وهي كثيرة

(١) الوسائل باب (٣٩) من ابواب صلاة الجمعة و قد فيها حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (١٨) من ابواب معصية العبادات: فراجع

مذكورة في الشرح^١ نقلها عن المصباح وتتمت لابن طاوس:
 ويمكن ان يكون المراد ما هو المشهور، والمستتبات الغير المذكورة من غير
 المشهور، والأمر في ذلك هين ان كان دليل المسئلة ظاهرا.
 وبالجملـة: المدعى والدليل كلاهما غير ظاهرين، لانه يحتمل ان يكون المراد:
 عدم جواز صلاة نافله بركعة واحدة او عدم وجدانها، الآهـما، ودليله ايضا غير
 ظاهر لي، ومارأيت دليلا صحيحا صريحا على ذلك نعم مذكور في كلام
 الاصحاب، بل يذكرون هذه الجملة، والحكم به مشكل، لعموم مشروعية الصلاة
 وصدق التعريف المشهور على غيرها ايضا من الواحدة والاربع، ولهذا يجوز وانذرهما
 مع القيد اتفاقاً على الظاهر في غيرها وتردد في كونها فردى المنذورة المطلقة ام لا،
 ولو كان ذلك حقالما كان لقولهم هذا معنى، ويؤيده صلاة الاحتياط، فانه قد تقع
 ندبا مع الوحدة وقد يكون واجبة.

و يحتمل ان يكون المراد الافضل والاولى ان يكون كل التواهل الى اخره، قال
 المصنف في المنتهى في اوائل كتاب الصلاة، والافضل في التواهل ان يصل كل
 ركعتين بتشهد واحد وتسليم بعده، لئلا كان او نهرا، الا في الوتر وصلاة الاعرابي،
 ولكن يفهم من دليله المنع^٢ فتأمل.

و يحتمل ان يكون المراد الموجود غالباً، و ما وجد في المنقول و المشهور،

(١) نقل الشارح قس سره في روض الجنان ص ٣٢٨ صلوات اخرى ذلك، -الاول- مارواه عن
 الشيخ في المصباح في عمل ليلة الجمعة صلاة اثني عشر ركعة بتسليمة واحدة، ورواه في الوسائل باب (١٥) من
 ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٩ الثاني، مارواه عن علي عليه السلام في عمل ليلة الجمعة صلاة اربع
 ركعات لا يفرق بين، ورواه في الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٥ الثالث، مارواه
 عن ابن طاوس عن النبي صلى الله عليه وآله في عمل اول يوم من رجب صلاة اربع ركعات بتسليمة، ورواه
 في الوسائل في باب (٥) من ابواب جبة الصلوات للتنوع حديث: ٨

(٢) راجع المنتهى ص ١٩٦

وقائماً افضل.

المتعارف، وورد به النص صريحاً و وقع التعبد به في الشرع، فيكون صحيحاً، والدليل هو التتبع والاستقراء، و يقبل منهم لانهم يخبرون عن فعلهم، و يؤيده ما نقلنا قبيل هذا عن المصنف في المنتهى، فلا يمنع حبشته من فعل الصلاة ركعة واحدة و اربعاً مطلقاً، فتأمل.

قوله: «وقائماً افضل» قال الشارح و هو اجماع كما ذكره في المعتبر، و كانه لم يلغض الى خلاف ابن ادريس حيث منع من صلاة النافلة جالساً مع الاختيار الا في الوتيرة، لشذوذه.

و يؤيده الاخبار منها ما رواه باسناده في التهذيب عن حنان بن سدير عن ابيه قال: قلت، لأبي جعفر عليه السلام: اتصلي النوافل و انت قاعد؟ فقال ما صليتها الا وانا قاعد منذ حلت هذا اللحم و بلغت هذا السن^١ فانه ظاهر الدلالة؛ و نقل الشارح: انه روى عن النبي صلى الله عليه و آله قال: من صلى قائماً فهو افضل و من صلى قاعداً فله نصف اجر القائم.^٢

و ما رواه في التهذيب عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يكسل او يضعف فيصلي التطوع جالساً؟ قال: يضعف ركعتين بركعة^٣ و ما رواه فيه ايضاً عن الحسن بن زياد الصيقل، قال: قال لي ابو عبد الله عليه السلام: اذا صلى الرجل جالساً و هو يستطيع القيام فليضعف.^٤

و كانه في الصحيح في التهذيب عن الكافي عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل يصلي و هو قاعد فيقرأ السورة فاذا اراد ان يحتمها قام

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب القيام حديث: ١

(٢) ابن ماجه (١٤١) باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم حديث: ١٣٣١ و لفظ الحديث (ص عمر بن حصين انه سأل رسول الله صلى الله عليه و آله) و سلم عن الرجل يصلي قاعداً قال. من صلى قائماً فهو افضل، و من صلى قاعداً فله نصف اجر القائم، و من صلى قائماً فله نصف اجر القاعد

(٣-٤) الوسائل باب (٥) من ابواب القيام حديث ٣-٤

فبركع باخرها؟ قال: صلاته صلاة القائم^١ ولا يضر وجود ابان بالصحة^٢
وفيه في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته
عن الرجل يصلي وهو جالس؟ فقال: اذا اردت ان تصلي وانت جالس وتكتب لك
بصلاة القائم، فاقرأ وانت جالس، فاذا كنت في آخر السورة فقم فاتهمها واركع فتلك
تحتسب لك بصلاة القائم^٣

وفي الصحيح ايضا عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قد
اشتد على القيام في الصلاة؟ فقال: اذا اردت ان تدرك صلاة القائم فاقرأ وانت
جالس، فاذا بقي من السورة آيتان فقم قائم مابق واركع واسجد فذلك صلاة القائم^٤
وروى ايضا فيه عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: انا
نتحدث، نقول: من صلى وهو جالس من غير علة كانت صلاته ركعتين بركعة و
سجدة؟ فقال: ليس هو هكذا، هي تامة لكم^٥ ودلالة هذه الاخبار
كلها ظاهرة على الجواز وعلى كون القيام افضل؛ وعلى ان اعتذر او القيام
للكوع مع آية من آخر السورة مساو للقيام.

وينبى اختيار التربع: وفسر بالجلوس على الاربع، مثل ما مر في جلوس
المرة للتشهد، لانه اقرب الى القيام.

ولما روى في التهذيب في الصحيح عن حمران بن اعين (الممدوح المشكور المعظم)
عن احدهما عليهما السلام قال: كان ابي اذا صلى جالسا تربيع، فاذا ركع ثنى رجله^٦
وفسر التربيع بجمعه، ولما ثنى الرجلين، فكانه عبارة عن جمعها ووضعها مجتمعا

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب القيام حديث: ١-٣

(٢) سننه كما في الكافي هكذا (الحسين بن محمد، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن فضالة،
عن ابان، عن زرارة)

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب القيام حديث: ٢

(٤) الوسائل باب (٥) من ابواب القيام حديث: ١

(٥) الوسائل باب (١١) من ابواب القيام حديث: ٤

على الارض، وقيل لا بد حينئذ من رفع اليدين وما يليها من الساقين والاعتماد في الجلوس على صدرى القدمين، و دليله غير واضح، نعم ينبغي من الانحناء في الجملة.

و كونه ايضا بحيث يساوى ويحاذى وجهه رأس الركبة، او محل السجدة كما قيل ايضا غير ظاهر الدليل. ولا يبعد كون كل ذلك حوط.

وظاهر الخبر يدل على كون ذلك عادة له عليه السلام في جميع الصلوات حال الجلوس، فلا يختص بالناقلة او الفريضة:

و يدل على عدم وجوب التربع في الصلاة جالساً الامكان ايضا، ما رواه فيه في الصحيح عن معاوية بن ميسرة انه سأل ابا عبدالله عليه السلام: يصل الرجل و هو جالس متربع و مبسوط الرجلين؟ فقال لا بأس بذلك لكن معاوية ممن ليس تصريح بتوثيقه مع الذكر في القسم الاول^٢ قال الشارح: (هل يجوز فعلها اختياراً في باقي الحالات الاضطرارية، كالاضطجاع والاستلقاء؟ جوزها المصنف في الجميع حتى اكتفى باجزاء القراءة والاذكار على القلب دون اللسان، لانه من جملة مراتب الفجر، واستحب تصفيف الممد في الحالة التي صلى عليها على حسب مرتبتها من القيام، فكما يحتسب الجالس، ركعتين بركعة، يحتسب المضطجع على الايمن اربعا بركعة، وعلى الايسر ثمان، والمستلق ستة عشر، ومنع الشهيد رحمه الله جميع ذلك و هو اولى، اقتصاراً في مخالفة الاصل على المنصوص المتفق ويمكن دخول العمل بما اختاره المصنف في عموم حديث (من بلغه شيء من اعمال الخير فعمل به اعطاه الله ذلك^٣ الله اعلم انتهى)

لعل المصنف قاسها على الجلوس، كما يشعر به قوله في باقي الحالات، و هو

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب القيام حديث: ٣

(٢) يعنى مع ذكر العلامة معاوية بن ميسرة في رجاله في الفتاوى

(٣) الوسائل باب (١٨) من ابواب معة العبادات، مراجع

بعيد، أو مأخوذ من المأهولة في النافلة: حيث ورد أنها مثل الهدية متى أتى بها قبلت^١ وكذا أتى شيء كانت الهدية قبلت: وظاهر صدق الصلاة، فتأمل:

والظاهر توقف التعبد بمثلها على دليل أقوى منها، فمنع الشهيد غير بعيد.

و أما الامكان الذي ذكره الشارح، فالظاهر أنه بعيد؛ إذ ما ورد في ذلك حديث بعينه غير صحيح، وعمل به لذلك وشمول الحديث المطلق الدال على الترغيب في صلاة خاصة أو عامة لها، غير ظاهر، ولو سلم فلا يحتاج إلى حديث (من بلغ) وهو ظاهر.

(النظر الثالث: في اللواحق)

و فيه مقاصد: الاول في الخلط، وفيه مطلبان: الاول في مبطلات الصلاة:

كل من اخل بواجب عمدا او جهلا من اجزاء الصلاة، او صفاتها او شرائطها، او تروكها الواجبة، ابطال (بطلت خ) صلاته. الا الجهر والاختفات فقد عذرا لجاهل فيها.

قوله: «كل من اخل الخ» دليل البطلان بترك الجزء مطلقا، عدم الاتيان بالمأمور به على الجهة المبررة للذمة. وكذا ترك صفاتها. اي كيفية اجزائها المعتبرة في تحقق الاجزاء، وكذا ترك الشرط، فانه مستلزم لعدم تحقق الشروط الذي هو المأمور به، فا تحققت الصحة التي هي الاتيان بالمأمور به على وجه المسقط للقضاء والموجب لبراءة الذمة فبقى في عهدة التكليف وهو المراد بالبطلان، وهو مع العمد ظاهر.

و اما مع الجهل: فهو كذلك لو ثبت الجزئية و الشرطية مطلقا، و الظاهر كونها في الصلاة كذلك لانه المفهوم من الجزئية و الشرطية، والاصل عدم القيد، و كانه لاخلاف فيها. و اما عدم بطلانها بترك الجزء الغير الركن، وبمض الشروط نسيانا فلذلك خاص.

و اما دليل الاستثناء فهو اجماع منقول في المنتهى، مع عارواه الشيخ في صحيحة

و يعذر جاهل غصية الثوب، او المكان، او نجاستها، او نجاسة البدن،
او موضع السجود او غصية الماء، او موت الجلد المأخوذ من مسلم.
وتبطل بفعل كل ما يبطل الطهارة عمدا وسهوا.

زرارة ^١ و قد عرفت عدم ظهور صحتها في رواية الشيخ و صحتها في الفقيه
فلاستثناء جيد.

و كذا كل ما ثبت كون الجاهل معذورا فيه.

و اما البطلان بالأخلال بتروكها، اى الفعل المنهى عنه، مثل التكلم بحرفين،
والفعل الكثير، و قول امين، فيحتاج الى دليل غير النهي، ولو في الفعل الكثير المؤذن
بالاعراض عنها و قطعها، و بالجملة مجرد النهي لا يكتفى، فانه لا بد من دليل على
البطلان، لانه ليس في العبادة بحيث يؤدي الى البطلان و قد مرتحققه مرارا، فليُنظر
في الكل بخصوصه وليتأمل فان ظهر الدليل قيل به، والا فلا، لعله سيبحث تفصيلها
انشاء الله و قد مر البحث في البعض في الجملة مثل قول امين.

قوله: «و يعذر جاهل غصية الثوب الخ» قد مر دليله، و انه الحق في
النجاسة ايضا كما قاله المصنف للأصل: و عدم تكليف الغافل؛ و عدم ثبوت
الاشتراط مطلقا لاصوما ولا خصوصا، ولو كان عام، لخص بالدليل المتقدم:
و بالجملة قدمرت المسئلة بدليلها.

قوله: «و تبطل بفعل كلما يبطل الطهارة الخ» دليله الاجماع مطلقا فيما اذا
صلى بالمائية؛ و بعض الاخبار مثل خبر الحسن بن الجهم قال سألت يعنى، ابا الحسن
عليه السلام عن رجل صلى الظهر او العصر فاحدث حين جلس في الرابعة؟ فقال:
ان كان قال اشهد ان لا اله الا الله و اشهد ان محمدا رسول الله فلا يعد، وان
كان لم يتشهد قبل ان يحدث فليعد و فيها دلالة على عدم وجوب الصلوات و بعض

(١) الوسائل باب (٣٦) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ١-٢

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٦

وترك الطهارة كذلك

التشهد ايضا، الا ان يؤل الخبر وغيره و قد مر، فلا يحتاج الى الاعادة مع عدم الخلاف في المسئلة و اما اذا صلي بالتراية فان كان الحدث عمدا، فقبل ان البطلان حينئذ ايضا اجماعى.

و اما ان كان نسيانا فنقل عن الشيخين و المعتبر القول بالصحة، والطهارة، والبناء، على ما فعل، ما لم يستدبر و يتكلم، وبالجمله عالم يحدث مناقيا آخر، والدليل ما مر من صحيحتي زرارة و محمد بن مسلم^١ و ان كانت الروايتان عامتين في العمد والناسى، لكن خصتا بالآخرين للاجماع على الأول، وهو مناسب لعقوبة العمد بالقضاء.

ولا استبعاد في البناء لما مر من الروايات الصحيحة في البطون، مع القائل: وبالجمله انه حكم شرعى ليس العقل مستقلا به، بل معزول، ما لم يك خلاف البديهية و البرهان. ولو لا نقل الاجماع، لأمكن القول بالبناء في المائبة مطلقا، لبعض الاخبار^٢ لكن منع الاجماع، من القول به مطلقا، مع عدم صراحة العموم فيها، نعم يمكن تخصيص الاجماع بالعمد لو نقل في التراية ايضا عموما، فتأمل، فان القول به غير بعيد، بل قيل بعدم البطلان في المائبة ايضا اذا كان الحدث سهوا كما نقل في المنتهى، ودل عليه بعض الاخبار^٣

و لكنه قاصر الدلالة عن المطلوب بالخصوص، فترك لذلك و عدم القول بمضمونه صريحا.

و اما البطلان بترك الطهارة مطلقا عمدا و سهوا عالما و جاهلا، فكاه موضع و فاق كما ذكره الشارح، و ايضا لما في الصحيحتين لاصلاة الا بظهور^٤ و ان الصلاة

(١) الوسائل باب (١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١٠

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١١

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٩-١١

(٤) الوسائل باب (١) من ابواب الرصود حديث: ٦

و بتعمد التكفير.

ثلاثة اكلات ثلث طهور و ثلث ركوع و ثلث سجود^١ و هذه حسنة لابراهيم^٢ و ما في الصحيح الاخر انه قال: اذا ادخل الوقت وجب الطهور والصلاة و لا صلاة الا بطهور^٣

و اعلم انه يفهم البطلان بترك الطهارة مما سبق من الاخلال بالشرط، كانه ذكره ثانيا للاهتمام به و دفع توهم الخلاف الواقع في الحدث في الاثناء، و لتبعية ما سبق.

قوله: «و بتعمد التكفير» قال الشارح: و هو لغة الخضوع، و وضع اليد على الصدر متظامنا^٤ و شرعا، وضع احدى اليدين على الاخرى سواء كان بينهما حائل ام لا و سواء وضعها مع ذلك فوق السرة كما يفعله العامة ام تحتها، و سواء وضع اليمين على الشمال و احدى الكفين على الاخرى ام لا، حتى لو وضع الكف على الزند و نحوه بطلت، قال المصنف في المنتهى: هو وضع اليمين على الشمال حال القراءة: فلو فعله بطلت صلاته عند اكثر علمائنا.

اعلم انه ظاهر ان ليس المراد المعنى اللغوي، و ما وصل اليه من الشارع ما ذكرناه، بل ما يدل عليه الصحيحة الاتية، و اظن ان ما ذكره المصنف ماخوذ من فعل العامة و اصطلاحهم، و ما اعرف مأخذ كلام الشارح، و الظاهر عدم الاشتراط عندهم فوق السرة كما يفهم من كلامه، فيجب ان يقال بمقتضى الدليل. والذي ظهر لي الان تحريم وضع اليمين على الشمال فقط مطلقا، فوق السرة و تحتها حال القراءة و غيرها.

(١) الوسائل باب (١) من ابواب الوضوء حديث: ٨٠٠ و باب (٩) من ابواب الركوع حديث: ١٠ و باب

(٢٨) من ابواب السجود حديث: ٢٠

(٢) سند الحديث كما في الكافي هكذا (علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حماد، عن الحلبي)

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب الوضوء حديث: ١

(٤) طأمن الرجل ظهره، بالهمزة على فاعل، و يجهز تسهيل الهمزة. اي حذاء و حطة. (مجمع البحرين)

والذى يدل عليه هو صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام، قال قلت له الرجل يضع يده في الصلاة وحكى اليمنى على اليسرى؟ فقال: ذلك التكفير فلا تفعل^١ و ظاهر النهي هو التحريم؛ ويؤيده رسالة حريز عن رجل عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا تكفرا لما يصنع ذلك المجوس^٢ وهذه مع ارسالها مشتملة على المكروهات: فان بعده، ولا تلتئم، ولا تختفز^٣ ولا تقع على قدميك ولا تفتشر ذراعيك^٤

فقد علم تحريم وضع اليمنى على الشمال مطلقا، و كونه تكفيرا، و قد صرح المصنف في المنتهى على عدم الفرق في التحريم بين وضع الكف على الكف، وعلى الذراع، وبين معتقد الاستحباب وغيره، وبين فوق السرة وتحتها، وحال القراءة وغيرها، مع قبده في التعريف حال القراءة، فتأمل، لعموم صحيحة محمد المتقدمة: ثم قال ايضا قال الشيخ في الخلاف: يحرم وضع الشمال على اليمن حال القراءة و عندى فيه تردد، اذ رواية محمد بن مسلم تضمنت المكس، و رواية حريز تدل على المنع من التكفير، و في رواية محمد بن مسلم ان التكفير هو وضع اليمنى على الشمال فحسب^٥ فيطالب الشيخ بالمستند، ففهم المصنف قدس الله سره من رواية محمد، المحصر، وهو بحسب الظاهر كذلك.

و اما البطلان فالظاهر هو المدم للاصل، والاستصحاب، وعدم دليل البطلان، فان النهي لا يدل عليه، وهو ظاهر. بل قد يستدل بالرواية الدالة على النهي على الصحة حيث ترك الامر بالاعادة

(١) الوسائل باب (١٥) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

(٢-١) الوسائل باب (١٥) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣ و تمام الحديث في باب (٢) من ابواب

القيام حديث: ٣

(٣) بالحاء المهملة والراء المعجمة، وى مجمع البحرين اى لا تنصام في سجودك، بل تنحوى كما ينحوى

البحر الضامر. وفي التهذيب (ولا تختصر) وفي الكافي (ولا تختصر)

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١ و لفظ الحديث (عن محمد بن مسلم عن احدهما

والكلام بحرفين مما ليس بقرآن ولا دعاء.

والبطلان، مع عدم جواز التأخير، فتأمل. والاجماع المنقول عن السيد والشيخ مع وجود الخلاف غير ظاهر، ويحتمل ارادة معنى آخر.

ولا يفيد القول: بان القائل نادى او معلوم النسب، او ان كل من قال بالتحريم قال بالبطلان، فان الندرة تضر، وكذا المعلوم، للحمل على الصحة، والاجماع المركب غير ظاهر. وهذا يفهم من المصنف القول بالتحريم مطلقاً والبطلان حال القراءة:

وكذا الاستدلال بالاحتياط غير تام مع انه قد لا يحصل فيما اذا فعل عمداً و ضاق الوقت.

وكذا الاستدلال بانه فعل كثير، وهو ضعيف جداً يعلم من تفسير الفعل الكثير، وعدم القول بالبطلان بفعل مثله او اكثر منه، ومثل هذا الدليل يذكره المصنف للمناسبة، لا للاعتقاد بانه دليل تام، ودأبه رحمه الله انه يذكر كلما يمكن ان يذكر من المناسبات ويفهم ذلك من تتبع كلامه ره.

وعلى تقدير القول بالبطلان والتحريم: لاشك في استثناء صورة التقية، وانه يجب حينئذ ذلك والظاهر عدم البطلان على تقدير تركها، لان التكفير ليس بشرط ولا جزء للصلاة حتى يفسد بتركه، بخلاف ترك، مثل غسل الرجل حال التقية بالكلية، فتأمل في الفرق فانه ظاهر.

قوله: «والكلام بحرفين الخ» قال المصنف في المنتهى: ويجب عليه ترك الكلام في الصلاة، فلو نطق بحرفين فصاعداً عمداً بطلت صلاته، لاسهوا وقد اجمع اهل العلم كافة على ان من تكلم في الصلاة — عالماً انه فيها، وانه محرم عليه، لغير مصلحة الصلاة، ولا لأمر يوجب الكلام، ولا داعياً، تبطل صلاته:

فدليل المسئلة هو الاجماع، وقد استدل بمفهوم ما رواه الصدوق عن الصادق عليه

السلام، كل ما ناجيت به ربك في الصلاة فليس بكلام^١ أي كلام مطلق، فما لم ينجح يكون كلاما مبطلا.

و روى أيضا عن أبي جعفر الثاني عليه السلام لأبأس أن يتكلم الرجل في صلاة الفريضة بكل شيء ينجح به ربه عز وجل^٢ ومثله صحيحة في التهذيب، واستدل بها على جواز الدعاء بكل لسان:

وما روى في التهذيب (في الحسن لأبراهيم) عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة؟ فقال إن قدر على ماء عنده يمينا وشمالا أو بين يديه وهو مستقبل القبلة فليفسله عنه، ثم ليصل ما بقي من صلاته، وإن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه، أو يتكلم فقد قطع صلاته^٣

فيه دلالة على بطلان الصلاة بصرف الوجه عن القبلة، وبالتكلم، وبعبارة دم الرعاف ومنعه الصلاة، وجوب الإزالة بالماء، ولكن أظن عدم عملهم به.

والظاهر أن المراد من التكلم في الرواية ما يقال عرفا أنه تكلم، فكان مطلق التنطق يقال له التكلم عرفا حرفا أو أزيد مهملا وغيره، ولهذا يصح تقسيمه إليها.

ولعلمهم أخرجوا الحرف الواحد الذي هو غير المفهم مثل (ق) بالاجماع فحق الساق، ويحتمل أن يراد منه (الكلام المفهم) بقريته أن المراد السؤال عن الماء وتحصيل العلم به فيحتص البطلان به، لكن ما نقل من الإجماع في السطون بالحرفين مطلقا يدل على الأول.

و يؤيده أيضا ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: إن هذه

(١) الوسائل باب (١٩) من أبواب الفتوح حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (١٩) من أبواب الفتوح حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٢) من أبواب قواطع الصلاة حديث: ٦

الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن^١ وما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: من أن في صلاته فقد تكلم^٢ وحلنا على التكلم بالحرفين بالاجماع، وفي دلالتها على البطلان تأمل خصوصاً الاول.

وتدل ايضاً على ان الكلام مبطل صحيحة محمد بن مسلم في الكافي قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يأنه الرعاف والقيء في الصلاة كيف يصنع؟ قال ينقل فيفضل أنفه ويعود في صلاته وان تكلم فليعد صلاته وليس عليه وضوء^٣ ففيه دلالة على عدم نقض الوضوء بهما، وهذه ادل مما مر، وامثالها موجودة، فتأمل.

وبالجملة ليس هنا دليل يصلح على المدعى، والاستثناء صريحاً، الا قولهم، ونقل الاجماع، وهم اهل البيت.

والظاهر ان لاختلاف في استثناء الذكر والدعاء وقراءة القرآن في الجملة. واما قراءة القرآن في خلال القراءة وعمل القرآن، بل الذكر والدعاء بالرحمة، والاستعاذة عن النعمة عند غير آيتها ايضاً، غير معلوم استثنائها في خلالها وقد مر البحث فيها في الجملة، وكلامهم مجمل خال عن ذلك.

ويفهم من المنتهى بطلان صلاة الجاهل ايضاً عند الاصحاب، بالاجماع، لانه ما نقل لاختلاف الاعن الشافعي، قال: لو تكلم في الصلاة جاهلاً بتحريم الكلام في الصلاة بطلت صلاته، خلافاً للشافعي، ولعل الادلة المتقدمة تشملها، ويحتمل كونه معذوراً، بادلة كون الجهل عذراً، وقدمت، ويؤيده عدم البطلان في الناسي، ولو لم يكن فيه اجماع، لا يمكن القول به، وليس بواضح، والاحتياط

(١) الساقى، ج ٣ ماب (الكلام في الصلاة) ص ١٤ ولفظ الحديث (قال ان صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن)

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ٤

يقتضى البطلان، والاصل انعدم.

والظاهر عدم الفرق بين كلام يكون لمصلحة الصلاة ام لا. ويفهم من المنتهى عدم الخلاف عندنا فيه

و كذا يفهم الاجماع على البطلان به لو كان لمصلحة غير الصلاة ايضا، مثل ما يدل على انقاذ ضريرا وصبي من التردى في انبثا والنار او الماء. وكذا النائم و الخافل.

و كذا لو تكلم مجيبا للنبي (ص) و ان كان واجبا، ونقل في الكل الخلاف عن بعض العامة، و في وجوب جوابه (ص) تأمل، اذ دلالة قوله تعالى — (استجبوا لله و للرسول اذا دعاكم...)^(١) — على وجوب جوابه (ص) بما يبطلها بحيث يشمل كون المدعو في الصلاة خصوصا مع عدم علمه (ص) بذلك غير ظاهر، بعد ثبوت تحريم قطع الصلاة، والتزام البطلان به بعد ندائه (ص) مطلقا.

وقال ايضا فيه: لو تكلم مكرها، ففي الابطال به تردد، ينشأ من كون النبي (ص) جمع بينه و بين الناس في العفو^٢ والاقرب البطلان بالاكره بالادلة السابقة: و ان الاكره لا يخرج الكلام عن الصد، و وصف الابطال كما في غيره من المبطلات مثل زيادة الركوع.

و فيه تأمل، للأصل، و الحديث، عما استكرهوا^٣ ولان الظاهر انه اقرب الى الصحة من السيان، فالاكراه يخرج عن التعمد، فكانه صار من غير قصده بفعله، فهو كلا فعلة. و ايضا يلزم المحذور اذ قد يفعل به مرارا فيشق العود: وبالجملة عمدة الادلة هو الاجماع ولا اجماع هنا و لعل ما قاله احوط في الجملة.

وقد ادعى في المنتهى اجماع علمائنا على عدم البطلان في الناسي، ويدل عليه ايضا صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن

(١) الاتعال: (٢٤)

(٢-٣) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

الرجل يتكلم ناسيا في الصلاة، يقول اقيموا صفوفكم؟ قال: يتم صلاته، ثم يسعد سجدين، فقلت سجدة السهو قبل التسليم هما ام بعد؟ قال: بعد^١ فيها وجوب و سجدتي السهو مثل هذا الكلام و كونها بعد التسليم مطلقا.

و لو ظن تمام الصلاة و تكلم ثم ظهر خلافه فالظاهر ان حكمه حكم السهو، فلا تبطل الصلاة: يدل عليه ما رواه في التهذيب في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يسهو في الركعتين و يتكلم؟ فقال يتم ما بقى من صلاته تكلم او لم يتكلم ولا شيء عليه^٢

و ما رواه ايضا فيه (في الصحيح) عن ابي جعفر عليه السلام في رجل صلى ركعتين من المكتوبة فسلم و هو يرى انه قد اتم الصلاة، و تكلم ثم ذكر انه لم يصل غير ركعتين؟ فقال يتم ما بقى من صلاته ولا شيء عليه^٣

و ما رواه في الكافي عن سعيد الاعرج (الثقة) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثم سلم في ركعتين! فسأله من خلفه يا رسول الله صلى الله عليه وآله حدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذلك؟ قال انما صليت ركعتين! فقال كذلك يا ذا اليدين و كان يدعى ذوالشمالين؟ فقال: نعم، فبنى على صلاته، فاتم الصلاة اربعا، وقال ان الله هو الذي اتى به رحمة للامة، الا ترى لو ان رجلا صنع هذا، لعمر، و قيل ما تقبل صلاتك فن دخل عليه اليوم ذاك قال قدس رسول الله صلى الله عليه وآله و صارت اسوة، و سجد سجدتين لمكان الكلام^٤ و هذه مذكرة بطرق شتى، و ما رواه ايضا في الصحيح في

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب الحلال الوقع في الصلاة حديث: ١٠ و باب (٥) حديث: ١٠

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلال الوقع في الصلاة حديث: ٥

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلال الوقع في الصلاة حديث: ٩

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلال الوقع في الصلاة حديث: ١٦ اقوال احاديث الباب مشحونة من

حديث السهو عليه السلام فراسج، ولكم نفس الله اسرارهم حلوها على الحق و برهنوا بالادلة العقلية والنقلية على استحالة السهو عليه صلى الله عليه وآله وصحبه وعل ذلك رسائل شتى.

التهديب عن علي بن النعمان الرازي، قال كنت مع اصحاب لي في السفر وانا امامهم فصليت به المغرب فسلمت في الركعتين الاوليتين؟ فقال اصحابي: اما صليت بنا ركعتين فكلمتهم و كلموني فقالوا اما نحن فنعيد، فقلت: ولكني لا اعيد و اتم بركعة، فاتممت بركعة، ثم مرنا فاتيت ابا عبد الله عليه السلام فذكرت له الذي كان من امرنا، فقال لي انت كنت اصوب منهم فعلا، انما يعيد من لا يدري ماصلي^١ فالتكلم هنا بناء على اعتقاده التمام.

و هذه تدل على عدم وجوب الاتمام بل التخيير بينه و بين الاعادة فالحكم رخصة فاضلة، فيحتمل مثله فيما يوجب الاحتياط وغيره.

و يدل ايضا على عدم الاحتياج الى النقل، بل يكفي مصادفة الحق اتفاقا، فتأمل: و منها علم ان السلام في غير اهل ناسيا او ظانا اتمامها ليس بمبطل و انه كلام مثل ساير الكلمات.

و قد ادعى الاجماع في المنتهى على عدم البطلان بحرف واحد، لو لم يكن مثل (ق) حال ارادة معناه كما مر.

و قال انه لو نفع موضع السجود تبطل مع حصول الحرفين، و نقل الخلاف من بعض العامة، وهو ايضا يشعربا جماعنا، و ادلة ابطال الكلام تساعد.

وفيه تأمل، فان العمدة هو الاجماع، و هو غير واضح؛ مع ان في العرف لا يقال على النفع التكلم؛ و يؤيده تجويز التنحج مطلقا في الخبر للثبوت من غير قيد بحرف، رواه عمار عن الصادق عليه السلام و قد سأل عن الرجل يسمع صوتا في الباب و هو في الصلاة فيتنحج لسمع الجارية، الى قوله. لا باس^٢

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة، حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٤ و لفظ الحديث (عن عمار بن موسى انه

سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسمع صوتا في الباب و هو في الصلاة فسمع لسمع جاريته او اهلكه لتأنيبه فيشربها بيده يعنيها من الباب فينظر من هو حال لا باس به الحديث)

والظاهر ان الاتين كذلك

و كذا الحرف مع المدة، وان كان رواية طلحه بن زيد^١ يدل على البطلان: مع ان الروایتين غير صحيحتين، والاصل مؤيد للصحة، والاحتياط يقتضى البطلان في الجملة، و الظاهر عدم الاجماع لما نقل الخلاف، بل نقل القول بالصحة من المصنف في التذكرة خصوصا اذا توقف القراءة على التحنح؛ وقد يفرق بينه وبين الاتين فيعمل بالرواية و ان لم تكن صحيحة للتأييد بالعمل وغيره، وقد حملت على مايشتمل على الحرفين، وفي المنتهى على وجه، كانه لانزاع حينئذ.

و يؤيد الصحة في التحنح ان المصنف قال في المنتهى بعد حكم البطلان مرتين: انه لو تحنح بحرفين و سمي كلا ما ابطال الصلاة، والآ فلا، فالظاهر هو الضابطة في الاتين والنفع والتأوه وغيرها، فتأمل.

وقد نقلنا الاخبار فيما تقدم على عدم البطلان بما يناجى الرب، فالدعاء باى لسان كان مستثنى، وكذا الذكر و القرآن بقصده؛ واما بغيره مع قصد غيره اولا، لايبعد الصحة خصوصا في الثانى بشرط كونه مما يسمى قرآنا، لان القرآن مستثنى و المبطل هو كلام الانسان، و ليس هو كذلك والعمدة فيه الاجماع، و الظاهر عدم ثبوته في الاول.

فالذى يتشخص في هذه المسألة: ان التكلم بما يسمى تكلما عرفا مبطل مطلقا، الا بحرف واحد غير مفهم، للاجماع، وكذا الثلاثة المذكورة، والاخبار على ذلك كثيرة، مثل ما في صحيحة الفضيل، ما لم تنقض الصلاة بالكلام^٢ و رواية ابي بصير، ان تكلمت فاعد^٣ الخير في الفقيه.

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١ و لفظ الحديث (عن طلحه بن زيد عن حمير عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال: من ان في صلاته فقد تكلم)

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب قواطع الصلاة قطعة من حديث: ٩

(٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب قواطع الصلاة قطعة من حديث: ١ و لفظ الحديث (عن ابي بصير عن

والالتفات الى ماورائه.

قوله: «والالتفات الخ» كانه يريد الالتفات بكلمه او بوجهه بحيث يرى ماورائه، وهو ممكن، فان المراد به عدم كونه بكلمه، لان الظاهر عدم البطلان و التحريم بالالتفات بالوجه يمينا و شمالا بل هو مكروه عنده وعند اكثر الاصحاب. قال في المنتهى، ويكره الالتفات يمينا و شمالا، وقال بعض الحنفية بالتحريم، ونقل في الشرح البطلان عن ولد المصنف، قال: وهو ضعيف لما عرفت من ان الاخبار اما مطلقة في عدم الابطال او مقيدة بالالتفات بكلمه، او بالفاحش ولا يتحقق بذلك نعم هو مذهب بعض العامة الخ

اما الاخبار فصحيحة زرارة انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول: الالتفات يقطع الصلاة اذا كان بكلمه^١ وهذه بمنطوقها تدل على الابطال به بكلمه على ائى وجه كان، ومفهومها على عدمه كذلك ومفهوم الشرط حجة كما هو رأى الاكثر. ويؤيد ذلك المفهوم، التوسعة في امر القبلة.

و رواية عبد الملك قال: سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الالتفات في الصلاة أيقطع الصلاة؟ قال: لا، وما احب ان يفعل^٢ فتحمل هذه على عدم الالتفات بكلمه، للجمع؛ والاجماع على البطلان بالاول على الظاهر، فلا يمكن حل الاول على الكراهة، مع ان التقيد يصير لنوا لعموم الكراهة، الا ان يقال، يكون للشدة فيحتاج الى تكلف آخر، على ان في الرواية عبد الحميد وهو مشترك مع عبد الملك^٣ و حسنة الحلبي (لأبراهيم المذكورة في الكافي) عن ابي عبدالله عليه

١ ابي عبدالله عليه السلام قال. ان تكلمت او صرفت وجهك عن القبلة طاعت الصلاة)

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٥

(٣) سننه كما في التهذيب هكذا (سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن

عثمان، عن عبد الحميد، عن عبد الملك)

السلام قال: سألته عن الرجل يقطع صلاته شيء مما يمر بين يديه؟ فقال: لا يقطع صلاة المسلم شيء، ولكن ادراً ما استطعت، قال: وسألته عن رجل رفع قلم يرق رعا فـه حتى دخل وقت الصلاة؟ قال: يحشو انفه بشيء ثم يصلي، ولا يطيل ان خشى ان يسبقه الدم، قال: وقال: اذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فاعد الصلاة اذا كان الالتفات فاحشاً، وان كنت قد تشهدت فلا تعد^١

وهذه تدل على احكام اخرى، مثل عدم وجوب السلام، وعدم الصلاة مع الرصاف وعدم الرقاء، والمنع عن خروجه ان امكن، ثم الصلاة والصلاة معه. وعدم التطويل ان خشى. وجواز الصلاة في اول الوقت مع العذر في الجملة، حيث عسى وما قيد بآخر الوقت. وامثالها كثيرة.

وعلى البطلان بالالتفات بشرط الفحش بمنطوقها، وبفهومها على العدم مع عدمه؛ ويمكن ان يراد بالفحش الالتفات بكـله فيطابق الاول مفهومها ومنطوقها. وان يراد الى ما ورائه مطلقاً فيلزم تخصيص مفهوم الاولى بمنطوق هذه، مع عدم ظهور العموم في المفهوم. وكأنه اول، للجمع، وبقاء الفحش على معناه المتبادر؛ ويؤيده عموم اشتراط القبلة: وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته يلتفت الرجل في الصلاة؟ قال: لا، ولا ينقض اصابعه^٢

وحسنه زرارة (لأبراهيم) عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استقلت القبلة بوجهك فلا تقلب بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك، فان الله تعالى قال لنبيه في القرية: (قل وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره^٣) وانخضع ببصرك ولا ترفعه الى السماء وليكن حذاء وجهك في موضع سجودك و

(١) الوسائل لورد قطعة منه في باب (٧) من نواقض الوضوء حديث: ٢ وقطعة منه في باب (١١) من ابواب مكان المصل حديث: ٨ وقطعة منه في باب (٢) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ١٠٠ وقطعة منه على باب (٣) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ٢
(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ١
(٣) البقرة: (١٥٠)

أظن أنها مروية في الفقيه أيضا عن زرارة ^١ فاذن صحيحة، لأنه قال فيه بعد حديث زرارة عن أبي حمزة عليه السلام وقال في حديث آخر ذكره له، أي أبو جعفر عليه السلام ذكر الحديث لزراعة على الظاهر، ونقل هذا الحديث بعينه، فتأمل.

وما مرفى الاخبار الدالة على بطلان التكلم من قوله عليه السلام حتى يصرف لوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته ^٢ و مثل ما في صحيحة عمر بن أذينة عنه عليه السلام حتى يلتفت فليعد ^٣ و في رواية أبي بصير عنه عليه السلام ان تكلمت أو صرفت وجهك عن القبلة فاعد الصلاة ^٤

و هذه الاخبار ظاهرة في التحريم و البطلان، و ان قارن النهي الواقع في بعضها بالمكروهات؛ للاجماع، فان ذلك لا يدل على كون ما يقارنه أيضا كذلك، لعدم الدليل، و ظهور النهي للتحريم و البطلان هنا؛ اذ الظاهر ان الغرض من النهي هنا شرطية الاستقبال لها، والظاهر عدم الخلاف أيضا في ذلك و للتصريح في البعض بقوله (ولا تفسد) مع التعليل الدال على الاشتراط و البطلان بدونه.

ولا يضرو وقوع ابراهيم في السند، لما مر مرارا من انه مقبول، و قد سمي الاخبار الواقع هو فيها بالصحة، و كذا الطريق في التهذيب و الفقيه، و لكن يبقى المسألة بينها و بين مفهومي المتقدمين قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضي تخصيصها و حملها عليها.

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب القبلة حديث: ٣ و لفظ الحديث: ثم استقبل القبلة بوجهك ولا تقلب لوجهك من القبلة قصد صلاتك فان الله عز وجل يقول: نبيه في القرية، مول وجهك... و قم متصليا رسول الله صلى الله عليه و اله قال: من لم يقم عليه فلا صلاة له، واحتج بصرك لله عز وجل ولا ترمه الى الساء ولكن هذا وجهك في موضع محذورك) هكذا مروية في الفقيه

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب فواطع الصلاة قطعة من حديث: ٦

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب فواطع الصلاة قطعة من حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ٦

و يؤيده رواية عبدالملك المتقدمة، والشهرة، حتى يفهم الاحماع من ظاهر المنتهى كما مر.

ويمكن القول بالبطلان بالالتفات يمينا وشمالا كما قاله ولد المصنف بحمل الفحش على اليمين والشمال والخلف، وتخصيص مفهوم (بكله) بما بين المشرق والقبلة و بما بين المغرب والقبلة فيصير المعنى: ان الالتفات اذا كان بكله يقطع الصلاة مطلقا، وليس الالتفات ببعض كذلك بل يبطل اذا كان على اليمين والشمال والخلف بالوجه، ولا تبطل فيما اذا كان بينها وبين القبلة، و اذا كان بالوجه فاحشا يعني منقلبا عن القبلة بالكلية، وهو متحقق في اليمين واليسار والخلف، دون ما بين اليمين واليسار والقبلة، ويؤيده دليل الاشتراط من الايات والاختبار وقول بعض الاصحاب. قال في الذكرى: و يحرم الالتفات ولو يسيرا؛ واشترط البعض القائمة^١ ويمكن حمل رواية عبدالملك ايضا على عدم الانحراف الى اليمين والشمال والخلف، دون الخلف فقط، كما حملها الشيخ عليه.

و طهر من هذا كله ان مذهب ولد المصنف لا يخلو عن قوة، و ان له دليلا و موافقا، و ان الاخبار ليست منحصرة في عدم البطلان مطلقا، او البطلان مع الكل، او الفحش، ولان ليس له دليل الا رواية العامة مع ضعفها عندهم كما يظهر من كلام الشارح^٢ و ان فيه الاحتياط في الجملة ظاهرا، و كذا كلام الاصحاب في الاشتراط يؤيده؛ فيمكن حمل المتن عليه، الا انه بعيد وخلاف المشهور.

قال في المنتهى: الالتفات يمينا وشمالا ينقص ثواب الصلاة ولا يبطلها، وعليه جمهور العلماء، ويدل عليه ايضا صحيحة علي بن جعفر في زيادات التهذيب (قبل

(١) في هامش بعض النسخ الخطية التي عندنا ما هنا لمطه (اشارة الى ما فانه المحقق الثاني اعمى الشيخ على

رواه انه لا بد من توجه المصل بحيث يحصل من الخط الخارج عنه الوصول الى خط السميت راوينا فانما ان)

(٢) قال الشارح في روض الجنان: نعم هو مذهب بعض العامة معتد بالقول النبي صلى الله عليه و اله

لا نلتعنراق صلاتكم فانه لا صلاة للخص و اترواية صحيحة عندهم لان راويها عبدالله بن سلام و هو ضعيف

السهو بورتين) عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون في صلاته فيظن ان ثوبه قد انخرق، او اصابه شيء هل يصلح له ان ينظر فيه، او يمسه؟ قال: ان كان في مقدم ثوبه او جانبيه فلا بأس، و ان كان في مؤخره فلا يلتفت، فانه لا يصلح^١.

فالمشهور غير بعيد، ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط، والجمع بالكراهة في اليمن والشمال والتحریم في الحلف ممكن، فتأمل.

هذا كله في العمد و الاختيار و العلم؛ و اما مع النسيان فالظاهر الصحة، والاول منه المكروه، لظهور كونها عذرا، وعموم الخبر المشهور المقبول عندهم و هو رفع القلم والعفو عما استكروهوا^٢ و للزوم التكليف الكثير الشاق في بعض الاوقات: ولتوجه الخطاب بالنهي، الى العالم الذاكر المختار فقط؛ و لصحة الصلاة الى غير القبلة في الجملة: و للأصل، وعموم الاوامر. و اما الجاهل المقصر، فهو يلحق بالعامد.

ويمكن الصحة في الكل مطلقا، لقوله تعالى: فايما تولوا فثم وجه الله^٣.

و يحتمل التفصيل بالعلم بها، و زوال الاكراه، قبل خروج الوقت و بعده، فتبطل، و بعيد في الاول دون الثاني، لبقاء الوقت، مع فوت الشرط، و امكان الاستدراك، مع عدم المحذور و يدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا صليت و انت على غير القبلة واستبان لك انك صليت و انت على غير القبلة و انت في وقت فأعد، و ان فاتك الوقت فلا تعد^٤.

ولو صلى ناسيا الى غير القبلة، فيمكن الحاقه بمن صلى باجتهاده، فظهر الغلط؛

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٤٠

(٢) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٢٠

(٣) البقرة: (١١٥)

(٤) الوسائل باب (١١) من ابواب القبلة حديث: ١٠

والبطلان مطلقاً: و الظاهر التخصيل المقدم في صحيحة عبدالرحمان؛ و اينما تولوا فثم وجه الله، دليل الصحة في الجميع، فتأمل:

و بالجملة الذي يقتضيه النظر: الصحة في المكروه، وعدمها في غيره مع ايقاع فعلها الى غير ما بين المشرق والمغرب والقبلة، مع بقاء الوقت، والصحة بدونها

و اعلم ان ظاهر قول المصنف (والالتفات الى ماورائه) انه عطف على التكفير واخواته، فتقدير الكلام، و يعتمد الالتفات الى خلفه، يعني تعتمد الاستدبار ايضاً مبطل، و قوله بعد هذا، ولا يبطل جميع ذلك سهوا ايضاً يقيد تقييد البطلان بالعمد، و صرح بذلك في المنتهى ايضاً، قال في الفصل الثالث في التروك لواللتفت الى ماوراء ناسيالم بعد صلاته الخ فعلم من هذا ان الاستدبار ليس مما ينافي في الصلاة عمداً و سهواً، بل عمداً فقط فهو مثل الكلام والحال انهم جعلوه من المناهي مطلقاً، والمصنف ايضاً جعله كذلك في بحث الحلل الواقع في الصلاة، حيث قال في المنتهى: ولو سلم ثم تيقن القبيصة، كمن سلم في الاولين من الثلاثيات او الرباعيات، او صلى ركعة من الغداة وسلم ساهياً اتي بما نقص وتشهد وسلم و سجد سجدتي السهو، الا ان يفعل ما بنا في الصلاة عمداً و سهواً كالحديث والالتفات الى ماورائه، فانه يبطل صلاته حينئذ، و ان فعل ما يبطل الصلاة عمداً و سهواً كما لكلام فقيه خلاف، الى قوله الاقرب الثاني، اي الصحة:

فالمنافة بين ما هنا وبين ما ذكره بل بين كلاميه في المنتهى، ظاهرة: وايضاً ان قيد (ماورائه) يشعر بانه اذا التفت بدنه كله عمداً الى غير الاستدبار — و كذا بوجهه ايضاً ان كان ذلك ايضاً مراده كما يفهم من المنتهى، والا مطلقاً، على ما فهمه الشارح، حيث قيده بقوله، ان كان بكلمة فقط — لم يبطل صلاته: فيلزم جواز الالتفات باليدن و الوجه عمداً الى جميع الجهات غير الخلف، و هو مناف لاشرائط القبلة، و عدم جواز الانحراف عنه عمداً ولو يسيراً كما هو مصرح في موضعه، كيف و هم يوجبون الاعادة في الوقت لو وقعت الصلاة الى اليمين واليسار:

و بعضهم مطلقا اذا وقعت الى الاستدبار ان كان سهواً، و ان كان عمدا يعيد مطلقا.

وبالجملة ما يدل على عدم جواز الانحراف عمداً كثير في كلامهم، وكذا على الاعادة عمدا لو كان مستندرا، فالقيده مضر كثيرا.

والتفصيل ان الالتفات: اما بالبدن، او الوجه فقط، اما عمدا او سهواً، فهو اربع: ومع الطول و القصر يصير ثمانية، ومع وقوع بعض افعال الصلاة حينئذٍ و علمه ستة عشر؛ و هي في سبع^١ جهات تبلغ مائة واثنى عشر صورة، و هي في التذكر في الوقت و خارجه يصير مائتين و اربعا وعشرين.

والذي يفهم من المتن بطلان اربع على ما فهمه الشارح، وثمان على ما فهمنا و صحة البواقي و هو مشكل: بل ينبغي البطلان في العمد بالبدن مطلقا لما مر، و في السهوية مع خمس، الخلف، و اليمين واليسار، و ما بينهما مع بقاء الوقت دون خارجه، والصحة في الواق، و دليله الاخبار الدالة على ان من صلى مع ظن القبلة ثم بان انها الى غير القبلة يعيد في الوقت دون خارجه ما لم يكن ما بين المشرق والمغرب لان ما بينهما قبلة للخبر الصحيح^٢ مع عموم ما في الصحيحة المتقدمة: من ان الالتفات يقطع الصلاة اذا كان بكلمة^٣

خرجنا منه ما بين المشرق والمغرب سهواً مطلقا، لما تقدم من الاخبار. والخمس الباقية ايضا سهواً مع خروج الوقت، للاخبار فيبقى الباقي تحت البطلان.

و يحتمل الصحة مطلقا الا مع الاتيان بفعلها الى غير القبلة و تخصيص

(١) توضيح المراد من السبع هي اليمين واليسار والخلف والزوايا الاربع.

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب القبلة حديث: ٢ و لفظ الحديث (عن ابي حنيفة عليه السلام انه قال:

لا صلاة الا الى القبلة؛ قال: قلت لابي حنيفة؟ قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة كله، اهـ)

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب مواعيد الصلاة حديث: ٣

الصحيحة المتقدمة وانخبار الاعادة بما اذا فعلها الى غير القبلة، ولولا عموم تلك،
لكان القول بها جيداً. لكن الظاهر انها عامة، مع عدم الظفر بالفتوى بالتعصيل،
فلا يبعد عموماً القول به لما مر؛

والاحتمال المذكور هنا يجري في الوجه بالطريق الاولى.
والسهو اولي من العمد في البدن.

و يحتمل البطلان في الاستدبار مطلقاً كما قيل في الصلاة ساهياً وفي الالتفات
بالوجه مع العمد في الثلاث الاول قطعاً، وفي الاخيرين على الاحتمال لما مر في
الصحيح من قوله عليه السلام.

(قال: لا) ^١ وفي اخرى ولا قلب وجهك الخبر ^٢ وفي اخرى ولا يعيد حتى
ينصرف بوجهه ^٣ وفي اخرى اذا كان الالتفات بالوجه فاحشاً ^٤ ولا شك في كونه
فاحشاً في الاول، وفي الاخيرين ايضاً بالنسبة الى ما بينها والقبلة، فيصدق عليه
الفحش في الجملة، و يحمل غيرها عليه ولكن في صحيحة على بن جعفر دلالة على
الجواز في الاخيرين ايضاً ^٥ لمصلحة مع عدم الصراحة، فلا يبعد القول به. و حل
الشبهة والاجماع المفهوم، عليه. او حل قول ولد المصنف على غيره، فبقى قوله (جيداً
خ) حينئذ في الجملة، بل في الالتفات الى ما بينها ايضاً مع فعلها حينئذ لا يبعد
بطلتها، ولهذا ورد في الاخبار، اذا علم في الاثناء تحول وجهه الى القبلة اذا كان

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١ ولفظ الحديث (عن ابي حمزة عليه السلام قد
سأله عن الرجل يلتفت في صلاته؟ قال: لا: الحديث)

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب القبلة قطعة من حديث: ٣

(٣) لم اجد حديثاً بهذا الصمون و لكن في الوسائل باب (٦) من ابواب احوال الواقع في الصلاة
حديث: ١-٢ ما يدل على القصور فراجع.

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة قطعة من حديث: ٢

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

والقهقهة.

ما بين المشرق والمغرب، وليقطع إذا استدبر^١ فتأمل. فإن الظاهر أنه بالبدن. وبالجمللة الاحتياط يقتضى عدم ذلك، لقوله في صحيحة محمد بن مسلم: (لا)، أى لا يلتفت^٢ فتأمل فإن المسئلة من مشكلات الفن ولهذا طولنا فيها الكلام.

و يحتمل مع النسيان الصحة فيها مطلقاً، ومع العمد في البواقى الصحة مطلقاً، لعدم الدليل، ولكون ما بينها قبلة، وكون النسيان عذراً للخبر^٣ والعقل. ويمكن الجمع بين كلامى المصنف بالتخصيص ببعض دون البعض فيها، فتأمل.

واعلم ان هذا كله بناء على ما فهم من كلامهم من التضييق فى امر القبلة، و اما على ما تقدم فى بحث القبلة فى الوسع فيها، فلا.

قوله: «والقهقهة» قال فى الشرح: وهى لغة الترحيح فى الضحك او شدته، والمراد هنا مطلق الضحك كما صرح به المصنف فى غير هذا الكتاب.

قال فى المنتهى: يجب عليه ترك الضحك فى الصلاة لا التبسم، فلو قهقه عمدا بطلت صلاته سواء بان حرفان، اولاً، وهو مذهب اهل العلم كافة. وكذا الاتفاق على ان التبسم لا يبطل الصلاة عمدا وسهوا.

كن الشارح فهم مراد المصنف: من وضع الضحك موضع القهقهة فى المنتهى، ولا يبعد ان يكون مراده بالضحك المذكور، هو القهقهة لانها الواقع فى الادلة والظاهر ان القهقهة فى العرف ايضاً اخص من الضحك كما فى اللغة وبالجمللة الواقعة

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب القبلة حديث: ٤٤ ونظ الحديث (عن ابي عبد الله عليه السلام) رجل صلى على غير الله يعلم وهو فى الصلاة قبل ان يرفع من صلاته قال ان كان متوجهاً فيها بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم، وان كان متوجهاً الى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلاة.

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب مواضع الصلاة حديث: ١٠

(٣) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث: ١٠

في الادلة المعتبرة هو القهقهة: فكل ضحك يصدق عليه ذلك عرفاً - لو كان، والآ لغة، اذ لا شرع لها - فهو مبطل، والآ فلا، للأصل.

و اما الدليل فهو الاجماع المنقول، لعله في القهقهة، لانها الواقعة في الاختار^١ ولقوله (فلو قهقهة) ولانه اذا خرج التيسم بالاجماع، فابقى الاكون المراد به الضحك الكثير، او الذي معه الصوت حتى يخرج عن كونه تيسماً، و لعله المراد بالقهقهة، ولكنه خلاف المعنى المنقول فتأمل ورواية الجمهور عنه صلى الله عليه وآله من قهقهة فليعد صلاته^٢ و اخرى القهقهة تنقض الصلاة، ولا تنقض الوضوء.

و من طريق الخاصة موثقة سماعة (لكونه واقفياً، ثقة، وفي اخرى زرعة ايضا مع كونه مثله) قال سألته عن الضحك هل يقطع الصلاة؟ قال: اما التيسم فلا يقطع الصلاة، و اما القهقهة فهي تقطع الصلاة^٣ و هذه المضمرة تدل على ابطالان بالقهقهة وعدمه بالتيسم و كونه ضحكاً ايضاً مع حصره فيها، فافهم.

ولا يضر الاضمان، ولا التوثيق، للعمل، وعدم الخلاف. والتأييد بغيرها وهي حسنة زرارة (لأبراهيم) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: القهقهة لا تنقض الوضوء وتنقض الصلاة^٤

و ظاهر الرواية البطلان بالسيان ايضاً، لكن خصص بالخبر، والاجماع الذي نقه في الشرح، و يؤيده الاصل، وعدم صحة الروايات وصراحته.

و كذا ظاهرها يعم الاضطراب برؤية المضحك من الملاعب وغيره، ولا يبعد التخصيص ايضاً بالخبر مع عدم صحة الروايات وعدم التصريح بالعموم فيها،

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب فواطع الصلاة، فلاحظ

(٢) قال في المسنى: في فواطع الصلاة ص ٣١٠ روى الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله قال: من قهقه من قهقه فليعد صلاته، و عن حابر عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله قال: القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء، رواه الدارقطني.

(٣) الوسائل باب (٧) من ابواب فواطع الصلاة حديث ٢٠

(٤) الوسائل باب (٧) من ابواب فواطع الصلاة حديث ١.

والفعل الكثير الذي ليس من الصلاة.

فافهم، وما نقل هنا الاجماع، بل القول بالبطلان مع احتمال القول بعدم البطلان، قال في الشرح: ولو وقعت على وجه لا يمكن دفعه لمقابلة ملاعب و نحوه، فقد ستقرب في الذكرى، البطلان، وان لم ياثم، لعموم الخبر. وقد عرفت عدم صحته وعمومه صريحا.

قوله: «والفعل الكثير الخ» كان دليلا لاجماع: والعقل (والفعل - الخ ل) الدال على ان في الصلاة اذا اشتغل بفعل، يخرج في العرف عن كونه مصليا ولا يقال معه انه مصلي يبطلها، وقد قيل لمثله في القراءة والسكوت ورفع الصوت وغيرها. قال في المنتهى: ويجب عليه ترك الفعل الكثير الخارج عن افعال الصلاة، فلو فعله حامداً بطلت صلاته. وهو قول اهل العلم كافة لانه يخرج عن كونه مصليا. والقليل لا يبطل الصلاة بالاجماع، قال: «ولم يتعد الشارع القلة والكثرة فالمرجع في ذلك الى العادة، وكل ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام فعلوه في الصلاة أو أمروا به، فهو من جنس القليل كقتل البرغوث والحية والمقرب. والظاهر ان مثله واقل منه وتقريرهم عليهم السلام ايضا كذلك؛ والظاهر ان المحتاج الى الحوالة على العرف. ما يخرج به عن كونه مصليا. لانه المبطل عقلا، وهو ما يخرج به عن كونه مصليا عرفا، وعدمه في العرف، معرضا عنها، غير مبطل، اذ ما وقع الكثرة، مبطل في الشرع حتى يحتاج الى تحديده عرفا او شرعا اولفة، الا ان يقال: وقع تلك الكثرة في الاجماع فلا بد من التحديد، لكنه غير معلوم؛ وبالجمله ليس المبطل الا ما تحقق عرفا منافاته للصلاة وعدم الاجتماع معها، بحيث كل من يراه بهذه الحالة من العقلاء العارفين يقول: انه ليس بمصل. وهو المجمع عليه.

والظاهر انه مع الاختلاف يرجع الى الاكثر.

وقد ثبت في الشرع جواز افعال فيها، لولا وقوع ذلك فيه، لكان من المخرج على ما اظن.

فلا بد من الاطلاع على تلك ايضا، حتى يصح حكم من يحكم بالكثرة المخرجة.

وذلك في الاخبار من طرقهم، مثل قتل العقرب، والأمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب^١

و من طرقنا ما روى في الصحيح عن الحسين بن ابي العلاء (المختلف فيه) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرى الحية و العقرب وهو يصلي المكتوبة؟ قال: يقتلها^٢ وفي صحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون في الصلاة فيرى الحية و العقرب، يقتلها ان آذياه؟ قال: نعم^٣ وفي الحسن عن الحلبي، وهو صحيح في الفقيه عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يقتل البقرة و البرغوث و القملة و الذباب وهو في الصلاة، اينقض ذلك صلاته و وضوئه؟ قال: لا^٤

وهذه تدل على طهارة دعاء هذه الاشياء و ميتتها و جواز قتلها.

و في الموثق عن عمار السا باطى عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان تحمل المرنّة صبيها وهي تصل، او ترضعه (وترضعه خ ل) وهي تتشهد^٥ و عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون في الصلاة فيرى حية بحيالها، يجوز له ان يتنا و لها فيقتلها؟ فقال: ان كان بينه و بينها خطوة واحدة

(١) سنن ابن ماجه، (١٤٦) باب ما جاء في قتل الحية و العقرب في الصلاة، ولفظ الخبر (عن ابي هريرة، ان النبي صلى الله عليه و سلم امر بقتل الاسودين في الصلاة: العقرب و الحية) و خبر آخر عن ابن ابي رافع عن ابيه، عن جندب، ان النبي (ص) قتل عقربا وهو في الصلاة و نقل الحديث الاول في الوسائل باب (١٩) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٥ و لفظ الحديث (عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه و اله امر بقتل الاسودين في الصلاة، قال مصروق: ليحيى: و ما معنى الاسودين؟ قال: الحية و العقرب)

(٢-٣) الوسائل باب (١٩) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣-٢

(٤) الوسائل باب (٢٠) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

(٥) الوسائل باب (٢٤) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

فليخط وليقتتها، والا فلا^١ وعن زكريا الاعور.

قال: رايت ابا الحسن عليه السلام يصلي قائما و الى جانبه رجل كبير يريد ان يقوم و معه عصاه فاراد ان يتنا و لها، فانخط ابو الحسن عليه السلام و هو قائم في صلاته فناول الرجل العصا ثم عاد الى صلاته^٢ وما روى انه صلى الله عليه و آله رفع امامة بنت ابي العاص، و هي ابنة ابنته، و كان يضعها اذا سجد و يرفعها اذا قام^٣ و صحيحة الحلبي سال ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحتك وهو في الصلاة؟ قال: لا بأس و ساله عن الرجل يقتل البقرة و البرغوث و القملة و الذباب في الصلاة، اينقص ذلك صلاته و وضوئه؟ قال: لا^٤ و رايت خبرا ان الحسين بن علي عليه السلام كان يصلي و على عاتقه شيء و كان كلما يركع و يسجد يقع من كتفه ثم يضعه عليه حتى اكمل الصلاة^٥ و غيرها من الافعال مثل المشي في الصلاة حتى لحق الصف^٦

ففي النظر الى ما تقدم، يظهر قلة وجود الفعل الكثير المبطل، و عدم مدخلية الكثرة و ان بعض الابحاث في هذه المسئلة لا يخلو عن شيء مثل هل يشترط في الكثرة التوالي ام لا، و ان المرجع في الكثرة و القلة الى العادة و انه لا عبرة بالعدد فقد

(١) الوسائل باب (١٩) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (١٢) من ابواب القيام حديث: ١

(٣) مسند احمد بن حنبل ج ٥ ص ٣٠٤ ولفظ الخبر (عن عمرو بن سليم الزرقاني انه سمع ابا قتادة يقول: ان النبي صلى الله عليه و آله و سلم و هي ابنة ابي العاص بن الربيع بن عبد المطلب) على رقبته فاذا ركع وضعها و اذا قام من سجوده اخذها فاعادها على رقبته الحديث

(٤) الوسائل باب (٢٨) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ١ و لو رد دله في باب (٢٠) حديث: ١

(٥) الوسائل باب (٢٢) من ابواب لباس المصلي حديث: ١٠ و لفظ الحديث (عن ابي بصير انه قال لا يبعد الله عليه السلام ما يجري للرجل من الثياب ان يصلي فيه؟ فقال: صلى الحسين بن علي عليه السلام في ثوب قد قلص من نصف ساقه و قارب ركبته ليس على منكبيه منه الا قدر جناحي الخطاف و كان اذا ركع سقط عن منكبيه و كلها سجدته فمعه فردد على منكبيه بيده فلم يزل ذلك دايما و مستغلا به حتى انصرف)

(٦) الوسائل باب (١٦) من ابواب صلاة الجماعة: فراجع

يكون الكثير قليلا كحركة الاصابع والقليل كثيرا مثل الطفرة الفاحشة.

ثم اعلم ان ظاهر المتن ان مثله يبطل على تقدير العمد، وهو صريح في المنتهى كما مر، فلا يبعد عدمه على تقدير النسيان، بل الاضطراب ايضا لما مر، والجاهل المكلف كالعمد.

قال الشارح: ويشكل ذلك في الكثير الذي يوجب انحاء صورة الصلاة، و يمكن ان يقال: الكثير المبحوث عنه هو ذلك، و ان اراد زيادة الانحاء والخروج فيمكن ارتكاب البطلان حينئذ، و لكن الاصل دليل. مع قوله عليه السلام الصلاة على ما افتتحت عليه^١ وعذر النسيان، فيمكن الصحة لعدم دليل البطلان، فان الظاهر انما الدليل المعتبر هو الاجماع، وهو في غير العمد غير ظاهر، تأمل فيه واحتفظ.

و يظهر ايضا جواز عد الركعات، والتسبيح، والاستغفار بالأصبع والخاتم والحصى وغير ذلك بالطريق الاول، وادعى عليه الاجماع في المنتهى.

و يؤيده ما رواه ابن بابويه في الحسن عن عبدالله بن المغيرة عنه عليه السلام انه قال: لا بأس ان يعد الرجل صلاته بخاتمه أو بحصى يأخذ بيده، فيعد به^٢.

و في استغفار الوتر: روى في الفقيه في الصحيح عن عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال: استغفرا لله في الوتر سبعين مرة، تنصب يدك اليسرى و تمد باليمنى الاستغفار^٣ و رايت في رواية اخرى انه كان عليه السلام يعد التسبيح بالأصبع ويحركه قليلا^٤.

ويمكن ان يقال: الذي يعده العرف مخرجا و ممرضا، يكون مبطلا مطلقا، و ان

(١) هو الى اللتان فراجع

(٢) الوسائل باب (٢٨) من ابواب احوال الواقع في الصلاة - حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (١١) من القنوت - حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٢١) من ابواب السجود - حديث: ١

والبكاء للدينية.

كان اخف او مساويا، لما في الروايات المتقدمة، ويكون المذكور في الروايات خارجا عن القاعدة بنص واجماع مثل قتل الحية.

ولا يبعد كون هذه الاشياء في الصلاة مستحبة، لوقوعها، مع الامر بها، على انها تمنع التوجه، فالكراهة ومجرد الاباحة بعيدة، فتأمل.

قوله: «والبكاء للدينية» قال الشارح: كذهاب مال، وفقد محبوب.

دليله ما رواه الشيخ باسناده عن ابي حنيفة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البكاء في الصلاة. ايقطع الصلاة ؟ فقال: ان بكى لذكر جنة او نار فذلك هو افضل الاعمال في الصلاة، وان كان ذكر ميتاله فصلاته فاسدة!

وقول الاصحاب: حيث ما رأيت الخلاف، فكأنه اجماع عندهم، مع انه امر دنيوي ينا في الامر الاخرى المهتم به.

وليه تأمل، اذا الخبر غير صحيح، والاجماع مخفي، والمنافاة اخفى.

قال في الشرح: و اعلم ان البكاء البطل للصلاة هو المشتغل على الصوت، لا مجرد خروج الدمع، مع احتمال الاكتفاء به في البطلان، و وجه الاحتمالين اختلاف معنى البكاء لغة مقصورا وممدودا، والشك في ارادة ايها من الاخبار، قال الجوهري: البكاء يمد ويقصر، فاذا مدت. اردت الصوت الذي يكون مع البكاء، واذا قصرت اردت الدموع وخروجها.

و اعلم ان الطاهر صدق البكاء على مجرد الدمع من غير اشتراط الصوت لغة و عرفا، وان كان لغة له معنى اخر ايضا. وان الاصل عدم الزيادة في اللفظ والمعنى. وأن، (بكى) في الخبر مشتق من المقصور، وصادق على ساكب الدمع، وكذا البكاء في كلام الاصحاب. على ان الواقع في الخبر هو الفعل، ولا شك انه متحقق بمجرد سكب الدمع. و ايضا لا يعقل معنى يوجب الفساد في الذي مع الصوت

لا بدونه ^١ الا مع ارادة الحرفين البطلين، لكنه حينئذ من باب الكلام بحرفين والظاهر عدم اشتراط ذلك، بل قال الشارح: و اذا اشتمل البكاء للاخرة على ذلك فهو مبطل ايضا، و اذا حصل الحرفان ولا يسمى كلاما فهو مثل التثنية، وقطع المصنف هنا ايضا بعدم البطلان.

نعم يمكن ان يقال الذي معلوم البطلان بالاجماع ونحوه، هو مع الصوت، لمعلومية ارادته في الخبر والاجماع، والمجرد عنه غير معلوم، لأحتمال الحصريه، و بقي غيره على اصل الجواز والصحة فتأمل، فانا نظن الارادة في الخبر والاجماع. واللفظ محمول عليه، و لكن ما تعلم الاجماع ولا صحة الخبر والاصل امر واضح، مع ان الظاهر ان البكاء لفقد الميت. لا يطلق عليه الامر الدنيوي، الا ان يضم اليه شيء، و يبعد كونه مطلقا كذلك، فانه نقل عنه صلى الله عليه وآله البكاء على ابراهيم ^٢ وكذلك عن الائمة عليهم السلام ^٣ و يبعد ارتكابهم عليهم السلام امر يكون محض دنيوي، ولا يحصل عليه الثواب، مع اننا نجد أن الاخبار دالة على حصول الثواب للبكاء والألم، بفقد المحبوب خصوصا الولد. فكونه مجرد أمر دنيوي مستبعد، نعم لو ضم اليه أمر دنيوي كما يوجد في كثير من الناس، انه ما بقي له احد يعينه في اموره و يعاونه، فلا يبعد ذلك، الله يعلم. واعلم ايضا انه يفهم من الترغيب على البكاء لأمر الاخرة —بالاية العامة، والاخبار كذلك— عدم البطلان به، ولو كان مع صدور الحرفين و يسمى كلاما ايضا، و الا ينبغي الاشعار في الاخبار مع ان ظاهر الاخبار هو العموم، و انه مطلوب على اي وجه كان.

(١) في بعض النسخ هكذا (وايضا لا يقتل معنى في البطلان الذي مع الصوت آه)

(٢) الوسائل باب (٨٧) من ابواب الدفن حديث: ٣—٤ (عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: لما مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله هلت عن رسول الله (ص) بالدموع، ثم قال رسول الله عي و اله (تسمع العين) و يجرى القلب (ولا نقول ما) يحفظ الرب، و انك يا ابراهيم تهرودون، الى غير ذلك من الروايات في ذلك).

(٣) الوسائل باب (٨٧) و (٨٨) من ابواب الدفن تجده مشحونا من بكاء المعصومين عليهم السلام على ذلك

و ايضا نقل عن اللغة؛ انه قد يكون مع الصوت ولا شك انه ايضا مراد و التخصيص في الصوت غير ظاهر؛ مع ان ادلة البطلان به كانت بمجمله لاعامة بحيث يظن الشمول لما نحن فيه، و العمدة الاجماع و هو غير ظاهر فيما نحن فيه لا بالعموم ولا بالخصوص، فقول الشارح:— هذا اذا لم يشتمل على كلام ليس بقرآن ولادعاء ولا ذكر، و الا لا بطل ايضا الخ — غير ظاهر الدليل، فكانه خصص هذه الادلة بتلك، فيقال على تقدير التساوى، فهو ليس باول من العكس، بل الاصل يرجحه.

و اما الادلة: فذكر المصنف رحمه الله قوله تعالى: كانها في وصف المؤمنين، اذا اتى عليهم آيات الرحمان خروا سجدا وبكيا،^١ و من الروايات: رواية الجمهور عن مطرف عن ابيه قال: رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وبصدره ازيز كازيز الرجل من البكاء^٢ قال ابو عبيدة، الازيز بالزائين غليان الصدر وحركته بالبكاء، وفيه اشعار بصدور الحركة.

و من طريق الخاصة: مامر، و ما رواه الصدوق في الفقيه، قال الصادق عليه السلام كلها ناجيت به ربك في الصلاة فليس بكلام^٣ ولا شك ان البكاء مع اى كلام كان فهو افضل المناجات.

وما رواه ايضا بقوله وسأله (اى الصادق عليه السلام—خ) منصور بن يونس بزرج^٤ عن الرجل يتباكى في الصلاة المفروضة حتى يبكى؟ فقال: قرأ عين و الله،

(١) سورة مريم. (٥٨)

(٢) مستدرك بن حنبل ج ٤ ص ٢٥ و ص ٢٦ ونظ الحديث (عن مطرف بن عبد الله عن ابيه قال: رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم و في صدره ازيز كازيز الرجل من البكاء، قال عبد الله لم يقل (من البكاء) الا يزيد بن هرون) و في حديث اخر (انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو يصل و صدره آه)

(٣) جامع احاديث الشيعة باب (١٥) في القواطع حديث: ٣ والوسائل باب (١٩) من ابواب القنوت

حديث: ٤

(٤) يضم اوله و ثانيه، ويصح اوله، علم، معرب يزرك اى الكبر تاج العروس فصل الياء، باب الجيم

والأكل والشرب.

فقال: إذا كان ذلك فاذكرني عنده^١ وفيه مبالغة زائدة.

والغالب في التباكي حصول الصوت و الحرف، مع أنه أعم، و روى أن البكاء على الميت يقطع الصلاة والبكاء لذكر الجنة و النار من أفضل الأعمال في الصلاة^٢ كأنه إشارة إلى الرواية المتقدمة عن أبي حنيفة.

و روى أنه ما من شيء إلا وله كيل أو وزن إلا البكاء من خشية الله عز وجل فإن القطرة منه تطفئ بحاراً من النيران، ولو أن باكياً بكى في أمة لرحموا و كل عين باكية يوم القيامة إلا ثلاثة أعين عين بكى من خشية الله و عين غضت عن محارم الله و عين باتت ساهرة في سبيل الله^٣.

و أيضاً يدل على عدم كون البكاء لفقد المحبوب من الأمور الدنيوية، ما ذكر من الثواب للبكاء على رسول الله صلى الله عليه وآله و أهل بيته سيما على الحسين عليه السلام مع عدم النظر إلى الأمور الأخروية، بل مجرد الفقد، شفقة و محبة لهم عليهم السلام، فتأمل.

قوله: «والأكل و الشرب» قال في المنتهى و هما يفسدان الصلاة و هو مذهب الجمهور كافة، و احتج الشيخ عليه بالاجماع، و هو عندي مشكل، و الأولى أن مطلق الأكل غير مبطل ما لم يتناول بحيث يدخل تحت الفعل الكثير فيكون إبطاله مستنداً إلى الكثرة، لا إلى كونه أكلاً و شرباً. كأنه لا دليل عنده، و ما ثبت نقل إجماع الشيخ في الأكل (الكل - خ ل) بحيث يشمل المسمى، أو وجد الخلاف المعتبر، فما اعتبر الإجماع في الكل، بل فيما تحقق. أو أوله بمثل ما قلناه مراراً، و للجمهور أدلة لا تنهض حجة.

و لكن، جعل الأصحاب (هذه - ظ) مسألة على حدة بخصوصها — من دون

(١) الوسائل باب (٥) من أبواب خواطع الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٥) من أبواب خواطع الصلاة حديث: ٢ - ٤

(٣) الوسائل باب (٥) من أبواب خواطع الصلاة حديث: ٣

الامر الاخر، مع دخول كثرتهما تحت الفعل الكثير—يدل على ان مرادهم الاعم من ذلك. و لكن مثله ليس بحجة؛ والاصل دليل قوى، مع موافقة الاوامر التي هي للاجراء؛ وحصر المبطل في بعض الاخبار، مثل ما رواه محمد بن يعقوب في الكافي عن ابي بكر الحضرمي عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام انهما كانا يقولان: لا يقطع الصلاة الا اربعة الخلاء والبول والريح والصوت^١ فكلها ثبت بدليل يدخل، والآ يخرج عنه بالاصل، وبهذا الخبر.

واعلم ان مقتضى المتن هنا، عدم البطلان بالاكل والشرب ناسيا، وان كان فعلا كثيرا، و صرح به في المنتهى، وادعى عليه الاجماع، قال: لو اكل او شرب في الفريضة ناسيا لم تبطل صلاته عندنا قولا واحدا، لنا عموم رفع احكام النسيان: احتج بانه فعل مبطل من غير جنس الصلاة فاستوى عمده وسهوه كالفعل الكثير، والجواب المنع من ثبوت الحكم في الاصل، اى البطلان في الفعل الكثير سهوا، وقد صرح في بحثه بذلك ايضا. (للفعل—خ)

والظاهر ان المكروه كذلك للخبر^٢ بل بالطريق الاول، للمقل ايضا
واما الجاهل فقتل مامرا

وان الظاهر من المنتهى، ان عدم البطلان—بتذويب السكر، وابتلاع ما بقي تحت الاسنان—اجماعي عندنا، والاخير عند العامة ايضا، حيث قال: لو ترك في فيه شيئا يذوب كالسكر فذاب و ابتلعه لم يفسد صلاته عندنا، وعند الجمهور يفسد. لانه لا يسمى اكلا، اما لو بقي بين اسنانه شيء من بقايا الغذاء فابتلعه في الصلاة لم يفسد صلاته قولا واحدا، لانه لا يمكن التحرز عنه، وكذا لو كان في فيه لقمة ولم يتلمها الا في الصلاة لانه فعل قليل. والظاهر من الدليل ان الاخير ليس باجماعي، بل متفرع على مذهبه من كون المدار، على الفعل الكثير بخلاف الاولين.

(١) الوسائل باب (١) من ابواب قواطع الصلاة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الحلق الوضوء في الصلاة حديث: ٩.

فجعل الشارح عدم البطلان بالاولين من التفرغ محل التأمل، لانه قال: ^١
 قليل: كونه اكلا وشربا فيكفي فيه مسامحا واختاره الشيخ وفيه نظر، لعدم
 الدليل الدال على ذلك.

فيه نظره، لان دليله الاجماع كانه يدخل فيه كما مر.

ثم قال: و قيل لكونه فعلا كثيراً فيتقيدان بالكثرة، فلا يبطل اذ درار ما بين
 الاسنان ولا تدويب سكرة وضعها في فم ونحوهما وهما جود، فلا خصوصية حينئذ
 للاكل والشرب بل للفعل الكثير، ثم قال: ولو وضع في فم لقمة ومضغها وابتلعها
 او تناول قلة وشرب منها، فقد قال المصنف في التذكرة والنهاية: انه مبطل ايضا،
 لان تناول والمضغ والابتلاع افعال كثيرة، وكذا المشروب، والاولى اعتبار الكثرة
 عرفاً ^٢

والاولى اعتبار العرف في انها تسمى معرضاً وخارجاً عن الصلاة اولا كما مرو
 ليس للكثرة باعتبار انها ثلاثة او اربعة عرفاً اثر، انما الاعتبار بما قلناه، وعلى ما
 فهمناه من الاخبار لا يسمى مثل هذه الافعال مخرجاً ومائناً الا ان تكثر بحيث يعد
 مخرجاً.

وبالجملة، لو كان سبب البطلان هو الفعل الكثير كما مر، فقليلاً ما، يتحقق
 البطلان بهما، كما بسائر الافعال، على ما دلت عليه الاخبار المتقدمة.

ويدل عليه ايضا رواية عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام ان
 وجدت قلة وانت في الصلاة تصلي فادفنها في الحصى ^٣ فان بلع لقمة او مضغها او

(١) قال الشارح قبل هذا الكلام (اختلاف في السبب الموجب للبطلان هل الخ)

(٢) اني هنا كلام الشارح

(٣) الواسط باب (٢٠) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٥٥٧ ولعل الحديث (عن الحسين بن ابي العلاء
 قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقيم في الصلاة يرى القملة، قال: فليدفعها في الحصى، فان عليا
 عليه السلام كان يقول: اذا رايتها فادفنها في البطحاء)

الآ في الوتر لصائم اصابه عطش.

شرب الماء ليس با على منه، وغيرها من الاخبار، مثل انخط ابوالحسن عليه السلام وهو قائم وتناول العصا للشيخ ثم يرجع الى موضعه^١ وقتل الحية مع الخطوة^٢ وغير ذلك.

قوله: «الآ في الوتر الخ» قال في الشرح: هذا الحكم ثابت في جميع الصلوات فرضها ونقلها الآ المستثنى، وهو ظاهر المتن.

ودليله الاباحة الاصلية، واصل الصحة، واجزاء الامر، وعدم الدليل حتى الاجماع، بل الاجماع على خلافه.

و رواية سميد الاعرج، قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني ابيت و اريد الصوم فاكون في الوتر فاعطش فاكره ان اقطع الدعاء واشرب، واكره ان اصبح وانا عطشان، و امامي قلة بيني وبينها خطوتان او ثلاثة^٣ قال: تسمى اليها وتشرب منها حاجتك وتعود في الدعاء^٤ قال في المنهاج: الاقرب عندي مراعاة القلة فتصح الصلاة معها وتبطل بدونها، و رواية سميد محمولة عليه: علي انها وردت في واقعة مقيدة بقيود، ارادة الصوم، و خوف العطش، و كونه في دعاء الوتر، ومع ذلك فهي واردة في صلاة الوتر خاصة.

فيفهم من كلامه عدم الخروج من تلك القاعدة، وتميمها النافلة والفريضة و حل الرواية عليها، وفيه تأمل؛ وانه على تقدير خروج الرواية عنها تكون مخصوصة فيما وقعت فيه، اي الوتر مع القيود، فلا يتعدى الى غيره. وقال في الشرح: واشترط بعض الاصحاب مع ذلك. ان لا يفعل ما ينافي الصلاة غير الشرب، اختصارا في الرخصة على موردها، فلا يستدبر، ولا يفعل فعلا كثيرا غير الشرب، ولا يحمل نجاسة

(١) الوسائل باب (١٢) من بواب القيام حديث: ١ و لفظ الحديث (ثم عاد الى صلاته) بدل (ثم يرجع الى موضعه)

(٢) الوسائل باب (١٩) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٢٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١-٢

غير معفو عنها الى غير ذلك، و اكثره مستفاد من الرواية، لكن تجويزه ثلاث خطوات قد ينافي منع الفعل الكثير الحاصل منها، فان المصنف في كتبه عدّها كثيرة فان سلم ذلك كان ايضا مستثنى للرواية.

ولا فرق في الترتيبين الواجب بنذر وشبهه، والمندوب. ولا في الصوم بين كونه واجبا او مندوبا، لأن ترك الاستئصال في الرواية يوجب العموم: والشيخ جعل مورد الرخصة مطلق النافلة، واستدل بالرواية، وقد عرفت انها مخصوصة بالقيود المذكورة، فتعديتها الى مطلق النافلة غير واضح، لكن يبقى للشيخ على الجماعة، تعديتهم لها الى صلاة الوتر مع تقييده في الرواية بكونه في دعائه، ومن ثم قصرها بعض الاصحاب على موردها لا غير وهو حسن، انتهى.

واعلم ان الذي افهمه: انه على تقدير عدم صدق الفعل الكثير على الاكل و الشرب، لا تبطل بها النافلة وانها جائزان فيها: اذ لا دليل عليه الا الاجماع المنقول عن الشيخ، وقد عرفت عدم قبول المصنف اياه، وهو جوزها فيها مطلقا على الظاهر؛ قال في المنتهى: قال الشيخ: لا بأس بشرب الماء في النافلة، وبه قال ابن طاوس، وذكر جماعة من العامة القائلين بالابطال مطلقا من غير قيد الكثرة، الى قوله: واحتج الشيخ بالا باحة الاصلية، وبرواية سميد الخ. ثم قال على تقدير صدق الكثرة ايضا كون الفعل الكثير مبطلا في النافلة ايضا غير ظاهرا؛ اذا الاجماع على ابطال النافلة بالفعل الكثير غير معلوم، مع تجويز المساهلة من الشارع فيها، مثل فعلها جالسا و ماشيا و راكبا، والى غير القبلة، ومع الفاتحة، ومن غير وقت، وانها هدية تقبل متى جئ بها.

ويدل عليه ايضا رواية حسن الصيقل عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي الركعتين من الوتر يقوم فينسى التشهد حتى يركع فيذكر و هو راكع؟ قال: يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم فيتم، قال: قلت اليس قلت في الفريضة اذا ذكر بعد ما يركع مضى ثم سجد سجدتين بعدما ينصرف ينشهد فيهما؟ قال: ليس

ولا تبطل ذلك سهواً،
وتبطل بالاخلال بركن عمداً وسهواً وبزيادته كذلك

النافلة مثل الفريضة^١ وهذه تدل على عدم التساوى صريحاً في الاحكام، وعلى كون الوتر ثلاثاً، ودلت عليه ايضا اخبار كثيرة صحيحة في كتابي الشيخ، فتوجد النافلة ثلاثاً، فيعتقد نذرهما بخصوصهما ويكون فرد المنورة عند الاطلاق كما مر.

و يدل عليه ما في التوقيع المنسوب الى الحميري، وسأله عليه السلام عن القنوت الخ^٢ وقد ذكرناه في القنوت وهو دال على الفرق بين النافلة والفريضة في عدم البطلان بالعمد في الصلاة، فتذكر، فارجع وتامل.

وايضاً الظاهر ان الرواية غير صحيحة فلا يمكن العمل بها مطلقاً في الفرائض، مع ظهور كثرة الفعل، او ثبوت كون الشرب مبطلاً في الجملة، ولا عموم فيها؛ و كأن عدم السؤال بناء على كونه نفلاً على الاصل وبالجملة كلامها غير واضح عندي، و انه على تقدير عدم الكثرة المبطل لا ينبغي النزاع، و معها في بطلان النافلة بها تامل. والظاهر عدم التساوى، لعدم الدليل، و اصل الصحة، ولا مر.
قوله: «ولا تبطل ذلك سهواً» قد علم الدليل في الكل، من قوله: «وبتعمد التكفير الى هنا، فتذكر.

قوله: «وتبطل بالاخلال بركن الخ» المشهور الابطال بنقصان ركن من الاركان الخمسة، وبزيادته مطلقاً. ودليل الزيادة غير واضح؛ وليس كونه فعلاً غير الصلاة كما يظهر من المنتهى، لان ذلك انما يبطل عمداً مع الكثرة بالمعنى

(١) جامع احاديث الشريعة، باب (٤٤) في الخل حديث ٢. الوسائل باب (٨) من ابواب التشهد حديث ١.

(٢) الوسائل باب (٢٣) من ابواب الصوت حديث ١. و لفظ الحديث (عن محمد بن عبد الله بن حمير الحميري انه كتب الى صاحب الزمان عليه السلام يسأله عن القنوت في الفريضة اذ خرج من دعائه ان يردديه على وجهه و صدره بالحديث الذي روى ان الله جل جلاله احل من ان يرددي عبد حمرا بل عليها من رحمه، ام لا يجوز، قال بعض اصحابنا ذكراته عمل في الصلاة؟ فاجاب عليه السلام رد اليدين من الصوت على الرأس و

الذى تقدم كما مر، وليس بمعلوم وجوده في الكل.

و كذا الاستدلال بتغير الصلاة، ليس بتمام. اذ ليس بنفسه واضحا ولا دليل عليه.

نعم قد روى بعض الاخبار وسيجىء في زيادة الركعة.

ولما نقصان: فقد مر في بحث النية ما كان يمكن ان يقال فيها، و كذا القيام، وان زيادتها من غير زيادة التكبير والركوع لا يتصور وقد مر تحقيقه.

اما غيرهما، فيدل على التكبير اخبار تسعة، وليس فيها غير صحيح الا واحد، (و هو موثق لابن بكير) مثل صحيحة زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيرة الافتتاح؟ قال: يعيد ^١ وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الذي يذكر انه لم يكبر في اول صلاته؟ فقال: اذا استيقن انه لم يكبر فليعد، ولكن كيف يستيقن ^٢ وصحيحة علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يفتح الصلاة حتى يركع؟ قال يعيد الصلاة ^٣ و غيرها.

ولكن يدل على عدم الاعادة اخبار: منها صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله قال: سأله عن رجل نسي ان يكبر حتى دخل في الصلاة؟ فقال: اليس كان من نيته ان يكبر؟ قلت: نعم، قال: فليحضر في صلاته ^٤ وصحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: رجل نسي ان

الوجه عبر حائر في الفرائض والذي عليه العمل فيه اذ يرجع عليه من قنوت الفريضة وخرج من الدعاء ان يرد بطن راحتيه مع صدره تلقاء ركبتيه على تمهل ويكبر ويركع والخبر صحيح وهو في سواقل النهار والنيل دون الفرائض والعمل به فيها افضل

(١-٢) الوسائل باب (٢) من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ١٠-٢

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ٥

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ٩

يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر للركوع؟ فقال: اجزئه ^١ قال الشيخ هذان الحديثان محمولان على عدم اليقين بل مع الشك.

و هو في الخبر الاول غير بعيد، لقوله (ع) (ليس كان من نيته) فكأنه يريد ازالة شكه بذلك وقال ^٢ ايضا كان عدم الاكتفاء بتكبير الركوع، منفيًا في خبر الفضل بن عبد الملك او ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: في الرجل يصلي فلم يفتح بالتكبير، هل تجزئه تكبيرة الركوع؟ قال: لا، بل يعيد صلاته اذا حفظ انه لم يكبر ^٣ وان مع العلم لا بد من اعادة الصلاة فعلمنا ان ما يتضمن هذان الخبران من ان ذلك جائز انما هو مع الشك دون اليقين ^٤.

وسند هذا الخبر جيد، وليس فيه الا ابان، والظاهر انه ابن عثمان، وان كان فيه قول ^٥ الا انه ممن اجمع عليه، ويمكن ايضا ان ترجع الاول بالكثرة و الشهرة: مع ان الخلاف ليس بمعلوم، ويمكن اسقاطهما بخبرين منها وبقى الباقي سليما، و لكن ليس خبرا ^٦ عدم البطلان بماينا فيها، بصحيح صريح في المناقاة، حتى يوجب اسقاطهما. والتأويل لهما.

ولو لم يكن الاجماع، و وجد القائل لكان الجمع — بالاستحباب والجواز والصحة مع تقدم القصد، وقوله تكبير الركوع كما هو ظاهر الروايتين والبطلان مع عدمها — ممكنا.

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ٢

(٢) حكاية الشيخ في التهذيب هكذا: و ايضا الخبر الذي قدمناه عن ابن ابي يعفور والعمل بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام تنص الصريح بان التكبير في الركوع، لا يجزئ عن تكبيرة الافتتاح.

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ١

(٤) لى هنا كلام الشيخ في التهذيب.

(٥) سند الحديث كما في الكافي هكذا (الحسين بن محمد الاشعري، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن

مهران، عن ابائه، عن الفضل بن عبد الملك، او ابن ابي يعفور) وفي التهذيب نقلًا عن الكافي (واين ابي يعفور)

(٦) المراد من (خبرًا) في قوله: (ليس خبرًا) ما صحبنا الحلبي والبيضاوي. والضمير في قوله (بمايناها) يرجع

الى الخبرين اللذين مرضا معارصتين من التمسمة المذكورة.

و اما الركوع فيدل على البطلان بتركه سهوا صحيحنا رفاعه (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل ينسى ان يركع حتى يسجد ويقوم؟ قال: يستقبل^١ وما رواه صفوان ومنصور ايضا في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا ايقن الرجل انه ترك ركعة من الصلاة وقد سجد سجدين و ترك الركوع استأنف الصلاة^٢

وما رواه في الصحيح عن اسحاق بن عمار (الثقة الفطحي المعتمد) قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل ينسى ان يركع؟ قال: يستقبل حتى يضع كل شيء من ذلك موضعه^٣

وما رواه ابو بصير قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل نسي ان يركع؟ قال: عليه الاعادة^٤ هذا هو المشهور بين الاصحاب؛

وقال الشيخ هذه الاخبار كلها محمولة على انه نسي الركوع في الركعتين الاولتين، فانه يجب عليه استئناف الصلاة على كل حال اذا ذكره، و اما اذا كان النسيان في الركعتين الاخيرتين وذكر و هو بعد في الصلاة، فليلق السجدين من الركعة التي نسي ركوعها ويتم الصلاة.

والذي يدل على ذلك ما رواه سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع قال: فان استيقن فليلق السجدين اللتين لا ركعة لهما فيبني على صلاته على التمام، وان كان لم يستيقن الا بعد ما فرغ وانصرف فليقم وليصل ركعة وسجدين ولا شيء عليه^٥

وما رواه في الصحيح عن العيص بن القاسم قال سألت ابا عبدالله عليه

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب الركوع حديث: ١

(٢) (٣-٤) الوسائل باب (١٠) من ابواب الركوع حديث: ١-٢-٣

(٥) الوسائل باب (١١) من ابواب الركوع حديث: ٢

وبزيادة ركعة كذلك، وبتقصان ركعة عمدا، ولو نقصها او ما زاد سهوا اتم ان لم يكن تكلم او استدبر القبلة، او احدث.

السلام عن رجل نسي ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع؟ قال: يقوم ويركع ويسجد سجدتي السهو.^{١، ٢}

ويمكن ان يجاب بان سند الاول غير صحيح، لان الحكم، غير معلوم التوثيق، وبان الظاهر انه لا يقول بمضمونه، فانه لا تجب الركعة لفوت ركوع وتذكره بعدها؛ وبانه ليس فيه تخصيص بما يقول به من الركعتين الاخيرتين. مع المعارضة با شهر و اكثر، والشهرة بين الاصحاب في الفتوى.

وعن الثاني ايضا، الا الدخل في السند، فان الظاهر انه صحيح؛ وايضا بان الظاهر ان المراد به الركعة، ويقال بموجبه وهو سجود السهو لتقصان الركعة مع ذكرها بعد الصلاة والاتيان بها.

وبالجملة الاخيره لا دلالة لها على مذهبه اصلا، والا ولي قد عرفت حالها؛ وبعد تسليم الكل يحذف بالمعارض ويبقى الباقي سليما.

ويقال مثلها في جواب صحيحة حكم بن حكيم، قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ينسى من صلاته ركعة او سجدة، او شيء منها ثم يذكر بعد ذلك؟ فقال: يقضى ذلك بمعيته، فقلت ايعيد الصلاة؟ فقال: لا. ^٣ مع انه لا يقول بمضمونه ايضا، ويحتمل المنسوبة ايضا، وبالجملة المشهور اول.

قوله: «وبزيادة ركعة كذلك الخ» الحكم بانها مبطله مع العمد، فالظاهر انه مما لا نزاع فيه، ويؤيده اشتغالها على الركن، وزيادته مبطله عندهم.

واما مع السهو، فقليل بالطلان كما هو ظاهر المتن لما مر؛ وقيل ان جلس بعد الرابعة بمقدار التشهد فصحيحة والا فباطلة، والذي يدل على الصحة معه رواية

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب الركوع حديث: ٣

(٢) الى هنا كلام الشيخ

(٣) الوسائل باب (١١) من ابواب الركوع حديث: ١١

محمد بن مسلم في التهذيب، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر انه صلى خمسا؟ قال: وكيف استيقن! قلت علم، قال: ان كان علم انه كان جلس في الرابعة، فصلاة الظهر تامة، فليقم فليضيف الى الركعة الخامسة ركعة وسجدة فتكونان ركعتين نافلة ولا شيء عليه^١ وفيه دلالة ما، على سهولة الامر في النية، والتكبير في النافلة: وعدم السجدة للزيادة.

وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل صلى خمسا؟ فقال: ان كان قد جلس في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلاته^٢ وصحيحة جميل بن دراج في الفقيه عنه عليه السلام، انه قال: في رجل صلى خمسا؟ انه ان كان جلس في الرابعة يقدر التشهد فعبادته جائزة^٣

وكذا صحيحة الملا عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى الظهر خمسا؟ فقال: ان كان لا يدري جلس في الرابعة ام لم يجلس، فليجعل اربع ركعات منها الظهر ويجلس ويشهد ثم يصلي وهو جالس ركعتين واربع سجعات ويضيفها الى الخامسة فتكون نافلة^٤ فتأمل فيها.

وظاهر كلام الشيخ ان المراد بالجلوس مع التشهد، والجلوس بقدره كناية عن فعله، لانه قال: من جلس في الرابعة ثم قام وصلى ركعة لم يحل بركن من اركان الصلاة، وانما يكون اخل بالتسليم والاخلال بالتسليم لا يوجب اعادة الصلاة حسب ما قلناه، كانه اشارة الى اثبات استحباب التسليم، واراد بالركن، الواجب: وكلام المصنف في المنتهى يقتضي عدم الفرق بين التشهد وعدمه، لانه قال: والتشهد والتسليم ليسا بركنين فلا تبطل الصلاة بتركهما.

(١) الوسائل باب (١٩) من ابواب الخلط الواقع في الصلاة حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (١٩) من ابواب الخلط الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٣-٤) الوسائل باب (١٩) من ابواب الخلط الواقع في الصلاة حديث: ٦-٧

وفيه تأمل، لان الحدث في الاثناء مبطل، وزيادة الركعة كذلك مبطل عمدا و سهوا عندهم، مع انه لو صح ذلك ينهض عن البطلان بعد سجدة واحدة ايضا.

والظاهر ان الجملة النص، فانه ظاهر في الجلوس، وهو اعم من فعله وعلمه، بل هو ظاهر فيه: وكون الزيادة في الاثناء مبطله مطلقا ممنوع: ولا يقاس على الحدث.

والذي يدل على البطلان مع العلم مفهومها، وحسنه زرارة وبكير (ابن ابي - لبراهيم) عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة ركعة لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا اذا كان قد استيقن يقينا^١ و رواية ابي بصير قال: قال ابو عبد الله عليه السلام من زاد في صلاته فعلية الاعداد^٢

وحلتا على من لم يجلس ذلك المقدار جمعا للاخبار
وهما دليلا العمدة ايضا، بل دليلا زيادة الركن مطلقا، لانها يشملان زيادة الركن وغيره، وخرج الثاني بالدليل: والظاهر ان المراد الركعة، ولهذا جعلنا دليلا هذا المدعى فقط، وانه لا دليل على اخراج غير الركن.

ويلزم ايضا كون المستثنى منه اقل، بل لا بد من اخراج بعض الاركان ايضا في الجملة كما هو مذكور في الشرح، مع عدم الصحة وبالجملة هما محتملان لزيادة غير الركن، مع عدم الصحة، فلا ينهضان دليلا على البطلان بزيادة الركن الا ان يؤيد بالاجماع، وهو كاف.

ثم اعلم ان الظاهر ان المراد بزيادة الركعة نسيانا زيادتها بتمامها، حتى انه ما ذكر الا بعد السجدين، ويؤيده قوله (ع) فليضف الخ.

ولما اذا ذكر بين السجدين، فالظاهر انه مثل الاول، فيجعلها نافلة ويكمل، مع احتمال البطلان.

وكذا بين الركوع والسجود، وهو بالبطلان اقرب من الاول، والظاهر الصحة في الكل، للرواية فانه اذا لم يبطل بالركعة وهي ركن وزيادة فبالبعض

بالطريق الاولى، ولا يبعد البناء والاتمام نافلة، والمصنف تردد في الاتمام مطلقا، كانه لعدم صحة الرواية الاولى، وعدم العمل بالاخيرة، وعدم النية والتكبير، ولا يبعد كون الاولى الاحتراز والمقطع.

واما اذا كان قبل الركوع، فالظاهر القاء الزيادة والجلوس والاتمام. و ايضا يحتمل ثبوت هذا الحكم في الثالثة في الثانية، مثل الفجر والجمعة و صلاة المسافر، و في الرابعة في الثلاثية، للاصل، و موافقه الاوامر مقتضية للاجزاء؛ والملة الظاهرة من الاخبار بانها الوقوع بعد الخلاص من معظم الصلاة و اركانها، وانها مابق منها الا التشهد كما فهم من كلام الشيخ والمصنف رحمهما الله. مع عدم صحة الخبرين الدالين على البطلان، فان ابراهيم في الحسنة ^١ و هو غير مصرح بالتوثيق في كتب الرجال، و وجود ابان بن عثمان، واشتراك ابي بصير في الاخرى ^٢ و ان كان ابراهيم لاباس به، و ابان كذلك و ان ابا بصير هو الليث الثقة، لانه المشهور والاكثر حتى لم يلغوا الى توثيقه اصلا فكانه محقق عندهم كونه كذلك (ذلك ل)

ولكن الحكم بالبطلان يمثلها مشكل، لان الاصل دليل قوي، و يبعد الخروج عنه يمثلها، و يزيد الصحة ما رواه الشيخ في زيادات التهذيب في باب احكام السهو في الحسن لابراهيم عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال: في الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة ثم ينسى و يقوم قبل ان يجلس بينهما؟ قال: فليجلس ما لم يركع وقد تمت صلاته، و ان لم يذكر حتى ركع فليمض في صلاته فاذا سلم نقرئتين و هو جالس ^٣ اي سجد سجدتين و هو كذلك في الكافي ^٤ و لكن دلالة

(١) سند الحديث في الكافي هكذا (عل بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن ابن ابي عمير، عن زرارة و بكير ابي بصير)

(٢) سند الحديث في الكافي هكذا (الحسين بن محمد، عن عبيد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن ايوب، عن ابان بن عثمان، عن ابي بصير)

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب التشهد حديث ١٠

(٤) اي في الكافي (سجد سجدتين) بدل (نقرئتين)

غير صريحة، لاحتمال كون الصلاة ثلاثية او رباعية ونسى التشهد وقام فتأمل:
و يحتمل البطلان فيها لهما، واختصاص الصحة بغيرهما. ولا استبعاد في ذلك
لثبوت الفرق بينها وبين الرباعية بابطالهما بالشك فيها، دونها، فتأمل فانه احوط.
وان ^١ الظاهر ايضا عدم الفرق بين زيادة ركعة ومازاد، بل هو اولى بالبناء و
الاتمام نافلة: و انه لا بد من الاتيان بالتشهد بعدها ويدل عليه بعض الاخبار ^٢ و
ما ثبت وجوبه به.

و اما السلام فهو مبنى على وجوبه، واما سجود السهو، فيجيب، و قال في
الشرح: في الخبرين دلالة على عدم وجوب السلام. حيث ما قيد بمقداره ايضا، وهو
بالنظر الى العلة لا يخلو من اشارة ما، نعم لو اعتبر فعله قوى الدلالة.

و اما النقصان: فالبطالان مع العمد واضح لما مر دليه: و اما مع السهو: فان
تذكر قبل فعل المنافي اتعها بغير خلاف: و اما مع المنافي، فان كان المنافي منافيا
عمداً و سهواً مثل الحدث فالبطالان واضح، لانه وقع ما يبطل في الاثناء. ولا يمنعه
فعله لظن انه خلص منها، لانه لا يزيد على النسيان.

و قال في الشرح: والاستدبار كذلك و غيره ايضا مثل المصنف في المنتهى و
الشيخ.

و فيه تامل، لما مر من جواز الالتفات ولو كان بكفه الى الخلف سهواً وانه غير
مبطل عندهم فكيف يحكم بانه مبطل مطلقا، الا ان يريدوا بالاستدبار الكثرة
والتطويل و هو ايضا غير معلوم، وقدر البحث فيه مستوفاه، فتأمل.

و اما اذا كان المنافي منافيا عمداً لا سهواً كالتكلم، فقال في المنتهى
لاصحابنا فيه قولان، و اختار الصحة.

و اما الاحمار فمختلفة، منها ما يسدل على الصحة مطلقا، بحيث يبعد عدم

(١) عطف على قوله: ثم اعلم ان الظاهر المح

(٢) الوسائل باب (١٤) من اجواب المحلل الواقع في الصلاة حديث ٥

البطلان مع الحدث و الاستدبار ايضا مثل صحيحة زرارة في زيادات التهذيب و الاستبصار عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر و هو بمكة او بالمدينة او بالبصرة او ببلدة من البلدان انه صلى ركعتين؟ قال: يصلي ركعتين^١

و صحيحة محمد (كانه ابن مسلم، وقد صرح به في الفقيه) عن ابي جعفر عليه السلام قال: سئل عن رجل دخل مع الامام في صلاته و قد سبقه بركعة، فلما فرغ الامام خرج مع الناس ثم ذكر بعد ذلك انه فاتته ركعة؟ قال: يعيدها ركعة واحدة^٢ و صحيحة عبيد بن زرارة (الثقة) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعة من الغداة ثم انصرف و خرج في حوائجه، ثم ذكر انه صلى ركعة؟ قال: فليتم ما بقى^٣

و رواية اخرى عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث الرجل يذكر — بعد ما قام و تكلم و مضى في حوائجه — انه انما صلى ركعتين في الظهر والعصر والعتمة والمغرب؟ قال: يبني على صلاته فيتمها ولو بلغ الصبح ولا يعيد الصلاة^٤. والشيخ تكلف، و حل البعض على النافذة. والشك في النقصان، لا العلم وهو بعيد. ونقل عن الصدوق العمل بضمونها.

و يدل على الاعادة مطلقا مع القيام عن مكانه، مثل صحيحة جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين ثم قام؟ قال: يستقبل، قلت فإي يروي الناس، فذكر له حديث ذى الشمالين! فقال: ان رسول الله صلى الله عليه و آله لم يبرح من مكانه، ولو برح استقبل^٥

(١-٢) الوسائل باب (٣) من ابواب المثل الواقع في الصلاة حديث: ١٩- ١٢

(٣) الوسائل باب (٦) من ابواب المثل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب المثل الواقع في الصلاة حديث: ٢٠

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب المثل الواقع في الصلاة حديث: ٧

ورواية ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين، ثم قام فذهب في حاجته؟ قال: يستقبل الصلاة، قلت فإبالي رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستقبل حين صلى ركعتين؟ فقال: ان رسول الله (ص) لم ينتقل (لم ينتقل يب) من موضعه^١ وقريب منه رواية سماعة^٢ وهما ليستا بصحيحتين.

و يدل على عدم الاعادة مع الكلام اخبار كثيرة صحيحة، مثل حكاية فعله صلى الله عليه وآله بطرق كثيرة صحيحة^٣ وصحيحة على بن النعمان المتقدمة، و سيجي^٤.

و يدل على الاعادة مع التحويل عن القبلة رواية محمد بن مسلم عن احد هما عليهما السلام قال: سئل عن رجل دخل مع الامام في صلاته وقد سبقه بركعة، فلما فرغ الامام خرج مع الناس، ثم ذكر انه فاتته ركعة؟ قال: يعبد ركعة واحدة، يجوز له ذلك اذا لم يحول وجهه عن القبلة، فاذا حول وجهه فعليه ان يستقبل الصلاة استقبالا^٥.

ولا يمكن حل الاخبار المتقدمة على هذه، لان الاكثر ظاهرا في الصحة مع الاستدبار ايضا. وهذه غير صحيحة، وهو ظاهر للناظر في الاصل، مع ان هذه الرواية بعينها قد رويت بطرق متعددة صحيحة من غير قيد (يجوز له ذلك الخ) و رواها محمد بن مسلم ايضا كما مر^٦ فيمكن حذفها.

و اما الاخبار الدالة على الاعادة مع قلب الوجه وصرفها عن القبلة كما سبق في بحث الالتفات، فلا يدل على ما نحن فيه فتأمل، يبعد حل ما دللت على انه اذا برح من مكانه يعيد، والا فلا، ايضا، على الاستدبار وعدمه، لما مر، مع انها اعم.

(١-٢) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ١٠-١١

(٣) راجع الوسائل باب (٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة

(٤) الوسائل باب (٦) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ١-١٢

والذى يقتضيه النظر في الأدلة: عدم وجوب الاعادة للنقصان بعد الذكر، ان كان المنافي مجرد الكلام، او مثله في كونه مبطلا ومنافيا لها عمدا على الظاهر:

والتخيير بين الاعادة وعدمها مع الاتمام بعد الانتقال مطلقا، ولا يبعد ذلك في الكلام ايضا لعموم الاخبار الدالة على الاعادة به في بحث الالتفات، مثل قوله: (حق ينصرف بوجهه او يتكلم فقد قطع صلاته) ^١ وغير ذلك و كانه مقصود ^٢ الصدوق، من العمل بمضمون الاول، و انما ذلك للجمع بين الاخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة التي يتعسر الجمع بدونها وعدم ماينافي ذلك وغاية ما ذكر: ان قول اكثر الاصحاب هو لا عادة في المنافي مطلقا وليس بحجة.

و يدل على التخيير في الجملة صحيحة ابي بكر الحضرمي: قال صليت باصحابي المغرب، فلما ان صليت ركعتين سلمت، فقال بعضهم انما صليت ركعتين، فاعدت، فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام فقال: لعلك اعدت! فقلت: نعم، فضحك، ثم قال: انما كان يجزيك ان تقوم وتركع ركعة، ان رسول الله صلى الله عليه وآله سهى فسلم في ركعتين ثم ذكر حديث ذي الشمالين، فقال: ثم قام فاضاف اليها ركعتين ^٣ وصحيحة الحارث بن المغيرة النضري (الثقة) قال: قلت: لابي عبد الله عليه السلام انا صلينا المغرب، فسهى الامام فسلم في الركعتين؟ فاعدنا الصلاة، فقال: ولم اعدتم؟ اليس قد انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله في ركعتين، فاتم بركعتين؟ ألا اتصمتم ^٤ وصحيحة علي بن النعمان الرازي (الثقة) قال كنت مع اصحاب لي في سفر، وانا امامهم، فصليت بهم المغرب، فسلمت في الركعتين الاولتين، فقال اصحابي انما صليت بئركعتين،

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب قواطع الصلاة قطعة من حديث: ٦

(٢) ولعل حق العبارة ان يقال: و كانه المقصود من عمل الصدوق بمضمون الاول

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

فكلمتهم و كلموني، فقالوا اما نحن فنعيد، فقلت و لكني لا اعيد، واتم بركعة، فاتممت بركعة، ثم سرنا، فاتيت ابا عبد الله عليه السلام فذكرت له الذي كان من امرنا، فقال لي انت كنت اصوب منهم فعلا، انما يعيد من لا يدري ما صلى^١ حيث صوب كلا الفعلين، و ما امر بالاعادة، وان قال في البعض الا اتممت، فان الظاهر انه للرخصة والتخفيف، او الفضيلة.

ففي هذه الاخبار دلالة على كون الاعادة رخصة، ويجوز الامران. ويدل على عدم وجوب النقل في المسائل، بل يكفي الموافقة، فان الطاهر عدم النقل لهم في هذه المسائل، بل عدم وجوب تعلم امثال هذه، وبطلان الصلاة بتركه، حيث ما امر بالاعادة، ولا شئ على الترك. ويدل عليه ايضا ما نقل في زيادات التهذيب في باب السهوان النبي (ص) لا يسجد للسهو. ولا الفقيه^٢ بمعنى انه في كل شيء، فان الفقيه يعمل حيلة، او يعرف عدم الوجوب عينا فلا يفعل.

و ايضا ما روى فيها متصلا بالاولى في الصحيح عن حمزة بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ما اعاد الصلاة فقيه قط، يخاف ما لو يدبرها حق لا يعيدها^٣ فقيه اشارة الى التخير، وعدم حتم احكام الشك والاعادة، فتأمل.

و اعلم انه يفهم من هذا: ان في البطلان بنقص الركن و زيادته مطلقا تاملا، وان جريان هذا الحكم في الصلوات كلها، مؤيد لما مر من صحة الصلاة مع زيادة الركعة، اذا جلس عقيب الثانية في الثانية والثالثة في الثلاثية، فافهم. و ان الصدوق ذكر في الفقيه رواية عمار (ولو بلغ الصين) و رواية عبيد بن

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١٣ و لحظ الحديث (عن زرارة قال، سألت انا حمزة عن السلام هل سجد رسول الله صلى الله عليه وآله سجدة السهو؟ قال: لا ولا يسجد بها فقيه)

(٣) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

ولو ترك سجدةً وشك هل هما من واحدة أو اثنتين بطلت.

ولو شك قبل السجود، هل رفعه من ركوع الرابعة أو خامسة، بطلت صلاته.

زرارة المتقدمة (صل ركعة من الغداة ثم انصرف الخ) ورواية محمد بن مسلم. (قال يعيد ركعة واحدة) ولم يذكر لها تأويلاً فيدل على افتائه بها، ولما يفهم من أول كتابه أيضاً: أنه ما يتقل فيه إلا ما هو الحجة بينه وبين الله، والذي يفتي به و مذهبه وعمل به كما فهمه الشارح رحمه الله أيضاً.

و اعلم أيضاً أن مذهب المصنف هنا، الإعادة لنقصان الركعة وما زاد سهواً إذا ذكر بعد المنافي مطلقاً، وعدم الفرق بين الكلام والحدث والاستدبار، وذلك بعيد، للاخبار الكثيرة جداً مع الصحة الدالة على الاكتفاء بالانتهاء مع الكلام.

قوله: «ولو ترك سجدةً الخ» دليل البطلان تعين شغل النية، مع عدمه، بل عدم الظن أيضاً بالفعل، فيبقى في المهددة، فيبطل ما فعله، ويجب الاستيناف، والاحتياط يؤيده، ويحتمل الصحة والاتيان بها بعدها، لأصل الصحة، وبعد نسيان السجود رأساً من ركعة. بخلاف الواحدة من كل منهما، ولأن الظاهر أنه لا يزيد على أنه شك بعد الركوع، هل سجد في الركعة السابقة أم لا، وفي هذه الصورة لا يلتفت، للاخبار والفتاوى بأن: من شك ومضى عنه لم يلتفت، فنيا نحن فيه كذلك بمعنى أنه لا يجزم بكونها من واحدة فيأتي بها بعدها، لكونها فائتتين يقينا بخلاف الأولى، فعدم حصول الظن بالفعل مجموع، بل هو حاصل كما في أمثاله، وذلك كاف في الاخبار وفي الاحتياط أيضاً تأمل لا يخفى، وايضا تعارض كونها من واحدة أو اثنتين، بقى أصل الصحة سليمة، وبالجملة: هو شك في البطل وترك الواجب بعد فوات المحل فلا يلتفت، فتأمل.

قوله: «ولو شك قبل السجود الخ» فاصله الشك بين الركوع والسجود، في أنها على تقدير الانتهاء، هي أربعة فيصح، أو خامسة فتبطل.

دليل البطلان الذي هو فتوى المصنف: أنه إن بنى على الأربع فاما أن يفعل السجود أو يتركه فعلى الأول يلزم احتمال زيادة الركن عمداً، وليس ذلك بانقص

وتبطل لو شك في عدد الثنائية كالصبح والسفر والعيلين فرضاً، والكسوف، وفي عدد الثلاثية، كالمغرب، وفي عدد الاولين مطلقاً.

من كونها سهواً وذلك مبطل كما مر، وعلى الثاني يلزم ترك الركن عمداً فتبطل، ويستأنف.

و يحتمل الصحة كما هو رأى جماعة مثل الشهيد وصاحب المعتبر على ما قيل لان الاصل عدم الزيادة على ما يجب، وعدم فعل اصلاً حتى يثبت، والصحة، وبقاء شغل النعمة بالاستصحاب. وبناء فعل المسلم على الصحة، وليس احتمال الزيادة مثلها. نعم يحتمل الزيادة والتقصان، ولكنها متفیان بآمر.

والذى ثبت، ان ثبت: ان زيادة الركن ونقصانه مبطل، لاحتمالهما؛ فيبنى على الاربع وبكامل.

ومنه تعلم الصحة لو كان الشك بعد تحقق الركوع قبل الرفع، و يحتمل ادراجه في المتن لعدم الفرق. وكذا بين السجدين وبعدهما. قبل التشهد او بعده، على تقدير وجوب التسليم بالطريق الاولى والفرق^١ في الشك بين الركوع وبين السجدين.

فلا ينبغي حمل كلامه: وهو (قبل السجود) على ما يشمل بين السجدين حتى يدخل في البطلان عنده، لو وقع الشك بين السجدين ايضاً مع عدم ظهور البطلان عنده، ودليله، وعدم ظهور العبارة فيه، بل ظاهرة في الاول فقط.

واما لو شك قبل الركوع فيبنى على الاربع ويجلس ويتم، ثم يحناط، فانه في الحقيقة شك بين الثلاث والاربع، وهذا واضح.

قوله: «وتبطل لو شك في عدد الثنائية الخ» قال المصنف في المنتهى: ولو شك في عدد الثنائية كالصبح وصلاة السفر والجمعة والكسوف، او في الثلاثية كالمغرب، او في الاولتين من الرباعيات اعادة، ذهب اليه علمائنا اجمع،

(١) وعبارة النسخة المطبوعة هكذا (والفرق بين الشك في الركوع والسجدة وبين السجدين)

الا على ابن بابويه، فانه جوز البناء على الاقل والاعادة:
فلا كلام في جواز الاعادة، بمعنى عدم تحريمها عندنا.

والظاهر ان الثنائية اعم من اليومية وغيرها مع الوجوب سواء كان باصل
الشرع وغيره كالنذر وشبهه.

وانه يلحق المنذورة ونحوها جميع الاحكام الثابتة للواجبة التي ما كانت داخلة
في حقيقتها قبل النذر مثلا لا تجب القبلة فيها — على تقدير عدم اشتراطها في
المنذوبة — بعد النذر ولا يحرم القرآن، على تقدير حرمة في الواجبة، حتى لو نذر
صلاة الليل، فاستجاب اختيار قراءة ثلاثين مرة، قل هو الله احد، في الاولتين باق
بعده ايضا، لتعلق النذر بما هو فرد من المنذورة.

و يؤيده عموم الرواية، قال في الفقيه، و روى ان من قرء في الركعتين
الاولتين من صلاة الليل في كل ركعة الحمد مرة و قل هو الله احد ثلاثين مرة،
انفقل وليس بينه وبين الله ذنب الاغفرله^١ و كذا غيرها من الروايات في تعدد
السور في النوافل، مثل صلاة امير المؤمنين عليه السلام. و ايضا يبعد حرمان النادر
من مثل هذا الثواب. و كذا الجلوس و المشي على مامر، بخلاف الاحكام المتعمقة
ها بعد الاتمقاد و ما كانت قبل متحققة، لانها ما كانت متحققة حتى يكون فردا
منها مثل احكام السهو والشك وغيرها، فتأمل فانه لا يخلو عن دقة.

و اما دليل البطلان في الثنائية والثلاثية: فصحيحنا حفص بن البختري و
غيره و حسنه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا شككت في المغرب فاعد، و اذا
شككت في الفجر فاعد^٢

و في الصحيح عن ابي بصير قال: قال: ابو عبدالله عليه السلام اذا سهوت في

(١) الوسائل باب (٥٤) من ابواب الغرلة في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب الخلل في الصلاة حديث: ١-٥

المغرب فاعد الصلاة^١ مع عدم الفرق بينها وبين الغير على الظاهر عقلا ونقلا من الاصحاب حيث ما فرق احد على الظاهر.

ويؤيده حسنة محمد بن مسلم (لأبراهيم) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي ولا يدري واحدة صلى ام اثنتين؟ قال: يستقبل حتى يستيقن انه قد اتم وفي الجمعة، وفي المغرب، وفي الصلاة في السفر^٢

وصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال: سأله عن السهو في المغرب؟ قال: يعيد حتى يحفظ، انها ليست مثل الشفع^٣ والظاهر انه يريد انها ليست مثل الاربع. لانك قد عرفت كون الفجر ونحوه كذلك فيمكن جعلها دليلا على الركعتين ايضا.

و رواية سماعة، قال: سأله عن السهو في صلاة الغداة؟ فقال: اذا لم تدر واحدة صليت ام ثنتين فاعد الصلاة من اولها، والجمعة ايضا اذا سهى فيها الامام فعليه ان يعيد الصلاة، لانها ركعتان، والمغرب اذا سهى فيها فلم يدركم ركعة صلى فعليه ان يعيد الصلاة^٤ وهذه وان لم تكن صحيحة، فذكرتها للتأييد.

وصحيحة العلاء (كانه ابن رزين الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الرجل يشك في الفجر؟ قال: يعيد، قلت: المغرب؟ قال: نعم، والوتر والجمعة، من غير ان اسأله^٥ كانه يريد بالوتر الثلاث مع وجوبه، او الأولى فيه ذلك، والروايات كثيرة.

وما رأيت ما يدل على ما ينافي ذلك، الا روايتي عمار الساباطي، واحدة في المغرب، والاخرى فيه وفي الصبح^٦ يدلان على البناء على الأكثر وفعل الركعة بعدها، وانها اذا كانت تامة يكون تطوعا، والا تكون تمام الصلاة. ولو كانتا صحيحتين لا يمكن القول بالتخير، ولكنها ليستا بصحيحتين لعمار وغيره، ويمكن

(١-٢-٣-٤-٥) الوسائل باب (٢) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٦-٧-٨-٩

(٦) الوسائل باب (٢) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ١١-١٢

الحذف بمثلها وتبقى الباقي سليمة.

و اماما يدل على الاعادة اذا كان في الاولتين: مع عدم ظهور الخلاف فيه؛
لرواية محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل شك في الركعة
الاولى؟ قال: يستأنف^١ قال المصنف في المنتهى انها صحيحة، وفي السد عاصم^٢
كانه ابن حميد الثقة، بقرينة يعرفه بها.

وقال ايضا وفي الصحيح عن موسى بن بكر (قيل واقفي ثقة) قال: سألته
الفضيل عن السهو؟ فقال: اذا شككت في الاولتين فاعد^٣

وما رواه ابو بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا سهوت في
الاولتين فاعدهما حتى تثبتها^٤

وصحيحة الفضل بن عبد الملك قال: قال لي اذا لم تحفظ الركعتين الاولتين
فاعد صلاتك^٥

والظاهر ان القائل هو الامام، اذ مثله ما نقل، الا عنه، وما يكتب في الكتب
المعتبرة الا باعتقاد ذلك:

وصحيحة رفاعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يدرى اركعة
صلى أم ثنتين؟ قال يعيد^٦.

وصحيحة زرارة وحسنه عن احدهما عليهما السلام قال: قلت له رجل لا يدرى
واحدة صلى لو ثنتين؟ قال: يعيد^٧

(١) الوسائل باب (١) من ابواب الحطل الواقع في الصلاة حديث: ١١

(٢) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم، عن محمد بن مسلم)

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب الحطل الواقع في الصلاة حديث: ١١

(٤) الوسائل باب (١) من ابواب الحطل الواقع في الصلاة حديث: ١٥

(٥) الوسائل باب (١) من ابواب الحطل الواقع في الصلاة حديث: ١٣

(٦) الوسائل باب (١) من ابواب الحطل الواقع في الصلاة حديث: ١٢

(٧) الوسائل باب (١) من ابواب الحطل الواقع في الصلاة حديث: ٩

وكذا اذا لم يعلم كم صلى.

و في صحيحة الحسن بن علي الوشاء، قال: قال لي ابو الحسن الرضا عليه السلام، الاعادة في الركعتين الاولتين، والسهو في الركعتين الاخيرتين^١ و اما غيرها مما يدل على البناء على الاقل في الاولتين: فالشيخ قال: انها اقل منها فلا تعارضها، فكأنه يحذف الاقل بالمساوي ويبقى الباقي سليما عن المعارض، قال: و يحتمل ايضا على تقدير تسليم التعارض، الحمل على النافلة، اذ ليس فيها البناء على الاقل في الفرائض، فهذا الكلام من الشيخ ظاهر في كون النافلة ثلاثة او اربعة.

و على تقدير الصحة (والقول به) فالحمل على التخيير، كما مر في الثائية طريق الجمع، و هو جمع حسن و مؤيد لما قلنا بان اكثر احكام السهو للتخيير، لا الحتم، فتأمل، لكنه لا صحيحة فيها، بل ولا قائل هذا على ما اذكر واضن.

قوله: «و كذا اذا لم يعلم كم صلى الخ» دليل البطلان في الاول عدم امكان البناء على شيء اذا لم يعلم أصلا، والبناء على العدم، بعيد، مع انه قد يعلم انه فعل شيئا، و على الاقل حينئذ بعيد، للتساوي، و مخالفته لباقي الصور الصحيحة عند اصحابنا.

والعمدة فيه الاجماع المفهوم من المنتهى، والاخبار.

منها ما تقدم في صحيحة علي بن النعمان. (انما يعيد من لا يدري ما صلى^٢). و صحيحة صفوان عن ابي الحسن عليه السلام قال: ان كنت لا تدري كم صليت و لم يقع و همك على شيء فاعد الصلاة^٣

و صحيحة زرارة و ابي بصير جميعا، وحسنتها، قالوا: قلنا له: الرجل يشك كثيرا في صلاته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه؟ قال: يعيد، الحديث^٤

(١) الوسائل باب (١) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ١٠

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٣

(٣-٤) الوسائل باب (١٥) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ١-٣

ورواية ابن أبي يعقوب (واظن صحتها، وقالها في المنتهى أيضا) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا شككت فلم تدري في ثلاث أنت أم في اثنتين أم في واحدة أم في أربع (بأ-يب) فأعد، ولا تمض على الشك^١ وغيرها من الروايات.

مثل صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن الرجل يقوم في الصلاة فلا يدري صلى شيئا أم لا ؟ قال : يستقبل^٢

و أيضا قال الشيخ: يدل عليه ما مر من أنه ما لم تسلم الاولتين تبطل الصلاة^٣ وأنه في الحقيقة شك في الاوليين، فتشمله الاخبار المبطله له.

و اما ما يدل على خلافه: فهو صحيحة علي بن يقطين (في التهذيب و الاستبصار) قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدري كم صلى واحدة أم اثنتين أو ثلاثا؟ قال: يبني على الجزم ويسجد سجدة السهو ويتشهد تشهدا خفيفا^٤

وفيها دلالة على وجوب سجود السهو للشك ، للزيادة في الجملة، و وجوب التشهد فيه: و كونه خفيفا.

و حل الشيخ البناء على الجزم، على الاعادة، والسجود على الاستحباب و هو لا يخلو عن بعد، لانه يبعد السجود على تقدير بطلانها و لوندبها. وايضا ذلك لا يسمى بناء. فالظاهر ان المعنى: البناء على الواحدة و اتمام الصلاة، والسجود لاحتمال الزيادة، فيمكن حملها على النافلة كما حل الشيخ عليها غيرها، و يحتمل حملها على الظن با لواحدة، و ينبي عنه، قوله: عليه السلام (يبني على الجزم)

ولو وجد القائل لكان القول بالتخير متوجها كما مر في امثالها، على ان في كونها فيما نحن فيه تاملا، لعدم الاربع كما قيل، كانه مخوف و مراد، والا يكون منافاة،

(٢١) الوسائل باب (١٥) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢-٥

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة، فراجع

(٤) الوسائل باب (١٥) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٦

اولم يعلم مانواه

لبطلانها مع الشك في الاولتين، ويؤيد الاول ذكر الشيخ اياها في الشك بين الواحدة والثنتين، والثلاث والاربع.

و اما دليل البطلان فيما لم يعلم مانوى، فهو ايضا تعذر العمل بشيء، ولا اصل هنا، ولا قرينة مرجعة.

قيل: لو علم ما قام له بنى عليه، للقرينة الظاهرة، والحكم عليه غالبا. ويدل عليه الاخبار ايضا، مثل حسنة عبدالله بن المغيرة. قال في كتاب حريز: انه قال: انى نسيت انى فى صلاة فريضة حتى ركعت وانا انويها تطوعا؟ قال: فقال: هى التى قت فيها، اذا كنت قت وانت تنوى فريضة، ثم دخلت الشك فانت فى الفريضة، وان كنت دخلت فى نافلة، فتويتها فريضة فانت فى النافلة، وان كنت دخلت فى فريضة، ثم ذكرت نافلة كانت عليك مضيت فى الفريضة^١ لعله عن الامام عليه السلام بامس.

ورواية معاوية قال: سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قام فى الصلاة المكتوبة فسهى فظن انها نافلة، او قام فى النافلة فظن انها مكتوبة؟ قال: هى على ما افتتح الصلاة عليه^٢

ورواية عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سالت عن رجل قام فى صلاة فريضة فصلى ركعة وهو ينوى انها نافلة؟ قال: هى التى قت فيها ولما، وقال: اذا قت وانت تنوى الفريضة فدخلك الشك بعد فانت فى الفريضة على الذى قت له، وان كنت دخلت فيها وانت تنوى نافلة ثم انك تنويها بعد فريضة، فانت فى النافلة، وانما يحسب للعبد من صلاته التى ابتدء فى اول صلاته^٣

و فى دلالة تلك الاخبار على المدعى تامل، وكذا فى كفاية القرينة، نعم لو

(١) الوسائل ٥ ب (٢) من ابواب النية حديث: ١

(٢) الوسائل ٥ ب (٢) من ابواب النية حديث: ٢

(٣) الوسائل ٥ ب (٢) من ابواب النية حديث: ٣

ويكره العقص. والالتفات يمينا وشمالا.

علم ما تعين عليه وقام له، ثم عرضه الشك في نيته لما عين، لا يبعد البناء عليه.
والاخبار انما تدل على انه لونوى شيئا ثم نسي وقصد خلافه بنى على مانوى، ولم
يضره ما فعله بقصد غيره.

قوله: «ويكره العقص» قال في القاموس، عقص شعره خفزه^١ وفتله.
قال دليله ما رواه في الصحيح عن مصادف عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
صل بصلاة الفريضة وهو معقص الشعر؟ قال: يعيد صلاته^٢ و كانه لعدم
الصحة-لضعف مصادف - حمل على الكراهة، ويمكن حملها على العقص المانع من
وضع الجبهة على الارض، فيحرم، من غير فرق بين الرجال والنساء، لكن لا دليل
حينئذ على الكراهة.

قوله: «والالتفات يمينا وشمالا» كانه يريد الالتفات بيمين الوجه وشماله
الى غير القبلة يمينا ويسارا، او الالتفات بالوجه الى يمينه وشماله، وهو اظهر:
ودليل الجواز مع الكراهة رواية عبد الملك المتقدمة؛ الالتفات في الصلاة يقطع
الصلاة؟ قال: لا، وما احب ان يفعل^٣

لكن ليست بصحيحة ولا صريحة، لاحتمال كون الالتفات بغير اليمين و
الشمال، سهوا، وان كان ظاهرا (ما احب) العمدة، ولا يقطعها، عام. ظاهرا^٤
ففي جواز الالتفات عمدا مطلقا، ولو بالوجه الى اليمين واليسار بحيث يصير
وجهه الى الشرق او الغرب المفضين، تأمل، وقد مر اليه الاشارة.

و مما يدل على التحريم كما هو مذهب فقهاء المحققين، مامر من الاخبار مثل

(١) الصغيرة والصغر نج الشعر وغيره حرموا و الضميرة ايضا للقيصة والصغيرة النواية وجمع
الضامات جمع البحرين

(٢) الوسائل باب (٣٦) من ابواب لباس الصلح حيث: ١

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حيث: ٥

(٤) اي قوله عليه السلام (لا) في جواب السائل ما يقطع الصلوة عام يشمل العمدة و سهوا.

والتشاب، والتغطى، والفرقة، والعبث، ونفخ موضع السجود.

صحيحة محمد، هل يلتفت الرجل في صلاته؟ قال: لا ولا ينقض أصابعه^١ و حسنة زرارة (والظاهر أنها صحيحة في الفقيه) ولا تقلب وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك^٢ وغير ذلك مما مر من الأدلة.

و حملها على الالتفات الى ما ورأته، او الكراهة يحتاج الى دليل. على انه ياباه، قوله عليه السلام (فان الله عز وجل يقول لنبيه الخ^٣) وماذكروا دليلاً غير مأمراً و الاجماع غير ظاهر.

نعم يدل على الجواز في الجملة صحيحة على بن جعفر المتقدمة عن اخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يكون في صلاته فيظن ان ثوبه قد انخرق، او أصابه شيء، هل يصلح له ان ينظر فيه، او يمسه؟ قال: ان كان في مقدم ثوبه او جانيبه فلا بأس، و ان كان في مؤخره فلا يلتفت فانه لا يصلح^٤

فيمكن حينئذ حمل جميع ما يدل على التحريم على الالتفات الى ما وراء و بكل البدن، او الكراهة في الجملة.

ويمكن حمل الدال على التحريم على الطول، ومع فعل الصلاة، كما مررت اليه الاشارة، فتأمل، فان صحيحة على، ما تدل صريحاً على جواز الالتفات يمينا و شمالاً، بل على النظر، فتبقى ادلة التحريم الكثيرة، قوية، فذلك غير بعيد حتى يتحقق الاجماع: والايثان الدالتان على وجوب التوجه بالوجه الى نحو المسجد^٥ مؤيدتان للتحريم بالوجه الى اليمين و الشمال كما قاله المحقق المذكور فتأمل.

و يدل على كراهة بعض الباقي و الزيادة، صحيحة زرارة و حسنة، قال: قال

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب القبلة قطعة من حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب القبلة قطعة من حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٤

(٥) البقرة: ١٤٦ - ١٥٠

ابو جعفر عليه السلام اذا قمت في الصلاة فعليك بالأقبال على صلاتك فانما يحسب لك منها ما اقبلت عليه ولا تعبت فيها يديك ولا براسك ولا بلحيتك، ولا تحدث نفسك ولا تتشاءب ولا تتمط ولا تكفر فانما يفعل ذلك المجوس، ولا تلثم، ولا تحتفر، ولا تفرج كما يخرج البعير، ولا تقم على قدميك، ولا تفرش ذراعيك ولا تفرقع اصابعك، فان ذلك كله نقصان من الصلاة، ولا تقم الى الصلاة متكاسلا ولا متعاسا، ولا متشاقلا، فانها من خلال النفاق، فان الله نهى المؤمنين ان يقوموا الى الصلاة وهم سكارى، يعنى سكر النوم، وقال للمنافقين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا^١

ومن هذا ومثله قيل: لا ينبغي ان يقول المؤمن، انا كسلان، وقد صرح في بعض الاخبار بنهى المؤمن عن ذلك لانه صفة المنافقين.

وفيها احكام كثيرة، منها كراهة التكفؤ لان قوله (فان ذلك كله نقصان) يدل على انها منقصة للثواب، لا مبطله، ولا محرمة. ويؤيده مقرونيته بالمكروه في الخبر المتقدم فيجعل الخبر الاخر على الكراهة، فتأمل ولا يترك الاحتياط في الجميع، خصوصا المختلف فيه. ويدل على الخشوع اخبار كثيرة.^٢

وامتنعابه - وفضليته ترك ما ينفيه. وكذا ما ينا في سائر المستعبات مثل النظر الى غير موضع السجود حال القيام - ظاهر.

وكذا كراهة النظر الى السماء لما روي في حسنة زرارة (ولا ترفعه الى السماء) والى غيره ايضا يفهم من قوله (و ليكن حذاء وجهك في موضع سجودك).^٣

ومعلوم ان المراد بكراهة التشأب والتعطى هو مع امكان الدفع، وفي الخبر انه من الشيطان ولن يملكه^٤

(١) الوسائل باب (١) من ابواب افعال الصلاة حديث: ٥

(٢) راجع باب (٢-٣) من ابواب افعال الصلاة

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب الفضة قطعة من حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (١١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣-٤

و يدل على كراهة العبث بالخصى . و عدم لباس اذا سوى موضع السجود، ما روى عنه لا تعبث بالخصى و انت تصلى الا ان تسوى حيث تسجد فلا لباس^١ و يدل على جواز العبث ايضا صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت له الرجل يعبث بذكره في الصلاة المكتوبة؟ قال: و ماله فعل؟ قلت: عبث به حتى مسه بيده؟ فقال: لا لباس^٢ و فيها دلالة على المنع ايضا، للاستفسار الانكارى، و على جواز مس الذكر و عدم البطان، و عدم نقض الوضوءه فتأمل.

وفى اللشام اخبار كثيرة دالة على المنع، و اخبار اخر دالة على الجواز^٣ جمع بينها بالحمل على تحريم المانع من القراءة و جواز الغير لصحيحة الحلبي، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام هل يقره الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ قال: لا لباس بذلك اذا سمع اذنيه المهمة^٤ و فيها دلالة ما، على عدم وجوب اسماع نفسه مبينا في القراءة فتأمل، و في صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له، ابصلي الرجل و هو ملتئم؟ فقال: اما على الارض فلا، و اما على الدابة فلا لباس^٥ فكانها محمولة على شدة الكراهة على الارض دون الدابة، و يمكن حملها على ما يستراجلية فلا يجوز على الارض و يجوز على الدابة، و ان روى في الصلاة على الدابة كشف موضع السجود، و كانه للاستحباب، رواه عن ابن النعمان عن رواء عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلى و هو يثوى على دابته متعمها؟ قال: يكشف موضع السجود^٦

(١) الوسائل باب (١٢) من ابواب قواطع الصلاة قطعة من حديث: ٧

(٢) الوسائل باب (٢٦) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٣٥) من ابواب لباس المصل، فراجع

(٤) الوسائل باب (٣٥) من ابواب لباس المصل حديث: ٣

(٥) الوسائل باب (٣٥) من ابواب لباس المصل حديث: ١

(٦) الوسائل باب (٣٤) من ابواب لباس المصل حديث: ١

و يدل على كراهة اللثام للرجل و النقاب للمرأة، رواية سماعة قال: سألته عن الرجل يصلي فيتلو القرآن و هو ملتئم (ملتئم خ)؟ فقال: لا بأس به و ان يكشف عن فيه فهو افضل، قال: و سألته عن المرأة تصلي متنقبة؟ قال: اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به و ان اسفرت فهو افضل^١

و اما كراهة نفخ موضع السجود، فيدل عليه الاخبار، و قد قيد عدم البأس به اذا لم يؤذ احدا، في رواية ابي بكر الحضرمي (في الزيادات) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالنفخ في الصلاة في موضع السجود ما لم يؤذ احدا^٢

و لهذا اختار البعض الكراهة حين الاذاء فقط على ما نقل، و الظاهر حملها على شدة الكراهة حينئذ و خفتها بدونه ما لم يقصد الاذاء المحرم. للاخبار المطنقة، و بعد حصول الاذاء بالنفخ.

و كذا روى النهي المسح عن موضع السجود في الصلاة، فيكره، و استحباب فعله و كراهة عدمه بعدها و عدم الجفاء في الخبر المروي عنه صلى الله عليه و آله في الشرح: النفخ في الصلاة، و مسح الوجه قبل الانصراف، و البول قائما، و سماع المنادى مع عدم الاجابة^٣ و الظاهر من بعض الاخبار جواز النفخ مطلقا^٤ و ثبت الكراهة بالنهي في البعض الآخر،^٥ و قيد بعدم حصول الحرفين فيحرم معه و يبطل، و ذلك غير واضح، فانه لا يقال له الكلام و التكلم، فلا يضر، فتأمل. و كذا الكلام في التنحنح و اخراج البصاق و التاوه، و الاتين، الا ان فيه خيرا،^٦ و قد تقدم

(١) الوسائل باب (٣٥) من ابواب لباس المصلي حديث: ٦

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب السجود حديث: ٢

(٣) روض الجنان ص ٣٣٧ و في كنز العمال ج ٧ حديث ٢٠٠١٧ ثلاث من الجفاء مسح الرجل التراب عن وجهه قبل فرائض الصلاة، و نفخه في الصلاة التراب لموضع وجهه، و ان يبول و هو قائم.

(٤) الوسائل باب (٧) من ابواب السجود حديث: ٣

(٥) الوسائل باب (٧) من ابواب السجود حديث: ١-٥

(٦) يدل على جواز التنحنح في الصلاة ما رواه في الوسائل باب (٩) من ابواب القواطع حديث: ٤

والتنخم والبصاق والتأوه بحرف والائين به

التحقيق بانه اذا صدق عليه الكلام و التكلم مع حصول الحرفين فهو مبطل، و الا، فلا.

و اما ما يدل على كراهة التنخم و البصاق و غيرها: فهو رواية ابي بصير قال: قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قمت في الصلاة فاعلم انك بين يدي الله فان كنت لا تراه فاعلم انه يراك، فاقبل قبل صلاتك، ولا نمتحظ ولا تبرزق، ولا تنقض اصابعك ولا تورك، فان قوما قد عذبوا بنقض الاصابع و التورك في الصلاة، فاذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع مفاصلك، فاذا سجدت فافعل مثل ذلك واذا كنت في الركعة الاولى والثانية فرفعت رأسك من السجود فاستقم (فاستقم - خ ل) جالساً حتى ترجع مفاصلك فاذا نهضت فقل، بحول الله وقوته اقوم واقعد، فان علياً عليه السلام هكذا كان يفعل^١ وهذا القول مروى في الصحيح ايضاً.

و كأن التورك و نقض الاصابع اى تصويتها كان حراماً، ولعله اراد بالتورك غير المتعارف المندوب، مثل الالقاء او الجلوس على اليمين ونحوه، وهو في غير محله.

و اما التأوه والائين: فقال في الشرح و هما مثلان الا ان الثاني في المريض و الاول اعم، والمراد هنا النطق بصوت (أوه) على وجه لا يظهر منه حرفان، و الا لبطل، وقد عرفت عدم البطلان الامع التسمية بالكلام، لانه في الدليل، مع عدم صحة رواية طلحة كما تقدم^٢ و يؤيده الاصل و عدم امكان النطق بأوه مع عدم الحرفين، وقد اخذه الشارح في تعريفهما، فتأمل.

(١) الوسائل باب (١) من ابواب اتصال الصلاة حديث: ٩

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٤ و لفظ الحديث (من على عليه السلام انه قال:

من أن في صلاته فقد تكلم)

ومدافعة الاخبثين او الريح

ومدح ابراهيم على نبينا وعليه السلام - بانه أواه بصيغة المبالغة - يشعر بمدحه و حسنه مطلقا ولو في الصلاة حتى يثبت المنع.

ولعل دليل الكراهة احتمال حصول الكلام المبطل، ورواية طلحة المتقدمة في الاثنين، لعدم الصحة والدلالة على الشكاية والوجع، والمنع عن الخضوع. ولا يبعد جوازهما مع عدم الكراهة اذا كان خوفا من النار و اظهار التوجع و الندامة عن اعماله الموجبة لها، ويمكن حينئذ ادخالها في المناجاة مع الله، والظاهر جوازها بكل لفظ وبكل لسان للاخبار الصحيحة في ذلك^٢

و اما دليل كراهة المدافعة بالابخثين: فكانه سلب الخضوع المطلوب، و الاشتغال عنه فتقل الفضيلة، و هو المراد بالكراهة، و مأمور في صحيحة زرارة، لا تحتفز^٣

ولصحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا صلاة لحاقن ولا لحاقنة، و هو بمنزلة من هو في ثوبه^٤ و المراد نفي الكمال، لا الصحة، لنقل الاجماع في المنتهى على الصحة والكراهة، كانها الدافع والدافعة.

ورواية ابي بكر الحضرمي عن ابيه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا تصل وانت تجد شيئا من الاخبثين^٥. ويدل على الكراهة حال غلبة النوم مأمور من قوله ع (ولا متناعسا) و (سكاري) مع تفسيره بالنعاس.

(١) اشارة الى الآية الشريفة (ان ابراهيم لاواه حليم - النوبة - ١١٤) والاية الشريفة (ان ابراهيم الحليم لاواه

مسيبه - هود - ٧٥

(٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب قواطع الصلاة فراجع

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب اتصال الصلاة قطعة من حديث: ٥

(٤) الوسائل باب (٨) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٢

(٥) الوسائل باب (٨) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣

(٦) الوسائل باب (١) من ابواب اتصال الصلاة قطعة من حديث: ٥ وفي الحديث تفسيره بالنوم

ويحرم قطع الصلاة اختياراً

والظاهر ان الكراهة مع حصولها قبل الصلاة، واما مع حصولها فيها فقط فلا يجوز القطع، فلا يكون مكروهاً، كذا قيل: ويمكن كونها كذلك ايضاً بمعنى قلة الثواب، فتأمل.

و ايضاً مع السعة، فلو ضاق الوقت، فالظاهر عدم جواز نقض الوضوء، ثم الوضوء والصلاة خارج الوقت بتمامها لو بعضها على الظاهر.

والظاهر انه كذلك مع عدم الماء ايضاً بحيث لو نقض يحتاج الى التيمم؛ يدل عليه تحريم اهراق الماء في الوقت مع العلم بالعدم ونقض الوضوء على ما قيل فتأمل؛ واما اذا حصل في الصلاة، فالظاهر وجوب الصبر، لتحريم قطع الصلاة اختياراً، الا ان لا يقدر على الصبر و يؤدي الى استعجالها، او يحصل الضرر به، فيقطع.

و يدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج قال: سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع ان يصبر عليه، ايصل على تلك الحال، اولا يصل؟ فقال: ان احتمل الصبر ولم يخف اعجالاً عن الصلاة فليصل و ليصبر^١.

قوله: «ويحرم قطع الصلاة الخ» كانه اجماعى في الواجبة الا فيما يستثنى، مثل القطع لادراك الجماعة بالنقل الى النفل؛ ومطلقاً اذا كان امام الاصل؛ و كناسى الاذان؛ او ناسى سورة الجمعة وغير ذلك على ما قيل و قد مر البعض و سيجبى الباقي.

دون القطع في الناقلة، بل مطلق المبادات المنعوبة الا الجمع على ما قيل ايضاً. و استدل عليه المصنف بقوله تعالى، «و لا تبطلوا اعمالكم»^٢ فان النهي

(١) الوسائل باب (٨) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ١

(٢) سورة محمد: ٣٣

ويجوز للضرورة.

للتحريم في مطلق العبادة وخرج ما خرج بالدليل وبقي الباقي، وفيه تأمل.
ويمكن الاستدلال ببعض الاخبار المتقدمة، مثل صحيحة عبدالرحمان المتقدمه^١
حيث فهم منها عدم قطع الصلاة مع عدم امكان الصبر وعدم خوف اعجالها، فتدل
على تحريم القطع وجوب الاتمام، فافهم.

و يجوز القطع للضرورة لهذه الصحيحة، وللدليل الضرورة.

و كأن ضياع المال منها، لرواية سماعة قال: سألته عن الرجل يكون قائما في
الصلاة الفريضة فينسى كيه او متاعا يتخوف ضيعته او هلاكه؟ قال: يقطع
صلاته و يحرز متاعه، ثم يستقبل الصلاة، قلت: فيكون في الصلاة الفريضة او
فتغلب عليه دابة او تغلب دابته فيخاف ان يذهب، او يصيب منها عنت؟ فقال:
لاباس بان يقطع صلاته^٢

وما رواه حريز (في الصحيح عن اخبره) عن ابي عبدالله عليه السلام قال:
اذا كنت في صلاة الفريضة فرأيت غلاما لك قد ابق، او غريما لك عليه مال، او حية
تخافها على نفسك فاقطع الصلاة واتع الغلام، او غريما لك واقتل الحية^٣

الظاهر ان هذا مع عدم امكان الجمع في الصلاة، لما مر من جواز قتلها فيها، و
في الصحيح عن النوفلي عن اسماعيل بن ابي زياد السكوني عن جعفر عن ابيه عن
علي عليه السلام انه قال: في رجل يصلي و يرى الصبي يجر الى النار، او الشاة
تدخل البيت لتفسد الشيء قال: فليصرف، وليحرز ما يتخوف، ويبني على صلاته
ما لم يتكلم^٤ و في بعض هذه الاخبار اشارة الى عدم جواز قطع الفريضة الاسبب،
و جواز قطع النافلة مطلقا.

و كذا ورد في جواز ايقاظ النائم بضرب الحائط، و انه عبادة اذا كان لا يقاظ

(١) الوسائل باب (٨) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١

(٢-٣) الوسائل باب (٢١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ١-٢

(٤) الوسائل باب (٢١) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣

الغلام للتطحن با لرحاء، و الايماء والاشارة بالراس و اليد والتسبيح والتصفيق
ليعلم ان احدا بالباب، او اظهار حاجة اخرى وغير ذلك كما في الاخبار الكثيرة^١
حيث ما جوز القطع لهذه الامور فتأمل، فانها مؤيدات لا ادلة.
قال الشارح: و اعلم ان القطع يحثى فيه الاحكام الخمسة؛ فيجب لحفظ
النفس و المال المحترمين حيث يتعين عليه، فان استمر حينئذ بطلت صلاته، للنهي
المفسد لها.

و يستحب كالقطع لاستدراك الاذان والاقامة، و قراءة الجمعة والمنافقين في
الظهر والجمعة وقد تقدم. و للايتمام بامام الاصل وغيره كما سيأتى.
و يباح لاحراز المال اليسير الذى لا يضر فواته، وقتل الحية التى لا يظن اذاها.
و يكره لاحراز المال الذى لا يبالى بفواته، قاله في الذكرى واحتمل التحريم، و
قد سبق تحريمه في غير ذلك.

قال في الذكرى: و اذا اراد القطع، فالاجود التحلل بالتسليم، لعموم (و
تحليلها التسليم) ولو ضاق الحال عنه سقط، ولو لم يأت به و فعل منافيا اخر
فالاقرب عدم الاثم، لان القطع سابق، و التسليم انما يجب التحلل به في الصلاة
التامة^٢

و اعلم ان قيد التعمين للوجوب الصيغى، و الا يمكن كونه واجبا عليه مخيرا مع
عدم التعمين؛ و يحتمل عدم الوجوب حينئذ اصلا، بل عدم الجواز، للاصل، و عدم
الضرورة، مع تحريم القطع، فكانه الاولى الا ان يحتمل عنده عدم مباشرة الغير.
و ان في المال الموجب، اجمالا، و المعلوم، الوجوب لو كان الحياة موقوفة عليه، او
النفقة الواجبة عليه؛ و يفهم وجوبه اذا كان كثيرا ايضا من بعض العبارات،
فكانه مفهوم من تحريم الاسراف، وهو غير واضح؛ والظاهر لاتزاع في الجواز له.

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب قواطع الصلاة فراجع

(٢) ان هنا كلام الشارح في روض الجنان

وان حكمه هنا بطلان الصلاة يتأني ما ذهب اليه وحققه مرارا من ان الامر بالشيء لا يستلزم النهي عن الضد الخاص، وان النهي لا يدل على الفساد، وما قاله هنا صحيح، فتأمل.

ويمكن جمع ما ذهب اليه هنا، مع ما مر ذكره في الاول: بان يقال: المراد من النهي (لا يستمر) ^١ وهو مستفاد مما في الرواية مثل، فاقطع، ولينصرف، وهو ضد العام.

ثم اعلم ان في هذه الاخبار الدالة على وجوب قطع الصلاة: دلالة على ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن الضد، حيث اوجب القطع وصرح به، مع انه ليس المقصود الانقاذ النفس وحرز المال كما هو الظاهر، وصرح في بعض الاخبار ايضا، فلو لم يكن الامر مستلزماً للنهي ولم تفسد العبادة، لاوجب القتل الحفظ، دون القطع، فتأمل.

وانه فيما سبق جور القطع في العصر ايضا ^٢ وتركه هنا وهو الظاهر، وفي الظهر ايضا تأمل وقدم التحقيق.

وان اباحت للمال اليسير وقتل الحية التي لا يظن اذاها غير ظاهرة، فانه يبعد من الشارع تجوز قطع الصلاة المنهي بالقرآن والاجماع والاخبار، لمثل قتل الحية بمجرد الاباحة، فلو لم يكن مستحباً لما جوز، وما ذكره ايضا محتمل، مع احتمال الوجوب والتحريم.

وان الفرق بينه وبين المال الذي لا يبالي بفواته غير واضح، لعل المقصود قلته قدرا بحيث لا يبالي بفوت مثله عرفا، فيشكل القطع بمثله وكأنه لهذا احتمال التحريم في الذكرى.

(١) قوله: (لا يستمر) خبر لقوله: (للرأى) اي لا يجوز له الاستمرار على الصلاة.

(٢) حيث قال الشارح: ويستحب، كالقطع لاستدراك الادان والاقامة، وقراءة الجمعة والمنافقين في الظهر

والدعاء بالمباح في الدين والدنيا لا المحرم.

و ان الذى اظن، عدم القطع الا بالفعل المجوز له القطع فى الدليل، لوجود الرخصة فيه حينئذ و ثبوت التحريم فى غيره؛ ولانه قد لا يقع بعد القطع، الفعل المطلوب فيلزم القطع المنهى، مع عدمه...

و انه يدل على عدم التحلل بالتسليم مطلقا، ما قاله اخيرا^١ و يؤيده خلو الاخبار الدالة على المسئلة عنه، و كونها ظاهرة فى حصول القطع بمثل قتل الحية و انقاذ الصبي و كذا كلام الاصحاب الذى رأيت، فتأمل.

قوله: «والدعاء الخ» قال فى المنتهى يجوز الدعاء فى احوال الصلاة قائما و قاعدا و راكعا و ساجدا و متشهدا و فى جميع احوالها بما هو مباح للدنيا و الآخرة بغير خلاف بين علمائنا، لعموم (ادعوني استجب لكم^٢) وغيره من الآيات الدالة على تعلق غرض الشارع بالدعاء مطلقا و مأمرا من الاخبار مثل: كل ما كلمت الله به فى صلاة الفريضة فلا باس به^٣ و ليس بكلام

و روى الشيخ عن ابي جرير (حرير-خ) الرواسي قال: سمعت ابا الحسن عليه السلام و هو يقول: اللهم انى اسالك الراحة عند الموت و العفو عند الحساب، يرددها^٤ و عن عبد الرحمان بن سيابة قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام ادع و انا ساجد؟ فقال: نعم، فادع للدنيا و الآخرة فانه رب الدنيا و الآخرة^٥

و بالجملة لاشك فى جواز الدعاء فى اثنائها، و لكن لى تأمل فى جوازه فى اثناء القراءة مطلقا من غير ان يكون سؤال الرحمة و الاستعاذة من النعمة عند آيتها،

(١) و هو قوله: والتسليم انما يجب التحلل به فى الصلاة النامة

(٢) سورة غافر: (٦٠) و غيره من الآيات، مثل (ادعوا ربكم تضرعا و خيفة- الاعراف: ٥٥) و (وادعوه حوا وطمعا- الاعراف: ٥٦) و (و الله الاسماء الحسنى فادعوه بها- الاعراف: ١٨٠) و (فادعوا الله مخلصين له الدين- طه: ١٤) وغير ذلك

(٣) الوسائل باب (١٣) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣

(٤) الكافي باب السجود والتسبيح الخ حديث: ١٠

(٥) الوسائل باب (١٧) من ابواب السجود حديث: ٣

ورد السلام بالمثل.

والاحتياط يقتضى العلم.

واعلم ان تجوز الدعاء للدنيا— مع انه كلام وهو منهي عنه صريحاً في الاخبار —
يشمر بجواز البكاء للميت خصوصاً من غير صوت و حرف، بل للدنيا ايضاً فتأمل.
و كان دليل عدم جواز الدعاء بالمحرم، ان المطلوب محرم وبيع فطلبه كذلك
فتأمل، ثم طلبه من الله يشمر باعتقاد تجوز اعطائه له، وذلك ايضاً غير جائز.
وعلى تقدير الفعل و التحريم فالظاهر بطلان الصلاة به حينئذٍ لانه كلام منهي—
عنه، ومبطل، لدليل البطلان بالكلام.

ولو جهل التحريم، فالظاهر عدم البطلان، و كونه معذوراً لعدم وصول
النهي اليه؛ قال الشارح: واختار في الذكرى الصحة، وقطع المصنف بعدم العذر؛ و
الظاهر، ان الجاهل بكون طلب الحرام مبطلاً، مع علمه بالتحريم، لا يعذر، لانه
منهي عنه، فكلامه داخل تحت المبطلات، ولا دخل لعلمه، وهو ظاهر.

وقال ايضاً وكذا الكلام في سائر المنافيات، فان الجهل بالحكم لا يخرجها عن
كونها منافية، و هو ظاهر في الثاني دون الاول، وقال: يظهر من الشيخ في
التهذيب: ان الجهل بالحكم عذر له يريده الاول دون الثاني، و ظاهر كلامه انه
عذر في الثاني ايضاً، فتأمل.

قوله: «ورد السلام بالمثل» قال المصنف في المنتهى: ويجوز له ان يرد السلام
اذا سلم عليه نطقاً، ذهب اليه علمائنا اجمع، لعل مراد المصنف بجواز الرد نفي
التحريم رد أعلى العامة.

و كانه على تقدير الجواز يجب، كما يفهم من عباراتهم، و الادلة؛ وهي عموم
قوله تعالى: (و اذا حييتم بتهنئة فحيوا باحسن منها او ردوها) ^(١) ولا شك في شموله
للمصلي، ولا يخص، اذ لا منافاة بين (رد—خ) السلام والصلاة مع انه دعاء، وهو

جائز للمسلم، فيها، على الظاهر؛ وأنه قرآن أيضاً في الجملة، ولا قائل بالفصل. ولولا منعهم عنه في غير ما نحن فيه، (لأنه محلل، فيلحق بكلام الادميين) لكان القول لجوازه للمؤمن في جميع أحواله جيده، ولهذا يجوز التسليم على الأنبياء والأئمة في القنوت والتشهد.

ورواية عثمان بن عيسى عن سماعة (الواقفي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يسلم عليه في الصلاة؟ قال: يرد، يقول سلام عليكم، ولا يقول وعليكم السلام، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائماً يصلي فربه عمار بن ياسر فسلم عليه عمار، فرد عليه النبي صلى الله عليه وآله هكذا^١ وصحبة محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلاة، فقلت: السلام عليك، فقال: السلام عليك فقلت: كيف أصبحت؟ فسكت، فلما انصرف قلت له: ايرد السلام وهو في الصلاة؟ فقال: نعم، مثل ما قيل له^٢ لعل السؤال للاطمينان، ولهم الجواز مطلقاً وصريحاً، وزيادة فائدة من شرط المثل، وأنه واجب أم لا، فتأمل.

ورواية البيهقي في جامعه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أن عماراً سلم على رسول الله صلى الله عليه وآله فرد^٣ والرواية الأولى في التهذيب عن عثمان بن عيسى كما مر، وفي الكافي عنه عن سماعة. والاجماع أيضاً على الظاهر.

(١) الوسائل باب (١٦) من أبواب قواطع الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٦) من أبواب قواطع الصلاة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٧) من أبواب قواطع الصلاة حديث: ٣ والمطبع (روى البيهقي عن الباقر عليه السلام قال: إذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم عليهم، وإذا سلم عليك فارد، فاق له، وأد عمار بن ياسر مر على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يصلي، فقال: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، فرد عليه السلام ولكن ليس في الوسائل ولا في الذكرى (عن محمد بن مسلم)

فروع

الاول: ظاهر بعض العبارات اشتراط الرد بمثل ما قيل له كما يدل عليه الصحيحة المتقدمة، وانه لا يجوز بـ (عليكم السلام) لرواية عثمان، ولا يبعد الجواز بـ (عليكم السلام) لمن قاله؛ لصديق المثل المأمور في الآية، ولما في الصحيحة، (مثل ما قيل) و يمكن حل الرواية على من قال: السلام عليكم؛ بل لا يبعد عدم اشتراط المثل مطلقا، بمعنى عدم الحصر فيه، بل يكون به وبالاحسن ايضا جائزا، كما هو ظاهر الآية، ومتفق عليه في غير الصلاة، فلا يشترط المثل، ولا سلام عليكم بخصوصه، لانه قرآن؛ لان الراد انما يجوز ويجب بالقرآن، وبالصحيحة، وهما يدلان على المطلق من غير اشتراط شيء، وليس لكونه قرآنا على الظاهر، بل ولالكونه دعاء ايضا، بل لمحض النص. وتاويل الرواية على تقدير التسليم ظاهر، وهو تخصيصها بصورة، يكون الجواب ادون، مع انه لا ينبغي ترك ظاهرهما بها.

وايضا الظاهر: انه لا يقدح في المثل تغييرها، مثل، عليك بـ (عليكم) بل هو اولى، وفي العكس تأمل والظاهر انه كذلك، الا ان يقصد الاول التعظيم دون الراد.

والظاهر انه كذلك في السلام عليكم في جواب عليكم السلام، وفي العكس تأمل، خصوصا في عرف البعض فانه يدل على عدم التعظيم، وقد لا يرضى به المسلم، حيث يجاب به في صورة لا يراد بها التعظيم، بل عدمه عرفا، فينبغي حينئذ عدم في الصلاة وغيرها.

وبالجملة لا ينبغي الفرق في الصلاة وخارجها، فتأمل، فقول ابن ادریس بعدم اشتراط المثل، عملا بعموم الآية، مع عدم المنافي في الاخبار— جيد، لعله يريد بعدم الاشتراط، الاتيان بالمثل او الاحسن المراد في الآية كما يدل عليه دليله، ويكون المراد بقوله عليه السلام (نعم، مثل ما قيل له) انه لا يجوز الأنقص منه، بل

لابد من المثل بالمعنى الذى فى الآية، لافى اللفظ والصورة، فالاحسن يجوز بالطريق الاولى وقدمر تاويل الرواية.

الثانى: لو سلم عليه بغير لفظ سلام عليكم من صبح السلام: هل يحب الردام لا، الظاهر ذلك لصدق التحية و المثل فى الآية والخبر الصحيح، ومنه يعلم وجوب الجواب عن السلام عليكم ونحوه، والعجب ان المصنف تردد فى المنتهى فى وجوب الجواب عن غير سلام عليكم من الصبح الاخر المشتملة على السلام، مع انه قال: لو حياه بغير السلام، فعندى فيه التردد، واقربه جواز رده لعموم الآية.

تذنيب

لو قال: الله يصبحكم بالخير، او قال صباحك ومساءلك ونحو ذلك - فيها اذا كان عادة فى التحية ويصدق عليه ذلك - يمكن وجوب الرد بالمثل، او بالاحسن، لعموم التحية فى الآية.

ولكن التحية فى الآية فسرت بالسلام وكذا فى اللغة، قال: فى مجمع البيان: اللغة: التحية السلام، يقال: حياي يحيى تحية اذا سلم، ونقل شعرا وقال: المعنى: اذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها او ردوها، امر الله تعالى المسلمين برد السلام على المسلم، وفى القاموس التحية السلام، الا ان التحية فى اللغة مشتقة من الحياة، فى القاموس حياك الله ابقاك، واذا كان مثل صباحك ومساءك يعد فى عرف تحية، لا يبعد دخوله تحت الآية كما نقلناه من المنتهى.

ولا ينافى كونه بمعنى السلام ايضا، لعله المراد فى مجمع البيان، تأمل، و لا يبعد كون الاولى، الدعاء له فى الصلاة مع استحقاقه له بعبارة صريحة فيه ومتداولة فى لسان اهل الشرع مع قصد الرد، ولا يخرج بذلك عن كونه دعاء كما قال فى المنتهى: ان سلام عليكم، لا يخرج عن كونه قرآنا بقصد الرد، وان من مع الجوار

عن سلام عليكم، جوز الجواب به بقصد الدعاء له ان كان مستحقاً له، و يدل على عدم الوجوب سكوته عليه السلام بعد قوله (السلام عليك)، بعدم جوابه لقوله (كيف أصبحت)؛ لعدم صدق التحية عليه حينئذٍ بحسب اللفظ والمعنى، بل هو تلطف وسؤال عن حال، لادعاء وتحية، خصوصاً حين وقوعه بعد التحية فهو زيادة غير منقولة في التحية فلا يجاب.

الثالث: انه على تقدير رد الغير ذلك : هل يجزى عن المصل أم لا ؟، وعلى تقديره: هل يجزى من الصبي المميز ذلك أم لا ؟، وعلى تقدير حصول الجواب وسقوطه عن المصل هل يشرع له بعد مرة أخرى أم لا ؟:

الظاهر الاجزاء على تقدير كون الراد ايضاً مقصوداً بالسلام، و اما على تقدير اختصاص المصل به. فليس بظاهر، لانه عبادة واجبة عليه، ولا يعلم السقوط عنه برد شخص آخر، خصوصاً مع عدم الاذن، ولا يقاس بالدين لانه ليس بعبادة.

لا يقال: انه اذا اجيب به حصل الغرض، اذ ليس بمعلوم كونه واجباً كفاثاً حينئذٍ، اذ قد يكون الغرض متعلقاً بجوابه، ولظاهرهما ايضاً.

وعلى تقدير الاجزاء فالظاهر انه لا فرق بين البالغ والمميز و ان لم نقل ان عبادته شرعية: بل تمرينية، مع ان ظني انها شرعية، وتحقيقها في الاصول، لان الظاهر على تقدير الواجب الكفاثي: لا فرق بل الظاهر كون دعائه اقرب الى الاجابة، لعدم ذنبه، ويشعر به بعض الاخبار، ولا يتأني فيه عدم شرعية فعله بمعنى عدم استحقاقه للثواب والمدح من الشارع.

ولو جعل فعله غير شرعي، بمعنى عدم طلب الشارع منه بوجه، فلا يكون داخلاً في الفرد الكفاثي، فلا يبرأه، فيكون برائة النعمة حينئذٍ مبنياً على ذلك وعدمه، و الظاهر انه شرعي فيجزي.

و اما على تقدير الاجزاء و السقوط، فالظاهر عدم الجواز لغير الراد^١ كما هو

ظاهر عباراتهم، لانه محلل، الا فيما اخرج بدليل، مثل الرد والسلام على الاتيائه، لان المجهز كان، وجوبه و كونه مخاطبا بمثل حيوا وقد سقط ذلك، ولا نعلم خطابا آخر لا وجوبا ولا استحبابا، اما الوجوب فظاهر بسقوطه وعدم امر آخر و اما الاستحباب، فلمعده اولا، فيستصحب، وللأصل، لان الكلام، مع عدم وجود امر آخر دال عليه.

و معلوم عدم استلزام رفع الوجوب، ثبوت الاستحباب والحواز ايضا، وهو ظاهر.

نعم لو ثبت كون كل واجب كفائي مستحبا عينيا بعدفعه ايضا، ثبت الاستحباب هنا، وليس ذلك بظاهر الدليل، ولي تأمل في غير السلام في الصلاة ايضا من الواجبات الكفائية بعد الفعل، وقدم مثله في الصلاة على الميت بعد فعلها، و معلوم عدم جواز فعله (غسله - خ) مرة اخرى، فتأمل، نعم لوقيل بجواز الدعاء بالسلام، للمسلم مع استحقاقه فيجوز من ذلك الباب، في ذلك غير بعيد، لما مر من جواز الدعاء بكل لفظ، وان كل ما كلمت به الرب فليس بكلام مبطل، الا ان الظاهر ان الترك هنا اولى، لصورة التحليل والمنع منه، فهو احوط.

الرابع: هل يجب الاسماع تحقيقا او تقديرا، ام لا، والاول هو المفهوم من كلام المصنف في المنتهى وغيره كأنه المشهور؛ لعل دليله انه المتبادر من الجواب؛ وان مقصود الشارع جبر خاطره و العوض له: و انه قصد المسلم، و هو انما يتم مع الاسماع، و هو معذور مع العذر فيكتفى بالتقدير، فلا يعذر بدونه، و الاصل يدل على العدم.

و قد يمنع التبادر و القصد فانه غير ظاهر؛ لاحتمال قصده دعاء و تحية؛ والوجوب انما يكون لدليل شرعي، لا، لأن مقصود المسلم العوض؛ و لصديق الرد المفهوم من الآية والاخبار لغة و عرفا، و مانع من له شرعا معنى يكون الاسماع داخلا فيه، و الاصل ينفيه، وعدم الامر به في الآية والخبر كذلك.

و يؤيده رواية عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن السلام على المصل؟ فقال: اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانت في الصلاة فرد عليه فيما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك^١ كان النهي للجواز وتفي الوجوب. وكذا صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا سلم عليك الرجل وانت تصل؟ ترد عليه خفياً كما قال^٢ وحلتا في المنتهى وغيره على النضبة، مع عدم ذكر دليل يدل على وجوب الاسماع جزماً حتى يحتاج الى هذا التاويل، لعل عندهم دليلاً ما رأيناه، من اجماع ونحوه.

الخامس والسادس: عدم الفرق بين المسلم والمسلم عليه في كونها مميزين، او بالغين؛ رجلين، او امرأتين، او مختلفين، وان قيل بتحريم سلامها على الاجنبي، لان اسماع صوتها حرام وان صوتها عورة، وذلك لا يظهر عندي دليلاً، بل المفهوم من الاصل، و بعض الاخبار—مثل تكلم فاطمة عليها السلام مع اصحابه مثل سلمان وغيره^٣ وكذا عدم نهى النبي صلى الله عليه وآله النوحه اذا سمعها^٤ وغيرهما—يدل على الجواز الا ان المفهوم من كثير من عبارات الاصحاب ذلك، وسيجيب تحقيقه. نعم روى في بحث النكاح ما يدل على كراهة تسليم امير المؤمنين عليه السلام على الشابة خوفاً ان يدخل عليه من الاثم اكثر مما يطلب من الاجر^٥

(١) الوسائل باب (١٦) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (١٦) من ابواب قواطع الصلاة حديث: ٣

(٣) راجع كتب السير والتواريخ

(٤) جامع احاديث الشيعة باب (٦) البكاء على الميت تجب اخبار اذالة على عدم نهى النبي صلى الله عليه وآله النياحة في المناجات، ففي حديث: ٢٦ من ذلك الباب انه لما رجع (ص) من احد وسمع البكاء من دور بني عبدالاشهل، بكى وقال: لكن حمزة لا يواكى عليه فامر محمد بن عمار ولسيد بن حصير مساء بن عبدالاشهل ان ينهضوا ويكسوا على عم رسول الله (ص) فلما سمع رسول الله بكائهم قال ارجس برحمتي الله فتدومين يا نكسكن الحديث

(٥) الوسائل باب (١٣١) من كتاب النكاح ابواب مقدماته وآدابه حديث: ٣ ولفظ الحديث (عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يسلم على النساء ويردون عليه، وكان امير المؤمنين

وهو جمع عدم الصحة، واشتماله على ما لا يليق نسبته اليه عليه السلام، وإن كان المقصود بالنسبة إلى غيره— مشعراً بجواز سماع صوتها ورفع صوتها ولو كانت شابة، فلا يبعد كراهة السلام عليها، وأما جوابها فكأنه واجب وإن حرم عليها، السلام على الأجنبية، وفيه تأمل فتأمل، إذ قد يقال: إن الشارع لا يأمر برد الجواب عن الحرام، وليس ذلك بتحية شرعاً فإنه ما يرضى به تحية، فلا يوجب جوابه والأجر والعوض عليه، وكذا في وجوب الرد عليها على تقدير تحريم سماع صوتها، إلا أن تحييب خطيأ، فتأمل فيه.

هذا كله فيمن لم يجوز رؤيتها، وأما من يجوز رؤيتها فهي مثل الرجال، و سيجب إنشاء الله تحقيق ذلك.

السابع: هل يكره السلام على المصل أم لا: نقل في المنهى عن بعض العامة ذلك معذراً بأنه ربما غلطه، و رده بأنه قد يكون الدخول عليه أيضاً إنما يغلطه، فيكون مكروهاً، مع أنه ليس كذلك عندهم فكذا السلام.

و استدلل على عدم الكراهة بعموم ما يدل على الاستحباب مطلقاً، مثل «فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم»^١ أي أهل دينكم، وقيل بعضكم على بعض فلاوجه للتخصيص، ولا يبعد، ولكن نجد حصول اضطراب و زوال خشوع لو كان، فلا يبعد أو لوية الترك إذا استقر ذلك من المصل والصبر حتى يخلص يسلم،^٢ فماترك الأمر به سيما إذا كان المصل ممن يضطربه أدنى شيء و يشوشه أقل شيء. و قد يحصل له شك في أنه سلم بحيث يوجب الجواب أم لا وأنه اجاب غيره أم لا. وأنه مقصود بالسلام حتى يجب عليه الجواب فيجب، أو أنه خارج فلا يجوز.

عليه السلام يسلم على النساء، وكان يكره أن يسلم على الشابة ممن ويقول: اتخوف أن يصحب صوتها يدخل على أكثر مما طلبت من الأجر، ورواه الصدوق مرسلًا ثم قال: إنما قال ذلك لغيره وإن عبر عن نفسه وأراد بذلك أيضاً التخوف من أن يظن به ظان أنه يسجبه صوتها فيكفر

(١) النون: (٦١)

(٢) في النسخ المخطوطة عندها (عما) بدل (ها)

وقد يصبر بان غيره يجيب فيؤدى الى التأخير. او اجاب غيره قبله وشك انه سمع ام لا.

بل قد يحصل له الشبهة بانه هل يجب الرد في الصلاة ويجوز ام لا، فان الامر —بالصلاة و تتابع اجزائها، و كذا كون السلام محلا— موجود، كالامر برد التحية، و تخصيصه ليس اولى، من تخصيص دليل الرد، بغير حال الصلاة. و الاخبار يحتمل التأويل بعدم الفريضة وغيره، والاجماع امر مشكل تحققه، و ذلك قد يؤدى الى الاعادة ويسمى المعيد احتياطاً، فلا يبعد اولوية الترك في مثل هذه الصور فتأمل، و ان كان الظاهر وجوب الرد و استحباب السلام مطلقاً كما هو المشهور

الثامن: لو ترك الرد على تقدير الوجوب، فلا شك في حصول الاثم به، و هل تبطل الصلاة ام لا، قيل: نعم، للنهي المقتضى للفساد، و ضعفه الشارح بان النهي عن امر خارج عن الصلاة فلا يؤثر في البطلان، قال: و ربما قيل: انه لو اتى بشيء من الاذكار في زمان الرد بطلت، لتحقق الهى عنه، و هو مجموع، لان الامر لا يقتضى النهي عن الاضداد الخاصة، بل من مطلق النقيض و هو المنع من الترك و قد تقدم الكلام فيه، فالمنجى عدم البطلان مطلقاً.

اقول: الظاهر ان مقصود المبتل^١ انه اذا سلم عليه، وجب عليه الرد، فلو كان حاضراً، وجب عليه الرد دائماً، ولو غاب و ذهب يجب عليه الذهاب، حتى يرد عليه عندهم، على الظاهر، لاسمائه، فيجب الرد ولا يخرج عنه الا بالرد، فلا يجوز فعل الصلاة المنافي له، بما تقدم من استلزامه النهي الخاص مراراً مع الاعتراف من المانع ايضا بذلك مثل الشارح في مواضع، و بالجملة هو امر واضح.

فقوله في التضعيف، بان النهي عن امر خارج عن الصلاة الخ غير واضح؛ و كذا (ربما قيل) لانه لا خصوصية بالاذكار، لانه قد علم الوجوب دائماً و عدم فعلها

والتسميت والحمد عند العطسة.

المنافى مطلقا، ولأنه لازمان للرد خاصة، فإن جميع اوقات امكان الوصول اليه وقت له، فلو فعل المنافى يبطل حتى الصلاة الاخرى غير التي كان فيها وسلم عليه، الا ان يريد الوقت الذي لا يمكن الوصول اليه، وهو بعيد جدا.

مع انه يمكن ان يقال حينئذ بوجوب الرد ايضا لكن من غير الاسماع، لانه انما يجب على تقدير الوجوب ان يمكن فتبطل الصلاة حتى يرد.

وقد عرفت ضعف القول بان الامر لا يقتضي الخ فالمتجه هو البطلان، لانه مقتضى الدليل على ما اظن، ولكنه لا ينفى من جوع، الا ان يقال بعدم وجوب الرد في الصلاة اذا كان مستلزما لبطلانها، او انه يسقط بالتأخير فتأمل و تفكر لنفسك

قوله: «والتسميت الخ» قال في الشرح: هو بالسبب والشين.

وهو الدعاء للعاطس عند العطاس، بقول، يرحمك الله، ويغفر الله لك، وامثال ذلك ولا دليل على استحبابه بخصوصه، ولهذا تردد فيه في المعنى ثم جعل الجواز قضية المذهب.

ويمكن ان يستدل بما مر من جواز الدعاء لنفسه ولغيره للدنيا والاخرة.

وبصحيحة محمد بن مسلم قال: صلى بنا ابو بصير في طريق مكة، فقال وهو ساجد، وقد كانت ضلست ناقة لجها لهم، اللهم رد علي فلان ناقته، قال محمد: فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فاخبرته، فقال: وفعل؟ فقلت: نعم، قل: وفعل قلت: نعم، قال: فسكت، قلت: فاعيد الصلاة؟ قال: لا^١ فدل على التقرير، فيجوز.

وايضا عموم: كلما ناجيت به الرب فليس بكلام^٢ يدل عليه، لان مناجات الرب قد يكون لنفسه وقد تكون لغيره.

(١) الوسائل باب (١٧) من ابواب السجود حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٩) من ابواب القنوت حديث: ٤

ولكن ينبغي كونه مستحقا بكونه مؤمنا، مع احتمال الجواز في مطلق المسلم كما مر في وجوب رد السلام على كل مسلم وأنه دعا، وفي بحث الميت أيضا، وكلام المنتهى يشر بأشراط الإيمان، وهو احوط، ولا يبعد استثناء الأبناء لعموم ما يدل على التحريض بإداء حقوقهم، ومنه الدعاء لهم بالمغفرة، وعموم ما يدل على نفع الولد، مثل ما نقل أنه ينفع أربع بعد الوفاة، منه الولد الذي يستغفر له^١ وغيره من الاخبار الكثيرة في ذلك.

نعم لو قيل بكفرهم لا ينبغي الدعاء لهم أيضا، لما يدل في القرآن وغيره على منع الدعاء لهم^٢ والاحوط الترك مطلقا، لاحتمال الكفر والضرر مع الاسلام أيضا، لاحتمال دخوله في مادة من حاد الله وغيره^٣ ولا يبعد كون الاقارب مثلهم، لوجوب الصلة، والتحريض عليها، واحتمال كون الدعاء منها، ولعل الترك احوط.

وايضا: لا يذهب عليك ما اشرت اليه مرارا، من عدم التصريح بجواز الدعاء خلال القراءة، غير ما استثنى، وان كان عموم كلامهم وكذا الروايات، تدل عليه، الا ان وجوب الموالاة - وعدم جواز الفصل وقراءة شيء خلالها - قد يمنع ذلك ويخصه، وهو الاحوط.

ثم على تقدير الدعاء له، هل يجب على العاطس ان يدعوه، ويكون ذلك ردأوجوبا عند سماعه، الظاهر العدم، اذ ما ثبت وجوب الرد الا في التحية، ولا

(١) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الاحتضار حديث: ٣ وباب (١٦) من ابواب الامر والبي وما يناسبها حديث: ٦ وباب (١) في احكام الخوف والصلوات حديث: ٣-٥ ونظ بعضها (عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يتبع الرجل بعد موته ثلاث خصال، صفة احراها في حياته فهي تجري له بعد وفاته، وسنة هدى سبها فهي يعمل بها بعد موته، لو ولد صالح يستغفر له) وما وجدنا حديثا فيه كلمة أربع.

(٢) اشارة الى قوله تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى) التوبة: (١١٣)

(٣) اشارة الى قوله تعالى (لا تعبدوا ما يوشكون بالله واليوم الآخر وادعون من حاد الله ورسوله آه) المجادلة: (٢٢)

يقال لمثله التحية عرفا وشرعا، بل ولا لغة، نعم: لا يبعد الدعاء له عوضا، لا تعظيما على تقدير عدم الاستحقاق، اذا كان مسلما، وليس بمعلوم في الكافر، وان مرق التعزية ما يدل على جواز بعض الادعية لهم؛ وتجويز رد سلامهم ايضا يدل عليه، فتأمل، ولعل الترك احوط. وكذا في غير الميز تأمل، مثل وجوب رد سلامه في الصلاة وغيرها وان الظاهر من التحية من يعرف تلك ويفعلها على ذلك الوجه، فلا يبعد خروج من يفعل ذلك تمسخرًا وعلى طريق المزاح لما مر.

وقال في الشرح: المراد بالجواز هنا ايضا معناه الاعم، فان التسميت مستحب خصوصا اذا حمد الله العاطس، ورايت ما يدل على اشتراط التسميت بذلك وبالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله حيث ترك الامام عليه السلام التسميت لعاطس بترك ذلك! و سئل: فقال: لما ترك حقنا تركنا حقه^١ كانه هو قوله، الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، كانه للمبالغة وشدة الاستعجاب، او اختصاص ذلك بهم عليهم السلام.

و اما التحميد، فلا شك في استعجابه لمطلق العاطس ولمن يسمع ذلك في الصلاة وغيرها، لحسنه الحلبي (في الكافي وصحيحته في التهذيب) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا عطس الرجل في صلاته (قليل: الحمد لله يب) فليحمد الله^٢ وصحيحة ابي بصير (في الكافي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: اسمع العطسة وانا في الصلاة، فاحمد الله واصلى على النبي صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم، و اذا عطس اخوك وانت في الصلاة، فقل: الحمد لله وصلى الله على النبي وآله، وان كان بينك وبين صاحبك اليم^٣

(١) الوسائل باب (٦٣) من ابواب احكام العشرة حديث: ١ ولفظ الحديث (عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه، قال: عطس رجل عند ابي حمزة عليه السلام فقال: الحمد لله، فلم يستجب له عليه السلام، وقال: تفصا حقنا، وقال: اذا عطس احدكم طيقل، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله، قال، فقال الرجل، فاستجب ابو حمزة عليه السلام)

(٢-٣) الوسائل باب (١٨) من ابواب فواطع الصلاة حديث: ١-٢-٤

المطلب الثاني

في السهو والشك

لاحكم للسهو مع غلبة الظن

قوله: «لاحكم للسهو مع غلبة الظن» الظاهر ان المراد، اثبات نفى الاحكام الثابتة للشك في ساير افراده، من وجوب الاعادة، او الاحتياط، او سجود السهو وغير ذلك مثل التلافي، مع الظن الذي هو الطرف الغالب، بمعنى البناء عليه والميل بمقتضاه وجعله بمنزلة اليقين وعدم الشك اصلا: فالمراد بالسهو هو الشك.

قال في الشرح: واجتماعه مع الظن: باعتبار كونه او لا كذلك، ثم صار ظنا.

فيه انه قد لا يكون كذلك؛ ويمكن كون المراد به مطلق التردد وعدم اليقين، و ان يراد نفى الحكم الثابت للسهو بمعناه الحقيقي، او الشك او الاعم، بمعنى: انه ليس الحكم الكائن للسهو والشك ثابتا مع الظن، فلا يلزم الاحتجاج، كما يقال لاحكم للسهو مع اليقين؛ و (السهو) صفة حكم، و (مع غلبة الظن) خبره، باعتبار المتعق، و معلوم ان الحكم الثابت غير الحكم المنفي، وهو ظاهر، ولا يتوهم التناقض، فلا يحتاج الى الدفع.

و لعل المراد بغلبة الظن: الظن الذي هو الطرف الغالب، لا الظن الغالب كثيرا، بحيث يحتاج الى الرجحان الكثير حتى يثبت له هذا الحكم؛ فان الظاهر ثبوت الحكم بمجرد تحقق الرجحان، للعمل بالراجح و القاء المرجوح؛ و هو بهذا المعنى مشهور و متعارف، و هو مقتضى العقل و النقل في الجملة، لانه مفيد لظن صحة ذلك الطرف، و وقوعه، و العمل به هو المتعارف في الشرع.

ولو ردد الامر بالاعادة مقيدا بعدمه في صحيحة صفوان المتقدمة عن ابي الحسن عليه السلام: ان كنت لا تدري كم صليت ولم يقع و هلك على شيء فاعد الصلاة^١ و الوهم هو الظن، لعدم غيره هنا بالا تفاق، و لظهور ذلك و كثرته في الاختبار و لو لم يكن العمل به متعينا لم يقيد الاعادة بعدمه، فتأمل.

و كذا شرط التساوي، للاحتياط، في الروايات، مثل رواية محمد بن مسلم: و من سهى فلم يدر ثلاثا صلى او اربعا و اعتدل شكه؟ قال: يقوم الخ^٢ كانها صحيحة.

و صحيحة عبدالرحمان بن سيابة و ابي العباس (الثقة) جمعا عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا لم تدري ثلاثا صليت او اربعا، و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، و ان وقع رأيك على الاربع فابن على الاربع تسلم و انصرف، و ان اعتدل و هلك فانصرف و صل ركعتين و انت جالس^٣ و لا يضربصحت وجود ابان^٤ لما مر: و امثالها كثيرة بحيث لا يمكن الرد، و الحمل على غير الظن. فلا يضرب عدم صحة الاكثر، للعمل عليها لغير هذا الحكم ايضا، فيتجبر بقبول الاصحاب مع التأييد بغيرها كما مر، و الشهرة بل الظاهر عدم الخلاف فيه، فتعين المصير اليه.

(١) الوسائل باب (١٥) من ابواب المخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب المخلل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٧) من ابواب المخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٤) سند الحديث كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن

فضالة بن ايوب، عن ابان عن عبدالرحمان و ابي العباس)

وللناسي القراءة.

و ذكر المصنف رحمه الله ^١ العمل به في المنتهى فيما اذا تعلق الشك بالاخيرتين فيتمين وجعل عدمه شرطا لاحكامه، للروايات، وما ذكر عدمه فيما يحكم ببطلانها مثل الشك في الاولتين والمغرب والثابيتين، كانه استغنى عنه بلفظ الشك و الظاهر عدم الفرق بينهما، بل بين الركعات والافعال ايضا، حتى لو شك قبل تجاوز المجل بنى على الفعل مع الظن به، وعلى عدمه، فبأق به مع عدمه، ويمكن القضاء بعد تجاوز المجل لذلك فيما له القضاء، ولا يبطل لو غلب الظن على عدمه فيما لم يعلم كم صلى، وكذا في جميع صور البطلان ولعل في صحيحة صفوان المتقدمة اشارة اليه، وصرح الشارح ^٢ في جريانه في الكل.

والعقل لم يجد فرقا، مع عدم العلم بالخلاف، وليس الدليل بخصوصه الا في البعض، فينبغي اتباع الدليل، فلو لا الاجماع على اتباع الظن مطلقا لا مكن ترك العمل بالظن و الرجوع الى غيره من الادلة، مثل الحكم ببطلان صلاة الصبح مع الظن بانه فعل ركعتين، ونحو ذلك فتأمل واحتفظ ما لمكن.

قوله: «وللناسي القراءة الخ» دليل عدم الحكم لناسي القراءة كلا وبعضا حتى يركع. صحيحة محمد بن مسلم عن احد هما عليهما السلام قال: ان الله تبارك و تعالى فرض الركوع و السجود. والقراءة سنة، فمن ترك القراءة متعمدا اعاد الصلاة، ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه ^٣ لعل المراد بالسنة ما وجب بهادون الكتاب.

(١) وحاصل ما يستفاد من هذا الكلام. ان المصنف حص اعتبار الظن بالركعتين الاخيرتين من الرباعية دون الاولتين منها والثانية والثالثة. والضمير في قوله: (عدمه) في الموضعين راجع الى الظن. و ن قوله: (لاحكامه) راجع الى الشك و (ما) في قوله: (وما ذكر عدمه) نافية.

(٢) قال في روض الجنان: ص (٣٤٠) فاذا حصل الشك في موضع يوجب البطلان، كالثانية، وذهب الظن على احد الطرفين، بنى عليه. وان تساوى باطلت، حتى لو لم يتذكر كم صلى وظن عددا معينتا بنى عليه، الى ان قال: وكذا لامرق في ذلك بين الافعال والركعات فتمين.

(٣) الوسائل باب (٢٧) من ابواب القراءة في الصلاة حفيظ: ٢

و فيها دلالة على البطلان بترك الركوع و السجود مطلقا؛ و على عدم سجود السهو لنسيان القراءة؛ و الجهر و الانخفات. وكذا صحیحتا زرارة الآ تیتان، فلا یجب لكل زیادة و نقیصة، و على عدم ركنية القراءة و وجوبها؛ و ان وجوبها بالنسة، لا بالكتاب. فلا یكون (فاقرؤا ما تيسر من القرآن) ^١ دلیله:

و عدم البطلان بنسيانها مع التذكّر بعد الركوع، لانه حیث یستدّ یتحقق النسيان، اذا ظهر منه انه لم يذكره فی محله، و للاجتماع على الظاهر على العود قبله، و للاخبار.

و موثقة منصور بن حازم (لوجود ابن فضال) ^٢ قال: قلت: لابی عبد الله علیه السلام انی صليت المكتوبة فنسيت ان اقره فی صلاتی كلها فقال: اليس قد اتممت الركوع و السجود؟ قلت: بلی: قال: فقد تمت صلاتك اذا كان نسيانا ^٣ و فيها ایضا دلالة على اكثر ما فی الاولى من الاحكام.

و موثقة ابي بصير عن ابي عبد الله علیه السلام قال: اذا نسی ان یقره فی الاولى و الثانية اجزئه تسبیح الركوع و السجود، و ان كانت الغداة فنسی ان یقره فیها فلیمض فی صلاته ^٤ و فيها دلالة على عدم الفرق بین التی یطلها الشك و التی یدخلها، و الرواية فی ذلك كثيرة.

فیحصل مثل صحیحة محمد بن مسلم — عن ابي جعفر علیه السلام قال: سألته عن الذی لا یقرأ بفاتحة الكتاب فی صلاته؟ قال: لا صلاة له الا ان یقره بها فی جهر او انخفات ^٥ — عی من لم یقرأها عمدا، للجمع، و فیها اشعارها بعدم الجهر

(١) سورة المزل: (٢٠)

(٢) سند حدیث کما فی الکافی هكذا (محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد، عن ابي صال، عن یونس بن

یعقوب، عن منصور بن حازم)

(٣) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الصلاة و الصلاة حدیث: ٢

(٤) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الصلاة و الصلاة حدیث: ٣

(٥) الوسائل باب (١) من ابواب الصلاة و الصلاة، فصلة من حدیث: ١.

أوالجهر والاختفات أو قراءة الحمد أو السورة حتى يركع

والاختفات على التعمين.

والذى يدل على ان المراد من الصحيحة الاولى مع النسيان و لم يذكر حتى يركع، وان الثانية محمولة على العمد، مع ما مر:
موثقة سماعة قال: سألته عن الرجل يقوم في الصلاة فينسى فاتحة الكتاب؟ قال: فليقل: استعذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم، ثم ليقرأها ما دام لم يركع، فانه لا قراءة حتى يبدء بها في جهرها و اخفات، فانه اذا ركع اجزأه انشاء الله^١.

و يفهم عدم البطلان بتركها سهوا ايضا وعدم الاهتمام بوجوبها، من صحيحة عبد الله بن سنان قال: قال ابو عبد الله عليه السلام ان الله فرض من الصلاة الركوع والسجود، الا ترى لو ان رجلا دخل في الاسلام، لا يحسن ان يقرء القرآن، اجزأه ان يكبر ويسبح ويصلي؟^٢

و يدل على بدلية التسبيح عن القراءة عند التعذر، وانها ليست بفريضة مثل الركوع والسجود، وانها فريضة فتبطل بتركها، ولا بد من فمها ليتحقق الصلاة، بخلافها.

ولعل المراد بالفريضة، الواجبة بالقرآن، والامر الضروري الذى هو الركن. و يفهم مما ذكر: ان حكم الجهر والاختفات على تقدير وجوبها كذلك، بالطريق الاولى.

ولعلك تفهم من تقييد الكل في المتن بما بعد الركوع، وجوب الرجوع فيه ما لم يتحقق الركوع؛ والظاهر انه كذلك في غير الجهر والاختفات، و ان الغرض تقييد غيرهما، و ارادة الاختصار في العبارة فيوهم ذلك و لهذا نقل الشارح عدمه عنه في

(١) الوسائل باب (٢٨) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ٢ وفيه (لا صلاة له حتى يقرأها).

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ١.

النهاية، ولانه يلزم تكرار القراءة بفوت صفة غير لازمة في تحققها، مع الخلاف في الاقوال و الروايات في وجوبها، مع عدم دليل قوى على ذلك بل اظن فسفه كما عرفت.

ويمكن الفهم من صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي الجهر فيه، او اخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه، او ترك القراءة فيما ينبغي القراءة فيه، او قرء فيما لا ينبغي القراءة فيه؟ فقال: اى ذلك فعل ناسيا او ساهيا فلا شيء عليه^١

فانه صادق على من لم يجهر في القراءة وذكر قبل الركوع، بل في الآية، وذكر في الاخرى انه لم يجهر ناسيا وقد حكم بعدم شيء عليه، ولو كان عليه الاعادة ما كان ينبغي ذلك و الاصل عدم التخصيص حتى يثبت بالدليل، ولا دليل، فليس المذخور تاخير البيان عن وقت الحاجة، او الخطاب، على انه يجوز عن الخطاب عند الاكثر والمحققين من الاصوليين، والحاجة غير ظاهرة، ولهذا ضم الخطاب.

واما في نسيان القراءة بالكلية مع الذكر قبل الركوع، فياتي بها وكذا في ابعاضها و اجزائها حتى الحركات و التشديد والمد الواجب المتصل، فانه لا يستلزم التكرار بل ولا يصدق النسيان حينئذ لوجود عمله، وان صدق فلا محذور لخروجه عن الحكم بالدليل الذي مر، بل الاجماع ايضا، فلا يلزم الحمل على من لم يتذكر قبل الركوع في الكل

نعم لا ينبغي الاستدلال بالخبر الاخر لزراعة الذي مر في اثبات وجوبها، لاشتماله على قوله (اى ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته وعليه الاعادة^٢) فانه يدل على الاعادة في تلك الصورة بعينها، وانه لا تفاوت الا بالعمد والنسيان، الا ان يلزم البطلان بمجرد ترك الجهر و الاخفاء قبل فعل الركوع، فتأمل.

(١) الوسائل باب (٢٦) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٢٦) من ابواب القراءة في الصلاة، قطعة من حديث: ١

ولالناسي ذكر الركوع،

واعلم ان هذه لا تصلح للاستدلال على وجوبها، لعدم الصراحة، مع اشتغالها على القراءة فيما لا ينبغي القراءة وذلك غير ظاهر، وكذا فعله عمدا موجب للاعادة غير ظاهر في الكل، بل يمكن جعلها دليلا على العدم، لوجود لفظة (لا ينبغي) والحمل على سجدة السهو مع العمد او الاعادة استحبابا، فتأمل، وقد مرّت المسئلة و دليلها فتذكر.

قوله: «ولالناسي ذكر الركوع الخ» دليله رواية عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر عن ابيه ان عليا صلوات الله عليهم سئل عن رجل ركع ولم يسبح ناسيا؟ قال: تمت صلاته.^٢

وفي السند جعفر بن محمد، هو جعفر بن محمد بن عبيد الله^٣ فهمت ذلك من النجاشي عند ذكره عبيد الله المذكور، وكأنه غير مذكور فيه في محله، وفي الخلاصة، وذكر في الفهرست^٤ وقال له كتاب وذكر الاسناد، فلا يبعد كونها حسنة، فتأمل.

وصحيحة علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن رجل نسي تسبيحه في ركوعه وسجوده؟ قال: لا بأس بذلك.^٥
وفيها ايضا دلالة ما، على عدم سجود السهولة، فلا يجب لكل زيادة و نقصان، و الاولى اظهر، فافهم، ولعل فيها دلالة على وجوب التسبيح و عدم الاتمام بدونه عمدا، وقد مرّت الادلة فتذكر.

(١) اي الصحيحة الاولى لزرارة

(٢) الوسائل باب (١٥) من ابواب الركوع حديث: ١

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى، عن جعفر بن محمد، عن عبدالله بن القداح، عن جعفر عليه السلام)

(٤) ذكر الشيخ في الفهرست. باب الجيم رقم (١٣٩) جعفر بن محمد بن عبيد الله له كتاب.

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب الركوع حديث: ٢

او الطمأنينة فيه حتى ينتصب، ولأن ناسي الرفع او الطمأنينة فيه حتى يسجد، او الذكر في السجدين، او السجود على الاعضاء السبعة، او الطمأنينة فيها، او في الجلوس بينهما.

واما الدليل على غيره الى قوله، ولا سهو في السهو، فرغ النسيان عن الامة^١ الدال على رفع جميع احكامه؛ مع الاشارة فيها تقدم من الروايات الدالة على عدم الركن الخامسة المتقدمة؛ وعلى عدم البطلان الا بالامور المذكورة التي ليست هذه منها، والاصل.

مع ان الاتيان يستلزم تكرار واجب من واجباتها، اما ركن او جزء، و ذلك عمدا غير معلوم الجواز.

و يدل عليه ايضا الاخبار الدالة على عدم شيء في نسيان غير الركن مثل القراءة مع انها عمدة و جزء واضح، و ذلك يدل على ان ليس سببه الا عدم كونه ركنا، خصوصا الصحيحة المتقدمة دالة على انها سنة و ان السجود و الركوع فريضة.

و ما دلت من الاخبار الصحيحة على انه يكفي اتمام الركوع و السجود، وبالجملة يغلب من ذلك، الظن مع عدم وجود الخلاف، بل يظهر لاحكام من المنتهى، حيث ما نقل الخلاف الا عن بعض العامة، فتأمل.

و اعلم ان المصنف رحمه الله ما ذكر محل فوت بعض الامور، و كانه ترك للظهور، و اعتمادا على ما تقدم و ما تاخر.

فحل فوت ذكر السجود هو الرفع عنه، بمعنى رفع الحبهة عن محله، بحيث يصدق عليه الرفع؛ و كذا طمأنينة السجود.

و محل فوت السجود على الاعضاء -بمعنى نسيان غير وضع الحبهة- هو لرفع عنه

ولا للسهو في السهو.

بالمعنى المتقدم؛ والركوع^١ إذا كان وضع الجبهة متسيا، فإنه نسيان السجدة الواحدة، فلا يفوت محلها إلا بالشروع في الركوع كما مر؛ ومحل فوت الجلوس بينها والعطمانينة فيه هو وضع الجبهة ثانيا.

والذي يدل على أن الركوع محل فوت السجدة الواحدة، رواية أبي بصير قال: سأله عن نسي أن يسجد سجدة واحدة، فذكرها وهو قائم؟ قال: يسجد لها إذا ذكرها ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها وليس عليه سهو^٢.

ويدل — مما سيجيء من الأخبار الدالة على أنه محل فوتها على تقدير الشك فيها — على أنه محل النسيان بالطريق الأول، ومعلوم فوت المحل بعد الركوع.

ويدل عليه أيضا ما سيجيء من رواية اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم أنه لم يسجد؟ قال: فليسجد ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجد ما فاتها قضاء^٣ لعله ما يريد بالقضاء معناه العرفي عندهم، وفي الأولى دلالة على عدم سجود السهو لكل زيادة ونقص، وتركه في الثانية يشعر به، فتأمل.

قوله: «ولا للسهو في السهو» دليله حنة حفص بن البختري (لابراهيم بن هاشم) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس على الإمام سهو، ولا على من خلف الإمام سهو، ولا على السهو سهو، ولا على إعادة إعادة^٤ وما في مرسله يونس

(١) أي محل فوت وضع الجبهة في السجود، هو الركوع في الركعة الأخرى

(٢) الوسائل باب (١٤) من أبواب السجود حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (١٤) من أبواب السجود حديث: ١

(٤) الوسائل أو رد قطعة من الحديث في باب (٢٤) من أبواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٣ و قطعة منه

في باب (٢٥) من أبواب المذكورة حديث: ١

عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام ولا سهو في سهو^١
لعل المراد نفي احكام الشك عن الامام مع حفظ المأموم، وبالعكس، ونفي
استحباب الاعادة في موضعها، كمن صلى منفرداً ثم اعاد مع الجماعة استحباباً، فلا
يعيد مرة اخرى.

و يحتمل ان يكون المراد: انه على تقدير الاعادة. لقصور، لشك او سهو، او عدم
طهارة ثوب، لا يوجب مثله الاعادة او يوجب، لا ينفى الاعادة الامع الموجب، الله
يعلم.

و اما معنى قوله، ولا على السهو سهو، فقال المصنف: معنى قول الفقهاء «ولا
للسهو في السهو، اى لا حكم للسهو في الاحتياط الذى يوجب السهو كمن شك
بين الاثنتين والاربع، فانه يصل ركعتين احتياطاً على ما يأتى. فلو سهى فيها ولم يدر
اصل واحد او اثنتين لم يلتفت الى ذلك؛ وقيل معناه: ان من سهى فلم يدر هل
سهى ام لا، لا يعتد به ولا يجب عليه شيء، والاول اقرب.^٢

كانه مناسب لقوله، ولا على الاعادة اعادة، و ان له فائدة، وليست في نفي
الحكم في الشك—بانه هل حصل منه شك او سهو يوجب شيئاً ام لا—فائدة، فعلى
الثانى معنى القول عدم الحكم مطلقاً للشك في حصول موجه بالكسر، وهو ظاهر،
وعلى الاول معناه نفي الحكم مطلقاً للشك

و يحتمل السهو ايضاً في موجب الشك بالفتح مثل الاحتياط، او السهو مثل
سجود السهو، ولكن في السى حينئذ مطلقاً تامل بعد ثبوت الاحكام في المطلق، و
عبارة الخبر محتملة للامرين مع عدم الصحة^٣ فكيف يسقط الحكم الثابت لما

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) على هذا كلام المتن

(٣) سند الحديث كما في الكافي هكذا (على بن ابراهيم، عن ابيه، و محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن
شاذان، جميعاً. عن ابن ابي عمير، عن حمص بن البخترى) ولا يخفى ان الحديث بهذا السند صحيح و لعل نظر
الشارح الى سند الحديث في التهذيب.

مطلقاً.

و ان بنى على الاول كما هو الظاهر، فينبغي التأمل في جزئياته، فيمكن الحكم بعدم الحكم للشك الذي كان مبطلا او موجبا للاحتياط في غير صلاة الاحتياط، لو وقع فيها، والآء يمكن لزوم الحرج والكثرة، ولظاهر الخبر، وكذا ما يوجب سجود السهو، لو وقع فيه لما مر، مثل نسيان الذكر والطمانية مع القول بوجوب سجود السهو لها، ونسيان احدي السجدين، او الجلوس بينها ونحو ذلك

اما لو وقع في صلاة الاحتياط شيء موجب للسجود — اونسى شيئا منها مثل السجدة الواحدة والتشهد ونحوهما، مما يوجب القضاء في غير الاحتياط، وكذا ما يوجب التلافي مع عدم تجاوز المحل — فان الظاهر وجوب سجدة السهو والقضاء والتلافي، لعدم الدليل المتقدم، وهو الحرج والكثرة، وعدم ظهور حجية الخبر فيه مع ثبوت هذه الاحكام بدليلها مطلقاً، ووجوب التلافي اظهر.

وكذا لو نسى شيئا في سجود السهو مثل التشهد والسجدة الواحدة، فغير ظاهر السقوط، بل الظاهر عدمه.

وكذا لو شك في فعل منها بعد كونه في محله، فينبغي الاتيان وعدم السقوط ونحو ذلك

اما لو شك في عدد السجدين، وعدد الاحتياط فيبنى على فعل المشكوك، الا ان يستلزم الزيادة فانه يبنى على المصحح، وذلك غير بعيد، لاصل الصحة، ولئلا يلزم الحرج والكثرة، ويحتمل البناء على الاقل للاصل، مع الصحة، وعدم لزوم الحرج وغيره، والمفهوم من كلام الشيخ هو الاول والثاني اجده اظهر.

قال الشارح: قد فسر: بان يتحقق الشك، وشك في كونه يوجب شيئا اولاً، والظاهر انه لاحكم له اصلاً، للاصل؛ وكذا لو شك هل هو مبطل ام لا، يبنى عدم الالتفات، للاصل، وقال ايضا: لو سهى عما يتلاني بعد الصلاة كالسجدة والتشهد وتجاوز محله، قضاء، الا انه لا ياتي بسجود السهو له.

ولا للامام او الماموم اذا حفظ عليه الاخر.

والاول غير بعيد، و في الثاني تأمل: نعم لا يبعد ذلك في سجود السهو، لانها من جنس واحد، مثل الاعادة في الاعادة، ولزوم الحرج والكثرة.

و قال: ولوثيقن فعل، او ترك، ما يبطل كالركن بطل: وليس منه ما لو شك في فعل كالركوع و السجود فاتي به، فشك في اثنائه في ذكر او طمأنينة، لان عوده اولا الى ما شك فيه ليس مسببا عن السهو، وانما اقتضاه اصل الوجوب مع اصابة عدم فعله؛ وكذا لوثيقن السهو الموجب للسجود، او لتلافي فعل، وشك هل فعل موجب ام لا فانه يجب عليه فعله لاصالة عدمه انتهى.

والظاهر انه حق، وبالجملة، المسئلة لا تخلو عن اشكال، وينبغي التأمل في جزئياتها، والحكم على الاجمال مشكل مع عدم صحة الدليل، فيعلم الساقط و عدمه بالتأمل والتدبر.

ويمكن بعيدا ان يقال بالسقوط على الاجمال الا المعلوم، لان ثبوت الاحكام في الصلاة المتعارفة والسجود كذلك، لاني الاحتياط وسجود السهو، فتأمل.

قوله: «ولا للامام او الماموم الخ» دليله الحسنة المتقدمة، والحسنة الاخرى كذلك ليس على الامام سهوا ولا اعادة^١

وما في المرسلة المتقدمة ايضا ليس على الامام سهوا اذا حفظ عليه من خلفه سهوه بايقان (باتفاق نسخ) منهم، وليس على من خلف الامام سهوا ذالم يسه الامام^٢ وصحيحة على بن جعفر عن اخيه قال: سألته عن الرجل يصلي خلف الامام، لا يدرى كم صلى هل عليه سهو؟ قال: لا^٣

الظاهر ان المراد هو عدم احكام الشك، مثل السجود للسهو، و الاعادة، على تقدير حفظ الاخر كما هو مصرح به في البعض.

(١) لم نعر على هذه الحسنة

(٢) الوسائل باب (٢٤) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٨

(٣) الوسائل باب (٢٤) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ١

ونقل في المنتهى عن الشيخ والسيد والعمامة عدم السهو على المأموم مع الإمام، حتى لو فعل موجب السهو لا يسجد له، ونقل احتجاجهم على ذلك ببعض مامر، و برواية محمد بن سهل المذكورة في الفقيه عن الرضا عليه السلام: الإمام يحمل أو هام من خلفه إلا تكبير الافتتاح^١ و برواية عمار ليس عليه شيء، فيمن ينسى أن يسبح في السجود والركوع، أو ينسى أن يقول بين السجدين شيئاً^٢ وبأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل سهى خلف الإمام بعدما افتتح الصلاة فلم يقل شيئاً ولم يكبر ولم يسبح ولم يتشهد حتى يسلم؟ قال: جازت صلاته، وليس عليه إذا سهى خلف الإمام سجدة السهو، لأن الإمام ضامن لصلاة من خلفه^٣ واجاب بعدم الدلالة في البعض، و (بعدم صحة السند) (عن رواية عمار) والحمل على الشك مع القيد المتقدم في البعض، بحمل المطلق على المقيد، وحل الضمان على ضمان القراءة، كما هو مصرح في موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ايضمن الإمام الصلاة؟ فقال: لا، ليس بضامن^٤ وكذا في صحيحة معاوية^٥

و رواية حسين بن كثير (حسن بن بشير - يب) عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل رجل عن القراءة خلف الإمام؟ فقال: لا، إن الإمام ضامن للقراءة، وليس يضمن الإمام صلاة الذين هم من خلفه إنما يضمن القراءة^٦

(١) الوسائل باب (٢٤) من أبواب الحظر الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٢٤) من أبواب الحظر الواقع في الصلاة حديث: ٤ و لفظ الحديث (من عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل ينسى وهو خلف الإمام أن يسبح في السجود أو في الركوع أو ينسى أن يقول شيئاً بين السجدين؟ فقال: ليس عليه شيء) ٥

(٣) الوسائل باب (٢٤) من أبواب الحظر الواقع في الصلاة حديث: ٥

(٤) الوسائل باب (٣٠) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٥) الوسائل باب (٣٦) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٦) الوسائل باب (٣٠) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١

و يؤيده ان الشيخ ايضا جمع بين الاخبار في التهنيب بمثل ما ذكره. ويمكن الحمل على التقية ايضا.

وبالجملة القول المشهور هو الظاهر، لعدم سقوط موجب شيء الا بدليل صحيح صريح، وليس هنا دليل كذلك مع المعارضة، الامع الحفظ في بعض الصور واطلاق الخبر في جانب المأموم لا يدل عليه، ولهذا اطلق في جانب الامام ايضا مع انه ظاهر ان المراد مع حفظ المأموم.

فروع

الاول: لاشك في رجوع احدهما الى الاخر مع شك و يقين الاخر. واما (الى ظن الاخر فهو ايضا محتمل، لان الظن في باب الشك معمول به وانه بمنزلة اليقين. و ظاهر قوله عليه السلام في المرسلة المتقدمة (مع ايقان منهم) ^١ العدم، كانه معمول على ما يجب لهم ان يعملوا به من الظن و اليقين، مع احتمال العلم، الحمل على الظاهر الا انها مرسلة.

و اما الرجوع مع الظن الى يقين الاخر فحل التامل، لانه حصل عنده ما يجب ان يعمل به، والظاهر من الرجوع الى الاخر مع السهو والشك والنوهم. و كون اليقين اقوى من الظن، وعدم الحكم له معه ليس بمعلوم في مثل هذه صورة حيث حصل كل، لشخص مع ورود ما يدل على العمل بهما؛ ولان الظن لماصل له بقربة لعله اقوى من العمل بقول الغير و تقليده، فالظاهر البناء على منه، الا ان يحصل له ظن اقوى منه بسبب يقين الاخر فيرجع اليه، و يحتمل في تساوي ايضا ذلك.

(١) الوسائل باب (٢٤) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٨.

الثاني: اذا حصل لهما الشك يعمل كل بمقتضاه، الا ان يفيد بقتنا من الآخر، مثل ان يشك احدهما بين الاثنين والثلاث والآخر بينه وبين الرابع، فالاثان فقط مني بيقين الثاني كالرابع بيقين الاول، فيبني على الثلاث، كذا قاله في الشرح وهو جيد:

وقال في الشرح ولا عبرة بالثالث.

وقد مر في الخبر الصحيح ان شخصا صلى ثم اخبر بانه صلى في غير وقته، قال بعيد^١ ايضا وفي اخرى جواز الاتكال في العدد على الغير^٢ وهو مؤيد للاعتبار خصوصا مع العلم بضبطه وعدائته، فيحصل الظن بقوله لاحد الطرفين، فيحصل به للظن، ويدخل في صورة الظن، وقد جوزوه في الشرح ايضا حينئذ لكن قال: انه خارج عن القول بقول ثالث، بل بالظن.

والظاهر انه لم يخرج، لانه ما حصل الامن الثالث والظن المتقدم كان ظاهرا في غيره، والا فيلزم خروج عمل احدهما بالآخر ايضا، لانه يحصل الظن، ولا جله يعمل، فلو لم يحصل لم يعمل، وان احتمل، لا إطلاق الخبر ولكنه بعيد خصوصا اذا حصل الظن بخلافه.

الثالث: عدم الفرق في المأموم بين كونه عدلا ام لا؛ وفي الطفل المميز تردد، ولا يبعد الرجوع اليه مع حصول الظن والاعتماد على انه لم يكذب، مع علمه بعدم مؤاخذته، لعدم التكليف؛ وكذا في ساير الامور، مثل قبول قوله في تطهير النحس وغير ذلك، قيل يقبل الهدية منه مع اخباره بانه مرسل عن ابيه ونحوه.

وبالجملة: ينبغي الاجتهاد والعمل عليه، مع ان العمل بقوله متداول بين المسلمين في اخذ الهدية، والاذن بدخول البيت، واخذ الوديعة منه وغير ذلك و مصرح في كتب الاصحاب جوازه، فتأمل واحتفظ.

(١) الوسائل باب (٥٦) من ابواب الوقت حديث: ١ والحديث منقول بالعمى

(٢) الوسائل باب (٣٣) من ابواب الظن حديث: ١

الرابع: اذا حصل السهو الموجب للسجود للمأموم فقط، لا يتبهمه الامام، بلا خلاف على الظاهر، ولا يسقط عنه مامر، خلافا للشيخ والسيد والجمهور كما مر.
الخامس: العكس، فلا يجب على المأموم متابعتة فيه، لعدم الموجب، والأمر بالتبعية ليس في مطلق الامور بل في الصلاة التي هو امام وهذا مأموم، والسجود للسهو ليس منها. وهو ظاهر؛

ولعل الشيخ قال بالوجوب، لدليل وجوب المتابعة، واختاره البعض ايضا. ويتفرع عليه حينئذ: انه هل تجب السجدة على المأموم بمجرد ان يرى الامام سجد ام لا، وهل يجب السؤال انه، لم يفعل السجود ام لا، والظاهر: لا، للاصل، ولأحتمال صدور موجبه في غير الصلاة التي اقتدى به فيها ويتذكرها الان، ووجب المتابعة على هذا التقدير مع القرينة والعلم.

ولو تساوى في الشك، او اختلفا يعمل كل، بمقتضى ما حصل له، وهو الظاهر، ولا يتابعه من لم يحصل له الموجب الحاصل له، وعلى تقدير الحصول، الظاهر عدم وجوب التبعية، لجواز الانفراد به للخلاص من الصلاة، ولولم يفعل احدهما لم يسقط عنه، وهو اظهر، والاحتياط حسن فيها لمكن مثل متابعة الامام فيها يختص به، فالظاهر انه لو فعل — على طريق الاحتياط لقول الشيخ والسيد — يكون احوط، ولم يؤخذ، مع ما عرفت في الاحتياط، فتأمل لعل الفعل اولى.

فريع: لو شك بعد الفراغ من الصلاة: لاحكم له اصلا، بلا خلاف، على ما قيل في المنتهى، ويدل عليه الروايات منها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: كلما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد^١
والروايات الدالة على عدم اعتبار الشك بعد الانتقال^٢ و مامر في الوضوء من

(١) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٢٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة، فراجع وفي حديث: ١ من الباب المذكور (ثم

قال بائزارة: اذا حرحت من شيء ثم دخلت في غيره فشككتك ليس بشيء)

ولامع الكثرة.

عدم الالتفات بعد الفراغ^١.

كلها أيضا دليله، و الظاهر عدم الفرق بين أنواع الشك الموجب للاعادة و الاحتياط و غيره.

قوله: «ولامع الكثرة» الذي تدل عليه صحيحة زرارة و أبي بصير جميعا وحسبهما، قالوا: قلنا له: الرجل يشك كثيرا في صلاته حتى لا يدري كم صلى؟ ولا ما بقي عليه؟ قال: يعيد، قلنا فانه يكثر عليه ذلك كلها اعاد، شك؟ قال: يمضي في شكه، ثم قال: لا تعودوا الخبيث من انفسكم بنقض الصلاة فتطمعوه، فان الشيطان خبيث يعتاد للاعود، فليمض احدكم في الوهم، ولا يكثر نقض الصلاة، فانه اذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك قال زرارة، ثم قال: انما يريد الخبيث ان يقطع، فاذا عصي لم يعد الي احدكم^٢

والظاهر انه عن الامام عليه السلام لما مر غير مرة، و ان المراد بكثرة الشك اولا، غير المرتبة التي لاحكم لها، فكانه باعتبار لفرد المشكوك كما يشعر به (حتى لا يدري) و يحتمل كونها تلك المرتبة، و يكون الحكم بعدم الحكم فيها للتخمين، لا للوجوب، وكذا (يعيد) و ان المراد بالكثرة المسقطة لاحكام الشك هنا هي التي موجبة للاعادة و يدل عليه (كلها اعاد) و (نقض الصلاة) في الموضعين و انها كثيرة و اصلة الى حيث كلها اعاد شك.

و صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك فانه يوشك ان يدعك انما هو من الشيطان^٣ والظاهر منه انه يريد ر (السهو) الشك الموجب للاعادة، او التلاقي قبل قوت محله، لانه امر بالمضي في صلاتك مع ذلك يعني لا تترك صلاتك به، او لا ترجع الى مقتضاه بل استمر عليها، وهذه في الفقيه ايضا، ولكن بدل قوله (فامض) بقوله (فدعه)

(١) الوسائل باب (٤٢) من ابواب الوضوء فراجع

(٢) الوسائل باب (١٦) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (١٦) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ١

و رواية ابن سنان عن غير واحد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا كثرت عليك السهو فامض في صلاتك ^١ وقال في الفقيه وفي رواية عبدالله بن المغيرة: (عنه عليه السلام - مثل) انه قال: لا بأس ان يعد الرجل صلاته بخاتمه، او بحصى ياخذ بيده، فيعدي به ^٢ وقال الرضا عليه السلام: اذا كثرت عليك السهو في الصلاة فامض على صلاتك ولا تعد ^٣ فان كان قال الرضا: الخ، داخل في رواية عبدالله، يكون حسنا لكنه غير ظاهر، ويؤيده انه قيل: انه ينقل عن الكاظم ^٤ وما ذكر نقله عنه عليه السلام، والا يكون مرسلًا.

وعلى كل حال هو ايضا يدل على الشك الموجب للاعادة وقال فيه ايضا، وفي رواية محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة (كانها صحيحة) ان الصادق عليه السلام قال: اذا كان الرجل ممن يسهو في كل ثلاث فهو ممن كثرت عليه السهو^٥ يدل ذلك على تعيين بعض افراد كثير السهو و بظاهرها تدل على عدم الاكتفاء بثلاثة واحدة، بل يكون حاله بحيث يفعل في كل، ثلاثة.

و ايضا لم يعلم المراد بالثلاث، ثلاث صلوات مطلقا، او الفرائض، او الركعات مطلقا، او ركعاتها، او الاعمال مطلقا.

ولعل مراد الاصحاب: انه لا بد من ثلاث شكوك اى شك كان، في صلاة واحدة، او في ثلاث صلوات.

وان استمرار حكمه موقوف على تحقق السهو في كل صلاة، فلوقعت واحدة

(١) الوسائل باب (١٦) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٢٨) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (١٦) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٦

(٤) لكن في الوسائل هكذا (عبدالله بن المغيرة عنه عليه السلام) والظاهر بقرينة المقام رجوع الضمير الى

الصادق عليه السلام، فلاحظ

(٥) الوسائل باب (١٦) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٧

بلا سهو لم يبق الحكم. و ان المراد هو الفرائض؛ و يحتمل ان يكون المراد يسهوا سهوا موجبا للاعادة لما تقدم، فتأمل.

وقال المصنف في المنتهى: الحوالة في الكثرة الى العرف، اذ لا شرع؛ وقال الشيخ: قيل ان حد الكثرة ان يسهوا ثلاث مرات، وقال ابن ادريس: حده ان يسهوا في شيء واحد، او في فريضة واحدة، ثلاث مرات، او يسهوا في ثلاث فرائض من الخمس، وهذا كله لم يثبت؛ وعادة الشرع في مثل هذا رد الناس الى العادات، انتهى.

العرف لا يبعد عن الثلاث في صلاة واحدة^١ بل في ثلاث صلوات متواليات ايضا، و غير معلوم في ثلاث من الخمس، و ان احتمل، ويسقط الحكم حينئذ في الرابع؛

و يحتمل انقطاعها بصلاة واحدة كما يفهم من الرواية السابقة، او بالثلاث مثل الوجود، او الحوالة فيه ايضا الى العرف.

ولا يبعد القول عرفا بالرفع، في ثلاث، لانه قد يقال عرفا زال كثرة سهوه، فانه صلى ثلاث صلوات من غير سهو، و ظاهر الرواية الزوال بواحدة.

ويمكن ان يكون معنى رواية محمد بن ابي عمير: ان السهو في كل واحدة واحدة من اجزاء الثلاث بحيث يتحقق في جميعه موجب لصدق الكثرة، و انه لا خصوصية له بثلاث دون ثلاث، بل في كل ثلاث تحقق، تتحقق كثرة السهو، فتزول بواحدة او اثنتين ايضا، فيتحقق حكمها في المرتبة الثالثة، الله يعلم، فيكون التحقق، و زوال حكم السهو، معا، فتأمل فانه قريب.

و اما الحوالة الى العرف: فانما يكون مع وجود لفظة الكثرة، المسقطة للحكم الشك في الدليل من غير بيان فيه اصلا.

والظاهر من قوله عليه السلام (اذا كان الرجل ممن يسهو الخ) انما هو بيان

(١) هكذا في النسخ وحق العبارة ان يقال لا يبعد العرف صدق الكثرة بان يسهوا ثلاث مرات في صلاة واحدة.

الكثرة الثالثة، وسقط الحكم حينئذٍ أو في المرتبة الرابعة، وليس غيره من لفظ الكثرة موجودا في خبر، يدل على عموم الشك الكثير ولم يبين بل ظاهر الاخبار الموجود هو فيها، تخصيص السهو مع الكثرة كما اشرنا اليه، وعلى تقدير وقوعه عاما، فهم البيان من صحيحة محمد بن ابي عمير فلم منها ان لها المعنى الشرعى^١ فتأمل.

وايضا الظاهر ان المراد بالسهو، هو الموجب للشيء، كما مر من العلة في الاحاديث السابقة، فلا يتحقق بالتأفلة، ولا بما لا يوجب شيئا.

وايضا الظاهر انه لاحكم للشك الموجب للاعادة، بعد الكثرة، فلا يعاد، حتى في الفعل مع عدم فوت محله. لعدم القضاء لما فات^٢ ولا عدم البطلان بالترك المبطل^٣ نسيانا، فان الظاهر اعتبار الشك، وعدم السقوط للدالة المتقدمة، مع عدم المعارض.

و اما سقوط سجدة السهو والاحتياط - فيكون المراد اعم من الشك والسهو - فهو محل التامل، و ان ذكره بعض الاصحاب وليس بواضح من الروايات كما فهمت: نعم يسقط حكم الشك بعد الكثرة، عن سجود السهو، بان لا تجب سجدة السهو مع حصول موجه فيه، للعلة كما مر، لانفس سجود السهو والاحتياط ثبوتها

(١) و حاصل مراده قدس سره ان الخوفاة ان الفرق في تحقن معنى الكثرة، غير صحيحة، فان في رواية محمد ابن ابي عمير قد عين الكثرة في خصوص اثلاث. و ماورد في غير ها من لفظ الكثرة، فرواية ابن ابي عمير مبيعة ها.

(٢) كما اذا نسي التشهد والسجدة الواحدة في الصلاة، ثم شتمت الصلاة في اتيان التشهد والسجدة

(٣) يحتمل زيادة لفظ (الترك) عبارة قوله: بعد اسطره (والبطال بالمبطل) و يحتمل ان يكون العبارة (ترك المبطل) بالموصوف والصفة، و شاهد عليه قول الشارح في روس الجان في هذا المقام. ولو كان المترك ركن لم تؤثر الكثرة في عدم البطال. و كيف كان مثاله على تقدير الاول زيادة السجدة مثلا، او ركنها في ركعة واحدة. و عن الثاني ما اذا ترك السجدة في ركعة واحدة او الركوع ميانا، فان الكثرة لا تؤثر في عدم البطال.

بالادلة، مع عدم ظهور ثبوت الناقل، اذا ما رايت الا مانقلته، وهو كماترى.
و يلتزم ايضا ارادة المعنيين من لفظ واحد و اخراج بعض افراده، مثل قضاء
مافات، والبطلان بالمبطل فالحكم باسقاط موجهها مطلقا محل التامس، الا ان يكون
اجماعا وهو ليس بواضح.

والحاصل، الخروج عن الدليل بعد الثبوت ليس بحيد، ويؤيده مانقله الشارح
عن المصنف في التذكرة: من وجوب ثمانى سجعات على من نسي اربع سجعات.
ثم انى اظن ان الحكم بالسقوط ليس بحتمى، بل هو رخصة وتخفيف، للاصل
وللادلة السابقة.

و الجمع بينها وبين دليل المسقط بهذا الوجه، اولى من التخصيص، وهو ظاهر،
ولما مر من التخيير في بعض الاحكام، خصوصا التلافي في شك يوجهه مع عدم فوت
المحل.

وقال الشارح: انه مبطل^١ ولو علم بعده انه كان متروكا وفعله وقع في محله،
لانه زيادة منهية.

وما عرفت الصغرى ولا الكبرى، لا يقال: ان الزيادة فعل كثير وهو مبطل،
لان المبطل هو الكثرة بالمعنى المتقدم، وليس بظاهر تحققه في كل زيادة، مع انه
ليس بدليل كما اشرت اليه، فتأمل:

وايضا على تقدير التعميم، لا يظهر وجه البناء على الاكثر^٢ وسقوط الاحتياط،
بل الاحتياط البناء على الاقل، للاصل مع العمل بعدم اعتبار الشك مع الكثرة في
الجملة بعدم البناء على الاكثر والاحتياط، والظاهر على تقديره فهو تحييري على ما

(١) قال الشارح في روض الجنان ص (٢٤٣) ما هنا لفظه: لوانى ما شكجه، سقطت صلاته، لانه زيادة في
الصلاة عمدا، وان ذكر بعد صله الحاجة اليه)

(٢) اشارة الى ما قاله في روض الجنان. بقوله: ومعنى عدم الحكم له معها عدم وجوب سجدة السهو لو
فعل ما يقتضيها لولاها وعدم الالتفات لشك في صله، وان كان في محله، بل يبنى على وقوعه والبناء على الاكثر
لو كان الشك في عدد الركعات.

ولونسي الحمد و ذكر في السورة، اعادها بعد الحمد.
ولو ذكر الركوع قبل السجود ركع وكذا العكس.

اظن.

و ايضا الفرق بين عدم سقوط فعل ما نسي بعد الصلاة، وبين سقوط سجدة السهو، يحتاج الى تأمل، لعله موجود فافهم.

وبالجملة اظن سقوط حكم الشك المبطل مطلقا، والبناء على الصحة على تقدير تحقق كثرة السهو والموجب للتلافى قبل فوت المحل، او التخيير.

و يحتمل معنى قوله عليه السلام، ولا على الاعادة اعادة، هو الاعادة للمعادة بعد الكثرة الله يعلم. والمسئلة مشكلة، والدليل قاصر، والتقليد مشكل، والاعتماد على ظني اشكل، والى الله الشكوى من قلة الفهم، ونقص الالة، وعدم العلم في العلوم الدينية.

قوله: «ولونسي الحمد و ذكر في السورة اعادها بعد الحمد» الظاهر ان هذه المسئلة و دليلها، قد علمت من قوله، او قراءة الحمد والسورة الخ، بالمفهوم، و انما ذكرها للتصريح، و ليصرح باعادة السورة و انه لا تفاوت في الحكم ما لم يركع. فلو قال بعد السورة قبل الركوع لكان اشمل و ابعد من فهم الاختصاص بالاثناء.

و كذا الظاهر ان الضمير راجع الى مطلق السورة، لا السورة التي كانت فيها، فلا يفهم و حوب اعادة تلك بعينها، نعم قد يتوهم ذلك و يضمحل بمعرفة المقصود، و الاقتصار في العبارة.

قوله: «ولو ذكر الركوع الخ» دليله وجوب الواجب و شغل النعمة، مع امكان الاتيان بالواجب، و تحصيل الابرار، فيجب، و لعله اجماعى كما يفهم من المنتهى.

و ايضا يمكن فهمه من مثل صحيحتي رفاة المتقدمتين^١ في بطلان الصلاة بترك

(١) الوسائل باب (١٠) من أبواب الركوع حديثه: ١

ولو ذكر بعد التسليم ترك الصلاة على النبي وآله قضاها.

الركوع، حيث قيد بالذكر بعد السجود.

و يدل عليه ما سيجيئ مما يدل على فعل ذلك اذا شك في الركوع قبل ان يسجدا
ففي الذكر، مع عدم البطلان، للاصل، ولما مر، يجب ذلك بالطريق الاول؛
و يدل على العكس ايضا ما مر، مع رواية ابي بصير قال: سألته عن نسي ان
يسجد سجدة واحدة، فذكرها وهو قائم؟ قال: يسجدتها اذا ذكرها ما لم يركع،
فان كان قد ركع فليمض على صلاته، فاذا انصرف قضاها وليس عليه سهو^١

فيها دلالة على المطلوب؛ وعلى قضائها ايضا بعد الصلاة اذا ذكر بعد الركوع؛ و
ان كانت ليست بصحيحة^٢ مع انها مضمرة، الا انها مؤيدة؛ وفيها دلالة ايضا على
عدم وجوب سجدة السهو لكل زيادة ونقص، فافهم.

والظاهر ان الحكم في العكس، اعم من كون النسي المذكور قبل الركوع،
سجدة او سجدتين، لعدم ثبوت البطلان بنسيانها الا مع فوت المثل وعدم امكان
الاستدراك حتى يتحقق الترك، فتجري ادلة بطلان الصلاة بترك السجدتين معا،
مثل قوله عليه السلام، انما تعاد من سجود^٣ وغيره من الاخبار والاجماع.

قوله: «ولو ذكر الخ» الظاهر انه انما اشترط الذكر بعد التسليم، للنشهد
الثاني، ويكفي عدم الذكر الا بعد الركوع في الاول.

والظاهر عدم الفرق بينها وبين الصلاة على النبي وآله. وكذا بين ابعاضها،
الا ان الظاهر قضاء ما يتم معه الكلام على تقدير البعض، مثل الأثر، فينبغي اعادة
الصلاة عليه صلى الله عليه وآله ايضا وملاحظة الترتيب.

(١) الوسائل باب (١٢) من ابواب الركوع فلاحظ

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب السجود حديث: ٤

(٣) لا في طريقها محمد بن سنان

(٤) مثل المراد الخليفة المروي (لاتعاد الصلاة الا من خسة، الطهور، والوقت، والقبلة، والركوع،

والسجود) الوسائل باب (٢٨) من ابواب السجود حديث: ١

و اما الدليل: فالذى يدل على القضاء، مثل ما مر من ثبوت الواجب في الذمة، مع امكان البرائة، فلا ينبغي السقوط.

وقد يقال: الذى ثبت وجوبه، هو ما فى المحل المخصوص، والقضاء انما يكون بامر جديد، ولولم يكن قضاء تحقيقا (حقيقيا-خ) فالوجوب فى غير محل ما اوجبه الدليل، يحتاج الى دليل جديد.

ولعل وجوب الصلاة على النبي وآله - قياسا الى ما ثبت بالدليل، مثل السجدة الواحدة، و تمام التشهد سقياس، حيث ان الملة كونها واجبة، مع صلاحيتها للقضاء ثانيا.

و يؤيده الدليل الدال على وجوب قضاء التشهد، وهو صحيحة محمد (كانه ابن مسلم) من احد هما عليها السلام فى الرجل يفرغ من صلاته وقد نسى التشهد حتى ينصرف؟ فقال: ان كان قريبا رجع الى مكانه فتشهد، و الا طلب مكانا نظيفا فيشهد فيه، وقال: انما التشهد سنة فى الصلاة^١ يعنى واجب بها كما مر.

و لعل بعض التشهد، تشهد؛ او انه يصدق على من نسى بعضه، انه نسى التشهد يعنى ما قرء كله، فيؤمر بالقضاء، ولا يقاس باجزاء السجود والركوع، فانها واجبة للجزئية و دخولها تحتها، بخلاف التشهد فكانه كل واحد من احزائه امر مستقل، او شرط لصحة الكل كاجزاء القراءة، فانه ينبغي القضاء لكل حرف و حركة ومد و تشديد مع بقاء الوقت، يعنى فى موضوع قضاء الكل.

لكن القياس ليس بحجة، و صدق التشهد على البعض غير ظاهر، و كذا نسيان الكل على نسيان البعض؛ وبالجملة وجوب قضاء البعض غير ظاهر، نعم الاحوط القضاء، سيما الكل للبعض.

و فى الصحيحة المقدمة دلالة على وجوب التشهد و طهارة المكان، وايضا دلالة

ولو ذكر السجدة أو التشهد بعد الركوع قضاها.

على عدم السجود، حيث ترك الأمر به، و لعل الرجوع الى مكانه للاستحياء، فتأمل.

قوله: «ولو ذكر السجدة الخ» دليل قضاء التشهد صحيحة محمد المقدمة، و ما سياتي مثل رواية علي بن أبي حمزة^١ و دليل السجود؛ ما مر من رواية أبي بصير و رواية اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر و هو قائم أنه لم يسجد؟ قال: فليسجد ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد، فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها فأنها قضاء^٢.

و اما الإعراض فالظاهر عدم القضاء بعد فوت المحل، الا الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله فانه يحتمل وجوب قصائنها، و كذا الال، و بعض اجزاء التشهد، خصوصا إحدى الشهادتين فالأحوط فيها القضاء، و ان لم يثبت دليل الوجوب، و ينبغى على تقدير القضاء للاجزاء ملاحظة الترتيب و لا دليل على قضاء غيرهما، بل ولا قول في غيرهما.

و الظاهر ان معنى القضاء، هو الفعل ثانيا، لا القضاء المتعارف بينهم؛ و انه لا ينوى القضاء والاداء في الجزء النسي، بل يكى بية النسي في فرض كذا اداء كانت او قضاء؛ و في بعض عبارات الاصحاب انه تابع لكليه، وليس بواضح، الا ان يقصد النية فيه في فرض، اداء او قضاء.

و يحتمل اعتبار الاداء والقضاء بالنسبة الى وقت فعله، وان كانت في وقت ذي النسي فيكون اداء، والاقضاء.

و الظاهر ان التدارك بعد التسليم، و دليل الخلاف غير واضح، نعم في صحيحة أس أبي يعقوب: اذا نسي الرجل سجدة و ايقن انه قد تركها فليسجد ها بعد

(١) الوسائل باب (٢٦) من ابواب المحلل في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب السجود حديث: ١

و يسجد للسهو في جميع ذلك، على رأى.

ما يقعد قبل ان يسلم، و ان كان شاكا فليسلم ثم يسجد لها وليتشهد تشهداً خفيفاً، ولا يسميها نقرة، فان النقرة نقرة الفراغ^١

ولا يبعد الحمل على التخيير واستحباب التسليم، لا على مذهب من خالف، لان مذهبه انها تقضى مع سجدة تلك الركعة التي ذكرها فيها.

و ايضا الظاهر وجوب الترتيب بين الاجزاء المنسية، للترتيب بينها في الوجود، و وجوب السابق قبل اللاحق و يحتمل العدم، و الاول احوط، و كذا بين سجديات السهو، لتقدم سببها، فيقدم ما سببها مقدم، و كذا بين الاجزاء المنسية و بين سجدة السهو لها، ولا دليل يوجب ذلك الا انه احوط.

قوله: «ويسجد للسهو في جميع ذلك على رأى» ظاهره: ان المشار اليه من اول المطلب الى هنا، ولكنه معلوم عدم الوجوب في كثير منها، مثل صورة غلبة الظن و كثرة السهو، و سهو الامام و بالعكس.

ويمكن ارجاعه الى قوله (ولونسى الحمد الخ) و هو قريب ذكره الشارح.

و اما الدليل على ذلك على العموم: فهو رواية سفيان بن السمط عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تسجد سجدتي السهو في كل زيادة تدخل عليك او نقصان^٢ و من ترك سجدة فقد نقص^٣

و هذه غير صريحة، و لا صحيحة، للنسيان فانه مجهول، مع ان ابن ابي عمير رواها عن بعض اصحابنا^٤ و ان كان مرسله مقبولا، ولكنه مرسل، و قد عرفت الحال، مع ان المصنف رحمه الله رده في موضع من المنتهى بانه لا يقبل في خلاف

(١) الوسائل باب (١٦) من ابواب السجود حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٣٢) من ابواب الخطأ الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٣) لا يخفى ان جملة (و من ترك سجدة فقد نقص) من كلام الشيخ في التهذيب فراجع

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن ابي عمير،

عن بعض اصحابنا عن سفيان بن السمط)

الاصل، فتذكر.

وصحيحة عبيد الله بن علي الحلبي عن الصادق عليه السلام انه قال: اذا لم تدر اربعا صليت ام خمسا، ام نقصت ام زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة فتشهد فيها تشهداً خفيفاً^١ وهذه صحيحة و لكنها غير صريحة، لاحتمال الركعة فانها المتبادرة الى الفهم بقرينة اربعا او خمسا.

و انها تدل على وجوب سجدتي السهو في الشك من (في-خل) الزيادة و النقصان و ليس هو المطلوب، و لا قائل به الا قليل.

و لا يدل على وجوبها لها بالطريق الاولى على ما ادعى، اذ قد يجب في الزيادة اكثر منها، مثل الاعادة لوالثلاثي.

او ان يقال: ان الشك امر هين ينجبر بها دون اليقين.

على انه لا يمكن القول بوجوبها لها بالطريق الاولى، الا مع القول بوجوبها في الشك لانه صريح الصحيحة، و قد عرفت ان القائل به قليل؛ و ان ظاهر الاكثر من الموجبين، الوجوب في اليقين دون الشك

وان ضبط كل زيادة و نقيصة لا يخلو عن اشكال، فتأمل، و انا قد بينا عدم وجوبها في كثير منها، و مستغف عليه ايضا.

و بالجملة الدليل على الكل ليس بتام، و مسيجي الدليل على ما يجب فيه السجدتان.

ولما الذي يدل على عدم الوجوب مطلقاً: فصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة عن احدهما عليها السلام قال: و من نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه^٢ و لا شك انها شيء، فلو كانتا عليه لم تكونا منفيتين.

و رواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الفرقة في الصلاة حديث: ٢

رجل نسي أم القرآن؟ قال: إن كان لم يركع فليعد أم القرآن^١
و موثقة منصور بن حازم، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنى صليت
المكتوبة، فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها؟ فقال: ليس قد اتممت الركوع
والسجود؟ قلت: بلى، قال: فقد تمت صلاتك إذا كان نسياناً^٢
فيها دلالة على عدم ركبة القراءة وركبة الركوع والسجود. والدلالة على
المطلوب من جهة عدم الذكر، فتأمل، و أمثالها كثيرة، مثل رواية أبي بصير عنه
عليه السلام قال: إن نسي أن يقرأ في الأولى والثانية، إلى قوله، فليمض في صلاته^٣
ويدل عليه أيضاً الروايات الصحيحة في المضي في الصلاة وعدم الانتفات إلى
الشك في الأفعال، بعد تجاوز عملها كما سيجئ في فهم علمها.
و رواية أبي بصير قال سألته عن من نسي أن يسجد سجدة واحدة فذكرها وهو
قائم؟ قال: يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته،
فإذا انصرف قضاها وليس عليه سهو^٤ و حسنة الحلبي (لابراهيم) قال: سئل أبو
عبد الله عليه السلام عن رجل سهى فلم يدر سجدة سجد أم ثنتين؟ قال: يسجد
أخرى وليس عليه بعد انقضاء الصلاة سجدة السهو^٥
وقد أخرج الشيخ هذه الصورة، وقال: إنما هما على تقدير عدم التدارك وهذا
قد تدارك.

ولكن لا شك في دخولها فيما ذكره المصنف في المختلف من وجوبها لكل شك في
كل زيادة و نقصان و في دخولها في كلام المتن أيضاً بقوله لجميع ذلك، على

(١) الوسائل باب (٢٨) من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٢٩) من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٢٩) من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ٣ و تمام الحديث (أحرره يسبح الركوع

والسجود، وإن كان في العدة نسي أن يقرأ فيها فليمض اه)

(٤) الوسائل باب (١٤) من أبواب السجود حديث: ٤

(٥) الوسائل باب (١٥) من أبواب السجود حديث: ١

التقديرين^١ مع انها عامة فتشمل من ذكر ذلك بعد القيام و القراءة ما لم يركع، فيكون هنا زيادة لاختيان لها.

وصحيحة ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا نسي الرجل سجدة و ايقن انه قد تركها فليسجدها بعدما يقعد قبل ان يسلم، و ان كان شاكا فليسلم ثم ليسجدها و ليتشهد تشهدا خفيفا و لا تسعيها نفرة، فان النفرة نفرة الغراب^٢

فان فيها دلالة، حيث اوجب السجدة و سكنت. و لكن الظاهر انه لا يقول بمضمونها احد و هو ايجاب السجدة المنسية قبل التسليم، و فعل السجدة للشك مع التشهد، الا ان يعمل على سجدة السهو و يدل عليه النفرة، و لكن الظاهر من قوله (ثم ليسجدها) انها المشكوك، فتأمل.

و صحيحة زرارة الدالة على وجوب المهر والاختفات^٣ فانها مشتملة على عدم شيء على ناسي القراءة وغيرها:

و رواية عبدالله بن القداح عن جعفر عن ابيه ان عليا عليهم السلام سئل عن رجل ركع و لم يسبح ناسيا؟ قال: تمت صلاته^٤ و في الطريق جعفر بن محمد، والظاهر انه جعفر بن محمد بن عبيدالله كما يظهر من النجاشي والمهرست لنقله عن عبدالله بن ميمون القداح، و الدلالة من جهة السكوت، فانه يفيد عدم وجوب شيء آخر، والا يلزم التأخير.

و صحيحة علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن رجل نسي تسبيحة في ركوعه و سجوده؟ قال: لا بأس بذلك^٥

(١) اي على تقدير كون الشارائي بقوله: (ذلك) جميع ما سبق في المتن لو خصوص قوله: (ولونسي الحمدالح)

(٢) الوسائل باب (١٦) من ابواب السجود حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٢٦) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ٢

(٤) الوسائل باب (١٥) من ابواب الركوع حديث: ١ وقد تقدم بيان ذلك

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب الركوع حديث: ٢

و كذا السكوت عن ايجابها في زيادة السجدة، حيث سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل شك فلم يدر اسجد ثنتين ام واحدة فسجد اخرى، ثم استيقن انه قد زاد سجدة؟ فقال: لا والله لا تفسد الصلاة بزيادة سجدة، وقال: لا يعيد صلاته من سجدة ويعيدها من ركعة^١ وفي الدلالة تأمل.

وصحيفة محمد المتقدمة، عن احمدهما عليها السلام في وجوب اعادة التشهد^٢ وصحيفة سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يجلس في الركعتين الاولتين؟ فقال: ان ذكر قبل ان يركع فليجلس، وان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلاة حتى اذا فرغ فليسلم و ليسجد سجدتي السهو^٣ وصحيفة علي بن النعمان^٤ المتقدمة في عدم الاعادة لنقصان الركعة حيث ما امره بالسجود وقد اكتفى بفعل الركعة بعد السلام بل صوّبه الامام، وما قال: لم تركت السجود وانه يجب.

والاخبار الدالة على العدول، حيث جوزوا العدول المشتمل على الزيادة مع عدم ايجاب السجود، مثل صحيفة الحلبي و ابي الصباح و ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ في اخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل ان يركع؟ قال: يركع ولا يضره^٥ وفي بعض الاخبار عدم شيء عليه فيمن ترك ركعة او زاد زيادة و لم يذكر حتى بعد الكلام و الزمان الكثير^٦ كامر.

و ايضا جميع الاخبار الدالة على الاحتياط في جميع الصور خالية عن ايجاب

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب الركوع حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب التشهد حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٧) من ابواب التشهد حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٥) الوسائل باب (٣٦) من ابواب القرأة في الصلاة حديث: ٤

(٦) الوسائل باب (٣) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ١-٣-١٩-٢٠

السجود؛ فلا يتم وجوبها في كل شك بين الزيادة والنقصان، فتأمل.

بل يدل على عدمه ما في صحيحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له: من لم يدر في اثنتين هوام في أربع؟ قال: يسلم، ويقوم، فيصل ركعتين، ثم يسلم، ولا شيء عليه^١ وفي صحيحة أخرى في الشك بين الأربع والثلثين بعد احتياط، قال: فلا شيء عليه^٢ وأمثالها كثيرة؛ ولا شك في الدخول تحت الشك في الزيادة والنقصان.

وأيضا الأخبار الصحيحة الدالة على عدم البطالان والصحة بزيادة ركعة مع الجلوس بعد الرابعة^٣ وحسنة الحلبي (لابراهيم) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قمت في الركعتين من ظهر أو غيرها فلم تشهد فيها فذكرت ذلك في الركعة الثالثة قبل أن تركع فاجلس وتشهد وقم فاتم صلاتك وإن أنت لم تذكر حتى تركع فامض في صلاتك حتى تفرغ فإذا فرغت فاسجد سجدتي السهو بعد التسليم قبل أن تتكلم^٤ حيث يدل على عدم السجود في الصورة الأولى.

وحديث ذي الشمالين^٥ دال على أنه ليس لنقصان الركعة، بل للكلام، فهو أيضا يدل على المطلوب وهو منقول بطرق كثيرة صحيحة.

فالذي يدل على السجود لكل زيادة أو نقیصة أو للشك فيها، فيحتمل أن يكون المراد بها الركعة كامرا.

وكذا تحمل عليه حسنة زرارة (لابراهيم) قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم

(١) الوسائل باب (١١) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (١١) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٣ والخبر منقول بالمعنى فلاحظ

(٣) الوسائل باب (١٩) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٤) الوسائل باب (٩) من أبواب التشهد حديث: ٣٠

(٥) الوسائل باب (٣) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ١١

نقص، فليسجد سجدتين وهو جالس وسأها رسول الله المرغمتين^١
يدل عليه حسنة زرارة و بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا
استيقن انه زاد فسي صلاته المكتوبة ركعة لم يعتبها واستقبل صلاته استقبالا
اذا كان قد استيقن يقينا^٢ حيث ارادها الركعة على الظاهر.
و صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا كنت لا
تدرى اربعا صليت ام خمسا فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدها^٣
و موثقة سماعة قال: قال: من حفظ سهوه فاتمه، فليس عليه سجدة السهو،
لما السهو على من لم يدر ازيد ام نقص منها^٤
و صحيحة ابي بصير (ولا يضربان بن عثمان)^٥ قال: قال ابو عبدالله عليه
السلام من زاد في صلاته فعلية الاعادة^٦ و في الصحيح عن ابي بصير عن ابي
عبدالله عليه السلام قال: اذا لم تدري خمسا صليت ام اربعا فاسجد سجدتي السهو بعد
تسليمك و انت جالس ثم سلم بعدها^٧ و في الطريق شعيب^٨ كانه اعقر قوفى
الثقة، لنقل حماد بن عيسى عنه، و انه ابن اخت ابي بصير المذكور على ما يفهم من
الخلاصة، فابو بصير هو يحيى بن القاسم و فيه خلاف، ولكن عمل به المصنف في
الخلاصة.

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٦) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٤) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٢٣) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٨

(٥) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (عن بن مهزيار عن فضالة بن ايوب عن ابراهيم بن عثمان، عن

ابايصير)

(٦) الوسائل باب (١٩) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٧) الوسائل باب (١٤) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٨) سند الحديث كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن حماد بن عيسى، عن

شعيب، عن ابي بصير)

و ندل ايضا على عدم السجود على تقدير ترك التشهد رواية على بن ابي حمزة قال: قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قمت في الركعتين الاولتين ولم تتشهد فذكرت قبل ان تركع، فاقعد فتشهد و ان لم تذكر حتى تركع فامس في صلاتك كما انت فاذا انصرفت سجدت سجدتين لاركوع فيها، ثم تشهد التشهد الذي فاتك فيها دلالة على تقديم سجدة السهو على التشهد المنسى عكس غيرها، فيحتمل التأخير.

و ايضا يدل عليه موثقة عبيد بن زرارة (لابن بكير)^٢ عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى الفريضة فلما فرغ و رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الرابعة احدث؟ فقال: اما صلاته فقد مضت و بقى التشهد، وانما التشهد سنة في الصلاة، فليتوضأ وليعد الى مجلسه او مكان نظيف فيتشهد^٣ و مثله حسنة زرارة (لابراهيم)

وجه الدلالة انه قال مضت الصلاة وما اوجب الا التشهد، ولو كانت السجدة واجبة لذكرها، والا يلزم التأخير، وفي الاخرة قال: و ان كان الحدث بعد التشهد (الشهادتين - يب) فقد مضت صلاته^٤

و اما وجوبها في مواضع مخصوصة فلا شك فيه، مثل الكلام سهواً لما في خبر سهو النبي صلى الله عليه و آله (انه سجد سجدتي السهو لمكان الكلام) و هو منقول بطرق صحيحة متعددة^٥ و في الاخبار صحيحة اخرى: مثل خبر عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا في الصلاة يقول: اقيموا صفوفكم؟ فقال: يتم صلاته ثم يسجد سجدتين، فقلت سجدتا

(١) الوسائل باب (٢٦) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) سند الحديث كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد

عن عصابة بن ايوب، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة)

(٣) الوسائل باب (١٣) من ابواب التشهد حديث: ٤

(٤) الوسائل باب (١٣) من ابواب التشهد حديث: ١

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ١٦

السهو قبل التسليم هما، أو بعد؟ قال: بعد ^١ وفيها دلالة على كونها بعده مطلقاً، فافهم.

وكذا نسيان التشهد ولم يذكر إلا بعد الركوع، وقد مر دليله. والشك بين الأربع والخمس، لعل المراد بالشك في الزيادة والنقص كما مر، وقد مر دليله أيضاً عن قريب، مثل صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم خمساً فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعد هما ^٢ وفيها دلالة على وجوب التسليم فيهما، وكذا رواية شعيب عن أبي بصير المتقدمة ^٣ وإن كان أبو بصير هو يحيى بن القاسم، وفيه خلاف.

ويدل عليه صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد سجدة بغير ركوع ولا قراءة فتشهد فيها تشهداً خفيفاً ^٤ وفيها دلالة على وجوب التشهد وكونه خفيفاً؛ لعل المراد حذف الزوائد المندوبة.

وما أوجبهما في الكافي، إلا في هذه الصورة: فيحمل ما يدل على عدم وجوبها في هذه الصورة على عدم وجوبها لصحة الصلاة واتمامها كما مر في صحيحة علي بن النعمان ^٥ أو على أنه كان وجوبها معلوماً، ما ذكرهما الإمام عليه السلام.

أو يقيد العام - مثل ما في صحيحة زرارة (يتم ما بقى من صلاته تكلم أو لم يتكلم ولا شيء عليه) ^٦ وكذا ما في صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه

(١) الوسائل باب (٤) من أبواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ١ ولورد قبله في باب (٥) من الأبواب المذكورة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١١) من أبواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٤) من أبواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (١٤) من أبواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٥) الوسائل باب (٣) من أبواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٦) الوسائل باب (٣) من أبواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٥ ولفظ الحديث (عن زرارة عن أبي

السلام في رجل صلى ركعتين من المكتوبة فسلم و هو يرى انه قد اتم الصلاة و تكلم ثم ذكر انه لم يصل غير ركعتين؟ فقال: يتم ما بقي من صلاته ولا شئ عليه^١ بمثل هذه الخواص فالمراد نفي غيرهما؛ ويحتمل حل الخواص على الاستحباب، و لعل الاول اقرب (قياس بان واجبين^٢) لما مر.

و يحتمل وجوبها للقيام من موضع القعود وبالعكس، لصحبة معاوية بن عمار: قال: سالت عن الرجل يسهو، فيقوم في حال قعود و يقعد في حال قيام؟ قال: يسجد سجدتين بعد التسليم و هما المرغمتان ترغمان الشيطان^٣ و لكنها مضمرة، و في الطريق على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس وفيه تأمل، بمثلها مشكل^٤ مع ما يدل على النفي وغيره مما مر وسيجيئ، نعم لا شك انه احوط. و يدل على وجوبها لنسيان التشهد مع الذكر بعد الركوع لاقبله، مما مر من الاخبار.

فيدل على عدم وجوبها لكل زيادة و قسصة، فلا تجبان للقيام موضع القعود ايضا لما مر، وصحبتا عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سالت عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها؟ فقال: ان كان ذكر و هو قائم في الثالثة فليجلس، وان لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته، ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل ان يتكلم^٥ و فيها دلالة ايضا على كونها قبل الكلام و بعد السلام.

جمعه السلام في الرجل يسهو الركعتين و يتكلم فقال: يتم ما بقي من صلاته تكلم او لم يتكلم ولا شئ عليه.

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٩

(٢) هكذا في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عندنا

(٣) الوسائل باب (٣٢) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٤) اي اثبات حكم وجوب السجدة بمثل هذه المصروف مشكل للاضمار و ضعف السند و وجود المعارض

(٥) الوسائل باب (٧) من ابواب التشهد حديث: ٤

و مثلها بعينها في الصحيح عن الحسين بن أبي العلاء (المختلف فيه) وروايتان
اخرتان ايضا مثلها عنه ^١ والاخبار في ذلك كثيرة ^٢ وقد مر اكثرها، وفيها دلالة
على كونها بعد السلام، ولو كان للنقصان كما مر.

فما يدل على التخصيل ^٣ فقير معتمد، مع انه خلاف المشهور وحل على التقية، و
يمكن الحمل على التخير في الناقص مع القائل.

والظاهر وجوب السلام و التشهد والذكر ايضا، و كون السجود مثل سجود
الصلاة، لانه المتبادر، وعدم ظهور الخلاف، واما وجوب السلام والتشهد فقد تقدم
ما يدل عليه.

والظاهر انه لا يقول احد حينئذ بعدم وجوب الذكر، وكون السجود مثل
سجود الصلاة.

ويدل على الذكر ايضا صحيحة الحلبي في الفقيه (و حسنة في التهذيب الا ان
في الطريق محمد بن عيسى ابواحد ^٤ وليس ابواحد في الكافي) عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال: " تقول: في سجدتي السهو بسم الله وبالله و صلى الله على
محمد و آل محمد، قال الحلبي و سمعته مرة اخرى يقول: بسم الله وبالله (و-يب)
السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته ^٥ فالاحوط وجوب الذكر و اختيار
احدهما، و ان لم يدل دليل خاص على وجوبه، ثم على خصوصها.

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب التشهد حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (٧-٨-٩) من ابواب التشهد، و باب (٢٦) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة، ملاحظ

(٣) الوسائل باب (٥) من ابواب الخلل حديث: ٤-٥-٦

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (اسعد بن عبيد الله، عن ابي جعفر، عن ابيه، عن محمد بن ابي عمير،
عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله الحلبي) و المراد بابي جعفر هو احمد بن محمد بن عيسى، و ليوه محمد بن عيسى و
كنيته ابواحد.

(٥) سند الحديث في الكافي هكذا (علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حماد، عن الحلبي)

(٦) في التهذيب (قال: سمعته يقول:)

(٧) الوسائل باب (٢٠) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

فما يدل على عدم وجوب شيء أصلاً سوى السجود، فهو رواية سماعة^١ حنبلها الشيخ على نفي الزوايد على الواجب من التشهد والذكر، مع أنها ضعيفة بعمار وغيره مثل مصدق بن صدقة وأحمد بن الحسن^٢ وردها المصنف في المنتهى لذلك وحملها على ما حملها الشيخ.

وقال: ونحب فيه النية لأنه عبادة وطاعة، ويجب فيها السجود على الأعضاء، لأنه المتبادر ويجب فيه التشهد ذهب إليه علمائنا أجمع؛ ويجب فيه التسليم، ذهب إليه علمائنا أجمع، ولكن اختلف في المختلف عدم وجوب شيء سوى السجود لرواية عمار الضعيفة، وكأنه نظر إلى أن الأصل عدم الوجوب، وعدم قوة ما أفاد الوجوب، وجعل رواية عمار قرينة عليه، وما ثبت الإجماع الحقيقي فاختار الاستحباب.

والدليل في غير الذكر ظاهر في الوجوب واما وجوب الذكر فبعيد، إلا أن يكون مجعاً عليه، بعد ثبوت وجود التشهد والتسليم كما أشرنا إليه والتميين بعده، للتغيير^٣ حتى أن الذكر المطلق كاف في الصلاة، فتعين مثل ما مر فيه بعيد، فالقول باستحباب مطلق الذكر واستحباب التمين غير بعيد، وهو مختار العلامة في المنتهى.

والظاهر أن وجوب السلام هنا لا يدل على وجوبه في الصلاة، لعدم القائل بالفصل: لعدم ظهور ذلك، فتأمل:

وذكر استحباب التكبيرة للأمام إذا سجد وإذا رفع في رواية عمار^٤ لتنبيه المأمومين وقد عرفت حالها، مع عدم وجوب المتابعة فيه، والاستحباب محتمل. ثم أن الظاهر وجوبها قبل الكلام، ولو لم يفعل، فالأولى الفعل متى تذكر؛ وكذا

(١) هكذا في النسخ التي عندنا، والمصوب هو (عمار) يدل (سماعة) كما سيصرح به بعد أسطر.

(٢) الوسائل باب (٢٠) من أبواب الحظر الواقع في الصلاة حديث: ٣.

(٣) الظاهر أن المراد بالتغيير هو اختلاف الروايات في ذكر سجود السهو.

(٤) الوسائل باب (٢٠) من أبواب الحظر الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٣ ولفظ الحديث (فإن كان

الذي سعى هو الإمام كبيراً سجدوا لرفع رأسه ليطم من حلقه أنه قد سعى).

لو ترك عمدا لما في رواية عمران قال: يسجد ها متى تذكر^١ مع ثبوت وجوبه، فتأمل.

وأيضا الظاهر انه ليس بشرط لصحة الصلاة، بل امر واجب عليه بسبب فعل في الصلاة.

و ان الظاهر تعدد ها بتعدد الموجب، عالم يمكن ادخاله تحت امر واحد، فتأمل.

ويمكن الايجاب لكل شك في زيادة ركعة او نقصانها لما يدل عليه بعض الروايات المتقدمة، خصوصا رواية الفضيل بن يسار في الفقيه، وانما السهو على من لم يدر ازيد في صلاة ام نقص منها^٢

والاحتياط يقتضى فعلها مع كل زيادة ونقص، ومع كل شك، حتى مع الاحتياط ايضا.

وايضا ينبى فعلها مع نقصان ركعة اذا ذكرها وفعلها لما يدل عليه صحيحة العيص بن القاسم^٣ التي استدلل بها الشيخ على عدم الاعادة للركوع اذا كان من الاخيرتين.

واعلم ان المصنف رحمه الله قال في المنتهى: وقد اتفق علمائنا على ايجاب سجدة السهو فيها سهى عن السجدة وذكر بعد الركوع، ومن تكلم ناسيا، ومن سلم في غير موضعه، مع ان الخلاف ظاهر، وصرح هو ايضا في المختلف بالخلاف في السلام والسجدة، لعله يريد الاكثر ونحوه، وامثاله كثيرة، والفرص اظهار عدم

(١) الوسائل باب (٣٢) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٢ و لفظ الحديث (و من الرجل اذا سهى في الصلاة فينسى ان يسجد سجدة السهو؟ قال: يسجد متى ذكر) وفي التهذيب (يسجد ها متى ذكره)

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٦

(٣) الوسائل باب (١١) من ابواب الركوع حديث: ٣ و لفظ الحديث (قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع؟ قال: يتم ركوعه ويسجد سجدة السهو)

ولو شك في شيء من الأفعال وهو في موضعه أتى به، فإن ذكر أنه كان قد فعله فإن كان ركنا بطلت صلاته والافلا.

الاعتماد وعدم الاكتفاء بمثل هذا الكلام في ثبوت الاجماع، بل لابد من النظر في دليل، غيره، فتأمل.

قوله: «ولو شك في شيء من الأفعال الخ» لانزاع ولاخلاف ولااشتباه، في وجوب الاتيان بالمشكوك فيه مع بقاء محله: وكذا عدمه مع عدمه.

وكذا لا ينبغي في عدم البطلان اذا فعله حينئذ وذكر أنه قد فعله، قيل: ان لم يكن ركنا، للاصل، ولما لا تعاد الصلاة من سجدة وتعاد من ركعة^١ ونحوه، والبطلان ان كان ركنا، بناء على ان زيادة الركن مبطل، وهو ظاهر ان ظهرت الكبرى، ولكن غير ظاهرة.

ولكن في تعيين بقاء المحل وعدمه اشتباه، وليس في كلامهم ما هو صريح في ذلك وكذا في الاخبار فان المذكور فيها بعض الامثلة المختلفة، ولا يمكن الاستنباط منها.

واما الاخبار التي تدل على ذلك وليس فيها تصريح بذلك مثل صحيحة زرارة في باب زيادات سهو التهيب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل شك في الاذان وقد دخل في الإقامة؟ قال: يمضي، قلت رجل شك في الاذان والإقامة وقد كبر؟ قال: يمضي، قلت رجل شك في التكبير وقد قرأ؟ قال: يمضي، قلت شك في القراءة وقد ركع؟ قال: يمضي، قلت شك في الركوع وقد سجد؟ قال: يمضي على صلاته، ثم قال: يا زرارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك^٢ ليس بشيء^٣.

لعل المراد بالخروج عن الشيء، هو التجاوز عن محله، وعدم كونه فيه وفيها

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب الركوع، قطعة من حديث: ٣

(٢) فشككت - يب

(٣) الوسائل باب (٢٣) من ابواب المحلل للركع في الصلاة حديث: ١

ایماں الی ان تجاوز عمل المشکوک فیہ انما یکون بالدخول فیہ بعده، فتأمل.
و روایة سماعیل بن جابر (الثقة) عن ابي عبدالله علیه السلام فی رجل نسی ان یسجد السجدة الثانية حتی قام فذكر و هو قائم انه لم یسجد؟ قال: فلیسجد ما لم یرکع فاذا رکع فذكر بعد رکوعه انه لم یسجد فلیمض علی صلاته حتی یسلم ثم یسجد فانها قضاء قل، وقال ابو عبدالله علیه السلام: ان شک فی الركوع بعد ما سجد فلیمض و ان شک فی السجود بعد ما قام فلیمض، کل شیء شک فیہ بما قد جاوزہ و دخل فی غیره فلیمض علیہ^١

قال فی المنتهی اها صحیحة، وكذا الشارح: و فیہ تأمل لان فی الطريق احد بن محمد عن ابيه^٢ لعله ان محمد بن عیسی، و محمد هذا غیر مصرح بتوثیقه، و هما اعلمان.

و فیها دلالة علی عدم ركنیة السجدة الواحدة، وایماں ایضا الی ما فی الاول، بل اکثر فافهم.

و صحیحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (و تكن فیها ابان بن عثمان^٣ لعله لا یضرب) قال: قلت لابی عبدالله علیه السلام رجل رفع راسه من السجود فشك قبل ان یستوی جالسا فلم یدر اسجد ام لم یسجد؟ قال: یسجد، قلت فرجل نهض من سجوده فشك قبل ان یستوی قائما فلم یدر اسجد ام لم یسجد؟ قال: یسجد^٤ و فیها ایماں الی انه لو شك فی السجود بعد الاستواء قائما لم یرجع و ساقطتها صریحة فی ذلك و صحیحة محمد بن مسلم عن احدهما علیهما السلام قال: سالت عن رجل شك

(١) الوسئل د ١٤١ من ابواب السجود حدیث ١ و اورد دیله فی باب (١٥) من تلك الابواب حدیث: ٤

(٢) سند الحدیث كما فی التهذیب هكذا (سند، عن احمد بن محمد، عن ابيه، عن عبدالله بن الحیرة، عن

اسماعیل بن حار)

(٣) سند الحدیث كما فی التهذیب هكذا (سند، عن احمد بن محمد، عن ابن ابي نصر، عن ابان بن عثمان،

عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله)

(٤) الوسائل د ١٥١ من ابواب السجود، حدیث: ٦

بعد ما سجد انه لم يركع؟ قال: يمضي في صلاته ^١

و صحيحة حماد بن عثمان قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام أشك وانا ساجد فلا ادرى ركعت ام لا؟ فقال: قد ركعت لعمرك ^٢

و صحيحة عمران الحلبي قال: قلت الرجل يشك وهو قائم فلا يدرى أركع ام لا؟ قال: فليركع ^٣ قال في المنتهى: عمران ثقة، فالظاهر استناده الى الامام.

ومثلها عن الحلبي، وعن ابي بصير ايضا مرتين ^٤ وقال في المنتهى في الصحيح عن ابي بصير وفي واحدة محمد بن سنان عن ابن مسكان، وفي اخرى حسين عن ابن مسكان ^٥ لعله حسين بن عثمان الثقة، و كانه يعرف كون ابن مسكان، عبدالله الثقة، فلو قال صحيحة الحلبي لكان اولى ^٦ لصحة طريقها.

و صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل اهوى الى السجود فلم يدر اركع ام لم يركع؟ قال: قد ركع ^٧ وفي الطريق ابان بن عثمان، لعله لا يضر.

و موثقة محمد بن مسلم (لابن بكير الواقفي، الثقة، بل المجمع عليه، المذكورة في زيادات سهو التهذيب) عن ابي جعفر عليه السلام قال: كلها شككت فيه بما قد

(١) الوسائل باب (١٣) من ابواب الركوع، حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب الركوع، حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (١٢) من ابواب الركوع، حديث: ١

(٤) الوسائل باب (١٢) من ابواب الركوع، حديث: ٢-٤

(٥) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، وعصالة،

عن حسين، عن ابن مسكان، عن ابي بصير)

(٦) وحاصل المراد ان العلامة قدس سره قل في المنتهى حديثين، احدهما عن عمران الحلبي، والثاني عن

ابي بصير، وهو عن الاول بقوله: في الصحيح عن عمران، ومن الثاني في الصحيح عن ابي بصير. فتواكس بصحيفة عمران الحلبي، لكان لولي، لصحة سندها، وعدم ثبوت صحة الثاني.

(٧) الوسائل باب (١٣) من ابواب الركوع، حديث: ٦

مضى فامضه كما هو^١

و اما صحيحة الفضيل بن يسار — قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام استتم قائما، فلا ادرى ركعت ام لا؟ قال: بلى قد ركعت فامض في صلاتك فانما ذلك من الشيطان^٢ — فحملها الشيخ على الشك في الركوع من الركعة الثالثة وهو الان في الرابعة.

و كأن لفظة (استتم) تشعر بان الشك في غير ركوع هذه الركعة، والحمل على التخيير محتمل، لكنه بعيد للاصل وكثرة الاخبار وعدم القول به يمكن حملها على من كثر سهوه، او ظن، او الأمام، وغير ذلك من لا حكم لسهوه، لانه لا يصح في غير ذلك بالاتفاق، وبالاخبار المتقدمة.

فالاخبار بعضها يحمل لا يفهم منه تعيين المحل، وفي بعضها اشارة ما، كما عرفت، والبعض يدل على ان بمجرد الشروع في الفعل المتأخر عن المشكوك فيه: يفوت المحل، مثل صحيحة زرارة وموثقة محمد ورواية عبدالرحمان، حيث قال (اهوى) فان المفهوم منها ان مجرد الهوى مفوت.

والاخرى له ايضا يدل على انه لا بد من فعل مستقل، مثل الانتصاب في القيام، لا النهوض اليه، فينبغي كون الهوى مثله، ويمكن حل الهوى على الوصول الى السجود، ونهوض القيام على ارادته قبل ان يشرع فيه.

ورواية اسماعيل تشعر على ان القيام موجب لعدم المود، لا ما قبله، وظاهر عموم صحيحة زرارة يصدق على مجرد الانتقال والشروع فيما بعده، اذا الظاهر منه: ان مجرد الدخول في فعل غير المشكوك موجب لوجوب سقوط المود، وكذا اخر رواية اسماعيل فيمكن العمل به.

و يؤيده: ان هنا تعارض اصل عدم الفعل، والظاهر، الذي يقتضى العمل

(١) الوسائل باب (٢٣) من ابواب لفظ الوقوف في الصلاة حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب الركوع حديث: ٣

للعادة، مع وجود التخفيف المناسب للشرعية السهلة، و أنه قد يحرألى كثرة،
فيمكن الترجيح بهذه الاخبار الظاهر اكثرها في ذلك كما عرفت.

ولكن يبقى الاشكال في ترك ما دل عليه العقل والنقل: من عدم ترك اليقين
و نقضه بالشك بل بالظن، و هو مع ظهوره مذكور في اخبار كثيرة صحيحة و قد
تقدمت.

و ايضا ما ذكر في الشك في افعال الوضوء في اثناة - من انه يجب اعادة لمشكوك
و ما بعده، من الاخبار و كلام الاصحاب بل اجماعهم - بنا في ذلك لاهم مع
الانتقال الى ما بعد المشكوك بوجوب العود، فيجعلون المحل - الذي تجاوزه موجب
لعدم الالتفات - تمام الوضوء، لا مجرد الشروع في لا حق المشكوك

و يمكن ان يقال: لا شك في عدم بقاء اليقين بعد حدوث الشك او الظن، فلا
يعد ترك حكم اليقين السابق، بدليل شرعى مفيد للظن بحيث يصير طرف اليقين
و هما، فما بقى دليل العقل و النقل، اذ لا دليل على ذلك بعد وجود الدليل
الشرعى، بل العقل يدل عليه حيث، لاستحالة ترجيح المرجوح، و قد مر الادلة
المفيدة للظن، فلا تعارض على الظاهر.

و يجوز ان يكون حكم افعال الوضوء غير احكام الصلاة، للتصريح في ادلة
بذلك الانتقال، و يؤيده عدم ابطال الوضوء بالتكرار فلا يضر لواتى بما فعل، بخلاف
بعض افعال الصلاة فتأمل، فان المسئلة من المشكلات و اعمل بالاحتياط عما و
عملا ان امكن.

واعلم انه يمكن كون عدم العود للرخصة و التخفيف اذا لم يشرع في الركس، لا
لنحو و الايجاب، و به يجمع بين ما فهم من التناهي بين الاخبار، مثل صحيحة زرارة
واسماعيل و عبدالرحمان بن الفضيل، ولانه انسب الى الشريعة.

قال الشارح: لو عاد الى فعل ما شك فيه بعد الانتقال عن محله على الوجه
المقرر، بطلت الصلاة مع العمد مطلقا، للاخلال بالنظم، لانه ليس من

الافعال، ويحتمل ضعيفا الصحة، بناء على ان عدم العود رخصة فيجوز تركها.
و في دليل البطلان تأمل.

وانه لو شك في الحمد وهو في السورة لم يلغى على الظاهر للاخبار المتقدمة، و
لصحيحة معاوية الاتية. ونقل المصنف في المنتهى عن الشيخ الاعادة، مستدلا
بان محل القرائتين واحد، ثم قال: ذلك معارض بما رواه بكر بن ابي بكر قال:
قلت لابي عبدالله عليه السلام: اني ربما شككت في السورة فلا ادري قرأتها ام لا
فاعيدها؟ قال: ان كانت طويلة فلا وان كانت قصيرة فاعدها^١ وفي سند الرواية
توقف، فالاولى ما قاله الشيخ.

ولو شك في التشهد وهو جالس، تشهد، لانه في حال التشهد، اما لو شك بعد
قيامه الى الثالثة، فالصحيح انه لم يلغى لما تقدم من الاخبار.

وقال ايضا: لو شك في السجود وقد قام: قال الشيخ ابو جعفر يرجع ويسجد ثم
يقوم، والاقرب عندي انه لا يلغى، ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن
اسماعيل، ونقل للشيخ رواية عبدالرحمان وقال انه لا يدل على محل النزاع،
لانها دلت على قبل الاستواء ومحل النزاع هو بعد الانتصاب انتهى.

فاعلم ان الذي ينبغي بالنسبة الى ما اختاره المصنف، عدم وجوب اعادة
الحمد ايضا، بل لو شك في كلمة بعد الشروع في الاخرى لا يجب العود، لتحقق
مطلق الانتقال وقد اعتبره في الجملة، و للاخبار المتقدمة، و لصحيحة معاوية
الاتية، و ليس قول الشيخ بان محل القرائتين واحد بواضح، و ان الرواية غير
صحيحة: لان بكر مجهول^٢ وغير صريحة في الدلالة على خلافه، فلا يعارضه، وهو
ظاهر.

(١) الوسائل باب (٣٢) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ٢

(٢) سند الحديث كما في الوسائل هكذا (محمد بن الحسن باسناده عن احمد بن محمد، عن علي بن الحسن،

عن سيف بن عميرة، عن بكر بن ابي بكر)

ولو شك في الركوع وهو قائم فركع، ثم ذكر قبل رفعه، بطلت على رأى.

نعم^١ يمكن ان يعارض بصحيفة معاوية بن وهب (الثقة التي هي مذكورة في زيادات السهو في التهذيب متصلة برواية بكر المنقولة) قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام اقرء سورة فاسهو فأتنبه وانا في آخرها فارجع الى اول السورة او امضى؟ قال: بل امضى^٢ فان الظاهر انه يريد بالسهو الشك لان الظاهر انه على تقدير السهو يرجع.

على انه يلزم المطلوب بالطريق الاولى.

فينبغي اما البناء على مجرد الانتقال الى اللاحق بلا فصل كما هو ظاهر اكثر الاخبار المتقدمة، او الاعتبار بالاركان بالدخول فيها وفي جزئها كما هو مقتضى الاصل، وظاهر البعض، والاحتياط ايضا في الجملة، وتاويل ما يدل على خلافه، او الرد بالدليل.

ولكن لا يتم ذلك في الكل، مع انهم يوجبونها للشك في التكبير بعد القراءة ونحوها، وهو واضح.

وبالجملة كلامهم ايضا لا يخلو عن اضطراب، فانه يفهم تارة اعتبار جزء حصة مثل الركن، وتارة الاكتفاء، لجزء في الجملة، فكانهم نظروا الى عرف الفقهاء، وما يعدونه جزء، فالقراءة مثلا شيء واحد كالوضوء، فتأمل فانه ايضا مجمل، وانه لا يتم (يفهم - خ) في كل الروايات والمسائل، ولا عرف في ذلك.

ويمكن الصدق بان هذا عمل السورة والفاتحة بل عمل الآية، وغير ذلك، ويدل على اعتبار ذلك صحيفة معاوية المتقدمة، فتأمل فان العمل به غير بعيد للاخبار السالفة الظاهرة.

واعلم انه على تقدير فعل الركوع في محله للشك لو ذكر فعله بعد رفع الرأس، تبطل الصلاة، ولعل لا خلاف عندهم في ذلك لانه زيادة ركن مبطل. هذا يتم

(١) استدراك من قوله قبل اسطر: ذلك معارض بما رواه بكر بن ابي بكر.

(٢) الوسائل باب (٣٢) من ابواب القرعة في الصلاة حديث: ١٠

ان تم الكبري.

و اما لو ذكر حال الركوع: فقد قال المصنف بالبطلان كذلكه و نقل من الشيخ والسيد عدمه؛ و لعل دليله زيادة الركن، لان الانحناء الخاص — مع قصد الركوع، بل مع عدم قصد شيء غيره — ركن، وقد تحقق هنا، و زيادة الركن مبطل عند هم.

و رواية منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سالت عن رجل صلى، فذكر انه زاد سجدة؟ قال: لا يعيد صلاة من سجدة و يعيدها من ركعة^١ و مثله رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام^٢

و الظاهر ان قولها، للاصل، و لصدق الاتيان بالماوربه الدال على الاجزاء و الصحة. و عدم تحقق الاجماع — في مطلق الركن، خصوصا فيما نحن فيه، بعد تسليم انه زيادة ركن — لخلاف مثلها، و الروايتان ليستا بصحيحتين ولا صريحيتين^٣ فتأمل.

ومنه علم: انه لو سجد سجدة للشك فيها ثم علم انها قد فعلت قبل، لا تبطل بالطريق الاولى و استدل المصنف عليه بالروايتين المتقدمتين.

و ايضا اختيار المصنف في المنتهى: ان ليس كل زيادة و نقيصة توجب سجدة السهو، حيث قال: من نسي عن تسبيح الركوع حتى قام، او السجود حتى رفع راسه، لم يلتفت، ولا يسجد للسهو، ذهب اليه اكثر علمائنا و نقل القول به عن العامة، وقال آخرون من اصحابنا يسجد للسهو، و استدل بالاصل، و برواية عبدالله بن القداح^٤ و صحيحة علي بن يقطين^٥ المتقدمتين، وبانه قال: لو وجب

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب الركوع حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب الركوع حديث: ٣

(٣) و ذلك لاشتغالها على لفظة (ركعة) و هي غير صريحة في مرادة الركوع

(٤) الوسائل باب (١٥) من ابواب الركوع حديث: ١

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب الركوع حديث: ٢

وان شك بعد انتقاله، فلا التفات.

لينه.

احتج الموجبون بما رواه الشيخ عن صفيان بن السمط عن أبي عبدالله عليه السلام قال: تسجد سجدتي السهو في كل زيادة تدخل عليك ونقصان^١ والجواب بعد تسليم صحة السند: انه عام وما ذكرناه خاص، فيكون مقدما. ثم قال: ولو ترك الجهر والاختفات لم يلتفت وهو قول علمائنا وبه قال الشافعي الخ وهو يدل على انه اجماعي.

وايضا انه قال في المنتهى: ولو شك في شيء بعد انتقاله عنه لم يلتفت، واستمر على فعله، سواء كان ركنا او غيره: مثل ان يشك في تكبيرة الافتتاح وهو في القراءة، او في القراءة وهو في الركوع، او في الركوع وهو في السجود، او في السجود وقدام، او في التشهد وقد قام. كل ذلك لا اعتبار بالشك فيه والالزم الحرج المنق، لان الشك يعرض في اكثر الاوقات بعد الانتقال فلو كان معتبرا لادى الى الحرج، و يؤيده ما رواه الشيخ في الموثق (لوجود عبدالله بن بكير، التمهة، بل ممن اجمعت) عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو^٢ ونقل صحيحة زرارة المتقدمة^٣

وظاهر هذا الكلام، هو فوت عمل الرجوع بمجرد الانتقال باى جزء كان، كما هو ظاهر اكثر الانحياز سيما موثقة محمد بن مسلم وصحيحة معاوية بن وهب المتقدمة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام اقرأ سورة فاسهو فاتنبه وانا في آخرها، فارجع الى اول السورة او لمضى؟ قال: بل امض^٤ فان الظاهر ان المراد بالسهو هو الشك وهو كثير، وان كان الظاهر من قوله (فاتنبه) غير ذلك

على انه يكون حينئذ على المقصود ادل؛ لانه اذا لم يرجع مع النسيان فع الشك

(١) الوسائل باب (٣٢) من ابواب الحفل الوقع في الصلاة حديث: ٣

(٢) (٣) الوسائل باب (٢٣) من ابواب الحفل الوقع في الصلاة حديث: ٣-١

(٤) الوسائل باب (٣٢) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ١

بالطريق الاولى فتأمل.

والحاصل ان المفهوم من اكثر الاخبار: مثل صحيحة زرارة واسماعيل وموثقة محمد بن مسلم وصحيحة معاوية بن وهب، عدم الالتفات بمجرد الشروع في الفعل الذي بعد المشكوك فيه، فلا يبعد القول به، وليس ما يعارض ذلك الا ما مر مع التوجيه.

نعم تدل رواية عبدالرحمان، على ان بمجرد الشروع في النهوض الى القيام ما لم يستوقفا يعود^١ ويمكن القول به، اذ المراد عدم الالتفات مع الشروع في الفعل المحقق اللاحق وهو القيام، ومن لم يستوقفا، ما قام، وانما وجد النهوض و الشروع في مقدمته، فلم يتحقق الدخول في الفعل الاخر بعد، بل لم يتجاوز عن الاول ايضا بالكلية.

وكان في كلام المنتهى حيث قال: وعمل النزاع الخ^٢ اشارة الى ان النزاع هنا في الفعل المحقق، لا في مقدمته، وان الشروع في المقدمة ليس بما فيه نزاع، ولا خلاف في انه مسقط، لوجوب العود؛ الا انه يشكل انه الهوى للسجود والشك في انه ركع او لم يركع قبل ان يسجد لم يكن مسقطا. مع ان رواية اخرى عن عبدالرحمان على خلاف ذلك ويمكن حلها على الوصول الى السجود كما مر؛ او جعل ذلك في القيام فقط للنص كما مر فتأمل.

مع انها معارضة بما رواه فيا نهض^٣ فانه يدل على انه لا يلتفت بمجرد الشروع في مقدمة الفعل اللاحق.

مع ان في سند كليها ابان بن عثمان، وفيه قول.

و على تقدير عدم ذلك كله، لا ينبغي التعدي عن منطوقها، اذ ليس العلة

(١) الوسائل باب (١٥) من ابواب السجود حديث: ٦

(٢) اشارة الى ما تقدم نقله آنفا عند قوله: لو شك في السجود وقد قام الركع

(٣) الوسائل باب (١٥) من ابواب السجود، حديث: ٦

ظاهرة، حتى يقاس او يعمل بمفهوم الموافقة، اذ لا يقاس ولا مفهوم من دون الظن و العلم بالعلة؛ ويمكن الجمع بالتخيير كما مر.

فحينئذ: لو شك في كلمة سابقة وهو في لاحقها — و في الحمد و السورة بالطريق الاولى، و كذا في الايات — لم يجب العود على الظاهر؛ وما يؤيد ذلك، الظاهر و العادة، و عدم الانتقال غالبا من آية الى ما بعدها الا بعد قرائتها، بخلاف النهوض الى القيام فانه قد يقع بعد السجدة الاولى فان العادة اقتضتها بعد ها في الجملة فيخلط وينسى، وبهذا ظهر الفرق بين المسائل في الجملة، فلا يقاس، و صحيحة معاوية^١ صريحة في ذلك.

ومنها يمكن اخراج الكل، فانه ليس (فيه - خ) اقل من الشروع في كلمة الا ما فيه شك فلو شك في النية بعد مجرد الشروع في التكبير، وكذا الشك فيه بعد الشروع في القراءة، و كذا الشك في ابعاضها بعد البعض اللاحق، و كذا بعد الشروع في القنوت، لم يرجع؛ فبعد الركوع بالطريق الاولى.

و كذا الشك في الركوع وبعد الهوى قبل الوصول الى السجود لرواية عبدالرحمان^٢ على الظاهر.

و كذا في ذكر الركوع و الطمأنينة فيه بعد الرفع، لعدم الخلاف على الظاهر فيه، ولعموم الاخبار المتقدمة، و للزوم تكرار الركن الممنوع مطلقا لاجل اعادة واجب فيه.

و كذا الكلام في واجبات السجود بعد الرفع؛ و معلوم وجوب العود قبل الرفع من الركوع بحيث يخرج عن حد الركوع، و في السجود قبل رفع الجبهة.

و كذا تسقط السجدة بالشك حال التشهد لا حال الجلوس، و هو يسقط

(١) الوسائل باب (٣٢) من ابواب القراءة في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب الركوع حديث: ٦ و لفظ الحديث هكذا (عن عبدالرحمان بن ابي

عبدالله، عن ابي عبدالله عليه السلام، رجل هوى الى السجود فلم يدرك ركع لم يركع؟ قال: قد ركع)

بالاستواء بالنهوض.

واعلم ان هذا كله مع الشك دون الظن، ومع عدم كثرة السهو وغيرها مما مر. وانه لا اشكال على تقدير القول بكون عدم العود رخصة، فيمكن اختياره في الكل، فيسلم من الخلاف، فهو مما يؤيد انها المراد، فانه على تقدير عدمها تصير المسئلة من المشكلات و المتصرات، و لهذا قال في الشرح: ولا يكاد يوجد احتمال، او اشكال الا و بمضمونه قائل.

و مما يؤيد ذلك: ان الدليل الاول الذي ذكره في المسئلة، هو لزوم الخرج و الضيق المنفين عقلا و نقلا.

و لكن ذلك ايضا غير واضح؛ بل ظاهر كلامهم انه حتم، و انه لو خالف و اتى به تبطل الصلاة، للاخلال بالنظم، و لا نه ليس من الافعال، قاله في الشرح، و قال: و يحتمل الصحة ضعيفا، بناء على ان عدم العود رخصة، فيجوز تركها، و في دليله تامل، اذ لا تسلم الاخلال و الابطال مطلقا،

و لهذا يصح العود في المحل في مثل العود للسجود بعد النهوض قبل الاستواء. و لان فعل شيء ليس من افعالها، لا يستلزم بطلانها، الا مع الكثرة بالمعنى المتقدم، و وجودها هنا غير ظاهر، و كونه غير فعلها ايضا غير مسلم، بل هو اول المسئلة.

نعم لو سلم ان الامر هنا للوجوب العميق، يلزم تحريم الفعل المتنافي له فقط، دون البطلان؛ على ان اعتقاد الشارح: ان الامر للوجوب، الاعم من العميق و التخيري، فلا يثبت التحريم ايضا، فتأمل فان المسئلة مشكلة جدا لبعض ما اشرنا، لا بمجرد تعيين المحل، فتأمل و الله الموفق للسداد والصواب وهو المرجع و المآب.

و اعلم ان في هذه الاخبار دلالة على عدم وجوب سجدة السهو للشك في كل زيادة و نقيصة، بل لتيقنها ايضا، و ان الصنف في المنتهى لا يقول به، بل اكثر الاصحاب على خلافه، بل القول به مطلقا خلافا لاجماع كما فهم مما نقلناه عن

ولو شك هل صلى في الرباعية اثنتين أو ثلاثا، أو هل صلى ثلاثا أو أربعاً: بنى على الأكثر، وصلى ركعة من قيام، أو ركعتين من جلوس: ولو شك بين الاثنين والأربع، سلم وصلى ركعتين من قيام: ولو شك بين الاثنين (الاثنتين خ) والثلاث والأربع، سلم وصلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس:

المنتهى: من عدم شيء في ذكر الركوع والسجود والجهر والاختفات.
قوله: «ولو شك الخ» هذه الصور التي تعلق الشك بها بعد حفظ الأوليين: فالظاهر أنه لا خلاف في الصحة وعدم وجوب الإعادة.

فما يدل على الإعادة - مثل صحيحة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: قال سألته عن رجل لم يدرك ركعتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: يعيد، قلت، اليس يقال: لا يعيد الصلاة فقيه؟ فقال: إنما ذلك في الثلاث والأربع^١.

حل على الشك قبل الركوع، فهو في الحقيقة شك بين الواحدة والاثنتين، أو على المغرب، أو الصبح، أو على قبل اكمال السجدين، فهو شك متعلق بالأولتين، وهو مبطل لما مر، ولما سياتي، والكل يعيد بإبائه آخرها، والتخير مناسب لأخبار آخر كثيرة.

وهي أربع صور^٢

الأولى: الشك بين الاثنين والثلاث: فالمشهور هو البناء على الثلاث، على تقدير تساوى الطرفين، والاطمئنان والاحتياط بركعة قائماً أو بركعتين جالسا.
والدليل المذكور عليها كونهما مثل الصورة الثانية والدليل عليها قائم:
وحسنة زرارة (لأبراهيم وصحيحته أيضاً) عن أحدهما عليهما السلام: قلت له: رجل لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: إن دخل الشك بعد دخوله في الثالثة،

(١) الوسائل باب (٩) من أبواب الخلط الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٢) أي الصور التي تعلق الشك بها الخ

مضى في الثالثة، ثم صلى الاخرى ولا شيء عليه ويسلم^١
و هذه مؤيدة لتاويل صحيحة عبيد بن زرارة، بان المراد قبل اكمال
السجديتين، وتشعر بانه لا اعتبار بالشك الا بعد الدخول في الثالثة بمعنى الخلاص من
الثانية، وهو بعد اكمال السجديتين، ومعنى المضي في الثالثة، البناء عليها، ليوافق
ما قرروه، ويريد بقوله (ثم صلى الاخرى) اكماها، وبقوله (لا شيء عليه) نفي
السجود للسهو، لا عدم الاحتياط، لاحتمال النقصان، وللإجماع على الظاهر، و
للمرواية، فتأمل.

و يحتمل ان يريد بالمضي في الثالثة اكماها اربعا، وبقوله (ثم صلى الاخرى،
الاحتياط، و يؤيده تنمة الخبر) قلت: فانه لم يدرك اثنتين هوام في اربع؟ قال:
يسلم و يقوم فيصلي ركعتين ثم يسلم ولا شيء عليه^٢ (وانت تعلم ان في دلالتها
على المطلوب خفاء، بل ظاهرها البناء على الاقل)^٣ فتأمل.

وما روى في الفقيه قال ابو عبد الله عليه السلام لعمار بن موسى يا عمار اجمع
لك السهو كله في كلمتين: متى ما شككت فخذ بالاكثـر فاذا سلمت فاتم ما
فلننت انك قد نقصت^٤ و مثله روى عنه الشيخ في التهذيب، و الظاهر انه يريد
بالظن هنا الشك بقربة قوله (شككت) وبالاتمام، فعل الاحتياط الذي هو
مقتضى الشك كما هو مفصل في غيرها.

و الظاهر انه لو عمل بما مر يبره دعت به غير خلاف، اذ ما نقل الخلاف الا عن
علي بن بابويه و عنده يجوز البناء على الاكثر، فانه قال: في الشك بين الاثنتين
والثلاث: ان ذهب و هلك الى الثلاث فاضف اليها رابعة فاذا سلمت صليت ركعة

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٣) في النسخ المخطوطة التي عندها، كتب على جملة (وانت تعلم، ان قوله: على الاقل) انها زائدة

(٤) الوسائل باب (٨) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١

بالحمد وحدها، وإن ذهب وهمك إلى الأقل فابن عليه وتشهد في كل ركعة، ثم اسجد سجدتي السهو، وإن اعتدل وهمك فانت بالخيار إن شئت بنيت على الأقل وتشهدت في كل ركعة، وإن شئت بنيت على الأكثر وعملت ما وصفت.

كأنه يريد به العمل الذي ذكره على تقدير ذهاب الوهم إلى الثلاث وهو غير مشهور فليس الخلاف في صورة الظن على الأكثر إلا بفعل الاحتياط، وفي صورة الشك والاعتدال بالتخير بين البناء على الأقل والأكثر وذلك غير بعيد كما هو في كثير من المسائل على مامر، لاختلاف الروايات، فإنه قال في الفقيه، وروى اسحاق بن عمار أنه قال: قال لي أبو الحسن الأول عليه السلام: إذا شككت فابن على اليقين قال: قلت: هذا أصل؟ قال: نعم^١

والطريق إليه صحيح وهو ثقة، وله أصل معتمد، وهو لا بأس به، وإن قيل أنه فطحي، ولغيرها من الروايات، وللأصل أيضاً. بل لولا الروايات الدالة على البناء على الأكثر لكان القول بالبناء على الأقل أولى. وهذا ذهب ابنه أيضاً في الفقيه، إلى التخير في كثير من مسائل هذا الباب: مثل الشك في الواحدة والاثنتين، أو الثلاث والأربع، ونقل أنه روى على بن أبي حمزة عن العبد الصالح (رجل صالح - خ) عليه السلام قال: سألت عن الرجل يشك فلا يدري أواحدة صلى أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً؟ تلبس (تلبس خ) عليه الصلاة؟ فقال: كل ذا؟ فقلت نعم، قال: فليحضر في صلاته، وليتعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإنه يوشك أن يذهب عنه^٢

وقالوا إن هذا الحديث قوي، وفيه تأمل

(١) الوسائل باب (٨) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٦) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٤

وعن سهل بن اليسع الثقة في الحسن عن الرضا عليه السلام انه يبنى على يقينه، ويسجد سجدتي السهو بعد التسليم ويتشهد تشهداً خفيفاً^١ ثم قال وقد روى انه يصلي ركعة من قيام وركعتين وهو جالس^٢ وليست هذه الاخبار بمختلفة و صاحب هذا السهو بالخيار باي خبر منها اخذ فهو مصيب^٣.

واعلم ان الاحتياط هنا: البناء على الاكثر و الاحتياط، ولا يبعد ضم سجدتي السهو ايضا للرواية، وان الحكم في جميع الصور التي فيها الشتان انما يكون (الصحة خ) انصحة بعد اكمال السجدة.

ولعله يتحقق بوضع الجبهة في الثانية؛ و يحتمل كون الاعادة مع ذلك اسوط، فتأمل فيه، و ان الاحتياط مع الظن بنفي اخبار كثيرة، وقد مرت و سيجي فتأمل، نعم لا يبعد ذلك للاحتياط، بل الاعادة اسوط^٤.

الثانية: الشك بين الثلاث والاربع: فالمشهور اتحاد الحكم بينه وبين الاولى و يدل عليه ما رواه في الصحيح، عن ابي العباس الثقة (هو الفضل بن عبد الملك البقاي) و عبد الرحمن بن مياينة (ولا يضر وجود ابان في الطريق^٥) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا لم تدر ثلاثا صليت او اربعا و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، وان وقع رأيك على الاربع فسلم وانصرف، وان اعتدل و همك فانصرف و صل ركعتين وانت جالس^٦.

و روى جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: فيمن لا يدري أثلاثا صلى ام اربعا و وهم في ذلك سواء، قال: فقال: اذا اعتدل الوهم في

(١-٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٣-٢

(٣) الى هنا كلام الصدوق ربه في العقب

(٤) سند الحديث كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن مصالة

بن ايوب، عن ابان، عن عبد الرحمن بن مياينة، و ابي العباس)

(٥) الوسائل باب (٧) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ١

الثلاث والاربع، فهو بالخيار: ان شاء صلى ركعة و هو قائم، و ان شاء صلى ركعتين و اربع سجعات و هو جالس^١ و في الطريق على بن حديد الضعيف^٢ مع الارسال.

فكان ابن الجنيد و ابا جعفر بن بابويه، نظرا الى ضعف هذه، مع وجود ابان في الاولى، و احتمال الامر للوجوب التخييري، مع اصل عدم الفعل و عدم الوجوب المعنى.

فخيرا بينه و بين البناء على الاقل والاتمام، كما نقل عنها في المختلف، و نقل ايضا: فيه ايجاب الركعتين من جلوس عن ابن ابي عقيل و عدم ذكر التخيير فيه، و قال على بن بابويه بوجوب الركعة من قيام على تقدير البناء على الاكثر كما مر. و التخيير فيها هو المشهور والمؤيد بمرسلة جميل.

و لعل ابن ابي عقيل نظر الى ضعف رواية جميل، و الى اختصاص الركعتين جالسا بالذكر في رواية ابي العباس.

و كذا في الصحيح عن الحسين بن ابي العلاء (لكنه غير مذكور في الخلاصة، و قال المصنف في موضع (لا احرف حاله) و ذكر في كتاب ابن داود الاختلاف فيه، و قال: حكى سيدنا جمال الدين في البشري، تركيته، و قال في الفهرست: له كتاب، و ذكر الاسناد) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان استوى و هم في الثلاث و الاربع سلم و صلى ركعتين و اربع سجعات بفاتحة الكتاب و هو جالس يقصر في التشهد^٣

ولكن الشهرة — مع المرسلة ومع ان مناسية بدلية الواحدة قائما، تقتضي

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) سند الحديث كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن حديد عن جميل، عن بعض اصحابنا)

(٣) الوسائل باب (١٠) من ابواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ٦

تجوزها، ايضاً، مع عدم تصريح المنع عن ابن ابي عقيل — يفيد التخيير، ولا يبعد كون اختيار الاربع^١ جالسا اولى، للرواية وكثرة العمل، وكونه صلاة، مع ندرة الصلاة بركعة، فتأمل؛ وكأن علي بن بابويه نظر الى عدم الرواية في صورة الظن، مع اقتضاء المناسبة، حتى سكنت عن الركعتين وذكر الواحدة، ثم احال عليها صورة الشك، فيمكن كونها هناك احوط في الظن، فتأمل، ولا يبعد ان فعلها مع سجود السهو يكون اولى، والاحوط الاعادة مع تلك.

الثالثة: الشك بين الاثنتين والاربع: والمشهور هنا ايضاً هو البناء على الاكثر والاحتياط لما مر، ولما روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين، فلا يدري ركعتان هي او اربع؟ قال: يسلم، ثم يقوم فيصلي ركعتين بفاتحة الكتاب ويتشهد وينصرف وليس عليه شيء.^٢

وفيها دلالة على عدم وجوب السلام في صلاة الاحتياط، وعلى عدم وجوب السجدة للشك في الزيادة والنقص: وكذا فيما مروا به.

وما رواه ايضاً في الصحيح عن ابي بصير (لكن الظاهر ان ابا بصير هذا، هو يحيى بن القاسم، وفيه قول، ولكنه اعتمد عليه المصنف، لانه روى عنه شعيب، كانه المقر قوفى، لنقل حماد عنه، وهو قائد ابي بصير المذكور وابن اخته) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا لم تدر اربعاً صليت اربع ركعتين، فقم واركع ركعتين، ثم سلّم^٣ واسجد سجدتين وانت جالس ثم تسلم بعدها^٤ وفي دلالتها على المطلوب خلفه

(١) أي الركعتين جالسا بأربع سجعات كما في رواية جيل.

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب الحظ في الواقع في الصلاة حديث: ٦.

(٣) وزاد في التهذيب المطبوع بعد قوله: (ثم سلم) (واركع ركعتين ثم سلم الخ)

(٤) الوسائل باب (١١) من ابواب الحظ في الواقع في الصلاة حديث: ٨.

نعم فيها دلالة على وجوب سجدة السهو في هذه الصورة والسلام فيها: وحلها الشيخ والمصنف على من تكلم في الصلاة، كانه لعدم القائل به، ولقرينة ما مرو ما سيأتي.

ويمكن حلها على الندب لعدم القائل بالوجوب، ولمدم الصحة، ولنفيه في الصحيح المتقدم على الظاهر، وبالجملة الاحتياط يقتضي الفعل، بل الاعادة ايضاً، مع مامر، فتأمل.

والاخبار في ذلك كثيرة: مثل ما رواه يونس عن ابن مسكان عن ابن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يدري ركعتين صلى ام اربعاً؟ قال: يتشهد ويسلم، ثم يقوم فيصلي ركعتين و اربع سجعات يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ثم يتشهد ويسلم، فان كان صلى اربعاً، كانت هاتان نافلة، وان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربعة وان تكلم فليسجد سجدة السهو.

وحسنة الحلبي (في الكافي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا لم تدري ائتيتين صليت ام اربعاً ولم يذهب و همك الى شيء، فتشهد وسلم ثم صل ركعتين و اربع سجعات تقرأ فيها بام القرآن (الكتاب خ) ثم تشهد وسلم، فان كنت انما صليت ركعتين كانت هاتان تمام الاربعة، وان كنت صليت الاربعة كانت هاتان نافلة، وان كنت لا تدري ثلاثاً صليت ام اربعاً ولم يذهب و همك الى شيء، فسلم ثم صل ركعتين وانت جالس تقرأ فيها بام الكتاب، وان ذهب و همك الى الثلاث فقم فصل الركعة الرابعة، ولا تسجد سجدة السهو، فان ذهب و همك الى الاربعة فتشهد وسلم ثم اسجد سجدة السهو.

وهي دلالة على حكم المسئلة السابقة، ووجوب السجدة، لاحتمال النقصان

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب الحلال الواقع في الصلاة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب الحلال الواقع في الصلاة حديث: ١ و اورد قطعة منه في باب (١٠) من

هذه الابواب حديث: ٥

مع الظن بعدمه ايضا، دون احتمال الزيادة.

ويمكن حملها على الاستحباب، وينبغي عدم الترك، وعلى كون ركعتي الاحتياط جالسا ايضا فهو الاحوط كما مر.

ومما يدل على الاحتياط مع الظن رواية محمد بن مسلم (اظن صحتها) قال: انما السهو ما بين الثلاث والاربع وفي الاثنتين والاربع بتلك المنزلة، ومن سهى فلم يدر ثلاثا صلى ام اربعا واعتدل شكه: قال: يقوم فيتم، ثم يجلس فيشهد ويسلم ويصل ركعتين واربع سجعات وهو جالس، فان كان اكثر وهمه الى الاربع تشهد وسلم ثم قرء فاتحة الكتاب وركع وسجد ثم قرء وسجد سجدين وتشهد وسلم، وان كان اكثر وهمه الى الثنتين نهض وصلى ركعتين وتشهد وسلم^١ وفيها احكام اخر، الا انها مقطوعة بمحمد، ولعله عن الامام كما قيل في غيره، فتأمل.

واما رواه في الصحيح والحسن عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال: قلت له من لم يدر في اربع هوام في ثنتين وقد احرز الثنتين؟ قال: يركع بركعتين واربع سجعات وهو قائم بفاتحة الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه، واذالم يدر في ثلاث هوام في اربع وقد احرز الثلاث قام فاضاف اليها اخرى ولا شيء عليه. ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين، ولا يخطئ احد هما بالآخر، ولكنه ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فيبني عليه ولا يمتد بالشك في حال من الحالات^٢

ففيها دلالة على البناء على الاقل مطلقا: والمجيب ان المصنف في المنتهى و الشيخ في التهذيب ذكرها في سياق الادلة على الحكم المشهور في الصورة الثالثة،

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٣ وورد قطعة منه في باب (١٠) من

مع انها تدل على خلاف الحكم السابق.

و اراد باليقين، اصل العلم الذي كان يقينا، وان حكمه باق ولا يدفعه الشك وفيها مبالغة في ذلك واستدلال عليه، ودلالة ايضا على عدم وجوب السلام. و ايماء الى اشتراط احراز الثنتين (والثلاث) للصحة. و عدم وجوب السجدين لاحتمال الزيادة و النقصان، و الشك، لذلك؛ فالقول بالتخير قوى مع مامر، خصوصا في الاثنتين والثلاث، لعدم دليل خاص قوى.

وكذا بينها وبين الامادة كما هو مختار الصدوق على ما نقل في الشرح؛ وقال في المختلف: انه قال: يعيد، لصحيفة محمد قال ماله عن الرجل لا يدري صلى ركعتين ام اربعاً؟ قال: يعيد الصلاة^١ والظاهر انه عن الامام عليه السلام: و روى انه يسلم فيصل^٢ فالظاهر عدم الخلاف في البناء على الاكثر على ما يفهم من الشرح، وان لم يكن عبارة المختلف صريحة في قول الصدوق به، فتأمل واحتط.

الرابعة: الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع؛ فالمشهور ايضا البناء على الاكثر والاحتياط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس.

والدليل عليه ما روى في الكافي والتهذيب (في الحسن) عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى فلم يدرك اثنتين صلى ام ثلاثا ام اربعاً؟ قال: يقوم فيصل ركعتين من قيام ويسلم ثم يصل ركعتين من جلوس ويسلم، فان كانت اربع ركعات كانت الركعتان نافلة والا تمت الاربع^٣

وهذه الرواية ما وجدتها هكذا الا في منتهى المصنف ومختلفه قدس الله روحه العزيز، فان في التهذيب (فان كانت الركعتان نافلة) وفي الكافي ليس فيها، (ام ثلاثا) مع الركعتان بدل الركعات كما في التهذيب، ولكن وجدت (ام ثلاثا) في

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب الخطأ الواقع في الصلاة حديث: ٧

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب الخطأ حديث: ٦

(٣) الوسائل باب (١٣) من ابواب الخطأ الواقع في الصلاة حديث: ٤

نسخة أخرى و هو الصحيح؛ فالظاهر ان ما ذكره المصنف هو الصحيح، الا انه مجمل، فان معنى قوله (والا) ان لم يكن اربعا، فان كانت ثلاثا، فالثنتان جالسا تمام الاربع، والركعتان قائما باقاة، وان كانت ثنتين فبالعكس. وبالجمله هذه الرواية لا تخلو عن شيء من ادعاء الارسال، وان كان عن ابن ابي عمير ومثنا، للاختلاف والاجال. ودلالة على المطلوب، فانه ينبغي ان يقول: يكمل ما فيه فينشهد و يسلم، ثم يقوم فيصل الحديث، وكان ذلك محذوف بناء على الظهور.

و لعله لاخلاف فيها (فيه خ) الا ما نقل في المختلف عن ابني بابويه و ابن الجنيد في الاحتياط، فانهم قالوا: يصل ركعة من قيام وركعتين من جلوس^١ و لعل العمل بالرواية المعمولة المنجبرة بالشهرة العظيمة أولى. ونقل في الشرح عن الذكري: ان قولهم قوى، من حيث الاعتبار الى قوله: ان النقل و الاخبار تدفعه.

وما اجد له قوة اصلا، فانه مستلزم للزيادات، و تمييز لصورة البدل، و تلفيق البدل الواحد من الفعل قائما و جالسا، و ثنتين و واحدة مع عدم تعارف ذلك نعم القول بالثلاث قائما بتسليمتين، مقتضى الاعتبار، الا ان الخبر و كلام اكثر الاصحاب يمنعه، ولا دلالة فيها عليه بمفهوم الموافقة، لعدم العلة، فلا ينبغي الخروج عن ظاهرهما، مع انه لا مستند للحكم الا ذلك الخبر. وقال الشارح: وقول المصنف هنا اعدل^٢ وما فهمته.

و ايضا انه قد تشعر عبارة المفيد و السيد، على وجوب تقديم ركعتين قائما على

(١) الوسائل باب (١٣) من ابواب المخل الواقع في الصلاة حديث: ٣ ولفظ الحديث (قال: - اي محمد بن علي بن الحسين - وقد روى انه يصل ركعة من قيام وركعتين و هو جالس)

(٢) قال في روض الجنان ص ٣٥٢ وهل يجوز ان يصل بدل الركعتين من جلوس، ركعة قائما؟ ظاهر الاكثر عدله، واجازه المصنف وربما قيل تنجسه، وقول المصنف هنا اعدل. لان الركعة من قيام اقرب الى حقيقة الحمل فولته، فيكون مدلولها عليه بمفهوم الموافقة.

الركعتين جالسا، و ان كلام اكثر الاصحاب خال عنه و يفيد التخيير، و لا يبعد كونه اولى، لما في ظاهر الرواية التي هي المستند، حيث قال: (يقوم فيصلي ركعتين من قيام و يسلم، ثم يصلي آه) و ثم، دالة على الترتيب، مع قوله (فيصلي ركعتين من قيام) حيث رتبته على القيام بلا مهلة، فتأمل.

و على تقدير كونها فقط مستنداً، لا يبعد تعين العمل بها حتى تظهر انها ليست للترتيب هنا، اوانها للاولوية، الا ان يكون التخيير اجاعيا، حيث ما جزم المصنف في المختلف بالخلاف، فتأمل.

والاحتياط يقتضي تقديم الركعتين قائما للامر، و ان قال في الشرح: وربما قيل بوجوب تقديم الركعتين من جلوس، لعدم العلم بالوجه، و القائل.

و يمكن ان يوجه ايضا، بانه على تقدير التقديم، يمكن كون واحدة منها تقع رابعة على تقدير الثلاث، فيكون الباقي نافلة بعد تمام الفريضة، فلا تقع نافلة قبلها. و ايضا يقع الشتان قائما في موضعه، اما نافلة، او تكلة. بخلاف تقديم الشنتين جالسا، فانها تقع على التقديرين لعوا: و تقع النافلة الغير المتداولة بين الفريضة و الاحتياط من غير داع، و النافلة قبلها ايضا، فتأمل: فان العمدة هو النص و الباقي مناسبات يمكن قولها (قبولها - خ) من الطرفين بعد الوقوع، و سيجيء له وجه وجه في آخر قول، بعد هذا القول.^١

و اعلم ان القول بالتخير في اكثر هذه المسائل، ليس بعيب. و انه لو لم يحتط في موضعه، و اعاد سيا من كان جاهلا، لاستبعد الصحة، و الاولى منه القول بالبناء على الاقل للامر. و الاخبار عليها كثيرة، و قد نقلت بعضها فيما تقدم، فتذكر، فكان الاحتياط رخصة و تخفيف، الله يعلم.

و ان في الاخبار يوجد الاحتياط مع الظن ايضا^٢ و قد قال به ايضا على بن

(١) في لواخر شرح قول المصنف: (ولا يبعد ذكر ما صل)

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب المحلل الوقوع في الصلاة حديث: ٨

بابويه على ما نقل.

و كذا سجدة السهو^١ فلا يبعد فعلها احتياطا على ما اشرت اليها فيما تقدم، فتذكر.

وان الظاهر عدم وجوب العلم لحكم هذه الصور كغيرها، وانه لا تبطل صلاة من لا يعلم مطلقا اذا فعلها على ما هي عليها، وعدم الشك اصلا، ويدل عليها ما تقدم فتذكر.

وايضا ترك^٢ ايجاب الاعادة - في الاخبار و كلام العلماء في الاعصار و عدم اشتغال اصحابه صلوات الله عليه وآله في بدو الاسلام وغيره بذلك و تقريره ذلك و عدم المنع^٣ و سواهم في الوقائع الجزئية بعد الوقوع، وعدم تقريره لهم: ^٤ مثل ما وقع لعمار في تيممه، ^٥ بالترك، والامر بالاعادة مع الموافقة، بل تقريرهم على ذلك والتحسين معها، واصل عدم الوجوب، وعروض الشك وغيره مما يفسد. وكذا اصحاب الأئمة عليهم السلام.

ويدل على عدم الوقوع، عدم النقل، والانتقل، لان العادة تقتضي نقل مثله متواترا فكيف احاداء، مع علمهم بحال الناس من غلبة الجهل عليهم.

مع انهم صلوات الله عليهم كانوا اشفق على اصحابهم واحرث^٦ لهم بالترغيب والترهيب. مع ادلة كون الجهل عذرا في الايات حيث قيد الذم والتعريض بالعلم، مثل (وانتم تعلمون - ٧ -) فيها، وكذا في الاخبار مثل: الناس في وسع عما

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة حديث: ٥

(٢) هذا مبتدأ و خبره بمدا سطر (دليل الاجراء)

(٣) اي عدم سواهم من وجوب الاعادة.

(٤) مثال لتعريض. اي كما وقع التعريض منه صلى الله عليه وآله لعمار بتركه للمأمورية.

(٥) الوسائل كتاب الطهارة، باب (١١) من ابواب التيمم حديث: ٢-١-٥-٨-٩

(٦) كذا في جميع النسخ، والا سب ان يكون بالصاد.

(٧) الايات الواردة في ذلك كثيرة، واليك نموذج منها، قال تعالى: (فلا تحيطوا بها اذا كنتم تعلمون: ٢٢/٢)

لا يعلمون^١ ومثله كثير.

و كذا في كلام الاصحاب: مثل ما نقل الشارح عن الشيخ في التهذيب:
ان الجاهل معنون وكان ظاهره انه ممنور ولو فعل مع علمه بانه حرام في الصلاة،
وجاهل بانه مبطل.

و صدق الاتيان بالماور على فعله لله:
دليل الاجزاء:^٢

والاصل عدم اشتراط العلم في جميع اجزائها من حيث الامر، خصوصا التروك،
و اول منها بالصحة مع العلم، لامن الجهة التي قالوها: فتأمل.
والعقل ايضا يعذره بل لا يجعله مكلفا.

نعم لو حصل عنده علم اجمالي — وقصر في التفتيش الواجب عليه بعقله، او
نقل بجملا — لا يعذر خصوصا في الاصول، على انه قد جعله البعض معذورا فيه
ايضا.

و قد امتشكل ذلك في مسائل الاصول: مثل فرض امرئة عاجزة جالسة في
الجزيرة البعيدة عن الاسلام بل عن الانسان ايضا، حتى لا يمكن الجواب عنها، الا
بان لا يسلم جهلها، بل حصل عنده علم اجمالي بعقل او الهام او نقل، و دل عقله
على التفتيش والاستفسار والتحصيل، ثم انه قصر.

لحصول العلم بعقاب الكافر مطلقا من الكتاب و السنة، و بعض افراد
المسلمين، لان العقل يحكم بعدم جوازه مع الجهل المطلق و الغفلة المحضة، و لا

(ولا تبسوا الحق بالباطل و تكتموا الحق و انتم تعلمون: ٤٢/٢) لتأكلوا عريقا من اموال الناس بالانتم و انتم
تعلمون: ١٨٨/٢) لم تبسوا الحق بالباطل و تكتمون الحق و انتم تعلمون: ٧١/٢) الى غير ذلك من الايات الشريفة
التي يمكن الاستدلال بها على المطلوب.

(١) جامع احاديث الشيعة، باب (٨) حكم ما اذا لم يوجد حجة على الحكم، بعد الفحص، في الشبهة
الوجوبية والتحريمية حديث: ٦٠ نقلا من عوالي اللئالي، والحديث منقول بالمعنى.
(٢) قوله قدس سره: (دليل الاجزاء) خير لقوله: قبل اسطر (ترك ايجاب الاعادة)

يسلم وجود مثل هذا الفرد، بل يجب في الجملة لعلامه بوجه.
ولولم يكن اصلاً، مانقول بإمكانه البتة، لاستحالة عقاب مثله على الله عقلاً،
وعدم وصول النبوة والامامة البتة.

ولانه لولا ذلك لزم افحام الانبياء، وعدم التكليف بالكلية، فيلزم الفساد في
العالم، فلا بد ان يلتقي الله تعالى في قلبه وجوب الاسماع والتخيش والتفسير حق
يرتفع عن نور تكليف الجاهل والمذكورات.

وانه يكفي في الاصول ايضاً مجرد الوصول الى الحق بمثل مامر مراراً؛ وانه يكفي
ذلك لصحة العبادة المشروطة بالقربة، من غير اشتراط البرهان والحجة على
ثبوت الواجب وجميع الصفات الثبوتية والسلبية والنبوة والامامة وجميع احوال القبر
ويوم القيامة، بل يكفي في الايمان اليقين ثبوت الواجب والوحدانية والصفات في
الجملة باظهار الشهادة به وبالرسالة وامامة الاثمة، وعدم انكار ما علم من الدين
بالضرورة ويلزمه اعتماد ساير المذكورات في الجملة.

هذا ظني، قد استغذته ايضاً من كلام منسوب الى افضل العلماء و صدر
الحكام نصير الحق والشرعية ومعين الفرقة الناجية بالبراهين العقلية والنقلية على
حقية مذهب الشيعة الاثنا عشرية نفعه الله بعلومه الدينية وحشره الله مع محمد
خاتم الرسالة وآله الامناء الاثمة عليهم افضل السلام والتحية.

و بما يؤيده الشريعة السهلة السمحة، وان البنت (التي ما رأت احدا الا
والديها مع فرضها متعبدتين بالدين الحق، فكيف الغير) اذا بلغت تسعاً يجب عليها
جميع ما يجب على غيرها من المكلفين على ما هو المشهور عند الاصحاب، مع انها ما
تعرف شيئاً، فكيف يمكنها تعلم كل الاصول بالدليل، والفروع من اهلها على
التحصيل المذكور، قبل العبادة، مثل الصلاة على ان تحقيقها العدالة في غاية
الاشكال كما مر. وقد لا يمكن لها فهم الاصول بالتقليد فكيف بالدليل. وعلى
ما ترى انه قد صعب على اكثر الناس من الرجال والنساء جداً فهم شيء من

ولا يعيد لو ذكر ما فعل وإن كان في الوقت.

المسائل على ما هي إلا بعد المداومة.

وبالجملة هذا ظني، ولكنه لا يفتني من الجوع، ولعل لا اعاقب به انشاء الله، وقد استبعدت ما ذكره بعض الاصحاب، سيما ما في الرسالة الالفية مع قوله في الذكرى بصحة صلاة العامة، وقد اشار الشراح اليه ايضا، وقد اشار اليه الشارح ايضا، وهنا توقف واستشكل في الصحة على تقدير الموافقة وعدم حصول شك من هذه الصور مع حكمه اولا بالبطلان وجوب التعلم، وجعل ذلك سبب حصر هم الشكوك في الاربعة مملا بكثرة وقوعها دون غيرها، مع ان المقدمتين في محل المنع، فتأمل.

قوله: «ولا يعيد الخ» دليل ما ذكره واضح: وهوان الا تيان بالمأمور به يدل على الاجزاء، فلا معنى لوجوب الاعادة بعده.

وايضا معلوم ان الغرض من الامر بالاحتياط، تصحيح الصلاة: وانه قد صرح في بعض الاخبار^١ على ما مر: انه على تقدير النقص، تمام الصلاة. ولا فرق في ذلك بين الصور كلها على تقدير عدم الذكر الا بعد الاحتياط كله، لما مر وهو واضح.

وكذا لو ذكر في الاثناء التمام وعدم الحاجة اليه فالظاهر انه لا اشكال وان تميمها حينئذ على قصد التنفل كما يشعر به الاخبار.

واما لو ذكر النقص حينئذ فالظاهر الصحة ايضا مع الاتمام، واعتبار (اغتمار ظ) الزيادة من النية والتكبير، للامريها للاصل؛ والصلاة على ما افتتحت^٢

(١) الوسائل باب (٨) من ابواب المثل الواقع في الصلاة حديث: ٣

(٢) لم يشر على رواية هذه العبارة، نعم في باب (٢) من ابواب النية (في عدم بطلان صلاة من بوي مريضة ثم ظلى انها نافلة وبالعكس، اذا ذكر ما سوى لولا) ما يدل على المطلوب، هي حديث: ٢ من الباب المذكور (قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلاة المكتوبة فسها عطفن ابا ناهض، اوقام في النافلة فظن

ولأن الظاهر من الأمر بالاحتياط — مع التعليل: بأنه إن كانت ناقصة فهو تمامها والا فنافلة — عموم الحكم، سواء كان ذكر في الاثناء أو بعده، بل قبل ايضاً، إلا أنه خرج بدليل العقل: إن المراد به مع الشك وقد زال، وإن كانه اجماعاً ايضاً، وحينئذٍ يفعل ما مر في نقصان الركعة.

و يحتمل القطع والاثيان بمقتضى النقصان، ويكون تلك الزيادة مغتصرة للامر بها، وإن كانت ركعة وما فوقها، فلا تبطل إن لم يكن فعل منافياً مبطلاً غير الاحتياط كما مر، فيبطله.

ولأن هذه لا تسمى زيادة ركعة أو ركن في الصلاة، بل صلاة أخرى فعلت حينئذٍ بأمر الشارع بعد الخروج من الأولى، لا تمامها إلا أنه قد تبين عدم كونها من تمامها مع الخروج عنها، فالبطلان مطلقاً بعيد.

ولعل الأولى أولى لما مر: ويحتمل كون الاعادة مع ذلك لحوط، قاله في الشرح ايضاً مع السجود. هذا فيما اذا توافقا؛

و أما اذا لم يتوافقا كما لو ذكر انها الثنتان وهو في اثناء الركعتين جالسا قبل فعل الركعتين قائماً، او ذكر انها الثلاث بعد الشروع في الركعتين قائماً، فالظاهر هنا القطع والاثيان بمقتضى الذكر من النقصان، لأن الظاهر المتبادر من الرواية: إن الأمر بها قائماً لاحتمال الركعتين وبها جالسا لاحتمال الثلاث، والا لأمكن الاكتفاء بالركعتين قائماً او بركعة قائماً مع الثنتين جالسا، او ثلاثاً قائماً بتسليمتين، فلا تجزى احدهما عن الاخرى ولا يصير بدلها، والزيادة مغتصرة لما مر، فلا تبطل إلا مع المبطل المتقدم، وإن هو محتمل ايضاً كما في السابق.

ويحتمل الصحة وعدم الالتفات الى النقص خصوصاً في الصورة الثانية، مع ذكره النقصان قبل الشروع في ركوع الركعة الثانية من ركعتين قائماً، للموافقة في

ولو ذكر ترك ركن من احدى الصلاتين اعادهما مع الاختلاف،
والا فالعدد،

الصورة مع الفائدة و عدم زيادة مبطله، وقد مر مثله في النقل من اللاحقة الى
السابقة في الاثناء مع الامكان: وايضا ورد في جواز احتساب اللاحقة عن السابقة
انها اربع مكان اربع^١ والطاهر انه هنا بالطريق الاول: وليس كذلك الصورة
الاولى، لعدم الموافقة.

نعم يمكن الصحة مطلقا، و اتمام تنمة النقص و حذف الزوائد و لكنه بعيد
على مامر؛ و بهذا ظهر الفرق بين تقديمها قائما و جالسا، فقد يكون تقديم الركعتين
قائما هذه الفائدة، فانها قد تصح حينئذ مع عدم التوافق ايضا بخلاف العكس، فلا
ينبغي الخروج عن النص، والاجتهاد في مقابله فانه قد يكون له وجه خفي، و لهذا
منع القياس، فهذا مؤيد للقول بوجوب تقديم الركعتين قائما، و قد يجعل وجوب
التقديم مؤيدا لهذا، لانه فائدة ظاهرة وليست غيرها ظاهرة فيحمل عليه، فانهم.

قوله: «ولو ذكر ترك ركن الخ» دليل وجوب اعادة الصلاتين مع الاختلاف،
مطلقا، بذكر ترك الركن المبطل، واضح: لعل لاختلاف فيه: و لانه يجب
اعادة الصلاة الباطلة اتفاقاً مطلقا، اداء في الوقت، وقضاء خارجه، والبرائة
لا تحصل الا باعادتها.

و اما الاكتفاء بالعدد في المنفعة، فلان الباطلة احدا هما لا بعينها، والتكليف
بالزيادة منى عقلا ونقلا الا بدليل، وليس، والاشتباه لا يصلح دليلا لذلك لانه قد
يحصل بفعل المطلق مع التردد في النية، او قصد ما في النية، و الجزم في النية
موجود؛

و وجوب التعيين — على تقدير تسليمه في غير هذا الموضوع — هنا ممنوع.
و هذا الحكم لخصوصية له بهذه المسئلة، بل هو حكم مطلق البطلان مع

(١) انوسائل باب (٦٣) من ابواب الوقتية قطعة من حديث: ١

و يتعين الفائحة في الاحتياط.

الاختلاف والاتحاد، و سيجب له زيادة تحقيق.

قوله: «ويتعين الفائحة في الاحتياط» لأنها صلاة، ولهذا قد تقع نافلة. و أنها مفتحة بالتكبير ومختمة بالتسليم. ولا صلاة الا بفائحة الكتاب كما ورد في الخبر عنه صلى الله عليه وآله^١ وللأمريها في الاخبار الكثيرة جدا من المتقدمة؛ وغيرها، مثل صحبة زرارة وحسنة الطويلة المشتملة على عدم نقض اليقين بالشك^٢ وصحبة محمد بن مسلم في الشك بين الاثنتين والاربع^٣ واظن ان ليس هنا صحيح غيرها، وان لم يكن فيها صريح الامر، ولكن قوله عليه السلام في هذا المقام لتعليمهم الاحتياط، (يصل ركعتين بفائحة الكتاب) يفيد ان قرائتها داخلة في ماهيتها المأمور بها فيكون جزء واجبا.

ولان الظاهر انه خبر معنى الامر.

ولا ينافيها ما وقع في بعض الاخبار من الامر بالاحتياط من غير بيان كيفيتها، لانه ما بين فيه الكيفية.

مع ان الزيادة مقبولة، وقد ثبت في الاصول.

وليس من باب المطلق و المقيد حتى يقال انه يحمل على المقيد، لان ذلك انما يلزم على تقدير المناقاة كما حقق في الاصول، ومعلوم عدم المناقاة بين ذكر شيء في موضعه مرة وعدمه في اخرى، عندها بين مطلق المطلق والمقيد، وهو ظاهر.

فالقول بجواز التسبيح لانه البديل المجوز فيه ذلك، و للمطلقة، بعيد، لعدم التساوي بين البديل و المبدل، على تقدير تسليم البدلية، ولذا اوجب فيها النية و

(١) صحيح مسلم كتاب الصلاة (١١) باب وجوب قراءة الفائحة و كل ركعة حديث (٣٤-٣٦) عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبي (ص) لا صلاة لمن لم يقرأ بفائحة الكتاب، و في بعضها (لا صلاة لمن لم يقرأ بركعتين) وغير ذلك من المباهير فراجع.

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣ و لورد قطعة منه في باب (١٠) من الابواب المذكورة حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (١١) من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٦

ولا تبطل الصلاة بفعل المبطل قبله،

التكبير وغيرهما، ولما مر.

قوله: «ولا تبطل الخ» دليله يعرف بمأمر: من أن الاحتياط صلاة على حدة وكون سببها الشك.

و احتمال جبر النقص بها، لا يجعلها جزء حقيقتها، حتى تكون قبلها في الصلاة فتبطل بفعل منافيا، وهو ظاهر، ولهذا قد يكون نافلة ووجب فيها ما وجب في الصلاة.

وبالجملة لا شك انها صلاة مستقلة وان كانت جارية لنقص ما سبقها، وقلنا بوجوب فوريتها بعدها بالاجماع كما نقل في الشرح عن الذكرى وقيل باستفادته عن مثل رواية ابي بصير (نقم) ^١ حيث رتب فعلها على الشك على ان الاجماع غير ظاهر، وحديث ابي بصير ليس تصريح لاصحح، وان قالوا انه صحيح كما مر، و دلالة ايضا غير واضحة، فان الظاهر ان المراد بالفاء في امثالها مجرد التعقيب والعطف لاعدم التأخير، ولهذا ورد، «ثم» في صحيحة محمد بن مسلم ^٢ وحسنة الحلبي ^٣ ورواية ابن ابي يعفور ^٤ وعدم شيء في غيرها، مثل صحيحة زرارة وجمسته ^٥ فتأمل: ومع تسليم ذلك يلزم البطلان بالمنافي كما يقولون بذلك مع التأخير،

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٨ ونظ الحديث (ادام تدراربعاً صلعت ثم ركعتين نقم الحديث)

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٤ ونظ الحديث (فان كان اكثر وجهه الى الاربع تشهد وسلم ثم قرء فاتحة الكتاب الحديث)

(٣) الوسائل باب (١٠) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٥ ونظ الحديث (ان كنت لا تدري ثلاثاً صلعت ام اربعاً ولم يذهب ومك الى شيء مسلم ثم صل الحديث)

(٤) الوسائل باب (١١) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٢ ونظ الحديث (من الرجل لا يدري ركعتين صل ام اربعاً؟ قال: يتشهد ويسلم ثم يقوم الحديث)

(٥) الوسائل باب (١١) من ابواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٣-٤ ونظ الحديث (من لم يدري اربع هولاء في سنتين وقد احراز السنتين؟ قال: يركع بركعتين واربع سجدة الحديث) وفي آخر (قال مسلم ويقوم فيصل ركعتين)

ويبنى على الأقل في النافلة ويجوز الأكثر.

لان الامر دال على الوجوب، و النهى عن جواز التأخير، والامر و النهى اذا كانا متعلقين بالامر الخارج لايد لان على البطلان، وهو ظاهر قاله الشارح لرد دليل المصنف والشهيد على البطلان؛ والظاهر ان مقصودهما اثبات الجزئية بذلك وهذا قالوا: وعدم جواز الكلام قبلها، وجوب السجدة للسهول للكلام قبلها: يدل على الجزئية، يعنى بقاء حكمها، وكذا فورية وجوب فعل الاحتياط يدل عليه، الا انه لا يتم ذلك لما مر، وللاصل، فتأمل.

قوله: «ويبنى على الأقل في النافلة الخ» لعل دليله عدم وجوب النافلة عند هم بالشروع، بل المصل بالخيار في القطع والاثتمام، وقد صرح المصنف بذلك في المنتهى، فلا يضرب البناء على الأقل والاكثر، لان غاية ما يلزمه اما النقص او الزيادة و هما جائزان مع الشكوك؛ ويمكن كون الأقل افضل لزيادة الصلاة، وعدم لزوم النقص، و كونه يقينا، مع عدم ورود ما ينا فيه كما مر في الفريضة.

و ظاهر صحيحة محمد بن مسلم سعن احمد بن محمد عليها السلام قال: سألته عن السهو في النافلة؟ فقال: ليس عليك شيء اعدم الالتفات الى الشك و البناء على الاكثر، كما قيل مثل ذلك في السهو مع الظن، ومع الامام، والكثرة: ويحتمل عدم سجود السهو، بل الطاهر نفي جميع احكام السهو المتقدمة في الفريضة، كانها رخصة في سقوط الاحكام عن النافلة؛ ويرتب الثواب المطلوب عليها مع ذلك فلا تبطل بالشك اذا كانت ركعة او ركعتين او اكثر وان كان في الاولتين، وعدم الالتفات في الشك مع تجاوز المحل وبدونه وعدم سجود السهو بسببه الذي كان في الفريضة؛ ولكن يكون في البطلان بترك الركن كالفريضة، ويحتمل في الزيادة ايضا ذلك، ويمكن اولوية فعل جميع ما يفعل في الفريضة هنا حتى سجود السهو لكلام في غير المحل وغير ذلك فتأمل.

ولوتكلم ناسيا، أو شك بين الاربع والخمس، أو قعد في حال القيام، (قيام—خ) أو قام في حال القعود (قعود—خ) وتلافاه على رأى، أو زاد أو نقص غير المبطل ناسيا على رأى—مسجد للسهو.

وهما سجدة تان بعد الصلاة، يفصل بينهما بجلسة، ويقول فيها: بسم الله و بالله اللهم صل على محمد وآل محمد، أو: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، ويتشهد تشهدا خفيا ويسلم.

قوله: «ولوتكلم ناسيا الخ» قدمرت هذه المسئلة، كانه إنما أعادها للاستيفاء والاستقلال؛ ولا يظهر اختيار المصنف وجوبها للشك في كل زيادة ونقص في غير المختلف، وليس بمعلوم قول احد بذلك سوى ما يفهم منه، واختار عدمه في المنتهى، وقد مرت المسئلة مع دليلها مفصلة فتذكر وتامل.

واعلم ان المصنف ذكر الامور الخاصة ثم عممها مع دخولها تحته، اشارة الى الخلاف، وخصوص الادلة.

و ان رواية عمار الضعيفة ^١ الدالة على وجوبها للقيام موضع القعود و بالعكس، معارض (ضة ظ) بموثق الحلبي: قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يسهو في الصلاة فينسى (فيسهو—خ) التشهد؟ فقال: يرجع فيتشهد، قلت: ايسجد سجدتي السهو؟ فقال: لا: ليس في هذا سجدة السهو ^٢ قاله المصنف في المنتهى، وقال ايضا انها من صور النزاع ثم قال: وفي الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من حفظ سهوه فاته فليس عليه سجدة السهو ^٣ و اجاب عن رواية عمار بضعف السند.

قوله: «وهما سجدة تان بعد الصلاة الخ» قد مر ما دل على انها اثنتان، وبعد

(١) الوسائل باب (٣٢) من ابواب الخلط الواقع في الصلاة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب التشهد حديث ٤.

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب الخلط الواقع في الصلاة قطعة من حديث ١١.

الصلوة، مع ما يدل على تقديمها على السلام بالنقيصة، وتأخيرها عنه للزيادة، كما هو رأى البعض، وإن الأول أرجح للكثرة مع الشهرة، وإن التأخير للنقيصة محتمل، للجمع بين الروايات الصحيحة، وإن كانت رواية واحدة من طرف التقديم، وحل في الفقيه والتهذيب ما يدل على التخصيل، على النقيصة.

و أما الفصل بيها بجملة: كأنه ما خوذ من السجدين في الصلاة، فإنها هكذا، ولعله لا خلاف فيه، والألفا اعرف له دليلا، وليس الفصل منحصرافيه، بل قد يحصل بدونه، كما في سجدي الشكر.

و أما الذكر: فقد مر أن الظاهر استحبابه، سيما المعين، لعدم الدليل على الوجوب، مع التأييد برواية عمار.

وما نقل: في قول الذكرين المذكورين — لا يدل على الوجوب، فإن التعليم أهم من الواجب والندب و كذا فعله (ع) الذي يقتضي سهوه عليه السلام^١: لوجوب الأصل العدم، وهو مختار المصنف في المنتهى، للأصل، المؤيد برواية عمار أنها سجدتان فقط^٢ مع قوله بوجوب التشهد والسلام فيه للأخبار المتقدمة.

و أما التشهد ونخته: فدليله ما في الرواية المتقدمة، فتشهد فيه تشهدا خفيفا^٣ كأنه عبارة عن قول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد.

و يحتمل الشهادة المشهورة، والشهادتين حسب؛ والشهادة بالالوهية فقط، و لعل لا قائل بشهادة واحدة و بدون الصلوة، و لعل التخفيف رخصة و لكنه احوط.

و يمكن استحباب التكبير للإمام، وضعا، و رفعا، كما يدل عليه رواية عمار

(١) الوسائل باب (٢٠) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٢٠) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٢٠) من أبواب الحقل الواقع في الصلاة قطعة من حديث: ٢

من ترك من المكلفين الصلاة مستحلاً ممن ولد على الفطرة قتل.

النافية لكل شيء إلا السجدة^١ وغيرها، وفي أخرى: أنه صلى الله عليه وآله كبر في سجود السهو^٢ وفيه تأمل وقال المصنف في المنتهى بعد نقله عن الشيخ التكبير: أن أراد الوجوب فممنوع، وأن أراد الاستحباب فهو مسلم: وفيه تأمل لعبر الإمام، لعدم الدليل، وبعد القياس إلى الإمام مع ذكر العلة، وهي التنبيه وإلى سجدة الصلاة، لعدم ظهور الجامع شرعاً. وإيضاً قال المصنف: بعدم تداخل سجود السهو، وقدمه، ولا يبعد بعض ما مر في بحث تداخل الأغسال دليلاً عليه، فتذكر.

وكذا ما يدل على سجدتي السهو فقط للأفعال الكثيرة، مثل التشهد الكثير مع الجلوس الطويل، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والكلام الكثير وإيضاً الحفظة تناسبه، وعسر تحقيق الكثرة والتعدد أيضاً، فإن العرف غير مضبوط، وكذا اصطلاح الفقهاء، ولا شك أن عدم التداخل أولى.

«خاتمة»

قوله: «من ترك من المكلفين الخ» لعل قتل مستحلاً وكفره — إذا كان رجلاً بالغاً مسلماً، ولد على الفطرة، وسبحى تحقيقها — مما لا خلاف فيه؛ ولأنها مما علم من الدين ضرورة، فيرتد ويقتل، نعم أن أظهر ما يمكن، قبل. للخبر المشهور، بل المتفق، ادرؤا الحدود بالشبهات^٣ وللأصل، والاحتياط في الدماء؛ وأمكان ما ذكره: مثل أن يقول: ما كنت أعرف وجوبها، وأمكن عدم المعرفة به؛ أو يقول:

(١) الوسائل باب (٢٠) من أبواب الحلل الواقع في الصلاة فسطحة من حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (١٩) من أبواب الحلل الواقع في الصلاة حديث: ٩ ونظ الحديث (قار فاستقبل القبلة و

كبر وهو جالس ثم سجد سجدتين الحديث)

(٣) الوسائل باب (٢٤) من أبواب مقدمات الحدود وأحكامها العامة حديث: ٤. ونظ الحديث (قال رسول

الله صلى الله عليه وآله ادرؤا الحدود بالشبهات ولا شقاعة ولا كفالة ولا يمين في حد)

قصدت النافلة، أو صلاة العبد مع عدم الشرايط ووجودها، أو الكسوف ممن امكن ذلك، وكذا الوادعي الغفلة أو النسيان.

والظاهر ان المراد بالضروري الذي يكفر منكروه: الذي ثبت عنده يقينا كونه من الدين ولو كان بالبرهان، ولم يكن مجمعا عليه؛ اذ الظاهر ان دليل كفره، هو انكار الشريعة و انكار صدق النبي صلى الله عليه وآله مثلا في ذلك الامر مع ثبوته يقينا عنده؛ فليس ان كل من ينكر جمعا عليه، يكفر، كالقضاء؛ والشرط المجمع عليه، مثل الطهارة؛ و الجزء كذلك مثل الركوع، دون المختلف فيه كما ذكره الشارح: فان المدار على حصول العلم والانكار وعدمه، الا انه لما كان حصوله في الضروري معلوما غالبا جعل ذلك مدارا وحكوا به، فالجمع عليه ما لم يكن ضروريا لم يؤثّر، وصرح به التفتازاني في شرح الشرح مع ظهوره، فحينئذ لو قال المنكر، اردت استحلال ترك القضاء في الجملة، لوفى بعض الافراد - فانه قد يجهله الموم، بل بعض الخواص ايضا قبل.

ولو انكر بعض المختلف، بالوصف المذكور، يكفر، فتأمل.

واما غير البالغ: فالظاهر انه يؤدب.

والكافر: لا يقتل.

والمرأة: تستتاب، فان تابت: والاخذت السجن، لما روى في الشرح عن الباقر عليه السلام المرأة اذا ارتدت، استتبت، فان تابت، والاخذت السجن و ضيق عليها في حبسها^١

و اما الضرب حال الصلاة حتى تتوب او تموت، كما ذكره في الشرح والمشهور بين الطلبة، فما رايت دليلا، اعلم من باب النهي عن المنكر، والمراد الضرب في

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب حد الردح حديث: ٦ ونظ الحديث (عن ابى جسر وابى عبد الله عليهما السلام في الردح يستتاب ما تاب والاقتل: والراء اذا ارتدت عن الاسلام استتبت، فان تابت والاخذت في السجن وصيق عليها في حبسها)

ولو كان مسلماً عقيب كفراً أصلي، استتيب فإن امتنع قتل.

الجملة، لا إلى أن تتوب أو تموت بالضرب، والافهو القتل بصعوبة، كما يتوهم من عبارة الشارح: (بل تجس وتضرب اوقات الصلاة حتى تموت أو تتوب).

ويبعد الحاق الختني بالرجل: لعدم الاجماع، وعدم دليل عام شامل لها، مع الاصل، وعموم ادلة قبول التوبة من الايات^١ والاختبار^٢ والاجماع، والاحتياط في الدماء، والحقاقها به محتمل ايضاً، ولا ينكشف الحال الا بالاطلاع على الادلة وما يحضرنى الان ذلك.

قوله: «ولو كان مسلماً عقيب كفر الخ» لعل دليله الاجماع ايضاً فيكلف بالندم والعزم على عدم العود، واعتقاد وجوبها، قيل: ولولم يفعل عزز لعل الدليل النهي عن المنكر، وجوب التعزير على كل حرام عندهم؛ لكن دليله غير واضح، فإن امتنع من التوبة، قتل: ودليله ايضاً غير واضح، لعله الاجماع، وقال في الشرح لقوله: (فان تابوا واقاموا الصلاة الآية ٣٣) وفيه تأمل.

واعلم انه يفهم من الشرح؛ اشترط الخبر بوجوب الصلاة؛ لقبول التوبة؛ من استحلال تركها؛ فلو تاب بدونه وفعلها^٣ (او - خ ل) واعتقد، لم يقبل توبته، كما انه لا يحكم باسلام الكافر بفعل الصلاة، سواء كان في دار الحرب او

(١) الايات الشريفة في ذلك كثيرة، مثل قوله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويقبض على السبلات: الشورى: ٢٥) وقوله تعالى (لم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات: التوبة: ١٠٤) وقوله تعالى (وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى: طه: ٨٢) وقوله تعالى (وتوبوا الى الله جميعاً ايها المؤمنون لعلكم تفلحون: التوبة: ٣١) وغير ذلك.

(٢) الاخبار في ذلك اكثر من ان تحصى، وعليك بالمراجعة في مظانها ولا سيما ابواب جهاد النفس من الوسائل، (مس ابى حضر عليه السلام: ان الله تبارك وتعالى اشد فرحاً بتوبة عبده في رجل اصل راحته وراده في ليلة ظلماء موجدتها، فانه اشد فرحاً بتوبة عبده من ذلك الرجل براحته حين وجدها) وقوله عليه السلام في حديث (من تاب قبل ان يمان قبل الله توبته).

(٣) التوبة: ٥-١١.

(٤) وسأصل المراد. ان قبول توبته عن استحلال ترك الصلاة، مشروط بالاخبار باعتقاده موجبها، فلو فصل الصلاة بدون الاخبار لم يقبل توبته.

و ان لم يكن مستحلاً عزّروا يقتل في الرابعة مع محلل التعزير ثلاثاً،

دارالاسلام، و ان سمع تشهده فيها: و انه لا يكفي في توبة تارك الصلاة مستحلاً و اسلامه، اقراره بالشهادتين، بل لابد من الاقرار بوجوبها، لان كفره ما كان لعدمها.

و فيه تأمل، خصوصاً في الاول، اذا الظاهر انه اذا تاب بحيث ظهر الاعتقاد بمضمونها، تقبل و لم يقتل مطلقاً، لتحقق التوبة، ورفع ما تحقق من الانكار منه. و ان فعل الصلاة لادخل له في قبول التوبة المسقط للقتل.

و انه ينبغي الحكم باسلام الكافر اذا سمع منه الشهادتان، ما لم يكن على وجه يكون عدم الاعتقاد بمضمونها ظاهراً، بان لا يكون عارفاً، او يكون مستهزئاً.

و ان الاقرار بها يكفي للتوبة؛ لانه مضمن لاعتقاد وجوبها، لانه من جملة ما قاله الرسول (ص) و قد اعتقد صدقه بشهادته انه رسول الله صلى الله عليه و آله، الا ان يعلم خلاف ذلك منه، بان يكون قبل ذلك مثلاً، قائلاً ايضاً بها مع الانكار و حينئذ لابد من ظهور ما يرفع ذلك منه، فتأمل.

قوله: «و ان لم يكن مستحلاً الخ» دليل التعزير: كانه الاجماع و النهي عن المنكر، و ثبوته على المنكر. و اما القتل في الرابعة: فكان دليله الرواية الدالة على ان صاحب الكبيرة يقتل في الرابعة^١ و قيل يقتل في الثالثة و عليه ايضاً الرواية^٢.

والاحتياط، والاصل، والكثرة، يقتضي الاول، ولا بد من النظر في الروايات، وسيجيء انشاء الله.

والظاهر ان القتل و التعزير، انما يكونان بحكم الامام، و يحتمل جوازهما للحاكم، و ينبغي له جواز النهي و المنع و الامر بالتوبة و الصلاة، بل الضرب المقتضى لرفع المنكر بغير كلام، بل لكل مكلف عارف، والا يلزم الفساد و هدم

(١) الوسائل باب (٥) من ابواب مقدمات الحدود و احكامها العامة حديث: ٢-

(٢) الوسائل باب (٥) من ابواب مقدمات الحدود و احكامها العامة حديث: ١ و لفظ الحديث (عن ابى

الحسن الماضي عليه السلام قال: اصحاب الكهان كلهم اذا قيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة)

ولا يسقط القضاء.

احكام الشرع، مع احتمال عدمه فتأمل، وسيجيء التحقيق انشاء الله

قوله: «ولا يسقط القضاء» الظاهر ان المراد عدمه عن كل من تقدم، سواء كان الكافر عن فطرة ام لا، قتل ام تاب، الرجل او غيره: لعموم الامر بالقضاء، وشمول التكليف بالفروع لهم مطلقا؛ وفيمن قتل يقضى بعده وليه، او غيره، او يعذب: والحق يفعلها (مع غ) بعد العود الى الاسلام ان كان كافرا. ويقبل منه، ان كان فطريا، ولم يقتل، لحرب، او عدم حاكم، او غير ذلك، لعموم ادلة قبول التوبة، والعبادة مع الشرايط، وكونه مأمورا بها؛ فان لم يكن القبول والصحة، لزم التكليف بما لا يطاق، فانه مكلف بتوبة صحيحة وعبادة شرعية على ما يفهم من العقل والنقل، لعدم سقوط التكليف من احد من المكلفين، ولا يمنع ذلك وجوب قتله: وعدم سقوط بعض الاحكام الاخرى، لانها امور مترتبة شرعا على فعله.

و لو لم يكن بقاء تلك الاحكام مدثلا بالاجاع ونحوه، يمكن القول بسقوط البعض، مثل عدم استحقاقه الملك، وان كان ما ملكه لو ارثه المسلم، لانه حتى فيحتاج الى قوت، فكأنه لوجوب قتله سقط حرمة، فلا يتعلق غرض الشارع بحفظه حتى يعين له القوت، ولكن تكليفه مع بقاءه يستلزم قوتاما، الا ان نجوز له عدم الاكل، او نوجب حتى يموت، ونحرم عليه القوت من كل احد ومن كل شيء. ولا يبعد ذلك فيمن هرب من حكم الشرع، واما من يسلم نفسه، ويعدم وجود من يقتله، يشكل ذلك، فانه يؤدي الى جواز قتله نفسه، فتأمل.

وبالجملة اظن قبول توبته بينه وبين الله، بمعنى حصول الثواب، والخلاص من العقاب، وقبول العبادات، ودخول الجنة؛ لادلة التكليف، وقبول التوبة، وكرم الله.

والظاهر انه لا خلاف في عدم سقوط القضاء عن التائب، ان فاتت قبل زمان رده، وزمان رده ايضا، عندهم على الظاهر.

وانه وجدادة الحج والاحرام لمن حج حال اسلامه ثم ارتد فاسلم.

و كل من فاتته فريضة عمدا او سهوا، او بنوم او سكر، او شرب مرقد،
اوردة: وجب عليه القضاء،

والفصل، في بعض العبارات، نقلا عن الشيخ، وذلك بعيد.
كما لا خلاف عندهم على الظاهر في سقوط القضاء، و سائر الاحكام عن
الكافر الاصل، لان الاسلام يجب ما قبله^١ و ان كان ظاهره في الكل، و كانه
مخصصه الاصحاب بدليل، مع ان سنده غير واضح، و ما رايته الى الآن في الاصول،
فتأمل.

قوله: «وكل من فاتته فريضة الخ» دليل العمد هو الاجماع، وكذا النوم و
النسيان المذكور في المنتهى، مع الاخبار مثل حنة زرارة (لابراهيم، قال في
المنتهى، صحيحته، و كانه اشار الى طريق اخر له صحيح، في باب المواقيت من
زيادات التهذيب) عن ابى جعفر عليه السلام: انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او
نسى صلوات لم يصلها، او نام عنها؟ فقال: يقضيها اذا ذكرها، في اي ساعة
ذكرها من ليل او نهار الخبر^٢ ويمكن الاستدلال بها على قضاء العامد.

و قد استدلل بها على قضاء السكران: لانه اذا كان النوم موجبا مع كونه
مباحا، فالسكر الحرام بالطريق الاولى، وفيه تأمل.
وفي القضاء مع فعلها من غير طهارة: دلالة على اشتراط الطهارة.

و كذا في اعادة الجنب على ما هو في صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا

(١) مسند احمد بن حنبل ج ٤ صفحه ٢٠٥ (ان عمرو بن العاص قال: لما اتى الله عز وجل في قلبى الاسلام،
قال: اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليبييى. فبسط يده الى فقلت لا ابايئك يا رسول الله حتى تغفرلى
ما تقدم من ذنوبى، قال: «صل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عمرو لما علمت ان الهرة تحب ما
قبلها من الذنوب؟ يا عمرو اما علمت ان الاسلام يجب ما كان قبله من الذنوب) و في كنوز الحقايق للمصطفى
في هامش الجامع الصغير ج ١ ص ٩٥ كما في المتن.

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٣

عبد الله عليه السلام عن رجل صلى الصلوات وهو جنب اليوم واليومين والثلاثة، ثم ذكر بعد ذلك؟ قال: يتطهر، ويؤذن ويقيم في أولهن، ثم يصلي ويقيم بعد ذلك في كل صلاة فيصل بغير اذان حتى يقضى صلاته^١ وفيها دلالة على سقوط الاذان عن غير الاولى، وعلى السعة في الجملة.

وقال في المنتهى: ويقضى السكران، ولا تعلم فيه خلافا، واستدل عليه ايضا بقضاء النائم بالطريق الاولى. وكذا من شرب دواء مرقدا، بخلاف من اكل غذاء مؤذيا فادى الى الاغناء، فانه لا يقضى.

و دليل قضاء المرتد: هو الاجماع: ويمكن ان يستدل عليه وعلى قضاء كل من لم يصل فريضة بما نقل عنه صلى الله عليه وآله، من فاته صلاة فريضة فليقضها كما فاته كذا في كنز المرفان^٢ وعبره، وفي المنتهى، اذا ذكرها، فلا يدل على الاحكام الالية.

الظاهر المتبادر من الفريضة هو جنسها، لا الفريضة على من فاته، بل المراد على الظاهر: الصلاة المقررة من الشارع على الناس على وجه الوجوب والفرض، فيشمل جميع الفرائض، وجميع التاركين، ويخرج بالدليل من يخرج، ويبقى الباقي تحته. ويدل على الترتيب ومراعاة القصر والاتمام وغير ذلك من الاحكام المعتمدة: الا ان سندها غير ظاهر، بل ما رايتها في الاصول، ورايتها في الاستدلال في الفروع بغير اسناد، لعلها ثابتة بحيث لا يحتاج الى التصحيح عندهم.

ويمكن ايضا ان يستدل على ذلك بما في رواية صبيد بن زرارة عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت اخرى، الى قوله، فابدأ بالتي فاتتك، فان الله عز وجل يقول اقم الصلاة لذكرى^٣ الخبر^٤.

(١) الوسائل باب (١) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٣

(٢) كنز المرفان ص ١٦٣ ج ١ في تفسير قوله تعالى وهو الذي حمل الليل والنهار فطمة الخ

(٣) طه: ١٤ وحدها: فتنى لنا الله لئلا نألفا فاعبدني و اقم الصلاة لذكرى.

(٤) الوسائل باب (٦٢) من ابواب الوقت فطمة من حديث: ٢

الا ان تفوت بصغر او جنون او اغشاء، و ان كان يتناول الغذاء .

ولا شك في صدق الفاتنة في جميع الصور التي ادعى وجوب القضاء فيه وليس في السند الا القاسم بن عروة^١ مع انه مدحه في كتاب ابن داود في الجملة (فهى حسنة - خ).

وبما في حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل ام قوما في العصر، فذكر و هو يصل بهم انه لم يكن صلى الاولى؟ قال فليجعلها الاولى التي فاتته ويستأنف العصر وقد قضى القوم صلاتهم^٢ فانه يفهم منه وجوب فعل الاولى التي فاتته باى وجه كان، و هو المطلوب، و يوجد امثالها ايضا، فتأمل.

و قد استثنى بعض الاصحاب - مثل الشارح، والشيخ على رحمهما الله: عن الموجب للقضاء - السكر الذي يكون الشارب غير عالم به، او اكره عليه، او اضطر اليه لحاجة، وجعل حكمه حكم الاغشاء.

و ليس بواضح، اذ ليس دليل القضاء كونه حراما، ولهذا يجب القضاء على النائم و الناسى؛ بل الظاهر هو الروايات، وفوت ما اعتد به الشارع من العبادة، الا ان يقال ليس دليله الا الاجماع، وليس الا في المحرم، فهو محل التامل، للمعوم في عبارات الاصحاب، معللا بالخبر المذكور، فانه يفيد العموم على الظاهر، فتأمل.

واما دليل استثناء الصغير فواضح: وكذا المجنون مع الاجماع؛ واستدل عليه ايضا بحبر رفع القلم عن ثلاث منه الصبي و المجنون حتى بلغ وفاق والثالث النائم^٣. قال الشارح: و اما وجب القضاء على النائم مع دخوله معها، بنص خاص، و قد عرفت؛ فيحمل رفع القلم عنه، على عدم المؤاخذه على تركه؛ و يجب تقييده بكون

(١) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن عبيد بن رزارة، عن

ابيه)

(٢) الوسائل باب (٦٣) من ابواب الموقيت حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب مقدمة العمادات حديث: ١١ و لفظ الحديث (عن ابن ظبيان قال اتى عمر

بامرأة مجنونة قد ربت فامر برجمها، فقال على عليه السلام لما علمت ان القلم يرفع من ثلاثة، عن الصبي حتى يحظم، ومن المصون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ)

او حيض، او نفاس، او كقراصل، او عدم المطهر.

سبب الجنون ليس من فعله والا وجب عليه القضاء كالسكران^(١) فيه تأمل، فان (رفع) لفظ واحد محمول على الثلاثة بمعنى واحد على الظاهر، فيبعد حمله في البعض على معنى والاخر على آخر، وهو ظاهر.

مع انه لا يحتاج اليه، لان الخبر لاينا في وجوب القضاء على النائم بعد زوال نومه، اذ غاية ما يدل عليه الخبر عدم وجوب شيء عليه، وعدم المؤاخذه بوجه مادام نائما، ولا يدل على عدم وجوب القضاء عليه حال انتباهه، لان القضاء ليس بتابع للاداء بل بامر جديد كما حقق في موضعه، فيلزم من ذلك عدم صحة الاستدلال بالخبر على عدم القضاء عليها ايضا.

ولا محذور في ذلك لو سلم، اذ يمكن ان يقول حاصل الاستدلال: انها مرفوها القلم ماداما صبيًا ومجنونا، فلا يجب عليها الاداء ولا القضاء حينئذ، فكذا حال الزوال للاستصحاب، وعدم الدليل، ولا يمكن ذلك في النائم لوجود الدليل، ويمكن ارجاع كلامه اليه، فتأمل.

واما الحيض والنفاس: فدليله الاجماع والاخبار^(٢) وهو ظاهر، والظاهر عدم الفرق بين كونها مسببا عن فعلها اولا، لعموم الاخبار، فهو مؤيد للعموم في غيرهما.

وكذا الكفر: لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف^(٣)) فافهم؛ ولخبر (الاسلام يجب ما قبله)، المقبول بين العامة والخاصة.

وينبغي ان يقال: القضاء واجب عليه كالاداء، فيؤاخذ بها و يكلف بها مادام كافرا، ويعاقب بها ان مات على الكفر، الا انه يسقط عنه وجوب القضاء والعقاب بسبب الاسلام، فكانه المراد، وفي الكلام مسامحة، واما عدم المطهر: ففيه

(١) الى هنا كلام الشارح

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب (٤١٣٩) من ابواب الحيض ملاحظ

(٣) الانعام: ٣٨

خلاف مشهور، و الاصل يقتضى العدم مطلقا، و ظاهر بعض الاخبار المتقدمة انى ذكرنا ها للقضاء على من فاته مطلقا — وجوب القضاء، ومعلوم ان القضاء احوط.

و اما الاغناء: فالمشهور انه موجب للسقوط وعدم الوجوب، و ان كان بتناول الغداء وقد قبله الشارح بعدم علمه بكونه موجبا له، او مع اضطراره اليه، او مع تناوله كرها، قال: والاوجب القضاء.

و فيه تامل، لتخصيص النصوص العامة بغير دليل، فهو تصرف في النص بالاجتهاد، ولانه قد يكون مقصود المصنف عاما كما هو الظاهر، فلا يناسب تقييد كلامه به، نعم يمكن بيان المسئلة على ما هو مقتضى رايه.

و اما الاخبار الدالة على عدم القضاء عليه فهي صحيحة على بن مهزيار الثقة، قال سألت عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة ام لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة^١

قال المصنف في المنتهى انها صحيحة، وفيه تامل ما، لعدم ذكر المسئول عنه^٢ كأنه ظاهر كونه اماما (ع): (وانها مكاتبة خ) والسؤال مع الكتابة^٣

ومثلها مكاتبة علي بن محمد بن سليمان (الا انه مجهول) الى الفقيه ابي الحسن العسكري عليه السلام^٤

ومثلها ايضا صحيحة ايوب بن نوح الثقة عن ابي الحسن الثالث عليه السلام و هي ايضا مكاتبة^٥

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١٨

(٢) يمكن ان يكون المسئول عنه، هو ابو الحسن الثالث عليه السلام، كما يضاف من الفقيه، فراجع باب صلاة المريض والمغمى عليه.

(٣) الظاهر انه اشكال ثالث، وتوضيحه ان ظهور السؤال في الشبهة و ظهور الكتاب في المكاتبة، وهذا لا يلايم ما في الحديث من قوله: (سألت) وقوله. (فكتب) كما لا يخفى

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات قيل حديث: ١٨

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٢

وصحيفة ابراهيم الحراز (عن - كا) ابي ايوب عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل اغشى عليه اياما لم يصل، ثم افاق، ايصل ما فاته؟ قال: لا شيء عليه^١

وصحيفة ابي بصير عن احدهما عليهما السلام قال: سألته عن المريض يقضى عليه ثم يفيق، كيف يقضى صلاته؟ قال: يقضى الصلاة التي ادرك وقتها^٢
وصحيفة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المريض هل يقضى الصلوات اذا اغشى عليه؟ فقال: لا، الا الصلاة التي افاق فيها^٣
وفي الصحيفة عن حفص عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يقضى الصلاة التي افاق فيها^٤

وقال الشارح، وروى انه يقضى اخر ايام افاقته ان افاق نهارا واخر ليلته ان افاق ليلا^٥ وعمل به بعض الاصحاب، ويمكن حلها على الندب، توفيقا بين الاخبار ومصيرا الى المشهور.

فيه تأمل، اذا الاخبار الدالة على عدم القضاء مطلقا كثيرة جدا، وصحيفة ايضا، والاخبار الدالة على ما ذكره، وانه اختاره البعض، قليلة جدا، فينبغي الاشارة الى الكثرة والصحة، ثم الجمع.

وان وجه الجمع غير جيد، لوجوب حل المطلق على غير المقيد والعام على غير الخاص، والاخبار الدالة على عدم عامة كما عرفت، فلو وجد ما يدل على الخاص وضح، كان الوجه للجمع، حل العام على غير حل الخاص، كما هو مقتضى الاصول.

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١٤

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١٧

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٢٠

(٥) لم نثر في كتب الاخبار على حديث هذه العبارة، ولكن فقه في روض الجنان ص ٣٥٥ كما نقله المصنف خمس مرة

و اما الاحبار الدالة على القضاء مطلقا: فهي صحيحة ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل ما تركته من صلاتك لمرض اغمى عليك فيه فاقضه اذا افقت^١

و صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يغمى عليه ثم يفيق؟ قال: يقضى ما فاتته، يؤذن في الاولى ويقوم في البقية^٢ فيها اشارة الى عدم الأذان في الباقي من ورده، وعدم الاقامة في الاولى، وفي غيرها لا تسقط الاقامة مطلقا.

و صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام في المغمى عليه؟ قال يقضى كل ما فاتته^٣

و صحيحة ابن ابي عمير عن رفاعه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، ان امر الصلاة شديدا^٤ حملت هذه كلها على الندب والاستحباب، للاخبار المتقدمة.

و ذلك لا يخلو عن بعد، سيما الاخيرة؛ ولكن المبالغة في المندوبات كثيرة جدا فلا يبعد.

ويمكن حملها على من اغمى عليه بسبب تناوله الغذاء المؤدي اليه (خ) (عالمًا—خ) من غير اكراه وضرورة، والا ولى على خلافه، ولكن ياباه الاولى. وعلى الاغماء التي ما وصلت الى ذهاب العقل وعدمه، والاحتياط يقتضي القضاء مطلقا.

و اما التي تدل على القضاء في البعض دون البعض: فهو ما روى في الصحيح عن حفص (كانه ابن البختري، لكثرة روايته، عن ابي عبدالله عليه السلام) قال

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٤) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٤) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٤) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٤

سألته من الغمى عليه؟ قال: فقال: يقضى صلاة يوم^١ وما روى عبدالله بن محمد قال كتبت اليه جعلت فداك روى عن ابي عبدالله عليه السلام في المريض يغمى عليه اياماً، فقال بعضهم يقضى صلاة يومه الذي افاق فيه، وقال: بعضهم يقضى صلاة ثلاثة ايام ويدع ما سوى ذلك، وقال بعضهم انه لا قضاء عليه؟ فكتب يقضى صلاة اليوم الذي يفيق فيه^٢.

يحتمل ان يكون المراد بصلاة اليوم، صلاته التي قد افاق في وقتها، مثل الظهرين اذا افاق في آخر النهار وذلك غير بعيد، خصوصاً في الثانية، ويؤيده صحيحة حفص المتقدمة؛ والسبب ان الشيخ وغيره ما ذكروا هذا الحمل وجعلوها منافية لما سبق، مع عدم ظهورها، وعدم ظهور صحة السند، فان حفص وعبدالله بن محمد مشترك.

وكذا تحمل عليه رواية العلاء بن الفضيل قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يغمى عليه يوماً الى الليل ثم يفيق؟ قال: ان افاق قبل غروب الشمس فعليه قضاء يومه هذا، فان اغمى عليه اياماً ما ذوات عدد فليس عليه ان يقضى الا آخر ايامه ان افاق قبل غروب الشمس و الا فليس عليه قضاء^٣ و التمتع هنا اكثر، لانه ظاهر في ذلك و ان المراد بالقضاء هو فعلها مطلقاً، وحل عليه الشيخ رحمه الله ما رواه في الصحيح عن ابي بصير (لكن الظاهر انه يحكي عن القاسم، الذي فيه قول، و ان اعتبره في الخلاصة، وهو محل التامل، لنقل شعيب عنه، والظاهر انه المقرقوني الذي هو ابن اخت ابي بصير وقائده، وهو ثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يغمى عليه نهاراً ثم يفيق قبل غروب الشمس؟ فقال: يصل الظهر والعصر، ومن الليل اذا افاق قبل الصبح قضى صلاة الليل^٤ قال

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١٤

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٢٢

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١٩

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٢١

الشيخ فهذا الخبر يؤكد بما قدمناه: من انه يجب عليه قضاء الصلاة التي يفق في وقتها، وهذا الوقت هو اخر وقت المضطر، فيجب عليه حينئذ قضائها.

و كلام الشيخ يدل على ان الوقت عنده مضيق للمختار، وان وقت العشائين يمتد الى الصبح للمضطر، وقد مرفيا سبق ذلك الاحتمال في الخبرين الصحيحين في ذلك، فتذكر، ومؤيد للحمل الذي ذكرناه.

و هو مؤيد، (خصوصاً في خبر عبدالله بن محمد) لحمل الاخبار على الندب؛ و ما رايت شيئاً يعتد به من الاخبار في هذا الباب، غير هذه التي سمعتها.

ولعل ما اشار اليه الشارح — ووفق بينه وبين غيره — غير هذه الاخبار، واطن كونه الاخيرة، وقد عرفت انها ظاهرة، في خلاف ذلك، وانها مؤيدة لحمل الباقي على الندب كما قاله الشيخ، لا انه معارض و منافي حتى يحتاج الى التاويل و التوفيق، وهو اعرف، بما نقل فتاامل فان الله ولي التوفيق.

و اعلم انه لو اجتمع السبب المسقط وغيره: مثل الجنون، والحيف، والاغفاء، والردة، والسكر، فمعلوم سقوط القضاء حينئذ مطلقاً، سواء كان المسقط مقدماً او بالعكس، لان السبب الغير المسقط ليس باعظم من اصل دليل وجوب القضاء و لانه لا بد من عمل المسقط، ولاينا فيه عمل السكر مثلاً، لان عمله ان لا يسقط القضاء وهو كذلك لانه ما اسقطه، بل اسقطه غيره، لا انه موجب لعدم القضاء و علة تامة له، وهو ظاهر.

(واما خ) و ان من استبصر من اقسام فرق المنتسبين الى الاسلام، سواء كان كافراً مثل الخوارج و النواصب والقلاة ام لا — لم يجب عليه قضاء ما صلاه صحيحاً عندهم على الظاهر، دون الفاسدة، وما فاتهم، على ما هو المشهور بين الاصحاب.

ويدل عليه ما روى (عن الباقر والصادق عليهما السلام) بطرق متعددة، قاله في الشرح: منها ما رواه محمد بن مسلم و بريد و زرارة و الفضيل بن يسار^١ (في

الحسن) عنها عليه السلام في الرجل يكون في بعض هذه الالهواء كالحرورية، والمرحطة، العثمانية، والقدرية، ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحس رايه، أيعيد كل صلاة صلاها، او صوم (صامه كا) او زكاة، او حج، او ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة، فإنه لا بد ان يؤديها، لأنه وضع الزكاة في غير موضعها، واما موضعها اهل الولاية^١

قال الشارح وهذا الخبر كما يدل على عدم إعادة المخالف للحق ما فعله من ذلك يدل على عدم الفرق بين الفرق المحكوم بكفرها وعيرها، لأن من جملة ما ذكر فيه صريحا، الحرورية، وهم كمان لانهم خوارج، ويعتبر في عدم الإعادة كون ما صلاه صحيحا عنده، وان كان فاسدا عندنا، لاقتضاء النصوص كونه قد صلى، واما تحمل على الصحيحة ولما كان الاغلب عدم جمع ما يفعلونه للشرايط عندنا حل الصحيح على معتقدهم، ولو انعكس العرض بان كان قد صلى ما هو صحيح عندنا لو كان، مؤمنا، وفاسدا عنده، فالظاهر انه لا إعادة عليه ايضا، بل ربما كان الحكم فيه اولي؛ واحتمل بعض الاصحاب ها الإعادة، لعدم اعتقاده صحته، ولأن الجواب وقع عما صلاه في معتقده انتهى.

فيه تأمل، لاستحالة صحة فعلهم عندنا بناء على الشرايط التي اعتبرها الاصحاب، كالشهيدين، اذ من جعلها الايمان والمفروض عدمه.

و ان اخرج ذلك فالأخذ من المجتهد او الواسطة — بالشرط المذكور، ومعرفة جميع اجزائها واللاحق، حتى مسائل الشك والسهو ايضا — معلوم الانتفاء.

و ان اخرج ذلك ايضا، فالظاهر عدم الاشتمال على باقي الشرايط: مثل عدم اخذ الماء الجديد، والفعل في موضع المسح، وبالجملة فذلك بعيد جدا.

فلعل حكمهم هذا يشعر بما اشرنا اليه، من عدم اشتراط ذلك كله، وان الفعل الموافق لنفس الامر يكفي للصحة، من غير اشتراط النقل ومعرفة ذلك كله كما مر.

فيحتمل الحمل على الصحة عندنا ايضا لذلك، مع كون الجهل عذرا فيكون مسقطا للقضاء عندنا ايضا، فيمكن كون عباداتهم صحيحة بهذا المعنى، لانه مراد الفقهاء بالمجزى والصحيح.

فالظاهر انه يكفي للصحة بهذا المعنى فعلهم تلك العبادة: اما صحيحة عندهم بالمعنى المذكور وعدم الاختلال بشيء موجب للقضاء، او عندنا، وان تركوا بعض ما يعتبر في الصحة بالنسبة الى غيرهم على ما قالوا، لعدم الاعتبار في شأنهم ذلك، وكون جهلهم عذرا في بعض الامور على ما مر.

واما اعادة ما سوى ذلك: فوجه قضاء ما فاتتهم ظاهر. واما الفاسدة فلانه بمنزلة عدم الفعل فيشملهم دليل قضاء ما فاتتهم بغير دليل مخرج، لان ظاهر الخبر المذكور الصلاة الصحيحة لما مر فيجب القضاء.

واما ما قيل من اعتبار عدم ترك ركن عندنا في صحة الحج، وعدم وجوب اعادته؛ مع التصريح بالاكتفاء في الصلاة بالصحة عندهم، وان كانت فاسدة عندنا، كما نقل عن الشهيد - فان كان له دليل مخرج للصلاة غير ما ذكر فلا باس به، لان الظاهر من الصحة هو ما في نفس الامر، وهو انما يحصل بما هو عندنا؛ وعدم اعتبار ذلك في الصلاة للدليل - لا يوجب عدمه في الكل، بل الظاهر اعتبار ذلك في الكل، وقد خرج ما خرج بالدليل وبقي الباقي.

ويؤيد خروج الصلاة: كون الشريعة سهلة، وان الله يريد اليسر ولا يريد العسر، فان الصلاة تتكرر كل يوم، فلوا استبصر شخص بعد ستين او سبعين سنة، فالرأيه بالقضاء شاق وتسر، ولا نه مخالف للحكمة فانه موجب للتنافر وعدم الميل الى الاستبصار.

وان لم يكن له دليل غير ذلك بل يكون ما مر فقط، فيعمل به. ولا يفرق.

ثم اعلم ان هذا هو وظيفة الفقيه، واما صحة عباداتهم في نفس الامر، بمعنى وجوب ترتب الثواب عليها والقبول عند الله، فذلك ليس من الفقه، ولا بضروري

لاحد، فتغريضه الى الله اولى.

ومع ذلك يمكن ان يقال على طريق الاجال: الذين يموتون على غير الايمان، فالكافر منهم محلد في النار وعبادته غير مقبولة عند الله، و يحتمل حصول عوض له بسبب بعض افعاله الحسنة من الله، اما في الدنيا، او في الآخرة بتخفيف عقاب (عذاب خ) ما كما قيل فيمن لم يستحق دخول الجنة والثواب فيها.

و كذا من كان معاندا، او مقلدا للاباء، و من تقدمه من العلماء، مع معرفته للحق في الجملة (كما حكى عن بعض الفضلاء منهم ان هذا حق، ولكن العلماء المنتقمين هكذا كانوا!)

و كذا من اطلع على الحق بالعقل او النقل وتركه متهاونا في الدين ومتغافلا عن الحق والتامل فيه، لقلة التقيد به وعدم اعتبار ذلك وقلة تأمله فيه، وذلك ايضا كثير.

ولهذا نجد نقل العلماء والعظماء منهم حكايات و اخبارا خلافا معتقدهم وما ذهبوا اليه، مثل مايروون من الاخبار في الصحاح ان الائمة اثني عشر^١ وما نقلوا في آية التطهير من حصر اهلها في آل ائمة^٢ و خبر اني تارك فيكم^٣ وآية

(١) مسند احمد بن حنبل ج ٥ ص ٩٢ و ٩٣ وصحيح مسلم، كتاب الامارة (١) باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش حديث: ٥ لل-١٠ وصحيح البخاري، كتاب الاحكام، ولفظ الحديث (من خابرين سمرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وسلم يقول: يكون اثني عشر اميرا، الحديث) وفي حديث آخر (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم يكون بعدي اثني عشر خليفة كلهم من قريش)

(٢) صحيح مسلم، ج ٤ ص ١٨٨٣ كتاب فضائل الصحابة، (١) باب فضائل اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله) وسلم، حديث (١١) ولفظ الحديث (من عايشة، خرج النبي (ص) غداة وعليه مرط مرحل من شعر اسود، فجاء الحسن بن علي فادخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت قطعة فادخلها، ثم جاء علي فادخله، ثم قال: «فما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا»

(٣) رواه جمع كثير وجم غفير من اصحاب الصحاح والسنن، منهم مسلم وصحيحه، كتاب فضائل الصحابة (٤) باب من فضائل علي ابن ابي طالب رضي الله عنه، حديث (٣٦) و (٣٧)، ومحمد بن حنبل في مسنده، ج ٣ ص (١٤) و (١٧) و (٢٦) ولفظ الحديث (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم: اني قد

المباهلة.

و سبب اختيار الجماعة الخاصة، انه لا بد لكل زمان لعاما و انه من مات ولم يعرف امام زمانه فهو كذا^١ و ان القياس في الاصول لا يجري: و ان الاجماع لا يكون حجة الا ان يكون له سند؛ و ان القياس له شرايط و فيه الاختلافات الكثيرة والاعتراضات العظيمة، و كذلك في الاجماع.

و مع ذلك يستندون اصلهم الى اجماع اخر، ما كان اهل الا بعض من في المدينة في ذلك الزمان، مستندا الى القياس، بالصلوة خلفه برضاء عنه صلى الله عليه و اله، و انه امر اخرى، والامامة امر دنيوى فيرضى له ايضا، مع انهم صرحوا في بابها بانها رئاسة عامة في الدين والدنيا^٢ مع تجويزهم الصلاة خلف كل فاسق و فاجر و يتركون ما نقلوه بسبب ذلك مع نقلهم ان عليا عليه السلام ما بايع الا بعد فوت فاطمة عليها السلام.^٣

و بالجملة: من تفكر فيما قالوا فقط من غير شيء اخر، لجزم اما بجنونهم، او قلة

تركتم فيكم القليلين احد من اكبر من الاخر، كتاب الله مزوحل حبل ممدود من السماء الى الارض، و هترق اهل بيتي، الا انها لن يفترقا حتى يردا على الخوص) وغيرهما من المحدثين.

ورواه ايضا جمع من اصحاب الحديث، منهم مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، (١) باب من فضائل علي بن ابي طالب رضي الله عنه حديث: ٣٢ ومنهم الترمذي في سننه كتاب المناقب (٢١) باب مناقب علي بن ابي طالب رضي الله عنه حديث: ٣٧٢٤

(١) صحيح مسلم، كتاب الامارة (١٣) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن و في كل حال، و نحرى الخروج على الطاعة ومقارعة الجماعة، حديث: ٥٨ و لفظ الحديث (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) و مسند احمد بن حنبل ج ٤ ص ٩٦ و لفظ الحديث (من مات بغير امام، مات ميتة جاهلية) و مستدرك الوسائل، باب (٢٧) من ابواب مقدمة العبادات قطعة من حديث: ٦٦ و ثواب الاعمال للصدوق، ج ٢ (عقاب من مات لا يعرف امامه) حديث: ١٠ عن رسول الله صلى الله عليه وآله

(٢) قال المناضل القوشجي: في شرح التحرير، عند قول المصنف: (القصد الخامس في الامامة) ما هذا لفظه (وهي رئاسة عامة في امور الدين والدنيا خلافة من النبي)

(٣) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٠٨ و صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير (١٦) باب قول النبي صلى الله عليه وآله (والله و سلم لا تورث ما تركناه صدقة) حديث: ٥٢ و صحيح البخاري، باب غزوة حنين.

مبالايتهم، أو تبعيتهم (تقيتهم خ) حتى يقولون: ان عليا اعلم^١ ووجد فيه جميع ما يوجب التقرب الى الله تعالى اكثر مما في غيره مثل الجهاد: فان ضربة على عليه السلام افضل من عبادة الثقلين^٢ وغيره، ثم يقولون قد يكون غيره افضل منه بمعنى اكثر ثوابا عند الله.

و يقول شارح التجريد في منع عمر المتعتين وغيره: انه يجوز مخالفة بعض المجتهدين للبعض^٣

و لم ينكر في معنى الاجتهاد: انه عبارة عن استخراج الفروع من الاصول بالادلة وهي، الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس، عند البعض، ودليل العقل: وان السنة، اما قوله صلى الله عليه وآله او فعله، او تقريره: فكيف يجوز لاحد من المجتهدين ان يخالف السنة، وكيف يمكن للعقل ان يحمله بجتهدا يجوز خلافه لمجتهد

(١) كنوز الحقايق للشناوي على هامش جامع الصغرى ج ١ ص ٣٤ حرف الميم، و مناقب الخواري ص ٩٠ فصل السابع في غرارة علمه، وله انصبي الاصحاب.

(٢) رواه السيد العلامة النجاشي اية الله السيد شهاب الدين النجاشي المرعشي اطال الله بقاءه في تعاليقه على المحمد السادس من كتاب احقاق الحق، ص ٤-٨ بطرق مختلفة و عبارات معارضة، منها عن المواقف، قال النبي عليه السلام يوم الاحزاب (لضربة على خير من عبادة الثقلين) ومنها عن الفهر الرازي في (هاية القلوب في دراية الاصول) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لضربة على يوم الحندق افضل من عبادة الثقلين)، ومنها عن (تمديد اللاهوت) يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ضربته (اي ضربة على) تعدل عمل النبي الى يوم القيامة. ومنها عن ربيع الموفى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ضربة على يوم الحندق افضل من افعال حتى الى يوم القيامة.

الى ان قال دام ظله: قال العلامة ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة (ج ٤ ص ٣٣٤ طبع مصر).
«اما الخرخرة التي حرقها يوم الحندق النبي عمرو بن عبدود، فانها اجل من ان يقال جديفة، واعظم من ان يقال عطيفة، وما هي الا كما قال شيخنا ابو المجدل وقد سألها سائل ابنا اعظم مرة عداقة على ام ابو بكر؟ هذا» يبيح الحق مباررة على عمرو يوم الحندق تعدل افعال المهاجرين والانصار وطاعتهم كلها تربي عليها، فضلا عن ابي بكر وحده.

(٣) قال الفاضل القوشجي: في شرح قول المصنف قدس سره: (وانه مع التعتين) ما هذا لفظه (بان ذلك ليس به يوجب قدسية، فان مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاحتياطية، ليس يبدع)

آخر، مع أن ما قال به هو دليل المجتهد.

وقال أيضا إن معنى قول عمر: بيعة أبي بكر كانت فلتة من عاد إلى مثلها فاقتلوه^١ أنه من عاد إلى خلاف كاد أن يظهر عندها فاقتلوه^٢ وهل يمكن مثل هذا التقدير في الكلام، ويقبل، مع أنه يتأفیه معنى الفلّة، وهو ظاهر لا خفاء فيه.

وأيضا قال: أجمع المفسرون على أن قوله تعالى، «انما وليكم الله ورسوله»^٣ نزل في علي عليه السلام لما تصدق بخاتمته في الصلاة^٤ ثم يقول يحتمل أن يكون المراد من الركوع، الخشوع وغير ذلك.

وقال السيد الشريف في شرح الهيات المواقف^٥ الاجتهاد قد يكون صوابا وقد يكون خطأ، وليس فيه عقاب وقصور مثل تخلف بعض الصحابة، كالاول والثاني من جيش اسامة حين أمرهم صلى الله عليه وآله الرواح معه وقالوا ليس المصلحة—في هذا المحل الذي النبي صلى الله عليه وآله مريض، يحتمل مفارقتها الدنيا أن نخلّي المدينة ونتركه ونروح:

(١) مستد احمد بن حنبل ج ١ ص ٥٥

(٢) قال القاضى القوشجى في شرح قول المصنف قدس سره: (وقول عمر كانت بيعة ابي بكر فلتة الخ) ما هذا لفظه واجيب بان المعنى انها كانت عبثا وبنته وقى الله شر الخلاف الذى كاد يظهر عندها، من عاد الى مثل تلك الخالفة المرجحة لتبديل الكلمة)

(٣) المائدة: ٥٥

(٤) قال القاضى القوشجى في شرحه على التجريد في مبحث الامامة عند قول المصنف: (ولقوله تعالى: انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون: وانما احتمت الاوصاف في علي عليه السلام): ما هذا لفظه. (بيان ذلك، انها نزلت باتفاق القسرين في حق علي بن ابيطالب حين اعطى السائل خاتمته وهو راكع في صلاته، وكلمة انما للحصر بشهادة التعلل والاستعمال الى ان قال: وقول المفسرين ان الآية نزلت في حق علي، لا يقتضي اختصاصها به واقتصرها عليه؟ ودعوى انحصار الاوصاف فيه مبينة على جعل (وهم راكعون) حالا من صير (يؤتون) وليس يلزم، بل يحتمل العطف بمعنى انهم يركعون في صلاتهم، لا كصلاة اليهود خالية عن الركوع، لو معنى انهم خاضعون)

(٥) المواقف في علم الكلام، للعلامة عبد الدين عبدالرحمان بن احمد الايجي القاضى المتوفى سنة ٧٥٩ هـ الله لعياث الدين وريزحانبنده. وشرحه السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ

و كذا عدم سماع الثاني قوله صلى الله عليه وآله حين الموت: ايتوني بالدواة و القلم حتى اوصي بما تفعلون بعدى وقال ليست المصلحة في ذلك، بل ينبغي ان يترك الى رأى الجماعة، وتركوا^١

وانظريها العاقل هل يتكلم مثل هذا الكلام من له ادنى معرفة في الامور، فانه ترك لقوله صلى الله عليه وآله الصريح الذى هو حجة المجتهدين، و حكمه الذى يسمعون في تحصيله والاطلاع عليه، ليستنبطوا منه فرعا ويستدلون به عليه، و قول بالعمل بما ظهر عندهم انه الصواب، لا ما قاله النبي (ص) و ليس ذلك الا تصويب فعلهم وقولهم و تخطئة النبي (ص) و تسميته - مثل هذا الفاضل ذلك اجتهدا - خطأ فاحش.

وما في شرح العضدى - حين قال صلى الله عليه وآله في حج التمتع: من لم يبق الهدى يجل ولا يبق على احرامه، وهو (ص) ببق لانه ساقه - انه ترك عمر ذلك و ببق على احرامه مع عدم سياقه الهدى وقال نفنسل! و النبي (ص) اخبر؟ وقال: انه دليل على تقديم فعله على قوله صلى الله عليه وآله و اله عند التعارض.

وما تفكر، اين التعارض؟ فان هنا منع النبي صلى الله عليه وآله ذلك وقال: ان فرضى غير فرضكم و امر بالتمتع، و ما تمتع عمر و فعل خلافه، و امثال ذلك كثيرة جدا.

(١) ما عثرنا عليه من شرح الحيات الواقف، في تفصيل الإمامة، هذا الصلة:

قال الامدى: كان المسلمون عند وفاة النبي عليه السلام على عقيدة واحدة وطريقة واحدة الامن كان يطل الفناء و يظهر الوفاق، ثم نشأ الخلاف فيما بينهم اولا في امور اجتهادية لا توجب ايمانا ولا كفرا، و كان غرضهم منها إقامة مراسم الدين، و ادلة مناهج للشرع القويم، و ذلك كاختلافهم عند قول النبي في مرض موته، اتوني بقرطاس اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدى حتى قال عمر: ان النبي قد غيبه الوجع، حسبنا كتاب الله، و كثيرا المنط في ذلك، حتى قال النبي: قوموا عني، لا يبقنى بعدى التنازع. و كاختلافهم بعد ذلك في التحلف على جيش اسامة، فقال قوم: بوجوب الاتباع، لقوله عليه السلام: جهزوا جيش اسامة لمن الله من تحلف عنه، وقال قوم: بالنحلف انتظارا لايكون من رسول الله في مرضه. و كاختلافهم... الى اخره.

و ابن ابى الحديد بالغ في كون الخطبة الشقشقية منه عليه السلام وقال: ان كونها منه مثل ضوء النهار واطلع على الشكاية التي فيها، ثم قال: فيشكل الامر علينا، لاعلى الشيعة، فيجيب بانه وقع لترك الاولى.

و هل يقول العاقل بجواز مثل هذا الكلام و اسناد الامور القبيحة الى الصحابة والامام القائم مقام النبي مع كونه اماما عدلا كذلك لان في هذه الخطبة: (فرايت ان الصبر على هاتى احبى، فصبرت و في العين قذى و في الحلق شجى ... الى قوله: الى ان قام ثالث القوم نافجا حضنيه بين ثيله وممطفه وقام معه بنو ابيه يحضون مال الله خضم الابل نبتة الربيع)، وغير ذلك.

وقال ابن ابى الحديد ايضا في شرحه: ان المفيد راي في المنام فاطمة عليها السلام جاءت بالحسن والحسين عليهما السلام، وقالت له يا شيخ علم ولدنى هذين الفقه، ثم في الصباح جاءت فاطمة ام السيد المرتضى و اخيه الرضى الدين، بهما اليه، وقالت له ذلك مع اعترافه ان المفيد مجتهد عظيم من علماء هذه الطائفة، و معلوم انه انما يعلمها فقهه، وامثالها كثيرة.

و بالجملة ليس هذا الكتاب محل مثله، وقد اظهرت بعض ذلك في بعض الرسائل، والاصحاب صنفوا فيه كتباً جزاهم الله خيرا من اراد ان يطلع عليها فليرجع اليها.

و بالجملة: من يكون بحال، لا يعنى فهو مثل الكافر كما قلناه، ويمكن حل الاخبار الواردة في عدم صحة عباداتهم - مثل، ولو عمر ما عمر نوح الف سنة الا خمسين عاما يصوم نهارا و يقوم ليلا بين الركن و المقام ما يقبل منه بغير ولاية اهل البيت^١ - على هؤلاء.

(١) الوسائل باب (٢٩) من ابواب مقدمة العبادات حديث: ١٢ ولفظ الحديث (من ابى حرة الثمالى، قال: قال لنا هل بن الحسين عليه السلام اى البقاع افضل؟ قلنا: الله ورسوله و ابن رسوله لعلم، فقال لنا: افضل البقاع مابين الركن و المقام، ولو ان رجلا عمر ما عمر نوح في قومه، الف سنة الا خمسين عاما، يصوم النهار و يقوم

و الظاهر انها الاقرار بامامتهم، والاخبار في ذلك كثيرة جداً، حتى ورد: من فصلهم على غيرهم ولكن لم يبرء من غيرهم ليس شيء، ولا يقبل ولا يته ولا يدخل الجنة، وانه عدو^١

ولما الجاهل المحض الغافل من ذلك كله — بحيث لا يعد مقصراً، لو وجد، او عد في الجملة، حيث دل عقله على التفتيش، وما فعل، لتقصير او لجهل: فذلك يرجي له الدخول في الجنة في الجملة، ووجدت قريباً الى هذا المعنى في بعض الاخبار

بل انه: كل من لم يبرء وليس بعدونا، يرجي له الجنة، وليس ببعيد من كرم الله وكرمهم ذلك^٢
وقد صرح المصنف في شرحه على التجريد: بان مذاهب اصحابنا فيهم ثلاثة، الجنة مطلقاً، والنار مطلقاً^٣

وقال نصير الملة والدين: محاربو على كفر، و مخالفوه فسقة، فهو يدل على جواز دخولهم الجنة، لانهم فساق، الله يعلم
فيحتمل عدم سقوط التكليف بالايمان وتوابعه عن هذه الطائفة، خصوصاً غير الاخيرة، فيكونون مكلفين بالا داء والقضاء ومعاقبون بها لعدم الصحة ولو فعلوا.

البر في ذلك المكان، ثم لقي الله بغير ولا يتالم يتفهم ذلك شيئاً)

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة الجمعة حديث: ٣

(٢) هكذا و حذا العبارة في النسخ المطبوعة وفي النسخ المخطوطة التي عندها، ولتنقل عبارة المصنف قدس سره في شرحه على التجريد. قال: (المسألة الثامنة) في احكام المخالفين. الى ان قال: واما مخالفوه في الامامة، فقد احتسب قول علمائنا. منهم من حكم بكفرهم، لانهم ذهبوا لعلم ثبوته من الدين ضرورة، و هو النص الجلي الدال على امامته مع توابعه. وذهب آخرون الى انهم فسقة، وهو الاقوى. ثم اختلف هؤلاء، على اقوال ثلاثة، احدها انهم مخلدون في النار لعدم استحقاقهم الجنة، الثاني، قال بعضهم: "انهم يخرجون من النار الى الجنة، الثالث، ما ارتصاه ابن تويجت وجماعة من علمائنا انهم يخرجون من النار لعدم الكفر الموجب لبعثهم، ولا يدخلون الجنة لعدم الايمان للقضي لاستحقاق التوب

و يحتمل السقوط في الجملة عن المعدورين و مرجوى الثواب لهم ^١ و اما المستبصرون منهم فلا شك في سقوط القضاء عنهم على ما مر.

و يحتمل حينئذ القبول عند الله فيكون عبادتهم موقوفة، و تكون حينئذ مقبولة لحصول الشرط الذي هو الايمان الحقيقي، كما ان في بعض الاخبار ما يدل على انه اذا قبل الايمان قبل الاعمال ^٢ و ان الصلاة اذا قبلت قبل ساير الاعمال ^٣ فليس يبعد توقف قبول عبادة عند الله على شرط اذا حصل ذلك قبلت، والافلا.

فنقول حينئذ بان عبادتهم بعد الاستبصار مسقطا للقضاء، و صحيحة و مقبولة عند الله، كعبادة المؤمن كما هو ظاهر الاخبار ولا محذور في ذلك، و ان وجد شيء ينافية، يؤول: وهذا دل على الترغيب الى الايمان، و انسب الى سقوط القضاء بالفعل، و عدمه بعدمه، من غير الهدم كما في الكمار فانه يبعد ان يكون مسقطا للقضاء مع عدم الهدم، بمعنى عدم وجوب القضاء، و سقوط الواجب عنه بالفعل، مع عدم حصول الثواب الذي هو داخل في مفهوم الواجب، و لا يكون للفعل دخلا و اعتبارا عند الله، مع الاسقاط به، و ثبوت الفرق بينه و بين عدمه.

فاندفع المناقاة ايضا بين كلام الرسالة، و كلام الذكرى، الدال على الصحة في الجملة.

فتأمل بعد هذا في كلام الشهيدين في هذا المقام، سيما الشهيد الثاني، مثل قوله: بل الحق انها قاسدة، الى قوله: و شرط دخول الجملة عندنا الايمان اجماعا، و قوله: واستشكل بعض الاصحاب، الى قوله: يدفع بالصي الدال على السقوط، و

(١) حاصل كلامه قدس سره، انه قد حصل المسلم الغير المؤمن طائفتين، الاولى من يقبل عبادة، معصية بصلة الكافر، والثانية من يقبل عبادة، وهو الجاهل المحض الداعي، والمراد هو: (عن هذه الطائفة) الاولى، و بقوله: (عن المعدورين و مرجوى الثواب) الطائفة الثانية.

(٢) الوسائل باب (٢٩) من ابواب مقدمات العبادات، فراجع

(٣) الوسائل باب (٨) من ابواب اعداد المراتب و بواطنها حديث ١٠

قوله: بقی فی المسئلة بحث آخر.^١

لما عدم القضاء على عادم المطهرة: فنقل الشارح عن المصنف في المختلف، انه قال: فلمعلم وجوب الاداء، وتوقف وجوب القضاء على امر جديد، ولم يثبت، ثم قال: هكذا استدل عليه المصنف في المختلف؛ ومنع الاول ظاهر لان القضاء لا يتوقف على وجوب الاداء، ولا ملازمة بين قضاء العبادة وادائها وجودا ولا عدما، وانما يتبع سبب الوجوب وهو حاصل هنا، والامر الجديد حاصل، وهو قوله صلى الله عليه وآله، من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته الخ

الظاهر ان مراده^٢ ان ليس هنا الاداء ايضا واجبا حتى يكتفى في القضاء به كما هو مذهب بعض الاصوليين، وانه اذا لم يكن الاداء واجبا فلا بد من امر جديد للقضاء اتفاقا، وانه حينئذ موقف عليه اجماعا، وليس هنا امر جديد، الا ان القضاء تابع للاداء عنده، كيف وقد حقق عدم التابعة في الاصول، وقوله: وتوقف القضاء على امر جديد صريح في ذلك، فلا يتوهم ذلك له.

على ان دأبه رحمه الله في الاستدلال، ذكر ما يمكن ان يقال: ولو كان غير معتقد له، اما الزاما للخصم، او غير ذلك وذلك كثير في تصانيفه خصوصا في المنتهى: فانه كثيرا ما، يستدل فيه، بما لم يعتقده من القياس وغيره لما ذكرنا، فلا ينبغي الاعتراض على مثله بمثله^٣ فان مثله لا يخفى عليه: مع (من خ ل) التصريح فيما بعده بلافصل بقوله (وانما يتبع سبب الوجوب الى آخره) اذ يريدون بالسبب في عباراتهم في هذا المقام، مثل دلوك الشمس للظهر.

وظاهر ان القضاء ليس بتابع له ايضا، اذ قد لا يجب مع وجود ذلك لعلمهم يريدون توقفه عليه لا وجوبه به، وهو متعارف عندهم.

(١) راجع روض الجنان (ص) (٣٥٦) و (٣٥٧)

(٢) اي مراد العلامة قس سره في المختلف.

(٣) حق العبارة ان يقال: فلا ينبغي الاعتراض على مثله بما لا يخفى عليه من التصريح الخ.

و اما وجود الامر الجديد، فالخبر لو صح، لا يأس به، مؤيداً ببعض الاخبار المتقدمة وغيرها، وفي دلالة خبر الباقر عليه السلام تأمل ما.

ولكن الظاهر انها غير بعيدة مع التأييد بغيره.

وفي باقي ابحاثه تأمل، ولا يحتاج الى الذكر^٢ خصوصاً في قوله: (قلنا لا تسلم

(١) اشارة الى ما استدلل به الشارح بما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: اذا فاتتك صلاة مذكركها في وقت اخرى، فان كنت تعلم انك اذا صليت التي فاتتك كنت من الاخرى في وقت، فابدأ بالتي فاتتك فان الله عز وجل يقول... الحديث) الوسائل باب (٦٢) من ابواب المواقف، حديث: ٢

(٢) ينبغي نقل عبارات الشهيد قدس سره في توضيح الجنان مع طولها لشدة ارتباط ما لورده المحقق الا ردبيل قدس سره بما ذكره في هذا المقام.

نقال في ص ٣٥٦ و ٣٥٧ ما عدا العظة.

ولا يلحق به (اي بالكافر الاصل) الفرق الكافرة من المسلمين كالخوارج والواصب، بل حكمهم حكم غيرهم في انهم اذا استبصروا لا يجب عليهم لمعاذ ما صلوه صحيحاً، ويجب قضاء ما تركوه او فطروه فاسداً، الى ان قال:

واعلم ان هذا الحكم لا يقتضى صحة عبادة المخالف في نفسها بل الحق انها فاسدة وان جعت الشروط المعتبرة فيها غير الايمان.

وان الايمان شرط في صحة الصلاة كما ان الاسلام شرط فيها اذ لو كانت صحيحة لاستحق عليها الثواب و هو لا يحصل الا في الاخرة بالجنة و شرط دخولها عندما الايمان اجماعاً

ولان حل المخالفين او كلهم لا يصلون بجميع الشرائط المعتبرة عندما وقد وقع الاتفاق و دلت النصوص على بطلان الصلاة بالاحلال بشرط او فعل مناف، من غير قيد.

وما ذكروه هنا من عدم وجوب الاعادة عليه لو استبصر لا يدل على صحة عبادته في نفسها بل انها دل على عدم وجوب لمعادتها، واحدهما غير الاخر حينئذ

مع عدم الاعادة تعضل من الله تعالى ولمقاط لما هو واجب، استتباعاً للايمان الطارى. كما اسقط عن الكافر ذلك باسلامه فاذا مات المخالف على خلافه عذب عليها كما يعذب الكافر.

هان قيل الكافر يسقط عنه قضاء العبادة وان كان قد تركها، وهنا انما يسقط عنه اعادة ما فعله صحيحاً دون ما تركه بل يجب عليه قضاءه اجماعاً وذلك يقتضى الصحة

فما هذا ايضاً لا يدل على الصحة بل انما دل على عدم المساواة بينها في الحكم شرعاً، فلا يدل على مطلوبهم. ولعل الموجب للمرقق بينها بذلك ان الكافر لا يعتقد وجوب الصلاة فليس عنده في تركها جرأة على الله تعالى فاسقط ذلك الاسلام، بخلاف المسلم المخالف فانه يعتقد وجوبها والمقاب على تركها، عاذا عملها على الوجه لمعتبر

اولا اشتراط سبق النسيان حالة الفوات في تحقق الذكر، بل يمكن فرضه و ان

عنده كان ذلك منه كترك الكافر، بسلاف ما لو تركها، فانه قادم على الجراءة والمصية لله تعالى على كل حال، فلا يسقط عنه القضاء.

مع دخوله في جميع من فاته فرضة طبعها كما فاته.

و يؤيد ذلك حكمهم بعدم اعادة ما صلاه صحيحا بحسب معتقده و ان كان قاسدا عبدا واستشكلهم في عدم اعادة ما فعله صحيحا عندنا مع فساد عتقه ولو كان السبب هو الصحة كان الجرم بهذا الفرد اول من حكمه.

و مما يدل على ان عبادته ليست صحيحة وانما لحقت الايمان تبعاً ما رواه علي بن اسمعيل الميثمي عن محمد بن حكيم قال كنت عند ابن عباد الله عليه السلام اذ دخل عليه كوفيان كانا زنديقين فقالا جعلنا لك الفداء كنا نقول بقول وان الله من علينا بولايتك فهل يقبل شيء من اعمالنا؟ فقال: لما الصلاة والصوم والحج والصدقة وان الله يتبعكم ذلك فليحسب بكم، ولما الزكوة فلا لا تمكوا الله تعالى (ابعدنا من) حق امره مسلم واعطيتناه غيره.

فجعل عليه السلام لحوق هذه العبادة لها بعد الايمان، على وجه الاستيعاب للايمان فاذا لم يوجد المتبوع زال مع.

مع ان الاخبار متظافرة بعدم صحة اعمال من لم يكن من اهل الولاية من حيثها ما رواه الصدوق باسناد الى عن ابن الحسين لو ان رجلا عمره عشرين سنة في قومه الف سنة الاخيرين عاها يصوم النهار ويقوم الليل بين الركن والمقام ثم لقي الله عز وجل بغير ولايتنا لم يتبعه ذلك شيئا.

وقد افردنا تحقيق هذه المسئلة رسالة مفردة من ارادها وقف عليها.

وقد اشكل بعض الاصحاب في سقوط القضاء عن من حصل منهم اوصاف لاختلال الشرائط والاركان فكيف تجري من العبادة الصحيحة.

وهذا الاشكال مندفع بالنص الدال على السقوط وانما لم يذكر في الزكوة لانها دين دفعه النبي الى غير ماله كما اشار اليه في الخبر.

وليست الحلة هدم الايمان ما قبله كهدم الاسلام لانه لو كان كذلك لم يترق احوال بين ما بعده وما تركه ولا بين الزكوة وغيرها كالكاظم.

ولان الكافر يجب عليه الحج اذا استطاع دون الخالف.

وفي خبر سليمان بن خالد ما يؤهم الحكم لانه قال للصادق عليه السلام اني قد عرفت هذا الامر اني في كل يوم صلوتين قضيت ما فاتني قبل معرفتي فقال عليه السلام لا تفعل فان الحال التي كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلاة.

والاجماع واقع على عدم التحمل بظاهره فان ما تركه الخالف يجب عليه قصاؤه انما الكلام فيما بعده و قد اقره الاصحاب بان سليمان بن خالد كان يقضي صلاته التي صلاها قاسماها مائة باعتبار احلاله فيها ما احل به من الشرائط والا وكان وهذا الحديث يؤيد ما قلناه من ان الصلاة ماسدة ولكن لا يجب قصاؤها مع ان في

استمر العلم). فانه بعيد، وهو ظاهر.

سد الحديث ضحاً فلا يصلح دليلاً على الخدم.

يقى في المسئلة بحث آخر

وهو أن الاصحاب صرحوا هنا بأن الخائف اذا سقط عنه قضاء ما صلاه صحيحاً عنده كما قد بينا وتوقف جماعة منهم فيها صح عندنا خاصة وفي باب الحج عكسوا الحال فشرطوا في عدم امادة الحج ان لا يخل بركن عندنا لا عندهم. ومن صرح بالقيدين المتخالفين الشهيد رحمه الله واطلق جماعة منهم عدم امادة ما صلوه وعلوه من الحج وكذلك التصريح مطلقاً وانما حصل الاختلاف في فتوى جماعة المتأخرين والفرق غير واضح.

واما سقوط القضاء عن عادم المظهر، فلم يوجب الاداء وتوقف وجوب القضاء على امر جديد ولم يثبت هكذا استدلال عليه المصنف في الحج.

ومنع الاول ظاهر لان القضاء لا يترتب على وجوب الاداء ولا ملازمة بين قضاء المأداة وادائها وجوداً ولا عدماً وانما يقع سبب الوجوب وهو حاصل هنا

والامر الجديد حاصل وهو قوله صلى الله عليه وآله من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته ولا يشترط في تسببها فريضة تعين المفروض عليه بل هي فريضة في الجلسة ومن ثم لم ينسبها الى مفروض عليه في الحق. ويدل عليه ايضا قول الباقر عليه السلام في نحو زلزلة اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت الفاتحة كنت من الاخرى في وقت فابداً بالتي فاتتك الحديث ودلالته لوضح من حيث انه لم يسببها فريضة بل خلق الحكم على الصلاة، خرج من ذلك ما اجمع على عدم قصاته فيبقى الباقي.

فان قيل قوله: (فذكرتها) يدل على ان الخبر مخصوص بالناسي اوجه وبالناسي لان فاقده الطهور دأكر لفريضة قبل دخول وقت الاخرى فيكون هذا الخبر مثل قوله صلى الله عليه وآله من نام عن صلاة او نسيها، ولا نزاع فيه.

فلما لا تسلم اولا اشتراط سبق النسيان حالة الفوات في تحقق التذكير بل يمكن فرضه وان استمر العلم. سلمنا لكن يتناول ما لو هل فاقده الطهور عن الصلاة بعد وجود الطهور وذكرها في وقت اخرى وجب عليه ح قضاءها للامريه في الحديث ومتى ثبت هذا انفرد ثبت غيره لعدم التماثل بالفرق.

سلمنا لكن الخبر يتناول النسيان والشائم وغيرها فيعود التذكير الى من يمكن تعلقه به وذلك لا يوجب التخصيص به. يؤيد ذلك ما رواه زرارة ايضا عن الباقر عليه السلام فيمن صلى بغير طهور او نسي صلوات او لم قال بصلبها اذا ذكرها في اى ساعة ذكرها ليلا او نهاراً، فذكره في الناسي والتذكير ثم علق الامر بالقضاء على التذكير. ويدل عليه ايضا ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام اذا نسي الرجل صلاة او صلاها بغير طهور وهو مقيم او مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك ولا ينقص الحديث ووجه الدلالة قوله عليه السلام صلاها بغير طهور فانه يشمل ما طلائه القادر على تحصيل الطهور والمأجز عنه ومتى وجب القضاء على تارك الطهور مع كونه قد صلى فوجوبه عليه لو لم يصل بطريق اول وقد تقدم البحث عن هذه المسئلة في باب التيمم وهذا القدر مضمون لما هناك وقد ظهر منها ان وجوب القضاء هنا ارجح.

و قوله: «سلمنا، لكن يتناول ما لو ذهل فاقط الطهور عن الصلاة بعد وجود المطهر و ذكرها في وقت اخرى، فيجب عليه حينئذ قصائها، للامر به في الحديث او متى ثبت هذا المرد ثبت غيره، لعدم القائل بالفرق»:

لانه معلوم ان مقصود السائل ان الخبر يدل على ان المراد ان سبب الفوت هو النسيان كما هو الظاهر من الخبر، ومعلوم ان الخبر لا يدل على كل من نسي صلاة و ذكرها و ان لم يكن فاتته، او يكون فاتته بغير سبب النسيان ايضا، فان النسيان ليس سببا للقضاء مع عدم الفوت، و هو ظاهر، و ان لم يكن ظاهرا فقد منعه من قبل.

و كذا قوله: (سلمنا، لكن الخبر يتناول الناسي والنائم وغيرهما، فيعود الذكر الى من يمكن تعلقه به و ذلك لا يوجب التخصيص به).

لاتناقول: ليس الخبر الا فيمن يمكن فيه الذكر على الظاهر، مع انه لا ينبغي له قول: (لا نسلم — وسلمنا) لانه مستدل و المعترض مانع على الظاهر.

و ابعد من ذلك كله استدلاله بقوله عليه السلام من نسي او صلى بغير طهور الخ^٢ قال (ووجه الدلالة قوله عليه السلام: صلاها بغير طهور، فانه يشمل باطلاقه القادر على تحصيل الطهور، والعاجز عنه، ومعنى وجب القضاء على تارك الطهور مع كونه قد صلى فوجوبه عليه لو لم يصل بطريق اول).

لان الظاهر من الخبر ان لا يكون المطهر ممدوما على ما هو المتبادر من امثاله. و ان المكلف قصر و صلى بغير طهارة عمدا، او سهى ذلك و ان يكون سبب البطلان من النسي حيث صلاها بغير طهور، و ان ليس له سبب الا الصلاة بغير طهور، و معلوم انه ليس كذلك في صورة عدم المطهر، و ان لا صلاة لها صلى او لم يصل، و انما سبب الفوت، عدم المطهر، لا الصلاة بغير طهارة و ان صلى.

(١) يعني غير زورة الذي تقدم آنفاً.

(٢) الوسائل باب (٦) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ٤

ويقتضى في السفر ما فات في الحضر تماما، وفي الحضر ما فات في قصره.

نعم القول بالقضاء غير بعيد لجميع ما مروا به احوط، وإن كان الأصل يقتضى عدم الوجوب، إلا أننا نفهم من ظاهر هذه الاخبار - الواردة في المبالغة في الصلاة أداء وقضاء في الجملة - كمال اهتمام الشارع بفعلها متى أمكن، أداء ولا فضاء، مؤيدا بظاهر خبر الباقر عليه السلام (فابدء بالتي فاتتك) وغير ذلك فتأمل، ولا تترك الاحتياط.

قوله: «ويقتضى في السفر ما فات في الحضر الخ» دليله الاجماع المفهوم من المنتهى، مع الاخبار من طرقهم مثل ما مر (فليقضها كما فاتته).

ومن طرقنا ما رواه زرارة في الحسن، قال: قلت له رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحضر؟ قال: يقتضى ما فاتته كما فاتته، إن كان صلاة السفر أداها في الحضر مثلها وإن كان صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر كما فاتته^١ وما رواه أيضا في الموثق عن أبي جعفر عليه السلام إذا نسي الرجل صلاة، أو صلاها بغير طهور، وهو مقيم أو مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك ولا ينقص منه، من نسي أربعاً فليقض أربعاً حين يذكرها مسافراً كان أو مقبلاً، وإن نسي ركعتين صلى ركعتين إذا ذكر مسافراً كان أو مقبلاً^٢.

و الظاهر أن الأولى عن الإمام لما مر؛ وقد جزم في الشرح بأنه عن الصادق عليه السلام وهو اعرف، وما رأيت في الكافي والتهذيب إلا مضمرًا.

وما في موثق آخر له عن أبي جعفر عليه السلام قال: يصلّيها ركعتين صلاة المسافر الخ^٣ وأنه إنما فاتته الركعتان، فلا يقتضى إلا إياهما، وهو ظاهر؛ والأولى

(١) الوسائل باب (٦) من أبواب قضاء الصلوات حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٦) من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٦) من أبواب قضاء الصلوات قطعة من حديث: ٣

ولونسي تعيين الفائنة اليومية: صلى ثلاثا واربعا واثنيتين، ولو تعددت قضى كذلك حتى يغلب على ظنه الوفاء، ولونسي عدد المعينة كررها حتى يغلب الوفاء.

اجماع الامه، والعكس اجماع اهل البيت، قاله في المنتهى^١ و اعلم ان سبب توثيقها وجود موسى بن بكر في الطريق^٢ و سماها في المنتهى ايضا بذلك.

قوله: «ولونسي تعيين الخ» دليله مثل عامر: من انه انما وجب عليه الصلاة الواحدة، ولكن اوجبنا الثلاث لتحصل البرائة باليقين.

و امر تعيين النية، سهل عندي جدا كما عرفت، خصوصا من الصحيحة التي قال فيها (اجملها الاولى)^٣ وهي عصر، سواء ذكرها في الاثناء، او بعد فراغها. و على تقدير وجوب التمين، انما يجب مع الامكان، وهنالا يمكن، لانا (لأن خ) عينا، ما نجزم بالوجوب وغيره؛ ولا يمكن ان يقال: يجزم بالوجوب، لانه مما يتوقف عليه البرائة، لانه يمكن بما قلناه، وهو مذهب الاصحاب الا ابي (ابا ظ) الصلاح، فانه او جب التمين.

و ليس بمعلوم كون الاحتياط فيه، لان ظاهر الاصحاب ايجاب الثلاث، فلو عين لم يصح، لعدم الاتيان بالماوربه. والظاهر ان ذلك رخصة لا عزيمة، والاحوط منه الجمع بينهما.

وقال الشارح: و خالف هنا ابن ادريس مع موافقه فيا تقدم (يعني سلم

(١) قال في المنتهى: ص ٢٢٣ ما هذا لفظه (ويجب قضاء الموائت كما هو فوائده الصلاة في الحصر فصار قضى اربعا، بلا خلاف بين العلماء. وان مائة سمرا قضى في الحصر ركعتين لا غير، وهو مذهب اهل البيت عليهم السلام)

(٢) سند الحديث كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن موسى بن بكر، عن ررارة

(٣) الوسائل باب (٦٣) من ابواب المواقيت حديث: ٣

الحكم في الحضرية دون السفرية) محتجاً بحجة أبي الصلاح: (و هو وجوب الواحدة وعدم البرائة الا بالكل، لوجوب التعيين في النية) وقال: وانما وافق في الاولى للنص والاجماع، و ادعى ان الحاق هذه بالحاضرة قياس: واجيب بمنع القياس، بل هو اثبات حكم في صورة، ثبوته في اخرى مساوية لها من كل وجه، وذلك يسمى دلالة التثنية ومفهوم الموافقة، كما في تحريم التأفيف وما ساواه او زاد عليه؛ هذا ان استدل بالحديث، وان استدل بالعقل وهو البرائة الاصلية، لم يرد ما ذكر، مع ان الحديث ليس من قسم المتواتر، بل الاحاد، وهو لا يعمل به، والاجماع الذي ادعاه على الاولى، ان اراد به اتفاق الكل فهو ممنوع، لما عرفت من مخالفة أبي الصلاح، وان كان لعدم اعتبار خلافه — لكونه معلوم الاصل والنسب، فلا يقدر في الاجماع — كان دليلنا هنا ايضا الاجماع، لان المخالف هنا كذلك فلا يقدر فيه^١ فيه تأمل، لان قوله (بل هو الخ) هو القياس، ومعلوم عدم الاتحاد من كل وجه وثبوت فرق في الجملة.

عل ان ذلك ليس بالتثنية ومفهوم الموافقة، لأعتبار اولوية الحكم المذكور في المنطوق في المسكوت عنه كما في التأفيف^٢ ورؤية مقال ذرة^٣ والامانة بدينار^٤ والقنطار^٥ وهو ظاهر ومصرح في موضعه، خصوصاً مختصراً بن الحاجب وشرحه. وانه انما يعتبر مفهوم الموافقة و دليل التثنية، اذا علم العلة المتضمنة للحكم، و تعليقه بها فقط في المنطوق مع وجودها في المفهوم، وهو ايضا مصرح.

نعم قد يكون ذلك مظنوناً، وذلك لا يعتبر عند مائى القياس على الظاهر الا ان يكون منصوصة، والقياس المنصوص معتبر، على انه قال بعض الاصوليين بانه

(١) الى هنا كلام الشارح نفس سره في روض الجنان ص ٢٥٨

(٢) اشارة الى قوله تعالى (لا تقل لها اب ولا تهزها وقل لها قولا كريماً) الاسراء ٢٣٠

(٣) اشارة الى قوله تعالى (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) الزلزلة ٧-٨

(٤-٥) اشارة الى قوله تعالى (ومن اهل الكتاب من لا تأمنه بقنطاريته) البقرة ١٧٥ من اد تأمنه بدينار

لا يؤنه اليك آل عمران: ٧٥

قياس.

و ايضا قال: (انما وافق في الاولى للنص والاجماع) فلا يقول مدليه العقل، وقد يكون الاجماع عنده ثابتا في ذلك فلا يضره خلاف ابي الصلاح، ويكون الخلاف ثابتا في الثانية، او لم يثبت الاجماع (عنده-خ) فيها.

وايضاً قد يكون هذا الخبر الواحد الخاص ثابتاً عنده، صدوره عنهم عليهم السلام بقرائن، مثل الشهرة بين الاصحاب وقبولهم وغير ذلك، فلا يضر عدم تواتره، ولهذا قبله مع عدم صحته ايضا كما هو الظاهر، للارسال^١ وعلى بن اسباط. فان فيه قولاً، فلا يرد باق ما اوردته بقوله: وان دليله ايضا في الثانية هو الاجماع بذلك المعنى فتأمل.

نعم الظاهر عدم الفرق لدليله العقل، وظاهر الخبر، فان السؤال هام فكذا الجواب الا انه يقتصر، وفيه البعد المذكور فتأمل، وللاصل.

وقد علم من الحكم في الواحدة، الحكم في المتعددة، لكن يعتبر حصول الظن بحصول العدد، لان احكام الشرع اكثرها مبنية عليه، والتكليف، باليقين شاق مني بالاصل، وظاهر حال المسلم.

ويؤيده ما مر من عدم اعتبار الشك وجوب الزائد على المظنون، حتى يتيقن عدم بقاء شيء في النعمة مشكوك بل موهوم فلا يعتبر (يتعين خ).

وما في بعض الاخبار، من انه اذا شك في فعلها بعد مضي الوقت لا يلغى، مثل ما في حسنة زرارة والمضيل عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: متى استيقنت او شككت في وقت فريضة انك لم تصلها، او في وقت فريضة انك لم تصلها، صليتها، فان شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل، فلا اعادة عليك

(١) النوازل باب (١١) من ابواب قضاء الصلوات حديث: ١ ونظ الحديث (عن علي بن اسباط عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من نسى من صلاة يومه واحدة ولم يدرك صلاة هي، صلى ركعتين وثلاثاً وأربعاً)

ولونسي الكمية والتعيين صلى اياما متوالية حتى يعلم دخول الواجب في الجملة.

من شك حتى تستيقن، فان استيقنت فعليك ان تصليها في اى حالة كنت^١ فلولا ملاحظة الاحتياط و كلام الاصحاب، كان البناء على الاقل كما نقله في الشرح جيدا، فيقضى ما تحقق فوتها وتيقن دون غيره، كما قال في الذكرى: انه اذا شك انه لم يصل و خرج الوقت لم يلتفت، ولكن هنا قال بالقضاء حتى يتيقن، ففي كلامه منافاة ما، فان الاول يقتضى الاكتفاء هنا ايضا على قضاء ما تيقن من العدد دون الغير، ونقل في الذكرى عن المصنف ذلك فتعين المصير اليه، للاصل، و ظهور حال المسلم، والاخبار نعم ما ذكره الاكثر احوط فلا يخرج عنه.

و هذا بعينه، يقال في نسيان عدد الفاتحة المعينة، و امثاله، مثل لونسي الكمية والتعيين، فانه لا دليل لهم على القضاء حتى يطلب على الظن الوفاء، او يعلم دخول الواجب في الجملة - الامام - ولا نص لهم.

نعم قد نقلوا خبرين في النافلة: مثل ما روى مرزوم (الثقة في الحسن لابراهيم) قال: سأل اسماعيل بن جابر ابا عبد الله عليه السلام فقال اصلحك الله ان على نوافل كثيرة، فكيف اصنع؟ فقال: اقضها، فقال له انها اكثر من ذلك؟ قال: اقضها قال: لا احصيا؟ قال: توخ^٢ والتوخي. التحرى، وهو طلب ما هو احرى، بالاستعمال في غالب الظن قاله الجوهري.

و روى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له: رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدري ما هو من كثرتها؟ كيف يصنع؟ قال: قلبصل حتى لا يدري كم صلى من كثرتها فيكون قد قضى بقدر ما علمه من ذلك الحديث^٣ قال الشارح: قال في الذكرى ويهين الخبرين، احتج الشيخ على ان من عليه

(١) الوسائل باب (٦٠) من ابواب الواقيت حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٩) من اعداد الفرائض ونوافلها حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٨) من اعداد الفرائض ونوافلها حديث: ٢

ولونسي ترتيب الفوائت كرر حتى يحصله، فيصلى الظهر قبل العصر وبعدها
او بالعكس لوفاتتا.

فرائض لا يعلم كميتها، يقضى حتى يغلب الوفاء، من باب التنبيه بالادنى على
الاعلى و فيه نظر، لان كون النوافل ادنى مرتبة يوجب سهولة الخطب فيها،
والاكتفاء بالامر الاسهل، فلا يلزم منه تعدية الحكم الى ما هو اقوى وهو الفرائض كما
لا يخفى، بل الامر في ذلك بالعكس، فان الاكتفاء بالظن في الفرائض الواجبة،
الموجبة لشغل الذمة، يقتضى الاكتفاء به في النوافل التي ليست بهذه المثابة
بالاولى.^١

فيه نظر، لان الظاهر ان مقصود الشيخ، انه اذا كان في قضاء النافلة الغير
المحصورة، لابد من حصول الظن بعملها حتى يبره ذمته منها، في الفريضة لابد من
ذلك بالطريق الاولى، كانه يريد دفع ما نقل عن المصنف من الاكتفاء بقضاء ما
تيقن فوته، لا انه اذا كان الظن في النافلة كافيا في الفريضة بالطريق الاولى كما
فهمه الشارح.

ويمكن ان يقال: لادلالة فيها على اعتبار حصول الظن في الفرائض كما فهمناه
ايضا، اذ لا يلزم من التكليف بامر شاق في الجملة استحبابا، تكليفه به في الفريضة
بالطريق الاولى، لان في الاول الاختيار الى الفاعل، فان اراد ثوبا كثيرا فعل،
والاقل، بخلاف الايجاب والالزام، ولهذا استحباب البناء على الاقل في شك
النافلة، وليس كذلك في الفريضة، على انه لادلالة في الاولى على المتدوب^٢
ايضا، والثانية ليست بصريحة مع ضعف السند، فتأمل.

قوله: «ولونسي ترتيب الفوائت الخ» وحوب الترتيب بين الفوائت كما

(١) بل هذا كلام الشارح

(٢) اى لادلالة في الغير الاولى، وهو جبر مراتب على جواز الاكتفاء بالظن في النوافل بعد فصلا عن

المفروض.

فانت مع الذكر، مما ذهب اليه علمائنا، قاله في المنتهى، وقد ورد في الاخبار ما يدل عليه مثل: فليقضها كما فاتت، وهي كثيرة، وقد مر البعض.

فامامع النسيان. فالظاهر العدم، للاصل، و خبر رفع القلم^١ والناس في سعة ما لم يعلموا^٢

و ما ثبت كون الترتيب من باب المقدمة حتى يجب مع امكان تحصيل العلم به، حتى لا ينافيه ما لم يعلموا.

و لان الزائد خرج^٣ و قد يؤل الى التعذر فيها اذا كثرت و اذا سقط حينئذ سقط بالكية، لعدم القائل بالفصل على الظاهر.

و لان الدليل، هو الاجماع (و كما فاتت)، ولا اجماع هنا (و كما فاتت) غير صريح في وجوب الترتيب، و على تقديره فظاهر انه مخصوص بصورة العلم، اذ لا يمكن التكليف مع عدم العلم بالزيادة المنفية بالعقل و النقل: و ما يدل عليه (كما فاتت) بل ينافيه، مع ترك التعمين: ولا يقاس بالمشتبهة، لتعين (لتيقن خ ل) فوت الصلاة فيها، وتوقف البرائة على التعدد، لا اقل، مع النص، و هنا انما فاتت الصفة الخارجة التي لم يثبت وجوبها حينئذ و هو واضح، و كانه مذهب المصنف في القواعد والتحرير، نعم ملاحظة الترتيب احوط، خصوصاً مع القلة.

والضابطة المفهومة من كلام المصنف، هي انه: لو فاتت، اى الظهر و العصر مثلاً من يومين و لم يعلم السابقة، فيكون زيادة الواحدة طريقاً الى تحصيل الترتيب يقينا، لان هنا احتمالين، كون الفاتت الظهر ثم العصر، وعكسه، فاذا حذف احدهما بفعل الاخرى مرتين. حصل الترتيب على الاحتمالين، و قس على هذا لو فاتت المغرب من يوم اخر، فيحصل الترتيب بسبع فرائض، ولو اضيف اليها عشاء يحصل

(١) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الحفل الواقع في الصلاة، حديث: ٢

(٢) جامع احاديث الشيعة، باب (٨) من ابواب المقدمة، حديث: ٦٠ نقلاً عن عوالي اللئالي

(٣) هكذا في النسخ المخطوطة و المطبوعة التي عثفتها، و الظاهر ان الصحيح خرج بالحاء المهملة.

و يصل مع كل رباعية صلاة سفر لونسى ترتيبه: ويستحب قضاء النوافل الموقته، ولا يتأكد فائتة المريض، ويتصدق عن كل ركعتين بمد، فإن عجز فعن كل يوم (بمدسخ) استحبابا.

الترتيب بخمس عشرة فريضة: وضابط الصواب على ما ذكره الشارح بعد ذكر الضابطة في ذلك هو أن يكرر المدد على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات الممكنة في الفرض (في الفرائض ح).

ويمكن حصول الترتيب بوجه اخصر مما ذكر واسهل، وهو أن يصل الفوائت المذكورة بأى ترتيب اراد و يكررها كذلك ناقصة عن عدد آحاد تلك الصلوات بواحدة ثم يختم بما بدء به، فيصل في الفرض الاول. الظهر والمغرب ثم الظهر، او بالعكس، وفي الثاني الظهر ثم المغرب، ثم يكرره مرة اخرى ثم يصل الظهر، وفي هذين لافرق بين تلك الضابطة، والضابطة المفهومة من كلام المصنف من حيث العدد، وفي الثالث: يصل الظهر^١ الى قوله: فيحصل الترتيب بثلاثة عشرة فريضة، وعلى الضابطة المذكورة لا يحصل الا بخمس عشرة فريضة وعلى هذا القياس.

قوله: «ويصل مع كل رباعية الخ» الظاهر فيه ايضا عدم وجوب الترتيب لما مر فيقضى عدد كل واحد على اى وجه يريد، ويختار مظنونه لو كان، و دليل الوجوب مثل ما مر في المشتبه ونحوها، والدخل فيه ظاهر قد مر فتذكر.

قوله: «ويستحب قضاء النوافل الخ» تدل عليه حصة موازم (التيحة المتقدمة) قال: سأل ابا عبد الله عليه السلام فقال: اصلحك الله، ان على نوافل كثيرة، فكيف اصنع؟ فقال: اقضها، فقال له: انها اكثر من ذلك، قال: اقضها، قلت: لا احصياها؟ قال: توخ، قال موازم: و كنت مرضت اربعة اشهر لم اتنفل

(١) وتمة عبارة الروض هكذا (ثم العصر، ثم المغرب، ثم العشاء. و يكرره ثلاث مرات، ثم يصل الظهر، يحصل الخ)

فيها، قلت: اصلحك الله، او جعلت فداك، مرضت اربعة اشهر لم اصل نافلة؟ فقال: ليس عليك قضاء، ان المريض ليس كالصحيح، كلما غلب الله عليه فانه اولى بالعنفة^١

و خبر عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: اخبرني عن رجل عليه من صلاة النوافل مالا يدرى ما هو من كثرتها، كيف يصنع؟ قال: فليصل حتى لا يدرى كم صلى من كثرتها، فيكون قد قضى بقدر ما علمه من ذلك ثم قال: قلت له: فانه لا يقدر على القضاء؟ فقال: ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها، او حاجة لأخ مؤمن، فلا شيء عليه. و ان كان شغله لجمع الدنيا و التشاغل بها عن الصلاة، فعليه القضاء، والا لقي الله و هو مستخف متهاون مضيع لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله، قلت: فانه لا يقدر على القضاء، هل يجزى ان يتصدق؟ فسكت مليا، ثم قال: فليتصدق بصدقة، قلت: فما يتصدق؟ قال: بقدر طوله، وادنى ذلك مد لكل مسكين، مكان كل صلاة، قلت: و كم الصلاة التي يجب فيها مد لكل مسكين؟ قال: لكل ركعتين من صلاة الليل مد، و لكل ركعتين من صلاة النهار مد، فقلت: لا يقدره، فقال: ماذا لكل اربع ركعات من صلاة النهار، قلت: لا يقدر، قال: فذا لصلاة الليل و مد لصلاة النهار، والصلاة افضل، و الصلاة افضل، والصلاة افضل.^٢

و قد عدت من هذين الخبرين دليل (ولا يترك فائتة المريض و يتصدق) ايضا.

والذي يدل على عدم التاكيد، مع اصل الاستحباب: الجمع بين حسنة مرازم المتقدمة و صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في مريض ترك النافلة؟

(١) الفروع، ج ١ ص ١٢٦ و الوسائل، باب (١٩) من ابواب اعتداد الفرائض و بوافؤها، حديث ١

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٨٤ و الوسائل، باب (١٨) من ابواب اعتداد الفرائض و بوافؤها، حديث ٢، و روى في

الفروع، ج ١ ص ١٢٦ بما يوافق في بعض النسخ.

والكافر الاصلى يجب عليه جميع فروع الاسلام، لكن لا تصح منه في حال كفره، فان اسلم سقطت.

فقال: ان قضاها فهو غير يفعله وان لم يفعل فلا شيء عليه^١

قوله: «والكافر الاصلى يجب عليه جميع فروع الاسلام الخ» وهذه ثابتة في الاصول فلا تنقل دليلاً؛ والبحث مع بعض العامة هنا، وانه اجماعى عندنا، فيكنى ذلك هنا فتأمل.

وان دليل عدم الصحة مهم، عدم القرينة التي شرط في العبادة بحيث يمكن ترتيب اثرها عليها.

وان دليل سقوط الفروع بعد الاسلام، هو الاجماع والخبر^٢: لا مثل قوله تعالى: قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف^٣ فانه يدل على غفران الذنوب، وعدم المؤاخذه بما فعلوا او تركوا، ولما نفي وجوب شيء اخر بعد الاسلام بسبب وجود سببه من قبل، مع عدم القفل، فلا يفهم منه فافهم.

وان حقوق الادميين مستثنى من ذلك للاجماع، ومثل الخبر المتقدم الدال على عدم وجوب قضاء عبادات المخالفين^٤ حيث عطل عدم سقوط قضاء الزكاة: بانه مال الغير ووضعه في غير محله، فتأمل.

(١) الوسائل باب (٢٠) من ابواب اعداد القرائن ووافيها حديث: ١٠ ولفظ الحديث (عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل مرض فترك الصلاة؟ فقال: يا محمد ليست بعريضة، ان قضاها فهو غير يفعله، وان لم يفعل فلا شيء عليه)

(٢) اي (الاسلام يجب ما قبله) مستند احمد بن حنبل ج ٤ ص ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥

(٣) الاتعال: (٣٨)

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب المستحقين للزكاة حديث: ٢

المقصد الثاني في الجماعة

وتجب في الجمعة والعيدين خاصة بالشرائط،
وتستحب في الفرائض خصوصاً اليومية.

قوله: «المقصد الثاني؛ في الجماعة: وتجب في الجمعة والعيدين الخ» قد مر دليل وجوبها فيها. واما دليل الاستحباب: فهو قوله تعالى (واركعوا مع الراكعين) ^١ المحمول على الاستحباب.

والاجماع عندنا على ما يفهم من المتن، حيث قال: قال علمائنا: الجماعة مستحبة في الفرائض، واشدها تأكيداً في الخمس، وليست واجبة الا في الجمعة والعيدين مع الشرائط السابقة، لا على الاعيان، ولا على الكفاية.

والاخبار الصحيحة الكثيرة، مثل حنة زرارة (في الكافي والتهذيب) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما يروى الناس: ان الصلاة في جماعة افضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين صلاة؟ فقال: صدقوا، فقلت: الرجلان

يكونان جماعة؟ فقال: نعم، ويقوم الرجل عن يمين الامام^١

وما رواه في الكافي والتهذيب: عن حماد عن حريز عن زرارة والمضيل قالا: قناله: الصلاة في جماعة قريضة هي؟ فقال: الصلاة (الصلوات - يب - كا) قريضة، وليس الاجتماع بفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنة، ومن تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له^٢ اظن صحتها، وصرح بها في المنتهى، لأن الظاهر ان حماد هذا، هو ابن عيسى، وان الطريق اليه في الكافي على بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان، لان هؤلاء مذكورون في طريق الخبر السابق على هذا الخبر، والظاهر انهم حذفوا للظهور. والظاهر ان المنقول عنه هو الامام عليه السلام.

ومعلوم استثناء بعض الصلوات من قوله (كلها) وان المراد بـ (من تركها رغبة) اعراضا وكراهة، فهو بمنزلة الكفر نعوذ بالله منه.

و رواية محمد بن مسلم (في الفقيه) عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: لا صلاة لمن لا يشهد الصلاة من جيران المسجد الا مريض او مشغول^٣ وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لتحضرن المسجد او لا حرقن عليكم منازلكم^٤ وقال: من صلى الصلوات الخمس جماعة فظنوا به كل خير^٥ وقال الصادق عليه السلام من صلى الغداة والعشاء الاخرة في جماعة فهو في ذمة الله عز وجل، ومن ظلمه فانما يظلم الله، ومن حقره فانما يحقر الله عز وجل^٦

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣ و لورد قطعة منه في باب (٤) من تلك الابواب

حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٥) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٦) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

و صحيحة زرارة وحسنه قال: كنت جالسا عند ابي جعفر عليه السلام ذات يوم، اذ جاءه رجل فدخل عليه فقال له جعلت فداك: اني رجل جار مسجد لقومي، فاذا اتالم اصل معهم وقمواقي، وقالوا هو هكذا وهكذا، فقال لعلني قلت ذلك لقد قال امير المؤمنين عليه السلام من سمع النداء فلم يجبه من غير علة فلا صلاة له ^١

و صحيحة ابن سنان (اظنه عبيد الله لنقل النضر عنه، ولنقله هو عن ابي عبد الله (ع) دون محمد) عن ابي عبد الله قال: سمعته يقول: ان اتاسا كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ابطاؤا عن الصلاة في المسجد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد، ان تأمر بحطب فيوضع على ابوابهم فتوقد عليهم نار، فيحترق عليهم بيوتهم ^٢ وفي حديث آخر عنه عليه السلام قال: هم رسول الله صلى الله عليه وآله باحراق قوم في منازلهم، كانوا يصلون في منازلهم، ولا يصلون الجماعة، فاتاه رجل اعمى، فقال: يا رسول الله (ص): اني ضير البصر، وربما اسمع النداء، ولا اجد من يقودني الى الجماعة، والصلاة معك؟ فقال (له) النبي (ص) رسول الله صلى الله عليه وآله و آله شد من منزلك الى المسجد حبلا واحضر الجماعة ^٣ وفيه مبالغة زائدة، وعدم قبول كل عذر.

ورواية محمد بن عمارة قال ارسلت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الرجل يصل المكتوبة وحده في مسجد الكوفة افضل؟ او صلاته في جماعة؟ فقال: الصلاة في جماعة افضل ^٤ وقد قيل: ان الصلاة في مسجد الكوفة بالف على

(١) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥ وتام الحديث (فخرج الرجل فقال له: لا تدع الصلاة معهم وتغلب كل امام، فلما خرج قلت له: جعلت فداك كبر على قولك لعلنا الرجل حين استعناك، فان لم يكونوا مؤمنين ا قال: فصحتك ثم قال: ما اراك بعد الالهنا، يا زرارة فاية علة تريد لعظم من الله لا يؤتم به، ثم قال: يا زرارة اما ترى قلت: صلواتي مساجدكم وصلواتي ائمتكم)

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٠

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ٩

(٤) الوسائل باب (٣٣) من ابواب احكام المساجد حديث: ٤

ما هو المشهور، فالصلاة في الجماعة افضل من ألف صلاة، فلو جمع في مسجد الكوفة سبعا مع العالم والسيد وكثرة الجماعة، فلا يحصى ثوابها الا الله.

فيمكن حل ماورد: من خمسة وعشرين^١ وغيرها، على بعض الوجوه، من نقص الصلوات بوجه؛ وباعتبار الاوقات والامكنة والاشخاص والاحوال، من عدم كونهم اتقياء، وعدم اشتغال صلواتهم على هياتها المنذوبة، وعدم اقترانها بالخضوع والخشوع وغير ذلك.

وايضا قال الصدوق في الفقيه: ومن ترك ثلاث جمعات متواليات من غير علة فهو منافق^٢

وما روى عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا صلاة لمن لا يصل في السجدة مع المسلمين الا من علة، ولا غيبة الا لمن صلى في بيته و رغب عن جماعة، ومن رغب عن جماعة المسلمين سقطت عدالته ووجب هجرته، و ان رفع الى امام المسلمين انذره و حذره، ومن لزم جماعة المسلمين حرمت (عليهم - خ) غيبته وثبتت عدالته. وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا ينكحون ولا تقام فيهم الجماعة الا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فانما ياكل الذئب القاصية^٣ وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ملعون ملعون لثلاثا من رغب عن جماعة المسلمين^٤

(١) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجماعة، حديث: ٥٣ و ٥٤

(٢) الفقيه، باب الجماعة وصلاتها

(٣) لوجود في السختين المخطوطين اللتين عندما (من ترك ثلاث جماعات) بالالف الشاذة، وفي السعة المطبوعة (من ترك ثلاث جماعات) بدون الالف، كما في الفقيه، ولطه قفس سره استدلل بهذا الحديث باعتبار كون صلاة الجمعة لأحد أفراد صلاة الجماعة مع الفاء خصوصية الجمعة.

(٤) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١٣

(٥) من أبي داود، ج ١ كتاب الصلاة باب التشديد في ترك الجماعة، حديث: ٥٤٧ وفي شرحه (قال رائدة: قال السائب: يعني بالجماعة الصلاة في الجماعة)

(٦) روض الجنان ص ٣٦٢

و روى الشيخ ابو محمد جعفر بن احمد القمي تزيل الرى في كتاب الامام و
 الماموم باسناده المتصل الى ابي سعيد الخدرى قال: قال رسول الله صلى الله عليه و
 آله اتانى جبرئيل مع سبعين الف ملك بعد صلاة الظهر فقال يا محمد ان ربك يقربك
 السلام، و اهذى اليك هديتين لم يهد هما الى نبي قبلك قلت: ما الهديتان؟ قال:
 الوتر ثلاث ركعات، والصلوات الخمس في جماعة، قلت يا جبرئيل وما الأمتى في
 الجماعة؟ قال: يا محمد اذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة و
 خمسين صلاة و اذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل (واحد منهم بكل ركعة) ستمائة
 صلاة، و اذا كانوا اربعة كتب الله لكل واحد (منهم - خ) بكل ركعة ألفاً و مائى صلاة،
 و اذا كانوا خمسة كتب الله لكل (واحد منهم بكل) ركعة الفين و اربعمائة صلاة،
 و اذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة اربعة آلاف و ثمانمائة
 صلاة، و اذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف و
 ستمائة صلاة، و اذا كانوا ثمانية كتب الله تعالى لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة
 عشر ألفاً و مائى صلاة، و اذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة
 (سنة) (ثمانية خ ل روض الجنان) و ثلاثين ألفاً و اربعمائة صلاة، و اذا كانوا
 عشرة كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة سبعين ألفاً و الفين و ثمانمائة صلاة،
 فان زادوا على العشرة، فلو صارت ابحار السماوات و الارض كلها مدادا و
 الاشجار اقلاما، و الثقلان مع الملائكة كتابا لم يقدروا ان يكتبوا ثواب ركعة
 واحدة، يا محمد: تكبيرة يدركها المؤمن مع الامام خير له من ستين الف حجة و
 عمرة، و خير من الدنيا و ما فيها سبعين الف مرة و ركعة يصلها المؤمن مع الامام
 خير من مائة الف دينار تصدق بها على المساكين و سجدة يسجد بها المؤمن مع
 الامام في جماعة خير من عتق مائة رقبة^١

(١) وفي العروة الوثقى كذلك (فلو صارت السماوات كلها قرطاسا و البحار مدادا و الاشجار اقلاما)

(٢) جامع احاديث الشيعة باب (١) من ابواب صلاة الجماعة و احكامها حديث: ١١ و رولته في المستدرک

ولا تصح في النوافل والاستسقاء والعيدين مع عدم الشرايط.

وفيه دلالة على كون الوتر ثلاثا كما اظن واشتد اليه مرارا، فتذكر.
والظاهر ان المراد بادراك التكبيرة، تكبيرة الاحرام مع تمام الصلاة، والا يلزم
زيادة ثوابه على ادراك ركعة تامة.

ولا يتعجب من الثواب المتقول، فانه بالنسبة الى كرم الله ليس بكثير، و
امثالها في الاخبار كثيرة. ولا بد من الاعتماد لوقوع امثالها، والا ليضر في الاعتقاد.
ولكن مع صحة الصلاة والاخلاص ونقلت، من (وما روى عنه) الى اخر هذا
الخبر عن شرح^١ الشهيد الثاني رحمه الله.

قوله: «ولا تصح في النوافل الخ» قال المصنف في المنتهى: ولا جماعة في
النوافل الا ما استثنى، ذهب اليه علمائنا اجمع. فدليلة الاجماع.

فكان في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل المتقدمة^٢ — المنع عن
الجماعة في نافلة شهر رمضان، وكذا نهى امير المؤمنين عليه السلام وامره الحسن
عليه السلام، بان ينادى في الكوفة: الا ان نافلة شهر رمضان جماعة بدعة، حتى قال
اهلها: واعمره^٣ — اشارة الى منع الجماعة في كل النوافل.

وما روى اسحاق بن عمار^٤ عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلى الله

باب (١) من ابواب الجماعة حديث: ٣

(١) راجع روض الجنان ص ٣٦٢

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٠) من ابواب نافلة شهر رمضان حديث: ٢

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (عل بن حاتم، عن احمد بن علي، قال: حدثني محمد بن ابي
الصهبان، عن محمد بن سليمان، قال: ان عفة من اصحابنا اجتمعوا على هذا الحديث، مهم: يونس بن
عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان، عن ابي عبد الله عليه السلام. وصباح الخفاء، عن اسحاق بن عمار، عن ابي
الحسن عليه السلام. وسماحة بن مهران، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال محمد بن سليمان: وسالت الرضا
عليه السلام عن هذا الحديث فاحرق به، وقال هؤلاء جميعا: سألنا عن الصلاة في شهر رمضان كيف هي؟ و
كيف صلى رسول الله صلى الله عليه وآله، الى ان قال: فاصطط الناس عليه، فانصرف اليهم فقال: ايها الناس
الح. مهم من ذلك ان قوله قلص سره: (اسحاق بن عمار عن الرضا عليه السلام) غير متيد.

وتنقذ باثنين فصاعداً

عليه وآله وسلم انه قال: ولا يجتمع لناقلة^١ ولكن منعه غير واضح كان الاجماع يجبره، وهو يكتفى لو كان.

واما استثناء الاستسقاء والعبدان فقد مضى.

والمعادة تحيىء، مع انه لا يحتاج؛ لانها الفريضة.

واما الغدير: فقد استثناء ابو الصلاح على ما قال في الشرح: وتبعه بعض، وليس ببعيد، لعدم ادلة الجماعة وفضلها، وكون الاجتماع في مثل ذلك اليوم مطلوباً: وحصول ثواب صلاته لمن لا يعرف قرائتها؛ مع عدم وضوح دليل المنع الا لاجماع، وفيما نحن فيه غير ظاهر، بل الخلاف موجود، مع الاصل، وما في الاجماع، والاحتياط معلوم.

والظاهر على تقدير عدم انعقاد الجماعة، ان تكون حراماً.

قوله: «وتنقذ باثنين فصاعداً» المراد في غير الجماعة الواجبة، بل الجماعة من حيث هي مع قطع النظر عن امر آخر من موجب وغيره.
وبدل عليه ما مر في الحصة^٢

وقال في الفقيه قال عليه السلام: الاثنان جماعة^٣ وسأل الحسن الصيقل ابا عبد الله عليه السلام عن اقل ما تكون الجماعة؟ قال: رجل وامرأة^٤

و اذا لم يحضر المسجد احد فالمؤمن وحده جماعة، لانه متى اذن و اقام صلى خلفه صفان من الملائكة، ومتى اقام ولم يؤذن صلى خلفه صف واحد وقد قال النبي صلى الله عليه وآله المؤمن وحده حجة والمؤمن وحده جماعة^٥

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب نافذة شهر رمضان، حديث: ٦

(٢) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٤) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧

(٥) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

ويجب في الامام التكليف.

وما روى في خبر الجهني: اني اكون في البادية ومعي اهل، الى قوله، وانهم يتفرقون في الماشية فابقي انا واهل فاؤذن واقم واصلي بهم، اجماعة نحن؟ فقال: نعم، فقال يا رسول الله ان المرأة تذهب في مصلحتها وابقي انا وحدي، فاؤذن واقم واصلي اجماعة انا؟ فقال: نعم، المؤمن وحده جماعة^١

لعل المراد بكون المؤمن وحده جماعة: ان حكمه حكم الجماعة في الفضيلة حيث يريد الجماعة ولم يتمكن منها، فكانه نوى عملا وحصل المنع من غيره، فيوجز على ذلك.

والظاهر حصول الجماعة بالصبي المميز الذي كلف بالصلاة تمرينا، وان قلنا بعدم كون عبادته شرعية، لصديق ظاهر الاخبار عليه، و التخصيص خلاف الاصل، مع ظهور خبر الجهني في ذلك، وقال الشارح به، مع قوله بانها ليست بشرعية؛ وانه مؤيد لما نقول من كونها شرعية، لانه لا بد ان يكون داخلا في الخبر، والداخل يكون صلاته مطلوبة للشارع، وهو المراد بالشرعية، فتأمل.

ويدل عليه ايضا ما روى في التهذيب مسندا الى علي عليه السلام قال: الصبي عن يمين الرجل في الصلاة اذا ضبط الصف، جماعة^٢

قوله: «ويجب في الامام التكليف الخ» كونه مميزا شرط بنفي خلاف وجهه ظاهر. واما المميز الذي يصلي تمرينا ففيه الخلاف: الظاهر ان الاكثر على عدم، لعدم كون عبادته شرعية، فكيف تبقى عليها العبادة الشرعية؛ ولانه حينئذ ما توجه اليه تكليف الشارع، فلا يكون داخلا في الامام المكلف بها.

وايضا اذا علم عدم عقابه، فلا يؤمن من الاختلال بشرط او فعل. و ايضا ما مر في رواية اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام: انه قال: لا لباس ان يؤذن الغلام قبل ان يحتلم، ولا يؤم حتى يحتلم، فاذا ام

(١) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٨

جازت صلاته وفسدت صلاة من خلفه^١

ونقل عن الشيخ وبعض الاصحاب القول به للحديث الدال على فعلها مثل (مُرُوهُمْ)^٢ فالظاهر كونها شرعية، فتدخل تحت التكليف، والغرض الاعتماد عليه، بحيث يحصل الظن الذي يحصل في غيره من العدول، بعدم ترك شيء او الزيادة. والرواية غير صحيحة: لغيث بن كلوب، واسحاق^٣ ويمكن حلها على الكراهة بالنسبة، ويؤيده (لاباس ان يؤذن) فيدل على ان في امامته بأسا.

وانها معارضة برواية طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام لاباس ان يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وان يؤم^٤ وحسنة غياث بن ابراهيم في الكافي لاباس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم ان يؤم القوم وان يؤذن^٥: ولكن قيل ان غياث بن ابراهيم بترى^٦ ثقة، ولا يمكن تاويل الشيخ هنا: بانه بلغ ولكن لم يحتلم^٧ فيحمل الاولى^٨ على الكراهة، او على غير من يصلح لذلك للجمع.

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها حديث: ٥٠ ولفظ الحديث (من ابى مبداه من ابيه عليهما السلام قال: انا نأمر صبيانا بالصلاة اذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاة اذا كانوا بنى سبع سنين الحديث)

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمار)

(٤) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٨

(٥) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٦) قال العلامة المصنف في (مقاس الحداية في علم الدراية) عند شرحه للمذاهب الفاسدة (ومنها البترية بضم الباء الموحدة وقيل: بكسرها، ثم سكون التاء المشقة من فوق، فرق من الزيدية، ال قوله: وثانيها انه بتقديم التاء المشقة من فوق على التاء الموحدة، وهو الذي اختاره الفاضل الكاظمي في تكملة النقد.)

(٧) وذلك لانه عليه السلام عبر في رواية طلحة بقوله: (لم يحتلم) وعدم الاحتلام لا ينافي البلوغ، بخلاف رواية غياث فانه عبر فيها بقوله: (لم يبلغ الحلم) فانه ظاهر في عدم البلوغ كما لا يخفى.

(٨) المراد بالاولى هي رواية اسحاق المتقدمة

والايمان

و للرواية عن العامة ^١ و لتجويز امامته لأمثاله، و في مثل الاستسقاء حتى جوزه بعض المانعين ايضا.

و يؤيده في تحقق الجماعة بأموميته، فانه فرع صحته شرعا، فانه مؤيد لكون عبادته شرعية كما تقدم.

و بالجملة اظن كون عبادته شرعية مثل غيره، فاذا حصل الاعتماد بعدائه، مع الامن من ان يعتمد على عدم العقاب ويترك ^٢ يمكن ان يصح امامته لكل، والا فلا.

والاحوط المنع، وهو مذهب الاكثر حتى الشيخ في كتابي الاخبار و يؤيده حديث الضمان ^٣

و كذا المجنون الذي قد يفيق، في وقت افاقته (امامته خ ل) مع حصول الشرايط.

واما حال المجنون: فيعلم عدم الجواز فيبعد منع البعض مطلقا.
واما اشتراط الايمان: فقد مردليه وهو الاجماع، على ما في المنتهى، والاخبار في بحث الجمعة، وقد استدل: بان غير المؤمن فاسق ظالم، والاقتداء به ركون اليه، وهو منهي بقوله تعالى «ولا تركزوا» ^٤

و في الدلالة خفاء ما، وعدم الجواز مجزوم به، للأدلة الكثيرة، منها الاجماع.
والاخبار في الجواز مع التحية كثيرة، و يؤيده صحيحة اسماعيل الجعفي (الثقة) قال: قلت لابي جعفر عليه السلام رجل يحب امير المؤمنين عليه السلام ولا يتبرء من عدوه، و يقول هو احب الي من خالفه؟ فقال: هذا مخطئ، وهو عدو، فلا تصل

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩١ باب امعة الصبي الذي لم يبلغ، وفيه (فقد مولى بين ايديهم وانا ابن سبع سنين لوست سنين الحديث)

(٢) اي يترك بعض اجزاء الصلاة، او بعض شرايطها.

(٣) الوسائل باب (٣٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣ ولفظ الحديث (ان الامام ضامن للقرائة)

(٤) هود: ١١٣

والعدالة

خلفه، ولاكرامة، الا ان تنفيه^١

لعله يريد، من يعرف انه عدوه عليه السلام ولم يبرء، ولا شك ان ذلك عدو مثله،
و يحتمل مطلقاً، الله يعلم.

وصحيحة ثعلبة بن ميمون عن زرارة قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن
الصلوة خلف المخالفين؟ فقال: ما هم عندي الا بمنزلة الجدر^٢ ولا يضر وجود ابن
مسكان في طريق الاولى^٣ فان الظاهر انه عبدالله الثقة عند الشيخ، لنقل الحلبي
عنه، مع انها صحيحة في الفقيه.

وكذا صحيحة ابي عبدالله البرقي (الثقة عند الشيخ) قال كتبت الى ابي جعفر
الثاني عليه السلام، اتجوز (جعلت فداك) خ (الصلوة خلف من وقف على ابيك
وجندك صلوات الله عليهما؟ فاجاب: لا تصل ورائه^٤ فاذا لم يجز لمثل هذا فلا يجوز
لغيره، والاخبار في ذلك كثيرة جداً. واما العدالة: فقد مر تحقيقها ودليلها، فتذكر.
والظاهر العمل بما قلناه: من الاعتماد على من يوثق بدينه و امانته كما نقلناه
عن الفقيه، فتذكر.

ومن الأدلة اجماع اهل البيت عليهم السلام المنقول في المنتهى، ونقله السيد^٥
ايضا عن بعض العامة، وقوله بمجبرته ايضاً، وانه اختار الاشتراط بها، لاجماعهم و

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن النضر عن يحيى الحلبي، عن ابن مسكان،
عن اسماعيل الجعفي)

(٤) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٥) قال في المنتهى: العدالة شرط في الامام، ذهب اليه علمائنا اجمع، وقد قال مالك واحد: في احدي
الروايتين. ونقله السيد المرتضى عن ابي عبدالله البصري، محتجاً باجماع اهل البيت عليهم السلام، وكان يقول: ان
اجماعهم حجة.

رواياتهم عليهم السلام، مثل: لا تصل الا خلف من تثق بدينه و امانته^١
وما روى في الحسن عن زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: ان اناساً
رووا عن امير المؤمنين عليه السلام انه صلى اربع ركعات بعد الجمعة لم يفصل بينهم
بتسليم، فقال: يا زرارة ان امير المؤمنين صلى خلف فاسق^٢
فدل على عدم الصحة خلف الفاسق، فالفسق مانع وعدمه شرط، فما لم يعلم
الشرط، وعدم المانع لم يتحقق المشروط.
ولا يكفي الاصل، لامر مفصلة، لان عدم الفسق لا بد فيه من امور وجودية مثل
فعل العبادات، فلا يمكن القول، بان الاصل عدم المانع.
و الظاهر انه لا يكفي: ان الظاهر من حال المسلم عدم ذلك كله، لانا نجد وجود
ذلك كثيراً، فما بقي الظاهر الدال، على ظهوره.
ويؤيده نهى الصلاة خلف المجهول، في الرواية.
ولكن لا ينبغي التفتيش كثيراً والدقة، بل الاكتفاء بما قلنا، لظهور الاكتفاء
بمثله من عمل الطائفة و التداول بينهم، مثل صلاة بعض الصحابة خلف البعض،
وكذا اصحاب الائمة. و امرهم بذلك مثل قوله عليه السلام «من يتصدق عليه»^٣
في الامر بالامامة له، وليؤم بعضهم لبعض^٤ في رواية اخرى.

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٨

(٢) الوسائل باب (٢٩) من ابواب صلاة الجمعة و ادائها، حديث: ٤ و تمام الحديث (فلا سلم و تصرف
قام امير المؤمنين عليه السلام فصل اربع ركعات لم يفصل بينهم بتسليم، فقال له رجل الى جنبه، يا ابا الحسن
صليت اربع ركعات لم تفصل بينهم؟ فقال: اما انها اربع ركعات مشبات، وسكت، موافق ما عقل ما قال
له:)

(٣) من ابى داود، ج ١ كتاب الصلاة، باب الجمع في المسجد مرتين، حديث: ٥٧٤ و لفظ الحديث (من
ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و آله) و سلم ابصر رجلا يصلي وحده، فقال: الا رجل يتصدق
على هذا فيصل مع)

(٤) من ابى داود ج ١ باب امامة الزائر حديث: ٥٩٦ و لفظ الحديث (وليؤمهم رجل منهم)

وطهارة المولد وان لا يكون قاعدا بقاءم

و ان كلما كانوا يجدون جماعة كانوا يصلون جماعة من غير تفتيش وغير ذلك كما مر. فانه على ما يظهر لى ليس الامر صعبا، و الشريعة السهلة دالة عليه مع توقف الامور الكثيرة على العدالة و الثواب العظيم، وقدم، فلا ينبغي حلها بحيث لا يوجد او يندس او فوت هذه السعادة عن هذه الطاقة الناجية.

و اما اشتراط طهارة المولد: فكانه اجاع عندهم لعدم نقل الخلاف فيه في المنتهى الا من العامة.

و استدلل ايضا بانه شر الثلاثة في الخبر^١ عن طريق العامة، فيدل على انه شر من والديه، ولا شك في كون الزنا كبيرة مانعة وبانه لا يسمع شهادته.

وبصحيحة ابي بصير المتقدمة قال خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال وعدمهم ولد الزنا^٢ ومثلها في الحسن من زارة^٣

ولا شك ان المراد من تحقق شرعا فيه ذلك ولو كان عند المأموم خاصة.

و اما عدم النقص بالنسبة الى المأموم، الذي هو شرط خاص بان لا يكون الامام قاعدا و المأموم قائما، فللنقص الظاهري.

ويدل عليه ايضا ما روى في الفقيه: قلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا يؤمن احدكم بعدى جالسا^٤ و هو من طرقهم ايضا منقول^٥

(١) مسند احمد بن حنبل ج ٢ ص ٣١١ ونقظ الحديث (عن ابي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ولد الزنا اشر الثلاثة)

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٤) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٥) سنن الكهري للمحقق ج ١ ص ٨٠ باب ما روى في النهي عن الامامة جالسا، وبيان صفته، وفيه

(لا يؤمن احد بعدى جالسا)

ولا اميا بقارى

ولا يجوز امامة اللاحن والمبدل، بالمتقن ولا المرأة برجل ولا خنثى، ولا
خنثى بمثله
وصاحب المنزل والمسجد والامارة

ولقول على عليه السلام لا يؤم المقيد المطلقين^١

ولان القيام ركن، فلا ينبغي لمن وجب عليه ذلك فعل صلاته وراء عادمه،
ولو هجز.

والظاهر ان الحال كذلك في باقي المراتب: مثل القاعد بالمضطجع، وكذا
الامى بالقارى: لعل المراد بالامى من لا يقدر على اقل الواجب من القراءة كلا لو
بعضا، لعل وجهه القص، ولعله يجوز للامى بمثله اذا كانا مساويين في الامية او
يكون الامام اعلى قراءة، وعجزا عن التعلم.

وكذا عدم جواز امامة اللاحن سواء كان مغيرا للمعنى اولا: وكذا المبدل، و
انه يجوز لمثلهم مع تعذر التعلم.

ولما دليل عدم امامة المرأة للرجل فهو الاجماع المنقول، والاختيار^٢

ولا للخنثى، لاحتمال كونها رجلا وفي حكمها الخنثى، لعدم تحقق العلم
بالشرط، فلا يجوز امامتها لمثلها ايضا، لاحتمال التماكس وعدم العلم بمحصل
الشرطية.

قوله: «وصاحب المنزل الخ» لعله لا خلاف فيها كما قال في المنتهى، ويدل
عليه ايضا ما روى عنه صلى الله عليه واله وسلم: لا يؤمن الرجل في بيته ولا في

(١) الوسائل باب (٢٢) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ١

(٢) جامع احاديث الشيعة، باب (٢٣) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٢ وتلفظ الحديث (من الدعاء
من جعفر بن محمد عليها السلام انه قال: لا تؤم المرأة الرجال) وراجع الوسائل، باب (٢٠) من ابواب صلاة
الجماعة، فان اخبار الباب تدل بعمومها على المقصود. ومن طريق العامة ما رواه ابن عاينة في سننه ج ١ كتاب
اقامة الصلاة والسنة فيها (٧٨) باب في فرض الجمعة، وفيه (الا، لا تؤم امرأة رجلا)

والهاشمي اولى مع الشرايط وامام الاصل اولى

سلطانه ^١ وهو من طرقهم، ومن طرقنا ايضا في الكافي ^٢
وقوله عليه السلام: ايضا، ومن زار قوما فلا يؤثمهم ^٣ من طرقهم فقط:
وقد جعلوا صاحب المسجد الذي هو الامام الراتب فيه مثل صاحب المنزل و
المزور، واستدل ايضا باحتمال حصول التناظر والوحشة ولا ينبغي ذلك فافهم،
والمصنف في المنتهى صرح بعدم الفرق في تقديم هؤلاء، بين من وجد فيهم افضل
منهم، اولاً.

ولعل لا دليل لهم على الهاشمي بخصوصه الا الخبر المشهور المذكور في صلاة
الجنائزة ^٤ وكأنه مكرومة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، والاكتفاء بمثله في مثله
مشكل، الا ان يكون اجماعياً، والمصنف ما ذكره في المنتهى في هذا المحل.
و اولوية امام الاصل ظاهر، بل ليس اولويته مثل اولوية غيره، فانه لا يجوز
التقدم عليه ولا تاخره، لا في منزله ولا في غيره، فانه حاكم على نفس صاحب
المنزل، والحاكم له، وانه قبيح عقلاً، الا تقية وضرورة.

- (١) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٣) باب من لحق بالامامة حديث: ٢٩١ و ٢٩٠
ولفظ الحديث (ولا يؤثم الرجل، الرجل في سلطانه) وفي اخره (ولا يؤثم الرجل في اهله ولا في سلطانه)
(٢) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجماعة، قطعة من حديث: ١
(٣) سنن أبي داود، ج ١ كتاب الصلاة، باب ائمة الزائر حديث: ٥٩٦ ولفظ الحديث (سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من زار قوما فلا يؤثمهم الحديث)
(٤) قال الشهيد قدس سره في روض الجنان ص ٣٦٥ ما هذا لفظه (اولوية الهاشمي مشهورة بين
المتأخرين، واكثر المتقدمين لم يذكره، قال في الذكرى: ولم نره مذكوراً في الاخبار الاماروي مرسل، او
مستند بطريق غير معلوم من قول النبي صلى الله عليه وآله: قدموا قريشاً ولا تتبعوها، وهو محل تقدير تسليمه غير
صريح في المدعى، نعم هو مشهور في التقدم في صلاة الجنائزة من غير رواية تدل عليه انتهى
وفي جامع احاديث الشيعة، باب (٥) من ابواب الصلاة على الميت، حديث: ٢ ما هذا لفظه (واستدل
عليها بهضاماني فقه الرضا عليه السلام. واعلم ان اول الناس بالصلاة على الميت الولي او من قدمه الولي. فان
كان في القوم رجل من بني هاشم فهو احق بالصلاة اذا قدمه الولي له)

و يقدم الاقرء مع التشاح، فالافقه فالاقدم هجرة

والظاهر ان واحدا من الثلاثة، لو اذن لشخص، لا ينبغي التقدم عليه ايضا، و هو اولى، لانه اعطاء صاحب الحق له، قال في المنتهى: ولا تعرف فيه خلافا. والظاهر ايضا عدم الفرق بين مالك الدار ومستعيرها ومستاجرها وغيرهم. والظاهر انه على تقدير الاجتماع، يكون المنفع به الاى، اولى، والمستاجر والمستعير اولى من المالك، والشارح جعل المالك اولى من المستعير، ومالك المنفعة اولى عنه.

قوله: «ويقدم الاقرء الخ» معلوم ان المراد مع عدم حصول المرجح بما تقدم، و دليله الرواية من العامة، قال: يؤم القوم اقرئهم لكتاب الله، فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة، فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة، فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سناً^١.

و من طريق الخاصة ما روي عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال: يتقدم القوم اقرئهم للقرآن، فان كانوا في القراءة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاكبرهم سناً فان كانوا في السن سواء فليؤمهم اعلمهم بالسنة وافقههم في الدين، ولا يتقدم احدكم الرجل في منزله، ولا صاحب سلطان في سلطانه^٢ كذا في الكافي.

و ذهب بعض الاصحاب الى تقديم الافقه، لما روى عنه صلى الله عليه وآله من ام قوما وفيهم من هو اعلم منه لم يزل امرهم الى السفال الى يوم القيامة^٣ ولان الحاجة الى الفقه، في تمام الصلاة بخلاف القراءة. و يحتمل حل الرواية الاولى على الاعلم ايضا لان المتعارف كان في زمانه

(١) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب من احق بالامامة، حديث: ٥٨٢ وسنن ابن ماجه، كتاب الامامة الصلاة والسنة فيها (٤٦) باب من احق بالامامة، حديث: ٩٨٠ ورواه البخاري والترمذي والنسائي، فراجع.

(٢) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٠

(٣) الوسائل باب (٢٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٠

فالأمن فالأصبح

(ص) ان القارى لابد ان يعرف الاحكام المستفاد من القرآن— للجمع بين الروايات.

فلايرد ان العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب حتى يخص بمن حاله ذلك كالصحابة. ولان النص ارجح، الا ان تقديم الاقره اشهر.

لكنه بعيد، لما مر، و كون الرواية من العامة، و روايتنا تدل على تاخير الافقه عن الكل، و كانهم لايقولون به، والمفروض علم القارى بما يجب من الفقه و اتصافه بجودة القراءة، اداء و اتقاناً للقراءة، و معرفة، و عملاً بمحاسنها المدونة في علمها، و ان لم يكن حافظاً، مع اشتراك الغير معه في العلم بواجبات القراءة و عملها.

فلا يبعد تقديم الاعلم، لما مر، ولشرف العلم وعلو مرتبته عند الله، فيكون صاحبه اقرب الى القبول عند الله والى استجابة دعائه، لامن يزيد في القراءة حسناً، و مندوباتها، مع انه قد لا يكون عارفاً بمندوبات الصلاة و مكروهاتها والمسائل الخلافية التي قد يودى تركها الى البطلان عند البعض او نقص الثواب.

فيقدم الافقه في احكام الصلاة؛ ومع التساوى فالافقه في غيره، كما اختاره الشارح لما مر.

ولعل المراد بالاقدم هجرة؛ من تقدم هجرته من دارالحرب الى دارالاسلام؛ و قيل المراد في زماننا من هاجر من البدو والقرى الى الامصار، لتعلم العلوم و محاسن الاسلام و احكام الشرع، و نقل عن المصنف: او يكون اولاد من تقدم هجرته، و ليس ببعيد.

و ان المراد بالاسن: هو الاسن في الاسلام، لامطلقاً.
و اما الاصبح: فالظاهر منه الاصبح وجهاً.

قال في الشرح: نقله المرتضى رواية^١ وعلوه بدلالته على مزيد عناية الله به: و
نفاه المحقق في المعتبر، اذ لا مدخل له في شرف الرجال، والمراد به صباحة الوجه لما
ذكر في التعليل من مزيد العناية، وقد نجد حسن الصورة وصباحة الوجه في غير
المسلم ايضا، قال: وربما فسر بحسن الذكر بين الناس، لدلالته ايضا على حسن
الحال عند الله، وقد روى ان الله اذا احب عبدا جعل له صيتا حسنا بين الناس و
في كلام على عليه السلام، انما يستدل على الصالحين بما يجرى الله هم على السنة
عباده^٢ انتهى، وهذا لا باس به، ولا يتنا فيه ماورد في وصف الخمول، فافهم.

وان في هذه الاخبار دلالة على ثبوت المدالة بالاستغاضة والشهرة، فافهم.
قال في الشرح: وعلى تقدير التساوي في اوصاف المراجعة، هل يقدم الاتق
والاورع؟ قيل نعم، واختاره المصنف في التذكرة، لانه اشرف في الدين و اكرم
على الله، لقوله تعالى، ان اكرمكم عند الله اتقاكم^٣ بل قوى تقديمه على الاشرف،
لان شرف الدين خير من شرف الدنيا.

وما اعرف القصد بشرف الدنيا الذي فضل عليه شرف الآخرة، ثم قال: و
حيثنذ يمكن اعتبار ذلك في كل مرتبة، وما يرجع اعتباره في الجملة ان الصباحة
قدم بها لكونها من علاماتها، فاوّل ان يرجع بذاتها.

والمراد بالاورع: الاقوى التزاما و اتصافا بصفة الورع، وهو العفة و حسن

(١) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢ ولفظ الحديث (قال: و في حديث اخر فان
كانوا في السن سواء فاصبحهم وجها) وفي رواية العل قوله (فان كانوا في السن سواء فاصبحهم وجها) ومن
السيد المرتضى في كتاب جل العلم (وقد روى لذاتنا ولنا صبحهم وجها) و في رواية فقه الرضا (فان كانوا في
السن سواء فاصبحهم وجها) راجع جامع احاديث الشيعة باب (٢٥) في صلاة الجماعة حديث: ١٨٩٧

(٢) قطعة مما كتبه صلوات الله عليه للاشر النخعي لما ولاه على مصر واصحابها حين اضطرب امر اميرها محمد
بن ابي بكر. فراجع رقم (٥٣) من ابواب المختار من كتب مولانا امير المؤمنين على عليه السلام في نهج البلاقة.

(٣) المجربات: ١٣

السيرة، و هو مرتبة و راء العدالة، تبعث على ترك المكروهات، والتجنب عن الشبهات والرخص.

وقيل: ان التقوى: هوالتجنب عن الشبهات لتلايقع في المحرمات، والورع: هو التجنب عن المباحات لتلايقع في الشبهات.

والظاهر ان هذه الامور معتبرة في الفرد الاقوى، اذالظاهر: ان العدل متق، بل اقل منه ايضا: فان الرغبة والرغبة، والعمل بسببها، تركا و فعلا، مكروها و مندوبا، واجبا و حراما، تقبل الشدة والضعف، والكثرة والقلّة، و لها مراتب بعضها فوق بعض، فالمتصف بالاكثر منها اتق و اعل مرتبة في التقرب، فهو اكرم: لان من يترك كثيرا، —من التي هي حملة في التقرب— مثل تحصيل العلوم، والعبادات الشاقة الكثيرة، و قضاء حوائج المؤمنين، مع انه يتجنب الشبهات و يتورع عن المباحات— يكون اتق و اكرم على الله؟! بل الامر بالعكس: لان الظاهر: ان الا كرمية باعتبار الاتصاف بالاوصاف المقربة، فن اتصف بالاكثر و الا اعل، فهو الاكرم عندالله.

ففي التعريفين المنقولين ^١ تأمل، فتأمل، وتوّل، فانه قريب بعيد، والمقصود ظاهر. فحينئذ ينبغي تقديم من فيه الوصف اظهر، و ظن التقرب الالهى اكثر. و الى اظن انه مقدم في جميع المراتب، لان الظاهر ان الغرض من الاجتماع، و تقديم من فيه زيادة وصف حسن، هو زيادة التقرب الى الله. فكل من يكون اتصافه بالوصف المقرب اكثر، يكون تقديمه اولى، ولا شيء اقرب من التقوى اليه، لقوله تعالى «ان اكرمكم عندالله اتقاكم ^٢» وهو ظاهر.

و لعل السكوت عنه لظهوره، و تقديم الأقرء والاقله وغيرهما مظنة ذلك والله يعلم.

(١) المراد بالتعريفين، احدهما قوله (الاقوى التزاما الحق) وثانيها قوله (وقيل ان التقوى الحق)

(٢) الحبرات: ١٣٠

ويعجزان تؤم المرأة النساء.

ثم على تقدير التساوي، لا يبعد العمل بالقرعة: و ان وجد صفة مرجحة غير المذكور، فلا يبعد التقديم بسببها ايضا، مثل ما قيل في تقديم اولاد من تقدم هجرة ابويه.

و اما تقديم العربي على العجمي والقرشي على ساير العرب فاعرف وجهه، نعم يمكن تقديم من هو من بيت علم وتقوى وبالجملة: الضابط معلوم.

قوله: «ويعجزان تؤم المرأة النساء» دليله، الاصل، وعموم ادلة الترغيب في الجماعة، ومثل: يؤمكم اقربوكم^١

وصحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سالت عن المرأة تؤم النساء ما حدرفع صوتها بالقراءة والتكبير؟ فقال: قد رما تسمع^٢

ومثلها صحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام^٣ و ان كان في الطريق محمد بن عيسى العبيدي^٤ فاني اعتقد انه ثقة كما قيل، قال في المنتهى انها صحيحتان.

و يؤيده موثقه سماعة بن مهران، قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء؟ فقال: لا باس به^٥

و كذا موثقة عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في

(١) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجماعة، قطعة من حديث: ١ و له (ان رسول الله صلى الله عليه و اله قال: يتقدم القوم اقربهم للقران) وعن القتيبة (قال: على (ع) قال رسول الله صلى الله عليه واله: يؤمكم اقربوكم و يؤذن لكم خياركم، و حديث اخر: فاصحكم) راجع جامع احاديث الشيعة باب (٢٥) في صلاة الجماعة حديث: ١٦

(٢) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧

(٣) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة نقل حديث: ٧

(٤) سنده كما في التهذيب (محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى العبيدي، عن الحسين بن علي بن يقطين، عن ابيه علي بن يقطين)

(٥) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١١

الرجل تؤم المرأة؟ قال: نعم، تكون خلفه، وعن المرأة تؤم النساء؟ فقال: نعم، تقوم وسطا بينهن ولا تتقدمهن^١ وغيرها أيضا من الاخبار في الكافي، والجواز هو المشهور.

وقد منع البعض مثل المصنف في المختلف، لصحيفة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: تؤم المرأة النساء في الصلاة وتقوم وسطا بينهن (منهن يب) ويقمن عن يمينها وشمالها، تؤمن في النافلة، ولا تؤمن في المكتوبة^٢ وفي صحيحها تأمل - وان قال في المختلف والمنتهى بها، وكذا في الشرح - لوجود محمد بن عبد الحميد^٣ في طريق التهذيب والاستبصار، وفي توثيقه اشتباه، والمعجب من الشارح انه قال: صحيفة: مع انه قال في بعض حواشيه بخطه على الخلاصة: ان الثقة ابو لاه.

وابن مسكان، وان كان الظاهر انه عبدالله الثقة، لنقله عن الحلبي. وصحيفة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له المرأة تؤم النساء؟ قال: لا، إلا على الميت اذا لم يكن احد اولى منها، تقوم وسطا (وسطهن - فقيه) معهن في الصف فتكبر ويكبرن^٤.

وفي صحيحها أيضا تأمل، وان قال بها في المنتهى والمختلف والشرح، لانه نقل فيها^٥ عن محمد بن مسعود عن ابي العباس بن المغيرة، وليس بمعلوم ملاقاته له،

(١) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٠ وورد صدر الحديث في باب (١٩) من تلك

الابواب حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

(٣) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عبد الحميد، عن الحسن بن جهم،

عن ابن مسكان، عن الحلبي)

(٤) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٣

(٥) اي نقل الشيخ في الكتابين، التهذيب والاستبصار.

والطريق اليه غير معلوم، مع عدم ظهور إبي العباس ^١ كأن المصنف و الشارح يعرفانه و لهذا سمياها صحيحة؛ و صحيحة سليمان بن خالد ^٢ مثل الاولى، و مارايت غيرها.

فقول الشارح — و مثلها اخبار اخرى صحيحة: بعد نقل الاولتين — ما اعرفه، وهو اعرف.

على ان في سليمان ايضا قولاً، و في الطريق في الاستبصار ابن منان عن ابن مسكان عن سليمان، كانها ^٣ يعرفانهم ثقات، و ليس في التهذيب والكافي ابن مسكان، بل في الاستبصار فقط.

لننا يعلم عدم جواز امامتها الا في النافلة، و صلاة الميت، فعلى تقدير الصحة: يجب حل الاول المطلقة والمجملة على هذه المقيدات و المفصلات، لما ثبت في الاصول من وجوب حملها عليهما مع المناقات: لكن في الصحة لنا تأمل. مع ان الامامة في النافلة نادرة عند الاصحاب، فحمل الكل عليها و على صلاة الميت لا يخلو عن بعد.

و يمكن حل المفصلات على الكراهة بمعنى عدم الكراهة في النافلة و صلاة الميت، و وجودها في الفرائض.

و يؤيده الشهرة، و نقل الشارح عن التذكرة الاجماع، فهو قوى تايداً، و عموم الاخبار الدالة على الجماعة، بحيث تكون شاملة لمن ايضا.

و على التقي لا تصلح لذلك ايضا، لان من تصلح لذلك من النساء قليلة جداً على ما نأخذ، فتأمل ولا شك ان المنع احوط.

(١) نقلها الشيخ في التهذيب في موضعين، احدهما في فوائد باب الزيادات، وفيه (العباس) كما في الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة قيل حديث: ٣ و باب (٢٥) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١ و ثانيها في باب فصل المساعد و فصل الجماعة، وفيه (ابي العباس) وكذا في الاستبصار باب المرأة تؤم النساء حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (٢٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٢

(٣) يعني للمصنف والشارح

و يستتيب المأمومون لومات الامام او اغمى عليه.

والمعجب من المصنف انه اختار المنع في المختلف، وقال في المنتهى — بعد نقل احتجاج السيد على المنع بالروایتين الصحيحتين — والجواب انها نادرتان لم يصل بهما احد من علمائنا.

قوله: «ويستتيب المأمومون الخ» الظاهر عدم الخلاف في (جواز) استخلافهم لو لم يستخلف الامام؛ و استخلافه ايضا لو احدث، او ظهر كونه محدثا او جنبا، و عدم اشتراط ذلك، فيجوز لهم الاستخلاف مطلقا، بل قصد مامومية شخص وان لم يعرف ذلك الشخص، بل التبعض ايضا.

والقصد ثانيا الى الامام الثاني لو كان خليفة الامام، اولى، لو علم به، ويجوز انفرادهم ايضا، لعدم وجوب اصل الجماعة.

وما يدل على المنع كانه محمول على الكراهة، مثل صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام انه ساله ايضا عن امام احدث فانصرف ولم يقدم احدا، ما حال القوم؟ قال: لا صلاة لهم الا بامام فليقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها و قد تمت صلاتهم.^١

و سيجبى، ما يدل على جواز الانفراد في الاثناء، فهنا كذلك بالطريق الاول؛ فيحمل.

قوله: «لا صلاة لهم الا بامام» على نفي الكمال، فتأمل.

والظاهر ان الامام الثاني حينئذ يمتد بما فعله الامام الاول، ولو كان في اثناء القراءة، فيتم ما ابقاه، الا ان لا يكون ما قرأ بحيث يسمى قرآنا فينبغى الاعادة، وكذا يفعل الخليفة.

والذى يدل على صحة ما فعله، كانه الاجماع، والاخبار الدالة على تكميل ما بقى، فانها تدل على صحة ما فعله مطلقا.

(١) الوسائل باب (٧٢) من أبواب الجماعة حديث: ١

والظاهر جواز استتابة المسبوق، وإن كان الأولى غيره، لما روى (في الحسن) عن سليمان بن خالد، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم القوم فيحدث ويقدم رجلاً قد سبق بركعة كيف يصنع؟ قال: لا يقدم رجلاً قد سبق بركعة، ولكن يأخذ بيد غيره فيقدمه^١.

والظاهر أنه ليس للتحريم، بل للكراهة، لصحيفة معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الإمام بركعة أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم إليه فيقدمه؟ فقال: يتم الصلاة القوم، ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو مأ اليهم بيده عن اليمين والشمال، فكان الذي أو مأ اليهم بيده، التسليم، وانقضاء صلاتهم، وإن هو ما كان فاتته أو بقي عليه^٢ وهذه أصح وأدل، فالجمع بالكراهة والأولى، جيد. لعل فيها دلالة ما، على عدم وجوب السلام.

و رواية طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهم السلام قال سألت عن رجل أم قوما فأصابه رعاف بعد ما صلى ركعة أو ركعتين، فقدم رجلاً ممن قد فاتته ركعة أو ركعتان؟ قال: يتم بهم الصلاة ثم يقدم رجلاً فيسلم بهم ويقوم هو فيتم بقية صلاته^٣ وهذه تدل أيضاً على جواز استتابة شخص الآخر في التسليم.

ويمكن أيضاً أن يتموا جالسين حتى يفرغ الإمام ويسلم بهم كما في صلاة الخوف قاله في المنتهى، وقد عرفت مما مر دليل الاستخلاف.

ويدل عليه أيضاً رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن رجل أم قوما فصلى بهم ركعة ثم مات؟ قال يقدمون رجلاً آخر ويمتدون بالركعة^٤.

(١) الوسائل باب (٤١) من أبواب الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٤٠) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٤٠) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٤) الوسائل باب (٤٣) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١

ويكره ان ياتم حاضراً مسافراً.

وما روى في الفقيه عن امير المؤمنين عليه السلام قال: ما كان من امام تقدم في الصلاة وهو جنب ناسياً، او احدث حدثاً، او رفع رعاقا، او اذى في بطنه، فليجعل ثوبه على انفه ثم لينصرف، وليأخذ بيد رجل فليصل مكانه ثم ليتوضأ وليتم ما سبقه به من الصلاة، وان كان جنباً فليغتسل و ليصل الصلاة كلها^١ فيه دلالة على نجاسة دم الرعاف وما نعبته عن الصلاة وغير ذلك فافهم.

قال في المنتهى: يستحب ان يستتيب الامام من شهد الاقامة، لما رواه الشيخ عن معاوية بن شريح، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا احدث الامام وهو في الصلاة لم ينبغ ان يقدم الامن شهدا لأقامة^٢.

قوله: «ويكره ان ياتم حاضراً مسافراً الخ» ودليها رواية الفضل، وستاتي. وكذا يكره ان ياتم مسافر بمحاصر، ودليها صحيحة ابي بصير قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لا يصل المسافر مع المقيم، فان صلى فلينصرف في الركعتين^٣ ودليل الجواز فقط صحيحة حماد بن عثمان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المسافر يصل خلف المقيم؟ قال: يصل ركعتين ويمضي حيث شاء^٤.

و رواية محمد بن علي (كانه الحلبي) انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسافر اذا دخل في الصلاة مع المقيمين؟ قال: فليصل صلاته ثم يسلم، و ليحمل الاخيرتين صبيحة^٥.

لعل المراد ان يصل الركعتين الاخيرتين مع الامام على الظاهر، ويقرء لنفسه بنية الندب.

(١) الوسائل باب (٧٢) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٤١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (١٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (١٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٥) الوسائل باب (١٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

وسندها لا بأس به، لأن الظاهر أن ليس فيه من فيه قول، إلا الحسن بن علي بن فضال.^(١)

ويدل على الكراهة من الجانبين، رواية الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يؤم الحضري المسافر، ولا المسافر الحضري، فإن ابتلى بشيء من ذلك فأم قوما حضريين فإذا أتم الركعتين سلم، ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأأمهم، وإذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين ويسلم، وإن صلى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر والاخيرتين العصر.^(٢)

وسنده ليس فيه من فيه، إلا داود بن الحصين،^(٣) وثقه النجاشي، وقال الشيخ أنه واقفي، فكانه واقفي ثقة، فهي موثقة على هذا.

وفيها دلالة على جواز الاقتداء في العصر بالظهر، لأن معنى قوله: يجعل (الاخيرتين عصرا) أنه سلم بعد الركعتين الأولتين ويستأنف آخرتين، مقتديا بها للعصر.

وإن الكراهة منسوبة إلى الإمام، مع كون الجماعة حضورا، وبالعكس، فليس بمعلوم تمديتها إلى الغير؛ وظاهر المتن كون الكراهة للمأموم، وكلام الأصحاب أيضا يفيد، وليس يبعد.

وفي صحيحة عبد الله بن مسكان ومحمد بن نعمان الأحمول عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم، فإن كانت الأولى فليجعل الفريضة في الركعتين الأولتين، وإن كانت العصر فليجعل الأولتين

(١) وسنده كما في التهذيب (مسند بن عبد الله، عن الحسن بن الحسين المؤدب، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي المعري حميد بن الشثي، عن عمران بن محمد بن علي)

(٢) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٣) مسنده كما في التهذيب (مسند بن عبد الله، عن أبي حمزة، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي المياف الفضل بن عبد الملك)

واستتابة المسبوق
وامامة الاجنم والابرص
والمحدود بعد توبته

نافلة والاخيرتين فريضة ^١ لعل السر في ذلك جواز جعل الاخيرتين عصرا او نافلة في الصلاة الاولى وعدم حسن ذلك في العصر، لانه يلزم جعل الاخيرتين نافلة، وقد تكره النافلة بعد العصر، قد اشار اليه الشيخ في التهذيب ^٢ فتأمل.

وقد مر دليل كراهة استتابة المسبوق.

وكذا الكلام في الاجنم والابرص في صلاة الجمعة.

ويدل على الجواز رواية عبادة بن يزيد (المجهول) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المجذوم والابرص يؤمان المسلمين؟ قال: نعم، قلت: وهل يبطل الله بهما المؤمن؟ قال: نعم، وهل كتب الله البلاء الا على المؤمن ^٣

وعصوم اخبار الجماعة، والشرايط يدل على الجواز مع الاصل، فتأمل، وقد منع منها في حاشيتي زرارة وابي بصير ^٤ وقد تقدمتا، وكان الثانية صحيحة كما قال في المنتهى، فتأمل.

واما كراهة امامة المحدود بعد التوبة (وفيه اشارة الى عود العدالة بمجردھا) فقيل للنهي عن ذلك في الخبر ^٥ الدال على النهي عن امامة المحدود، وظاهره التحريم، فلا يبعد كون المراد قبل التوبة، فتبقى الكراهة بلا دليل.

(١) الوسائل باب (١٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٢) قال الشيخ رحمه الله في التهذيب ما هنا لفظه: وقته هذا الحديث انه لما قال: ان كانت الظهر فليجعل التسريضة في الركعتين الاولتين، لانه متى فعل ذلك جازله ان يحل الركعتين الاخيرتين صلاة العصر و اذا كانت صلاة العصر انما يحل الركعتين الاخيرتين صلاته، لانه يكره الصلاة بعد صلاة العصر الا على جهة القضاء ومن صلى على ما قلناه لم يبق عليه شيء ويحسب به من التوفل.

(٣) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٤) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦-٥

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

والاغلف.

ومن يكرهه المأموم.

وسقوط محله عن القلوب.

وظاهر الخبر اختصاص الكراهة بالامامة، ولا يبعد كون المأمومية كذلك

و اما الاغلف - والظاهر ان المراد مع عدم وجوب الختان عليه، بان يكون متعذرا، ويستضربه - فكان دليلا نقص الموجود، فتأمل، فانه لا يدل عليها شرعا.

و اما الرواية: فالظاهر انها فيمن ترك مع الوجوب مع ضعف السند وهي في التهذيب مسندا عن علي عليه السلام قال: الاغلف لا يؤم القوم وان كان اقرء هم، لانه ضيع من السنة اعظمها، ولا تقبل له شهادة، ولا يصل عليه الا ان يكون ترك ذلك خوفا على نفسه^١

فالكراهة غير واضحة الدليل، والاجتناب احوط، وفي الخبر مبالغة زائدة، فكانه محمول على المستحل، مع ثبوت كونه من الدين ضرورة. وقال الشارح: ولو قدر واهل فهو فاسق ولا تصح صلاته بدونه، وان كان منفردا.

لعل عدم الصحة للاجماع، ويبعد كونه لنجاسة الخلطة، لانها في حكم المنفصل لوجوب قطعها، او عدم طهارتها مما يصل اليها من البول: لان وجوب القطع، لا يقطعها، ولا ينجس حتى يقطع، وعدم الطهارة غير معلوم. و اما من يكرهه المأمومون: فدليل كراهة امامته: الرواية: بان ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم، وعدنهم: من ام قوما وهم له كارهون^٢

(١) الوسائل باب (١٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) سنن الترمذي، ابواب الصلاة (٢٦٦) باب ما جاء فيمن ام قوما وهم له كارهون، حديث (٣٩٠) ولفظ الحديث (قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم) ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الايق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وامام قوم وهم له كارهون) وفي معناه ما رواه في الوسائل، باب (٢٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

والاعرابي بالمهاجرين

كانها محمولة على الكراهة للضعف، أو الإجماع.
و يحتمل المخالف: نقل في الشرح عن المصنف في التذكرة؛ والأقرب أنه إن كان ذادين يكرهه القوم بذلك لم تكره إمامته، والاثم على من كرهه، والاكراهة. واحتمل الكراهة في الأول أيضا حيث يكرهونه، فلا يفعل لهم الإمامة لعموم الخبر، ولهذا قيل: خيرة المأمومين مقدم على جميع المرجحات: وفي الخبر المتقدم إشارة إليه.

وقال في المنتهى: ولا يكره إمامة من يكرهه المأمومون، أو أكثرهم، إذا كان بشرايط الإمامة، خلافا لبعض العامة، لنا: يؤمكم أقرنكم؛ والاثم إنما يتعلق بمن كرهه، فتأمل.

و أما دليل كراهة إمامة الأعرابي للمهاجرين: فلورود النهي في الخبر الذي فيه النهي عن الأبرص والمجذوم ولد الزنا والمحدود^١ وفي خبر آخر زاد خمسة، بدل المحدود المجنون^٢

قال في الشرح: وأعلم أن الأعرابي هو المنسوب إلى الأعراب وهم سكان البادية كأنه مع كونه لسانه عربيا، على الظاهر؛ ويحتمل العموم.

ويحتمل التحريم والكراهة لمقارنته بالنهي المحتمل لهما. ولعل الكراهة أوضح للأصل، والعموم مع عدم التصور إذا اشتمل على الشرايط.

و اختصاص الكراهة بالمهاجرين المذكور في حصة زارة^٣ قيل المراد بالمهاجرين في زماننا، من يسكن الأمصار بحيث يكون أقرب إلى تحصيل شرايط الإمامة والكمال فيها، والأعرابي بخلافه فافهم، فكانه استخراج معنى مناسب للأصل. فلا تبعد الكراهة في الكل إلا ولد الزنا، فإن الظاهر عدم الخلاف فيه، مع

(١) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة، حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة، حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٦ وفيه (والأعرابي لا يثم المهاجرين)

عدم المعارض، ولا نه في الخبر، أنه شر الثلاث^١ وإن كان هو أيضا واقعا في حسنة زرارة^٢ ورواية محمد بن مسلم في الفقيه^٣ ورواية أبي بصير^٤

قال في المنتهى صحيحة أبي بصير، وكذا في الشرح، وفيه تأمل، لوجود ابن مسكان عن أبي بصير في الطريق^٥ الدالة^٦ على النهي عن إمامة الابرص والمجذوم والمجنون ولد الزنا والاعرابي، ولا يقتضي ذلك حملها على التحريم، لجواز حملها على عدم الرجوعان المطلق، فيكون النهي للكرهية في غيره، لما مر؛ وعدم ظهور الصحة، وكون النهي للكرهية كثيرا، واشتمالهم على الشرايط، وكونها للكرهية في الاعرابي والمجذوم، وإن أمكن فيها أيضا التحريم، للحمل على قبل الثوبة، وعدم الصلاحية ولكن يلقوا قوله: (المهاجرين) في حسنة زرارة، وهي مروية عن أمير المؤمنين عليه السلام في الفقيه مرسلا، فتأمل.

وكذا يحمل ما رواه في الزيادات مسندا إلى أبي الحسن عليه السلام قال: لا يصل بالناس من في وجهه آثار^٧ وبالجملية اخبار المنع كثيرة واضح سنداء، ومع الاحتياط.

ويؤيده أن وجوب القراءة بنفسه ثابت حتى يثبت المجوز والمسقط.
مع أن روايات المنع مشتملة على النهي لأمامة ولد الزنا وهو للتحريم، فتأمل، ولا يترك الاحتياط.

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٣١١ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه (واله) وسلم ولد الزنا شر الثلاث

(٢) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٣) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٥) مسند الحديث كما في الكافي (جماعة)، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير

(٦) قوله: (الدالة) صفة للروايات الثلاثة

(٧) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢

والتيمم بالمتوضئين.

مع ان رواية الجواز واحدة وفيه عبدالله بن يزيد، وهو مجهول لعله غير المذكور في الرجال.

قوله: «والتيمم بالمتوضئين» دليل الجواز اخبار كثيرة: منها صحيحة محمد بن حمران و جميل في التهذيب و محمد بن حمران النهدي و جميل بن دراج في الفقيه (والكافي) قالوا: قلنا لا يبي عبدالله عليه السلام امام قوم اصابته جنابة في السفر و ليس معه من الماء ما يكفيه للفسل، أتوضاء بعضهم و يصل بهم؟ فقال: لا، و لكن يتيمم الجنب و يصل بهم، فان الله عز وجل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا^١

و هذه تكفي، لانها صحيحة: مع التعليل الذي موجود في اخبار كثيرة صحيحة، المفيد عدم الفرق بين الماء و التراب بعد تعذره.

و ظاهر رواية جميل عدم الكراهة ايضا، حتى انه رجح امامته على امامة المتوضئ، حتى قال: (لا)، ليظهر الجواز على وجه احسن؛ ولأنصافه بيزيد و صف مرجع لامامته و كونه اماما لهم.

ففيها دلالة ايضا على عدم التقدم على الامام الراتب و ان كان هو متصفا بنقص ما، مثل كونه متيمما.

و اما ما يدل على المنع: فهو خبر عباد بن صهيب (البصري الثقة) قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: لا يصل التيمم بقوم متوضئين^٢ و رواية السكوني عن ابي جعفر^٣ عن ابيه عليهم السلام قال: لا يؤم صاحب التيمم المتوضئين^٤ و في

(١) الوسائل باب (٢٤) من ابواب التيمم حديث: ٢ مع اختلاف في اللفاظ بين الكتب الثلاثة

(٢) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٣) وفي النسخة التي عندنا من التهذيب ونقله في الوسائل ايضا (عن جعفر عن ابيه) بامقاط لحظة (ابي)

فراجع وعليه فلا اشكال

(٤) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥-٧

ولو علم المأموم فسق الامام او كفره او حدثه، بعد الصلاة، لم يعد.

الكافي روى السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه امير المؤمنين عليه السلام^١ و كانا الاولى، و لعله حذف في التهذيب والاستبصار، لان المتعارف في رواية السكوني، ما في الكافي.

و حملناهما على الكراهة مع عدم صحة السند، فالمصير الى التحريم — كما نقله الشارح عن بعض الاصحاب — بعيد: و يؤيده ما قال في المنتهى: و ما نعرف في الكراهة خلافا، الا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني من المنع من ذلك: بل يمكن ان يقال بعدم الكراهة ايضا، لما مر، مع عدم صحة ما يدل على المنع، و اظن ان العمل بالاولى^٢ اولى، لما عرفت من الاخبار الكثيرة، و لعله مؤيد بعموم ادلة الجماعة والشرايط، فلا ينبغي الترك.

نعم لو لم يكن التيمم واجعا، ينبغي اختيار المتوضى، عليه، للروايتين، و اولوية الطهارة المائية على الظاهر؛

و يحتمل ان يكون مراد المصنف (بالمتوضئين) المتطهرين بالماء مطلقا، او ان الفاسل من الجنابة مثلا يقال له المتوضى و ان الوضوء حاصل في ضمن الغسل؛ و لهذا نقل عن بعض الاصحاب جواز التجديد بعد غسل الجنابة، لان في ضمنه وضوء، والتجديد اعم من ان يكون للضمني و غيره؛ او اختاره: لانه الاكثر و الاغلب، و هذه الوجوه محتملة في الروايات ايضا؛ او انه يتبع الرواية؛ و يحتمل ان يكون له توقفا في كراهة غير ذلك: لاختصاص الدليل به، والطريق الاولى^٣ غير ظاهرة، و بالجملة ما احسن اختيار هذه العبارة، لما في الرواية.

قوله: «ولو علم المأموم الخ» اعلم ان احكام الشرع اكثرها مبنية على الظن، خصوصا بالنسبة الى حقوق الله تعالى، لتعذر العلم، او تعسره، المنق بعدم

(١) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥-٧

(٢) اي الاخبار المحزنة

(٣) اي الحكم بالطريق الاولى في لعمرة التيمم بالقتل من تلك الادلة غير ظاهرة

ارادة الله تعالى اياه: والخرج والضييق المتقين عقلا وتقلا.
فلوظن عدالة امامه على الوجه المعتبر، وكذا طهارته — ولو بمجرد انه يصل،
والظاهر من حال المؤمن العدل، انه لا يصل الا مع الطهارة، و الاصل عدم
النسيان؛ والظاهر انه لا خلاف في ذلك كله — صلى خلفه.

فلو ظهر عدم العدالة بالفسق او الكفر، بعد الصلاة، فالظاهر عدم الاعادة
مطلقا، لان الامر الدال على فعلها، يدل على الاجزاء والصحة، المقطعين للاعادة،
الا ان يكون هناك دليل؛ وللاصل؛ ولا نه قد يؤدي الى كثرة الاعادة وهي
مشقة، ولانه قد يؤل السى التنفر عن الجماعة؛ ولان المعتبر هو العدالة على الظاهر،
لعدم امكان التكليف بغيرها، لما روي فخرج عن المهدية؛ ولانه ما ترك من الصلاة
ركنا، بل واجبا ايضا عمدا.

ولما روى في الكافي والتذييب في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض
اصحابنا (به خ) عن ابي عبدالله عليه السلام في قوم خرجوا من خراسان او بعض
الجبال و كان يؤمهم رجل، فلما صاروا الى الكوفة علموا انه يهودي؟ قال:
لا يعبدون^١

وهذه وان كانت مرسلة، الا انها مرسلة ابن ابي عمير، وهي في حكم المسند،
خصوصا اذا كانت مؤيدة بامر، فالظاهر انها لا ترد حينئذ نعم قدردها المصنف في
موضع المنتهى: لعدم موافقتها للاصل.

قال في الفقيه: وفي كتاب زياد بن مروان القندي، وفي نوادر محمد بن ابي
صمير ان الصادق عليه السلام قال في رجل صلى بقوم من حين خرجوا من خراسان
حتى قد موامكة فاذا هو يهودي او نصراني؟ قال: ليس عليهم اعادة^٢
فالظاهر انه مسند وطريق الفقيه الى محمد بن ابي عمير صحيح.

(١) الوسائل باب (٣٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٣٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

و للشهرة، حتى ان الظاهر ان ليس المخالف فيه الا السيد.

و يؤيده ايضا عدم الاعادة في الجنب والمحدث، و فاقد بعض الشرايط الاخر، مع موافقة السيد فيها على ما صرح به في المنتهى، للاخبار الصحيحة، مثل صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن الرجل يؤم القوم و هو على غير طهر، فلا يعلم حتى تنقضى صلاته؟ فقال: يعبد ولا يعبد من صلى خلفه، و ان اعلمهم انه كان على غير طهر^١

و صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن قوم صلى بهم امامهم و هو غير طاهر اتجز صلاتهم ام يعيدونها؟ فقال (ع): لا اعادة عليهم تمت صلاتهم، و عليه هو الاعادة، و ليس عليه ان يعلمهم، هذا عنه موضوع^٢

و موثقة عبدالله بن بكير، قال: سال حمزة بن حمران ابا عبدالله عليه السلام عن رجل امثا في السفر و هو جنب، و قد علم و نحن لا نعلم؟ قال: لا بأس^٣ و كونها موثقة، لعبدالله، مع انه قد ادمى فيه الاجماع.

و رواية عبدالله بن ابي يعقوب، قال: سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل ام قوما و هو على غير وضوء؟ فقال: ليس عليهم اعادة، و عليه هو ان يعيد^٤

و صحيحة عبيدالله بن علي الحلبي في التهذيب عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: في رجل يصلي بالقوم ثم انه يعلم انه قد صلى بهم الى غير القبلة؟ فقال: ليس عليهم اعادة شيء^٥

و حسنته في الكافي عنه عليه السلام ايضا في الاعمى يؤم القوم و هو على غير

(١) الوسائل باب (٣٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (٣٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٣) الوسائل باب (٣٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٨

(٤) الوسائل باب (٣٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧

(٥) الوسائل باب (٣٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

وفي الاثناء يعدل الى الانفراد وفي الابتداء يعيد صلاته

القبلة؟ قال: يعيد ولا يعيدون فانهم قد تحروا^١.

ولا يعيد كون عدم الاعادة للرخصة، وانه تجوز الاعادة احتياطاً.

وظاهر انه لو ظهرت هذه الامور في الاثناء يبني على ما فعل ويتفرد.

وانه لو علم المأموم عدمها، لا يجوز له ان يصل معه، ولو كان هو عدلاً بحكم الشارع.

ويمكن عدم وجوب الاظهار عليه، الامع السؤال والاستشهاد، فيشهد ما هو يعلم.

وان في بعض هذه الاخبار دلالة على التحري في القبلة، واشراط الطهارة في الصلاة مطلقاً، وسهولة الامر في العدالة في الجملة فانهم.

وان لادلالة هنا على عدم الحكم بالاسلام بالصلاة، بل الظاهر الحكم حينئذ به، خصوصاً مع سماع التشهد، الا ان يعلم ما ينا فيه، لقوله (من) امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا، لا اله الا الله، فاذا قالوها عصموا من (منى خ) دعاتهم واموالهم الا بحقها^٢

واعلم انه لا دليل يعتد به للسيد على الاعادة سوى ما نقل: انها صلاة تبين فسادها؛ وانها منهية خلف الكافر والفاسق.

والمنع ظاهر، فان الفساد اول المسئلة، وان النهي مخصوص بالعالم، قاله في الشرح ايضاً، او بالمقصر، وهو ظاهر.

نعم روى — رواية مخالفة لاصل المذهب، مع عدم صحة السند — ان علياً عليه

(١) الوسائل باب (٣٨) من ايراب صلاة الجماعة حديث: ٢.

(٢) صحيح مسلم باب (٨) من كتاب الايمان حديث ٣٢-٣٨ ونقظ بعضها (عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه (وله) وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله، فاذا قالوا لا اله الا الله عصموا منى دعاتهم واموالهم الا بحقها وحاسبهم على الله ثم قرء انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر)

السلام صلى بالناس على غير طهر، وكانت الظهر، ثم دخل فخرج مناديه، ان امير المؤمنين صلى على غير طهر، فاعيدوا، و ليبلغ الشاهد الغائب^١ قال الشيخ في التهذيب، هذا خير شاذ مخالف للاخبار كلها و ما هذا حكمه لا يجوز العمل به؛ على ان فيه ما يبطله، و هو ان امير المؤمنين عليه السلام ادى فريضة على غير طهر، ناسيا، (سأهيا خ ل) عن ذلك وقد امنتان ذلك دلالة عصمته عليه السلام، فتأمل.

وقال ايضا: و ذكر^٢ محمد بن علي بن الحسين (يريد به الصدوق) في الفقيه، قال: سمعت جماعة من مشايخنا يقولون: ليس عليهم اعادة شيء مما جهرو فيه و عليهم اعادة ما صلى بهم مما لم (لا خ) بجهرو فيه.

و الظاهر عدم ثبوت ذلك، مع عدم الدليل؛ و انه لا فائدة في قراءة الكافر و الفاسق و المحدث الذين صلاتهم باطلة، و انما يقوم قرائتهم مقام قراءة المأمومين مع صحة صلاتهم؛ فلو منع عدم صحة صلاتهم، صحة صلاة المأمومين، لمنعه مطلقا، والا فلا، فتأمل.

و معلوم وجوب الاعادة لو صلى مقتديا بفاقد الشرايط المذكورة، مع علمه بحاله في ابتداء الصلاة، و لعل مراد المصنف مع الفعل، فالبارة جيدة، لانه ذكر عدم الاعادة بعد الشروع فيها اذا كان جاهلا و علم في الاثناء او بعدها، ثم ذكر الاعادة اذا كان عالما في ابتداء الصلاة، و منه يعلم عدم جواز الشروع معه حينئذ.

و اعلم ان الشارح قال: و لا يقدح في العدالة، مخالفة الامام للمأموم، في الفروع الشرعية، اذا لم يخرق اجماعا.

ينبغي، اذا لم يخالف دليلا قطعيا؛ فان مخالفة الدليل القطعي مطلقا يقدح، و

(١) الوسائل باب (٣٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

(٢) لا يخفى ان الصدوق قدس سره في الفقيه ذكر هذه العبارة متبوعا بمرحلة ابن ابي عمير للفتنة، الواردة في الصلاة خلف اليهودي.

مخالفة الاجماع ما لم يكن قطعيا لم يقدح، فانه يجوز مخالفة الاجماع المنقول بخبر واحد،
لدليل اقوى منه، كالخبر فان نقله الاجماع ليس باقوى من نقله خبرا عنه صلى الله
عليه و اله، او عن الائمة عليهم السلام مشافهة، بل الامر بالعكس فافهم؛ فان
الناس يغلطون فيه كثيرا بمجرد سماعهم انه لا يجوز خلاف الاجماع، ولا يحتاج الى
القييد لان الكلام في المجتهد العدل، وهو مادام كذلك لم يفعل ذلك، كما قال
المصنف في المنتهى، الصلاة خلف المخالف في الفروع من المجتهدين جائزة، لانه انما
صار الى ما اعتقده من الحكم لدليل عنده، وذلك هو المأخوذ عليه، فلم يكن بذلك
فاسقا فهو يشبه المصيب اما لو كان ترك شيئا في الصلاة يعتقد المأموم واجبا،
كالجهر والاضحى مثلا، لاجل شبهة او دليل، فالاقرب انه لا يجوز له ان يأتى به،
لارتكابه ما يعتقد المأموم مفسدا للصلاة، فكان كما لو خالفه في القبلة، حالة
الاجتهاد، ولو فعل الامام ما يعتقد تحريمه من المختلف فيه، فان كان يترك شرطا
للصلاة، او واجبا فيها، فصلاته فاسدة، وصلاة المومن به كذلك وان اعتقد خطائه
في الاحتقاد؛ لانه ترك واجبا بالنسبة اليه؛ وان كان يفعل ما يعتقد تحريمه في غير
الصلاة، كاستباحة الوطى بلفظ التحليل مثلا، فان كان صغيرة لم يخرج بذلك عن
العدالة ما لم يداوم الفعل، وان كان كبيرة كان فاسقا؛ ولو كان عاميا فاستغنى
المجتهد وخطئه المجتهد في اجتهاده، لم يخرج العامي عن العدالة و جازت الصلاة
خلفه، اذ فرضه سؤال العلماء وقد امتثل^١

و في قوله (ما لم يداوم) دلالة على عدم الاصرار الابتكار للفعل، فلا يحصل
بمجرد الفعل مع قصد العود، وفيه تأمل، وايضا ظاهر الكلام؛ ان مجرد فعل الامام
ما يعتقد المأموم واجبا يكفي لصحة الاقتداء به ولو كان بنية النذب كما هو
معتقد، وان ذلك غير بعيد خصوصا في السلام، والشارح حكم بالبطالان حينئذ
ايضا.

و يدرك الركعة بادراك الامام راكعا.

والظاهر ان نظره الى ان ذلك ترك الواجب في الحقيقة عنده، بل ترك واجب و فعل حرام؛ ولى في الكل تأمل، خصوصا مع الفعل متقربا، لما في النية وفي المخافيات ايضا.

وانه اذا كان الامام مجتهدا وعدلا، وترك ما يعتقد المأموم وجوبه، مع اعتقاده جواز ذلك لم يخرج عن العدالة بذلك كما صرحا به؛ لكون ذلك حكمة في نفس الامر بالنسبة اليه الآن، بحيث لو فعل خلاف ذلك لحكم المجتهد -الذي فعل الفعل موافقا لرأيه- بتحريمه عليه، وبطلان صلاته به، فما نجد ما يمنع الاقتداء به.

وبالجملة، ان صلاة الامام صحيحة في نفس الامر عنده وعند ساير المجتهدين الذين خالفوه فيه، فوجد جميع الشرايط فيها، فلو لم يحكم بجواز الاقتداء به في مثله، واعتقاد المأموم انه لو فعل ذلك هو لم يصح صلاته، لا يقدح في صحة صلاة الامام التي انما يشترط صحتها عنده، فالظاهر انه لا يقدح في الاقتداء به ايضا، وبالجملة ليست هنا شرط اخر سوى اعتقاد المأموم وحكمه بصحة صلاة امامه وهو موجود، فينبغي الصحة مطلقا حتى في مخالف القبلة لو لم يؤد الى الأخلال بشرط اخر ولم يكن جماعليه.

و كأن قول المصنف ره (فالأقرب انه لا يجوز الخ) اشارة الى ما قلناه، فتأمل، واما الاحتياط فواضح، ولكن مستلزم بعض الاوقات، لفوت مثل هذا الثواب العظيم.

ولظاهر كون الحكم في المقلدين، للمجتهدين المختلفين، كذلك، فان الظاهر انه اذا لم يحكم بصحة صلاته خلفه لاجل تركه ما يعتقد وجوبه، فكذلك لم يحكم لمقلده الذي بنى الامر على تقليده، فتأمل فان ذلك هنا ابعد.

قوله: «ويدرك الخ» قد مر الخلاف في ذلك مع ادلة الطرفين^١ والجمع بين

(١) قد مر في صلاة الجمعة عند قول المصنف (ويدرك الجمعة بادراك الامام راكعا في الثانية)

الاخبار؛ والتأييد بانتظار الامام في الركوع، بل يرفع الخلاف بقول الشيخ ايضا. فتذكر؛ وبافتتاح الصلاة قبل الوصول الى الجماعة اذ ادخل المسجد والامام راكع ثم المشى حتى يصل؛ (والظاهر) وايضا التأيد باجزاء تكبيرة الافتتاح عن تكبير الركوع اذا خاف الفتور؛ وقد نقلنا الاخبار الدالة على ذلك كله، وان الدالة على هذا المطلوب فيها ظاهرة، وبالجملية الاخبار في ذلك كثيرة، ولا يكتفى بما نقلوه في هذا المقام من الخبرين، بل اطلبها فيما اشترت اليه^١ او ارجع الى ما نقلتها فيه من باب الجمعة، فان الاخبار الصحيحة كثيرة فيه^٢

واما ما نقل الشارح هنا^٣ من حمل التكبير على الركوع — في صحيحة محمد بن مسلم، قال: قال لي: (ان خ) اذا لم تدرك القوم قبل ان يكبر الامام للركعة، فلا تدخل، معهم في تلك الركعة^٤ — فبعد جدا.

كيف يحمل التكبير للركوع على الركوع، وعدم ادراك ذلك على عدم ادراكه راكعا ايضا، بل بعد الرفع، وقد عرفت الحمل الصحيح والجواب الكافي هناك

(١) الوسائل باب (٤٥) و (٤٦) من ابواب صلاة الجماعة مراجع

(٢) الوسائل باب (٢٦) من ابواب صلاة الجمعة: و عنوان الباب (باب وجوب صلاة الجمعة على من لم يدرك الخطبة واجرائها له وكذا من فاتته ركعة منها وادرك ركعة ولو بادرك الركوع في الثانية الخ)

(٣) نقل الشارح في روض الجنان ٣٩٩ عن الشيخ به ما هذا لفظه: و ذهب الشيخ به الى لشروط ادراك المأموم تكبيرة ركوع الامام في ادراك الركعة لصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: قال لي: ان لم تدرك القوم قبل ان يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة.

و حمل على ان المراد بالتكبير نفس الركوع.

ويمكن الجواب بمنع دلالة على عدم ادراك الركعة لو دخل حيثي، بل على انه لا يدخل معهم، و جاز ان يكون تركه افضل، مع انه يدرك الركعة لو خالف، ونحن نقول بذلك فان ترك الدخول ح معهم اول خروجنا من خلاف الشيخ والاخبار الصحيحة، ولكن ان خالف ودخل ادرك الركعة للخبرين السابقين، فانها صريحة في ذلك مع ان فيه جما بين الاخبار بخلاف ما لو حمل بالاخبار الثانية على الوجه الذي ذكره الشيخ فانه يلزم منه اطراح الاول، و جمع الشيخ بينهما بحمل ادراك الامام في الركوع على ادراكه والمأموم قد صار في الصف الذي لا ينضى التاخر عنه مع الامكان مع كونه قد ادرك تكبيرة الركوع قبل ذلك وما ذكرناه لولي و لولي للظاهر

(٤) الوسائل باب (٤٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

فتذكر.

و كذا قوله: ويمكن الجواب بمنع دلالتها على عدم ادراك الركعة لو دخل حينئذ، بل على انه لا يدخل معهم، و جاز ان يكون تركه افضل، مع انه يدرك الركعة لو خالف، ونحن نقول بذلك، فان ترك الدخول حينئذ معهم اولى، خروجاً من خلاف الشيخ، و الاخبار الصحيحة، و لكن ان خالف و دخل ادرك الركعة، للخبرين السابقين فانها صريحة في ذلك مع ان فيه جماعاً بين الاخبار بخلاف مآلهم صمل بالاخبار الثانية على الوجه الذي ذكره الشيخ، فانه يلزم منه اطراح الاولى و جمع الشيخ بينها و نقل ما مر من تاويله، انتهى.

لان الدلالة على عدم الادراك واضحة، اذ الظاهر من النهي هو التحريم، و هنا عن الصلاة من غير نزاع، فيدل على الفساد؛ على انه يبقى النزاع: في انه يجوز الدخول مع الامام حينئذ ام لا.

و ان اراد الجواب بحمل النهي على الكراهة، فهو الذي ذكره غيره ايضاً على الظاهر فلا يحتاج الى هذا التطويل، و منع الدلالة.

على ان ظاهر كلامه انه ما قاله غيره، و انه لا كراهة في الصلاة حينئذ، و لا في تلك الركعة، بل الكراهة في الدخول، وهو لا يتنازع في الادراك. وقد ظهر لك لزومها؛ اذ يلزم توجه النهي الذي للكراهة، الى تلك الصلاة او تلك الركعة فقط، و عدها من الصلاة و الاحتداد بها، فلا بد من القول بها.

و ايضاً دليله على التامل، اذا الخروج عن الخلاف الذي علم ضعفه، ليس بمعلوم كونه اولى من ترك الجماعة التي قد عرفت ثوابها؛ وكذا عن خلاف الاخبار بعد الحكم بعدم المناقاة.

على انك قد عرفت في باب الجمعة: ان في الحقيقة ليس الا خبراً واحداً، فاين الاخبار الصحيحة، وقد عرفت ايضاً، انه جمع الشيخ ايضاً بينها، فكيف تقول: انه يلزم اطراح الاول، مع انه صرح متصلاً به: ان الشيخ جمع ايضاً، فكأنه اشارة الى

ولا تصح مع حائل بين الامام والمأموم الرجل، يمنع المشاهدة.

بعد الجمع، فالعبارة غير جيدة.

قوله: «ولا يصح مع حائل الخ» اعلم ان الظاهر: انه لا يقال للظلمة حائل؛ ولا للجرم الذي يمكن رؤيته من وراءه؛ فلا يحتاج الى تقييد الحائل بالجسم، والمانع عن المشاهدة الا للوضوح والبيان.

و انه يفهم من قيد الرجل: انه يصح الحائل لو كان المأموم امرئة في الجملة؛ و معلوم انه انما يكون مع كون الامام رجلا؛ ويؤيده تقييد المأموم بالرجل، اذ لا يكون الامام له الا الرجل، فتقدير الكلام: ولا يصح الايتمام للرجل مع الحائل بينه و بين امامه، ويصح بين المرأة و بين ذلك الامام.

و اما دليل عدم الصحة مع الحائل (المذكور في) فالظاهر انه الاجماع كما يفهم من المنتهى.

و امکان المشاهدة في بعض الاوقات — ولو كان (كانت خ ل) لمن يشاهد الامام بواسطة او وسائط — كاف؛ لعدم ادلة الجماعة؛ مع الاصل؛ والاثبات بالمأمور به المستلزم للاجزاء؛ و عدم المانع.

و حسنة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: (اذا سيب خ) ان صلى قوم و بينهم وبين الامام ما لا يتخطى، فليس ذلك الامام لهم بامام، و اى صف كان امله يصلون بصلاة الامام (امام كايب) و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم (قدر — كايب) ما لا يتخطى، فليس تلك لهم بصلاة (فان كان بينهم سترة او جدار، فليس تلك لهم بصلاة كايب) الا من كان بجبال الباب^١ قال: وقال: هذه المقاصير^٢ لم تكن في زمن احد من الناس، و انما احدثها الجبارون. ليست لمن صلى

(١) ما كان من حوال — كما

(٢) المقصورة الدار الواسعة والحصنة. لومى، لمخر من الدار كالتحصنة بالصم. فلا يدخلها الاصاحبة،

والجمع للمقاصير، جمع البحرين.

خلفها مقتد يا بصلاة من فيها صلاة^١ قال: وقال ابو جعفر عليه السلام: ينبغي ان تكون الصفوف تامة متواصلة بعضها الى بعض، لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسدا لانسان^٢ ومثلها عن زرارة في الفقيه في الصحيح و زاد بعد انسان (اذا سجد).

و الظاهر ان المراد بما لا يتخطى، هذا المقدار عرفا من البعد و المسافة؛ و ان المراد هو الكراهة دون التحريم؛ للاصل، و عموم الاوامر، و صدق الخروج عن عهدة الامر في الجملة؛ و لقوله (ع) (ينبغي).

و ايضا الظاهر تحريم البعد الكثير العرفي، لا مالا يتخطى، عند اكثر الاصحاب الا بالصلاح، فانه نقل التحريم عنه في المختلف؛ و ما نقل في المنتهى عن السيد في المصباح، قال: ينبغي ان يكون بين كل صفين قدر مسقط الجسد فان تجاوز ذلك الى القدر الذي لا يتخطى، لم يجز، ويمكن ان يكون مستنده حسنة زرارة، و قد عرفت عدم صراحتها في التحريم، و كانه لذلك قال السيد (ينبغي).

و يكون الحائل المانع من المشاهدة، حراما، و مانعا، من صحة الایتمام للاجماع، و لقوله، فان كان بينهم سترة او جدار^٣ و قوله ليست لمن صلى خلفها الخ^٤ و ايضا الظاهر: الصحة في المقاصير المخرمة الغير المانعة في الجملة لما مر؛ و لعدم الاجماع، و عدم ظهور صدق السترة والجدار مع المشاهدة؛ و الشهرة ايضا يؤيدها. و الظاهر ان ليس القائل بالمانع الا الشيخ في الخلاف، مع تجويزه في المبسوط، على ما نقل في المنتهى..

و ايضا الظاهر جواز الحائل بالستر في الجملة: بان يكون مانعا حال الجلوس دون القيام.

(١) الوسائل باب (٦٢) من أبواب صلاة الجماعة، حديث: ٢ و باب (٥٩) من تلك الأبواب حديث: ١

(٢) الوسائل، الباب (٦٢) من أبواب صلاة الجماعة، حديث: ١

(٣-٤) الوسائل باب (٥٩) من أبواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ١

و ايضا الظاهر ان النهر غير مانع لما مر، و ان ليس القائل بالمنع حينئذ الا
ابوالصلاح على ما نقل في المنتهى والاحتياط ظاهر.

و اما اذا كان الحائض او المستر بين الامام الرجل، والمرأة، فهل يجوز ذلك ام لا؟
و المصنف جوزه و استدل برواية عمان قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
الرجل يصل بالقوم و خلفه دار وفيها نساء هل يجوز لمن ان يصلين خلفه؟ قال:
نعم، ان كان الامام اسفل منهن، قلت: فان بينهن وبينه حائطا او طريقا؟ فقال:
لا بأس^١ فيختص ما تقدم بالرجل.

ولكن قال في الفقيه في اخر صحيحة زرارة المتقدمة عن ابي جعفر عليه السلام
قال: وقال: ايا امرئة صلت خلف امام وبينها وبينه ما لا يتخطى، فليس لها تلك
بصلاة^٢

ويمكن حلها على البعد المفرط، او الارتفاع (الحائل - غ) او الكراهة، كما مر.
و يؤيد جواز الحائل ان المرأة عورة^٣ فناسبها الحائل، و الشهرة ايضا، فان
المخالف هو ابن ادریس على ما نقله في الشرح، قال: عملا بعموم المنع؛ و النص
حجة عليه: و كانه يريد به خبر عمار مع عدم صحة السند، لعله يقول منجبر
بالشهرة.

و يؤيد الجواز ايضا صحيحة هشام في الفقيه، قال: صلاة المرأة في مخدعها
افضل من صلاتها في بيتها، و صلاتها في بيتها افضل من صلاتها في الدار^٤

(١) الوسائل باب (٦٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٦٢) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ٢

(٣) لعله اقتباس عن الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه و اله: النساء عى و عورات فداووا عین

بالسكوت و عورتین بالیوت: راجع الوسائل باب (٧٤) من ابواب مقدمات النکاح و أدله، قطعة من

حديث: ٦٠

(٤) الوسائل باب (٣٠) من ابواب احکام المساجد حديث: ١

ولامع علو الامام ولا تباعده بغير صفوف بالمعتد به فيها

فتأمل.

واما البعد الذي اشترط عدمه: فقد احواله الى العرف، قال في المنتهى: فلو تباعد المأموم عن الامام بمالم تجر العادة، فلا صلاة له الا مع اتصال الصفوف، وكذا فيها بينها.

وما وجدت له دليلا سوى رواية زرارة المتقدمة، وقد عرفت انها محمولة على الكراهة، وانها ان كانت دليلا، فيكون دليلا على القدر المذكور فيها ايضا، ولكن الظاهر انه لا قائل به الا ما نقل عن ابي الصلاح والسيد كما مر فيشكل جعلها دليلا على التحريم في اصل البعد المفرط، والكراهة فيها لا يتخطى كما يفهم من المنتهى، فتأمل.

قيل المراد بالعرف، هو الذي تقتضيه العادة، وفعلهم عليهم السلام، فاذا كانت بحيث لا يسمى ان هذا مقتدبه لا يصح، والاصح، ولكن فيه خفاء.

و اما عدم علو الامام بالمعتد به: فدليله رواية عمار الساباطي (في الكافي والتهذيب والفقهاء كانوا موثقة وقوية) عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سالت عن الرجل يصلي بقوم وهم في موضع اسفل من موضعه الذي يصلي فيه؟ فقال: ان كان الامام على شبه الدكان، او على موضع ارفع من موضعهم، لم تجز صلاتهم فان كان ارفع منهم بقدر اصبع او اكثر او اقل اذا كان الارتفاع ببطن مسيل^(١) فان كان ارضا مبسوطة او كان^(٢) في موضع منها ارتفاع فقام الامام في الموضع المرتفع وقام من خلفه اسفل منه والارض مبسوطة الا انهم^(٣) في موضع منحدر؟ قال فلا

(١) منهم بقدر شبر (سيراخ ل) يجب

(٢) بقطع سيل (سيل خ ل) فقيه

(٣) وكان يجب فقيه

(٤) لها فقيه

باس به، قال: وسأل: فإن قام الامام اسفل من موضع من يصلي خلفه؟ قال: لا باس، وقال عليه السلام: وان كان الرجل ^١ فوق بيت او غير ذلك دكانا كان او غيره و كان الامام يصلي على الارض اسفل منه جاز للرجل ان يصلي خلفه و يقتدى بصلاته، وان كان ارفع منه بشيء كثير ^٢ ورواية اخرى عن عمار ^٣ وقوية عمار تدل على ان كون الارتفاع اذا كان بقدر شبر مغتصراً، فيفهم المنع من الزائد.

ونقل في الشرح عن المصنف قولاً بتقدير الارتفاع، بما لا يتخطى عرفاً، وقال انه قريب من الارتفاع العرفي، وفي بعض الاخبار دلالة عليه. لعله يريد رواية زرارة المتقدمة فحمل (مالا يتخطى) على العلولا على البعد و فيه تامل: والظاهر انه اكثر من الشبر. وفي قوية عمار ايضاً دلالة على كون العلو مغتصراً اذا كانت الارض منحدرية ولم يكن من البناء، واما اذا كان الامر بالعكس فهو مغتصر وان كان المأموم مرتفعاً بشيء كثير؛ والاصل والعموم يساعده، وكذا الاجماع المنقول عليه في المنتهى. وفيها ايضاً دلالة على ان البطلان مخصوص بصلاة المأمومين كما هو مقتضى الاصل.

ولكن الرواية ليست بصحيحة بل موثقة، وفي منها ايضاً خفاء ما، فتأمل في الحكم بالتحريم والبطلان بمثلها، وان كان مشهوراً، بل قد ادعى انه اجماع الآن، مع ان المسئلة خلافية، قال في المنتهى: وهل يجب ان يكون الامام غير مرتفع عن المأمومين بما يعتد به ام لا؟ قال الشيخ في اكثر كتبه يجب، وقال في الخلاف و يكره ان يكون الامام اعلى من المأمومين بما يعتد به كالسطح والابنية.

(١) رجل - كما يجب

(٢) الوسائل باب (٦٣) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٦٠) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١

و يفهم منه التوقف في المسئلة، ونقل عن الشيخ الكراهة في المختلف، وقال اراد به التحريم و كانه ثبت الاجماع عنده.

ويدل على عدم الجواز مرتقعا مطلقا من الجانبين، ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عبدالله (المجهول) عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الامام يصل في موضع والذين خلفه يصلون في موضع اسفل منه، او يصل في موضع والذين خلفه في موضع ارفع منه؟ فقال: يكون مكانهم مستويا، قال: قلت فيصل وحده فيكون موضع سجوده اسفل من مقامه؟ فقال: اذا كان وحده فلا بأس^١

فكانه محمول على الاستحباب و رفع الكراهة، و ليس ببعيد، ويمكن حل رواية عمار على الكراهة و كونها اشد في ارتفاع الامام، والقائل به غير ظاهر؛ و ليس دليل على عدم علو الامام — و كذا على عدم جواز البعد بينها، و على عدم الصحة مع الحائل بينها — الا الاجماع في الاخير كما نقل.

و اعلم ان خبر محمد يدل على عدم تحريم كون المسجد اسفل من المقام مطلقا، فكانه محمول على عدم تجاوز الآجرة لما مر.

ولما رواه الشيخ ايضا (في باب الزيادات في المضطر، في الموثق) عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المريض يحل له ان يقوم على فراشه و يسجد على الارض؟ قال: فقال: اذا كان الفراش غليظا قدر آجرة او اقل، استقام له ان يقوم عليه و يسجد على الارض، و ان كان اكثر من ذلك فلا^٢

والحمل على الاستحباب غير بعيد؛ لعدم صحة هذه، و عدم صراحة ما تقدم، بل لو لم يكن اجماع على عدم جواز كون المسجد ارفع بما يزيد عن الآجرة، لأمكن القول بجوازه ايضا، و استحباب كونه مساويا او اسفل بقليل، و كراهة كون

(١) الوسائل لورد قطعة منه في باب (٦٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣ وقطعة منه في باب (١٠)

من ابواب السجود حديث: ٤

(٢) الوسائل الباب (١١) من ابواب السجود حديث: ٢

ولامع وقوفه قدام الامام.

احدهما ارفع من الآخر بما يزيد عن الآجرة ايضا، وكذا بين باقي الاعضاء بالطريق الاولى لعدم ثبوت دليل صحيح صريح في ذلك: لاحتمال كون السؤال - في حسنة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن موضع جبهة الساجد أ يكون ارفع من مقامه (قيامه كما)؟ قال لا، ولكن (وليكن) يكون مستويا^١ - عن استحبابه، او وجوبه، فاذا، الجواب، بقوله (لا) لا يدل على التحريم، وكذلك قوله «و لكن يكون مستويا، لا يدل على الوجوب، لاحتمال غيره، ولهذا لا تجب التسوية، وحله على مالا يزيد على قدر الآجرة، مما لا يمكن فهمه مع عدم دليل واضح صحيح على ذلك نعم ذلك مشهور والاحتياط واضح.

قوله: «ولامع وقوفه قدام الامام» اعلم ان شرط صحة الاقتداء: عدم تقدم المأموم امامه: قل في المنتهى: وعدم تقدم المأموم في الموقف شرط، فلو تقدم المأموم الامام فلا صلاة للمأموم، ذهب اليه علمائنا اجمع، فالدليل هو الاجماع، ويمكن استفادته ايضا مما سيحيى، ولو تأخر صح ايضا اجماعا.

واما مع المحاذاة: ففيه خلاف، والمشهور الصحة، ونقل عن ابن ادریس عدم الصحة.

ويدل على المشهور الاصل، وعدم الاوامر، وصدق الجماعة، مع الشهرة، وما يدل من الاخبار على حكم الخلاف بين الشخصين في كل واحد يقول: كنت اماما، او مأموما^٢ اذ لو كان التقدم شرطا لما يتصور الخلاف؛ بل يحكم بالبطلان.

فيه انه يحتمل الالتباس فيه ايضا، وعدم المعرفة والسيان.

وما روى في الزيادات عن امير المؤمنين عليه السلام (فان لم يمكن الدخول في

(١) الوسائل باب (١٠) من ابواب السجود حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٢٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١ ونقطة الحديث (قال امير المؤمنين عليه السلام في

رجلين اختفا فقال احدهما كنت امامك: وقال الاخر: لنا كنت امامك، فقال: صلاتها تامة، قلت: فان قال كل واحد منهما: كنت اثم يك؟ قال: صلاتها فاسدة، وليستأفيا)

الصف قام حذاء الامام اجزته^١ وايضا مثل صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: الرجلان يؤم احدهما صاحبه يقوم عن يمينه، فان كانوا اكثر من ذلك قاموا خلفه^٢ وغيرها من الاخبار الدالة على وقوف المأموم الواحد على يمين الامام^٣ اذ الظاهر من ذلك عدم التقدم والتأخر، بل المساواة، وما في صحيحة هشام بن سالم (في الفقيه) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الرجل اذا ام المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبته^٤ وفيها دلالة على عدم تحريم المحاذاة، فتأمل في الدلالة على اصل المطلب.

و رواية سعيد الاعرج قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد في الصف مقاما أيقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟ قال: نعم، لا بأس، يقوم بحذاء الامام^٥ وفي الطريق عثمان بن عيسى^٦

و رواية الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اصل المكتوبة بأمر على؟ قال: نعم، تكون عن يمينك، يكون سجودها بحذاء قدميك^٧ وفيها ايضا دلالة على عدم تحريم محاذاة الرجل والمرأة، وفي الطريق ابان^٨ كانه ابن عثمان، فلا يضر فانه لا بأس به، وان كان فيه قول.

(١) الوسائل باب (٥٨) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ١: ولفظ الحديث (قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تكون في العنكل (العنكل خ ل) قلت، وما العنكل؟ قال: ان تصلي خلف الصف وحده، فان لم يكن الدخول في الصف قام حذاء الامام اجزته، فان هو اذ الصف صعدت عليه صلاته)

(٢) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجماعة فراج

(٤) الوسائل باب (٥) من ابواب مكان المصل، حديث: ٩

(٥) الوسائل باب (٥٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٦) سند الحديث كما في التهذيب (الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سعيد الاعرج)

(٧) الوسائل باب (١٩) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٢

(٨) سند الحديث كما في التهذيب (عن الحسين، عن ابان، عن الفضيل بن يسار)

و اما دليل ابن ادريس قلعل فعله (ص) مع قوله صلى الله عليه و اله صلوا كما رأيتموني اصلي^١ و فعملهم عليهم السلام، و في الدلالة تأمل.

و ما في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة - فان كانوا اكثر من ذلك قاموا خلفه^٢ -
مظاهر في وجوب التأخر.

و ما في العبارات و الاخبار من الصلاة خلفه، فيدل على وجوب ذلك

و ما ورد في الاخبار في (تقدم - تخ) تقديم الاقره مثلاً^٣ و في الاستئابة بعد موته،
يقدمون من يصل بهم^٤ و كذا يقدم هو من يصل بهم^٥ و قد مر في الصحيح من
الاخبار مثل صحيحة الحلبي يقدمون^٦ و صحيحة علي بن جعفر فليقدم بعضهم
فليتم^٧ و رواية معاوية بن ميسرة في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال:
لا ينبغي للامام اذا احدث ان يقدم الامن ادرك الاقامة الخ^٨ و هذه مؤيدة
لكراهة استئابة المسبوق، و غير ذلك من الاخبار و يمكن ان يقال صحيحة محمد
للاستحباب بقرينة ان الوقوف على اليمين كذلك عنده و عند اكثر على الظاهر، ولو
سلم انها ظاهرة في الوجوب فتحمل على الاستحباب للجمع، و الاصل و الشهرة، و
لكن لا ينبغي مخالفتها، لقول ابن الجنيد بالوجوب كما يظهر من المختلف، و الباقي
ظاهر في الاستحباب، اذ ليس الاستئابة واجبة لا على الامام ولا عليهم، و ان مثل
هذه العبارات كناية عن الصلاة جماعة من غير النظر الى التقدم مكاناً، فلا يمكن

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الاذان للمسافر اذا كانوا جماعة، و الاقامة، و كذلك بصفة و جمع

(٢) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١

(٤ - ٥) لم نثر على هاتين العبارتين، نعم نقل هذا الضمور في الوسائل باب (٢٧) من ابواب صلاة

الجماعة، و باب (٢) من ابواب قواطع الصلاة، فلاحظ

(٦) الوسائل، باب (٤٣) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١

(٧) الوسائل، باب (٧٢) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ١

(٨) الوسائل، باب (٤١) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٣

استفادة الكيفية الواجبة منها، والاصل دليل قوى، والخروج عنه بثبوتها، مع تاييده بامره، مشكل، الا ان ما قاله احوط.

ثم اعلم ايضا ان التقدم و التاخر المبحوث عنها، يحتمل الحوالة فيها الى العرف، مثل سائر المسائل.

والظاهر ان من تقدم بالعقب قليلا، او الرأس، او عضو غيرهما مطلقا، لا يقال في العرف انه مقدم: و انه ما لم يتقدم تقدما بينا، يقال له المحاذة؛ والروايتان في امامة المرتبة، تدلان على ذلك في الجملة حيث اطلق الخلف على تأخر من تأخر، تأخراً بينا، مع عدم تاخر جميع بدنهما عن جميع بدنه؛ فهاتان تدلان على عدم اعتبار التقدم، بمعنى تاخر جميع اجزاء المأموم عن عقب الامام، وعدم تقدم جزء منه، على جزء منه، كما قيل ذلك في نفي المحاذة بين الرجل والمرأة.

و ان الظاهر انه لا يكتفى بالتقدم بالموقف في الجملة كما هو ظاهر المتن وغيره، من كلام بعض الأصحاب ما لم يصدق عليه عرفا، حتى انه لو كان الامام متقدما بالموقف و القدم و يكون رأسه او صدره متاخرا عن المأموم لا يقال انه مقدم: بل يمكن ان يقال بالعكس؛ لانه الظاهر.

فانقل الشارح — من الاكتفاء بالاعقاب فقط عن الشهيد ره حتى انه لو تقدمه بالاصابع وغيرها فلا يضر — فحل التامل.

وكذا ما نقل عن المصنف واختاره هو ايضا — من التقدم بالاعقاب والاصابع معا، بحيث تبطل صلاة المأموم اذا تقدم هو عليه باحدهما — محل التامل ايضا، لما مر من احتمال اعتبار العرف فيما لم يمينه الشارع كما في غيره، ولان ظاهر الروايتين، ان الاعتبار في التاخر لا بد ان يكون بالاكثر، والا ما كان ينبغي جعل ذلك هذا كما هو الظاهر: وجعل ذلك في المرتبة فقط، محل التامل ايضا، لعدم ظهور القائل بالاعقاب، و ان كان التقدم بهذا المقدار في المرتبة مما ينبغي ان يختار لظاهرهما.

ويستحب للمأموم الواحد ان يقف على يمين الامام، والعرأة والنساء في صفه، والجماعة خلفه.

و جعلها دليلين على ذلك - لا على عدم وجوب التقدم كما مر - اظهر، و ان قيل بجواز المحاذاة بينها و كراهتها، لان احكام الجماعة شيء اخر، الا ان لا يقال بالفرق.

قوله: «ويستحب للمأموم الواحد الخ» قدر دليل وقوف المأموم اذا كان واحدا عن يمين الامام، و خلفه اذا كانوا جماعة، و هو صحيحة محمد^١ وقريب منها حسنة زرارة (يقوم الرجل عن يمين الامام)^٢ مع عدم صراحتهما في الوجوب: والاصل، والشهرة و غيرهما، مما يدل على عدم الوجوب، وهذا في المأموم الواحد مع الامام، مذكرين او مؤنثين.

و اما المروءة مع الرجل: فقال الشارح وقفت خلفه و جوبا، على القول بتحريم المحاذاة، واستحبابا على القول الاخر.

واظن ان المراد باليمين هنا اهم من كونه محاذيا، او يكون متاخرا عن الامام، بل الظاهر الاخير، للخروج عن الخلاف: وظهور صدق التقدم في الجملة، و يؤيده صحيحة هشام (كانت خلفه من يمينه)^٣ وكذا صحيحة الفضيل^٤ فانها صريحتان في عدم المنافاة بين اليمين والتقدم في الجملة بل (يفهم خ) اعتبار ذلك في المروءة، فلا بد منه؛ فيمكن حل كلام رحمه الله على اطلاقه، بل في مطلق المأموم الصحيح ايتنامه، مع ان مذهبه كراهة المحاذاة.

و ايضا ينبغي حل المحاذاة المختلف ايضا على العرف لما مر مرارا.

(١) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ١ ونظ الحديث (قال. قلت لابي

عبدالله عليه السلام الرجلان يكونان جماعة؟ فقال: نعم، ويقوم الرجل عن يمين الامام)

(٣) الوسائل باب (٥) من ابواب مكان المصل قطعة من حديث: ٩

(٤) الوسائل باب (١٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

وقد مر دليل حكم المرأة مع العاري، والمرأة مع مؤتماتها.

وقال في الشرح: ويستحب كون الامام في وسط الصف، وقرب اهل الفضل من الامام، فان تعددوا كانوا في يمين الصف، ولو احتيج الى ازيد من صف، استحب اختصاصهم بالصف الاول ثم الثاني لمن دونهم، وهكذا، لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله ليليتي اولوا الاحلام ثم الذين يلونهم، ثم الصبيان ثم النساء^١ و روى في التهذيب في باب الزيادات، وكذا في الفقيه عن^٢ الصادق عليه السلام: ليكن الذين يلون الامام منكم اولوا الاحلام منكم والنهي (والتق خ ل)، فان نسي الامام او تعابا قوموه، و افضل الصفوف اولها، وافضل اولها مادي من الامام^٣

واما استحباب التوسط فافهم، بل رواية علي بن ابراهيم الهاشمي (في الكافي رفعه) قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يصلي بقوم و هو الى زاوية في بيته بقرب الحائط و كلهم عن يمينه وليس على يساره احد^٤

فلوثبت ذلك، لحمل هذه على مجرد الجواز او يكون في البيت كذلك او يكون مع الضيق؛ مع انه اذا كان اليمين لفضل ينبغي كونه اوسع، لان كلما كان اوسع فهو سمت الافضل، نعم: قال في المنتهى انه يستحب، ليكون النسبة اليه من الطرفين على السواء، و روى عنه صلى الله عليه وآله من طرقهم انه قال: وسطوا

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة (٢٨) باب نوبة الصفوف واقامتها، وفضل الاول فالاول حديث ١٢٢ و ١٢٣ و رواه في جامع احاديث الشيعة، باب (٢٩) في صلاة الجماعة، حديث: ١٠ نقله عن الشيخ و روى في تنبيه الخواطر، وليس فيها (ثم الصبيان ثم النساء)
(٢) لا يبيح ان تقول عنه في التهذيب والكافي، هو ابو جعفر الباقر عليه السلام. وايضا في الفقه نقله من رسالة ابيه اليه فراجع

(٣) الوسائل باب (٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢ و لورد قطعة منه في باب (٨) من تلك الابواب

حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٦

واعادة المنفرد مع الجماعة اماما او اماموما.

الامام وسنوا الخلل^١

ومما يدل على فضيلة الصف الاول ما روى في الفقيه عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ان الصلاة في الصف الاول كالجهاد في سبيل الله عز وجل^٢ كانه بالنسبة الى سائر الصفوف، وزيادة على فضيلة الجماعة، لما مر مثل ذلك في مطلق الجماعة، بل اكثر.

قوله: «واعادة المنفرد مع الجماعة اماما واموما» دليله صحيحة حمص بن البختري وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصل الصلاة وحده ثم يجده جماعة؟ قال: يصل معهم و يجعلها الفريضة^٣ ظاهر هذه كون استحباب الاعادة بالمأمومية، ويحتمل الامامة ايضا.

وقريب منه رواية ابي بصير قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام اصل ثم ادخل المسجد فتقام الصلاة وقد صليت؟ فقال: صل معهم يختار الله احبها اليه^٤ هذه اظهر في الاول من الاول، وظاهرة ايضا في انه صلى وحده.

وما في صحيحة علي بن يقطين (فيقدمونا) يعني في صلاة العصر، فنصل بهم؟ فقال: صل بهم لاصل الله عليهم^٥ فيمن صلى العصر وهذه صريحة في الثانية لكن الظاهر انها مع التمية وفيها دلالة على الدعاء عليهم.

وفي صحيحة محمد بن اسماعيل، فكتب (يعني ابا الحسن عليه السلام) صل

(١) سنن ابي داود، ج ١، باب مقام الامام من الصف، حديث: ٦٨١ ولفظ الحديث (عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه (وله) وسلم: وسلوا الامام وسنوا الخلل)

(٢) الوسائل باب (٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١١.

(٤) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٠.

(٥) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة طاعة من حديث: ٦. والحديث عن يعقوب بن يقطين كما

في الكافي والتعليق فلاحظ

بهم^١ مع صلاة محمد قبله، و كانه تقيه ايضا.

و رواية اخرى عن ابي عبدالله عليه السلام في الكافي، من صلى في منزله ثم أتى مسجدا من مساجدهم فصل (فيه - يب) معهم خرج بحسناتهم^٢ و هذه ايضا فيها. و حسنة الحلبي لابراهيم، و هي صحيحة في الفقيه^٣ عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من صلى معهم في الصف الاول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله في الصف الاول^٤ و هذه ايضا للتقية؛ و لا تفهم الاعادة، فليست من الباب.

و قال في الفقيه: قال رجل للصادق عليه السلام: اصل في اهل ثم اخرج الى المسجد فيقد موتى؟ فقال: تقدم لا عليك وصل بهم^٥ و هذه ايضا ظاهرة في الامامة مع الصلاة وحده.

و روايته في الصحيح عن هشام بن سالم، عنه، لعله الصادق عليه السلام، لانه المتقدم ذكره، انه قال: في الرجل يصل الصلاة وحده ثم يجد جماعة؟ قال: يصل معهم، و يحملها الفريضة ان شاء^٦ قال: و قد روى انه يحسب له افضلها و اتمها^٧ و موثقة صمار السباطي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصل الفريضة ثم يجد قوما يصلون جماعة، يجوز له ان يبيد الصلاة معهم؟ قال: نعم؛ و هو افضل، قلت فان لم يفعل؟ قال: لا بأس^٨ و الاخبار عن طرق العامة كثيرة ايضا^٩

(١) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

(٣) لكن لا ينفق ان الراوى في الفقيه حادين عثمان عن ابي عبدالله عليه السلام، لا الحلبي مراجع

(٤) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤-١

(٥) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٦) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٧) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٨) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

(٩) صحيح البخاري، باب اذا صلى ثم ام قوما، و لفظ الحديث (عن حابر قال: كان معاد

و اعلم ان استحباب الاعادة — لمن صلى وحده جماعة، اماماً او ماموماً، ائى صلاة كانت — مما لاتزاع فيه، بل ادعى المصنف الاجماع عليه في المنتهى و دلت عليه الاخبار المتقدمة ايضاً.

و هل ينوي الاستحباب او الوجوب؟ الظاهر الاول، لحصول البرائة بالامتنان؛ و قد جوز البعض نية الفرض، باعتبار اصلها كما في صلاة الجنائزة بعد فعل البعض، وصلاة من لم يبلغ، لصحيحة هشام.

و لعل الاول اولى، اذ لا شك في كونها نافلة، كما يدل عليه بعض الاخبار، و كلامهم انه متفل، و في اخبار العامة كثيرة؛ و لعل معنى رواية هشام، ان القى يعيدها هي تلك الفريضة و على تلك الهيئة بعينها؛ او ينوي فريضة الوقت؛ او باعتبار ما كانت، لا ان يجعل الفرض في النية وجهها، و يوقعها على ذلك الوجه.

ولاينا فيه اختيار الله اكملها و افضلها، بمعنى اعطائه الثواب المترتب على ما اديت على الطريق الاكمل من الفرائض، و كذا ينبى في جميع المعاديات بعد اداء الفريضة، و في صلاة الجنائزة، بعد وقوعها.

و اما الصبي فانه يفعلها للتمرين و للتعلم، يعلم ما يفعله بعد البلوغ، و لكن ينبى اعلامه بانه يقصد الندب، لا الفرض، والواجب عند من يجعلها شرعية، هذا فيمن صلى منفرداً.

و اما من صلى جماعة، هل تجوز له الاعادة مع جماعة اخرى، ماموماً او اماماً، لقوم ما صلوا اصلاً او صلوا منفردين لغير تقية ففيه نظر، والمصنف تردد في المنتهى،

صلى مع النبي صلى الله عليه (واله) وسلم ثم يأتى قومه فحصل بهم) وفي سنن ابن دلود: ج ١ (باب من صلى في منزله ثم ادرك الجماعة صلى معهم) حديث: (٥٧٨-٥٧٩) و لفظ بعضها (عن جابر بن يزيد الاسود عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه (واله) وسلم وهو غلام شاب فلما صلى اذا رجلاً لم يصلياً في ناحية المسجد فدعاها صبياً يها ترعد فرائضها فقال: ما منعك ان تصلياً معنا؟ قال قد صلينا في رحلتنا فقال (لا تصليوا: فاما صلى احدكم في رحله ثم ادرك الامام ولم يصل فليصل معه قائماً له نافلة)

و الظاهر عدم الفهم من الاخبار الدالة على الاعادة، فان البعض صريح في من صلى منفردا، و البعض ظاهر فيه، والاخر مجمل.

فلو لم يميز تكرار الصلاة مطلقا، الا ما خرج بالدليل في الوقت و خارجه كما هو المشهور — لما رووا عنه (ص) انه قال لا تصل صلاة في يوم مرتين ^١ و حمل في المنتهى على الواجبين — لم يميز هنا ايضا، الا انه يفهم من كلام المصنف في المنتهى، في جواز اقتداء المتنفل بالمفترض، الجواز، و كذا من فعله صلى الله عليه وآله في صلاة بطن النخلة ^٢ في الجملة، فتأمل.

نعم يمكن الجواز مطلقا، مع حصول شبهة، و نقص فيها بوجه و ان لم يكن ذلك موجبا للاعادة مطلقا، للاحتياط، و لمشروعية الاعادة، والقضاء مرارا لشخص واحد على ما هو المشهور بين الطائفة في حيانه بنفسه و بعد موته بالوصية وغيرها. و على تقدير الجواز فالظاهر هو الاستحباب، لانه انما يجوز بعموم الا دلة السابقة كما قال المجوز و استدل به.

وبالجملة الظاهر العدم من تلك الادلة الا ان توجد اخرى ^٣ للاصل و الاستحباب؛ و ايضا يحتاج الى دليل شرعي، نعم استحباب الاعادة، لتحصيل الجماعة للشخص الاخر الذي ما صلى جماعة، يمكن، و اقرب من غيره؛ و يؤيده ما سبق من قوله عليه السلام (من يتصدق عليه) في الامر بالامامة للدخول بعد انقضاء الجماعة؛ و عدم نقل وقوع الغير منهم عليهم السلام، يؤيد (يؤدي ح) العدم، فتأمل. و ايضا، الظاهر: ان الاعادة في مقام التيمم، اعادة حقيقية، (ونقل خ) و فعل

(١) سنن ابى داود (باب اذا صلى ثم ادرك جماعة بعده، حديث: ٥٧٩) و لفظ الحديث (عن سليمان بن يسار) يعني مولد ميمونة — قال اتيت ابن عمر على البلاط و هم يصلون: فقلت لا تصل معهم؟ قال قد صليت، اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين.

(٢) جامع احاديث الشيعة، كتاب الصلاة، باب (٧) من ابواب صلاة الخوف حديث: ١٣

(٣) يعني الا ان يوجد دليل اخر لاصل الجواز والاستحباب.

و يكره وقوف المأموم وحده مع سعة الصفوف.

الصلاة الاولى بقصد النعل و الاستحياب.

و كونها نافلة و سبحة، موجود في الاخبار الكثيرة^١ كما مر لانها نافلة اخرى؛ او يريهم الصلاة^٢ و لا تكون، كما هو ظاهر بعض الاخبار^٣ و ان كان جعلها نافلة اخرى ايضا جائزا و محتملا، ويدل عليه الاخبار^٤ ايضا.

ولا بد من الوضوء مع ذلك فانه ورد المنع من فعلها من غير وضوء، مثل ما رواه في الفقيه عن مسعدة بن صدقة ان قاتلا قال لجعفر بن محمد عليه السلام جعلت فداك اني أمر بقوم ناصبية، و قد اقيمت لهم الصلاة و انا على غير وضوء فان لم ادخل معهم في الصلاة قالوا ماشاؤا ان يقولوا أقاملى معهم ثم اتوضأ اذا انصرفت واصلى؟ فقال جعفر بن محمد عليهم السلام سبحان الله أفنا يخاف من يصل على (من خ) غير وضوء ان تاخذ الارض خسفا^٥ و هذه دليل تحريم الصلاة بغير وضوء.

و اما دليل كراهة وقوف المأموم الواحد الرجل — دون المراتة (فانها وظيفتها) مع امكان الدخول — في الصف: فقيل هو الخبر المنقول عن امير المؤمنين عليه السلام (في الزيادات): لا تكونن في المشكل؟ قلت: و ما المشكل؟ قال: ان تصلى خلف الصفوف وحدك، فان لم يمكن الدخول في الصف قام حذاء الامام اجزته، فان هو عاند الصف فسد عليه صلاته^٦

ولما روى عن العامة في الشرح عنه صلى الله عليه و آله: ابصر رجلا خلف

(١) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة، حديث: ٨

(٢) قوله قدس سره (او يريهم الصلاة) اى يريهم انها صلاة النافلة و الحال لها لا تكون صلاة النافلة بل

القرينة.

(٣) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٤) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧

(٥) الوسائل باب (٢) من ابواب الوضوء حديث: ١

(٦) الوسائل باب (٥٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

الصفوف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة^١ لعلها حلتا على الكراهة، لعدم الصحة، مع الأصل، ولما في بعض الأخبار المتقدمة من العمومات، فتأمل، وقال في الشرح^٢ جما بينها وبين الأخبار الصحيحة كصحيحة أبي الصباح عن الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصف وحده؟ فقال: لا بأس، إنما يبدو واحد بعد واحد^٣ قلت: ما رأيت في ذلك بخصوصها خبراً مطلقاً، فصلاً عن الأخبار الصحيحة؛ وإن صحة خبر أبي الصباح أيضاً غير ظاهر، لوجود محمد بن الفضيل في طريق التهذيب^٤ وما رأيتها في غيره، وهو مشترك، نعم سماها بها في المنتهى أيضاً، وما أعرف.

بل دلالتها أيضاً غير واضحة، لأنه قال: يقوم في الصف وحده مع أنه قال (إنما يبدو) فيدل على عدم اجتماع الصفوف، وإمكان وجود أحد بعده معه، وأنه ما كان خلف الصفوف.

بل الروايتان المتقدمتان أيضاً ما دلتا على المطلوب: وهو كراهة وقوف الرجل الواحد وحده مطلقاً، مع إمكان الدخول بين الصفوف، بل يدلان على المنع خلف الصفوف مطلقاً، والاول يدل على جواز الوقوف بمذاء الإمام مع عدم إمكان الدخول في الصفوف.

نعم يمكن الاستدلال على الكراهة بمثل التعليل في ترغيب الجماعة (فإن الذئب يأكل القاصية)^٥

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٥٤) باب صلاة الرجل خلف الصف وحده حديث: ١٠٠٣ و ١٠٠٤

(٢) قال في الشرح ص ٣٧٢ بعد نقلها: ما هذا لفظه (والخير أن خفيما السد، ويمكن حمل الأمر على الاول أي ما من العامة على الاستحياب. والثاني في الثاني (القول عن أمير المؤمنين عليه السلام) على الكراهة، جما بينها وبين الأخبار الصحيحة (الح)

(٣) الوسائل باب (٥٧) من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٤) مستدرك الحديث كما في التهذيب (سعد، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح)

(٥) سنن أبي داود: ج ١ باب التشديد في ترك الجماعة حديث: ٥٤٧٠ و لفظ الحديث (من أبي النرداء قال

وتمكن الصبيان من الصف الاول.

وعلى الجواز مطلقا بعموم الاخبار، والاصل.

وعلى الجواز بحذاء الامام — مع امكان الدخول فيه، بدون الكراهة ايضا — بالعقل، و ببعض الاخبار المتقدمة. و على اولوية الترك مطلقا. ببعض الاخبار الصحيحة الدالة على افتتاح الصلاة بالتكبير قبل الوصول الى الصف ثم اللحق به^١ و كذا بمثل قوله صلى الله عليه و اله سووا بين صفوفكم و حاذوا بين مناكبكم، لا يستحوذ عليكم الشيطان^٢

و استدل المصنف في المنتهى على صحة صلاة من قام وحده، مع اولوية الترك به، و باجماع علمائنا، و بخبر سعيد الاعرج المتقدم: قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي الصلاة فلا يجد في الصف مقاما فيقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟ قال: نعم، لا بأس يقوم بحذاء الامام^٣ كأنه استدل بمفهومه الضعيف على عدم جواز الوقوف وحده مع الامكان، و حله على الكراهة، فتأمل، و بالجملة الظاهر ان الصلاة صحيحة، و تركه مع الامكان اولى: و مع العلم ينقض بحذاء الامام و ترك الوقوف خلف الصفوف مطلقا.

و اما كراهة تمكن الصبيان من الصف الاول، فكان دليله مامر من الروايات، من: تاخيرهم الصبيان و تقدم اولي الحلم والنهي^٤

سمعت رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم يقول: ما من ثلاثة في قرية ولا بدولاً قام فيهم الصلاة الا اشد استحوذ عليهم الشيطان، فليكن بالجماعة، فانما يأكل الذئب القاصية)

(١) المسائل باب (٤٦) من ابواب صلاة الجماعة فراجع .

(٢) الوسائل باب (٧٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٥٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٤) سنن أبي داود: ج ١ باب من يصحب ان يلى الامام في الصف و كراهية التأخر حديث: ٦٧٤-٦٧٥ و

لفظ الاول منها (من ابى سجد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله) و سلم ليلتي منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)

و ايضا سنن أبي داود: ج ١ باب مقام الصبيان من الصف حديث: ٦٧٧ و لفظ الحديث (قال ابو مالك

والتنفل بعد قدامت الصلاة.

بل الظاهر كراهة تقديم غير اهل الفضل المستفادة من تتبعهم. وقال المصنف استحباب تقديم اهل الفضل، قول اهل العلم.
واما كراهة التنفل بعد (قد قامت) فقد قال في الشرح: للشاعل بالمرجوح عن الراجح، وذلك يشعر بان السبب هو فوت الجماعة، ولو في بعض الصلاة، فلو لم يكن ذلك، لم يكن كذلك الا ان يقال: الانتظار والتوجه، الى ان يكبر الامام افضل منها.

والظاهر انها للاخبار حتى ورد في صحيحة عمر بن يزيد (الثقة في التهذيب والفقهاء) انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرواية التي يروون: انه لا ينبغي ان يتطوع في وقت (كل فقيه) فريضة، ما حد هذا الوقت؟ قال اذا اخذ المقيم في الاقامة، فقال له: ان الناس يختلفون في الاقامة؟ قال: (المقيم الذي خ) الاقامة التي يصلي معهم (معه) ^١

و تدل عليها اخبار اخرى مثل ما ورد في النقل الى النفل من الفريضة كما سيأتي، وما مر من كراهة الكلام بعد قد قامت الصلاة، بل ذهب البعض الى تحريمه كما مر؛ والاخبار الدالة على النهي عن النافلة لمن عليه الفريضة، وقد حرره البعض لذلك، وقدمه، فتأمل.

وقول الاصحاب بقطع النافلة والدخول في الجماعة بالفريضة ايضا، يدل عليها.

ويدل ايضا عليها الامر بالقيام الى الصلاة عند سماع (قد قامت) لان الصلاة حينئذ تنافي المأمورية على طريق الاستحباب، فيكون المنافي مكروها، وقد عرفت من استدلال الشارح: اعترافه بان الامر مستلزم للنهي عن ضده الخاص.

الاشمري: الا احدكم يصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فقام الصلاة، وصف الرجال، وصف خلفهم الظلمان، ثم صلى يوم فذكر صلاته الحديث

(١) الوسائل باب (٣٥) من أبواب الموقوت حديث: ٩

والقراءة خلف المرضى

قوله: «والقراءة خلف الخ» الذي يقتضيه النظر في الجمع بين الاخبار: هو تحريم القراءة خلف المرضى مطلقا، الا ان يكون صلاة تجهر فيها بالقراءة ولم يسمع ولو همهمة، فتستحب: وهي صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة خلف الامام اقرء خلفه؟ فقال: اما الصلاة التي لا تجهر فيها بالقراءة، فان ذلك جميل اليه، فلا تقرأ خلفه، واما الصلاة التي يجهر فيها، فانما امر بالجهر لينصت من خلفه، فان سمعت فانصت، وان لم تسمع فاقراء^١

وما روى الحلبي «في الكافي والتهذيب (والاستبصار) في الحسن لأبراهيم» من الصادق عليه السلام قال: اذا صليت خلف امام تأتم به فلا تقرأ خلفه، سمعت فرائده ام لم تسمع، الا ان تكون صلاة تجهر فيها بالقراءة ولم تسمع فاقراء^٢ وهذه صحيحة في الفقيه.

وما روى (ايضا فيها في الحسن، لذلك) عن زرارة عن احدهما عليهما السلام، قال: اذا كنت خلف امام تأتم به فانصت وسمع في نفسك^٣ وما روى (فيها ايضا في الحسن لما من) عن قتيبة (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت خلف امام ترضى به في صلاة تجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قرائته فاقراء انت لنفسك، وان كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ^٤

ولا ينافي التحريم، صحيحة سليمان بن خالد، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام ايقراء الرجل في الاولى والعصر خلف الامام وهو لا يعلم انه يقرء؟ فقال: لا ينبغي له ان يقرء، يكله الى الامام^٥ لان لفظة (لا ينبغي) تطلق على التحريم و

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٤) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧

(٥) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٨

الكراهة، فيحمل على الاول، للاية ^١ ولكثره الاخبار المعتبرة الدالة على التحريم، على ان في سليمان بن خالد قولاً؛ ويؤيده صحيحة زرارة و محمد بن مسلم، قالوا: قال ابو جعفر عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام يقول: من قرء خلف امام ياتم به فوات بعث على غير الفطرة ^٢ قيدت بالسمع للامر، وهي صحيحة في الفقيه والكافي والتعليق في الزيادات.

وصحيحة زرارة في الفقيه ايضا عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: ان كنت خلف امام فلا تقرئن شيئاً في الاولتين و انصت لقراءته، ولا تقرئن شيئاً في الاخيرتين، فان الله عز وجل يقول للمؤمنين: و اذا قرء القرآن (يعني في الفريضة خلف الامام) فاستمعوا له و انصتوا لعلكم ترحمون ^٣ فالاخيرتان تبعتا للاولتين ^٤ ولا يدل على التحريم مطلقاً سمع ام لم يسمع صحيحة الحلبي في التهذيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا صليت خلف امام تاتم به فلا تقرء خلفه سمعت قراءة او لم تسمع ^٥ لوجوب حل المطلق على المقيد، وقد قيد بالسمع فيها قبل، و ايضا قد روى الحلبي في السابقة بعد قوله (او لم تسمع) الا ان يكون صلاة يجهر فيها بالقراءة و لم تسمع فاقراء ^٦ فيجوز ان يكون حذفه لما تقدم، قال الشيخ في الاستبصار: يجوز ان يكون الراوي روى بعض الحديث الخ.

و في الفقيه في رواية عبيد بن زرارة ان سمع المهمة فلا يقرء ^٧ وصحيحة علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يصلي خلف امام يقتدى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة؟ قال: لا بأس ان

(١-٣) الامراف: ٢٠٤

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٤) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٥) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٢

(٦) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٧) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

صمت و أن قرء^١

ثم اعلم ان دلالة الآية، والاختبار، على تحريم القراءة مع السماع، و دلالة الاختبار على استحبابها على تقدير العلم في الجهرية واضحة: اما التحريم فلهي والوحيد مع عدم المعارض؛ واما الاستحباب فلا أمر بالقراءة، و ان كان ظاهر الامر الوجوب، الا انه حل على الاستحباب، لصحيحة على بن يقطين.

نعم قد يشعر الانصات والسماع على اختصاص التحريم، بما يجهر فيه من الركعات الاول التي يجهر فيها؛ ولكن عموم ظاهر الاختبار - وصدق الجهرية على الاخيرتين ايضا، والتنصيص (والتخصيص خ ل) في صحيحة زرارة^٢ - يفيد التعميم، مع عدم بعد السماع والانصات فيها ايضا، اذ لا منافاة بين السماع والانصات، و بين وجوب الاخفات على القول به لما مر في بحث الجهر والاخفات. نعم قد اطلق تحريرا لقراءة في البعض، فيحمل على ذلك لوجوب حل المطلق و الجمل على التقيد والمفصل.

و اما التحريم في الاخفائية مطلقا: فلظاهر صحيحة ابن الحجاج و صحيحة الحلبي في الفقيه^٣ وقد صرح فيها بالتحريم مع عدم السماع ايضا.

ولاطلاق حسنة زرارة^٤ و عموم صحيحة زرارة و محمد^٥ و رواية يونس بن يعقوب (و ليس في سندها الا الحسن بن علي بن فضال: و هو لا يأم به) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة خلف من ارتضى به، اقرء خلفه؟ فقال: من رضيت به فلا تقرء خلفه^٦ مع عدم معارض ظاهر؛ اذ ليس الا لفظة (لا ينبغي)

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١١

(٢) اي التنصيص بترك القراءة في الاخيرتين

(٣) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١-٥

(٤) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٥) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٦) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١٤

في رواية سليمان^١ وقد عرفت جوابه.

الا انه يمكن اختصاص التحريم بأوليتي الاختائية (ح) والتحجيرين قراءة الفاتحة والتسبيح (في آخرتها) (في الأخيرتين منها) كما هو مختار المنتهى، والسيد: لرواية ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام اذا كنت خلف الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكان الرجل مأمونا على القرآن، فلا تقرأ خلفه في الاولتين، وقال يجزيك التسبيح في الأخيرتين، قلت اي شيء تقول انت؟ قال: اقرء فاتحة الكتاب^٢

وجه الدلالة اختصاص التحريم اولا بالاولتين وقوله، (يجزيك التسبيح) ثانيا حيث يشعر بجواز الفاتحة ايضا (واقره) ثالثا، ولكن ابن سنان مشترك، وان كان الظاهر انه عبد الله الثقة، لنقله عن الصادق عليه السلام، دون محمد، ولهذا صرح بعبد الله في المنتهى.

لكنها لا تصلح للمعارضة للشك فيه في الجملة، ولعدم الصراحة في الدلالة، ولتصور ما، في المتن، لقوله، اي شيء تقول انت، الخ.

ثم اعلم انه يمكن اجراء التفصيل في الاختاتبة ايضا: بان يقال: لو سمع، تحرم القراءة، والا، تكرر: اذ يمكن السماع والانصات فيها ايضا، لما مر من عدم المنافاة بين السماع والانصات وبين الاصحاح كما مر في بحث الجهر والاختات؛ ويؤيده جريانه التفصيل في الأخيرتين من الجهرية كما مر؛ فتحمل الجهرية على ما وقع فيه السماع وان كانت اختاتية، وكذا عدمها على ما لم يقع فيه السماع وان كانت جهرية.

او يقال: التفصيل في الذكر، خصص بالجهرية، لعدم السماع والجهر في الاختاتية غالبا، وان كان حكم السماع والجهر يجري فيها ايضا؛ ويؤيده

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٨

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

صحيحة زرارة حيث قال: ان الله تعالى يقول: للمؤمنين، واذقرو القرآن، يعنى في الفريضة خلف الامام^١ حيث اطلق الفريضة ولم يخصها بالجهرية، فتخصيص الانصات بالأولين، لعدم تعين القراءة في الاخيرتين، فانه قد يسبح فيها، بل الاولى للامام و المأموم ذلك في الفقيه. لكنه يا باه ظاهر بعض الاخبار المتقدمة مثل صحيحة الحلبي و عبدالرحمان^٢ فيمكن حمل النهي فيها على عدم الرجحان، يعنى لارجحان للقراءة فيها لا يجهر مطلقا، ويؤيده حمل الامر فيها على الاستحباب، وما تقدم في صحيحة ابن سنان في الجملة.

فالقول بالتسوية في مطلق الصلاة، والفرق بالسمع وعدمه، والحكم بالتحريم والاستحباب — لا يخلو عن قرب.

والتعميم — في ادخال المهمة في السماع على ما اقتضاه رواية عبيد بن زرارة وحسنة قتبية — مؤيد له: لوجوده في الاخفائية كثيرا خصوصا مع القرب؛ وان النكته في السماع هو التذكر في القراءة وهو حاصل، الا انه ما اجد قولا صريحا في ذلك، مع تكلف في الاخبار الصحيحة بالتصرف فيها من غير معارض ظاهر؛ فيمكن التحريم في الأولتين من الاخفائية مطلقا، وحبب بعض الاخبار عليه، والتخير بين قراءة الحمد والتسبيح في الاخيرتين منها، لصحيحة ابن سنان على ما تقدم، والظاهر ان ذلك مذهب السيد المرتضى والمصنف في المنتهى.

وبالجملة اجد ان اختيار ترك القراءة في الاخفائية لولى، بل في الجهرية ايضا مطلقا، اذ بعض الادلة يدل على وجوب الترك مطلقا، والبعض مع السماع في الجهرية، مع وجود الصحيح الدال على التخير مع عدم السماع؛ فالاحوط في الجملة في العمل هو ترك القراءة، للاجماع المفهوم من المنتهى على عدم وجوب القراءة؛ و صحيحة على بن يقطين في التخير: مع اطلاق الروايات في التحريم.

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١-٥

ولا يبعد استحباب اختيار التسييح خصوصاً في الاختطاب، ومع عدم السماع، للجمع بين الاخبار اذ لامنافاة بين ترك القراءة و استماعها والانتصاء، وبين التسييح في النفس يعني خفية، مثل حديث النفس لما روي في حسنة ررارة (فاصت و سبح في نفسك) ^١ و لصحيحة ابن سنان ^٢ ؛ و لما روي في الفقيه و التهذيب في الصحيح عن بكر بن محمد الازدي عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: اني اكره للمراء (للمؤمن يب) ان يصلي خلف الامام صلاة لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كانه حار قال قلت جعلت فداك؛ فيصنع ماذا؟ قال: يسبح ^٣

وانما قلنا في الصحيح، لان طريق الشيخ الى الصدوق صحيح وكذا طريقه الى بكر بن محمد صحيح، على ان الطريق الواصل اليه في التهذيب ايضا صحيح.

والظاهر انه ثقة، لان الظاهر: انه بكر بن محمد بن عبدالرحمان الازدي الكوفي الثقة، لانه هو من رجال الصادق عليه السلام في كتاب رجال الشيخ رحمه الله و غيره غير معلوم كونه راوياً من الامام.

على ان في الغير نقل في الخلاصة عن محمد بن عيسى: ان بكر بن محمد الازدي خير فاضل، وقال: الا ان في الطريق، محمد بن عيسى و عندي فيه توقف.

ولا ينبغي التوقف كما يظهر من النظر الى كتاب النجاشي وغيره. و ايضا قال المصنف في الخلاصة عند ذكر اسمه: الاولى عند قبول رواية؛ و سمي اخبار كثيرة بالصحة، مع وجوده في الطريق.

وبالجملة: الظاهر ان بكر بن محمد ممن يقبل قوله، و يؤيده تسمية هذا الخبر و خبر آخر في الوقت في المنتهى عنه بذلك حيث قال: في الصحيح عن بكر بن

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

(٣) الوسائل باب (٣٢) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

محمد، فتأمل.

وظاهرها: ان التسبيح مخصوص بالاختائية؛ وظاهر حنة زرارة في الجهرية^١ فيمكن التعميم؛ او تخصيص الاولى به^٢ وهو اولى، لوجود ما يدل على ترك القراءة والانتصاف المحض في الجهرية، وامكان حمل حنة زرارة على الاختائية، فتأمل. وانه يمكن الجمع بوجه آخر: بان تحمل اخبار ترك القراءة في الاختائية على الكراهة، لما في صحيحة سليمان من لفظة (لا ينبغي) الظاهرة فيها، وصرف الاية الى الجهرية، لظاهر صحيحة زرارة في الفقيه، وكذا بعض الاخبار كما هو الظاهر، فيمكن القول: يسقط القراءة في الاختائية، وباستحباب التسبيح خصوصا مع عدم السماع؛ فحينئذ ما اجد عليه غبارا من الاخبار بوجه اصلا. هذا حال الاخبار المعتمدة:

و اما الاقوال فكثيرة^٣ مع عدم ظهور ادلتها عندى، وكذا الاخبار الضعيفة، فلاجل ذلك تركت نقلها.

فقد عرفت ان هذه المسئلة وان كانت لا تخلو عن اشكال من جهة كثرة

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب الجماعة حديث: ٩

(٢) وحاصل المراد ان الروايتين احدهما خاصة بالاختائية، وهى صحيحة بكر بن محمد والاخرى مطلقة في الاختائية والجهرية، وهى حنة زرارة، فيمكن الجمع بينها باحد الوجهين، اما الحكم بتعميم التسبيح في الاختائية والجهرية، او اختصاص الاختائية بالتسبيح.

(٣) قال في روض الجنان ص ٣٧٣ ما هذا نص عبارته: ولما الجهرية في آخرتها، فيها اقوال: احدها وجوب القراءة غير اربعين التسبيح، كما لو كان مفردا، وهو قول ابي الصلاح وابن زهرة، والثاني استحباب قراءة الحمد وحدها، وهو قول الشيخ: الثالث التخيير بين قراءة الحمد والتسبيح استحبابا، وهو ظاهر جماعة منهم المصنف في المختلف، وانه كانت اختائية، فيها اقوال: احدها استحباب القراءة فيها مطلقا، وهو الظاهر من كلام المصنف هنا. وثانيها استحباب قراءة الحمد وحدها، وهو اختياره في القواعد، والشيخ رحمه الله، وثالثها سقوط القراءة في الاولين ووجوبها في الاخيرتين، غير اربعين الحمد والتسبيح، وهو قول ابي الصلاح وابن زهرة كما مر. ورابعها استحباب التسبيح في نفسه وحد الله، او قراءة الحمد مطلقا، وهو قول غيب الدين يحيى بن سميد، ولكل واحد من هذه الاقوال شاهد من الاخبار، وما تقدم طريق الجمع بينها وليس الصحيح منها. ولم اتقف في الفتنه على خلاف في مسألة تبليغ هذا المقدم من الاخبار، انتهى

الاذا لم يسمع ولو همهمة، فتستحب على رأى.

الاقوال، لكنه ليس الاشكال فيها من جهة الادلة، خصوصا في الجهرية، وبالنسبة الى العمل، وان كانت من جهة الفتوى لا يخلو عن اشكال في الاخفائية، فتأمل.

ولما المتن: فالظاهر منه اختيار الكراهة، واستحباب القراءة، اذا لم يسمع ولو همهمة مطلقا من غير فرق بين الجهرية والاخفائية، ولا ضرورة الى حمله على الجهرية فقط بقراءة (اذا لم يسمع) اذا القراءة في الاخفائية ايضا قد تسمع كما مر.

واما دليله فليس بواضح، و كانه حل النهي على الكراهة مع السماع ولو همهمة للفظ (لا ينبغي) في صحيحة سليمان والامر بها في بعض الاخبار على تقدير عدم السماع، على الاستحباب، للاصل، وللهي في البعض مطلقا المحمول على عدم الوجوب.

وفيه تأمل يظهر بالنظر في الاخبار مع تذكر بعض القوانين، واختيار المختلف اولى منه: حيث قال بعد نقل الاخبار المعتبرة: والاقرب في الجمع بين الاخبار استحباب القراءة في الجهرية، لا الوجوب، اذا لم يسمع قراءة ولو همهمة، وتحريم القراءة فيها مع السماع لقراءة الامام، والتخير بين القراءة والتسبيح في الاخيرتين من الاخفائية.

وجه التحريم ظاهر؛ و وجه الاستحباب ما تقدم، من حل الامر على الاستحباب، لصحيحة على بن يقطين^١

وحل النهي المطلق على التحريم، مع السماع — مع تأمل في الجهرية (فيه — خ) مع عدم ظهور وجه ترك حال الاولتين في الاخفائية، والتخير المذكور المحتمل للوجوب والاستحباب (و ظاهره الاول كما ترى) — لا يخلو عن وجه، لما مر في صحيحة ابن سنان^٢ وتخصيص الاستحباب بالجهرية، يشعر، بكون المقصود في المتن ايضا ذلك و اطلاقه — بحيث يشمل الاخيرتين من الجهرية — مؤيد لما قلناه،

(١) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١١

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

وتجيب التبعية.

من جريان التعصيل في الاخفائية ايضا؛ وكذا ظاهر المتن هنا.

فقول الشارح: — ان استحباب التخير بين قراءة الحمد والتسبيح في الاخيرتين من الجهرية مذهب المصنف في المختلف — غير واضح؛ اذ ليس التخير في الجهرية فيه وانما التخير في الاخيرتين من الاخفائية مع الظهور في الوجوب كما ترى.

وكذا قوله: ان مذهبه هنا استحبابها في الاخفائية مطلقا، لان الظاهر منه ان مذهبه كراهة القراءة مطلقا مع السماع، واستحبابها كذلك مع عدمه.

وبالجملة ما فرق هنا بين الجهرية والاخفائية، ولا بين الاولتين والاخيرتين، بل انما فرق بالسماع وعدمه، فعلم بالكراهة على الاول، وبلاستحباب على الثاني، على الظاهر؛ وهو بعينه ما قرناه من عدم الفرق الابه، وعدمه، فكان الشارح اخذه من ان الاخفائية لم تسمع ولو مهمة، او انه لا اعتبار بها فيها؛ وذلك غير واضح، مع انه قال: المهمة هو الصوت الخفى من غير تفصيل حروفه؛ وما مر في تحقيق الجهر و لاخفات، صريح في كون المهمة اخفائا.

قوله: «وتجيب التبعية» الظاهر ان وجوب المتابعة في الافعال في الجملة — لعله بمعنى عدم جواز سبقه على الامام في الفعل — مما لا نزاع فيه، وقد نقل الاجماع على ذلك في الشرح، قال في المنتهى: متابعة الامام واجبة، وهو قول اهل العلم، قال عليه السلام: انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا و اذا سجد فاسجدوا^١ و اما المساواة (المساواة خ) فالظاهر الجواز قال في المنتهى: فيه نظر، اقربه الجواز عملا بالاصل، الا في تكبيرة الاحرام عند الشافعي و دليله قوله عليه السلام في الحديث السابق، (فاذا كبر فكبروا) و الفاء تدل على التعقيب؛ و ان الاقتداء انما يصلح بالمصلى، ولا مصل قبله، واجاب: بان الفاء قد تكون للقران كما في هذا الحديث (فاذا قرء فانصتوا) و بان الاقتداء انما يتحقق بعد تمام التكبير وهو مصل حينئذ.

(١) جامع احاديث الشيعة (٥٣) باب وجوب متابعة المأموم للامام... حديث: ٨٧-٨

ويمكن ان يقال: اصل الفاء التعقيب، وغيره خلاف الظاهر فلا يصار اليه الا لدليل.

وايضا الظاهر من الاقتداء والايتمام بشخص، كونه مصليا حين الشروع في النية مقتديا به، وذلك هو المفهوم، ففي بعض اجزاء النية ينوى صلاة، مقتديا، مع عدم التحقق، بل يتحقق بعد ذلك، وذلك بعيد.

ولان وجوب القراءة ثابتة، وقد تحقق سقوطه مع التقدم، ولا يتحقق بدونه، لاحتمال اشتراط التقدم؛ وان كان الاصل - وظهور صدق الصلاة جماعة - مؤيد للعدم؛ ولكن في الصدق تأمل ونزاع، فالوجوب محتمل، وفيه الاحتياط.

واما في الاقوال: مثل التشهد وذكر الركوع فهل يجب فيها المتابعة بالمعنى المذكور، فقال الشارح لاختلاف في الوجوب في تكبيرة الاحرام، واما غيره ففيه الخلاف، واختار الشهيد الوجوب، والمصنف الندب وهو الاظهر؛ للاصل، و لصدق الجماعة ظاهرا؛ ولانه لو اشترط لوجب على الامام الجهر حتى يعلم المقتدى، مع انهم قالوا بالاستحباب، ويمكن ان يقيد الوجوب بالسماع، وهو غير بعيد، والظاهر انه مراد القائل؛ وان عدم وجوب الجهر في الاذكار على الامام، لا يدل على عدم الوجوب، فانه يمكن ان يقال: اذا علم عدم قوله، يجب ان لا يقول، او يجب التأخير بالظن، يعني مادام لم يظن قوله، لا يقول.

وكذا جواز التقديم في السلام، سواء قيد بالعدام لا، او يقصد الانفراد ام لا، مع ان جماعة قيدوه باحدهما، لان السلام جزء اخير فيمكن التقدم فيه، على ان بعض الاخبار مشعر بالمنع.

وان جماعة قالوا باستحبابه، فيجوز التقدم حينئذ مطلقا على الظاهر، وبالجمله على تقدير جوازه - مع وجوبه، و وجوب المتابعة، وعدم العذر - يكون مستثنى بدليله.

وكذا لدلالة في عدم اشتراط علم المأموم بانتقالات الامام، على عدم وجوب

فان قدم عامدا استمر حتى يلحقه الامام والارجع واعاد مع الامام.

المتابعة، لما مر؛ نعم الاولان ^١ دليلان، خصوصا الاصل، فيحتاج الى دليل مخرج، وليس بظاهر؛ وجوب التبعية في جميع الامور غير مسلم، وكونه اماما، لا يدل عليه؛ وهذا ما ذكر في الحديث المتقدم عن النبي صلى الله عليه وآله من الاقوال غير التكبير، فلو وجب كان ينبغي ذكره.

و كذلك كان ينبغي وجوده في اخبار الاصحاب، مع انه مشقة؛ ويشكل العلم، وكثيرا ما (يفعل) ولا يحصل له الظن، فقد يؤل الى ترك المتابعة؛ وبالجملة ذلك بعيد، منى لبعده، والاصل، وعموم ادلة الجماعة.

ويدل على عدم جواز التقدم، وجواز المساواة الافعال، وفضيلة التاخر؛ ما نقله في الشرح عن الصدوق، قال رحمه الله: ان من المأمومين من لا صلاة له، وهو الذي يسبق الامام في ركوعه وسجوده ورفعته، ومنهم من لم صلاة واحدة، وهو المقارن له في ذلك؛ ومنهم من له اربع وعشرون ركعة، وهو الذي يتبع الامام في كل شيء فيركع بعده ويسجد بعده ويرفع منها بعده، ومنهم من له ثمان واربعون ركعة، وهو الذي يجد في الصف الاول ضيقا فيتاخر الى الصف الثاني ^٢

و كانه يكون رواية لعدم مثله عن مثله من عند نفسه، وفيه دلالة ما على عدم الاعتداد بشان الذكر، حتى التاخر في الفضيلة ايضا حيث قال (في كل شيء) و ما بعده الذي يشعر بالتفسير، دل على غيره، حيث ما ذكر غير العمل؛ وكذا التخصيص بالعمل في التقدم والمقارنة ايضا. وبالجملة يفهم جواز المساواة فيه، و فضيلة التاخير فيه بالطريق الاولى، دون وجوب التقديم، لقيده بالركوع والسجود والرفع.

قوله: (فان قدم الخ) قد علم مما سبق انه لا يجوز التقديم فلو فعله عامدا ينبغي البطلان، سواء كان في الركوع والسجود او رفعهما؛ لانه لا شك انها افعال واجبة من

(١) وهما الاصل وصدق الجماعة

(٢) روى الجليل ص ٣٧٣ نقلًا من الصدوق قدس سره.

الصلاة ومنهية والنهي في العبادة وجزئها يدل على الفساد، ففسد ذلك الجزء، فيلزم منه بطلان الصلاة، لانه ان اكتفى به فظاهر، وان تداركه لزم تكرار فعل واجب عمداً: والاصحاب كالمحقق في البطلان به مطلقاً، خصوصاً الركن، الا ان يقال هذا التكرار مستثنى لدليل كما سيجيء، ولكن لي كامل فيها اذا لم يكن مما يعد فعلاً كثيراً عادة. وهذا في العامد العالم.

واظن كون الجهل عذراً في امثاله، وعدم البطلان منه لما مر، ولعدم توجه النهي اليه، فتأمل، فالمناسب فيه هو الاستمرار حتى يلحق الامام، لانه فعل فعلاً مشروعاً بظنه، مع انه فعل الصلاة، فما نقص من الصلاة الا المتابعة، وهي غير معلوم الوجوب في حقه، ويمكن دلالة بعض الاخبار الانية عليه.

و اما الناسي: فالذي يقتضيه الاصل والتأمل في الاصول، الصحة، والاستمرار وعدم وجوب العود، لرفع القلم. وفعل ما يجب، مع عدم وجوب شيء آخر عليه حينئذ الا ذلك، فتوجه الامر الدال على الاجزاء والصحة اليه كالجاهل، وايجاب غير الاستمرار يحتاج الى دليل: هذا مقتضى النظر.

و اما الاخبار: فهي موثقة غياث بن ابراهيم (لنفسه، لانه قيل بترى ثقة) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع راسه من الركوع قبل الامام؟ ايعود فيركع اذا ابطأ الامام ويرفع راسه معه؟ قال: لا^١ وهذه في الكافي والتهذيب والاستبصار، ويمكن حلها على الناسي. او الظان رفع الامام، او الجاهل، فهو مؤيد لما مر، وعلى العامد العالم ايضاً، فانه اذا ابطأ الصلاة لا يفعل ذلك ايضاً لكنه بعيد.

و رواية محمد بن سهل الاشعري عن ابيه عن ابي الحسن عليه السلام قال:

سألته عن يركع مع امام يقتدى به ثم رفع راسه قبل الامام؟ قال: يعيد ركوعه معه^١ وهذه مذكورة في التهذيب والاستبصار والفقهاء ايضا، ولكن محمد مجهول، ذكر في كتاب ابن داود من غير مدح ولا ذم، ويمكن حملها على غير العالم العامد مع القول بالتحريم (التخيير) لما مر، والجمع بين الاخبار ويمكن طرح رواية البتري، وحمل هذه على العامد العالم: فانه ما فعل عمدا الا الرفع، وكونه مبطلا غير معلوم، والركوع الذي يفعله ثانيا يكون مستثنا من دليل البطلان بالزيادة، وقد حملها الشيخ على العامد، او من لا يقتدى، فان كلامها لا يجوز لها العود، بل قد يستمر، والاخير جيد، وفي الاول كامل موجهه، الا ان لا يكون عالما بل جاهلا، فجيد ايضا لما مر.

ورواية الفضيل بن يسار (مع انحرافه اشتباه) عن ابي عبدالله عليه السلام قالاً: سألناه عن رجل صلى مع امام يأتى به فرفع راسه من السجود قبل ان يرفع الامام رأسه من السجود؟ قال: فليسجد^٢

وفي سندها اشتباه، لانه قال في التهذيب سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف بن حماد عن ربيع بن عبدالله بن الجارود والفضيل بن يسار فطفت خلف غير ظاهر، وكذا الفضيل، فلو كان الاول معطوفاً على حماد، والثاني على ربيع كما هو ظاهر العرف، يكون محمد بن سنان في الطريق فتكون ضعيفة، لضعف محمد بن سنان، وان كان الاول معطوفاً على محمد بن سنان كما هو الظاهر، فالخبر صحيح، وقال في المنتهى، رواه محمد بن سنان والفضيل فتكون صحيحة، ولكنه بعيد، بناء على ما في التهذيب بواسطة حماد بن عثمان بين محمد وبين الامام وعدم نقل محمد عنه عليه السلام على ما في

(١) الوسائل باب (٤٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٤٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

كتاب ابن داود فكأن في العبارة غلطاً، وهذه مروية عن الفضيل بن يسار في الفقيه، ولكن في طريقه إليه على بن الحسين السعد ابادي^١ وهو غير معلوم، فإن كان الحمد اني فهو ثقة والخبر صحيح.

و يحتمل كونها في الناسي على التخفيف او الجاهل، او العائد العالم ايضا لما مر فتأمل.

و صحيحة على بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الامام يقتدى به ثم يرفع راسه قبل الامام؟ قال: يعيد ركوعه معه^٢ فيمكن حملها على العائد العالم بناء على عدم بطلان الصلاة، بل الجزء فقط، لانه ليس بفعل كثير، وزيادة الركوع ليست مبطلّة هنا بهذه الصحيحة، مع انه ما تعمد في الركوع. بل في الرفع، وعلى العائد الجاهل من غير اشكال، وعلى الناسي.

والظاهر ان رفع الامام كذلك، ولكن في الايجاب عليهم تأملا (تأمل ظ)؛ و يمكن القول به لصحة الرواية، لكنها ليست بصريحة فيه.

و يدل على جواز المود وعدم البطلان بتكرار الركن حينئذ، موثقة حسن بن علي بن فضال (لاجله) قال: كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام في رجل كان خلف امام يأتم به فركع (فبركع خ) قبل ان يركع الامام وهو يظن ان الامام قد ركع فلما راه لم يركع رفع راسه، ثم اعاد الركوع مع الامام، افسد ذلك عليه صلاته ام تجوز تلك الركعة؟ فكتب: تم صلاته ولا تفسد ما صنع صلاته،^٣ وليس في السند من فيه شيء غيره، وهو ممن لا بأس به، وقيل فطحي.

فهذه تدل على ان تقديم الرفع لا يضر بصلاته، لو كان ظانا ان الامام قد رفع،

(١) طريق الصدوق اليه كما في الشيعة هكذا (وما كان فيه عن الفضيل بن يسار، فقد رويته عن محمد بن موسى بن النوكلي رضي الله عنه، عن علي بن الحسين السعد ابادي، عن احمد بن ابي عبدالله البرقي، عن ابيه، عن ابي ابي عمير، عن حمزة بن ابي عمير، عن الفضيل بن يسار)

(٢) الوسائل باب (٤٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٤٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

بالطريق الاولى ؛ لانه اذا لم يضر تقديم الركوع ، فالظاهر ان تقديم الرفع، بل السجدة ايضا، كذلك: مؤيداً بالروايات الاخر المتضمنات.

ويمكن كون الناس، و الجاهل كذلك : و اما العامد العالم فلا يتعدى الحكم اليه.

و رواية محمد بن علي بن فضال عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له اسجد مع الامام فارفع راسي قبله، أعيد؟ قال: أعدوا سجد^١ قال لذي يظهر من الروايات عدم الفرق بين العامد وغيره في العود، اذ ارفع عن الركوع او السجود قبله، وليس ما يدل على العلم الا رواية البتري^٢ وحلها المصنف في المنتهى على العامد، وغيرها على الناس كالشيخ، مع زيادة حملها على غير المقتدى، وليس في الاخبار شاهد له.

ويمكن التخيير كما عرفت، لعدم الصحة و الصراحة في الوجوب^٣ و حل الامر على الندب في غير العامد العالم. و كانه الى ذلك نظر في التذكرة، حيث جوز العود في الناسي و لم يوجهه على ما نقله في الشرح.

وينبغي البطلان فيه على تقدير عدم ايجاب العود له لما مر. و كذا في غيره لو ترك العود على تقدير ايجابه عليه، لان ما وجب عليه لم يفعله، و ما فعله غير محسوب جزءاً، و لهذا وجب العود عليه، اذ الظاهر من ايجاب العود: هو تحصيل الجزء الصحيح، لا مجرد التبعية، و ايضا يصدق عليه انه ترك واجبا في الصلاة عمداً فتبطل لما مر، فقول الشارح بالصحة غير ظاهر هذا مع بقاء القدوة .

ولو استمر وقصد الانفراد صحح على تقدير جواز الانفراد، او الصحة بعده، فيمكن حل رواية البتري على من لا يقتدى كما فعله الشيخ، و طرحها ايضا، له و ايجاب العود مطلقاً، لان الاخبار ظاهرة في العموم، حيث ترك التفصيل؛ ولو جرد، من في

(١) الوسائل باب (٤٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٢) الوسائل باب (٤٨) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٦

(٣) قوله: و حل الامر عطف على قوله: ويمكن التخيير.

البعض، مع الصحة في البعض، المؤيد بغيره، و يكون ما فعل اولاً باطلاً، ولا يبطل به الصلاة لامكان التدارك (بالمودخ) للنص، خصوصاً الصحيح المؤيد بغيره، مع علم ظهور كون التكرار مبطلاً، خصوصاً في باب الجماعة.

ولا اجد لعدم هود العائد العالم خبراً اصلاً، الاحتمال رواية البتري، مع احتمال الغير المقتدى، و الضعف كما مر.

و اما حكم التقديم بالركوع و السجود مثلاً، فليس في الروايات ما يدل عليه صريحاً. و اختار المصنف في المنتهى الاستمرار، و عدم المود، عمداً ونسياناً؛ لعدم الدليل؛ ولانه فعل فملاً في محله، والزيادة منهية، و انما صرنا اليها في الرفع للنص، هذا في النسيان جيد، و اما في العمدة فيه تأمل، بل الظاهر البطلان لما مر، ثم قال: لو قلنا بقول الشافعي؛ و هو انه ينبغي المود على ما نقل عنه في النسيان، لكان قوياً، لمؤتة ابن فضال، و ذكر مؤتة الحسن بن علي بن فضال المتقدمة.

و انت تعلم انه لا دلالة فيها على وجوب المود، و استحبابه، بل جوازه ايضاً، مع ان في الحسن قولاً، بانه مطع، و لهذا قال؛ مؤتة.

نعم تدل على عدم الافساد لو عاد الطان لركوع الامام، فيمكن حل الناس ايضاً، عليه، و ذلك غير بعيد. وكذا الجاهل: و انه لو فعل غير العائد ذلك في السجود ايضاً يكون صحيحاً؛ و كذا لو فعل في الرفع يكون صحيحاً بالطريق الاولى.

و بالجملة الظاهر البطلان، مع احتمال الصحة، اذا تقدم في الركوع و السجود عالماً عامداً لما مر، و عدم وجوب المود في غيره، ولو فعل يمكن الصحة؛ والاعادة بعد الفعل احوط، لعدم صحة الرواية، و احتمال كونها للرخصة؛ و الفرق بين التقدم في الرفع و الهوى ظاهر؛ لان الركوع ركن، و الشروع في السجود، شروع في الركن بالاتفاق، و عند البعض ركن؛ والرفع ليس كذلك، بل ليس مقصوداً بالذات، و لهذا ما اوجبه بعض العامة، فحمل قوله ^١ (فان قدم) على

التعميم — من الرفع و الركوع و السجود، مع فرقه في المنتهى كما فعله الشارح — عل التامل: اذ يمكن كون المراد البعض؛ لانه متن مختصر، يحتاج الى القيود، و هي كثيرة، مثل قوله قيل هذا (يجب التبعية) فانه بظاهره يدل على وجوب التأخير مطلقا فعلا و قولاً، مع انه غير ظاهر، بل يحتمل ظاهرا ان المراد، الفعل بمعنى عدم السبق كما ذكره الشارح، و كانه المشهور، نظرا الى ظهوره فيه، مع الشهرة على ما نقله: فَعَمَلَةٌ عليها؛ ولهذا اختارها ايضا على الظاهر.

و اعلم انه على تقدير القول بوجوب العود الى الركوع مثلا، و ان المحسوب جزء هو الثاني: يجب بعده واجب الركوع، مثل الذكر، و ان كان قد فعل اولاً، فلو ترك، فهو مثل الترك اولاً؛ فحينئذ لو فعله اولاً، يمكن البطلان لو كان عمدا عالماً، و ان لم يكن باطلا بنفس الركوع، لان الذكر حينئذ كلام اجنبى فيكون مبطلا، فتأمل.

و ان المصنف قال في المنتهى: لو سهى الامام فقعده في موضع قيام، او بالعكس لم يتابعه المأموم، لان المتابعة انما تجب في افعال الصلاة، و ما فعله الامام هنا ليس من افعالها.

هذا اذا كان المتروك واجبا؛ اما لو كان مستحبا كما لو نهض قائما من السجدة الثانية قبل ان يجلس، فالاقرب وجوب المتابعة، لانها واجبة، فلا يشتغل عنها بسنة.

فيه تأمل اذا للظاهر، ان التبعية واجبة في الواجبات، بمعنى عدم التقدم و التأخر بحيث تفوت المتابعة، و التأخر في الجملة خصوصا مع الاشتغال بالسنة ليس بمعلوم تحريمه، للاصل؛ و لعدم ثبوت الوجوب مطلقا بحيث يشمل؛ و لعدم دليل استحباب الجلوس للاستراحة؛ فعلى تقدير التحريم يمكن البطلان، لا نه فعل خارج، فتأمل. و يمكن انسحاب ما ذكره، في التأخر في السجود مثلا، بالاشتغال بزيادة الذكر، او عبثا و كذا في الركوع و الجلوس في التشهد لمندوباته، و بعد الرفع لقول، سمع الله لمن حمده و الحمد لله رب العالمين اهل الجود الخ و غير ذلك، و هو بعيد.

ولا يجوز للمأموم المسافر المتابعة للمحاضر، بل يسلم اذا فرغ قبل الامام.

والبطلان مع انضمام الذكر اظهر، لزيادة الكلام المنهى، من دون اشتراط الكثرة المبطله، وهذا وجه التامل فيما تقدم.

وبالجملة اطلق صحتها واستحبابه، (وانسحابه خ ل) والمصنف اعرف بما قال، فلا ينبغي ترك الاحتياط منها امكن.

وقال ايضا: لو نسي معا التشهد الاول معا فقاما، وسبق المأموم بالركوع متعمدا ثم ذكر، وذكر الامام ايضا قبل الركوع، فقد الامام للتشهد و هل يتابعه المأموم، الوجه عدم المتابعة، لانه ذكره بعد فوات محله.

ولو سبق ناسيا ففيه تردد، ينشأ من مساواة الرفع، للركوع، وعدمها: كانه يوجب الاستمرار في العمد و احتسابه من الواجب دون النسيان، فانه يحتمل ايجاب العود و عدم الاحتساب مثل الرفع فيعود، لانه ما فعل الركوع المجزى، وعدمها لما عرفت من الفرق بين الركوع و الرفع، مع عدم النص فيه دونه؛ والظاهر البطلان في الاول لما عرفت، والاستمرار في الثاني و الاحتساب، لعدم دليل العود، وفعل الواجب، وعذر النسيان، فتأمل.

قوله: «ولا يجوز للمأموم المسافر الخ» عدم جواز تبعيته للامام في باقى صلاته - بان يجعله تنصا للفريضة الاولى - معلوم؛ لأن فرضه القصر، فيجب عليه القطع، و تفسد صلاته بالزيادة.

نعم ورد في رواية الفضل بن عبد الملك: اذا كان صلاة الامام ظهرا، يجعل المأموم الاولتين ظهرا والاخيرتين عصر^١ا فمعناه التسليم بعد الاولتين، واستيفاء العصر مقتدا به في اخيرتيه، ففيها دلالة على جواز الاقتداء في العصر بمن يصل الظهر، وسندها جيد في الجملة؛ اذ ليس فيه من فيه، الا داود بن الحصين^٢ ونقل

(١) الوسائل باب (١٨) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث ٦ و لفظ الحديث (وان صل منهم الظهر فيحصل الاولتين الظهر والاخيرتين العصر)

(٢) سند الحديث كما في التهذيب (مسند بن عبد الله، عن ابي حمزة، عن احمد بن محمد بن ابي نصر، عن داود

عن الشيخ و ابن عقدة انهما قالوا: واقفي، وعن النجاشي: انه ثقة، مع انه موافق للاصل والقوانين.

ويدل عليه ايضا ما روى في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام: عن رجل أمام قوم فيصل العصر وهي لهم الظهر؟ قال: اجزئت عنه و اجزئت عنهم^١ لان الظاهر عدم الفرق في الاقتداء مع اختلاف الفرضين مع التوافق في النظم.

وقال الصدوق في الفقيه روى داود بن الحصين عنه عليه السلام انه قال: لا يؤم الحضري المسافر ولا يؤم المسافر الحضري فان ابتلى الرجل بشيء من ذلك فأمر قوما حاضرين، فاذا اتم الركعتين سلم، ثم اخذ بيدهم فقدمه، فأمرهم، واذا صل المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين ويسلم^٢ وقد روى انه ان خاف على نفسه من اجل من يصلي معه، صل الركعتين الاخيرتين وجعلها تطوعا^٣ وقد روى انه ان كان في صلاة العصر جعل الاولتين نافلة والاخيرتين فريضة^٤ وقد روى انه ان كان في صلاة الظهر جعل الاولتين الظهر والاخيرتين العصر^٥ وهذا الاخبار ليست بمختلفة، والمصل فيها بالخيار بايا اخذ جازا وهذه الرواية الاخيرة كانها هي رواية الفضل بن عبد الملك، وهي صريحة في جواز الاقتداء في العصر بالظهر، وكذا كلام الصدوق ابي جعفر حيث قال: وهذه الاخبار - الى اخره^٦: فنعنه عن ذلك^٧ - على ما حكى عنه المصنف في المختلف - ليس بقوى، مع دعوى الاجماع في العكس في المنتهى، والخبر الصحيح.

بن الحصين، عن ابي العباس المصل بن عبد الملك

(١) الوسائل باب (٥٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٨) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ٦

(٣-٤-٥) الوسائل باب (٥٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٧ وقطعة من حديث: ٨ و حديث: ٩

(٦) قال الصدوق في الفقيه (وهذه الاخبار ليست بمختلفة والمصل فيها بالخيار بايا اخذ جازا)

(٧) حق العبارة ان يقال: (فتنة المنع الى الصدوق على ما في المختلف الخ)

ولم أقف له ايضاً على دليل الاطلاع في المحاذاة بين الرجل والمرأة من الخبر الصحيح عن علي بن جعفر قال اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن امام كان في صلاة الظهر فقامت لمرأة (تتخ ل) بجياله فصل معه، وهي تحسب انها العصر هل يفسد ذلك على القوم؟ وما حال المرأة في صلاتها معهم؟ وقد كانت صلت الظهر، قال: لا يفسد ذلك على القوم، وتعيد المرأة صلاتها^١ ويمكن فيه التاويلات التي مرت وتاويل الشيخ ايضاً مع عدم الصراحة؛ فانه يحتمل كون سبب الاعادة شيئاً آخر، وهو المحاذات بين الرجل والمرأة، والاستحباب ايضاً وقد مرت هذه الصحيحة عن علي بن جعفر مراراً.

والاصل، وعموم ادلة الجماعة ايضاً مؤيد للجواز

وايضاً يمكن ضم صلاة اخرى في الاخيرتين حتى يخلص معه، ولو كانت قضاء او نافلة، خصوصاً مع التقية كما يدل عليه قول الصدوق: (وقد روى انه ان كان خاف الخ). قال في الشرح: الافضل الانتظار بعد التشهد حتى يسلم مع الامام، و دليله غير ظاهر.

وكذا دليل قوله: ان الافضل للامام الانتظار حتى يفرغ المأموم ويسلم معه، في العكس؛ وان المأموم بعد اتمام التشهد مخير بين ان يقوم ويتم صلاته او يصبر حتى يسلم الامام، والصبر افضل.

ونقل عن السيد: انه يجب على الامام بقائه في محله حتى يتم من وراءه؛ الطاهر انه اعم من المقيم مع المسافرين وغيره، مثل المسبوق، وما نسب الشارح اليه الا الاول، واطنه عاماً كما يدل عليه دليله، وهو صحيحة اسماعيل بن عبد الحقائق قال سمعته يقول: لا ينبغي للامام ان يقوم اذا صلى حتى يقضى كل من خلفه ما فاته من صلاة^٢ بل هي ظاهرة في الاخير، ولا يخفى عدم دلالتها على الوجوب، بل

(١) الوسائل باب (٥٣) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٥١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

ونية الائتنام للمعين.

ظاهرة في الاستحياب، لفظة (لا ينبغي): مع الاضمار.

و يدل عليه ايضا رواية عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي، يقوم فيدخل قوم في صلاته بقدر ما قد صلى ركعة او اواكثر من ذلك فاذا فرغ من صلاته وسلم، ايجوز له وهو امام ان يقوم من موضعه قبل ان يفرغ من دخل في صلاته؟ قال: نعم^١ والاصل كذلك ولعل له دليل غيرها.

قوله: «ونية الائتنام للمعين» الطاهر انه يجب على الماموم نية الائتنام، وهي شرط ايضا لصحة صلاته، قال المصنف في المنتهى: ونية الاقتداء شرط، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم، فلو تركها لم يتحقق القدوة والجماعة فيكون منفردا، فان أتى بجميع ما يجب عليه مع المتابعة صورة، فصحت صلاته مع فوت ثواب الجماعة، ويمكن حصوله ايضا للجاهل، وبطلت على تقدير الاخلال والالتيان بما يبطله.

و اما كونه بالمعين — بمعنى انه لا يقتدى باحدهما لابعينه، او بهما معا، اذ قد يختلفان فلا يعرف ما يفعله، ويكنى احتمال الاختلاف، وان وقع الاتفاق — فكانه اجماع ايضا، نعم يمكن الاكتفاء في التعين بالاشارة والوصف المختص والاسم كذلك.

وامانة الامامة: فقيل لا تجب ولا تشترط، كانه موضع اجماع: الا ما نقل في المنتهى عن ابي حنيفة اذا ام النساء، النساء^٢

وقد استثنى الجماعة الواجبة بدليل وجوب النية: وقيل: ان الثواب في غيرها

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب التخصيص حديث ٧.

(٢) عبارة المنتهى، ص ٣٤٧ هكذا (مسئلة). ولا يشترط فيها اية الامام، الامامة، سواء كان الماموم رجلا او امرأة وبه قال الشافعي وقال الاوراعي عليه ان يوى امامة من يأتي به، رجلا كان او امرأة، وهو قول احمد، وقال ابو حنيفة: يشترط لو ام النساء.

ولا يبنى عدم صحة ما سبه الشارح قدس سره الى ابي حنيفة من هذه العبارة.

ولونوى كل منها الامامة صحت صلاتها، وتبطل لونوى كل منها انه ماموم، او الائتمام بغير المعين، ولا يشترط نية الامامة.

ايضا موقوف عليها، وليس بواضح، اذ قد تكفى نية الصلاة، عن بعض التوابع، مثل ساير نوافل الصلاة مع انها لفعال لا بد منها، وليس في الامامة شيء زايد على حال الانفراد حتى ينوى ذلك الشيء الا بعض الخصائص، مثل رفع الصوت ببعض الاذكار

فان ظاهر انه اذا نوى ولم يقصد الانفراد، ولا الجماعة، يحصل له الثواب لو حصلت الجماعة، بل ولو لم يشعر بها في غير الواجبة، وقد اشار اليه في الشرح.

و في الجماعة الواجبة ايضا يكفيه قصد صلاة الجمعة (الجماعة خ ل) مثلا، مع عدم العلم بكونه اماما، وعدم الانفراد، والمأمومية، فيصرف الى الامامة؛ ولا شك انها احوط؛ والحق الشارح الاعادة ايضا، فهي كالملاحق بها، بل اخفى، فتأمل.

و اطلق المصنف في المنتهى القول بعدم الوجوب في بحث الجماعة، واستدل بالخبر من طرقهم^٢ وبانه لا يختلف فعله حالتي الامامة والانفراد فلا فائدة في نيتها. وهو يفيد العموم، نعم يمكن بالنسبة مثل رفع الصوت بالاذكار، وقصد بعض الخصائص، فتأمل.

قوله: «ولونوى الخ» دليل الصحة الاصل، وعدم الاختلال بشيء يوجب البطلان، وقصد الصلاة على انه امام مع ظنه ذلك ليس بمفسد، بل مطلقا، اذ لا يترتب على ذلك القصد شيء غير رفع الصوت في بعض الاذكار، وذلك لا يضر. ودليل عدم الصحة في نية المأمومية: كانه ترك الواجبات، مثل القراءة؛ فان الظاهر انه يتركها، ولو فرض القراءة، فيمكن انه يقرأها على قصد الاستحباب مع

(١) وفي بعض النسخ المخطوطة (مع العلم بكونه اماما) بحذف كلمة (عدم)

(٢) قال في المنتهى: ص ٣٦٧ ما هذا لفظه (لنا ما رواه الجمهور عن ابن عباس قال: كنت عند خالتي ميمونة، فتساءل رسول الله (ص) ووقف يصلي فتوصأت ثم جئت فوقفت على يساره فاحذ بيدي فدارني من ورائه الى يمينه)

الوجوب عليه؛ ولو قصد الوجوب فيكون جهلا.

و في البطلان في الاخيرتين تامل؛ فالعمدة في التعميم ظاهر النص، و كلام الاصحاب، مع عدم ظهور الخلاف، و انجبار ضعف النص بذلك؛ ولكن ادعى المصنف الاجماع على الاول دون الثاني؛ و استدل عليه بترك القراءة، فهو مشعر بالبطلان على ذلك التقدير فقط، فتامل؛ و النص ما رواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام (ورواه ابن بابويه ايضا في كتابه الفقيه المضمون) ان عليا عليه السلام قال في رجلين اختلفا، فقال احدهما كنت امامك، و قال الاخر (انا خ) كنت امامك؟ فقال: صلاتها تامة، قلت فان قال كل واحد منها كنت انتم بك، و قال الاخر كنت انتم بك قال: صلاتها فاسدة فليستانفا^١ و دعوى الاجماع — في احدهما، مع عدم ظهور الخلاف في الاخرى مع قبول الاصحاب — مؤيد لحجتي، و هو مؤيد لتحريم القراءة على المأموم في الجملة، فتامل، فاذا كانت العمدة في المسئلة، النص — مع الجبر و القبول، بل الاجماع — فلا يرد الاشكال، بلزوم بطلان صلاة كل واحد بقول الاخر، مع انه غير مقبول في حق الغير، و صرحوا بعدم القبول اذا اخبر بحدث نفسه، او عدم قرائته، او ترك شرط آخر و غير ذلك على انه يمكن الفرق، فافهم، و ايضا: انه لا يحتاج الى التقييد بكونها؛ كانا متساويين في الموقف، كما قيده الشارح، لاحتمال الجهل و النسيان و الغلط.

والظاهر انه على تقدير دعوى الامامة، يمكن ان ينال ثواب الجماعة، لانها فعلا شيئا مع الظن و لكل امرء ما نوى^٢ و قد يثاب الانسان بمحض النية، لقوله (ص)

(١) الوسائل باب (٢٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١ وفي الفقيه هكذا (قال احدهما كنت انتم بشئ) قال الاخر كنت انتم بك فصلاهما الخ)

(٢) الوسائل باب (٥) من ابواب مقعة العبادات حديث:

وبجواز اقتداء المفترض بمثله وإن اختلفا.

الامع تغير الهيئة

نية المؤمن خير من عمله^١ وقد اجتمع معها فعله (فعل خ ل) غاية الامر انه ما كان الشرط حاصلًا، فلا يبعد ذلك من كرم الله، بل يبعد عدم النيل عن كرمه، فقول الشارح؛ وإن لم ينالاً فضيلة الجماعة، محل التأمل. وقد رد دليل قوله (أو الايتمام الخ).

قوله: «وبجواز اقتداء المفترض بمثله الخ» في جواز اقتداء المفترض بالمفترض مع اتحاد الكيفية والكمية لاتزاع، إلا للصدوق، في اقتداء العصر بالظهر، وقد ادعى المصنف اجماع الاصحاب في جواز اقتداء الظهر بالعصر.

و اما مع اتحاد الكيفية واختلاف الكية مثل الظهر والصبح، فقد مرفى اقتداء الحاضر بالمسافر وبالعكس ما يفيد ذلك؛ والاصل، والعمومات دليل، مع عدم ظهور المانع.

فشرط الصدوق، اشتراط الاتحاد في الكية، على ما نقله في الشرح، حيث قال: خلافا للصدوق حيث اشترط اتحاد الكية، غير ظاهر الدليل، مع انه صرح في الفقيه: بجواز اقتداء المسافر بالحاضر، وبالعكس، كما نقلنا عنه في مسألة ايتام المسافر بالحاضر وبالعكس.

و اما العكس: فالظاهر ايضا عدم الجواز من غير النزاع، ولعدم امكان المتابعة، كما في الصبح والكسوف.

و اما المتنفل بمثله: فيتصور في الاستسقاء، وفي الميدين، مع عدم شرايط الوحوب وفي الغدير على الخلاف، وفي صلاة الصبيان جماعة، وفي المعادة: اذا صلى كل واحد من المأموم والامام، منفردا من غير نزاع، و جماعة، مع التأمل الذي مر.

(١) الوسائل باب (٦) من ابواب مقدمة العبادات حديث: ٣ ونظ الحديث (عن أبي عبد الله عليه السلام قال. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بية المؤمن خير من عمله و بية الكافر شر من عمله، وكل عامل بعمل على نيته)

وبالمتنفل. والمتنفل بالمفترض

و اما اقتداء المتنفل بالمفترض: فقال المصنف في المنتهى، ما اعرف فيه خلافا بين احد من اهل العلم، واستدل عليه بقوله صلى الله عليه وآله، على ما روى من طرقهم: انه قال: الا رجل يتصدق على هذا^١ وفي الدلالة تأمل، اذ الظاهر انه كان صلى مع الجماعة، وجاء رجل يريد الصلاة، فقال (ص) الا رجل الخ فالحطاب لمن صلى معه، فيكون من العكس، وما روى من طرقنا في الموثقة عن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجد قوما يصلون جماعة يجوز له ان يعيد الصلاة معهم؟ قال: نعم هو افضل^٢ الى آخر ما تقدم.

و اما العكس: فقال في المنتهى انه جائز عندما، واستدل عليه بالروايات من طرقهم و طرقنا، مثل فعله صلوات الله عليه وآله صلاة الخوف مع الطائفتين، و الثانية نافذة^٣ وصحيحة محمد بن اسماعيل المتقدمة^٤

(١) سنن أبي داود: ج ١ باب الجمع في المسجد مرتين حديث: ٥٧٤ ولفظ الحديث (عن أبي سعيد الخدري، ان رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم ابصر رجلا يصل وحده فقال: «الا رجل يتصدق على هذا فيصل معه» ورواه في جامع احاديث الشيعة باب (٥٧) في صلاة الجماعة حديث: ٩-١٠ ولفظ الثاني (روى عن امرأيا جاء الى المسجد وقد فرغ النبي صلى الله عليه وآله واصحابه من الصلاة فقال: الا رجل يتصدق على هذا فيصل معه، فقام شخص، فاعاد صلاته وصلى به)

(٢) الوسائل باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٩

(٣) جامع احاديث الشيعة، كتاب الصلاة، باب (٢) من ابواب صلاة الخوف، حديث: ١٣ ولفظه (المبسط واذا كان بالمسلمين كثرة يمكن ان يترقوا فرقتين، وكل فرقة تقاوم العدو جارا فيصل بالفرقة الاولى ركعتين ويسلم بهم، ثم يصل بالطائفة الاخرى ويكون مثالا له، وهي مرض للطائفة الثانية ويسلم بهم، وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وآله بطن النحل الخ)

وفي صحيح مسلم ج ١ (٥٧) باب صلاة الخوف حديث: ٣٠٥ الى ٣١٢ ولفظ بعضها (ان حابرا اجبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله صلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم ناحض الطائفتين ركعتين ثم صلى بالطائفة الاخرى ركعتين، صلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم اربع ركعات، صلى بكل طائفة ركعتين)

(٤) الوسائل كتاب الصلاة، باب (٥٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

وعلو المأموم

و ان يكبر الداخل الخائف فوت الركوع ويركع ويمشي راكعا حتى يلتحق.

واعلم ان هاتين الصورتين في المعادة؛ وفي الصبي ايضا عند من يجوز امامة؛ ففي هذه المسئلة دلالة ما، على انه ينبغي نية التافلة؛ وجواز الاعادة لمن صلى جماعة، مرة اخرى جماعة فيحصل الثواب لجماعة اخرى كما فهم من فعله (ص) في صلاة بطن النخلة^١ وهي من صلاة المفترض بالمتنفل، مع احتمال التخصيص بصلاة الخوف، و ان في جواز الاعادة في هذه الصورة اذا عكست بان يكون المتنفل با لفترض تامل، و كذا فيما اذا صليا جماعة با لطريق الاول، وقد مر البحث عنها فتذكر.

وقد مر ايضا دليل قوله (وعلو المأموم) و انه اجماعي، على ما نقله الشارح، و ان كان على سطح شاهق، وينبغي عدم وصوله الى حيث يبعد بعدا مفرطا لا يجوز مثل ذلك في الايتام كذا قيل.

قوله: «و ان يكبر الداخل الخ» كان دليله الاجماع، قال المصنف في المنتهى: ذهب اليه علمائنا اجمع، مع الاحبار مثل صحيحة محمد بن مسلم عن احمد ما عليها السلام انه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف ان تموته الركعة؟ فقال: يركع قبل ان يبلغ القوم ويمشي وهو راكع حتى يبلغهم^٢ و كذا عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا دخلت المسجد و الامام راكع، فطنت انك ان مشيت اليه رفع راسه قبل ان تدركه فكبر و اركع، فاذا رفع راسه فاسجد مكانك فاذا قام فالحق بالصف، فاذا جلس واجلس مكانك فاذا قام فالحق بالصف^٣ وهذه صحيحة في الفقيه؛ وتدل على النحاق بعد الركوع و المشي قائما، كصحيحة معاوية بن وهب قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يوما و

(١)راجع تعليقة ١ الى ص ٣٣ من طبعتا

(٢)الوسائل، كتاب الصلاة، باب ٤٦ من ابواب صلاة الجماعة، حديث ١.

(٣)الوسائل باب (٤٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣٠

قد دخل المسجد الحرام لصلاة العصر فلما كان دون الصفوف ركعوا، فركع وحده (ثم خ) وسجد السجدين، ثم قام ففسي حتى لحق بالصفوف^١ وفي الاستدلال بالاحيوة تأمل، اذ الظاهر انه عليه السلام فعل ذلك على تقدير التسليم - تقية، فيجوز مثله في التقية لا غير، وفي الاولين دلالة على الادراك في الركوع، فافهم.

واعلم: ان المراد بالدخول - في العبارات و الروايات - الوصول الى مكان الجماعة؛ والجواز من مكان الى اخر، يمكن ان يقال انه دخول فيه، لانه ما كان فيه فصار فيه فهو داخل فيه، ويمكن لذلك الخروج عن ذلك، ولا يحتاج الى البناء، والظاهر ان مثله كثير في القرآن، مثل ادخلوا الارض المقدسة^٢

وانه لا بد ان لا يتاقى من المناقيات غير المشي، ولا ينبغي الانحراف عن القبلة، فيمكن أن يرجع القهقري اذا كان على خلاف الجهة. وينبغي ترك المشي حين الذكر الواجب، وان كان ظاهر الرواية الجواز مطلقا، لرعاية الاستقرار في الجملة.

وينبغي ان يجزّ رجله ايضا، لما قال في الفقيه، وروى: انه يمشي في الصلاة يجزّ رجله ولا يتخطى^٣ ولما لم يثبت هذه الرواية - مع انه ترك في الاخبار المذكورة - يمكن كونه مستحبا، رعاية للرواية في الجملة، مع اصل حال الصلاة من الاستقرار.

وايضا قد علم انه يجوز الالتحاق في الركوع، وبعد السجدة، والجلوس ايضا. وانه قال في المنتهى لو فعل ذلك من غير ضرورة و خوف فوت، فالظاهر الجواز خلافا لبعض العامة، لان للماموم ان يصلي في صف متفردا و ان يتقدم بين يديه: لعل دليبه الاجماع، وصحيفة محمد بن مسلم قال: قلت له: الرجل يتأخر وهو في

(١) الوسائل باب (٤٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٢) المائنة: ٢٩

(٣) الوسائل باب (٤٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

والمسبوق يجعل ما يدركه اول صلاته، فاذا سلم الامام اتم.

الصلاة؟ قال: لا، قلت: فيتقدم؟ قال، نعم ماشاء (ماشيا خ) الى القبلة^١
و في هذه دلالة على عدم البطلان بالمشي متقدما، فكانه مستثنى من الفعل
الكثير، ولهذا ما جوز التأخير.

و على وجوب الاستقامة الى القبلة، وعدم جوازه الى الخلف كانه يريد مع
الكثرة المبطله، و يحتمل الكراهة مع القلة، كما يفهم من جواز قتل الحية، و
التخطي بقدم و قديمين، و يؤيده في الاخبار مثل صحيحة علي بن جعفر عن اخيه
موسى عليه السلام قال: فاذا قعدت فضايق المكان فتقدم او تاخر، فلا بأس^٢ و
موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال: لا يضرك ان تتاخر و رائك اذا
وجدت ضيقا في الصف فتتاخر الى الصف الذي خلفك، و اذا كنت في صف
واردت ان تتقدم قدما فلا بأس ان تمشي اليه^٣ و مثلها صحيحة الفضيل بن يسار
و الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام^٤ و لا يضرك وجود ابان بن عثمان في طريق
الفضيل^٥ و الاضمار في صحيحة محمد، اذا الظاهر انه عن الامام فالحمل حسن.

قوله: «والمسبوق الخ» دليل جعل المسبوق من الامام بركعة او اكثر، ما
يدركه مع الامام اولاً، اول صلاته، و هكذا ما قال في المنتهى، انه ذهب اليه
علمائنا اجمع.

و يدل عليه ايضا الروايات، مثل صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام،
قال: اذا ادرك الرجل بعض الصلاة و فاته بعض، خلف امام يحتسب بالصلاة
خلفه، جعل (اول يب) ما ادرك اول صلاته، ان ادرك من الظهر، او (من يب)

(١) الوسائل باب (٤٤) من ابواب مكان المصلي حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٧٠) من ابواب صلاة الجماعة قطعة من حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٧٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (٧٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢ و ذيله

(٥) مثله كما في التهذيب (الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن ابان بن عثمان، عن الفضيل بن يسار)

المصر، أو من العشاء (الآخره فقيه) ركعتين وفاتته ركعتان، قرء في كل ركعة مما ادرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب (وسورة فان لم يدرك السورة تامة اجزاه ام الكتاب يب) فاذا سلم الامام قام فصل ركعتين (الاخيرتين فقيه) لا يقرء فيها، (لان الصلاة انما يقرء فيها في الاولتين في كل ركعة بام الكتاب وسورة، وفي الاخيرتين لا يقرء فيها يب) انما هو نسيح (وتكبير يب) (وتهلل خ فقيه) ودعاء، ليس فيها قراءة، وان ادرك ركعة قرء فيها خلف الامام فاذا سلم الامام قام فقرأ بام الكتاب (وسورة يب) ثم قعد وتشهد، ثم قام فصل ركعتين ليس فيها قراءة^١.

و صحبة عبدالرحمن بن الحجاج (الثقة) قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الامام، وهي له الاولى، كيف يصنع اذا جلس الامام؟ قال: يتجافى ولا يتمكن من القعود، فاذا كانت الثالثة للامام وهي له الثانية، فليبت قليلا، اذا قام الامام، بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالامام قال: وسالته عن الرجل الذي يدرك الركعتين الاخيرتين من الصلاة كيف يصنع بالقراءة؟ فقال: اقرء فيها فانها لك الاولتان، (وخ) فلا تجعل اول صلاتك اخرها^٢

و صحبة معاوية بن وهب قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك آخر صلاة الامام، وهي اول صلاة الرجل فلا يمهل حتى يقرأ فيقضى القراءة في آخر صلاته؟ قال: نعم^٣

«هنابحاث»

الاول: ان في الاولى دلالة على وجوب السورة في الاولتين، في مواضع متعددة،

(١) الوسائل باب (٤٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

(٢) الوسائل باب (٤٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٤٧) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(أحدها) قرء في كل واحد مما أدرك خلف الإمام الخ (وثانيها) لأن الصلاة إنما تقرء فيها الخ (وثالثها) فإذا سلم الإمام قام فقرأ بأم الكتاب وسورة، أقواها قوله، لأن الصلاة الخ.

الثاني: إن فيها أيضا دلالة على قول التسبيح في الأخيرتين ونفي القراءة: لعل المراد على سبيل التخيير، ويمكن الأولوية ونفي الوجوب العيني.

الثالث: أنه حذف التحميد فيها وزيد بدله الدعاء، وهو غير مشهور و لعل المراد الخ والدعاء مستحب.

الرابع: أن التجافي ونفي الجلوس^١ ليس على سبيل الوجوب بل الجواز، ويمكن الاستحباب، ولا يدل على عدم التشهد.

الخامس: قوله، فلا يمهل^٢ الخ يعني ما يمكن، باستعجال الإمام عن القراءة، فيقرء عوض ما يفوته مع الإمام من القراءة في أخيرتي صلاته، لئلا تخلو صلاته عن القراءة، فالمراد بالقضاء محرد الفعل، مع أنه لما كانت وظيفته في الأولتين وتركت وفعلت في الأخيرتين، فكانها قضاء.

السادس: أن قراءة الحمد والسورة مع الإمام في نفسه^٣ ليس على سبيل الوجوب، بل الجواز والاستحباب، أيضا لما مر من تحريم القراءة مع الإمام أو كراهتها؛ ويمكن أن يقال باستحباب القراءة في المسبوق، أو وجوبها في أولتيه، للرواية، فيكون مستثنى من المنع المقدم، سيما الفاتحة، فإنها مذكورة في رواية زرارة المذكورة هنا في الفقيه بغير السورة بعدها.

السابع: أن القراءة على المأموم في الأخيرتين غير واجبة عينا، وإن أدرك الإمام في أخيرتيه فقط، مع اكتفائه بالتسبيح، لدليل ثبوت التخيير من غير اختصاص

(١) أي في الحديث الثاني

(٢) أي في الحديث الثالث

(٣) أي في الحديث الأول

بمادة؛ وللأصل؛ ولما في رواية زرارة (لا يقرء فيهما الخ) وقوله (ليس فيهما قراءة) مرتين.

ونقل في الشرح عن بعض الأصحاب: وجوب الفاتحة في ركعة على من أدرك الإمام في الأخيرتين، وهما له الأوليان، لئلا تخلوا الصلاة عن الفاتحة وقال والمشهور نقاء التخيير، وقد تقدم في حديث زرارة ما يدل عليه، ونقل المصنف أيضاً وجوب القراءة مطلقاً لئلا تخلوا الصلاة عن القراءة. إذا الإمام مخير في التسبيح في الأخيرتين، لعل مقصوده ما ذكره الشارح.

وقد يقال: إن خلوص صلاته عن الفاتحة ممنوع، لأنها مبنية على صلاة الإمام وقد قرء الفاتحة في صلاته، وإن لم يكن هذا المأموم حاضراً في وقت قرائته؛ ثم قال المصنف وليس بشيء فإن احتج بحديث زرارة وعبد الرحمن، حملنا الأمر فيهما على الندب، لما ثبت من عدم وجوب القراءة على المأموم انتهى.

ويجاب أيضاً بأنهما يدلان على وجوب السورة أيضاً مع عدم القول به كما يفهم من الشرح: وعلى الوجوب في غير الصورة التي نقل الوجوب فيها: مع أنه يجب الجمع بينها وبين ما دل على السقوط عن المأموم، فيحمل (هنا- ظ) على الندب؛ وإن كان مقتضى القاعدة الأصولية، تقييد المأموم بغير هذه الصورة، ولكن هذا الجمع أول هنا، لضعف دليل الوجوب مع التدرء؛ وإيضاً قد يكون المقصود في الثانية، النفي عن التسبيح في الأولتين، وعن القراءة في الأخيرتين كما يشعر به قوله (ع) (فلا تجعل أول صلاتك آخرها) لأن ذلك معناه كأنه يقول: إن تقرء فاقراء في الأولتين، لا أن تتركوا فيها وتقرء في الأخيرتين فتقلب صلاتك .

وبالجملة الاستحباب في موضع النص غير بعيد كما اختاره المصنف في المنتهى، ويدل عليه رواية أحمد بن النضر عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: أي شيء يقول هؤلاء في الرجل إذا فاتته مع الإمام ركعتان؟ قال: يقولون: يقرء في الركعتين بالحمد وسورة! فقال: هذا يقلب صلاته، فيجعل

اولها آخرها، فقلت: وكيف يصنع؟ قال: يقرأ بفاتحه الكتاب في كل ركعة ١
يمكن ان يريد بكل ركعة انفراد عن الامام، فيكون قرائتها مستحبة كما امر،
فلا استحباب في موضع النص غير بعيد.

الثامن: انه يحق في القراءة في الاخيرتين، كما كان، ونقل عن الشافعي الجهر
والانخفاض معا.

التاسع: انه ان قنت الامام ينبغي ان يقنت معه المسبوق، للمتابعة، ولانه دعاء وذكر حسن، ولصحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يدخل في الركعة الاخيرة من الغداة مع الامام فقنت الامام، ايقنت معه؟ قال: نعم، ويجزيه من القنوت لنفسه^١ ولا يضربان^٢ ولا مانقل من الكشي: ان محمد بن الوليد الواقع في الطريق فطحن^٣ لقول النجاشي: انه ثقة حين، نفي الحديث، ذكره الجماعة بهذا.

وفيها دلالة على الاكتفاء بذلك في قنوته في محله، وليس ببعيد كونه أولى،
إذ لزم التخلف.

وقد يفهم تحريمه مما سبق من وجوب التبعية، في عدم جلسة الاستراحة على مامر.

والظاهر انه رخصة لا عزيمة؛ وفي المنتهى: انه اذا جلس الامام للشهد يتبعه ايضا فيه، لم امر، ولا حبار، مثل رواية حسين بن المختار وداود بن الحصين قال: سئل عن رجل فاتته صلاة ركعة من المغرب مع الامام، فادرك الثنتين، فهي الاولى له والثانية للقوم، يتشهد فيها؟ قال: نعم، قلت والثانية ايضا؟ قال:

(١) الوسائل باب (٤٧) من أبواب صلاة الجماعة - حديث: ٧

(٢) الوصائل باب (١٧) من أبواب الفتوت جلد ١:

(۳) سند الحديث كما في التهذيب (مسند، عن محمد بن الوليد الخزاز، عن ابي ابي بن عثمان عن عبد الرحمن بن

(ای عیالہ)

ولو دخل الامام وهو في نافلة قطعها،
وفي الفريضة يتمها نافلة ويدخل معه.

نعم، قلت كلهن؟ قال: نعم، وانما هي بركة^١ ورواية اسحاق بن يزيد قال
قلت لابي عبدالله عليه السلام، جعلت فداك يسبقني الامام بالركعة، فتكون لي
واحدة وله ثنتان، افا تشهد كلما قعدت؟ قال: نعم، فانما التشهد بركة^٢
ومنها يعلم انه قد يوحد خمس تشهدات في الرباعية، والاربعة في
الثلاثية، والثلاثة في الشائية، بل اكثر من ذلك، فتأمل.

وينبغي القيام الى ادراك ما فاتته بعد تسليم الامام، رعاية للتسوية: واما
قبله: فلو كان السلام سنة، وخلص الامام عن واجب التشهد، فالظاهر انه يجوز
كالخروج بالسلام من الصلاة حينئذ؛ واما على تقدير وجوبه، فالظاهر الجواز
ايضا؛ وللاصل؛ وكون الجماعة مندوبة، ولا تجب المندوبة بالشروع عندهم،
الا الحج، للاجماع، وعدم بقاء شيء عليه، بل تجوز المفارقة بعد رفع الرأس
عن السجدة الثانية، بناء على عدم وجوب المتابعة في الاقوال.

وعلى تقدير الجواز هل لابد من نية الانفراد اولا، الظاهر العدم، للاصل،
ولان قيامه - بقصد القراءة وتمام الصلاة من دون الامام - هو النية، وبالجملة
الجواز اولى، والاحتياط واضح.

قوله: «ولو دخل الامام وهو في نافلة الخ» الظاهر ان مراده الدخول في
الصلاة بتكبير الاحرام، اذ مجرد الدخول الى مكان الصلاة، لا يوجب ذلك؛ و
يبعد فهم معنى آخر مثل الدخول في مندوباتها مثل قوله قد قامت لصلاة و
يؤيده ما قال في المنتهى: لو صلى نافلة فاحرم الامام ولما يتمها قطعها مع
خوف الفوات، لادراك فضيلة الجماعة، التي لا يمكن استدراكها مع الفوات،
بخلاف النافلة، التي يمكن فعلها او قضائها ثانيا.

ولو كان في الفريضة، نقلها الى الثقل، وانما ركعتين، ودخل في
الجماعة، تحصيل لفضيلة الجماعة، واكمالا لفعل النافلة.

(١) الوسائل باب (٦٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٦٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

ويؤيده ما رواه الشيخ في الحسن عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة، فبينما هو قائم يصلي اذأ، اذن المؤذن وقيام الصلاة؟ قال: فليصل ركعتين، ثم ليستأنف الصلاة مع الإمام وليكن الركعتان تطوعاً^١ ورواية (وموثقة خ) سماعة قال سأله عن رجل كان يصلي فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة؟ فقال: ان كان اماماً عدلاً فليصل اخرى وينصرف ويجعلها تطوعاً وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، وان لم يكن امام عدل فليبين على صلاته كما هو ويصلي ركعة اخرى ويجلس قدر ما يقول، اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له. واشهد ان محمداً عبده ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم خ^٢) ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع فان التقية واسعة، وليس شيء من التقية الا وصاحبها ماجور عليها انشاء الله^٣ قال في الفقيه: ثم تشهد من قيام، وسلم من قيام في التقية^٤

اعلم اني ما رايت شيئاً آخر غيرهما، وان الرواية الاولى صحيحة في الكافي، والظاهر انه كذلك في التهذيب، اذ الظاهر: ان الحسن هو ابن محبوب، وان كان الحسين، علي (نسخة)، فهو ابن سعيد، وان كان في سليمان قول^٥ ولكن بذلك الاعتبار لم تصر حجة فتأمل.

وانه لا دلالة على استحباب قطع النافلة، فكأنه امتخرج من استحباب نقل

(١) الوسائل باب (٥٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) ليست هذه الجملة في الكافي والتهذيب للطبعين، ولكنها موجودة في النسخ المخطوطة من الكتاب ههنا، وفي كتاب جامع احاديث الشيعة، باب (٥٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٥٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٤) الفقيه، باب الجماعة وعضلها، من رسالة ابيه عليه. ويؤيده ما في جامع احاديث الشيعة، باب (٥٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣ نقلاً عن فقه الرضا عليه السلام.

(٥) سند الحديث كما في الكافي هكنا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن ابن ابي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد) وكما في التهذيب هكنا (احمد، عن الحسين (الحسن ح ل) عن النضر، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد)

(٦) لعله إشارة الى ما في المنتهى من قوله: ويؤيده ما رواه الشيخ في الحسن عن سليمان بن خالد.

الفريضة اليها ولقطع، فانه يدل على قطعها بالطريق الاولى، وهو صحيح.
ولكن ما عندنا دليل عليه ايضا كما ترى، والاستدلال في مثل هذه المسائل:
بمجرد ان ادراك الجماعة افضل - فيترك النافلة ليدخل في الافضل - مشكل:
مع ظاهر (ولا تبطلوا) ^١ واستنزامه جواز القطع في كل ما هو افضل، مثل الدعاء و
قصاء الحوائج، فلا يصلى نافلة حينئذ، فتأمل.

نعم يمكن كراهة الدخول فيها بعد قد قامت، لما مر من كراهة الكلام
عنده، وادراك الفضيلة، والخبر بالقيام عند ذلك.
ولو خاف فوت الجماعة بالمرة: لا يبعد استحباب قطع النافلة لادراك فضيلة
الجماعة حينئذ ايضا، كما يشمر به سوقهما، فتأمل.

واما مع خوف فوت البعض، فالظن يظلب على المدم؛ لان الجمع مهما
لمكن اولى: وانه امر خلاف الاصل، وقطع للفريضة مع التحريم (وخ) للوجوب
على ما هو عليها ^٢؛ ولعدم الخلاف، فلو لم يكن الا تمام فريضة ثم ادراك الفضيلة
اعادة، خصوصاً قبل ركوع الركعة الاولى، فلا يبعد الا تمام فريضة والاستيناف
اعادة.

وكذا لا يقطع النافلة الابتدائية، او المنقول اليها بمجرد فوت البعض، بل
يكمل الركعتين ثم يصلى الفريضة مع الجماعة، ولو يادراك ادنى مراتبها كما هو
الظاهر من اتمامها ركعتين في الرواية، ويعتدل لادراكها من الاول، او قبل
فوت ركوع، او مع ادراك ركوع.

وان ظاهرهما النقل ^٣ اذا لم يشرع في الثالثة، فمع الدخول فيها ينبغي
الاتمام، فلو تمكن من الاعادة اعادة، والآ فلا؛ لان قول الاصحاب والنص انما
هو في الا تمام ركعتين، فلا ينبغي القطع المحرم بالقياس ونحوه.

(١) سورة محمد: ٣٣

(٢) لشارة الى ما في الرواية (الصلاة على ما تفتحت عليه) وقدر مرارا.

(٣) عطف على قوله قبل ذلك، (ان) ما وليت شيئا اخر غيرهما) والمراد من التصير في قوله: (ظاهرهما) رويقي

سليمان بن خالد وسماحة.

ونقل الشارح^١ استقرب الاستمرار، وعدم النقل، و القطع حينئذ عن المصنف في النهاية و التذكرة، اقتصارا في قطع المريضة، او ما في حكمه، على مورد النص.

وانه ما يفهم منهما نية النقل الى العمل في الاثناء، ثم الاتمام نافلة، بل يفهم منهما جعلهما نفلا ولو بالقصد بعد الا نصراف، خصوصا عن الثانية، وذلك ليس بعيد لما مر في الاحبار؛ من جعل العصر الظهر بعد الفراغ، معللا بانه اربع مكان اربع^٢ و اظن كون الخبر بذلك صحيحا ومتعددا فتذكر.

ولكن الاصحاب دققوا في النيات، فقالوا: ينقل اولا ثم يتم، ويستأنف، حتى قيل: انما وجب العدول الى النفل، حذرا من ابطال العمل الواجب، فنه منهي عنه، وفيه تأمل.

وكذا في قول الشارح: واعلم انه متى عدل الى النافلة، جازله القطع وان لم يخف فوت اول الصلاة، لان قطع النافلة جائز، لكن يكره مع عدم خوف الفوات.

فانه يدل على جواز قطع النافلة وان لم يقصد الجماعة، وهو مشكل، اذ يدل على قطع الفريضة مع عدم ادراك الجماعة الذي هو السبب.

ولا يبعد عدم بطلان الفريضة بمجرد ذلك؛ بل مع القطع، ولهذا يقولون لا يجوز قطعها ويجوز نية النقل حذرا عن القطع، فلورجع حينئذ اني الوحوب امكن القول باتمامها فريضة، لانها على ما افتتحت^٣ ولما مر من انها على ما

(١) حيث قال: واستقرب المصنف في التذكرة والنهاية، الاستمرار اقتصارا في قطع المريضة، او ما هو حكم القطع، على مورد النص.

(٢) الوسائل باب (٦٣) من ابواب المواقيت، حديث: ١ و على الشاهد فيه قوله عليه السلام: (عما هي اربع مكان اربع)

(٣) رداه في عوالي اللئالي. و يضمنه ما رواه في الوسائل، كتاب الصلاة باب (٢) من ابواب نية حديث: ٢ و لفظ الحديث (عن معاوية قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلاة المكتوبة معها فلما دأب، اوقام في النافلة فظن انها مكتوبة؟ قال: هي على ما افتتحت الصلاة عليه)

ولو كان امام الاصل قطع الفريضة ودخل.

اقبست^١ فوغيرها بالندب. وفعل بعض الافعال على ذلك نسيانا، لا يضر، فهذا لو لم يكن فعل شيئا على قصد الندب، بل معه ايضا — يمكن ذلك: ولو قلنا ان الجمل بعد الانصراف، يسقط هذا البحث.

وان الرواية الثانية مضمرة، ولكن الظاهر انها عن الامام عليه السلام.

وفيهما دلالة على الوسعة في التقية، وعدم النقل في الصلاة التي لا يقتدى فيها، وبيان التشهد، وانه لا بد من لفظة (وحده، لا شريك له) و(عبده ورسوله) ولعله يكفى عن قول، اللهم صل على محمد و آل محمد — صلى الله عليه و آله: او يكون هذا الدعاء المتعارف ويكون المراد الخ.

وان الامام لا بد ان يكون عدلا، وان التقية من غير العدل تجوز، وان كان اماميا، وان غيره لم يكن عدلا، فتأمل.

قوله: «ولو كان الخ» نقل هذا في المنتهى عن الشيخ، واستقرب النسوية بينه وبين غيره، لقوله (ولا تبطلوا^٢) وللحديثين السابقين^٣ من الدلالة على عدم القطع بل الا تمام ركعتين، ولكونها على ما افتتحت^٤ مع عدم دليل فارغ: ومجرد كونه امام الاصل وافضيلته الصلاة معه، ليس بدليل جواز قطعها.

والجواز في غيرها لدليل خاص — مثل العدول الى النفل، وان كان في قوة القطع، بل قطعاً — لا يدل على الجواز مع امام العصر: ومثل القطع لترك الاذان و ترك سورة الجمعة والمنافقين، اذ ليست العلة، هي المضيئة، بل اما جواز للنس، فالظاهر مع المصنف في المنتهى والمختلف، فقول الشارح — وسأوى المصنف في المختلف بين امام الاصل وغيره، في عدم جواز القطع، و استحباب العدول الى النفل، لحوم قوله تعالى (ولا تبطلوا اعمالكم^٥) و

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب النية حديث ٣٥٦ ولكن في الحديثين (هي التي قت فيها و انت و المريضة على الذي قت له)

(٢-٥) سورة محمد: ٣٣ .

(٣) الوسائل باب (٥٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢٥١

(٤) تقدم ما يدل على ذلك انما هو راجع

ولو أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع الأخير، كبر وتابعه، فإذا سلم الإمام استأنف التكبير: ولو أدركه بعد رفعه من السجدة الأخيرة، كبر وتابعه،

يضعف: بأن العدول إلى النفل، وإن كان في الظاهر ليس بإطلاً، بل عدول من فرض إلى تطوع، لكنه في قوة القطع ومستلزم له، لجواز قطع النافلة وبأن الفريضة تقطع لما هو دون ذلك، بل لو قيل: بجواز القطع مع غير إمام الأصل عند خوف الفوات، للمساواة في العلة كان حسناً، وهو ظاهر المبسوط وقواء في الذكرى، انتهى — محل التامل لمأمراً، ولمنع المساواة، مع منع الأصل والعلة، فتأمل، فإن الخروج عن الظاهر والأصل، وعن ظاهر قوله (ولا تبطلوا)، مع الإجماع والخبر على التحريم، أيضاً مشكل.

قوله: «ولو أدرك الإمام الخ» لعل التكبير والدخول معه بعد الرفع عن الركوع الأخير، لأدراك فضيلة الجماعة، وصدقها في الجملة؛ كانه لا خلاف فيه. ورواية معلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا سبقك الإمام بركعة، فادركته، وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتديها^١ وهذه دليل عدم الاعتدال بها أيضاً.

و أما الاستيناف: فالظاهر أنه للاحتياط، وعدم دليل دال على عدمه، وإن كان الظاهر — من صدق الجماعة، وحصول ثوابها — عدم الاستيناف، وكذا رواية معلى ظاهرة في العلم، حيث ما أوجب الاستيناف، وقال: (ولا تعتديها) فالظاهر منها البقاء على حالها، لأنها محتملة وعدمه كما يظهر من الشرح، وكون الزيادة هنا مبطلّة، غير ظاهر، فإنها ما موربها، فتأمل.

والظاهر عدم الفرق بين الأخيرة وغيرها، إلا أنها خصت بالذكر للتمثيل، ولاظهرية الاستيناف حينئذ.

والظاهر أنه كذلك إذا أدركه ما بين السجدين، وهذا أقرب إلى عدم الاستيناف، لعدم (بغيره) زيادة الركن.

فاذا سلم الامام اتم.

و لما انه اذا ادركه بعدهما؛ نوى و دخل معه و تابعه الا في السلام، و قام بعده، و يتم ما بقى عليه، فدليلة صحيحة محمد بن مسلم: قال: قلت له، متى يكون يدرك الصلاة مع الامام؟ قال اذا ادرك الامام و هو في السجدة الاخيرة من صلاته، فهو مدرك لفضل الصلاة مع الامام^١ كذا استدلل المصنف في المنتهى. و لعل ايتمامه (اتمامه خ) باعتبار انه اذا نوى و كبر وهوى يرفع الامام رأسه عنها، فانما يدركه بعد الرفع عنها.

و يدل عليه، و على الادراك مع المتابعة بعد الرفع، ما في رواية عبدالرحمان عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اذا وجدت الامام ساجداً فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه، و ان كان قاعداً فعدت، و ان كان قائماً فثبت^٢ فيه ابان بن عثمان ولا يضر.^٣

و رواية عمار الساباطي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدرك الامام و هو قاعد يتشهد و ليس خلفه الا رجل واحد عن يمينه؟ قال: لا يتقدم الامام، ولا يتأخر الرجل، و لكن يقعد الذي يدخل معه خلف الامام، فاذا سلم الامام قال الرجل فاتم صلاته^٤

و رواية عمار ايضا قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل ادرك الامام و هو جالس بعد الركعتين؟ قال يفتح الصلاة و لا يقعد مع الامام حتى يقوم^٥ كانه يريد نفي الوجوب او الاستحباب.

و دليل استحباب المتابعة ظاهر مما تقدم، من انها من لوازم الامامة و ما تقدم

(١) الوسائل باب (٤٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٤٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٥

(٣) مسند الحديث كما في التهذيب (محمد بن يحيى، عن عبيد الله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ابان بن

عثمان، عن عبدالرحمن)

(٤) الوسائل باب (٤٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٥) الوسائل باب (٤٩) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٤

ويجوز الانفراد مع نيته، والتسليم قبل الامام.

من المتابعة في التشهد بالخصوص؛ وعدم التسليم ايضا قلما، لانه محرج ومبطل، مع انه في صلاته.

وعدم الاستيناف ايضا ظاهر لعدم الزيادة ركعا، وصدق النية وانعقادها صحيحة.

قال في الشرح: ويدرك فضيلة الجماعة في جميع هذه المواضع، للامر به في النصوص والفتوى، وليس الا لادراك الفضيلة، ولو استمر واقفا الى فراغ الامام ثم شرع في القراءة صح ايضا، بل هو مروي، وان كان الاول افضل، وكذا القول لو لم تكن السجدة اخيرة، فيجلس ويكمل معه باقي الركعات، او يقف حتى يلحقه الامام، والحاصل: ان المأموم يدخل مع الامام في سائر الاحوال، فان كان في الركوع او قبله فقد تقدم حكمه، وان كان بعده فقد عرفته ولو كبر و الامام راكع فركع رجاء لادراكه راكعا، فسبقه، كان كما لو ادركه بعد الركوع^١ فيسجد معه ويستأنف، وليس له قطع الصلاة قبل ذلك^٢

والظاهر مما سبق ان له حينئذ ايضا الوقوف حتى يفرغ الامام ويكمل؛ وان عدم جواز القطع غير ظاهر، لانه يفعل ما لا يسمى صلاة ويقطع، ففي الحقيقة ليس في صلاة، بناء على كلامه من وجوب الاستيناف فتأمل.

قوله: «ويجوز الانفراد مع نيته الخ» قال في المنهى: لو احرم مؤتمنا ثم نوى المفارقة، فان كان لعذر جاز ذلك اجماعا؛ لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله صلى يوم ذات الرقاع بطائفة ركعة ثم خرجت من صلاته واتمت لنفسها^٣ وان كان لغير عذر حاز عندنا، ونقل الخلاف حينئذ عن العامة.

فظاهره جواز الانفراد في الاول باجماع الامة، والثاني باجماعنا؛ ونقل الشارح

(١) الى هنا كلام الشارح

(٢) صحيح مسلم (٥٧) باب صلاة الخوف حديث: ٣٦٠ وفي الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الخوف و

المطاردة حديث: ١

عن المصنف في النهاية، الاتفاق على الجواز مع نية، وأنه حكى عن الشيخ في المبسوط عدم الجواز الاعتذر وبطلان الصلاة به.

و يدل على الجواز ما مر من الأصل.

و كون الجماعة مستحبة، لأن الكلام في الجماعة المستحبة، لظهور التحريم في الواجبة، وعدم الصحة بدونها.

و أن المستحبات لا تجب بالشروع الأصل.

و أنها ليست بواجبة في الجميع فكذا في البعض.

و لعل حجة الشيخ (لا تبطلوا) (وأنها على ما افتتحت عليه)، والجواب أنها محمولة على الواجبة وقد مر، وأنها على ما افتتحت، لأنها افتتحت على أنها مندوبة، فبقيت على حالها، ولا ينبغي ترك الاحتياط.

و أن (كان خ) المشهور مع دعوى الإجماع، جواز الانفراد في جميع أحوالها: الظاهر أن مرادهم، نية الانفراد كما صرح البعض، وفيه تأمل مر.

فعل تقدير الانفراد: لو انفرد في أثناء القراءة، أو بعدها، فالظاهر أنه يبنى على قراءة الإمام، ويكمل ما يسمى قرأنا، لسقوط القراءة عن المأموم كلا وبعضا، وقد صدق أنه مأموم، وبعض الأصحاب أوجب استئناف القراءة.

فالأحوط عدم الخروج، ومعه، الظاهر، أن القراءة تكون أحوط، فافهم.

و أيضا: الظاهر جواز التسليم قبل الإمام بغير نية وعذر، خصوصا على القول بعدم وجوب السلام وعدم وجوب المتابعة في الأقوال، لصحيفة أبي المعز (الثقة) عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي خلف إمام فسلم (فيسلم خ) قبل الإمام؟ قال: ليس بذلك بأس^١

ويمكن استفادة الجواز قبل فراغه من التشهد أيضا، لصدق التسليم قبل الإمام، بل في المطلق على بعد.

و ظاهرها عدم الاحتياج الى العذر ولا الى النية، وكذا قول الاصحاب، والا كانت داخلة في الاولى، فتأمل؛ وبالجمله، الظاهر عدمها، خصوصا مع القول بالاستحباب، وعدم وجوب المتابعة في الاذكار فان الظاهر حينئذ انه يجوز له الانفراد؛ وان احتمل عندهم، تحريم الخروج عن الصلاة بالسلام^١ وان جوزوا التقديم في الذكر.

ويدل على عدم، الاصل، وعدم ايجاب الاسماع عليه، فتأمل؛ ولاينا في جواز السلام بلا عذر صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في الرجل يكون خلف الامام فيطول الامام بالشهد فيأخذ الرجل البول، او يتخوف على شيء يفوت، او يعرض له وجع كيف يصنع؟ قال: يتشهد هو وينصرف ويدع الامام^٢ و زاد في الفقيه بعد جملة (ويدع الامام) وعلى الامام ان لا يقوم من مصلاه حتى يتم من خلفه الصلاة، فان قام فلا شيء عليه^٣

لان القيد في كلام السائل دون كلامه عليه السلام، ولو كان المفهوم حجة فليس بحجة هنا، فتأمل.

ويدل على الجواز ايضا مطلقا صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سالت عن الرجل يكون خلف الامام فيطيل الامام الشهد؟ قال: يسلم من خلفه ويمضي لحاجته ان احب^٤

واعلم انه ينبغي للامام ان لا يصلي ركعتين بعد الانصراف، حتى ينحرف عن مقامه ذلك، لصحيفة سليمان بن خالد، قال، قال ابو عبدالله عليه السلام: الامام اذا انصرف فلا يصلي في مقامه ركعتين حتى ينحرف عن مقامه ذلك^٥ وهذه رواها

(١) اي قبل تسليم الامام

(٢) الوسائل باب (٦٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٢

(٣) الفقيه باب آداب صلاة الجماعة ص ١٣٢

(٤) الوسائل باب (٦٤) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣٠

(٥) جامع احاديث الشيعة باب (٧٣) في صلاة الجماعة حديث: ٢ و اورده في التهذيب ص ٢٢٧

الشيخ عن هشام بن سالم بواسطة سليمان بن خالد عنه عليه السلام في باب كيفية الصلاة ورواه عنه عن الامام عليه السلام بغير واسطة في آخر باب زيادات الجماعة.

ولعله للاستحباب، لعدم القائل بالوجوب؛ والقول في سليمان، وعدم صحة التي ليس فيها.

ولعل المراد النافلة، لظاهر الركعتين فيها، ويحتمل العموم حتى في الواحدة و الثلاث و الاربع واجبة كانت او لا، ويكون الركعتين للتمثيل والكثرة، ويؤيده ما في رواية هشام عنه عليه السلام فلا يصل في مقامه حتى ينحرف.^١

وايضاً ان استحباب عدم انحرافه عن مكانه حتى يتم من خلفه، عام، مسبوقاً كان ام لا، لصحيفة اسماعيل بن عبد الخالق قال سمعت يقول: لا ينبغي للامام ان يقوم اذا صلى حتى يقضى كل من خلفه ما فاته من الصلاة.^٢

و يدل على الاستحباب لفظة (ينبغي) الظاهرة في الاستحباب مع الشهرة، و ما في صحيفة علي بن جعفر المتقدمة؛ و رواية سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي يقوم، فيدخل قوم في صلاته بعد (بدرخ ل) ما صلى ركعة او اكثر من ذلك، فاذا فرغ من صلاته وسلم، ايجوز له وهو امام ان يقوم من موضعه قبل ان يفرغ من دخل في صلاته؟ قال: نعم.^٣ فهذه ظاهرة في ان المسئلة اهم.

وايضاً ينبغي له الجهر ولما مومه الاخفات، لصحيفة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للامام ان يسمع من خلفه كلها يقول، ولا ينبغي لمن خلفه

(١) جامع حديث الشيعة باب (٧٣) في صلاة الجماعة حديث: ١ واورده في التهذيب في ابواب زيادات الجماعة ص ٣٣٣

(٢) الوسائل باب (٥١) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب التهذيب حديث: ٧ و الحديث مروي عن عمار كما في الوسائل و التهذيب

فلاحظ و لعل لفظ (سماعة) من غلط النسخ.

ان يسمعه شيئاً مما يقول^١ وهي ظاهرة في الاستحباب، مع الاصل، وعدم القول بالوجوب.

و يدل على الاستحباب غيرها ايضا، مثل صحيحة حفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ينبى للامام ان يسمع من خلفه التشهد، و لا يسمونه هم شيئاً^٢ والظاهر ان تخصيص التشهد للاهتمام، وانه لا وجوب هنا: لصحيحة علي بن يقطين، قال: سألت ابا الحسن الماضي عليه السلام عن الرجل هل يصلح له ان يجهر بالتشهد، والقول في الركوع و السجود و القنوت؟ فقال: ان شاء جهر و ان شاء لم يجهر^٣.

قال المصنف في المنتهى؛ ويستحب له، اى للامام، اذا فرغ من صلاته ان يرفع يديه جميعاً فوق رأسه تبركاً، و يؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن مهران الجمال، قال رايت ابا عبدالله عليه السلام اذا صلى و فرغ من صلاته رفع يديه جميعاً فوق رأسه^٤ و ظاهر كلامه تخصيص الاستحباب بالامام، و ظاهر التأسى يفيد العموم، و ان كان الامام عليه السلام فعل حال امامته، مع انه غير ظاهر من الرواية؛ و كان دلالة الرواية على الاستحباب، باعتبار افادتها الدوام، و انه لا يفعل مثل هذا الفعل في هذا المقام الا على طريق الاستحباب، فتأمل.

وايضاً يستحب له ان ينصرف عن يمينه للرواية^٥ والتبرك في التيامن، و اظن التعميم في الرواية. وكذا لمن الاحداء بعدها عام، خصوصاً بنى امية، و الثمانية

(١) الوسائل باب (٥٢) من ابواب صلاة الجماعة حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٥٢) من ابواب صلاة الجماعة قطعة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب (٢٠) من ابواب القنوت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب (١٤) من ابواب التقية حديث: ١.

(٥) الوسائل باب (٣٨) من ابواب التقية حديث: ١-٢-٣ هـ (اذا انصرف من الصلاة فانصرف عن

يمينك في لثرتك اذا انصرفت من الصلاة فامتل عن يمينك)

للرواية ١.

و روى كراهة التوشع للامام ٢ و صلاته بغير رداء ٣ و انه اذا صلى عاريا
بمئزر و نحوه يضع على منكبيه شيئا و لو كان تكة السراويل.

(١) الوسائل باب (١٩) من ابواب التعقيب حديث: ١-٢ و فيه (عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا اعرفت من صلاة مكتوبة فلا تعرف الا بالتصريف لمن بين يمينه) و في آخر (قالا سمعنا ابا عبد الله عليه السلام و هو يلعن في دبر كل مكتوبة اربعة من الرجال واربعا من النساء فلان و فلان و فلان و يسميهم و معاوية و فلاتة و فلاتة و هند و ام الحكم انتمت معاوية)

(٢) الوسائل باب (٢٤) من ابواب لباس المصل، فراجع

(٣) الوسائل باب (٥٣) من ابواب لباس المصل، فراجع

المقصد الثالث في صلاة الخوف

قوله: «المقصد الثالث؛ في صلاة الخوف الخ» هنا ابجاث.
الاول: في بيان الخوف الموجب للقصر: الذي يظهر من العبارات انه مطلق
الخوف على النفس، او المال، او الاهل، والظاهر ان المراد من الخوف على النفس
هو الهلاك، وعلى المال الضياع والتلف، وعلى الاهل، اما الهلاك او البضع.
والظاهر ان سببه اعم من ان يكون عدوا او سبعا، اولصا، او سيلا، او حريقا،
او غيرها.

والظاهر انه موجب للقصر، سواء كانت النجاة موقوفة على القصر ام لا، لصدق
الخوف، وهو الموجب، لظاهرة اية، (و اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان
تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا^(١)) (و اذا كست فيهم فاقت

(١) النساء: (١٠١)

لهم الصلاة^(١)

و معلوم ان السفر وحده كاف في القصر عند اصحابنا، بالاجاع والخبر، فكذاك الخوف، والا يلزم ان يكون لغوا.

و معلوم عدم القول بالاختصاص بالكفان بالاجاع، فيكون للواقع والتخيل.
و معلوم ايضا عدم اختصاصه بكيفية صلاة الخوف المذكورة في الآية الثانية، ولا به صلى الله عليه وآله، فيعم للناسي فتأمل فيها.

ولصحيحة زرارة (في زيادات التهذيب و الفقيه) عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: صلاة الخوف وصلاة السفر تقصران جميعا؟ قال: نعم، و صلاة الخوف احق ان تقصر من صلاة السفر لان فيها خوفا^٢ يعني ان الخوف وحده، اقوى من السفر وحده، لا يجاب القصر: هذا هو الظاهر؛ وهي اقوى الادلة.
و يؤيده انه روى: اتحاد صلاة الخوف عن السبع و اللص، مع صلاة الخوف حين المسايقة و المطاردة، مثل رواية زرارة (الصحيحة في الفقيه) عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: الذي يخاف اللصوص يصل ايماء على دابته^٣ وقد رخص في صلاة الخوف من السبع، اذا خشي الرجل على نفسه، ان يكبر ولا يؤمنى، رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام^٤.

و في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: الذي يخاف اللصوص و السبع يصل صلاة المواقف ايماء على دابته، قال: قلت ارايت ان لم يكن المواقف على وضوء كيف يصنع، ولا يقدر على النزول؟ قال: ليتيم من لبد (دابته او-فيه) سرجه، او (عرف خ ل) معرفة دابته، فان فيها غبارا، و يصل و يجعل

(١) النساء : (١٠٢)

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الخوف و المطاردة حديث: ١

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الخوف و المطاردة حديث: ٧

(٤) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الخوف و المطاردة حديث: ٥ ولا يخفى ان من قوله: (و قد رخص

الح) عين عبارة الفقيه، فراجع باب صلاة الخوف ولكن في الوسائل نقله بتغيير ما ملاحظ

السجود اخفض من الركوع، ولا يدور الى القبلة، ولكن اينما دارت (به ثل) دابة، غير انه يستقبل القبلة باول تكبيرة حين يتوجه^١ وغير ذلك من الاخبار الصحيحة في ذلك.

قال المصنف في المنتهى: لو هرب من العدو او من السبع، او من الحريق، او من السيل او ما اشبهه، بحيث لا يمكنه التخلص بدون الحرب، فله ان يصلي صلاة شدة الخوف في حال هربه، سواء خاف على نفسه او اهله او ماله.

و معلوم ان صلاة شدة الخوف مقصورة، على انه قال قبله: قال بعض علمائنا: التقصير في عدد الركعات انما يكون في صلاة الخوف من العدو، او السفر، واما غيرهما فلا، فالخائف من السبع و شبهه يتيمم عنده، وفيه تردد؛ وفي الواقع موضع التردد، لعدم دليل قوي الا صحيحة زرارة، مع عدم التصريح فيها بالعموم؛ و احتمال كون المراد خوف العدو، فانه متعارف و متداول؛ و عدم صراحة قوله (يصلي صلاة الواقعة) في تقصير العدد. والتردد، في المال اكثر؛ فانه يبعد صيرورته سببا لذلك؛ مع انه ما صرح به غير المصنف على ما رأيت مع تردده فيه، وفي اعظم منه، الا ان يقيد بالمال الذي يخاف بهلاكه هلاك النفس.

و نقل عن بعض الاصحاب لا قصر مع الخوف بدون السفر اصلا؛ كانه يجعله من خصايصه صلى الله عليه وآله؛ هذا اذا لم يكن صلى الله عليه وآله حال نزولها مقصرا.

و البعض الاخر يقول: ان صليت جماعة قصرت، والا فلا، فنظر الى ان التاسي مخصوص بما فعله (ص) وما فعل القصر في الخوف الجماعة.

و قد عرفت دليل غيره، و ان خصوصية الجماعة غير معلوم المدخلية، ولا يبعد كونه رخصة في الخوف فقط، فيتخير، فيمكن الاحتياط، و لكن غير معلوم ان القائل به، يقول به، بل ظاهره انه عزيمة.

ويمكن ان يكون المراد بالخوف الموجب: انه مع الاشتغال بالصلاة على التمام. يخاف الهلاك من العدو وغيره، كما يفهم من ظاهر الخوف؛ وفعله (ص) وقول المصنف، ما يتخلص الا بالحرب.

فالجالس في موضع خائفا من عدو — مع ايمنه من الهجوم عليه لمانع، كعدم علم العدو بموضع الخائف، وغير ذلك وامثاله — لا يكون داخلا تحته؛ للاصل؛ وعدم ذكر الاصحاب نحوه، ولانه يلزم ذلك في اكثر المواضع المشتملة على خوف ما.

وبالجملة: الظاهر ان وجوب التمام ثابت، حتى يثبت القصر، ففي موضع ثبت انه موجب، يجب و الا فلا، ولو كان موجبا في الواقع، لكون الجهل عذرا، خصوصا في التمام موضع القصر، فانه عذرا جماعا في الواضح، فكيف في مثل الحق، فكأنه مخلص جيد.

الثاني: ان القصر مختص بمحذوف الاخيرتين من الرباعية، و ان دلت رواية صحيحة في التهذيب و الفقيه على ان قوله تعالى: (فليس عليكم جناح الاية) في تقصير ثان من الركعتين الى واحدة^١ ونقلها في الفقيه عن محمد بن الحسن كانه ابن الوليد: يقول رويت انه مثل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل، و (اذا ضربتم الاية)^٢ فقال: هذا تقصير ثان، وهو ان يرد الرجل الركعتين الى ركعة^٣ ويمكن حلها على التقية، لنقل الاجماع على عدمه عندنا، ونقل الخلاف عن العامة في المنتهى، و حلها على انها مع الامام ركعة، فان كل طائفة يصلي معه ركعة، فكانها مقصورتان.

والظاهر عدم الخلاف في الثلاثة، وعدم تقصيرها كماً.
الثالث: في كيفية صلاة الخوف:

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الخوف و الطارئة طبع: ٧

(٢) الفقيه باب (٣٥) من ابواب صلاة الخوف و الطارئة و الواقعة و السابعة طبع: ٧ و في التتبع هكذا (و سمعت شيخنا محمد بن الحسن رضي يقول: رويت الخ) ثم قال: و رواه حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام.

وشروط صلاة ذات الرقاع. كون الخصم في خلاف جهة القبلة، و ان يكون ذاقوه بخاف هجومه، وان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم الافتراق طائفتين يقاوم كل فرقة العدو، وعدم احتياجهم الى زيادة على الفرقتين: وهي مقصورة سقراً وحضراً جماعة وفردى: ويصلى الامام بالطائفة الاولى ركعة والثانية تحرسهم عن العدو، ثم يقوم الى الثانية، و يطول القراءة، فيتم الجماعة، و(ثم خ) يمضون الى موقف اصحابهم، و تجبئى الطائفة الثانية فيكبرون للافتتاح، ثم يركع بهم ويسجد و يطيل تشهد ف يتمون، ويسلم بهم: وفي الثلاثية يتخير بين ان يصلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين، وبالعكس: ويجب اخذ السلاح، الا ان يمنع شيئاً من الواجبات فيجوز مع الضرورة، والنجاسة غير مانعة.

وهي قسمان: الاول صلاة الخوف مع الامن في الجملة، وهو ما لم يصل الى المطاردة والمسايف، والاضطرار، وهي انواع.

الاول: صلاة ذات الرقاع التي ذكرها المصنف هنا وغيره، مع شروطها المشهورة الاربعة المذكورة في المتن.

والظاهر انها شروط لما كانت في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم وصلاها لا مطلقاً، اذ الظاهر جواز مثلها مع الامن ايضا، وبدون تلك الشرايط، اذ لا مخالفة فيها الا بانفراد المأموم وقدر جوازه، وليس حكم الايتام بقيا، كيف و يقرؤون، و الظاهر انهم ينوون الاتفراد، اذ (او خ ل) يلزمهم، نعم انه باق صورة، لاجل حصول الثواب عناية من الله تعالى حيث يفارقون الامام لخوف الاعداء، ولحفظ بيضة الاسلام و بانتظار الامام، فانه يطول في القراءة مثلاً ليلحق، الجماعة الثانية.

ولا اقتداء للقائم بالجالس في الطائفة الثانية حقيقة، فانه لم يبق الايتام حقيقة على ما فهمت، بل ينتظر الامام ليسلم معهم، ليفوزوا بثواب الجماعة في الركعتين

معاً، كالأولى، ولهذا قال في المنتهى لو صلى صلاة الخوف في الأمن، قال في المبسوط صحت صلاة الإمام والمأموم، وإن تركوا الأفضل، من حيث فارقوا الإمام، سواء كان كصلاة ذات الرقاع، أو صلاة عصفان، أو بطن النخل إلى آخره.

وأما دليلها، فالأية والأخبار المعتبرة تركناها لطولها، مع عدم الحاجة إليه.

ثم الظاهر وجوب أخذ السلاح على المصلية^(١) لظاهر الأمر من غير معارض، فغير المصلية بالطريق الأولى، فتأمل. ويحتمل الاختصاص.

وإنه لو خالف لم تبطل الصلاة؛ وإنه على تقدير منع الواجبات، لا يجب، بل لا يجوز على الظاهر الأمع الضرورة والاحتياج إلى أخذه، فيجوز بل يجب.

وإن النجاسة لا تمنع من الأخذ إلا على القول بعدم العفو عما لا يتم مطلقاً، فإنه يحتمل عنده المنع من أخذ السلاح النجس.

فرع

قد اتفق علمائنا على التخيير للإمام، بين أن يصلي في المغرب الركعتين بالأولى وواحدة بالثانية، وبين العكس، للاجتماع، فالروايتان المعتبرتان الصريحتان في كل واحدة^(٢) حملتا على التخيير، وهو جمع حسن.

الثاني: صلاة عصفان المشهورة، قال في المنتهى — بعد نقل الأخبار عليها من طرقهم^(٣) فقط — قال الشيخ: ولو صلى كما صلى النبي صلى الله عليه وآله بعصفان جاز، ونحن نتوقف في ذلك، لعدم ثبوت النقل عندنا عن أهل البيت عليهم السلام بذلك.

(١) أي على الطائفة المصلية

(٢) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الخوف والطائفة حديث: ١-٢-٣-٤

(٣) من النسائي ج (٣) كتاب صلاة الخوف، وسنن أبي داود، ج (٢) حديث: ١٢٣٦ ولفظ الحديث (عن أبي حشاش الزرق، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعصفان وعلى الشركين خالد بن الوليد فصلبنا الظهر فقال المشركون لقد أصبنا غرة، لقد أصبنا عملة لو كنا حملنا عليهم وهم في الصلاة منزلت أية القصر الحديث)

و اما شدة الخوف، بان ينتهي الحال الى المسايقة، او المعانقة، فيصلون فرادى كيف ما امكنهم، ويستقبلون مع المكنة، والا فالتكبيرة، والاسقط، ويجوز راكبا مع الضرورة، ويسجد على قربوس سرجه، ولو عجز صلى بالتسبيح عوض كل ركعة «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر» وهو يجزى عن جميع الافعال والاذكار.

و التوقف في محله، بل يمكن عدم التوقف في عدم الجواز مع الامن، ومع الخوف المتخفى فمحتمل، ولا ينافي توقفه ما نقلنا، عنه سابقا، لانه منقول عن المبسوط من غير فتوى به.

الثالث: صلاة بطن النخل المعلوم جوازها خوفا و امنا، فانها معادة له صلى الله عليه و آله لتحصيل الثواب للجماعة الثانية و يمكن الاستدلال بها على جواز الاعادة لمن صلى جماعة، بان يكون اماما كامرا.^١

الثاني: صلاة المطاردة و المسايقة، و شدة الخوف: فاذا اشتد الخوف و التحم القتال، و انتهى الحال الى المسايقة، يصل بحسب الامكان قائما و ماشيا و راكبا مستقبل القبلة، ومستدبرها، مع القراءة والركوع والسجود ان امكن، والا فبالايماء الى القبلة ان امكن ولو بالتكبير، والا سقط ذلك ايضا، وبالجملة يراعى ما امكن من الشروط والافعال.

فان لم يتمكن الا من التكبيرة، فيفعل (مع خ) تلك عوضا عن كل ركعة، صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله و الله اكبر، مع القتل و القتال، والا توحر الصلاة عن وقتها، قال في المنتهى: ذهب اليه علمائنا اجمع، وهو قول اكثر

(١) جامع احاديث الشيعة، باب (٢) من ابواب صلاة الخوف رقم ١٣ و لفظه هكنا (المبسوط: واذا كان بالمسلمين كثرة يمكن ان يفتروا فرقتين وكل فرقة تقاوم العدو جاز ان يصل بالفرقة الاولى ركعتين و يسلم بهم، ثم يصل بالفرقة الاخرى ويكون قفلا، وهي فرض للفرقة الثانية و يسلم بهم، و هكنا فعل النبي صلى الله عليه و آله بطل النخل و روى ذلك الحسن عن ابي بكر ان النبي صلى الله عليه و آله) و سلم هكنا صلى

اهل العلم؛ ويدل عليه اية (فان خفتم فرجا لا اوركبانا)^١ ورجال جمع راجل، كصاحب وصحاب؛ والاخبار الكثيرة، مثل صحيحة زرارة وفضيل، ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: في صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة وتلاحم القتال: فانه يصلي كل انسان منهم بالايماء حيث كان وجهه، فاذا كانت المسايقة والمعانقة وتلاحم القتال، فان امير المؤمنين عليه السلام ليلة صفين، وهي ليلة الحرير، لم تكن صلى بهم (صلاتهم كما) الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، عند وقت كل صلاة الا بالتكبير (التكبير كما) والتهليل والتسبيح والتحميد والدعاء، فكانت تلك صلاتهم ولم يامرهم باعادة الصلاة^٢

لعل الاصحاب، منها فهموا ان المراد كانوا ينوون ويكبرون، ثم يقولون، سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يدل كل ركعة حتى التشهد والتسليم ايضا مع عدم الامكان، وفيه تأمل.

واما على تقدير الامكان، فلا بد من فعل ما لمكن من الواجبات، ولا خصوصية بالتشهد والتسليم.

ويمكن فهم التسييمات الاربع منها مع عدم الترتيب، فكانه مأخوذ من غيرها، فتأمل.

واما النية: فكانها مأخوذة من دليلها، وانها لا معنى لسقوطها، والظاهر انه اذا امكن التسييمات تكون النية وتكبير الاحرام كذلك وصحيحة الحلبي^٣ عن ابي عبد الله عليه السلام قال: صلاة الزحف على الظهر ايماء برأسك، وتكبير، والمسايقة تكبير مع ايماء، والمطاردة ايماء، يصلي كل رجل على حياله^٤ وفيها تأمل، و

(١) البقرة: ٢٣٩

(٢) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الخوف والمطاردة حديث: ٨

(٣) عطف على قوله: قبل اسطر (مثل صحيحة زرارة) وكذا قوله فيما بعد (وحسنه محمد بن عذافر)

(٤) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الخوف والمطاردة حديث: ٢

في العقية، والمسايفة تكبير بغير ايماء.

لعل المراد: لو لم يمكن الايماء بالرأس، فيكبر مع ايماء بالعين، وليس ايماء بالرأس، فكلما هما صحيحان؛ واما كون المطاردة ايماء فقط، لعل معناه: لو لم يقدر على التلطف بالتكبير ورفع الصوت به فيكبر في نفسه، ويؤمى ايماء، وذلك يكفي؛ وكل هذا كناية عن عدم السقوط، وعدم جواز التأخير؛ وأنه لا بد من فعل ما يمكن على ما يقتضيه الحال، فكان ذلك معنى قوله (يصل كل رجل على حياله (حاله) اذ قد يكون احد قادراً على كثير من واجباتها دون صاحبه، فكل يعمل ما يقدر عليه.

واما الدعاء في الخبر السابق: فقلعه اشارة الى عندوبات الصلاة، مثل القنوت و الدعاء على الاعداء في تلك الحالة، او الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله فتكون كناية عن التشهد.

وحسنة محمد بن عذافر عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا جالت الخيل، تضطرب (با-يب) السيوف اجزاء تكبيرتان، فهذا تقصير آخر^١ لعل المراد: عن كل ركعة تكبيرة في الثنائية، ويكون المراد بالتكبير هو: سبحان الله، الخ او المراد بالتكبيرتين التكبير للاحرام، والتكبير عوضاً عن الركعة، وهو: سبحان الله، الخ. وكذا حسنة عبدالله بن المغيرة، قال: سمعت بعض اصحابنا يذكر: ان اقل ما يجزى في حد المسابقة من التكبير، تكبيرتان لكل صلاة الا المغرب فان هاتلثا^٢ كذا في الكافي، و هذه في الفقيه حسنة عن عبدالله بن المغيرة بغير واسطة عن الصادق عليه السلام قال: وفي كتاب عبدالله بن المغيرة: ان الصادق عليه السلام قال: ما يجزى في حد المسايفة من التكبير الخ^٣

و الحمل الذي ذكرناه بعيد، فان فهم التسيبحات الاربع من التكبير بعيد

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الخوف والمطاردة حديث: ٧

(٢) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الخوف ذيل حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الخوف والمطاردة حديث: ٣

جدا، فيمكن حمله على ظاهره بحيث لو آل الأمر الى عدم الامكان الا تكبيرة واحدة عن كل ركعة فيكون كافيا عنها، ومسقطا للفرض والقضاء، كما هو الظاهر، الله يعلم.

والصحيحتان المتقدمتان ١ وصحيحة على بن جعفر - سأل اخاه موسى عن الرجل يلقاه السبع وقد حضرت الصلاة فلم يستطع المشي مخافة السبع؟ قال: يستقبل الأسد ويصل ويؤمى برأسه ايماء وهو قائم، وان كان الاسد على غير القبلة تدلان على ان الخوف من اللص والسبع مثله عن العدو في كيفية الصلاة.

وصحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام في صلاة الزحف؟ قال: يكبر ويهلل يقول: الله اكبر، يقول الله عز وجل (فان ختم فرجالا او ركبانا) ٣ يدل ايضا على اجزاء التكبير والتهليل فقط، وذلك غير بعيد لو لم يمكن الا ذلك، وهو مؤيد لما قلناه من اجزاء التكبيرة الواحدة عن كل ركعة، ويمكن حمله بعيدا على التسيبحات الاربع كما مر: على ان قوله تعالى (فان ختم) الى آخره اشارة الى فعلها بحسب ما امكن، فلا يبعد ما قلناه اولا: فبالجملة فلا بد من الاتيان على ما امكن. وانه يجزى عن الركعة، بالتسيبحات الاربع على ما يفهم من كلامهم، ويفهم من الروايات اقل من ذلك، فتأمل، والاحتياط يقتضي فعل ما امكن، ولو كان اقل من التسيبحات الاربع، مع الاعادة، ويمكن الجماعة، وان كان القبلة غير متحدة، لان جهة كل واحد قبله له.

واعلم ان المصنف ذكر مرة اخرى: جواز صلاة خوف العدو، مع كل خوف، قال في المنتهى: كل اسباب الخوف يجوز معه فعل صلاة الخوف، وشدة الخوف، سواء كان من لص او سبع او غرق او حرق لقوله تعالى (فليس عليكم جناح)

(١) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الخوف والطاردة حديث: ١-٢

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الخوف والطاردة حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الخوف والطاردة حديث: ١٤

ولو آمن في الاثناء، او خاف فيه انتقل في الحالين،
ولو صلى لظن العدو فظهر الكذب، او الحائل اجزه
وخائف السبع والصيل يصلي صلاة شدة الخوف.

الاية، فانه يدل من حيث المنطوق على خوف العدو ومن حيث المفهوم على ما
عداه من المخوفات وذكر الروايات المتقدمة وغيرها، وتركته لعدم الصحة؛ فتردده في
قول من لا يجوز القصر الامع خوف العدو كما مر، مع التصريح بالجواز محل التردد؛
ولعل مراده من التردد في كلامه، ضعفه، كانه بمنزلة قوله، فيه ضعف ونظر
وتأمل، فتأمل.

وايضا ان صلاة ذات الرقاع وغيرها، غير لازم، بل فرد واحد منها اختير في تلك
الحالة، فليست بمتينة مع الشرايط، بل يجوز الانفراد، ونوع اخر لو مكن الحفظ
عن العدو.

و انه يفهم كمال المبالغة في الجماعة حيث ما تركت في تلك الحالة، مع
ارتكاب بعض الامور الغير المتعارفة خصوصا في الصلاة بعسافان.
واما الاهتمام بحال الصلاة فعلوم، بحيث لا يمكن المبالغة اكثر من ذلك، ويعلم
من حال المريض ايضا في الجملة.

قوله: «ولو آمن في الاثناء الخ» دليله واضح، وقدر مثله في المريض.
قوله: «ولو صلى لظن العدو الخ» دليل الاجزاء؛ ان الاتيان بالمامور به على
وجه الامر به سدليل الاجزاء، وقد ثبت في الاصول؛ ولا شك انه كان مامورا
بسبب ظنه بصلاة الخوف، وقد صلى، ولا يقاس بظن الطهارة، فانه ثبت شرطيتها
مطلقا، بدليل، ولا فرق بين بقاء الوقت وعدمه، ولا يبعد كون الاعادة احوط.
قوله: «وخائف السبع الخ» قد مر شرحه و دليله، وقد الحق بها جميع انواع
الخوف، على ما مررت اليه الاشارة في كلامه في المنتهى.

قال في الشرح: والحق بين ذكر، الاسير في ايدي المشركين الخائف لظهور
الصلاة؛ والمدينون المعسر، لو خاف الحبس وهرب مع عجزه عن اثبات الاعسار؛ و

والموتحل والغريق يصليان بالايماء مع العجز، ولا يقصران الا في سفر او خوف.

المدافع عن ماله، لاشتراك الجميع في الخوف والحكم في الاية، وبعض الاخيار معلق عليه^١ على الظاهر على مامر.

وفيه تامل، لان الاصل عدم القصر وعلية الخوف مطلقا غير ظاهرة من الاية والاختبار نعم لاشك في قصر الكيفية، فانها تفصل حينئذ بحسب الامكان.

قوله: «والموتحل والغريق الخ» كونها مكلفين بحسب الامكان معلوم بالعقل والنقل، ولكن ما نعمم الاكتفاء باى شيء، هل يكفي لها مثل ما يكفي للخائف عن العدو حين الاضطراب مثل انه كان يكفيه عن الركعة، النية مع التكبير والتسبيحات الاربع، فهل يكفي ذلك لها، ام يسقط الاداء حينئذ، او يكفي لها اقل منه ايضا حتى النية والتكبير وبعض التسبيح كما مر في الخائف، بل ادون (متابعة خ) منه ايضا حتى النية والتكبير، او يسقط، وكذا الخائف.

وعلى تقدير الفعل، هل يجب القضاء ام لا.

والظاهر الاكتفاء بما يكفي للخائف، لانه قد علم انها صلاة في الجملة، وهي لا تسقط مع الامكان، والفرض امكانها؛ واما الاقل، فالظاهر العدم، اذ لم يعلم كونه صلاة، وتجب عليه الصلاة لا غير؛ والظاهر القضاء حينئذ لصديق الفوت، فتأمل؛ فتجب القراءة والاياء والصلاة تاما مع الامكان، ولا تسقط الكيفية فياتي بما يمكنه مامر، فلا يقصر ان في العدد، الا مع خوف الهلاك مع اتمام الصلاة، او السفر، اذ لا سبب للقصر الا احدهما.

والظاهر انه لا قضاء حينئذ لصديق الخوف الذي هو الموجب للقصر فرضاً، وكون الامر موجبا للاجزاء وسقوط القضاء، ولا شك انه اولى لها مامر من المعتبر وغيره، والعجب من الشارح وغيره انه جوز لها القصر مع الخوف، وتردد في سقوط

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الخوف والمطاردة راجع

القضاء حيثئذ مع عدمه^١ في المدافع عن المال، و المديون المعسر وغيرهما، مع ان الامر بالقصر موجب للاجزاء على ما مر، مع انه قال بعد ذلك.

والحاصل ان عليّة مطلق الخوف، توجب تطرق القصر الى كل خائف.

و وجهه غير واضح، اذ لا دليل عليه، والوقوف مع المنصوص عليه اوضح؛ و بالجملة ينبغي التردد في القصر، لاني سقوط القضاء بعد تجرير القصر.

و ان جواز القصر للمديون المعسر الخائف عن الحبس و نحوه بعيد. اذ المتبادر من الخوف غير ذلك فتأمل.

و كذا دليله على جواز القصر لها: و هو انه لاشك في سقوطها بالكلية اذا كانت النجاة موقوفة عليه، فالقصر بالطريق الاولى اذا كانت النجاة موقوفة عليه.

و وجه التامل ان جواز السقوط لا يستلزم القصر؛ لانها عبادة خاصة لا يلزم مشروعيتها من جواز سقوطها لمذركما في عدم المطهر، ولانه لا تجوز الثلاثة ولا واحدة مع السقوط عند خوف الهلاك.

و كذا عدم قصر الثلاثية و الثنائية، وهو ظاهر.

و كذا المريض لو لم يمكنه التمام لم يجزله القصر، بل يصل تماما، ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله و قدرته باقين في الجملة، فلو لم يتمكن من القيام بالكلية يقعد، ولو عجز عنه ايضا بالكلية يصل مضطجعا على اليمين او اليسار و مستلقيا على حسب الامكان و رعاية الاولى، فكذا في الكيفيات و الافعال، مثل الركوع والسجود، و قد اشير اليها في الروايات، قال عليه السلام: المريض يصل قائما فان لم يقدر على ذلك صلى جالسا، فان لم يقدر ان يصل جالسا صلى مستلقيا يكبر ثم يقرء، فاذا اراد الركوع غمض عينيه ثم سبج، فاذا سبج فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع راسه من الركوع، فاذا اراد ان يسجد غمض عينيه ثم سبج فاذا سبج فتح عينيه فيكون

فتح عينيه رفع راسه من السجود ثم يتشهد وينصرف^١ وفيه دلالة على عدم وجوب السلام، ويمكن اولوية الاضطجاع على الاستلقاء، لخبر ابي حنزة كانه الثمالى عن ابي جعفر عليه السلام فى قول الله عزوجل: «الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم»^٢ قال: الصحيح يصلى قائما (وقعودا) المريض يصلى جالسا (وعلى جنوبهم) الذى يكون اضعف من المريض الذى يصلى جالسا^٣ وعن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المريض اذا لم يقدر ان يصلى قاعدا كيف قدر صلى، اما ان يوجه فيؤمى ايماء، وقال يوجه كما يوجه الرجل فى لحدّه وينام على (جانبه خ) جنبه الايمن ثم يؤمى بالصلاة، فان لم يقدر ان ينام على جنبه الايمن فكيف ما قدر فانه له جائز، وليستقبل بوجهه القبلة ثم يؤمى بالصلاة ايماء^٤

فرعان: الاول: لو لم يتمكن المريض الايمن الركعتين فالظاهر السقوط لعدم الدليل على القصر، وحصره فى السفر والخوف: ولو فرض التمكن على صلاة شدة المطاردة فقط، هل تسقط ام تجب تلك؟ وتسقط بها الفريضة ولا استبعد ذلك كما قلناه فى الموتحل والغريق، وما اذكر كلام الاصحاب فى ذلك.

الثانى: لو لم يتمكن من القيام او الجلوس الا بالاعتماد، فالظاهر وجوبه، وقالوا بعدم جوازه اختيارا، وقد مرت احبار كثيرة دالة على الجواز اختيارا، وبعضها صحيحة، وما يدل على عدمه الاصححة ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لا تمسك بخمرك^٥ وانت تصلى، ولا تستند الى جدار الا ان تكون مريضا^٦

(١) الوسائل باب (١) من ابواب القيام حديث: ٣ والحديث مروي عن الصادق عليه السلام

(٢) آل عمران: ١٩١

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب القيام حديث: ١

(٤) الوسائل باب (١) من ابواب القيام حديث: ١٠

(٥) والخبر بالتحريك ماوارك من حرف لو حبل لو شجر، ومنه قوله عليه السلام: لا تمسك بخمرك وانت

تصلى، أى لا تستند اليه فى صلاتك بجمع البحرى

(٦) الوسائل باب (١٠) من ابواب القيام حديث: ٢

و ان قال العلامة في المنتهى انها صحيحة، الا ان فيه النضر عن ابن سنان^١، فيحتمل غير ابن سويد، وغير عبدالله، وان كان الظاهر ذلك الا ان مثله موجب للنقص، ولرجحان الغير عليه.

وظاهر ايضا في الكراهة، لان الامساك غير حرام، فيكون مكروها، ففيها جمع بينها وبين غيرها من الروايات الكثيرة: مثل صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سالت عن الرجل هل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد و هو يصل، او يضع يده على الحائط و هو قائم من غير مرض ولا علة؟ فقال: لا باس^٢ و قول ابي عبدالله عليه السلام في اخرى: في التكاثر في الصلاة على الحائط يمينا و شمالا؟ فقال: لا باس^٣ و في اخرى لا باس بالتوكي على العصا و الحائط فيها^٤ مؤيدا بالاصل، و هو اول من حل الاستناد في تلك الاخبار على مجرد الاتصال من غير اتكاء؛ لان النهي للكراهة كثير جدا، بخلاف الاتكاء بذلك المعنى؛ و كذا حلها على النافذة لكثرتها مع موافقته للاصل، و التصريح في البعض بالمفروضة، الا ان الاحوط ذلك مع الشهرة العظيمة، وقد مر اكثر هذه الابحاث.

و قد مر رفع شيء ليسجد عليه ايضا لو امكن^٥ و غير ذلك لحصول الحفة و العكس.

و معلوم ايضا حد المرض المانع من الافعال التامة، و انه منوط بعلم المريض و

(١) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (احد بن محمد، عن النضر، عن ابن سنان)

(٢) الوسائل باب (١٠) من ابواب القيام قطعة من حديث: ١

(٣) الوسائل باب (١٠) من ابواب القيام حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (١٠) من ابواب القيام حديث: ٤ و لفظ الحديث عن ابن عبدالله عليه السلام، قال سالت عن الرجل يصل متوكيا على عصا، او على الحائط؟ قال: عليه السلام لا باس بالتركأ عن عصا و الاتكاء على الحائط

(٥) الوسائل راجع حديث: ١ من باب (١٥) من ابواب ما يسجد عليه، و باب (١) من ابواب القيام حديث: ٦ و فيه (وان كان له من يرفع الحفرة فيسجد) و باب (٢٠) من ابواب السجود.

قدرته، كما قيل في غير هذه الحال مثل الصوم، ودل عليه العقل والنقل^١
 قيل: يستحب اذا صلى جالسا ان يجلس متريعا كما مر في الخبر الدال على
 الترييع^٢ انه يفيد الصوم.

وكذا جميع المضطرين يصلون على ما تمكنوا منها، مثل الاسير في يد المشركين
 يصل ايماء كما في الرواية^٣ ومن في السفينة، فانه لا لباس بالصلاة فيها اذا تمكن
 من الافعال تامة، فانها مثل الارض، واذا لم يتمكن منها ويكون مضطرا فيها يصل
 على ما يمكن كما مر ودل عليه العقل والنقل^٤

و البحث في اجزاء صلاة شدة الخوف مع عدم التمكن من غيرها بدونه مثل
 مامر.

وانه قد دلت الروايات على عدم لباس بالصلاة جماعة في السفن^٥ وبعضها
 صحيحة، ويدل على كمال الاهتمام بها، ولكن لا بد من مراعاة شروطها: من
 عدم تقدم المأموم، وبعده حينئذ.

قال في المنتهى يجوز له (اي للمريض) ان يصل بالايماء، النوافل، وان تمكن
 من الاتيان بكامل الركوع والسجود، لان التشديد فيها ليس كالتشديد في
 الفرائض.

و هذا يدل على عدم اشتراط القيام واستيفاء ساير الافعال فيها كما مر
 اليه الاشارة، فتأمل.

(١) الوسائل باب (٦) من ابواب القيام حديث: ١-٢

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب القيام حديث: ٢-٣-٤ وغيره (عن حريز بن اعين عن ابيها

عليهما السلام قال: كان ابي فداصلي جالسا ترجع له)

(٣) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة الخوف والمطاردة فراجع

(٤) الوسائل باب (١٤) من ابواب القيام فراجع.

(٥) الوسائل باب (٧٣) من ابواب صلاة الجماعة فراجع

المقصد الرابع: في صلاة السفر

يجب التقصير في الرباعية خاصة بستة شروط: الاول المسافة: وهي ثمانية فراسخ، او اربعة لمن رجع من يومه.

قوله: «يجب التقصير في الرباعية الخ» الظاهر انه لاختلاف في اختصاص القصر بالآخرتين من الرباعية، ويدل عليه اخبار كثيرة مثل صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الصلاة في السفر ركعتان، ليس قبلها ولا بعدهما شيء الا المغرب ثلاث^١ وانما الخلاف في الشرايط.

الاول: في تعيين المسافة: ولا خلاف ايضا في وجوبه عينا في مسيرة يوم و ثمانية فراسخ.

ويدل على تعيين المسافة صحيحة عبدالله بن يحيى الكاهلي قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول في التقصير في الصلاة؟ قال: يريد في بريد اربعة و

(١) التوسل باب (٢١) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث: ٣ و اورده ايضا في باب (١٦) من ابواب صلاة للسافر حديث: ٢

عشرون ميلا^١ و صحيحة ابي ايوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التقصير؟ قال: فقال: في بريدين او يياض يوم^٢ و صحيحة علي بن يقطين قال: سالت ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يخرج في سفره وهو في مسيرة يوم قال: يجب عليه التقصير في مسيرة يوم، و ان كان يدور في عمله^٣ و غيرها من الاخبار:

وهي تدل على الحتم، وبعض الروايات ايضا مثل ما روى، انه صدقة تصدق بها الله عليكم، فاقبلوا صدقته^٤

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة و محمد بن مسلم انها قالوا: قلنا لابي جعفر عليه السلام: ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي و كم هي؟ فقال: ان الله عزوجل يقول: (و اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة)^٥ فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب التمام في الحضر، قالوا: قلنا انما قال الله عزوجل: (فليس عليكم جناح) ولم يقل: افعلوا، فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الحضر؟ فقال عليه السلام او ليس قد قال الله تعالى: «ان الصفا و المروة من شعائر الله. فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما»^٦ الا ترون ان الطواف بهما واجب مفروض، لان الله عزوجل ذكره في كتابه و صنعه نبيه عليه السلام، و كذلك التقصير في السفر شيء صمعه النبي صلى الله عليه و آله و

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر قطعة من حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٧

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٦

(٤) الوسائل باب (٢٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٧ و لفظ الحديث (قال رسول الله صلى الله عليه و

آله ان الله عزوجل تصدق على مربي امتي و مسافرها بالتقصير و الاطمان ايسر احدثكم اذا تصدق بصدقة ان ترد عليه)

(٥) النساء: ١٠١

(٦) البقرة: ١٥٨

ذكره الله تعالى ذكره، في كتابه، قالوا: قلنا له: فن صلى في السفر اربعا ابعد ام لا؟ قال: ان كان قد قرئت عليه اية التقصير وفسرت له فصلى اربعا لمعاد، وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا اعادة عليه^١

والصلاة كلها في السفر. الفريضة ركعتان كل صلاة الا المغرب فانها ثلاث ليس فيها تقصير تركها رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر والحضر ثلاث ركعات، وقد سافر رسول الله صلى الله عليه وآله الى ذي خشب^٢ وهي مسيرة يوم من المدينة، يكون اليها يريد ان اربعة وعشرون ميلا فقصر و افطر فصارت سنة، و قد سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما صاموا حين افطر العصاة، قال: فهم العصاة الى يوم القيامة، وانا لتعرف ابنائهم وابناء ابنائهم الى يومنا هذا^٣. وفيها احكام كثيرة: مثل كون الفعل للوجوب، لفهم زرارة ومحمد و هما من اهل اللسان، مع تقريره عليه السلام لهم؛ ومعذورية الجاهل؛ وحتية القصر، والسعي، وغيرها فافهم.

وفي الآية ايضا دلالة على القصر في ثمانية فراسخ، اذ يصدق على المسافر ثمانية فراسخ، انه ضارب في الارض، وانه مسافر.

واتما الخلاف في ان المقدار المذكور: هل هو حدة مسافة القصر، او يوجد فيها دونها ايضا اذا كان اربع فراسخ. واكثر المتأخرين على ان الموجب هو الثمانية وبياض يوم؛ او الاربع ايضا على تقدير قصد الرجوع ليومه، ولا يجوز في غيرهما، وهو مذهب السيد وابن ادریس، ونقل في المختلف عن الشيخ التخيير مع عدم قصد الرجوع في قصر الصلاة فقط، وعن المفيد رحمه الله حينئذ التخيير فيها وفي الصوم ايضا؛ وعن

(١) الوسائل باب (٢٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢ ولورد ذيله في باب (١٧) من هذا الباب

حديث: ٤

(٢) النهاية لابن الاثير، (باب الحاد مع الشين) قال (وله ذكر خشب، بضمين و هواد عن مسيرة ليلة

من المدينة، له ذكر كثير في الحديث والغازي ويقال ذو خشب، انتهى

(٣) الوسائل باب (٢٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٥

ابن براج انه يكفي للقصر الاخير قصد الرجوع قبل عشرة ايام، وعن سلاران اراد الرجوع ليومه وجب القصر، و ان كان لقده فهو محير بينها و نقل ذلك عن ابن بابويه ايضا: وللشع مذهب احرابا وهو التحير مطلقا سواء اراد الرجوع ام لا، انتهى^(١).

الذي يفهم من كتاب الصدوق، التخيير على تقدير عدم ارادة الرجوع ليومه، والتقصير على تقدير ارادة الرجوع من يومه، قاله في موضعين من كتابه الفقيه: اذا كان السفر اربعة فراسخ واراد الرجوع من يومه فالتقصير عليه واجب، ومتى لم يرد الرجوع من يومه فهو بالخيار انشاء اتم و ان شاء قصر، فكلامه خال عن شرط الرجوع في الغد: لعل مراد المختلف بقوله (لقده) عدم الارادة في ذلك اليوم مطلقا، فصار مذهبه ومذهب السلا ومذهب المقيّد واحدا.

فقد علم عدم القول بالوجوب الحتمي فيما دون الثانية مع عدم قصد الرجوع ليومه، بل التخيير مطلقا، او التخيير مع عدم قصد الرجوع والتم معه. فيمكن الخروج من الخلاف بالقصر لو اراد الرجوع ليومه، وبالاتمام مع عدمه الا بعد العشرة؛ و ان قصد الرجوع فيما دون العشرة، فيشكل الخروج عن خلاف ابن البراج، ولا يبعد اختيار الاتمام، لعدم دليل واضح له بذلك التفصيل، مع ندرة هذه الاقوال.

و اما الروايات فمختلفة، وقدمت ما يدل على كون حد المسافة بياض يوم او ثمانية فراسخ؛ ويدل عليه ايضا ما روى في الاستبصار (في الصحيح) عن ابي بصير قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام في كم يقصر الرجل؟ قال: في بياض يوم او بريدتين^(٢) و رواية عيسى بن القاسم عن ابي عبدالله قال: في التقصير حده اربعة و عشرون ميلا^(٣) و رواية سماعة قال سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة؟ فقال:

(١) في نقل عبارة المختلف تحريف ما مرّيج من ١٦٢ من كتاب الصلاة من المختلف

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١١

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٤

في مسيرة يوم و ذلك بريد ان^١ قال في المنتهى موثقة، وليس بواضح.
 و اما ما يدل على الاربعة فكثيرة ايضا، مثل حسنة زرارة (لابراهيم) عن ابي
 جعفر عليه السلام قال: التقصير في بريد والبريد اربع فراسخ^٢ و اخرى كذلك عن
 ابي ايوب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ادنى ما يقصر فيه المسافر؟ قال: بريد^٣
 و صحيحة ابي اسامة زيد الشحام قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول:
 يقصر الرجل الصلاة في مسيرة اثني عشر ميلا^٤
 و رواية معاوية بن عمار (و في الطريق الحسن بن علي بن فضال، والظاهر
 قبوله) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام في كم اقصر الصلاة؟ فقال: في بريد؛
 الا ترى ان اهل مكة اذا خرجوا الى عرفة كان عليهم التقصير^٥
 و صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام ان اهل مكة
 يتمون الصلاة بعرفات؟ قال: ويلهم، او ويحهم و اى سفر اشد منه (الا-قيه) (لا يتموا
 يب) لا تتم^٦ وغيرهما من الاخبار
 و الشيخ القائل بالتخير حمل الاول على الحتم، والاخرى على التخير مطلقا
 للجمع؛ و يؤيده ان ظاهر الآية هو رفع الحرج، ولا شك في صدقه على المسافر اربعة
 فراسخ، ويكون في الثانية محمولة على الحتم للاجماع والخبر وفيه تامل.
 و ايضا ان ظاهر الامر ان سلم انه وجوب حتمى، فلا شك انه مشروط بعدم ما
 يقتضى التخير، وهنا ما يقتضيه.

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٨

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٠

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١١

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٥ و سند الحديث كما في التهذيب (سعد، عن ابي

جعفر، عن الحسن بن علي بن فضال، عن معاوية بن عمار)

(٦) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٦

وفي هذا الجمع تأمل، فان مقتضى لقطة (كان عليهم التقصير) و (ويلهم) ألوجب العيب؛ ويمكن الحمل على المبالغة، حيث كانوا مكرين القصر، او على اعتبار اعتقاد التمام؛ فان فعله في مقام التخيير على قصد الحتم، لا يعد كونه موجبا للويل، واستحقاق القول به لهم، ونفى التمام يرجع الى ذلك، وايضا (كان عليهم التقصير) ليس بطاهر في الحتم، فتأمل.

وحمل المتأخرون الاخباريات على قصد الرجوع؛ والشيخ ايضا قال به في كتابي الاخبار مع حل الاول للتقييد والتفصيل المذكور (بن خ) في الاخبار المفصلة و المقيدة، فيحمل هذه المطلقات والمجملات عليهما، كما هو مقتضى القاعدة الاصوبية وهي رواية سليمان بن حفص المروزي، قال: قال الفقيه عليه السلام التقصير في الصلاة يريد ان، او يريد ذاهبا وجائيا الخبر فيه شيء متناوئ، ولا يضر.

وما في رواية رجل عن صفوان: لو انه خرج منزله يريد النهروان ذاهبا وجائيا لكان عليه ان ينوي من الليل سفراً و الافطار^٢ وفي هذه قال: ان النهروان اربعة فراسخ من بغداد، و كان الخارج منه.

وصحيفة معاوية بن وهب قال: قلت لابي عدا الله عليه السلام ادنى ما يقصر فيه المسافر الصلاة؟ قال: يريد ذاهبا ويريد جائيا^٣ وفي كونها معها تأمل.

ولصديق السفر مسيرة يوم و بياض يوم وثمانية فراسخ، فقد دخلت تحت تلك الاخبار ايضا.

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر قطعة من حديث ١

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٨٤ و الحديث مروي عن الرضا عليه السلام، وصدره (سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد ان يلحق رجلا على رأس ميل فنهى رجل يسعه حتى بلغ النهروان وهي اربعة فراسخ من بغداد، ليعطرا اذا اراد الرجوع و يقصر؟ فقال: لا يقصر ولا يصح لانه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ و انما خرج يريد ان يلحق صاحبه في بعض الطريق فتعدي به السفر الى الموضع الذي بلغه ولولته الخ

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

وقال في المنتهى، ولما رواه في الموثق عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن التقصير؟ قال: في بريد، قلت بريد؟ قال: انه اذا ذهب بريد أو رجع بريداً (فقد ثل) شغل يومه^١

وهذه مؤيدة من جهة حسنته^٢ ببيان المراد بالبريد، حيث قال اولا البريد، ثم بين: ان المراد بريد ذاهباً وبريد جائياً فاشار فيها الى تفسير ماورد في الاخبار المجملة من البريد، ان المراد به ذلك، وترك التخصيل والتقييد لنكتة.

و من جهة انطباقها مع الاخبار الواردة في بياض يوم و مسيرة يوم، مع بيان اشتمالها على تلك الحكمة المقنضية للتقصير في يوم فيطابق الدليل العقلي^٣ ايضا للتقصير.

فظهر انطباقها مع كل دليل نقل و عقل؛ و بيان المراد في تلك الاخبار المجملة: و نقل الشارح هذه عن محمد بن مسلم من دون توثيق، ولعلها واحدة؛ ولا يضر عدم الصحة، لقبول الاصحاب، على انها يمكن التكلم في سند بعض (تلك خ) هذه الاخبار وفي المتن ايضا.

و لكن في الجمع تامل؛ اذا الظاهر انه لم يجزئها ورد في شان اهل مكة من القصر في عرفة، لعدم الرجوع في يومهم، وعدم شغل اليوم، بل يذهبون اليها في يومين، ويرجعون الى مكة بعد خسة ايام، ونحملها على من كان منهم بهذه الصفة، اذ قد يكون ذلك فيهم خصوصاً في ذلك الزمان، وهو بعيد، وكان الشيخ نظراً الى ذلك حيث قال بالتخير ايضا، ولا بد حينئذ من الحملين المذكورين سابقاً لحديث اهل مكة، فيكون قائلًا بالتخيري في عالم يقصد وبالحنم فيما قصد كما مر، ويدل عليه عبارة كتابه.

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٩

(٢) اي حنة رزاة المتقدمة

(٣) اي الصبر والجرم

ويمكن طرح هذه الرواية، لوجوب حل المطلق على المقيّد وعدم امكان جمعها معها، كما طرح الشيخ صحيحة ابن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن الرجل يريد السفر في كم يقصر؟ فقال: في ثلاثة برد^١ قال هذا خبر موافق للعامة ولسانعمل به على انه يمكن العمل بمنطوقها دون مفهومها، وان كانت ظاهرة في التحديد، فعله مراد الشيخ، ويمكن حل البرد على اقل حتى ينطبق؛ وكذا رواية ابي جميلة عن ابي بصير (مع ضعفها به) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس للمسافر ان يتم الصلاة في سفره مسيرة يومين^٢ ويمكن ان يكون المراد فيمادون المسافة، ولو كان السير واقعاً في يومين، بل اكثر.

فروع

الاول: المراد بالسير في بياض يوم، كانه يريد يوم الصوم، واليوم الممتد، وبالسائر: البعير في القطار وصرح به في الفقيه في صحيحة عبدالله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: انما وضع على سير القطار^٣ وقدر بياض اليوم، بأربعة وعشرين ميلاً وثمانية فراسخ في رواية عبدالرحمان بن الحجاج (المذكورة في المنتهى) عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال: قلت له في كم ادنى ما يقصر فيه الصلاة؟ قال: جرت السنة ببياض يوم، فقلت له ان بياض يوم يختلف، يسير الرجل خمسة عشر فرسخاً في يوم ويسير الآخر أربعة فراسخ وخمسة فراسخ في يوم؟ قال: فقال له: انه ليس الى ذلك ينظر، اما رأيت سير هذه الاثقال (الاميال - خيب) بين مكة والمدينة ثم او مأيته أربعة وعشرين ميلاً يكون ثمانية فراسخ^٤ ويدل عليه ايضاً التصوية بينها.

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٠

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٩

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر قطعة من حديث: ٣

(٤) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٥

الثاني: الظاهر ان الابتداء من البلد؛ حين الشروع في السير، ويحتمل المحلة: اذا كان البلد كبيراً، والا فآخره.

و ان المراد بالميل اربعة الاف ذراع، والذراع اربعة وعشرون اصبعاً، قال في المنتهى هو المشهور؛ و روى انه ثلاثة آلاف وخمس مائة (وهي في الكافي) ^١ وقال صاحب الصحاح: (الميل من الارض منتهى مد البصر).

و كل اصبع سبع شعيرات من اوسطها؛ قيل يوضع بطن كل واحدة على ظهر الاخرى، كذا حقق اهل الحساب؛ وقال في الشرح: متلاصقات بالسطوح الاكبر، كان المراد ما تقدم؛ وقيل ست شعيرات: ولعل الاختلاف، لاختلاف الاصبع و الشعيرات؛ وينبغي النظر الى ماهو الاكبر والمعتدل.

و عرض كل شعيرة سبع شعيرات من شعر البرذون.

الثالث: التفاضل بينها غير ظاهر، الا ان اليوم اقرب الى فهم الاكثر و اسهل بخلاف الفراسخ؛ و الظاهر: ان احدهما كاف وان لم يصل الى الاخر على تقدير التفاضل، ويكون حينئذ الحد حقيقة هو الاقل.

الرابع: انه لا قصر في اقل من اربعة، و ان تردد اكثر من مرتين، ولم يصل الى محل الانقطاع.

الخامس: الشك في المسافة لا يوجب القصر، لان الطاهر ان التمام صار اصلاً، فما لم يحصل المخرج عنه شرعاً، لم يجب، بل لم يجز: فلو صلى قصراً معه فبان عدمها، بقضى من غير اشكال، والظاهر انه كذلك على تقدير موافقتها، الا ان يكون جاهلاً، او ظن ذلك، فانه لو كان عالماً بان ليس عليه الا التمام، فقصر، فيكون باطلاً عنده فالاعادة حينئذ.

السادس: الظاهر ان الاعتبار في الرجوع باليوم فقط، لانه قد عرفت: ان كونه موجباً للقصر، هو مساواته في سفر اليوم في المشقة والحكمة، وشغل اليوم في السفر

ولوجهل البلوغ، ولا بيئته اتم.

كده، وقطع ثمانية فراسخ في يوم واحد الذي هو الموجب للقصر في غير صورة الرجوع، ومعلوم ان الليل ليس له هنا دخل ولا لغيره، وان اليوم ليس مذكورا في الرواية، بحيث يمكن شموله لليل لما عرفت، حتى يقال: ان المتبادر منه اليوم مع الليل، هل انه غير ظاهر.

فذهب البعض — بانه يكفي قصد الرجوع ليلا في القصر، مستدلا عليه بالتبادر — غير ظاهر، ويضغه ايضا ان الاصل هو التمام، فلا يخرج عنه الا بالدليل. نعم قديتخيل عدم اعتبار اليوم و الليل ايضا كما في اصل ثمانية فراسخ، و بياض يوم، لانه يكفي قصد ذلك، والخروج الى محل الترخص، للقصر مع باقي الشرايط، و ليس الوصول الى ثمانية فراسخ بيوم ولا اكثر شرطا: و كانه لذلك اعتبارا من البراج الوصول والرجوع فيما دون المشرة على مامر، وان كان فيه ايضا تأمل.

الا انه قد فهم الشرط من الرواية الدالة على اعتبار الرجوع، و كذا كلام الاصحاب، ولان الاصل هو التمام حتى يتحقق خلافه، وبدون قصد الرجوع في اليوم كانه ما كان متحققا، لاجماع ونحوه، و بعده متحقق.

السابع: الظاهر ان منتهى اربعة فراسخ التي يرجع منه الى المنزل الذي خرج منه، لا بد ان لا يكون مما ينقطع به السفر و يجب عليه التمام فيه، و كذا فيما بينها، والا يلزم انقطاع السفر حينئذ، كما لو كان له في وسط ثمانية فراسخ منزل موجب لقطعه، فانه حينئذ لا يقصر على ما قالوا، فتأمل، و سيجئ تحقيقه، وبالجملة يشترط في هذا جميع ما يشترط في الثمانية.

قوله: «ولوجهل البلوغ الخ» قد مر بعض ما يتعلق به، و نزيدها: ان الظاهر ان المراد به عدم العلم و الظن المعمول شرعا؛ فلو شك — او وهم، او ظن البلوغ ظمان غير وجه شرعى (كالشاهدين العاديين) كالحاصل من الواحد، والساء، و بعض الشياخ، مالم يبلغ العلم او الظن القريب منه، بحيث ما بقى الا الاحتمال

العقل البعيد، فانه حينئذ علم عادي — اتم لاصل التمام، وعدم ثبوت الناقل، مع عدم اصل البلوغ.

والظاهر ان البيئة الشرعية هنا، لا تحتاج الى انضمام حكم الحاكم، لانها حجة شرعية في اعظم منها، والاصل عدم اعتبار انضمامه، ولانه قد يتعسر، بل يتعذر فلا ينافي به، مثل الحلال، و دخول الوقت، خصوصا مع تعذر العلم، وان اعتبروا انضمامه في اكثر (كثير خ ل) الاحكام؛ ولكن الامتياز بين ما يحتاج وما لا يحتاج غير واضح.

ويمكن ان يقال: كل ما يتعلق بنفس شخص بحيث لا يتعدى الاثر الى غيره، لا يحتاج في قبول البيئته الى الحاكم والاحتياج فتأمل.

و على تقدير تعارض البيئة بحيث لا يمكن الجمع، بان تشهدا بالاعتبار، ولم يحصل المرجح بوجه، يمكن رجحان التمام، للاصل. والتساقط بالتعارض. وعلى قاعدة ترجيح بيئة الخارج يقدم المثبت، والاول اظهر.

والظاهر عدم وجوب الاعتبار للاصلين المتقدمين، مع اصل البرائة؛ ويمكن التوجوب، لانه مما يتوقف عليه الواجب، كما قيل في رؤية هلال شهر رمضان، والعيد والوقت.

ويمكن ان يقال: ليس مما يتوقف عليه الواجب المطلق، بل هو مشروط بالعلم، والعلم الشرعي حاصل بالعدم للاصل، فلا يكلف بالاعتبار والتفتيش؛ وقد يفرق بينه وبين الامثلة، لو سلمت، بالتعذر غالبا، والتعسر مطلقا، وبانه لا يمكن غالبا الا بخروج وقت الصلاة، ولا يجب للصلاة فيها بعد، فتأمل.

ولو ظهر في الاثناء، فلا كلام في القصر حينئذ لو كان ما بقي مسافة،، والظاهر انه كذلك لو كان مع ما تقدم كذلك، لانكشاف انه كانت المسافة المقصودة الموجبة للقصر حاصلة، فيقصر، والجهل كان عذرا مادام موجودا؛ و يحتمل العدم، والظاهر الاول.

الثانى: القصد اليها، فالهائم وطالب الايق لا يقصران، وان زاد سفرهما، ويقصران فى الرجوع مع البلوغ.

قال الشارح: ومثله لو بلغ الصبي فى الاثناء، وفيه تأمل، لانه الآن كنف، فابتداء السفر مع التكليف من الآن، وهذا هو السفر الموجب للقصر مع عدم كونه مسافة شرعية، بخلاف الاول، فانه هناك انكشف، وظهر كون السفر الذى يقطعه بقصده واختياره، مسافة موجبة للقصر بعد ما لم يكن منكشفا وظاهرا، فتأمل هذا.

واما حال البينتين فواضحة، فكل منهما مكلف بما يشهد به، وهل يجوز اقتداء كل واحدة بالآخرى فالظاهر الجواز لصحة صلاة واحدة عند الكل، وان ذلك فرضه يقينا، وقد مر له نظير، فتذكر.

قوله: «الثانى؛ القصد اليها الخ» قال فى المنتهى: والقصد للمسافة شرط للقصر، فالهائم^١ لا يترخص: وكذا لو قصد مادون المسافة، ثم قصد مادونها دائما، لم يقصر ذاهبا، ولو قطع اضعاف المسافة: ولو عاد طالبا منزله قصران بلغ الحد، والا فلا، وهو قول اهل العلم: فدلل الشرط الثانى هو الاجماع.

ويمكن ان يقال ايضا: المسافة معتبرة، ولا تتحقق الا بالقصد او الفعل، وهو ليس بشرط، فيكون بالقصد.

واستدل برواية رجل عن صفوان قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلا على رأس ميل، فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان، وهى اربعة فراسخ من بغداد، أيفطر اذا اراد الرجوع ويقصر؟ قال: لا يقصر ولا يفطر، لانه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ، انما خرج يريد ان يلحق صاحبه فى بعض الطريق، فتمادى به السير الى الموضع الذى يلمه، ولو انه خرج من منزله يريد النهروان ذاهبا وجائيا لكان عليه ان ينوى من الليل سفرا

(١) أى ذهب لا يدرى أين توجه والهائم المتميز، المتجسس

والاقطار فان هواصبح ولم يتو السفر فبداله من بعدان اصبحت في السفر، قصر ولم يفطر يومه ذلك^١

وهذه وان كانت مرسله، وفي الطريق ابراهيم بن هاشم^٢ الا انها مقبولة (عند خ) الاصحاب، ومؤيدة، وهي ظاهرة في اشتراط القصد؛ وان المسافة، اما هي ثمانية فراسخ، او اربعة ذاهبا وجائيا؛ وان المراد بالثمانية، اهم من الثمانية راسا، او ذاهبا وجائيا، فهي مؤيدة للجمع المذكور فيما تقدم في الشرط الاول؛ ولا يضر لو كان فيها شيء لا يقبل عند الجامع، لجواز الحذف بدليل دون الغير فافهم.

و اعلم ان الاصاله في السفر غير شرط، بل يكفي القصد مع باقي الشرايط، ولو كان تابعا مثل العبد والولد والزوجة والخدام والاسير ولو كان ظلما، بشرط ان يعلم قصد المتبوع الموجب، للقصر وعدم العزم على المود على تقدير حصول الفرصة وزوال المانع: فلو كان من عزمهم المود متى حصل، لا يقصرون؛ ولكن ينبغي ان يكون بحيث يتوقع ويمكن عادة، لا مثل احتمال العتق للعبد والطلاق للزوجة بمجرد التجويز العقلي، نعم لا يبعد ذلك مع حصول بعض الامارات، مثل المواعدة وغيرها، وهؤلاء لو وصلوا الى المقصد، ولم يزل المانع بقوا على التقصير ما لم ينووا مقام المشرة الى ثلاثين ثم يتمون مثل غيرهم.

وكلام المصنف في المنتهى صريح في جواز القصر للعبد والمرثه مع عزمهما بانه متى زال اليد عنها رجعا: حيث قال: لو اخرج مكرها الى المسافة كالا سير قصر، لانه مسافر صفر ابعدا غير محرم فابيح له التقصير كالمختار والعبد مع السيد، والمرثه مع الزوج اذا عزموا على الرجوع مع زوال اليد عنها، خلافا للشافعي، قال: لانه غير فاءو للسفر ولا جازم به، فان نيته انه متى خلى رجعا؛ والجواب: النقص بالعبد والمرثه قوله (خلافا) اشارة الى خلافه في الاسير في القصر، فانه اوجب الاتمام

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢) مستد الحديث كما في التهذيب (محمد بن الحسن الصغار عن ابراهيم بن هاشم، عن رجل، عن صفوان)

الثالث: عدم قطع السفر بنية الإقامة عشرة فمأزاد في الاثناء، او بوصوله بلداً له فيه ملك قد استوطنه ستة اشهر فصاعداً.

لدليله المذكور؛ و اشار المصنف في الجواب الى نقض الدليل، مع تخلف المدعى، فانه متفق في العبد والمرثة مع جريان دليله، وهو قوله (لانه الح) والمصنف استدل على جواز القصر في الاسير، بالقياس، الزاماً له، على المختار، والمرثة والعبد مع الزوج والسيد مع العزم، حتى يصيرا مثل الاسير فهو صريح في موضحين.

لما ادرى الشارح من اى كتابه نقل خلافه: حيث قال: ولو جوزت الزوجة الطلاق، والعبد العتق وعزماً على الرجوع متى حصل، فلا ترخص عند المصنف مطلقاً وقيداً الشهيد بمحصل اماره لذلك والآبتياء على بقاء الاستيلاء وعدم دفعه بالاحتمال البعيد، وهو حسن.

قوله: «الثالث: عدم قطع السفر الخ» الظاهر المراد به قصد قطع السفر بما يقطعه و يوجب الاتمام، من الوصول الى المواضع التي توجب الاتمام: مثل قصد اقامة العشرة، وقصد الوصول الى بلده، او ببلده فيه ملك مع الشرط وغير ذلك؛ و ذكر البعض، واحال الباقي عليه للظهور.

و يحتمل عدم نية الوصول الى موضع التخيير ايضاً مع قصد الاتمام فيه، والظاهر عدم لتحقيق المسافة، وعدم العلم بكون ذلك شرطاً، ولأن الاتمام فيه لاينا في السفر، فتأمل.

وانما قلنا ان المراد ذلك، لان الظاهر بيان شرط القصر، لا استمراره، ولكون الباقي شرطاً له؛ ولتركه ما يوجب الاتمام: مثل الوصول الى بلد مع بقاء ثلاثين يوماً فيه متردداً، ولان المصنف قال في المنتهى: وعدم قطع السفر شرط: والقطع يحصل بامرین، احدهما ان يعزم على الإقامة في اثناء المسافة عشرة ايام، فيتم في ذلك الموضع وفي الطريق ان لم يبلغ مسافة الخ وهو صريح فيما نقول، ولانه سيجيىء انقطاع السفر باقامة العشرة، ولانه احوح الى البيان، وللتصريح في تنمة المتن من

التفريع على ما قلناه.

و يمكن حملها على الاعم من كونه شرطا لحدوث القصر و دوامه، و هو اوفق للتفريع^١

و اما دليل القطع بالامر الاول: فهو ان ذلك الموضع المقصود فيه الإقامة عشرة، حكمه حكم البلد في وجوب الاتمام كما سيجئني، فع ذلك يصير هو مقصودا في السفر، فالسفر اليه سفر الى بلده واهله، ومنه كذلك، فلو لم يكن اليه ومنه مسافة لم يجب القصر، لانه ليس سفر موجب؛ و ذلك مثل ان يقصد من دارقامته بلده (بلدا خ ل) و لم يكن ما بينها مسافة، والظاهر عدم الخلاف ايضا فيه، و هذا هو الوجه في الامر الثاني^٢

و لكن تحقق الحكم في موضع الإقامة عشراً، لا كلام فيه، و عليه روايات صحيحة، مع عدم الخلاف ايضا كما سيجئني، بخلاف الثاني، فان فيه تاملاً. فنحن او لا نذكر من الروايات ما هي المعتبرة، و هي رواية اسماعيل بن الفضل قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر من ارض الى ارض، و انما ينزل قراه وضيعة؟ قال: اذا نزلت قراك وارضك (ضيعة بك يـ) فاتم الصلاة و اذا كنت في غير ارضك فقصر^٣ وفي الطريق ابان بن عثمان^٤ وقد عرفت حاله. و رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج في سفر فيمر بقرية له، او دار فينزل فيها؟ قال: يتم الصلاة ولو لم يكن له الا نخلة واحدة ولا يقصر، وليصم اذا حضره الصوم و هو فيها^٥ وفي الطريق احمد بن الحسن بن علي

(١) وهو قوله قلنس سره: بعد ذلك: فلو كان بين مخرجه و موطنه اومانوى الإقامة فيه مسافة قصر الحج.

(٢) قال في المنتهى: الثاني ان يكون له في الاثناء منزل قعاسطونه ستة اشهر فصاعداً، سح.

(٣) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة المسافر، حديث: ٢

(٤) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن عبد الله، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة،

عن ابان بن عثمان عن اسماعيل بن فضل)

(٥) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة المسافر، حديث: ٥

بن فضال، وكذا عمرو بن سعيد، ومصلق بن صدقة: قيل: الكل فطحيون إلا أنهم ثقات مع عمار^١ فالخبر موثق.

والشيخ حملها وأمثالها تارة على النازل للإقامة فلا فرق في الملك وغيره حبسًا، بقريئة رواية عبدالله بن مسان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من أتى ضيعته ثم لم يرد المقام عشرة أيام قصر، وإن أراد المقام عشرة أيام أتم الصلاة^٢ وفيه اسماعيل بن مزار أو يسار وكلاهما مجهولان^٣: ورواية موسى بن حمزة بن بزيع قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك إن لي ضيعة دون بغداد فأنخرج من الكوفة أريد بغداد فأقيم في تلك الضيعة أقصرًا وأتم؟ فقال: إن لم تنو المقام عشرا (عشرة أيام ثل) فقصر^٤ وموسى مجهول^٥.

وتارة أخرى على من يمر بمنزل له كان قد استوطنه ستة أشهر فصاعدًا، مستدلاً بصحيفة على بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: الرجل يتخذ المنزل فيمر به، أيتم أم يقصر؟ قال: كل منزل لا تستوطنه، فليس لك منزل، وليس لك أن تتم فيه^٦.

وصحيفة حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يسافر فيمر بالمنزل له في الطريق، يتم الصلاة أم يقصر؟ قال يقصر، إنما هو المنزل الذي توطنه^٧.

(١) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن حسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد الدائلي، عن مصلق بن صدقة، عن عمار بن موسى).

(٢) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٦.

(٣) سند الحديث كما في التهذيب (سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن اسماعيل بن مزار (يسارح ل) عن يوسف بن عبدالرحمان، عن عبدالله بن مسان).

(٤) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٧.

(٥) سند الحديث كما في التهذيب (سعد بن عبدالله، عن إبراهيم، عن البرقي، عن سليمان بن حمير الجعفي، عن موسى بن حمزة بن بزيع).

(٦) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٦.

(٧) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٨.

و صحيحة سعد بن ابي خلف، قال سال علي بن يقطين ابا الحسن الاول عليه السلام عن الدار تكون للرجل بمصر، او الضيعة فيمر بها؟ قال: ان كان بما قد سكنه اتم فيه الصلاة، وان كان مما لم يسكنه فليقصّر^١

و صحيحة علي بن يقطين قال: قلت لابي الحسن الاول عليه السلام: ان لي ضيا عا ومنازل بين القرية و القريتين، الفرسخ و الفرسخان والثلاثة؟ فقال: كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير^٢

و صحيحة الحسين عن علي قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن رجل يمر ببعض الامصار و له بالمصر دار، و ليس بالمصر وطنه، اتم صلاته ام يقصر؟ قال: يقصر الصلاة، (والضياع) مثل ذلك اذا مر بها الخ^٣ و رواية محمد بن اسماعيل بن بزيع عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألت عن الرجل يقصر في ضيعته؟ فقال: لا بأس ما لم ينو مقام عشرة ايام، الا ان يكون له فيها منزل يستوطنه، فقلت ما الاستيطان؟ فقال: ان يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة اشهر، فاذا كان كذلك يتم فيها متى دخلها، قال واخبرني محمد بن اسماعيل انه صلى في ضيعته فقصر في صلاته^٤ و في طريق التهذيب احمد بن الحسين، كانه احمد بن الحسن كما قال في الاستبصار احمد بن الحسن، كانه ابن الحسن بن علي بن فضال، قيل انه فطحى ثقة، والمصنف قال في الخلاصة: انا اتوقف في روايته، ومع ذلك سمى هذا الخبر في المنتهى بالصحيح، حيث قال: لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن بزيع الخ، نعم ذلك صحيح في الفقيه؛ فان كان القول بها باعتبار ان الشيخ روى ذلك عن الصدوق وطريقه اليه صحيح، فذلك صحيح، ولكنه بعيد، اذ ليس مثل

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة للمسافر حديث: ٩

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة للمسافر حديث: ١٠

(٣) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة للمسافر حديث: ٧

(٤) الوسائل باب (١٤) من ابواب صلاة للمسافر حديث: ١١

ذلك دأبه.

و رواية عبدالله بن بكير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة و هو من اهل الكوفة له بهادار و منزل فيمر بالكوفة، و انما هو مجتاز لا يريد المقام الا بقدر ما يتجهز يوما او يومين؟ قال: يقيم في جانب المصر و يقصر، قلت فان دخل اهله؟ قال: عليه التمام^١ و يمكن حل الجلوس في جانب المصر، على انه كان محل الترخص.

فالذى يقتضيه النظر في الاخبار و القواعد، هو القصر، ما لم يصل الى موضع يكون له فيه منزل سكن في ذلك المنزل ستة اشهر، فيتم اذا وصل الى ذلك الموضع، مثل ما وصل الى بلده، و بلدة الاقامة، و بالجملة: صار البلد او القرية التي فيه ذلك المسكن بمنزلة بلده و دار اقامته، كما هو صريح في صحيحة محمد، و ينبغي العمل بها، و حل غيرها عليها ان امكن، والا التقييد بالاقامة عشرة، كما قيد الشيخ في كتابيه رواية عمار وغيرها بها؛ ولا يضر عدم ظهور فائدة الوصل، مع عدم الصحة والصراحة في كفاية مثل النخلة، والمعارضة بالاكثر والاصح والاصح.

و بالجملة قد دلت الادلة: من الكتاب، والسنة، والاجماع، على وجوب القصر بعد تحقق السفر المقتضى، الا ما اخرج الدليل، وما اخرج غير ما ذكرناه فيها نحن فيه؛ وله مؤيد، خصوصا الاخبار الدالة على ان كل مسافر وصل موضعا، يقصر الصلاة الا ان ينوى اقامة عشرة ايام، او يقيم ثلاثين يوما متردداً و الاخبار الصحيحة متظافرة عليه، فتأمل.

فروع

الاول: الظاهر عدم اشتراط الملك للاتمام في بلده الذي هو منه ونشأ فيه، و هو مستوطنه مدة عمره.

الثاني: لو قطع استيطانه من بلده، هل بقى حكمه ذلك أم لا؟ بل لابد للبقاء من الملك المذكور: ظاهر الروايات والقواعد هو الثاني.

الثالث: هل يشترط إقامة ستة أشهر في بلد اتخذ دار إقامة، للإتمام فيه أم لا؟ ظاهرهم ذلك لعل في صحيحة محمد بن اسماعيل المتقدمة إشارة إليه، فتأمل.

الرابع: هل يلزم وجود الملك المذكور في أي بلد جعله وطنه دائما أم لا؟ يحتمل كفاية الاستيطان ستة أشهر مع قصد السكون مدة العمر من دون اشتراط الملك لعدم انقطاع سفر من كان في بلد ثلاثين سنة، مع قصد بقاء مدة العمر، ولم يكن له ملك به، بدون نية الإقامة ونحوها؛ ولصدق المنزل للإنسان بالعارية والاجارة مثلا مع قصد الدوام، فيدخل تحت الاخبار.

فتأمل، فإنها ظاهرة في الملك، فيقتصر مع عدم الملك المذكور ويؤيده الاستصحاب، والروايات الدالة على أن المسافر يقصر مادام لم ينو إقامة العشرة، وهي كثيرة صحيحة.

ويدل على التمام عدم السفر عرفا، وإن التمام أصل، وبعض الاخبار الواردة، في الإتمام في أهله، فتأمل فإن الظاهر الفرق بين بلده الذي استوطنه دائما وغيره، خصوصا إذا كان مقام آبائه وموطنهم، ويكون المراد بتلك الاخبار غير ذلك البلد على ما هو الظاهر، فيمكن الفرق بين المولد والمستوطن، فتأمل.

الخامس: الظاهر جريان الحكم في المنازل المتعددة، إذا وجدت الشرايط وكانت الكل دار إقامة مدة العمر، على سبيل التوزيع والتناوب، لعدم الفرق والصدق.

السادس: الظاهر اشتراط بقاء الملك، لظاهر الاخبار فيزول الحكم بزواله.

السابع: الظاهر عدم اشتراط التوالى، للصدق.

الثامن: الظاهر عدم اشتراط إتمام الصلوة، بقطع السفر، حتى لم يكن الإقامة ثلاثين يوما متريدا، كافيا، ولو حصل مرات متعددة.

وقال الشارح: يشترط الصلاة في السنة تماما بنية الإقامة، لأنه المصهور من

فلو كان بين مخرجه وموطنه، أو مائوى الإقامة فيه مسافة قصر فى الطريق خاصة، والا اتم فيه ايضا، ولو كانت له عدة مواطن اتم فيها، و اجتمعت المسافة فيما بين كل موطنين، فيقصر مع بلوغ الحد فى طريقه خاصة:

الرابع: كون السفر سايفاً، فلا يترخص العاصى.

الإقامة.

لان الظاهر من الإقامة هو المعنى العرفى فى العام واللغوى، وهو ظاهر، ومتبادر الى الفهم، وليس المعنى الشرعى الذى قد يقصد بقريئة ظاهراً هنا، وما صارت حقيقة شرعية بحيث كلها اطلقت فهم منها ذلك، وهو الذى نجد، فان من اقام فى بلد سنتين أو أكثر، ثلاثين، ثلاثين، متردداً، يبعد عدم صدق انه اقام فيه ستة اشهر.

التاسع: الاشهر اذا وقعت هلالية عرفية فيها، والا فالظاهر انه (ثلاثون) ليلة، ولو بالتكيل.

قوله: «فلو كان بين الخ» قد علم وجه التفرع ودليله مما سبق، وان حكم موضع الإقامة حكم البلد، وينتهى السفر هنا كما ينتهى فى البلد بالوصول الى محل الترخص، ويحصل بالخروج عنه من غير فرق، وهو ظاهر وعدم حكمه حكم البلد — باعتبار انه لو رجع عن نية الإقامة قبل الصلاة تماماً يرجع الى القصر — ليس بما يضعف ذلك كما قاله الشارح، لان المماثلة انما حصلت بالنية، فعنى كون حكمه حكم البلد، مادام متصفاً بذلك الوصف، وهو ظاهر.

قوله: «الرابع: كون السفر سايفاً الخ» وجوب القصر فى جميع افراد السفر السايف — واجباً كان او مندوباً او مباحاً او مكروهاً — مما ادعى عليه الاجماع والمنتهى، ويدل عليه بعض الاخبار فى الجملة.

واما عدم الجواز فى السفر المحرم، فالظاهر ان ذلك ايضا اجماعى عندهم: قال فى المنتهى: ويشترط فى الترخص كون السفر سايفاً واجباً، كحجة الاسلام، او

مندوبا كالزيارات، او مباحا كالتجارات، ذهب اليه علمائنا، وهو قول اكثر اهل العلم، ونقل عن بعض العامة عدمه الا في حج او جهاد؛ وعن ابي حنيفة الجواز في سفر المعصية ايضا.

وقال فيه ايضا: لو سافر للهو والتنزه بالصيد مطرا لم يقصر، ذهب اليه علمائنا اجمع، فيه تأمل وسيجيء الاخبار والدليل العقلي.

ثم اعلم ان الظاهر من كلامهم: ان كل من كان عاصيا بسفره، بمعنى عدم جواز السفر له و تحريمه عليه لم يرخص في التقصير مطلقا، سواء كانت الغاية من سفره حراما ام لا، وقد مثله الشارح بالحارب من الرجف، ومن سلك طريقا يخوفا مع ظنه عدم السلامة، او تلف المال المحضف، وان كان الغرض من سفره التجارة و الزيادة وصلة الرحم والحج وغيرها، ومثل تارك عرفة والجمعة، و سفر العبد و الزوجة مع عدم الاذن.

و خصصه الشارح بمن كان الغرض والغاية من سفره حراما، او جزئه حراما، ولكن يجب تقييده بحيث لو لم يكن ذلك الجزء المحرم، لم يسافر، فيمكن ادخاله في الاول، مثل له بتابع الجائر الظاهر في جوره، والاولى بجائز^٢ ويكون المقصود من السفر هو الجور و قاطع الطريق والباغي، والتاجر في المحرمات، والساعي على ضرر بقوم مسلمين، او كفار محترمين، والعبد المسافر للاباق، و الزوجة الخارجة لاجل النشوز.

(١) قال في روض الجنان ص: ٣٨٨ عند قول المصنف: (فلا يترخص العاصي) ما هذا لفظه. (بسفره) وهو من كاد غاية سفره هي المعصية، كتابع الجائر، وقاطع الطريق، والباغي، والتاجر في المحرمات والساعي على ضرر بقوم من المسلمين، بل المحترمين وان كانوا كفارا، ومنه العبد المسافر لاجل الاباق، والزوجة الخارجة لاجل النشوز او كانت المعصية جزءا من الغاية، كما لو قصد مع ما ذكر التجارة او غيرها. وقد هذا اصحاب من العاصي بسفره مطلق الايق، والناشر وتارك الجمعة بعد وجوبها، ووقوف عرفة كذلك، والفار من الرجف، ومن سلك طريقا محرما يطلب منه ظن التلف على النفس، او على ماله المحضف انتهى.

(٢) يعني ان الاول التحليل بالجائز لا بتابع الجائر.

و في بعض هذه الامثلة — والفرق بينها على الوجه المذكور، و كذا في حرمة السفر بجمرة الغاية و اباحة الغاية مع تحريم السفر مطلقا — مناقشة.

على انه لا ينبغي كون مثل سفر العبد و الزوجة و تارك الجمعة و العرفة محرما عندهم على زعمه اصلا، لانهم مأمورون بالاطاعة، و فعل العرفة و الجمعة، و الامر بالشيء عنده لا يستلزم النهي عن الضد الخاص، و لا شك انها اخذ ادخال خاصة، الا ان يكون هناك نهى خاص، و الظاهر انه ليس ذلك في الكل، ولهذا صرح به فيما ياتي بقوله، ادخال هذه الافراد الخ.

مع انه لا فرق بعد القول بالتحريم، بين المحرمات بمثل ما ذكره فرقا يوجب احدهما القصر دون الاخر.

و ان دليله العقلي — و هو ان الرخصة لمن يفعل المحرم لا يناسب الحكمة (الحكم خ) و انها اعانة على المعصية و هي قبيحة لا تصدر عن الحكيم، و كذا دليل الاجماع، و بعض الاخبار على ما ستسمع — مطلق يشمل القسمين، نعم لا تصريح بالعموم في الاخبار، لا على افراد ما اختاره الشارح، ولا على ما اختاره الاصحاب، و الاشارة الى العموم مطلقا موجودة؛ فالقول بان ادخال هذه الافراد (اعني الامثلة الاول، التي ليس المقصود من السفر فيها، بمحرم) يقتضي المنع من ترخيص كل تارك الواجب، اى بالسفر؛ فلا فرق حينئذ بين استلزام سفر التجارة ترك صلاة الجمعة و نحوها، و بين استلزامه ترك غيرها، كتعلم العلم الواجب عينا او كفاية، بل الامر في هذا الواجب اقوى؛ و هذا يقتضي عدم تحقق الترخيص الا لأوحدى الناس لكن الموجود من النصوص في ذلك لا يدل على ادخال هذا القسم، ولا على مطلق العاصي، و انما دلت على السفر الذي غايته المعصية ^١ — ليس بواضح؛ لانه لو سلم عدم الفرق، فلا تسلم عدم تحقق الترخيص الا لأوحدى الناس، لما مر مرارا: ان

(١) من قوله: (بان ادخال هذه الافراد) الى قوله: (غايته المعصية) الا ما بين القففتين، من كلام روض الجنان. و قوله. (ليس بواضح) خبر لقوله قلنس سره: (فالقول)

ليس الواجب على الناس كله تحصيل جميع الواجبات التي ذكروها بالدليل او التقليد على الوجه الذي اعتبره البعض، منهم الشارح على الظاهر، لاستلزامه التكليف بالمحال (او بالمشاق المتقاعلا ونقلاو يستلزم تعطيل العبادات والاحكام، بل ليس عليهم في الفروع الا ما وصل اليه وجوبه ووجوب تعلمه، والذي لم يترك ذلك) (ليس منحصر في الأوحدي).

وعلى تقدير الوجوب على الوجه المذكور، يحتمل حصوله لغير الأوحدي وكذا يكفيهم في الاصول شيء قليل على ما مر مرارا، وقد عرفت انه لا يوجد الخالي عنه من الشيعة الا نادرا).

و ان كان ما ذكره، باعتبار وجوب الاجتهاد على كل احد كما هو الظاهر من كلامه، فهو باعده؛ فان تكليف محوز - لا تكاد تفهم البديهيات، وتكليف العصبية كذلك في من تسع قبل فعل الصلاة، بجميع ما ذكره على وجه ذكره - محال ظاهر، فانها كيف تُحصل الواجبات بالاجتهاد بعد معرفة اصولها بالدليل على ما ذكره، ومقدماته التي يعجز عنها الفحول بعد تحصيل المقدمات في خمسين وستين سنة.

وبالجمله الحكم بالعصيان الا لأوحدي الناس و ان لم نقل بلزوم عدم الترخص كما يقوله، في غاية الاشكال، مع احتياج الناس في المدار والمعاش و الطلاق والمعاملات، بل اكثر الامور، الى العدول في كل بلدة بلدة، فكيف اذا عدم عن الدنيا، بل يلزم كون الناس كلهم الا نادرا عاصين، و ان كانوا في العبادات المنذوبة والواجبات الموسعة، ولا يصح ذلك منهم اصلا؛ ولا يستبعد الشارح من ذلك و يستبعد من عدم الترخص الا لأوحدي الناس؛ لان في الحضر ايضا يتركون التعلم.

على انه لهم ان يسلّموا عدم الترخص الا لأوحدي، كتسليم الشارح عصيان الكل الا لأوحدي الناس؛ فانه ليس بابعده، بل يلزم بطلان صلاتهم ونحوها في الحضر ايضا.

و بالجمله لا ينبغي مثل هذا القول في مثل هذه المسئلة؛ بل ينبغي بمأشاة العلماء المتقدمين، مع التذكر التام في كلامهم، و التأويل و التصرف مهيا امكن، و الانطباق على قوانين الشرع الشريف السهل السمع، و نفي الحرج والصيق عن عباد الله تعالى.

على انه قد يناقش في الواجب الكفائي وهو ظاهر؛ لعدم ظهور خلوا الزمان عن المجتهد و ان كان متجزيا، فيجوز نقل الخلافات عنه و انتشارها، و يكفي اشتغال من يقرب منه الاجتهاد فيسقط عن غيره.

و على فرض العدم، فالظاهر عدم الوجوب على الكل، بل على من يتوقع منه ذلك، و يجوز العمل لهم و لغيرهم بقول العلماء المتقدمين حينئذ والاحتياط ان امكن حتى يوجد.

على انه قد منع في الذكرى خلوا الزمان عن المجتهد، و ايضا يقال: انه لا يتم هذا على (ما ظ) من اخترت: من عدم دلالة الامر على النهي عن الضد الخاص، و ان ليس ذلك كلام المحققين، فتأمل، فان هذا البحث قد مر مرارا.

و اما الاخبار الدالة على ذلك: فهي رواية على بن اسباط عن ابن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصيد اليوم و اليومين والثلاثة، ايقصر الصلاة؟ قال: لا، الا ان يشيع الرجل اخاه في الدين فان التصيد مسير باطل لا تقصر الصلاة فيه، و قال: يقصر اذا شيع اخاه^١ هذه بطريقين الى على بن اسباط، و هي ظاهرة في المنع عن التقصير في مطلق مسير باطل يريد التصيد لللهو على ما هو الغالب.

و رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (من اضطر غير باغ ولا عاد^٢) قال: الباغي: الصيد والعادي السارق، وليس لها ان

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة المسافر حديث ٧٠

(٢) البقرة ١٧٣

ياكلا الميتة اذا اضطرا اليها، هي عليها حرام، ليس عليها كما هي على المسلمين،
وليس لهما ان يقصرا في الصلاة^١

و رواية عبيد بن زرارة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى
الصيد ايقصر او يتم؟ قال: يتم، لانه ليس بمسير حق^٢ ولا شك ان جميع اسفار
المعصية مسير باطل و ليس بحق.

وفي مرسل عنه عليه السلام قال قلت له الرجل يخرج الى الصيد مسيرة يوم او
يومين (او ثلاثة) يقصر او يتم؟ فقال: ان خرج لقوته وقوت عياله، فليفطر و
ليقصر، و ان خرج لطلب الفضول فلا، ولا كرامة^٣ فيها اشعار بالصلة هذه في الفقيه
ايضا في الخارج الى الصيد.

و رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألت عن من يخرج عن اهله
بالصقورة والبراة والكلاب يتنزه الليلة والليتين والثلاثة، هل يقصر من صلاته
ام لا يقصر؟ قال: انما خرج في هوا لا يقصر، قلت: الرجل يشيع اخاه اليوم و
اليومين في شهر رمضان؟ قال: يفطر و يقصر، فان ذلك حق عليه^٤
فيها ايضا اشارة الى ان الخارج في حرام لا يقصر، والظاهر صدقه على محل
النزاع.

و رواية اسماعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه قال: سبعة لا يقصرون
الصلاة، الجاني الذي يدور في جبايته، والامير الذي يدور في امارته، والتاجر الذي
يدور في تجارته من سوق الى سوق، والراعي، والبدوي الذي يطلب مواضع القطر و
منبت الشجر، والرجل الذي يطلب الصيد يريد به هوا الدنيا، والمحارب الذي يقطع

(١) الوسائل باب (٨) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٥

(٤) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١ و اورد ديله في باب (١٠) من هذه الابواب

السييل^١

و رواية عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: من سافر قصر و افطر، إلا ان يكون رجلا سفره الى صيد، او في محبة الله، أو رسول لمن يعصى الله، أو في طلب عدوا أو شعباء، أو سعاية أو ضرر على قوم من المسلمين^٢ وهذه كالصريح في المطلب، وتدل على تحريم الرسالة لمن يعصى الله، كانه فيما يعصى الله، وظاهرها عامة.

و رواية أبي سعيد الخراساني قال: دخل رجلان على أبي الحسن الرضا عليه السلام بخراسان فسألاه عن التقصير؟ فقال، لاحدهما وجب عليك التقصير، لانك قصدتني، وقال للاخر وجب عليك التمام، لانك قصدت السلطان^٣

فيها دلالة على تحريم قصد السلطان الجور، فلا زمته وخدمته بالطريق الاولى، و يؤيده ما سبق من تحريم رسالته.

و اعلم ان ليس هنا خبر يكون سنده خاليا عن قصور الرواية عمار بن مروان، فانها صحيحة في العقبة على الظاهر، وهي ظاهرة في التعميم الذي ذكره الاصحاب؛ وقال في المنتهى: ان رواية عبيد بن زرارة موثقة، وفيه تأمل، لجهل ابن فضال^٤ الواقع في الطريق.

واما دلالتها على العموم فظاهرة في البعض، فالاعتماد هنا على قول الاصحاب، ونقل الاجماع على مامر، وعدم وجود الخلاف، مع التأييد بالاخبار الكثيرة المشهورة المعمولة، وبالوجه العقلي الذي تقدم.

ويستفاد التعميم من كلامهم، حتى قال في المنتهى، بعد رواية عبيد، والتعليل

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٨) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣

(٣) الوسائل باب (٨) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٦

(٤) مستند الحديث كما في التهذيب (احمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة).

يدل على التعميم، وماير كلامهم في بيان اصل المسئلة فانهم يعدون من شروط القصر ان يكون السفر سائفا.

فالتخصيص ببعض المحرمات على ما ذكره الشارح، غير ظاهر الوجه؛ اذا لا دليل على ذلك؛ فانه ان كان العمل بالدليل العقلى فهو عام، والاجماع كذلك؛ و الشهرة والعبارات، وان كان بالاخبار مع عدم صحة الاكثر فليس فيها ايضا تخصيص بما ذكره، و التعميم في جميعه، لانه ان كان النظر الى ما نص فيها فهو امور خاصة، و ان كان الى الظاهر، مثل ما يستفاد من التعليل و الاشارة فهو عام، فتأمل، هذا.

و اعلم انه يمكن الفرق بينا مثله الاصحاب وقالوا بعدم الترخص معه وبين ما الزمهم الشارح به مثل تارك التعلم بالسفر؛ بان المراد بالحرم الذي يوجب القصر، هو المحرم اصالة، بان يكون النهي من الشارع ورد به صريحا، لا المستلزم له، فان المحرم فيما ذكره ترك التعلم، لا السفر، بل هو حرام بالاستلزام، و ماورد من الشارع النهي به صريحا.

او يقال: المراد بالعاصي بالسفر ما يكون السبب هو السفر، ولا شك في وجود هذا المعنى في العبد والزوجة مع عدم الاذن، وكذا في الفار عن الزحف، فان الفرار كبيرة، ويمكن وجود النهي في تارك العرفة والجمعة ايضا، وخضائه عنا لا يدل على العدم، و ان لم يكن ذلك فيمكن القول بجواز الترخص، على ان في الجمعة اشكالا صرفته في محله، بخلاف تارك التعلم.

او يقال: ان الفرق بينها وبين تارك التعلم، انه هو تاركه و فاعل للمحرم سواء سافر ام لا، وليس السبب هو السفر، بل عزمه مع عدم فعله ذلك، و ان كان ذلك حاصلًا مع كونه في السفر ايضا، لانه السبب.

ولو فرض ان لا سبب له الا السفر الغير الضروري، يقال بعدم الترخص؛ و

والصائد للتجارة يقصر في صلاته وصومه على رأى.

ليس محذور الشارح هنا بوجود، وهو لزوم عدم التقصير الا لأحدى من الناس، وهو ظاهر على معتقده ايضا، اذ قليل من الناس على ذلك الوصف، يعنى ما يكون سبب تركه لواجباته (الواجبات خ) الا السفر الغير الضرورى.

ولو فرض جريان مثل ذلك ق امثلة الاصحاب، لا مكن القول بجواز الترخيص للتارك حينئذ ايضا، وهذا ظاهرهم جواز الترخيص لتارك الحج، وهو تارك للعرفة واعظم.

فتأمل فيه؛ فانه يؤيد عدم القول بالتعميم، عدم صحة الاخبار، وصراحتها، وعدم ظهور الاجماع على العموم الشامل لمثلها، ولهذا ما ذكروه مع كثرة ذكرهم الامثلة، ولو كانت منها. كان ينبغى الذكر، فانها احوج الى الذكر، لحقائنها وعموم الهوى.

و بالجملة يغلب الظن بوجوب القصر، على من زعم الشارح كونهم عاصين بسبب ترك التعلم والاشتغال بالعلم، والدليل عليه عموم ادلة القصر، وظهور شمولها لهم، مع عدم ظهور دليل الاستثناء فيهم، بل هنا القول به ايضا غير ظاهر؛ فاما ليسوا بعاصين اصلا على ما قلناه اولاً، او عاصين، الا انه لا عموم في عدم ترخيص كل عاص، بحيث يدخلون فيه على ما قلناه ثانياً، وقد اشربا الى مثله في صلاة الجمعة ايضا، فتذكر، فتأمل، والله الهادى.

قوله: «والصائد للتجارة يقصر الخ» دليله واضح، وهو وجود مقتضى، وهو السفر مع الشرايط لدليله، وعدم المانع، هنا الاصيد للتجارة، وهو غير مانع، للاصل و كونه صائفاً.

والظاهر عدم ما نعيته وقد ادعى الشارح الاجماع على عدم كون السفر للتجارة في غير قصد الصيد مانعاً، وان الصيد للتجارة مثله.

وهو محل التأمل لان القائل بوجوب اتمام الصلاة، لا يسلم مثلثته وعد مانعته

مطلقاً، بل نقل الاجماع هو ايضاً^١ عن ابن ادريس على اتمام الصلاة، فهو بالحقيقة اجماع على الماتية.

و ايضاً يمكن ان يستدل بالاخبار الدالة على وجوب التقصير على المتصيد مطلقاً، و اذا لم يكن للهو مثلاً مثل رواية عبدالله قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتصيد؟ فقال: ان كان يدور حوله فلا يقصر، و ان كان تجاوز الوقت قليلاً قصر^٢

الظاهر مراده على التقصير مع قصد المسافة، لغيرها^٣ و ظاهرها عموم المتصيد حيث ترك التفصيل، و خرج المتصيد للهو بالاجماع المنقول في المنتهى على ما مر، والاخبار الكثيرة المتقدمة، فيبقى الباقي تحتها، و غيرها مما تقدم من الاخبار و بان الافطار ثابت بالاجماع والاخبار فكذا قصر الصلاة، لما في صحبة معاوية بن وهب عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: هذا واحداً قصرت افطرت و اذا افطرت قصرت^٤ و ظاهرها عموم العرف، و ان قيل ان (اذا) للاهمال: قال الشارح: لان في (اذا) معنى الشرط، فيعم.

و عموم الشرطية بدون سورها، غير ظاهر، وليس للشيخين و ابن ادريس دليل واضح على ذلك والاجماع المنقول في مثلها ليس بحجة؛ والحاصل انه لا ينبغي النزاع في ان الصيد للقوت او التجارة او وجه اخر مباح، موجب للقصر مطلقاً مع الشرايط، بل صيد اللهو ايضاً لولا الاجماع المنقول، و بعض الاخبار الدالة على ذلك و على تحريم صيد اللهو، و تحريم اللهو، و عدم الخلاف.

(١) قال الشارح في روض الجنان ص (٣٨٨) ما هنا لفظه (وتبه — اي المصنف — بالرأى على خلاف جماعة من الاصحاب مهم الشيخان حيث اوجبوا اتمام الصلاة، بل ادعى عليه ابن ادريس الاجماع، انتهى موضع الحاجة

(٢) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٣) اي لا حل غير هذه الرواية

(٤) الوسائل كتاب الصوم باب (٤) من ابواب من يصح منه الصوم حديث: ١

الخامس: عدم زيادة السفر على الحضر، كالمكاري، والملاح، و طالب القطر والنبت، والامواق، والبريد، والضابط ان لا يقيم في بلد عشرة ايام، فان اقام احدهم عشرة فصاعدا قصر، والا اتم ليلا ونهارا على رأى.

على ان تحرم اللهو ومعناه غير ظاهر عندي، لعدم صحة الاخبار، وعدم بيان اللهو، فالعمدة في ذلك الاجماع المتقدم مع عدم الخلاف، مؤيدا بالاخبار.

قوله: «الخامس: عدم زيادة السفر على الحضر الخ» قال الشارح تسمية هذا النوع: زائد السفر، وكثير السفر حقيقة شرعية بالشرايط المذكورة؛ وآية الحقيقة فيه مبادرة ذهن اهل هذا العرف عند اطلاق اللفظ الى من اتصف بالشروط المذكورة، وحينئذ فلا يرد عليه ما اورد المحقق في المعتبر، من انتقاضه بجمع عشرة في بلد و مسافر عشرين، فانه يصدق عليه زيادة السفر على الحضر مع ان فرضه القصر اجماعا، قال: بل الاولى ان يقال: ان لا يكون ممن يلزمه الاتمام سفرا كما تضمنته الروايات السابقة، وما ذكره من الاولوية غير ظاهره لعدم انحصار المتم سفرا ليمن ذكره، فلا يكون العبارة مفيدة للمقصود، فان العاصي بسفره و طالب الاقب مع تماديه في السفر، و كل من لم يقصد المسافة مع وصوله اليها، او قبل وصوله، يصدق عليه انه متم سفرا، وليس مقصودا هنا^١

وانت تعلم ان ليس هنا حقيقة شرعية، بل ما ثبت حقيقة شرعية اصلا، مع انه ما يحتاج اليها، بل يكفيه الحقيقة العرفية لاهل الشرع: ومع ذلك يمكن منعها خصوصا في زيادة السفر وكثرة السفر، وان سلم في كثير السفر، ومعلوم ايضا: ان مقصود المحقق الاتمام بسبب كثرة السفر بعد تحقق باقي الشرايط، فلا يرد نقض الشارح.

والاولى ان يقال: ان لا يكون مكاريا، ويسمى ما يخرج في الخبر الصحيح

بخصوصه، أو بعبارة تخصه كما ستعلم.

ثم أعلم: أن ما يستفاد من كلام بعض الأصحاب من جعل هذا الشرط: عدم كون السفر أكثر من الحضر، وعدم كونه كثير السفر هو المشهور، وما أجد له مستندا، فلا ينبغي النظر إليه، والبحث في تحققه: بأنه يتحقق في المرتبة الثانية، أو الثالثة، وغيرها من الأبحاث المتعلقة به، بل الذي يستفاد من الأخبار ما يفهم بعد الإطلاع عليها؛ وهي صحيحة محمد بن مسلم (قالها في المختلف) عن أحدهما عليهما السلام قال: ليس على الملاحين في سفينتهم تقصير، ولا على المكارين، ولا على الجمالين^١ مع أن في الطريق محمد بن عيسى^٢ وفيه قول، لكنه لا بأس به:

قيل: الملاح صاحب السفينة، والمكاري من يكرى دابته للناس و يذهب معها، أي المعد نفسه لذلك؛ والجمال هو ذلك، إلا أنه يكرى بالجمال.

و صحيحة زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أربعة قد يجب عليهم التمام في سفر كانوا أو حضر، المكاري، والكري، والراعي، والاشتقان، لأنه عملهم^٣

قال في المختلف: الاشتقان، هو الأمير الذي يبعثه السلطان على حفاظ البيادر.

قال في الفقيه: هو البريد: و أما الكري، فهو المكاري، وقيل أنه من أسماء الأضداد، يكون بمعنى المكاري والمكثري، ولأينا سب هنا الأول، للتكرار، ولالثاني، لعدم التمام على المكثري؛ و يحتمل أن يراد به البريد و نحوه بنوع من المجاز.

و رواية إسحاق بن عمار، قال سألت عن الملاحين والأعراب، هل عليهم تقصير؟ قال: لا، بيوتهم معهم^٤ وفي الطريق محمد بن عيسى عن يونس، مع القول

(١) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٨

(٢) سند الحديث كما في التهذيب (أحمد بن محمد عن محمد بن عيسى، عن أبي المرء، عن محمد بن مسلم)

(٣) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٤) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٥

في اسحاق ^١ و مع ذلك قال في المنتهى؛ في الصحيح عنه، كانه يريد الصحة الى اسحاق، فتأمل.

و رواية اسماعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليهم السلام قال: سبعة لا يقصرون الصلاة، الجدبي الذي يدور في جبايته، والامير الذي يدور في امارته، والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق، والراعي، والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنت الشجر، والرحل الذي يطلب الصيد يريد به لوالدنيا، و المحارب الذي يقطع السبيل ^٢ قال في المنتهى انها موقفة، وذلك غير واضح، لان ابن ابي زياد مشترك بين اثنين، وهو السكوني العامي، و آخر الثقة ^٣ فان كان هو الاول كما هو الظاهر، فهي لا يكون صحيحة ولا موقفة، لان السكوني غير موثق، بل قيل انه عامي، نعم الطريق اليه صحيح؛ وان كان غيره فهي صحيحة، و صرح به في المختلف.

فالذي يستفاد منها عدم التقصير على من يصدق عليه اسم المكارى و الكرى والملاح و الراعي والاشتقان، من غير اعتبار شيء من كثرة السفر وعدده و نقل ذلك في الشرح عن ابن ادريس في المكارى والملاح و التاجر والامير لوجودهم في الصحيح، و ان قال في صحيحة زرارة (قد يحب) و لكنها موجودة في الفقيه، بغير (قد) مع مجيئها معنى التحقيق في المضارع.

ولا يبعد ذلك في الاعراب، كانه البدوي الذي يطلب مواضع القطر. و كذا جميع من في رواية اسماعيل، لكن ليس بظاهر كونه من جهة كثرة السفر. بل المحارب و الصائد لخوا، للتحريم، كما مر والراعي والبدوي، لاجل عدم

(١) سند الحديث كما في الكافي (هل بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن اسحاق بن حماد)

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٩

(٣) سند الحديث كما في التهذيب (احمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن العبرة عن اسماعيل

بن ابي زياد)

تحقق السفر الذي موجب للقصر لعدم قصده، بل قصده هو القطر و منبت الشجر،
فهيا، كطالب الابق، وكذا الجابي و الأمير والتاجر مع احتمال التحريم في الأمير
ايضا، فما بقى من ما نحن فيه الا المكارى والكرى والملاح والاشتقان، مع انهم
يحتملون غيره كعدم القصد وعدم السفر والتحريم: فكل من يصدق عليه احد هذه
الاسماء يجب عليه التمام.

نعم قد يستفاد من العلة المذكورة في صحيحة زرارة التمام على كل من كان
عمله السفر مثلهم، وذلك غير بعيد، فدار التمام على التسمية والعمل، لعل الاصحاب
اخذوا كثرة السفر، وزيادته، من العمل؛ فان المراد ليس الدوام، بل الاكثر
والاغلب وهو قريب، لكن لا بالمعنى الذي ذكروه من ثلاث سفرات او سفرين على
التفصيل المذكور، فانه لا يفهم، بل صدق كون عمله ذلك مثل المكارى.

و في رواية عبدالله بن جعفر عن ابي الحسن عليه السلام اشارة ايضا اليه،
حيث قال: كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام ان لي جبلاً ولى قوام عليها، و
لست اخرج فيها الا في طريق مكة لرغبتي في الحج، او في النذرة الى بعض
المواضع، فما يجب على اذا انا خرجت معهم، الى قوله، فوقع عليه السلام اذا كنت
لا تلزمها و لا تخرج معها في كل سفر الا الى طريق مكة فعليك تقصير و افطار^١
فينبى ان يجعل الشرط عدم صدق الاسم المذكور في الاخبار.

وبالجملة قد تحقق وجوب القصر على المسافر حال السفر، بعموم ادلته، وكذا
بادلة ما لم ينو مقام حشرة الا ثلاثين يوماً متريداً، ولا يكاد يوجد دليل مخرج لما
ذكره الاصحاب عنه، اذ ليس الآن منها موجودة الا ما عرفته، وليس غيره مذكوراً
في الاصول والفروع على ما رايته، نعم يمكن اخراج المكارى والملاح والاشتقان
والراعى ايضاً، ومن كان عمله ذلك، و ان تحقق السفر الموجب للقصر لغيرهم،
للرواية الصحيحة المؤينة بغيرها، والعمل والعلة.

(١) الوسائل باب (١٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: وفي الوسائل عبدالله بن جعفر عن محمد بن جرك

مع احتمال حملها على غير السفر الموجب للقصر، بأن يكون حراماً في الاشتقان على ما أشار إليه في المختلف، وهو ضعيف؛ وفي الكل عدم تحقق القصد إلى مسافة معينة، وفي الملاح كون يتهمة معه، ولهذا أوجب ابن أبي عقيل: القصر على الكل من غير استثناء، على ما نقل في المختلف.

ولكن الأول لعله أظهر، للعموم والشهرة العظيمة، وقول الممداء من العلماء. واما الضابطة في الخروج عن ذلك الحكم: فالذي يقتضيه نظري في الأدلة، الخروج عن الاسم، بترك العمل إلا نادراً: بحيث لو قطع النظر عن حالة السابقة، و ينظر إلى حاله الآن، لا يصدق عليه ذلك الاسم، لعين مامر.

و اما عند الأصحاب، فذكر البعض: أن الضابطة في الابتداء أن يسافر إلى مسافة ثلاث مرات بحيث يتجدد حكم التمام بعد كل واحدة من الأولتين ولا يقيم عقيب واحدة منها عشرة أيام في بلدة مطلقاً، أو في غير بلدة مع نيته الإقامة، فإنه يصير في الثالثة كثير السفر، وبعضهم جعله في الثانية كثير السفر، ويلزمه فيها الاتمام.

والضابط في بقاء الحكم أن لا يقيم في بلدة عشرة مطلقاً، وفي غيره مع النية فإن أقام ذلك انتفى عنه الوصف: وبعضهم شرط عدم تخلل العشر الموجب للاتمام مطلقاً، ولو كان بالإقامة بعد الثلاثين: وقالوا: يتحقق السفر الموجب للكثرة بعدده بوصوله إلى محل الإقامة مع اتتمام الصلاة مثل بلدة مع عدم إقامة العشرة.

وما وجدت لها دليلاً، سوى ما مررت إليه الإشارة للأولى، واما للثانية فلا، إلا رواية يونس الآتية، و رواية عبداً بن ستان عن أبي عبداً عليه السلام قال: قال: المكارى أن لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام أو أقل، قصر في سفره بالنهار و أتم بالليل، وعليه صوم شهر رمضان، فإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام وأكثر، قصر في سفره وأفطر^١ كذا في التهذيب.

قال المصنف: في المنتهى: قال الشيخ: هؤلاء، أي السبعة المتقدمة، إنما يتمون إذا لم يكن لهم في بلدهم مقام عشرة أيام، لما رواه عبدالله بن سنان، ونقل هذه الرواية الخ، ثم قال: هذه الرواية مع سلامتها تدل على المكارى خاصة.

و أنت تعلم (مع عدم سلامتها) عدم دلالتها على مقصود الشيخ الذي قدمه أصلا في المكارى أيضا؛ لعل في العبارة غلطا: يؤيده ما وجد في العقب بعد قوله، يذهب إليه عشرة أيام و أكثر (و ينصرف إلى منزله ويكون له مقام عشرة أيام أو أكثر) إلى آخره مع صحتها فيه، لكن في مضمونها تأمل.

ثم قال: قال الشيخ: لو أقاموا في بلدهم خمسة أيام لزمهم التقصير في الصلاة والالتزام في الصوم لهذه الرواية، وفيه اشكال؛ و أنت تعلم عدم دلالتها على هذا المطلب أيضا وهو ظاهر، فتأمل.

ثم قال أيضا وما روى من الروايات الدالة على التقصير مطلقا للمكارى و شبهه فهي محمولة على رواية ابن سنان.

وفيهِ اشكال، إذ ما نجد قائلا بمضمون رواية ابن سنان إلا ما نقل عن الشيخ و من تابعه في المختلف في بعض مضمونها. وما مهدوه من الضابطة شيء آخر غير مضمونها، وحملها في المختلف على النافلة بعد نقل القول بمضمونها عن الشيخ و ابن البراج و ابن حمزة محتجين بها، واجاب بذلك^١ و صرح بأن لا قطع إلا بعشرة أيام، إلا أن يأول: بأن المراد بعد الخروج عن ذلك البلد لأقبله، وحذف أولها: أو أوله بما أوله و حمله بما حله:

قال في المختلف روى محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليها السلام قال: المكارى و الجمال إذا جتبهما السير فليقصرا^٢

(١) قال في المختلف ص (١٦٣) بعد نقل رواية عبدالله بن سنان ما هذا لفظه: و الجواب أنها تحمل على تقصير الدالة بمعنى أنه يقطع عنه توأمل النهار انتهى

(٢) الوسائل باب (١٣) من أبواب صلاة المسافر حديث: ١

و في الموثق عن الفضل بن عبد الملك قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
المكاريين الذين يختلفون؟ فقال: اذا جدوا السير فليقصروا^١
(كان التوثيق لوجود ابان بن عثمان، اذ ليس فيها غيره، ممن يمكن كونه كذلك
وهو ايضا ممن لا باس به، وقوله كما يعلم من المصنف في الخلاصة وغيرها)
قال محمد بن يعقوب الكليني: الوجه في هذين الخبرين: ان المراد به على من
يجعل المنزلين منزلا فيقصر في الطريق ويتم في المنزل، ونقله الشيخ وحله عليه،
لما رواه عمران بن محمد بن عمران الاشعري عن بعض اصحابنا يرفعه الى ابي
عبد الله عليه السلام قال: الجمال و المكاري اذا جدبهما السير فليقصرا فيما بين
المنزلين، ويتا في المنزل^٢ والاقرب عندي حل الحديثين على انها اذا اقاما عشرة
ايام تامة قصرا^٣ فالذي يفهم من حله هذا، ومن مواضع اخر من كلامه في كتبه:
ان الضابطة في انقطاع حكم هؤلاء، هو اقامة العشرة بالتفصيل الذي مر على ما
قيل، فكيف يحمل سائر الروايات التي اشار اليها (ونحوها في المنتهى) على
رواية عبد الله بن سنان المتقدمة مع مخالفة مضمونها لذلك، الا ان يسقط اولها:
او يأول. على ان هذا الحمل بعيد، كيف يفهم ذلك من قوله (اذا جدبها) ولو امكن ذلك،
لا يمكن حملها على الخارج عن الاسم ايضا؛ وحلها الشارح على قصد المسافة قبل
تحقق الكثرة، وهو ايضا بعيد و مناف لانخبار الدالة على وجوب التمام للمكاري
مثلا، فيحتاج الى التأويل، لوصح عدم وجوب التمام في اول السفر مع صدق
المكاري، كما ظهر من تعريفه اياه (انه المعد نفسه لان يكرى دابته لغيره) حتى ما
صرح بوقوعه بالفعل؛ والظاهر ان مراده يفهم من اول كلامه.

والظاهر: حمدها على ما حل عليه الشيخ، مسبقا به محمد بن يعقوب الكليني

(١) الوسائل باب (١٣) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣

(٣) الى هنا كلام العلامة في المختلف

صاحب الكافي رحمه الله. ولعل الحكمة انهم، لما خرجوا عن السفر العادي الذي هو بمنزلة الحضر لهم، ودخلوا فيها هو امر حادث بالنسبة اليهم، وهو سفر سريع، فيكون هو سفراً لهم.

والذي يظهر ان ليس لهم سند الا رواية يونس الاتية، ورواية عبدالله بن سنان، وتلك ايضا غير واضحة، فان اولها ينافي قولهم، وهو سريع وآخرها يدل: على انه اذا اراد الاقامة عشرة في بلد، يقصر في الطريق اليه قبله، نعم يمكن الحمل على ما قالوه خصوصا ما في الفقيه وبالجملة (في بلد يقصر في الطريق خ): ليست بصريحة، مع التنافي في الجملة، ولا يمكن حذف الاول، مع ان الشيخ وابن براج وابن حمزة قائلون به في الجملة، وقال الشارح: ومال المحقق الى العمل بمضمونه، ونقل عن ابن الجنيد القول بالاكْتفاء في التقصير باقامة مادون خمسة كما دل عليه الخبر والتاويل بما اوله في المختلف — وهو انه محمول على قصر النافلة في النهار — بعيد لا يفهم، مع أن آخر الكلام في الفريضة، وهو مع اوله في شيء واحد. مع عدم ظهور قائل بذلك، وعدم الفرق بين الفريضة والنافلة عندهم في السقوط وعدمه. وبالجملة ضابط كثرة السفر — وجعلها حاصلة في الثالثة كما هو مذهب البعض، او الثانية كما اختاره في المختلف، والقطع باقامة عشرة في بلد مطلقا، وفي غيره مع النية — مما لا نجد عليه دليلا.

ويفهم من المنتهى حصر التمام في السبعة التي تدل عليها رواية اسماعيل بن ابي زياد، وهو مشعر باعتبار التسمية في حصول التمام ورفع فتأمل، ويبعد القول: بانه يرتفع الحكم (بالخمس ظ) بالعشرة على التفصيل في المكاري فقط ويقاس عليه غيره ايضا: لاحتمال الرواية لذلك على التاويل، خصوصا ما في التهذيب، فانه يحتاج الى التاويل مع القول بجميعها لا القول بالآخر فقط، وحذف الاول، فانه بعيد جدا^١ وهو لزوم القصر بالنهار والاقتمام بالليل وصوم شهر رمضان، على تقدير

الإقامة في بلدة خمسة أو أقل والقصر مطلقاً مع الإقامة عشرة.
مع أن ظاهرها منافية لما تقدم، خصوصاً لقوله عليه السلام (إذا قصرت لفطرت^١
و الفرق بين الليل والنهار وفعل الصوم تابعا لليل: مع عدم الصحة في التهذيب؛
وعدم الصراحة: والخروج من الحكم الثابت بالنص والاجماع بمثله، مشكل، جداً،
نعم لو كان اجماعياً يمكن القول به، والتأويل والتصرف لاجله، والا لا يمكن القول
بما هو المشهور بهذه الرواية، مع مخالفتها للمشهور من جهات متعددة، وعدم الصراحة
في المطلوب، والاحتياج إلى التأويل والخروج من الحكم الثابت بالنص والاجماع،
وتخصيص ذلك، فتأمل.

ثم تأمل في قوله: والضابط أن لا يقيم في بلدة عشرة في بيان الضابط الموجب
لترك القصر، وهو واقع في الشرايع أيضاً، فإن الظاهر أنه ضابط في بقاء حكم كثيرة
السفر، لا في تحققه.

فإن حله على ذلك يحتاج إلى تقدير كثير في الكلام؛ مع أن ظاهره أنه ضابط
للتحقق، ومعلوم عدم الإرادة في المتن، فإنه يفهم من آخره أنه ضابط للبقاء
فالضابط في التحقق هو الاسم كما أشار إليه في المنهى، وكذا في الفقيه حيث
نقل الأخبار فقط، ولم يذكر كثرة السفر أصلاً وجوداً وعدماً، فيعلم أن فتواه
وجوب التمام على من في الروايات، وقال: الاشتقان هو البريد.

والذي يدل على قطع الحكم عن المكاري سماع رواية عبدالله القاصرة عن
الدلالة— رواية يونس بن عبدالرحمان عن بعض رجاله، في الاستبصار قال: سألته
عن حد المكاري الذي يصوم ويتم؟ قال: أياماً مكاراً أقام في منزله، أو في البلد الذي
يدخله أقل من مقام عشرة أيام وجب عليه الصيام والتمام أبداً، وإن كان مقامه في
منزله، أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير والافطار^٢ وفي

(١) الوسائل كتاب الصوم باب (٤) من أبواب من يصح منه الصوم قطعة من حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٢) من أبواب صلاة السفر حديث: ١ في التهذيب عن بعض رجاله عن أبي عبدالله

منه معه ارسال واضمار؛ مع اسماعيل بن مرار المجهول^١ وفي منه التسوية بين البلد وغيره، واشترط أكثر من عشرة أيام، وينبغي عشرة، فكان المراد عشرة و الزيادة.

وبالجملة هذه احسن، لكونها مستندة لما هو المشهور بينهم، من القطع باقامة العشرة وما يجمع به بين الاخبار المتقدمة. والتي تدل على وجوب القصر عليهم دائماً، المحمولة على بعد اقامة العشرة مثل روايتي اسحاق عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألته عن المكاريين الذين يكرون الدواب، و قلت يختلفون كل ايام، كلما جائهم شيء اختفوا؟ فقال: عليهم التقصير اذا سافروا^٢ على ان سند احدهما ليس فيه من فيه شيء الا اسحاق^٣ وهو ممن لا باس به.

فانقطع^٤، بما هو المشهور لا باس به، لما مر، والشهرة، بحيث لا يظهر قول غيره بالصريح، واعمالاً لاية التقصير مهما امكن، وادلته، و يلزم منه القول بالتعدد، ولا باس حينئذ بمختار المختلف وغيره؛ هذا.

ولما كان الدليل اعم، مع الشهرة، فما كان ينبغي الحصر في بلده، وان اريد بلد يصل اليه، فيحتاج الى التفصيل بالنية في غير بلده ومطلقاً فيه، وذلك لا يستفاد، ويحتاج الى زيادة التامل، بسبب انضمام قول الشارح اليه بعده بلا فصل، ومستند ذلك اخبار كثيرة كصحيحة زرارة، ونقل الاخبار المتقدمة في الملاح وغيره، لا الدال على الضابط، فانه يدل على وجودها في بيان الضابطة ايضاً مع الخلوعنها الا ما

عليه السلام

(١) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن احمد بن يحيى، عن ابي اسحاق ابراهيم بن هاشم، عن اسماعيل بن مرار، عن يوسف بن عبد الرحمن، عن بعض رجاله)

(٢) الوسائل باب (١٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣-٢ والمراد من قوله (احدهما) هو حديث: ٣

(٣) سند الحديث كما في التهذيب (محمد، عن ابي جعفر، عن ابيه، و محمد بن خالد البرقي، عن عبيد الله بن

الغيرة، عن اسحاق بن عمار)

(٤) اي قطع حكم كثرة السفر

السادس: خفاء الحدران والاذان، فلا يترخص قبل ذلك، و هو نهاية التقصير.

عرفت، ولعل مراده دليل اصل الشرط، ولهذا ما ذكر غيرها.
ثم ان الطاهر ان العشرة بعد الثلاثين، لا يبعد كونها مثل العشرة في البلد، لانقطاع السفر مع العشرة تماما والخروج عن كونه مسافرا: لصدق الإقامة في بلد عشرًا على ما في الرواية، فان الطاهر منه: ان المراد مع اتمام الصلاة، ولما لم يكن الا تمام في العشرة في غير ما بعد الثلاثين، و بلده الامع النية اجماعا، صير الى اشتراط النية فيها، لذلك، ولم يحتج اليها بعده بالاجماع، وبالجملة: الخبر يصدق عليها في الجملة، وما اخرجها شيء.

ان قيل: ان في الثلاثين ايضا يصدق، قلنا: لو سلم، يخرج بالاجماع، لاشتراط النية. ومنه علم هدم اعتبار الثلاثين، وهو ظاهر، لان الثلاثين ليس حكمه حكم الإقامة بل سفر عندهم، وما بعده مثل البلد، ولا يحتاج الى النية، للاصل، وصدق الخبر مع الخلو، وانما اعتبرت فيما اعتبرت للاجماع.

و اما اعتبار التفريق و عدمه مطلقا، او في غير البلد، وفيما بعد الثلاثين: فالظاهر ان المدار على العرف، فاذا اقام في البلد مطلقا، ونوى فيه عشرة، بحيث يقال انه اقام عشرة، خرج عن الحكم، والا فلا؛ والظاهر انه ان لم يقم في البلد الا شيئا يسيرا، لا يلفق العشر من مثله، فانه اذا كان غالب ذلك اليوم مقبلا مثلا في غيره — بحيث يقال انه اقام اليوم في ذلك المكان، كما يقال في يوم القسمة وليلتها للروحة و غيرها، ولا يقال انه اقام في البلد، الا انه توقف فيه قليلا — لا تلفق لصرف اليوم في غير البلد عرفا: وان لم يكن كذلك تلفق، لصدق الإقامة عشرة، فانه لا يهم التوالى بين الامام، ولهذا لو نذر صومه لا يجب التتابع، وكذا في سائر الاحزاء فتأمل.

قوله: «السادس خفاء الجدران الخ» المذكور: هو المشهور بين المتأخرين: والاكتفاء باحد هما هو المشهور بين أكثر المتقدمين على ما قيل، فكأنه الاظهر: لصدق الضرب في الارض، والسفر، والخروج من بيته؛ فمدخل بخفاء احدهما تحت ادلة

القصر: من الآية والاخبار؛ ولأنهم اعرف بالاخبار والاحكام؛ لكونهم اقرب الى المآخذ؛ ولأنه اقرب الى الجمع بين الاخبار الدالة على اعتبارهما، وبين الاخبار الدالة على انه لا بد من الدخول الى المنزل والاهل: وبينها، وبين ما روى مرسلًا من الاكتفاء بالخروج من المنزل، كما هو مذهب علي بن بابويه فيها على ما نقل في المختلف: بان يقال: القرب من الدخول والخروج، يسمى دخولا وخروجًا، فيصار اليه للجمع كما قيل.

وجعل العلامتين المتعارضتين، علامة للحكم شرعي، كثير في الشرع، مثل الاشبار والوزن في الكره، وسير يوم وثمانية فراسخ، وفي نزع البئر وغير ذلك .
ولصحيحة محمد بن مسلم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يريد السفر فيخرج متى يقصر؟ قال: اذا توارى من البيوت ^١ وصحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن التخصير؟ قال: اذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الاذان فقصر و اذا قمت من سفرك فقل ذلك ^٢ كذا رأيتها في التهذيب والاستبصار والمختلف والشرح: وفي المنتهى فيها زيادة ^٣ ما عرفت موضعها.

لان الجمع بينها بالحمل على التخيير، اولى من الحمل على الجمع لما مر .
و لان الجمع بالتخيير لا يلزم منه شيء الا ترك مفهوم كل واحدة بمنطوق اخرى: لانه اذا قصر وقت عدم سماع الاذان مثلاً، مع عدم التوارى وسئل عن ذلك: يقول لقوله عليه السلام (اذا كنت لا تسمع) ومعلوم تحققه، والاصل عدم شرط آخر، بل الطاهر ايضا ذلك اذ لو كان شيء آخر لزم التأخير عن وقت الحاجة،

(١) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣

(٣) المراد من الزيادة التي قلها في المتن، هي جملة (اذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الاذان فاقم) وهذه الجملة موجودة في النسخة الموجودة عندنا من التهذيب، ولما في الاستبصار مخالفة عنها، راجع المنتهى صفحة (٣٩١) في صلاة المسافر، وكتاب جامع احاديث الشيعة باب (١٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

فانه لا يفهم من قوله (اذا كنت الخ) إلا ان ذلك يكفى وان كان لبعض العلماء فيه بحث.

على ان اعتبار هذا المفهوم غير ظاهر، لان (اذا) ليست بصريحة للشرط، بل هي للظرف فليتضمن معنى الشرط، وكذا الكلام في العكس.

اما على تفسير الجمع، فلا بد من تقييد كل منها بالآخر: بان يقال: المراد، اذا كنت لم تسمع وتواريت من البلد ايضا، واذا توارى ولم يسمع الاذان ايضا: و كأن لذلك قال في المنتهى: خفاء الاذان او غيبوبة الجدران شرط في الترخص، ذهب اليه اكثر علمائنا، و اشار الى خلاف علي بن بابويه بقوله: وقال بعض الاصحاب: الحديث هنا (اذا خرج من منزله قصر) ثم نقل خلاف العامة.

و مارايت له حديثا الا ماروى ابنه في الفقيه، قال بعد رواية محمد بن مسلم المتقدمة: وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال: اذا خرجت من منزلك فقصر الى ان تعود اليه^١ وهي لا تصلح معارضة للصحيحتين المشهورتين المتضدتين بامرها وهما مبنيان للمجمله من الاية والاخبار فلا تكون تلك ايضا ادلة له: ولعله ظهر لك وضوح جمع المتقدمتين، بالتخير، فقول الشارح انه ليس بواضح، ليس بواضح، وايضا انها مؤيدتان للاعتبار بوقت الفعل، لا وقت الوجوب، وسيجيء تحقيقه، هذا في الابتداء.

واما في الانتهاء: فعلى المذهب المشهور للمتأخرين، يكفى لانتهاء القصر و وجوب التمام، انتهاء احد الامرين المفهومين من الخبرين: وعلى مذهب المتقدمين المشهور، لا بد من رفعها معا على الظاهر؛ لانه اذا كان احدهما كافيا لوجوب القصر، فلا يرتفع ذلك الا برفع الموجب، ولا يتحقق الا برفعهما معا.

ونقل عن السيد و ابن الجنيد و علي بن بابويه عدم الانتهاء الا بدخول البيت والاهل، وهو المناسب لمذهب علي دون مذهب السيد و ابن الجنيد في الابتداء.

و يدل عليه ما روى في الصحيح عن اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون مسافرا ثم يدخل و يقدم فيدخل بيوت مكة (الكوفة يب) اتم الصلاة ام يكون مقصرا حتى يدخل اهله؟ قال: بل يكون مقصرا حتى يدخل اهله^١

الا ان في اسحاق قولاً بانه فطحي، غير انه ثقة و ممدوح جداني كتاب النجاشي، وقال الشيخ انه ثقة واصله معتمد وقال انه فطحي؛ و ايضا ليس بمفرد فيه، و يفهم القبول حينئذ من الخلاصة ايضا.

و صحيحة عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يزال المسافر مقصرا حتى يدخل بيته^٢ و ظاهر الآية و اخبار القصر ايضا معهم في الجملة: و قال الشيخ: "فلا تناق بينهما و بين الاول، يعني صحيح عبد الله بن سنان المتقدم، لجواز ان يكون معنى قوله (دخل بيوت مكة) ان يكون قريب الدخول من مكة مع عدم سماع الاذان، لانه ليس من شرط الاذان الاجهار الشديد.

و بمثله اجاب المصنف في المنتهى و المختلف، مع قوله: انه لا بد من التاويل للجمع؛ و لا يمكن التاويل في روايتنا، و يمكن في هاتين بهذا الوجه.

ولا يخفى انه مؤيد لما مر: من اعتبارهما معا، و ان خفاء الاذان اقرب من خفاء الجدران كما نجده: و لهذا توجه الشيخ الى توجيه الاذان اكثر.

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٤

(٣) قال في الاستبصار بعد نقل جبر عبد الله بن سنان اولاً و جبر عيسى بن قاسم و اسحاق بن عمار ثانياً ما هذا لفظه: فلا تناق بين هذين الخبرين، والخبر الاول. لان قوله: لا يزال مقصرا حتى يدخل اهله او بيته. يكون مطابقاً لما ذكره في الخبر الاول، من انه: اذا خفي عليه الاذان قصر، بان يكون بعد دخوله الى اهله عيبوبة الاذان عنه و كونه قوله: فيدخل بيوت مكة، يجهز ان يكون المراد به ما قرب من مكة، و ان كان بحيث لا يسمع من يحصل فيها الاذان، لانه ليس من شروط الاذان الاجهار الشديد الذي يسمع من كان حارج اليد عن بعد. و على هذا الوجه لا تناق بين الاخبار انتهى

و حل دخول بيوت مكة على من قرب، ولكن بحيث يتوارى البيوت عنه بعد، بعيد جدا.

و يمكن ان يقال: ان مكة بلدة كبيرة يجوز خفاء الاذان المتوسط على من في اوائلها، و يكون دخول البيت كناية عن القرب التام، بحيث يخرج عن اسم السفر، وقد يتسامح في مثل ذلك، و يقال: فلان دخل بيته اذ اقرب. و ايضا يمكن حلها على من ادرك الوقت مسافرا عند القائل بالقصر بذلك، ولو دخل البيت، فهذا مؤيد ان له.

و ان الخبر الاول ايضا يوجب الحمل والتاويل، لا الثاني فقط، حيث يفهم من الاستبصار؛ لانه ما نقل الا الثاني؛ لان الاول دل على ان ابتداء السفر هو من حين التوارى و ان ما قبله ليس بسفر، فاذا انتهى اليه فانه انتهى سفره و ما بقى مسافرا، فهذا ايضا مؤيد اخر للتاويل فان المسافر هو المقصر، وليس هذا بمسافر حينئذ، فتأمل. و يمكن الجمع بوجه اخر (و ان قال المصنف في المنتهى لا وجه الامام) بان يقال: يحتمل ان يكون المراد ببقاء القصر جواز ابل استحبابا ايضا الى دخول البيت، والوجوب قبل سماع الاذان؛ بل يمكن الوجوب ايضا؛ اذ لا منافاة الا بين منطوق الاخيرتين ومفهومي الاولتين^١

ولا ينبغي مثل هذا التاويل البعيد لذلك، لامكان عدم اعتبار المفهوم خصوصا مثل هذا المفهوم، و ان كان الطاهر من سوق الكلام والسؤال هنا اعتباره فيما نحن فيه، فيترك بالمنطوق الاقوى.

وبالجملة: لو وجد القائل بالجواز والاستحباب فهو حسن، والا فشكل، فان القول بغير المشهور—مع عدم القائل، و خلاف ظاهر بعض الاخبار الصحيحة—يحتاج الى جرئة؛ و ان وجد فقد فعل الشيخ مثله كثيرا في الجمع، حيث يقول

(١) يريد بالاخيرتين صحيحة اسحاق بن عمار وصحيحة عيسى بن قاسم والاولتين صحيحة محمد بن محمد

وصحيحة عبدالله بن سنان المتضمنات

يحتمل التخير، ويحتمل كذا وكذا؛ واظن عدم القائل بالكل، فتأمل.
والقول بما قاله جماعة مثل علي بن بابويه والسيد وابن الجنيد لو كان مرادهم
الوجوب، لا يخلو عن اشكال ما، لما مر؛ نعم لو كان مذهبهم غير الوجوب كن القول
به جيدا، فتأمل.

والجواب عن الاية والاخبار بمنع الدلالة على ذلك : بأنه لا يقال المسافر لمن
قرب منزله وبيته ولا الضرب في الارض، فتأمل، فان الظاهر هو الصدق في
الجملة.

فروع

الاول: قالوا ان المراد الصوت المعتدل، والجدران كذلك لا الصوت العالي والحق،
ولا المنارة والجدران القصيرة ونحوهما.

الثاني: قالوا ان المراد جدران احوال البلد والقرية مع الصمر، والا فالمهبة. وكذا
اذان مسجد البلد والمحلة: ويحتمل كونه من بيته، ونهاية البلد: وظاهر الدليل
خفاء جميع بيوت البلد واذانه؛ ويحتمل جدران البيت والمهبة واذانه: والتفصيل
هو المشهور.

والحاصل انه ينبغي الاحتياط عملا بخفاء الكل واعتباره، وفي الفتوى كذلك
، الا مع البعد المفرط عن بيته فتعتبر المحلة.

ويحتمل الاعتدال في الحامتين ايضا كما هو المتعارف والمتبادر؛ واعتبار حال
المسافر الا مع العدم فيرجع الى الاعتدال والاكثر؛ واعتبار الاعلى بحيث لا يضر،
احوط واظهر؛ وكذا يلاحظ الاعتدال في المرتفع والمنخفض، مع احتمال اعتبار
الحال خصوصا في المرتفع واختاره فخر المحققين.

الثالث: المراد الخفاء الحقيقي بحيث لا يسمع الادان اصلا، ولا يرى الجدران،
ولا يعتبر الشبح الغير المتميز على الظاهر.

الرابع: الظاهر ان الاعتبار في مثل بيوت الاعراب: بالادان وعدم رؤية بيوتهم،

و منتظر الرفقة يقصر مع الخفاء، والجزم، او بلوغ المسافة، والا اتم.
ولونوى المقصر الإقامة في بلدة عشرة ايام، اتم: وان تردد قصر الى

اذلا جدار في الدليل، بل الاذان و البيوت؛ و يحتمل اعتبار حلة لهم والجدران،
وليس بلازم كما في القرى، فان البعض صغيرة والبعض كبيرة، وفيها تفاوت
كثير.

الخامس: الظاهر ان الامر تقريبي، ولذا ابتنى بامرين متفاوتين غالبا، و يقبل
التفاوت بالنسبة الى السماع و القرى و المصر و محل الاذان و المؤذن: و الشريعة
السماحة السهلة تدل على عدم الدقة، و وجود الحكم بمجرد الصدق في الجملة، و
لذا قلنا باحدهما، فانه مبني على عدم النظر الى هذه التفاوتات؛ و عدم بيانها في
الشرع، يفيد سهولة الامر، و قطع النظر عن التفاوت في الجملة، فانه ليس
التفاوت بينها باكثر من التفاوت بين افرادهما، فتأمل.

و اعلم ان مراد المصنف: ان محل ابتداء التقصير هو نهايته، و فهمه من العبارة
واضح غير بعيد، و ليس في العبارة (قصور) فانه اراد بالمرجع الذي هو الخفاء، اوله
بنحو من الاستخدام، او بحذف الاول، او راجع الى ما ذكر معنى: فان الكلام في
بيان السفر الشرعي و محل التقصير، فيمكن ارجاعه الى اول مكان السفر، او اول
محل التقصير، وغير ذلك، والامر سهل.

قوله: «و منتظر الرفقة الخ» حكم اقسام هذه المسئلة مع دليله ظاهر: فان
المنتظر قبل محل الترحص يتم مطلقا، و البالغ حد المسافة يقصر مطلقا، و كذا من
في البين مع الجزم بالسفر بدونهم قبل العشرة، و كذا المعلق مع العلم العادي
بمجيئهم قبل العشرة، ويتم مع العدم، فتأمل.

قوله: «ولونوى المقصر الإقامة في بلدة عشرة ايام الخ» قال في المنتهى:
لونوى المسافر الإقامة في غير بلدة عشرة ايام، اتم: ولونوى دون ذلك قصر، ذهب اليه

(١) اشارة الى ما في المتن من قوله: (و هو نهاية التقصير) و كلامه ناظر الى وصفا لشكله الشهيد في روض

ثلاثين يوماً، ثم يتم، ولو صلاة واحدة. ولو نوى الإقامة ثم بدا له، قصر ما لم يكن قد صلى ولو واحدة، على التمام.

علمائنا اجمع.

فيه تأمل؛ لنقله الخلاف عن ابن الجنيدي في المختلف، بأنه تكفي الخمسة؛ واستدل بها في حسنة محمد بن مسلم، ومياقي.

وحملها الشيخ على الاستحباب تارة، وعلى من كان في المدينة ومكة أخرى؛ لما في رواية أخرى عن محمد بن مسلم (ولا يتم في أقل من عشرة إلا بمكة والمدينة و إن أقام بمكة والمدينة خمساً فليتم) ^١ وفي سند هذه علي بن سندي ^٢ وهو مجهول، مع الاضمار في قوله (سألت).

وكذا حمل عليه رواية حنان عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا دخلت البلدة فقلت اليوم أخرج أو غدا أخرج فاستتمت عشرين فاقم ^٣ قال: فهذا الخبر محمول على الاستحباب بدلالة ما قد مناه من الاخبار وهو بعيد.

ويدل عليه مع ذلك صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: له أرايت من قدم بلدة إلى متى ينبغي له أن يكون مقصراً، ومتى ينبغي له أن يتم؟ قال: إذا دخلت أرضاً فأيقنت أن لك بها مقام عشرة أيام فاقم الصلاة، وإن لم تدر ما مقامك بها، تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك وبين أن يمضي شهر فاقم لك شهر فاقم الصلاة وإن أردت أن تخرج من ساعتك ^٤

(١) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة المسافر قطعة من حديث: ١٦

(٢) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم) وصدر الحديث (قال: سألت عن المسافر، يقدم الأرض؟ قال: إن حدثت معه أن يقيم عشرين فليتم، وإن قال: اليوم أخرج أو غدا أخرج ولا يدري فليقصر ما بينه وبين شهر، فإن مضى شهر فليتم، ولا يتم النخ)

(٣) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ١٦

(٤) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ١٦

و حسنة ابي ايوب (الثقة لأبراهيم) قال: قال محمد بن مسلم ابا عبد الله عليه السلام (ابا جعفر عليه السلام يب) و انا اسمع، عن المسافرين حدث نفسه باقامة عشرة ايام؟ قال فليتم الصلاة، فان لم يدر ما يقيم يوما او اكثر فليعدّ ثلاثين يوما ثم ليتم، و ان كان اقام يوما او صلاة واحدة، فقال له محمد بن مسلم: بلغني انك قلت خمسا؟ فقال قد قلت ذلك؛ قال ابو ايوب: فقلت انا جعلت فداك: يكون اقل من خمسة ايام؟ فقال: لا^١، و هذه ليست بصريحة في الاتمام بخمسة، اذ قد يكون قال ذلك لمصلحة، مع انه ما صرح بانه قال خمسة في اى شيء. مع انها حسنة معارضة باكثر واشهر واصبح، مع التأييد بفتوى الاصحاب، بل الاجماع.

و صحيحة معاوية بن وهب (وهي صريحة في التعارض) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: اذا دخلت بلدا و انت تريد المقام عشرة ايام فاتم الصلاة حين تقدم، و ان اردت المقام دون العشرة فقصر و ان اقامت تقول غدا اخرج او بعد غدو لم تجمع على عشرة فقصر ما بينك و بين شهر فاذا تم الشهر فاتم الصلاة، قال: قلت: ان دخلت بلداً اول يوم من شهر رمضان و لست اريد ان اقيم عشرة، فقال: قصر وافطره، قلت فان مكثت كذلك تقول غدا او بعد غد، فافطر الشهر كله واقصر، قال: نعم، هذا (فقيه، هـ - خ) واحد اذ قصرت افطرت اذا افطرت قصرت^٢.

و صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول: اذا اتيت بلدة فاجعت (فازمعت خ ل) المقام عشرة ايام فاتم الصلاة، فان تركه رجل جاهلاً فليس عليه اعادة^٣

و هي تدل على كون الجهل في القصر مقام الاتمام عذراً ايضاً كالعكس، و هو

(١) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة المسافرين حديث: ١٢

(٢) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة المسافرين حديث: ١٧

(٣) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة المسافرين حديث: ٣ و رواه ايضاً في باب (١٥) من تلك الابواب

حديث: ٤ و فيه بدل (فازمعت - فاجعت) ملاحظ

الاتمام مقام القصر؛ وهى ايضا صريحة فى المعارضة.

و صحيحة ابي ولاد الخناط (الثقة) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: ان كنت نويت حين دخلت المدينة ان اقيم بها عشرة ايام، و اتم الصلاة، ثم بدالى بعد، ان لا اقيم بها، فما ترى لى، اتم ام اقصر؟ قال: ان كنت حين دخلت المدينة صليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام، فليس لك ان تقصر حتى تخرج منها، و ان كنت حين دخلتها على نيتك فى التمام (المقام خ) فلم تصل فيها صلاة فريضة واحدة بتمام حتى بدالك ان لا تقيم، فانت فى تلك الحال بالخيار ان شئت فانو المقام عشرة و اتم، و ان لم تنو المقام عشرة اقصر ما بينك وبين شهر، فاذا مضى لك شهر فاتم الصلاة^١ و على تقدير صحة المعارضة يخلف الواحدة و يبقى الباقي سالمة، ولو كان مراد ابن الجنيد الجواز و الاستحباب - على ما اول روايته الشيخ به - فالاحتياط ممكن، والا فلا الا بالجمع، مع ان اول روايته مشعر بعدم الاتمام الا مع نية اقامة العشرة.

فقد ظهر مما سبق: ان القصد - مع العلم العادى بالكون فى بدد عشرة، على اى وجه كان، سواء قصد ذلك قبل الوصول او بعده، او يكون له شغل يعلم توقعه على ذلك، و غير ذلك - موجب للاتمام: و ان عدم ذلك موجب للقصر الى ثلاثين يوما، او شهرا.

و يحتمل الاكتفاء بالشهر الهلالى على تقدير الاتفاق، و الثلاثين على تقدير عدمه، كما هو الظاهر من الشهر، و كون الحكم كذلك فى امثالها على الظاهر كما سبق و سياتى، و للعمل بهما، و لوقوعهما فى الاخبار الصحيحة، و الشهر فى الاكثر، و هو حقيقة فى الهلال ايضا، و قد لا يتفق، فيكون كل فى مادة، وليست المنافاة الحاصلة، بحيث لا يمكن الجمع حتى يحمل المطلق على المقيد، على انه يحتمل التخيير بينهما.

فتأمل في قول الشارح: (وفي رواية أبي ولاد عن الصادق عليه السلام: يقصر المتردد إلى شهر، ويحمل على الثلاثين، وإن احتمل النقص جمعا بينها وبين ما روى عن الباقر عليه السلام من تطبيق الحكم على الثلاثين، فإن المطلق يحمل على المقيد).

ولكون الشهر في الروايات الصحيحة الكثيرة، كما عرفت، والمناقشة في كون الشهر بالنسبة إلى ثلاثين يوما مطلقا، فتأمل:

وإن رواية حنان عن أبيه — الدالة على الانعام بعد العشرة مترددا — ليست بجيدة، لمخالفتها لما هو أشهر وأصح وأكثر عملا، بل القائل بها غير معلوم، إلا أنه قال الشيخ (على طريق الجمع) بحملها على الاستحباب كمامر، مع عدم صحة السند، فالخذف أولى.

وإن الرجوع عن نية الإقامة قبل الصلاة، كعدم النية، فيقصر أو يتم مع النية، مثل ما وصل أولا ولم ينو أصلا، للتصريح في الأخبار الصحيحة بذلك على ما مر، فليس ذلك مشروطا بقصد مسافة قبل العشرة من تلك البلدة إلى موضع كما احتمله في الشرح، بناء على إطلاق عبارة الأصحاب والأخبار: بأن نية الإقامة تقطع السفر، فيبطل حكم ما سبق، فلا يقصر إلا مع قصد مسافة بعده.

وأنت تعلم أنه ما بقي الإطلاق بعد البيان: بأنه إن صلى فريضة واحدة تامة، يتم و يبقى على أتمامه، والايقصر، وبالجملة ما أجدا لتردد فيه أصلا، نعم يشعر بالانقطاع بالنية فقط، ما ذكره المصنف في المنتهى: لو قصد بلدا يقصر فيه، فمعرض له خوف في اثباته فأراد المقام في الإثناء دون المسافة، فقد قطع نية السفر بنية الإقامة، فإن جدد النية كان كمنشئ السفر.

وفيه تأمل، يمكن تقييده بالصلاة تامة، للرواية، فتأمل لاحتمال قطع السفر بالنية قبل وصول المسافة، وعدمه بها قبله.

وأنه بعد الصلاة الفريضة تامة بقصد الإقامة، يتم.

فما يدل عليه رواية حمزة بن عبد الله الجعفي — قال: لما أن نفرت من منى

نويت المقام بمكة فأتت الصلاة حتى جاثى خبر من المنزل، فلم يجد بدا من المصير إلى المنزل، ولم ادراهم أم أقصر، وإبوالحسن عليه السلام يومئذ بمكة، فأتته فتصغت عليه القصة؟ فقال: ارجع إلى التقصير^١ من وجوب الرجوع إلى القصر بعد الصلاة تامة— حملها الشيخ على وجوبه إذا شرع في السفر وسافر؛ و يحتمل كونه للأستحباب؛ مع أن القائل به غير ظاهر، وكذا حال حمزة، مع معارضته بالصحيحة المعمولة والشهرة العظيمة حتى كاد أن يكون إجماعاً.

و يؤيد عدم وجوب التقصير، أن مكة محل التخيير، ولم يتعين القصر للمسافر الحقيق الذي لم ينو الإقامة وما صلى فريضة تامة، فكيف يجب التقصير ممينا للمسافر المذكور.

على أنه ما صرح بفعل الفريضة تامة لقصد الإقامة، فيحتمل أن يكون المراد بالإتمام فعل النافلة التي تسقط في السفر، وإتمام الصلاة لشرف البقعة، وأن كان بعيداً، للجمع؛ وبالحيلة المشهورة الأولى.

فروع

الأول: هل يشترط في نية الإقامة في بلد أن يكون بحيث لا يخرج إلى (عن ظ) محل الترخيص، أو يكفي عدم السفر إلى مسافة؛ أو يحال إلى العرف، بحيث يقال أنه مقيم في هذا البلد، فلا يضره السير في البساتين والأسواق البعيدة عن منزله و غير ذلك قد صرح الشهيد رحمه الله في البيان بالأول، حيث قال: ولو كان من نيته في ابتداء المقام الخروج لم يتم، إلا أن يكون بحيث لا يخرج عن محل الترخيص، و يؤيده أنه لو لم يكن كذلك، لم يكن الوصول إلى محل الإقامة، والتجاوز عن محل الترخيص شرطاً للإتمام.

وفيه تأمل: إذ قد يكون في الابتداء شرطاً ولم يكن الخروج بعد ذلك معضراً، و

ايضا تؤيده المسئلة الاتية: ان من خرج الى محل الترخص ولم ينو اقامة عشرة مستانفة يقصر، فافهم.

وبه يشعر ما قاله في المنتهى: لو عزم على اقامة طويلة في رستاق، ينتقل فيه من قرية الى قرية، ولم يعزم على الاقامة في واحدة منها، المدة التي يبطل حكم السفر فيها: لم يبطل حكم سفره، لانه لم ينو الاقامة في بلد بعينه، فكان كالمنتقل في سفره من منزل الى منزل.

فيه ايضا تأمل: لانه قد يكون سبب عدم القطع، والقصر، عدم قصد اقامة موضع معين كما هو الظاهر منه، وقد يكون بين القريتين مسافة، او اقل من محل الترخص، و لم يلزم منه عدم ارادة الخروج الى محل الترخص، والذي يضافه مذهب من يقول بالقصر حين الخروج الى ان يدخل المنزل، فانه لو كان الخروج الى محل القصر موجبا للقصر—ولا تتم نية الاقامة الا مع قصد عدم الخروج الى ذلك المحل ايضا—يلزم كون عدم الخروج من المنزل شرطا له.

فتأمل، فان الظاهر من الاخبار هو الاطلاق من غير قيد، ولو كان مثل ذلك شرطا، لكان الاولى بيانه في الاخبار، والا يلزم التأخير والاغراء بالجهل.

فيمكن تنزيله الى العرف: بمعنى انه جعل نفسه في هذه العشرة من المقيمين في هذا البلد، بمعنى ان هذا موضعه ومحل ومكانه، مثل اهله، فلا يضره السير في الجملة الى البساتين، والتردد في البلد وحواليه ما لم يصل الى موضع بعيد، بحيث يقال: انه ليس من المقيمين في البلد.

و كذا لو تردد كثيرا ودائما في المواضع البعيدة في الجملة، ولا يبعد عدم ضرر الخروج الى محل الترخص احيانا لغرض من الاغراض، مع كون المسكن والمنزل في موضع معين، لصدق اقامة العشرة عرفا المذكور في الروايات، فتأمل، لعل الاخير اقرب لوجوب البقاء على حكم القصر، مادام لم يصدق انه نوى الاقامة عشرا.

الثاني: الظاهر انه لا يكتفى فعل النافذة المقصورة.

الثالث: الظاهر عدم القطع بمجرد النية، بل لا بد من فعل فريضة تامة، و قد مر.

ولا يكفي الشروع فيها: فلو بدا عن الإقامة في اثائها بعد نية 'تمام يعدل الى القصر مادام محل العدول باقياً.

فلو شرع في ركوع الركعة الثالثة، لا يبعد، وحبوب الاتمام و كونه كافياً للاتمام وحصول الإقامة مادام فيه.

و انه لا يكفي القيام للثالثة، وقال الشارح، كونه كافياً، هو موافق لظاهر كثير من عبارات الاصحاب، والمصنف: وفي بعضها اشتراط الركوع في الثالثة، و يفهم عدم النزاع حينئذٍ و هو الطاهر، دون الاول، للتعلق بالصلاة تامة في النص، و هو ظاهر في الفراغ منها.

ولا يبعد جعل بعد الركوع مثله، لعدم امكان العدول، بخلاف قبله.

الرابع: الظاهر ان قصد العمل تماماً، مع عدم عمداً، او نسياناً، و خروج الوقت، لا يكفي: لعدم الصدق.

الخامس: الظاهر الصوم لا يكفي، و ان تسم، مع عدم فعل الفريضة تامة، لعدم صدق انه صلى فريضة تامة، و صدق ضده، الذين هما مداراً تحقق حكم الإقامة و علمه في النص الصحيح الصريح المعمول، فالاكثفاء بالصوم مطلقاً ليس بجيد، و كذا بعد الزوال، و هما مذهب البعض، و ما مر من عدم الاكتفاء مطلقاً مذهب الشهيد و المحقق الثاني.

وامتدلال الشارح^١ على التخصيل - : بانه لا شك في البقاء على الصوم لو مسافر

(١) لما كان نظره قدس سره الى ما قاله الشهيد روح الله روجه في روض الجنان، فليست عبارته بعينها، ليكون الناظر على بصيرة. فقال ما هذا لفظه:

دا تقرر ذلك فالحكم ورد في النص مطلقاً على صلاة الفريضة تماماً فعياً فيود ثلثة.

الاول الصلاة فلو لم يكن صلى ثم رجع عن نية الإقامة عاد الى القصر سواء كان قد دخل وقت ام لا و سواء خرج وقتها ولم يقبل عمداً او سهواً ام لا لأن مناط الحكم الصلوة تماماً و لم يحصل و قطع المصنف في التذكيرة بكون

هذا الصائم الراجع عن النية بعد الزوال وقبل الصلاة لشمول الاخبار له، مثل

الترك كالصلوة فيجب الا تمام نظرا الى استمرارها في الذمة تماما وتبني على ذلك الحق الشيخ على
و استشكل المصنف في النهاية للحكم وكذا الشهيد في الذكرى ولو كان ترك الصلاة لعدم مسقط للقضا
كاجتناب والاغناء فلا اشكال في كونه كمن لم يصل ولو لم يكن صلى لكن صام يوما تماما فكما الصلاة عند المصنف
بل اول لانه احد الامرين المترين على المقام ويزيد كونه قناعات فيه وقت الصلاة تماما ولو لم يخرج وقت الصلاة
في الاكتفاء به مطلقا او مع زوال الشمس قبل الرجوع عن نية الإقامة او عدمه مطلقا لوجه، من كون الصوم احد
المبادئين المشروطتين بالإقامة وكل جره منه كذلك فان الصوم لا يتقدم فرصه في السفر أصلاً فجرد الشروع فيه
صحيحاً يقتضي اتحاد الإقامة في العبادة كما لو صل تماماً ومن عدم صدق صلوة لفريضة

و وجه التفصيل ان الخروج الى السفر قبل الزوال يوجب ابطال الصوم فليس منافيا له بخلاف الخروج بعده
فانه لا يؤثر فيه فاول ان لا يؤثر مجرد الرجوع عن الإقامة والاول مختار المص والآخر مختار الشهيد والشيخ على
والوسط متوجه لعدم الدليل الدال على المساواة بين الصوم والصلاة هنا وكونه احد الامرين المترين على الإقامة لا
يوجب الحاقه بها فانه قياس محض لا نقول به وانما يصح التعليل لو كان منصوحا عند المص لا اذا كان مستبطا
يمكن توجيه الدليل على التفصيل بان نقول لو فرض في هذا الصائم سافر بعد الزوال فلا يخفى اما ان يجب عليه
الانطار او اتمام الصوم لاسبيل الى الاول للاخبار الصحيحة الشاملة باطلاها او عمومها هذا المراد الدال على
وجوب المص على الصوم كصحبة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو
يريد السفر وهو صائم قال ان خرج قبل ان يتصف النهار فليطر وان خرج بعد الزوال فليتم يومه وصحبة
محمد بن مسلم عنه عليه السلام اذا سافر الرجل في شهر رمضان مخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم و
سألى ان شاء الله تمام البحث في ذلك فقد تبين وجوب اتمام الصوم وح فلا يخفى لما ان يحكم بانقطاع حكم الإقامة
بالرجوع عنها بعد الزوال وقبل الخروج اولا لاسبيل الى الاول لاستلزامه وقوع الصوم الواجب سفرا بغيره الإقامة
وصحته وهو غير حائزا جامعا الا ما استثنى من الصوم المتصور على وجهه وما حاقه وليس هذا منه فتثبت الاخير و
هو عدم انقطاع الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال سواء سافر حينئذ بالفضل ام لم يسافر اذ لا مدخل للسفر في صحة
الصوم ويحقق الإقامة بل حقه ان يتحقق مع عدمه وقد عرفت عدم تأثيره فيها فاذا لم يسافر يبق على اتمام الى ان
يخرج الى المسافة وهو المطلوب فان قيل يلزم من هذا الدليل انقطاع السفر بمجرد الشروع في الصوم وان لم تزل
الشمس لان السفر كما لا يتصور فيه صوم واجب كاملا عدلما استثنى لا يتصور فيه الشروع فيه فاذا شرع فيه لا
يظنر اما ان يكون صحيحاً او باطلا ومن الاول يلزم انقطاع المصومن الثاني عدم انقطاعه بالخروج او الرجوع
عن الإقامة بعد الزوال لان ذلك لا يصلح مصححاً لما حكم بطلانه بل مؤكداً له وحيث ثبت القطع بذلك ثبت
مطلق الشروع قلنا قد صار هذا القول قهراً متيناً لتحقيق الاثر الموجب لبطان حكم السفر لكن لما كان هذا الاثر
قابلاً لبطان والازالة من اصله بمروء السفر قبل الزوال للموجب لبطان الصوم كان تأثير الجزء السابق على
الزوال مردعي باستمراره الى ان تزول الشمس فاذا رجع عن نية الإقامة قبله بطل ذلك الاثر وعاد الى حكم السفر

صحیحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه مثل عن الرجل يخرج من بيته وهو

وفي بحث لانه لا يلزم من بطلان الصوم بنفس السفر بطلانه بالرجوع من نية الإقامة لعدم الملازمة ونشئ من إبطال العمل بصيغة الصوم المتناول لهذا الفرد في قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فلا يكون تأثير السفر فيه قبل الزوال موجباً لتأثير الرجوع عن الإقامة لعدم الملازمة وقد توجه به بناء الاكتفاء في القاء على القيام بالشروع في الصوم مطلقاً كما اختاره المصنف وينساق الدليل إلى انقطاع السفر أيضاً بغوات وقت الصلاة المقصودة على وجه يستلزم وجوب قضاءها لأن استقرارها في النية تماماً يوجب انقطاع السفر في وقتها لئلا موجب للتمام إلا ذلك فان قيل هذا لا أثر لو كان كافياً في عدم بطلان الإقامة ثم عدم بطلانها بمجرد النية لكن العال باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الأثر على تقدير فوات الصلاة إنما هو الحكم بوجوب قضائها تماماً وهو أثر عطل لا وجود له في الإعيان والحكم في وجوب التمام بعد نية الإقامة كذلك حاله بمجرد النية صار حكمه التمام ولو كان ذلك في وقت فريضة مقصورة كان الواجب عليه في تلك الحال فعلها تماماً وهذا الأثر صادر عن نية الإقامة بخلاف لا أثر السفر وان لم يوجد مقتضاه خارجياً كما لو رجع عن نية الإقامة قبل الصلاة فلما فرق بين الاثنين فان وجوب التمام في حال فوات الفريضة مقترن بفعل الفريضة تماماً بمعنى استقرارها في النية كذلك

ولو قدر عدم قطعها كان عقابه عقاب تارك الصلاة تامة فهو في قوة الوقوع بخلاف الوجوب المتضمن على الصلاة فإنه وجوب مشروط بالبقاء على النية إلى ان يخرج من الصلاة او يركع في الثالثة كما سيأتي ومتى رجع قبل الصلاة سقط الحكم بوجود اتساعها اجماعاً فافترعنا من انه لو قيل بان الفارق بينها الاجماع على عدم البقاء في تلك الحالة بخلاف هذه كان كافياً لكن بقي اللازم من ذلك انه لو رجع عن نية الإقامة في أثناء الصلاة وقد شرع في الثالثة لم يؤثر ذلك ويقتضي على التمام لو وقعها بعد حصول أثر لا يصح بدون الإقامة ولا يشترط الركوع في الثالثة وهو موافق لظاهر كثير من عبارات المصنف وفي بعضها اشتراط الركوع في الثالثة.

الفيد الثاني كونها فريضة فلو رجع بعد صلاة نافذة فان كانت ثابتة في السفر فلا ريب في عدم تأثيرها كنافذة المغرب وان كانت ساقطة كنافذة الظهور لو المصنف يقتضي الرواية عدم تأثيرها أيضاً لتطبيق الحكم على الفريضة فلا يصدق اسم المطلق عليه على ما فعل وهو مختار الذي كره ويحصل قويا الاجتزاء بها لأنها من آثار الإقامة وما تقدم من الدليل على الاكتفاء بالصوم امت هنا وهو مختار المصنف في النهاية ولو شرع في الصوم المنسوب فان حرمه سراً لم يؤثر لعدم كونه من آثار الإقامة وإن منعناه احتمل ذلك أيضاً لعدم كونه صلاة فريضة بل هو بعد من الصوم الواجب لمباينته فصلاة الفريضة في وصفين بخلاف الواجب فإنه يخالفها في وصف واحد فتح تأثير الصوم الواجب يقتضي منع تأثير المنسوب بطريق أولي ويحصل قويا الاجتزاء به لما قرئ الصوم الواجب فإنه لا يتم بدون الإقامة فهو أحد الآثار كالقريضة التامة وجملة ما اشترك بين هذه الفروع ان اللازم لها منع الجميع نظراً إلى ظاهر النص ولو تجوز للجميع الصعاقب إلى المشاركة في المعنى كما قد تحرر في الصوم الواجب لكن لا فرق في الصوم المنسوب بين كون الرجوع حصل فيه قبل الزوال لوجده لبطالته بالسر على التقديرين بخلاف الواجب.

الفيد الثالث كون الصلاة تماماً فلا تأثير لصلاة المقصورة وهل يشترط كون التمام بنية الإقامة أم يكفي مطلق التمام

يريد السفر، وهو صائم؟ قال: فقال: ان خرج من قبل ان ينتصف النهار فليفطر و
ليقض ذلك اليوم و ان خرج بعد الزوال فليست يومه ^١ وصحيحة محمد بن مسلم عنه
عليه السلام قال اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه
صيام ذلك اليوم ^٢ ولا ميبيل للحكم بانقطاع حكم الإقامة، و الا يلزم وقوع صوم
واجب (غير ما استثنى) في السفر، وهو حرام اجماعاً، فلم يسافر ايضاً يكون باقياً،
اذ لا مدخل للسفر في صحة الصوم و تحقق الإقامة فاذا لم يسافر بيق على التمام.

عمل التامل، اذ لا نسلم صدق الاخبار عليه: فان الاولى مخصوصة بالخارج عن
بيته، والثانية بمن سافر، وهو ليس كذلك بل هو مسافر، فعل تقدير تسليم الصدق،
و وجوب الصوم، لا نسلم بقاء حكم الإقامة (مطلقاً، لجواز وجوب الحكم في اتمام
هذا الصوم فقط، لوقوعه في عمل نية الإقامة مع بقائها الى الزوال و يكفي ذلك
للصحة، ولا يحتاج الى بقاء حكم الإقامة في باقى النهار)

ولهذا الوسايف الانسان بعد الزوال من منزله لم يبق له حكم المنزل في باقى الزمان

يحمل الاول لان ذلك هو اثر الإقامة بل هو مقتضى الرواية لان السؤال وقع فيها عن نوى الإقامة عشر او الثاني
عصلاً باطلاق التمام وتظهر الفاشية في مواضع منها ما لو صل فرضاً تماماً ماضياً قبل نية الإقامة سواء خرج الوقت
لم لا ومنها ما لو صل تماماً في اماكن التغير بعد النية لشرف البقعة اما لو روى التمام لاجل الإقامة فلا اشكال
في التأثير ولو ذهل عن الوجه في اعتبارها وجهان من اطلاق الرواية حيث علق الحكم على صلوة الفريضة تماماً
مع ان الإقامة كانت بالمدينة فقد حصل الشرط ومن ان التمام كان سابقاً له بحكم البقعة فلم تؤثر نية التمام ومنها
ما لو روى الإقامة عشر في اثناء الصلاة قصرها تمامها ثم رجع عن الإقامة بعد الفراغ فانه يحتمل ح الاجتزاء بهذه
الصلوة لصدق التمام بعد النية ولان الزيادة انما حصلت بسببها فكانت من آثارها كما مر وعدمه لظاهر الرواية
كون جميع الصلاة تماماً بعد النية وقبل الرجوع عنها ولم يحصل والاولة هي والتضريب ما تقدم ومنها ما لو روى
الإقامة ثم صل بنية القصر ثم اتم اربعاً ماضياً ثم تذكر بعد الصلاة ونوى الخروج فان كان في الوقت فكس لم
يصل لوجوب اعادة وان كان قد خرج الوقت احتمل الاجزاء بها لانها صلوة تمام مجزية وعدمه لأنه لم يقصد
التمام.

(٢) الوسائل كتاب الصوم باب (٥) من ابواب من يصح منه الصوم حديث ٢

(٣) الوسائل كتاب الصوم باب (٥) من ابواب من يصح منه الصوم نفسه من حديث ١

وانه مسافر اجماعا مع وجوب الصوم.
وبالجملة: بقاء حكم الامر للسابق في هذا اليوم في الصوم لدليل، لا يستلزم
البقاء في باقي الازمنة في غيره ايضا.

على ان فرض السفر ثم القياس عليه عنده لغو: اذ يكفي ان يقال: لاشك انه
يجب عليه اتمام الصوم، اذا صام صحيحا مطلقا، الا ما استثنى، وما نحن فيه ليس
منه، فلاية والاخبار.

نعم يمكن ان يقال: اذا وجب الصوم وجب اتمام الصلاة في هذا اليوم، لعكس
نقيض ما في الخبر الصحيح المعمول المتقدم (اذا قصرت افطرت) وهو: اذا لم يطرلم
يقصر، فسقط المنع الثاني^١ و اذا وجب الاتمام في هذا اليوم، وجب في اباقي ما دام
باقيا فيه، لعدم الوسطة.

ويمكن دفعه: بمنع كلية الاصل، و (اذا) ليست بصريحة فيها، بل قيل انه
للأهمال، وان فهم منها العموم عرفا مؤيدا بافادتها الشرط.

وسند المنع قصر الصلاة مع وجوب اتمام الصوم لمن خرج بعد دخول الوقت،
فانه بقصر الصلاة عند البعض كما سيجي.

و على تقدير تسليم العموم، يخص بالخبر الدال على وجوب القصر على من
يرجع عن النية قبل الصلاة تامة، لوثم دليل وجوب اتمام الصوم، اذ قد يقال
بعده، لما مر من المنع في دليله، ويستدل حينئذ عليه بما في الخبر الصحيح المتقدم
(اذا قصرت افطرت) فتأمل.

ثم قال: فان قيل يلزم من هذا الدليل انقطاع السفر بمجرد الشروع في الصوم، و
ان لم تزل الشمس، لان السفر كما لا يتصور فيه صوم واجب كاملا الا ما استثنى
لا يتصور فيه الشروع فيه، فاذا شرع فيه فلا يظن انا ان يكون صحيحا، او باطلا، و
من الاول يلزم انقطاع السفر، الى قوله: قلنا، قد صار هذا القول قويا متينا، لتحقق

(١) قوله (فسقط المنع الثاني) لشارة الى قوله (لا نسلم بقاء حكم الإقامة)

الآثر الموجب لبطلان حكم السفر، لكن لما كان هذا الآثر قابلاً للبطلان والازالة من أصله بعروض السفر قبل الزوال الموجب لبطلان الصوم، كان تأثير الجزء السابق على الزوال مراعى باستمراره إلى أن تزول الشمس، فإذا رجع عن نية الإقامة قبله بطل ذلك الآثر وعاد إلى حكم السفر، وفيه بحث: فإنه لا يلزم من بطلان الصوم بنفس السفر، بطلانه بالرجوع عن نية الإقامة، لعدم الملازمة، إلى قوله: وقد توجه بما بيناه الاكتفاء في البقاء على التمام بالشروع في الصوم مطلقاً كما اختاره المصنف، وينساق الدليل إلى انقطاع السفر أيضاً بفوات وقت الصلاة المقصورة على وجه يستلزم وجوب قضائها، لأن استقرارها في النية تماماً يوجب انقطاع السفر في وقتها، إذ لا موجب للاتمام إلا ذلك فإن قيل، هذا الآثر لو كان كافياً في عدم بطلان الإقامة، لزم عدم بطلانها بمجرد النية^(١) لكن التالي باطل، فالقدم مثله، إلى قوله: مع أنه لو قيل بأن الفارق بينها^(٢) الإجماع على عدم البقاء في تلك الحال بخلاف هذه كان كافياً^(٣)

وأنت بعد التأمّل تجد عدم جريان هذا الدليل فيما حصل الرجوع قبل الزوال، إذ لا يمكن أن يقال: لا شك في صحة هذا الصوم لو سافر حينئذٍ (وكان هو جزء الدليل) وبمجرد الصحة الآن لا ينفع؛ لأن صحة أمر في وقت، مع ورود المبطل عليه، لا يستلزم بقاء حكم ما هو كان في زمان صحته، حين البطلان، وأنه لو تم لزم وجود حكم الإقامة على من شرع في الصوم الصحيح وإن سافر قبل الزوال؛ فإن قيل: هناك السفر مبطل، يقال هنا أيضاً الرجوع قبل الصلاة مبطل؛ وإن قوله: ومن الثاني الخ لا يحتاج، بل غير ظاهر المعنى، فكانه غلط: وإن قوله: وفيه بحث الخ ليس بواضح بحسب الآداب أيضاً؛ فإن الظاهر: إن قوله: فإن قيل: نقض و

(١) نية الإقامة

(٢) ي الرجوع عن الإقامة قبل الزوال فلا يصح الصوم لو بعد الزوال فيصح

(٣) إلى هنا كلام الشرح

استدلال، و حاصل الجواب المنع بانه: لم لا يجوز بطلان الصوم بالرجوع كبطلاته بالسفر، فالبحت: بانه لا يلزم من بطلان الخ ساقط.

على انه يمكن الاستدلال على كون الرجوع مبطلا بالنص كما مر: وبعد ورود النص بخصوصه لم يسبق للنهي العام - على تقدير تسليحه و دلالة على البقاء بالصوم فيما نحن فيه، في قوله (لا تبطلوا) - قوة، يمكن ان يستدل بها على بقاء حكم الإقامة بعد الشروع في الصوم: لان قوله: ان لم يصل قصر، انحصر: ويدل ببطلان الصوم ايضا بانضمام قوله: اذا قصرت لفطرت.

وبالجملة، ما كان ينبغي الخروج عما قررناه، و لكن يلزم الخروج بسبب التأمل في امثال هذه المباحث، حيث ترى انها هل التأمل، مع وقوع الفتوى بها.

و من هذه البحوث لملك فهمت عدم الكفاية بخروج الوقت، وقد صرح في المنتهى به، والتصرف في دليل الشارح الذي ينساق اليه، و كذا ما اختاره من الاجتزاء بالتأفلة المقصورة؛ اذ حاصلها انها امارات الإقامة و اثارها، و امكان اجراء دليل الصوم الواجب فيه، و كذا تقوية الاكتفاء بالصوم المندوب ان قيل بمنه في السفر، لجريان دليل الصوم الواجب فيه. وقوله: لكن لا فرق في الصوم المندوب بين حصول الرجوع قبل الزوال او بعده، لبطلانه هل التقديرين - ليس بواضح، اذ لا شك في ان المنع عن الصوم الواجب اشد، ولهذا الاختلاف فيه بخلاف المندوب، فان القول بتحريمه نادر، فاذا جاز ذلك بعد الزوال و وجب فلا يبعد ذلك في المندوب.

السادس: الظاهر ان المبطل: ايقاعها تامة لنية الإقامة، و بعدها، ولا اثر للصلاة تامة نسياننا قبل نية الإقامة مع بقاء الوقت وعدمه، و قلنا بعدم الاعادة لم لا، و هو ظاهر ولا للصلاة تامة (لشرف خ ل) بمشرف البقعة، و هو ايضا قبل نية الإقامة، و بعدها، لا معنى للاتمام للشرف الا مع نسيان نية الإقامة.

والظاهر صحة الصلاة حينئذ و بقاء حكم النية، لصديق التمام بعد النية،

ولو خرج الى الخفاء و صلى مقصراً (تقصير - خ ل) ثم رجع عن السفر لم يعد.

ووجوب الحكم، و كون النسيان عفواً.

و اما مع الذهول عن السبب بعد النية بالكلية، فلا ينبغي التردد في بقاء الحكم معه، لانها تنصرف الى ما عليه، وهو الاتمام المحتمى. و كذا الرجوع عن نية الاقامة الواقعة في اثنائها، بعد فراغه منها تامة، للتمام مع النية وبعدها.

و كذا لوني الاقامة ثم شرع في الصلاة بنية القصر ناسياً، ثم اتمها اربعاً نسياناً، ثم ذكر ورجع؛ والظاهر صحة الصلاة و عدم الاعادة مطلقاً، لفعله ما عليه في نفس الامر، مع تكليفه بحسب الظاهر، و الظاهر عدم ضرر تلك النية اولاً، لعدم وقوع الفعل كله على ذلك الوجه، مع حصول قصد ما للتمام، فليس با نقص من صواب العدول و جعل المصير مكان الظاهر على ما تقدم في الرواية، فيكنى للصدق في الجملة، فتأمل فانه يحتمل البطلان فلا يكتفى.

قال الشارح: فان كان في الوقت فكأن لم يصل لوجوب الاعادة؛ وان كان قد خرج الوقت احتمل الاجتزاء بها، لانها صلاة تامة، وعدمه، لانه لم يقصد التمام. و وجه التخصيل غير واضح، والقياس على المقصر اذا صلى تا ما ليس بسديد، فتأمل.

والظاهر ايضاً بقاء الحكم لوني في الاثناء، على تقدير ابتدائها بقصد الاتمام في البقرة الشريفة، و كان بعد الثالث؛ و في الرابعة، يفهم من المنتهى.

قوله: «ولو خرج الى الخفاء الخ» دليل عدم وجوب اعادة ما صلاه قصراً حينئذ؛ انه صلى صلاة مأموراً بها، و الامر مفيد للاجزاء على ما تحقق في الاصول، مع الظهور.

و لرواية زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج مع القوم في السفر يريد، فدخل عليه الوقت و قد خرج من القرية على فرسخين فصلوا، و

انصرف بعضهم في حاجة فلم يقض (له يب) لهم الخروج، ما يصنع بالصلاة التي كان صلاها ركعتين؟ قال: تمت صلاته ولا يعيد^١ وفيه مبالغة.
وفي الطريق الحسن بن موسى^٢ كأنه ابن الخشاب، قالوا فيه: انه من وجوه اصحابنا كثير العلم.

ولا يعارضه ما في رواية سليمان بن حفص المروزي المجهول، قال: قال الفقيه عليه السلام التقصير في الصلاة بريدان، او بريد ذاهبا وجائيا، والبريد ستة اميال، وهو فرسخان، والتقصير في اربعة فراسخ، فاذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلا و ذلك اربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين ونيت الرجوع او فرسخين آخرين قصر، وان رجع عما نوى عند بلوغ فرسخين واراد المقام فعليه التمام، وان كان قصر ثم رجع عن نيته اعاد الصلاة^٣

مع عدم الصحة والصراحة، واشتمالها على ما لا يقول به احد على الظاهر: من وجوب القصر في اربعة فراسخ مع عدم الرجوع؛ وان البريد ستة اميال وهو فرسخان.

فلا يحتاج الى تاويل الرواية الاولى، بخروج الوقت والثانية بعدمه، او بعدم الجزم بعدم السفر، بل بقى على نية السفر، فانه يقصر الى ثلاثين يوما، لان من هذا حكمه بمنزلة من دخل بلدا ولم يعلم مقامه، فانه يلزمه التقصير ما بينه وبين شهر، ثم عليه التمام بعد ذلك، كما قاله الشيخ في الكتابين.

على ان كون هذا بمنزلة ذلك محل التردد، لان هذا كان مقيا، وانه قد يكون منزله وان عزمه على السفر غير مفهوم.

قال في الشرح: ولو كان الرجوع او التردد بعد بلوغ المسافة، بقى على القصر الى

(١) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن احمد بن محمد، عن

الحسين بن موسى، عن ذواته)

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٤

ومع الشرايط يجب القصر الا في حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة والحائر فان الاتمام (فيها - خ) افضل.

ان يقصد اقامة عشرة ايام، او يمضي عليه ثلاثون يوما مترددا، و هل يحسب منها، اى من الثلاثين ما يتردد الى مادون المسافة، او يسلكه من غير قصد هاوان بلغها، نظره من وجود حقيقة السفر فلا يضر التردد، ومن اختلال القصد، وتوقف في الذكرى: ^١ وما ذكره غير واضح، ويمكن الحوالة الى العرف كما مر: والظاهر احتساب زمان التردد، لان الطاهر من اقامة الثلاثين يوما، قصر الصلاة مع عدم السفر الى تلك المدة، حيث يتحقق السفر، لو نية الإقامة فيحتسب يوم المسافة ايضا، وفيه تأمل؛ لعدم صدق الكون، في ذلك اليوم، في مقام الثلاثين؛ فالظاهر العدم، وعدم استيناف الثلاثين، ويمكن ان تحيى له زيادة تحقيق في مسألة من خرج الى مادون المسافة بعد نية الإقامة، ^٢ وأراد المود.

قوله: «ومع الشرايط يجب القصر الخ» وجوب التقصير في غير الاربعة اجماع الاصحاب، ويدل عليه الاخبار ايضا.

واما دليل التخيير فيها كما هو المشهور فهو ان الاصل في الصلاة هو التمام، و خرج ماخرج بالدليل من الاخبار والاجماع وبقي الباقي ومنه المواضع الاربعة، فلا اجماع فيها، ولا الآية، فانها تدل على الضارب في الارض مع رفع الجناح، وقد يقال: بعدم تحقق الضرب مع الكون فيها، مع القول بمضمونها، فتأمل.

واما الاخبار فلانصر صريحا في الكل كما ستقف، و يدل عليه ايضا اخبار كثيرة، مثل صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التمام بمكة والمدينة؟ فقال: اتم وان لم تصل فيها الا صلاة واحدة ^٣ و صحيحة الاخرى قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان هشام روى عنك انك امرته بالتمام في الحرمين، وذلك من اجل الناس؟ قال: لا، كنت انا ومن مضى من آبائي

(١) الى هنا كلام الشارح

(٢) الوسائل باب (٢٥) من اجوب صلاة السفر حديث: ٥

إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة واستترنا من الناس^١ وصحيحة علي بن مهزيار قال كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أن الرواية قد اختلفت عن آبائك عليهم السلام في الإتمام والتقصير للصلاة في الحرمين، فنها أن يأمر بتتميم الصلاة ولو صلاة واحدة، ومنها أن يأمر بقصر الصلاة ما لم ينو مقام عشرة أيام، ولم أزل على الإتمام فيها إلى أن صدرنا من حجنا في عامنا هذا، فإن فقهاء أصحابنا أشاروا على بالتقصير إذا كنت لا أنوي مقام عشرة أيام فصرت إلى التقصير وقد ضقت بذلك حتى أعرف رأيك؟ فكتب إلى بخطه، قد علمت يرحمك الله فضل الصلاة في الحرمين على غيرهما، فاني أحب لك إذا دخلتها أن لا تقصر وتكثر فيها من الصلاة فقلت له بعد ذلك سنتين مشافهة؟ إلى كتبت إليك بكذا واجبتني بكذا، فقال: نعم، فقلت أي شيء تعني بالحرمين؟ فقال: مكة والمدينة، ومتى إذا توجهت من منى فقصر الصلاة، فإذا انصرفت من عرفات إلى منى وزرت البيت ورجعت إلى منى، فاتم الصلاة تلك الثلاثة أيام، وقال بأصبعه ثلاثاً^٢

وليس من قوله (ومتى) إلى آخره موجوداً في الكافي، وعنده أظهر، ويمكن حل قوله (فاتم) على قصد الإقامة في مكة: فيدل على عدم اشتراط عدم الخروج إلى محل الترخيص لنية الإقامة.

وفي الصحيح عن إبراهيم بن شيبه قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن إتمام الصلاة في الحرمين؟ فكتب إلى: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحب أكثار الصلاة في الحرمين فأكثر فيها واتم^٣ أنه مجهول.

وفي الصحيح عن عثمان بن عيسى قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن

(١) الوسائل باب (٢٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٦

(٢) الوسائل باب (٢٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ٤

(٣) الوسائل باب (٢٥) من أبواب صلاة المسافر حديث: ١٨

اتمام الصلاة و الصيام في الحرمين؟ فقال اتمها ولو صلاة واحدة ^١ : و قيل هو و قى ثقة.

وفي الصحيح عن مسمع عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: كان ابي يرى لمنين الحرمين مالا يراه لغيرهما، ويقول: ان الاتمام فيها من الامر المذخور ^٢ و هو ممدوح في الجملة.

و في الصحيح عن عمر بن رباح قال: قلت: لابي الحسن عليه السلام اقدم مكة اتم او اقصر؟ قال: اتم، قلت و امر على المدينة فاتم الصلاة لو اقصر؟ قال اتم ^٣ : و هو مجهول.

و في الصحيح عن مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال لي اذا دخلت مكة فاتم يوم تدخل ^٤

و خبر علي بن يقطين قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة؟ فقال: اتم و ليس بواجب، الا اني احب لك ما احب لنفسى ^٥ وفيه اسماعيل بن مرار عن يونس و هو مجهول ^٦

و خبر زياد بن مروان قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اتمام الصلاة في الحرمين؟ فقال: احب لك ما احب لنفسى اتم الصلاة ^٧ و في الطريق مامر، مع زياد.

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٧

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٨-٩

(٤) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٧

(٥) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٩

(٦) سند الحديث كما في الكافي (علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن اسماعيل بن مرار عن يونس، عن علي بن

يقطين)

(٧) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢١

و خبر معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان من الامر المذخور
الاتمام في الحرمين ١ و هما في الطريق.

وفي الصحيح عن الحسين بن مختار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت له انا
اذا دخلنا مكة والمدينة نتم او نقصر؟ قال: ان قصرت فذلك وان اتممت فهو خير
ترداد ٢ والحسين واقفي.

وتحمل الاخبار الدالة على التمام في هذه المواضع، على جواز التمام و افضليته،
للتخفيف الموجود في بعض الاخبار المتقدمة.

ويدل عليه ايضا صحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام في الصلاة
بمكة؟ قال: من شاء اتم ومن شاء قصر ٣

ورواية صمران بن حمران قال قلت لابي الحسن عليه السلام اقصر في المسجد
الحرام او اتم؟ قال: ان قصرت فلك وان اتممت فهو خير وزيادة الخير خير ٤

فلما ان ثبت عدم المعارض - من الكتاب والاجماع، مع العمل بها، مع الشهرة
العظيمة - فتحمل الاخبار الدالة على وجوب القصر ما لم ينو مقام عشرة، الامع
التردد الى ثلاثين، على غير المواضع؛ او على وجوب القصر على التعيين و الاتمام
كذلك كما هو الظاهر.

و كذا صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت الرضا عليه السلام
عن الصلاة بمكة والمدينة تقصير، او تمام؟ فقال: قصر، ما لم تعزم على مقام عشرة
ايام ٥

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢٠ وقوله و هما في الطريق، اي اسماعيل بن
مران عن يونس

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث ١٦

(٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٠

(٤) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١١

(٥) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣٢

و كذا رواية علي بن حديد عنه عليه السلام، مع الضعف به، فانه ضعيف، قال: لا يكون الا تمام الا ان تعزم على اقامة عشرة ايام، وصل النوافل ما شئت، في السئوال عن الحرمين^١ مع انه قال رحم الله عبدالله بن جندب حيث ذكر الراوى اتمامه فيها. ولا دلالة على تعيين القصر فيها في الصحيح عن محمد بن ابراهيم الحضيضي (المندوح في الجملة) قال: استأمرت ابا جعفر عليه السلام في الاتمام والتقصير؟ قال: اذا دخلت الحرمين فانو عشرة ايام و اتم الصلاة الخ وهو ظاهر. وصحبة معاوية بن وهب قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التقصير في الحرمين و التمام؟ فقال: لا تتم حتى تجمع على مقام عشرة ايام، فقلت ان اصحابنا رووا عنك انك امرتهم بالتمام فقال: ان اصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون، و ياخذون نعالهم و يخرجون، والناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاة فامرتهم بالتمام^٢ وهذه تحمل على مامر، هل ان في الطريق عبدالرحمان بن معاوية بن وهب، و هما مشتركان.

وبالجملة لا يمكن رد تلك الاخبار الكثيرة الممثلة المشهورة في المذهب، والا لم يبق اعتماد على خبر اصلا ولم يمكن الجمع الا بمثل مامر.

ولا يمكن بمثل ما قال في الفقيه بعد رواية (انه من المذخور^٤) الخ، انها محمولة: على من ينوي الاقامة^٥

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣٣ ولفظ الحديث هكذا (عن علي بن حديد قال سألت الرضا عليه السلام قلت لاصحابنا انطلقوا في الحرمين، بعضهم يقصر ويصوم يوم، و ثامن يوم، على رواية قدرها اصحابنا في التمام، وذكرت عبدالله بن جندب انه كان يوم؟ فقال رحم الله ابن جندب، ثم قال له، لا يكون الاتمام الا ان تجمع على اقامة عشرة ايام، وصل النوافل ما شئت، قال ابن حديد، و كان عيني ان تامرني بالاتمام)

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر قطعة من حديث: ١٥

(٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٣٤

(٤) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢٩

(٥) الظاهر ان الاشكال غير وارء لان عبارة الفقيه هكذا (قال مصنف هذا الكتاب: يعني بذلك ان يمر

اذلا معنى للتخصيص ولا للاذخار: لاشارك الكل في ذلك: وللتصريح في بعض الاخبار الصحيحة المتقدمة بالتقام ولو صلاة واحدة.
وكذا حل الشيخ به، وبنية الاقامة والاتمام، ولو كان معلوما عدم بقاءه فيها عشرة وهو ظاهر.

وهذا ما يتعلق بالحرمين: واما ما يتعلق بها وبالكوفة والحاير ايضا: فهو ايضا بعض مامر، مع الاخبار مثل صحيحة حاد بن عيسى عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال من غزوا علم الله الاتمام في اربعة مواطن حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وحرم امير المؤمنين وحرم الحسين بن علي عليهم السلام^١ وايضا رواية زياد القندي عن ابي الحسن عليه السلام با زياد احب لك ما احب لنفسى واكره لك ما اكره لنفسى، اتم الصلاة في الحرمين وبالكوفة وعند قبر الحسين عليه السلام
ورواية اخرى له عن ابي الحسن موسى عليه السلام مثله^٢

ورواية ابي شبل قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ازور قبر الحسين عليه السلام؟ قال: نعم، زر الطيب واتم الصلاة (فيه كا) عنده (قلت اتم الصلاة؟ قال: اتم يب) قلت (فان كا) بعض اصحابنا يرى (يرون كا) التقصير؟ قال: انما يفعل ذلك الضمعة^٣

ورواية عبد الحميد خادم اسماعيل بن جعفر عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اتم الصلاة في اربعة مواطن، في المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

على مقام عشرة ايام في هذه المواطن حتى يتم فان طاهره للترغيب في العزم على التمام، لاني الان اتم على تقدير نية الاقامة.

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢-٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٣ وديله.

(٤) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٢

آله وسلم ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام^١ ومثلها رواية مسمع عن
ابي عبدالله عليه السلام^٢ ومثلها رواية ابي بصير^٣
وايضا لما ثبت التخيير في الحرمين، يلزم فيها، لعدم القول بالفصل على ما هو
المشهور، ويؤيد التخيير هنا: انه ما وجد المعارض فيها بخصوصهما بخلاف
الحرمين؛ وايضا ما وجد القول الصريح ايضا بوجوب القصر متعينا فيها، فان عبارة
الفقيه ظاهرة، والرواية صريحة في الاولتين، فتأمل.

وهنا فروع

الاول: هل المواضع هو البلد، او المسجد، وحرم الحسين عليه السلام: الظاهر
من الاخبار انه مكة والمدينة والكوفة وحرم الحسين عليه السلام، ولا ينافي فيه
وجود المسجد في البعض الآخر، حتى يجب حل المطلق عليه؛ لجواز الحكم فيها، الا
انه ما ذكر في البعض الا المسجد لفضيلة ونحوها.
والظاهر انه لا شك في فضيلة البلاد، مثل نفس مكة والمدينة.

فما ورد في موثقة عمار بن موسى - في باب فضل المساجد - قال: سالكه من
الصلاة في المدينة، هل هي مثل الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله؟
قال: لا، ان الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله الف صلاة، والصلاة
في المدينة مثل الصلاة في سائر البلدان^٤ بعد التسليم - محمول على المبالغة: و

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٤

(٢) لم اجد حديثا عن مسمع يتضمن تمامية الصلاة في اربعة مواطن نعم يمكن ان يكون المراد حديث (٢٣)
من باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر، واشبه كلمة (عن مسمع) بلفظ (مسمع) ولفظ الحديث هكذا
(حديثه بن منصور عن مسمع ابا عبدالله عليه السلام يقول: تتم الصلاة في المسجد الحرام ومسجد الرسول و
مسجد الكوفة وحرم الحسين)

(٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢٥

(٤) الوسائل باب (٥٧) من ابواب احكام المساجد حديث: ٩

التأويل، بقطع النظر عن مجاورته صلى الله عليه وآله وسلم ونحوه.
وقال الشيخ: إذا ثبت الاستحباب في الحرمين من غير اختصاص بالمسجد،
يكون الحكم كذلك في الكوفة، لعدم القائل بالفرق وهو مذهب المصنف في المنتهى
وجاعة.

و يحتمل إرادة المسجد من مكة والمدينة والكوفة، لأنه جزء، مع عدم العموم
صرحاً في كل جزء منها؛ وإذا كان التمام في جزء، صح أنها تمام في مكة مثلاً مؤيداً
بالاستصحاب؛ ولعل النظر إلى الدليل، الأول أقرب.

و أما حرم الحسين عليه السلام: فالظاهر أنه ليس بمعلوم إطلاقه على غير الحائر،
وهو ما دار عليه سور المشهد والحضرة، وعلى ما نقل من معنى النفقة، وهو الموضع
الذي يقف الماء، وكان في ذلك الموضع على ما نقل وقوف الماء الذي أجرى عليه
بعض الخوارج للتخريب ونقل في المنتهى عن المفيد: أن الشهداء كلهم في الحائر إلا
العباس (ع): وهو يدل على عدم دخول ساير البلد في الحائر، لا سور البلد، ويؤيده
ما في البعض، عند قبر الحسين عليه السلام^١ ولو ثبت عدم القائل بالفرق هنا
أيضاً، يكون هنا أيضاً المراد بالبلد: مع أن ذلك البلد غير معلوم كما هو المشهور.
والظاهر أن المراد بالبلد، ما كان في ذلك الزمان.

والأفضل والأحوط، هو التمام عند القبر ومسجد الكوفة في الجملة، لأن ظاهر
عبارة السيد وابن الجنيد وجوب التمام، وإن قيل إن مرادهما الاستحباب، فإنه غير
ظاهر: قال في المختلف، المشهور استحباب الإتمام، إلى قوله، وقال السيد المرتضى
في الجمل لا يقصر إلى قوله، وهذه تعطى منع التقصير؛ وكذا عبارة ابن الجنيد؛ فإنه
قال: والمسجد الحرام لا تقصير فيه على أحد.

على أن في أكثر الروايات الأمر بالإتمام، وليس خلاف ابن بابويه في الحائر
والكوفة صريحاً، والروايات المعارضة ليست بظاهرة فيها.

فقول الشارح — والاحوط هو القصر، و هو المشهور بين الطلبة ايضا — ليس بواضح كثيرا، فتأمل فانه غير بعيد، ولا يبعد جواز الجمع، للاحتياط، خصوصا اذا وقع احد هما معادة، فتأمل.

الثاني: الظاهر عدم وجوب نية الاتمام والقصر فيها، للاصل؛ وعدم دليل يقتضيها؛ وعلى تقدير التعين الظاهر عدم التعين، فيجوز الاتمام بعد نية القصر، وبالعكس على الظاهر، والاحوط التعين والبقاء.

الثالث: الظاهر استحباب فعل النافلة الساقطة فيها؛ لان المعلوم سقوطها بوجوب القصر وليس بمعلوم في غيره، فيبقى للاصل، ولشرف البقعة، والتحريض و الترغيب على كثرة الصلاة فيها، ولما في بعض هذه الاخبار من ان زيادة الصلاة خير، وزيادة الخير خير، وصل النافلة ما شئت، وغير ذلك فافهم؛ ولا فرق في الجواز بين اختيار القصر والاتمام، صرح بما قلناه في الذكرى.

الرابع: الظاهر عدم جواز الصوم، لوجوب الافطار بدليله، مع عدم دليل التخيير؛ ولما في الرواية ^١ من عدم ذكره، خصوصا فيما سئل عنها، واجاب عنها فقط، وهو مشربه، وعدم ظهور القائل به.

نعم قد يقال: يقتضى قوله في الرواية: اذا افطرت قصرت، عدم الافطار على تقدير عدم القصر بعكس النقيض؛ ويجاب بانه يمكن ان يحمل على انه اذا جازلك الافطار جازلك القصر، فيكون العكس اذا لم يجز القصر لم يجز الافطار: او على انه: اذا وجب الافطار يجوز الاتمام، او يخصص بغير هذا المواضع لما مر، ولا فرق ايضا بين كونه جالسا في هذه الامكنة في جميع اوقات الصوم وعدمه.

الخامس: الظاهر بقاء التخيير في قضاء ما فاتت في هذه الامكنة، وان لم يقض فيها لقوله عليه السلام (يقضى كما فاتت) وغيره من ادلة التسوية بين القضاء والاداء، و يحتمل تعين القصر.

السادس: الظاهر عدم التخيير في القضاء فيها اذا فأتت في غيرها.

السابع: الظاهر ان المراد بحرم لغير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام هو الكوفة: للتصريح في بعض الروايات، ولما في الرواية في الفقيه: ان الكوفة حرم الله وحرم رسوله وحرم على بن ابي طالب عليه السلام و ان الصلاة فيها بالف صلاة^١

و يحتمل ارادة المسجد فيها، للشهرة بان هذه في المسجد، وكذا في صدر الخبر: ان مكة والمدينة حرم الله وحرمها والصلاة فيها بمائة ألف، والدرهم كذلك وبم عشرة آلاف صلاة وكذا الدرهم^٢ ولما من موقفة سماعة الدالة على مساواة المدينة لساير البلدان^٣ فتأمل فيه.

ولتعيين الارادة: واحتمال الحرم ومكة والمدينة والكوفة ذلك بخلاف العكس: وللزوم المنافاة في الجملة، اذا الظاهر الحصر في اربعة وعدة تارة، منها المسجد فقط، واخرى هو وغيره من ساير اجزاء البلد، فتأمل فيه فانه عمله.

ونقل المصنف في المنتهى عن والده، منع استحباب التمام لمن عليه الصلاة لقوله (لا صلاة لمن عليه الصلاة)^٤ : ولعدم جواز النافلة لمن عليه الفريضة، وهو بعيد، على تقدير تسليم الاصل فكيف مع منعه، وقد مر.

الثامن: الظاهر عدم الحاق ساير المشاهد: للاصل والاستصحاب، وادلة وجوب القصر ما لم ينو المقام عشرة، وعدم ظهور العلة فيها حتى يقاس.

التاسع: ينبغي الإقامة فيها ليست، للرواية المتقدمة في البعض والخروج عن الخلاف، وادراك كثرة البركة.

العاشر: الظاهر انه لو نوى القصر ثم تممها نسياناً، او عمداً مع النقل تصح

(١-٢) للوسائل باب (٤٤) من ابواب احكام المساجد حديث: ١٢

(٣) الوسائل باب (٥٧) من ابواب احكام المساجد حديث: ٩ والحديث عن عمار بن موسى مراح

(٤) المنتهى ص ٣٩٥ في القصر الرابع من الفروع

ولواتم المقصر عالما (عامداً — خ) اعاد مطلقا.

الصلاة، وبالعكس.

الحادى عشر: الظاهر ان المراد بالمسجد، او البلد: هو الذى كان فى زمان الامام المسئول، لانصرافه فى ذلك الزمان اليه: وكون الزائد بعده داخلا فيها، غير معلوم؛ و يحتمل كل ما يصدق عليه فى كل زمان.

و يؤيد الاول ما روى فى زيادات التهذيب (فى باب المسجد، فى الحسن لابراهيم) عن زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول فى النوم فى المساجد؟ قال: لا بأس به، الا فى المسجدين، مسجد النبي صلى الله عليه وآله و المسجد الحرام، قال: و كان ياخذ بيدي فى بعض الليل، فيتحنى ناحية ثم يجلس فيتحدث فى المسجد الحرام فرماتام هو و نمت فقلت له فى ذلك؟ فقال: انما يكره ان ينام فى المسجد الحرام الذى كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاما النوم فى هذا الموضع فليس به بأس^١ و لانه المتحقق بالارادة: و للاستصحاب؛ و ادلة وجوب القصر فى البلد حتى يكون من نيته لقامته عشرا فتأمل.

قوله: «ولواتم المقصر الخ» دليل وجوب الاعادة — على العامد العالم مطلقا — كون الزيادة حينئذ مبطلا بالاجماع و الاخبار.

و ايضا الدليل عليها و على عدم الاعادة على الجاهل صحيحة زرارة و ابن مسلم، قالوا قلنا لابي جعفر عليه السلام رجل صلى فى السفر اربعا، ايعيد ام لا ؟ قال: ان كان قرئت عليه اية التخصير و فسرت له فصلى اربعا اعاد، و ان لم يكن قرأت عليه و لم يعلمها فلا اعادة عليه^٢

وقوله: «فصل اربعا اعاد» محمول على العمدة، للظاهر، و الاجماع المفهوم من المنتهى.

فصحيحة عيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام — قال سألته عن رجل

(١) الوسائل باب (١٨) من ابواب احكام الساجد حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٤

وناسيا يعيد في الوقت خاصة، وجاهلا لا يعيد مطلقا.

صلى وهو مسافر فاتم الصلاة ؟ قال: ان كان في وقت فليعد، وان كان الوقت قد مضى فلا ^١ — محمولة على الناسي لعدم الاعادة على الجاهل مطلقا، والاعادة على العامد كذلك لما مر.

وللتصريح بهذا الحكم للناسي في صحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل ينسى فيصلي في السفر اربع ركعات ؟ قال: ان ذكر في ذلك اليوم فليعد، وان لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا اعادة عليه ^٢ لان الظاهر انه انما فعل ذلك في الظهرين، فلا يخرج وقتها الا ما يمضي اليوم؛ وحل الشيخ رواية ابي بصير في الكتابين على استحباب الاعادة بعد خروج الوقت، حتى لا ينافي رواية عيص، وليس بواضح. وما دليلا.

قوله: «وناسيا الخ» فقد ظهر عدم الاعادة على الجاهل مطلقا لصحبتها، فقول ابي الصلاح وابن الجنيد — بالاعادة عليه ايضا، نظرا الى رواية عيص في الوقت — غير واضح؛ ويؤيده (الناس في سعة مما لا يعلمون ^٣) وكون ما فعله واجبا عليه في نظره ومأمورا به، فيكون ممدورا، وللشريعة السعة؛ وعدم الاعادة على الناسي مع خروج الوقت، فقول الشيخ — في المبسوط: بوجوب الاعادة عليه مطلقا — غير واضح، ويؤيده (رفع) وفعله ما هو مأمور به، فيجزى، وللشريعة السعة.

واما الاعادة في الوقت: فللرواية؛ وامكان ادراك المطلوب في الوقت؛ فتقيد صحيحة عبيد الله الحلبي — قال قلت لابي عبدالله عليه السلام صليت الظهر اربع ركعات وانا في سفر؟ قال: اعد ^٤ — بالعامد العالم، وهو يعيد في شأن عبيد الله

(١) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٣) جامع احاديث الشيعة باب (٨) من القدمات حديث: ٦ ونظير الحديث (عوالي الثاني عن النبي صلى الله عليه وآله قال: الناس في سعة مما لم يعلموا)

(٤) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٦

الحلبي: أو بقاء الوقت مع النسيان، وهو أيضا لا يخلو عن بعد، إذا ظهر أنه حكاة بعد السفر؛ ولكن تحمل عليه للجمع: ويمكن الحمل على الاستحباب مع النسيان و خروج الوقت؛ فالاحتياط يقتضى الإعادة مطلقا.

هنابحاث:

الاول: قال الشارح: ويعلم من صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة ١ ان مجرد الخلاص عن التشهد لا يكفي للخروج ٢ عن الصلاة عند من يقول باستحباب التسليم بل لابد معه من نية الخروج، أو فعل ما به يحصل به الخروج. وانت تعلم انه يمكن دلالتها على عدم الخروج بذلك، مع قصد عدم الخروج، و اعتقاد كونه في الصلاة، وفعل شيء لذلك ظاهرا، واما على انه لابد معه من شيء آخر فلا، فافهم.

بل يمكن ان يقال: و ان اعتقد الخروج، ولكن لما لم يفعل ما يخرج عرفا وزاد بعد ها قبل ايجاد الفصل الحسى المتعارف، فتبطل بزيادة الركعتين للنص الخاص بذلك.

او يقال: ان البطلان قد يكون باعتبار قصده اولا ذلك، اوف اثناء الصلاة، و ليس في الدليل ولا في الفتوى، انه هنا لو صلى بنية القصر—ثم زاد بعد التشهد ركعتين آخرتين عالما في الحال انه ليس جزء من الصلاة الاولى—تبطل الصلاة حينئذ، خصوصا عند من قال باستحبابه، بل الظاهر من الرواية والعبادة: انه من صلى اربعا مكان القصر وعوضه ابتداء، فلا يدل على شيء من ذلك اصلا.

الثاني: قد تقدم في الفتوى والاخبار: ان من زاد ركعة او ركعتين ناسيا بعد ما

(١) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٤

(٢) قال في روض الجنان بعد نقل حديث زرارة ومحمد بن مسلم ما هذا لفظه (و يعلم من هذا ان الخروج من الصلاة عند من لا يوجب التسليم لا يتحقق بمجرد الفراغ من التشهد، بل لابد معه من نية الخروج أو فعل ما به يحصل، كالتسليم والا لصحت الصلاة هنا عند من لا يوجب التسليم لوضع الزيادة خارج الصلاة انتهى

جلس بقدر التشهد، لم تبطل صلاته، فلا ينبغي الحكم هنا بالاعادة لامطلقا ولا في الوقت، لو صلى اربعات اسيا على اطلاقه، بل يقيد بعدم الجلوس بالمقدار المقرر مع ان الظاهر هنا اعم، بل مع التشهد ايضا في الرواية والعبارة.

ويمكن ان يقال: المراد هنا ان يفعل ذلك من اول الامر؛ اوفي الاثناء يقصد ان صلاته التمام دون القصر، فكأنه يقلب ما عليه في نفس الامر بغيره غلطا ونسيانا، وذلك غير الذي يصلي و يعتقد بقاء شيء مما عليه في نفس الامر و غلط في ذلك، دون ما عليه في نفس الامر وفعل ما عليه في الواقع وزاد عليه، وقدر مثله قبيله.

او تخرج هذه الصورة من تلك القاعدة للنص، فيبقى الباقي على عمومته، سواء كانت الصلاة ثنائية او ثلاثية او رباعية؛ اذ لا يلزم من التخلف في المفروض استثناء غير الرباعية من الثلاثية و الثنائية، ولا التخصيص بصلاة الحضر لا مطلقا، ولا في الرباعية، اذ قد يقال بالصحة هنا ايضا لزيادة ركعة او ركعتين ايضا مع اعتقاد كون صلاته قصرا، ولكن نسي وفعلها بتمامها، بشرط جلوسه بعد فرضه بمقدار التشهد.

فقول الشارح — ولا سبيل الى التخلص من ذلك الا باحد امور: اما الغاء ذلك الحكم كما ذهب اليه اكثر الاصحاب، او القول باختصاصه بالزيادة على الرابعة كما هو مورد النص ولا يتعدى الى الثلاثية والثنائية، فلا يتحقق المعارضة هنا؛ او اختصاصه بزيادة ركعة لا غير كما ورد به النص هناك، ولا يتعدى الى الازيد كما عدها بعض الاصحاب؛ او القول بان ذلك في غير المسافر، جمعا بين الاخبار؛ لكن يبقى فيه سؤال الفرق مع اتحاد المجل: وفي الحقيقة: اتفاق الاصحاب هنا على الاعادة في الوقت، يؤيد ما عليه الاكثر هناك من البطلان مطلقا—

محل التأمل: لما عرفت من عدم الحصر؛ وايضا معلوم ان ما هنا لا يقتضي الغاء الحكم السابق مطلقا ولا القول باختصاصه عقيب الرابعة، لعدم المعارضة في الثلاثية والثنائية، ولا اختصاص القول بزيادة الركعة مع عدم ظهوره،

ولا بالحاضر، وهو ظاهر: وإن بعد لزوم ذلك للنص، لا يرد سؤال الفرق، أنه لا تأييد للبطلان هنا، للبطلان فيما تقدم مطلقا، بل في محل التعارض فقط على أنه لا تعارض لما قاله من الوجوه، فتأمل.

الثالث: قال في الشرح: أطلق بعض الأصحاب إعادة المتم مع وجوب القصر عليه: لتحقيق الزيادة المنافية.

ويؤيده في الجاهل ما أورده السيد الرضوي على أخيه المرتضى رحمهما الله: من أن الإجماع واقع على أن من صلى صلاة لا يعلم أحكامها فهي غير مجزية، والجهل بأعداد الركعات جهل بأحكامها فلا يكون مجزية.

وجاب المرتضى بجواز تغيير الحكم الشرعي بسبب الجهل، وإن كان الجاهل غير معذور، وحاصل الجواب يرجع إلى النص الدال على عذره، والقول به متعين^١ أعلم أن الجواب غير صريح فيما ذكره: وظاهره أن حكم الشارع يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فيجوز أن يكون حكم الجاهل بالقصر بعد تقصيره الاتمام، فلا يكون جاهلا بأحكام صلاته الواجبة عليه حينئذ، وإن كان مأثوما بترك العلم ولم يكن معذورا.

ويمكن أن يكون المقصود أنه قد يختلف ذلك الحكم من الشارع: فلو كان من صلى على تلك الحالة وعرف أن لها أحكاما وأنه لا بد من معرفتها ولم يعرف، لم تصح: وإذا كان جاهلا تكون صحيحة لجواز اختلاف الأحكام الشرعية للجاهل بسبب الجهل والعلم في الجملة، ويكون للعالم في الجملة حكما غير حكم الجاهل المطلق.

وإن دعوى الإجماع على الإطلاق غير واضحة، ولم يظهر من السيد المرتضى تقريره أيضا، ولو صح فيخصص ببعض الأحكام، أو مع عدم فعلها مع أحكامها بأن يترك ما يبطل بسببه، أو يزيد فيها ما يبطلها لما بيناه مرارا: من أن الظاهر صحة

صلاة الجاهل ببعض الاحكام مع موافقة فعله لما عليه في نفس الامر، وعدم اخذه على ما ذكره لجهله بوجوب مثله، فيكون معذورا، واينما بالاعبار فيها تقدم، و بعدم النقل عنه صلى الله عليه وآله ولا عن احد من الائمة عليهم السلام الامر باعادة الصلاة لاحد، لاجل ذلك، مع علمهم بالناس: ان اكثرهم ما اخذ واجمع احكامها كما قالوه، حتى المسائل المذكورة في الشك و السهو والامور الدقيقة التي احديثها العلماء، ولا امر احد بالتعلم؛ و يبعد بطلان صلاة شخص لعدم معرفته مسألة في السهو مع عدم وقوعه، وهو ظاهر؛ وان كل من قال انه مسلم او مؤمن كانوا يقبلون منه ولا يلزمونه بشيء من الاحكام من غير استفسار لسائر الاحكام، والادلة اليقينية على ذلك، ولا امرهم بذلك.

و يظهر ذلك: من ان التوبة قبل الموت بلا فصل مقبولة، وما ذكر في بحث التسليق: لانه يعلم من اخبار كثيرة ان من امن تلك الساعة بمجرد قوله باعتقاده انه مؤمن بالله ورسوله واثمته، ينفعه ذلك وينجيه ويؤمنه من عذاب الله و يخلصه من عقابه، و انه مؤمن حقيقة، والحال ان (انه ظ) ذلك في ذلك الزمان ما يعرف الدليل، و ما كانوا يطلبون منه ذلك، ولا يلتقونه بذلك ايضا؛ فلا يكون الاخذ بالدليل اليقيني من شرايط الايمان، ولا هو، ولا اخذ الفروع المقررة في كتب الفروع، و الحاصلة بمرور الزمان، و الاحكام الشرعية الدقيقة على الطريق الذي شرطها البعض: شرطا لصحتها، ولم يكف (يكن - خ ل) الاتفاق، ولا الاخذ على غير ذلك الوجه، خصوصا من لم يعرف وجوب ذلك ولم يصل اليه ذلك.

و يدل عليه العقل:

و من النقل (الناس في سعة عما لا يعلمون^(١)) والشرعية السهلة السمحة، ونفي

(١) جامع احاديث الشيعة: باب (٨) من المقدمات حديث: ٦ ولفظ الحديث (من هوال النبال من النبي صلى الله عليه وآله قال: الناس في سعة ما لم يعلموا)

الضييق والهرج^١ و ارادة اليسردون العسر^٢ : و اهماله من الشارع مع اهتمامه و شفقتة بالنسبة الى الرحمة و فعلهم الصلاة في صدر الاسلام و بعده بما وصل اليهم؛ ثم الاخبار بانه فعل كذا، فان كان موافقا قبلت، و الاردت؛ و لا يرد شيء بانه كذلك ولكن انت فعلت من غير علم، فلا تصح: و عدم الامر بالقضاء لمن علموها مثل حماد^٣ و غيره، وقد اسلفنا اخبارا كثيرة في ذلك مثل طهارة اهل قبا^٤ و فعل عمار^٥ في التيمم؛ و في عدم الاعادة بالنقصان، و غير ذلك من الاخبار فتذكر؛

والاخبار الدالة على عذر الجاهل في اتمام الصلاة و الصوم، فانها اخبار كثيرة معتبرة في الصوم و سيجيء؛ و كون الجاهل بالجهر و الانخفاض و بالنقصية و بالنجاسة معنورا؛ و بالجملة هذا ظني و ما اجد ما ينا فيه، و نقل مثل هذا الاجماع لوصح، لاوّل بامر و غيره فتأمل.

ثم اعلم ايضا، ان الظاهر، ان الجاهل في وجوب القصر معنون سواء كان عن وجوب القصر راسا او بوجه دون وجه: لصديق الجاهل و اشتراك العلة، بل انه اولى لكثرة الخفاء، بخلاف اصل القصر فانه قليلا ما يخفى على الناس؛ و ذلك مثل من علم وجوب الاتمام على كثير السفر، و ما عرف انقطاعه باقامة العشرة فتسها بعد الاقامة، و الظاهر انه معنون لان من يصدد (يصدخ) علمه اياما، ما علمه كما هو، فكيف لا يكون الغير معنورا.

و من علم بالتحجير في الاماكن الشريفة و غلط في التعيين، فاتم في الموضع الذي لا تمام فيه في نفس الامر، خصوصا مع ظنه و تفتيشه بحيث لا يقال انه مقصر

(١) قال الله تعالى (وما حمل عليكم في الدين من حرج) سورة الحج: ٧٨

(٢) قال الله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) سورة البقرة: ١٨٥

(٣) الوسائل باب (١) من ابواب افعال الصلاة حديث: ١

(٤) الوسائل باب (٣٩) من ابواب احكام المظنة، راجع

(٥) الوسائل باب (١١) من ابواب التيمم ملاحظ

ولو سافر بعد الوقت قبل ان يصلي اتم، وكذا لو حضر في الوقت، كذا القضاء.

فيكون هو ايضا ممنورا؛ فانه ايضا مشكل ما عرفته جيدا، فان البلد محتمل، والمسجد كذلك : وكذا لو علم عين الاربعة ولكن اشتبه حدودها، مثل الحائر وحرمة عليه السلام فانه مشتب في الجملة، والمسجد فانه مشتب هل هو ما كان في زمانه او ما يصدق عليه الآن.

و اما القصر ممن وجب عليها التمام عمدا او نسيانا، مع الذكر بعد المبطل؛ فالظاهر انه مبطل و موجب للاعادة مع التذكر، لعدم الاتيان بالماورد به على وجهه.

و اما مع الجهل في المواضع المشتبهة فلا يبعد الصحة، و كونه عذرا، لبعض مامر، ونقله الشارح عن يحيى بن سعيد.

ويدل عليه ايضا صحيحة منصور بن حازم المتقدمة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: اذا اتيت بلدة فازممت المقام عشرة ايام فاتم الصلاة، فان تركه رجل جاهلا فليس عليه اعادة^١ : واحتط مهيا امكن، فان الامر صعب، ولا يمكن القول بكلية شيء، بل تختلف الاحكام باعتبار الخصوصيات والاحوال والازمان والامكنة والاشخاص، و هو ظاهر، وباستخراج هذه الاختلافات والانطباق على الجزئيات المأخوذة من الشرع الشريف، اميتاز اهل العلم والفقهاء شكر الله سبحانه ورفع درجاتهم.

قوله: «ولو سافر بعد الوقت الخ» اعلم ان هذه ثلاث مسائل: قد اختلفت الاخبار والاقوال فيها، خصوصا في الاولتين.

والذي يظهر بالتأمل في الدليل: ان من ادركه في الحضر وقت الصلاة التي يجب قصرها سقرا مع الشرايط، يجب القصر عليه؛ لظاهر الآية، فانها تفيد القصر

لمن يصل في السفر الصلاة المقصورة اداء ولا شك في كون من ذكرناه منه، والاصل عدم التخصيص و التصرف الا بدليل؛ ولصحيحة اسماعيل بن جابر (الثقة في الكتابين والفقهاء) قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام يدخل على وقت الصلاة وانا في السفر فلا اصل حتى ادخل اهل؟ فقال: صل و اتم الصلاة، قلت فدخل على وقت الصلاة وانا في اهل اريد السفر فلا اصل حتى اخرج؟ فقال: فصل و قصر، فان لم تفعل فقد خالفت والله رسول الله (ص) ^١

فيها مبالغة، من قوله (فصل و قصر) ومن قوله (فان لم تفعل) والقسم، وان الرسول هكذا فعل، ولوجود الحكمة التي ذكرت للقصر فقد (بعد خ ل) توافق الكتاب و السنة والعقل.

فقد ظهر دليل الثانية ايضا: فان تقييد القصر في الاية بالسفر مفقود هنا، وكذا الحكمة؛ والسنة صريحة في ذلك؛ ويؤيده اصل التمام، فيجب التمام مع الفعل حضرا، وهي الثانية.

و ايضا يدل عليها ما تقدمت من الاخبار الصحيحة الدالة على تعيين موضع الترخيص، بانه اذا تجاوزت محل سماع الاذان مثلا، فقصر، وانه منتهى القصر، وهذا صريح في المطلوب.

ولا يعارض ذلك كله شيء سمثل صحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل، يدخل من سفره، وقد دخل وقت الصلاة وهو في الطريق؟ فقال: يصل ركعتين، وان خرج الى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل اربعا ^٢ لعدم الصراحة في قوله (يصل ركعتين) في البلد، و (اربعا) في السفر؛ لاحتمال العكس فيها، فليس منها مثل متن ما قدمناه؛ مع الاية الكريمة .

(١) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٢

(٢) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٥

وفي سننه أيضا حريز بن عبدالله^١ وفيه شيء ما، وعمر بن مسلم مشترك، و
ان كان هذه الامور غير قادحة للظن، ولكن يفيد في مقام التعارض.

وكذا في رواية بشير النبال، قال: خرجت مع ابي عبدالله عليه السلام حتى
اتينا الشجرة، فقال لي ابو عبدالله عليه السلام: يا نبال، فقلت لبيك، قال: انه لم
يجب على احد من اهل هذا العسكر ان يصل اربعا غبرى وغيرك، وذلك انه
دخل وقت الصلاة قبل ان يخرج^٢: وهذه ايضا كذلك، لان في الطريق احد بن
محمد عن ابن فضال عن داود بن فرقد، و ان سلم ظهور احد وتوثيقه، فابن فضال
غير ظاهر، وتوقف المصنف في بشير^٣.

فما يذكر ما يدل على التفصيل بالتضييق والتوسعة، لعدم الصحة: مثل رواية
اسحاق بن عمار ومرسله حكم بن مسكين^٤ مع ان القول به ليس بهعيد كل البعد.
وكذا ما يدل على التخيير، مثل رواية منصور بن حازم قال سمعت ابا عبدالله
عليه السلام يقول اذا كان في سفر فدخل عليه وقت الصلاة قبل ان يدخل اهله
فسار حتى يدخل اهله، فان شاء قصر وان شاء اتم، والالتزام احب الى^٥

لان في الطريق محمد بن عبد الحميد^٦ وليس توثيقه بواضح، لاشتباه بينه و

(١) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن عبدالله، عن ابي جعفر، عن علي بن حديد، والحسين بن سعيد،
عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم) ولا يلحق ان للحديث طريق اخر نقله في الوسائل هكذا
(الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى وفضالة بن ايوب عن العلاء بن رزق، عن محمد بن مسلم) فلي هذا
الطريق لا يحتراض بالحديث

(٢) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ١٠

(٣) سند الحديث كما في التهذيب (احمد بن محمد، عن ابن فضال، عن داود بن فرقد، عن بشير النبال)

(٤) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٦-٧

(٥) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة المسافر حديث: ٩

(٦) سند الحديث كما في التهذيب (محمد بن احمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الحميد، عن صفوان بن عيسى،

عن منصور بن حازم)

بين ابنه: ولهذا ما سمي الخبر الواقع هو فيه بالصحة الاندرا؛ مع انه لاينا في ما ذكرناه في العمل، بل يؤيد العمل بما قلناه، وان خالفه من وجه، ويمكن القول به ايضا للجمع.

وكذا خبر الحسن بن علي الوشا قال سمعت الرضا عليه السلام يقول اذا زالت الشمس وانت في العصر وانت تريد السفر فاتم، فاذا خرجت بعد الزوال قصر العصر ١: وفي السند معلى بن محمد، مضطرب الحديث والمذهب ٢ وبالجمله لاشك في قوة دليل ما ذكرناه، قلوم يمكن الجمع، يرجح (ترجع) بما ذكرناه من المرجحات.

واعلم ان الدخول فيما ذكره في المختلف واضح بعد التأمل فيه، وان ما ذكره لاثبات التمام في الاولى: باثبات ان الاعتبار بوقت الوجوب، منقوض عليه في الثانية.

وانه قال في المنتهى: ان ما ذكرناه من وجوب القصر هو مذهب السيد في الاولى في الصباح والمفيد و ابن ادریس و الشيخ في التهذيب، وانه قال في الاستبصار يصل اربعاً.

وما وجدنا فرقا بينها بل ظاهرهما التفصيل بالتمام والقصر على تقدير السعة و الضيق فيها؛ مع احتمال استحباب التمام في الاول، وما عرفت ما نقله عنها وهو اعرف.

والثالثة ٣ مضرعة عليها على مامر: من انها تقضى كما فانت: فقول الشارح في المتن — بان هذا اجود، يعني القضاء تماما — غير واضح، بعد قوله في الاولتين (وفي الباب اخبار اخر صحيحة مختلفة، والمسئلة من اشكل الابواب) مع ان للمحقق

(١) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة السافر حديث: ١٢

(٢) سند الحديث كما في الكافي (الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشا)

(٣) اي حكم القضاء لو فانت فيها.

ولو نوى في غير بلده إقامة عشرة أيام أتم، فلو خرج الى اقل عازما للعود والإقامة لم يقصر.

الثاني مناقشة في اشتقاق (اشكل) والظاهر أنه صحيح، إلا أنه قليل.

وأيضا لم يظهر لي وجه زيادته في المتن (الظهيرين) بعد قوله (يصل) حتى احتاج الى زيادة (الفرضين) بعد قوله (أتم) مع أن العموم بحيث يشمل العشاء أيضا، كان أول^١ كما هو ظاهر المتن، نعم قد قيد بإمكان الأداء تماما في الأولى، وركعة في الأخيرة، وهو ظاهر، وقد مر في الوقت ما يفيد ذلك.

و كذا قيد (مع حصول الشرايط وسعة الوقت مع وقت الصلاة في الأولى، والركعة في الثانية لتحصيل الشرايط)^٢ و كأنه ترك للظهور ولعل مراده بأنه أجود، بعد تسليم الأولتين.

فتمام واحتمل، فلا تخرج بعد دخول الوقت من المنزل حتى تصل فيه تماما لا في خارجه، حتى تخلص من اختلاف الصدوق أيضا، وكذا ينفي القصر قبل هل الترخص لو أدرك الوقت.

و أيضا الظاهر اعتبار الوقت لتمامها والركعة، من موضع التقصير الى المنزل، و كأنه تركه أيضا للظهور.

قوله: «ولو نوى في غير بلده إقامة عشرة الخ» اعلم ان دليل ما ذكره المصنف بعد ما سبق واضح من غير اشكال وخلاف، قاله الشارح في الشرح؛ و ان مراده (بالخروج) بعد التمام، على ما يظهر من قوله (أتم) قبله:

و إنما الاشكال فيمن لم ينو الإقامة عشرة مستأنفة، قال الشارح بعد نقل الخلاف في الجملة: ونحن قد افردنا لتحقيقها — وذكر اقسامها وما يتم فيه قول كل

(١) عبارة الشارح في روض الجنان متاوشرا هكذا (ولو سافر بعد دخول الوقت قبل ان يصل الظهيرين، أتم الفرضين في السفر، ان كان قد مضى عليه حاضر لمن الوقت مقدار فعلها مع الشرايط المفقودة)

(٢) وقال الشارح في المسألة الثانية (و كذا يجب الاتمام لو حضر الى البلد او ما في حكمه في الوقت، لكن هنا يكفي في وجوب الاتمام ان يبقى قدر الشرايط المفقودة ركعة)

واحد من الاصحاب— رسالة منفردة، من اراد الاطلاع على الحال فليقف عليها،
غير انا نقول هنا الخ.

نقول نحن ايضا قد كتبنا ما وصل اليه فهمنا على تلك الرسالة من تحقيق الحال
فليرجع اليه من اراد التذكر.

غير انا نقول هنا ايضا المسافر المقصر النوى للاقامة عشرا، وكذا من مضى
عليه ثلاثون مترددا، اذا خرج الى موضع، فان لم يكن بذلك خارجا عن اسم
الاقامة من تلك البلد، يبقى على حكمه الاول، ويمكن توافقه مع قولهم، بالوصول الى
قبل محل الترخيص، وعدمه، فتأمل، فهذا يدل على اعتبار قصد عدم الخروج الى
مثل ذلك المكان في تحقق الاقامة، وتحقق الثلاثين فلا يلفق، وقد مرت اليه
الاشارة فتذكر.

وان خرج؛ ولعله لم يتحقق بدون الوصول الى محل الترخيص؛ فان لم يكن اتم
صلاة فريضة، فهو مقصر مطلقا، لانه مسافر لم يتحقق سبب الاتمام، لان ذلك هنا
ليس الا النية، وهي وحدها لم تنفع عالم يتم وقد مر: ان من بدى عن الاقامة
يقصر، وهو مطلق، وقد حققنا عدم توافقه على شيء، مثل قصد مسافة بعد ذلك.

وان اتم فريضة ونوى بعده الخروج، ولم يقصد العود واقامة مستأنفة، فان
قصد مسافة، فلا شك في التقصير بعد الوصول الى محله، الى ان ينتهي السفر بما عرفت
الانتهاء به. وان لم يقصد مسافة بل اقل، فع نيته الاقامة هناك، لا شك في وجوب
الاطمأن، واما مع عدمها— فيكون قاصدا للرجوع مع عدم الاقامة المستأنفة، او
مترددا، او ذاهلا؛ والا فننقل الكلام الى ذلك الموضع، فنقول مثل ما قلناه أولا.

فألفاظه حينئذ وجوب الاتمام مطلقا، لانه صادق عليه: انه نوى الاقامة
وصل تاما، فصارت مثل من يكون في بلده، ولا ينقطع ذلك بمجرد الخروج الى محل
الترخيص؛ الا ان يكون في نفسه السفر الى بلد يكون مسافة بعد العود وقبل
الاقامة، بان يكون مسافرا عن بلد الاقامة مسافة، بحيث يدخل فيه محل الترخيص،
او يكون بالخروج عنه قاصدا ذلك البلد، بحيث يقال: انه مسافر الى ذلك البلد، الا

ان يكون له شغلاً في محل الترخيص، فيقضى، ثم يقضى شغله في بلد الإقامة، أو أنه طريق إلى ذلك البلد، فحينئذ يكون مقصراً بمجرد الخروج إلى محل الترخيص؛ أو لم يكن بلد الإقامة مقصوده ومنتهى سفره وأراد اتمامه، وخرج إلى محل الترخيص مع نية العود، ولكن يقصد اتمام السفر الأول وهو مسافة من محل الإقامة، وغير ذلك.

وبالجملة الحكم تابع لقصده: فإن كان بحيث يصدق عليه أنه مسافر عرفاً وتحقق شرايط القصر فيقصر والا يتم.

وما وجدت لها إذا البلد الذي يذهب إليه ثانياً، وهو مسافة، لمحل خروجه وعدمها؛ انما مع خلوه من القصد، ومعه يكفي القصد.

ولعل ما ذكرناه يكون مقصود المصنف: حيث حكم بالقصر بعد الوصول إلى محل الترخيص ذاهباً وجائياً وفي ذلك المثل وفي محل الإقامة بعد الرجوع على ما نقل عنه، فتأمل: فإن هذه المسئلة واقعة كثيرة مع عدم وضوح ظاهر كلام الاصحاب فيها، للتردد فيها بفهم من ظاهره، ولا يظهر القصد.

وما قلنا امر تخيلي، وليس بخارج عن القوانين، ولا عن اجماعهم الذي نقل في هذه المسئلة: من وجوب القصر حين العود، لاحتمال قصد هم ذلك، فإنه مجمل غير مفصل، فانهم قالوا: يخرج المسافر بعد اتمام الصلاة بنية الإقامة عن كونه مسافراً؛ ولا بد للتقصير (للقصر - خ ل) من قصد مسافة أخرى والخروج إلى محل الترخيص بقصد تلك المسافة، بحيث يكون هذا الخروج جزء من تلك المسافة، ومعلوم عدم تحقق ذلك فيما نحن فيه، فالجمع بين ما قالوه وبين ما ذكرناه فيما نحن فيه يتحقق بما قلناه، فتأمل.

ولا بد من الاحتياط معها لمكن: فإن الدهر خال عن العالم، والاخذ من مرد الكتب - من غير سماع عن العلماء والعمل به، مع قلة البضاعة، والاحتمال في الكلام، وسوء الفهم والعمل به خصوصاً لغير الفاهم - مشكل: الله دليل

ويستحب ان يقول عقيب كل صلاة: ثلاثين مرة: سبحان الله و الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر.

للمتخيرين، وقابل لعذر المضطرين والمذنوبين.

قوله: «ويستحب ان يقول عقيب كل صلاة الخ» دليل استحباب قول المسافر ذلك بعد كل صلاة مقصورة، رواية سليمان بن حفص المروزي المذكورة في زيادات التهذيب، قال: قال الفقيه العسكري عليه السلام يجب على المسافر ان يقول في دبر كل صلاة يقصر فيها، «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر» ثلاثين مرة تمام الصلاة^١ ومعلوم ان مقصود المصنف كل صلاة مقصورة: قال في المنتهى: يستحب للمسافر ان يقول عقيب كل صلاة يقصر فيها سبحان الله الخ، حلفها، للظهور والشهرة وانسباق الذهن اليه.

فقول الشارح — بعد تقييد كلام المصنف بمقصورة؛ ولم يقيد المصنف الصلاة بالمقصورة بناء على نقص صلاة المسافر وان كانت قائمة الركعات — غير واضح.

ولعل عدم الوجوب لعدم صحة الخبر، بل القائل أيضا، لا منافاة للحكمة في الجملة: والظاهر ان الاولى فعله بعد السلام بغير فصل وفعل مبطل، تنميا للموضعية؛ وانه يتداخل في المقرر دائما، والتكرار افضل، لان زيادة الخير خير.

واعلم ان الظاهر عدم الخلاف في جواز الجمع للمسافر في وقت الاولى او الثانية، حتى بين العشائين قبل ذهاب الحمرة المغربية وبعده؛ ويدل عليه حسنة الخطي لابراهيم بن ابي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه و اله اذا كان في سفر او عجلت به حاجة يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء الاخرة، قال: فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس ان يعجل العشاء لاخرة في السفر قبل ان يغيب الشفق^٢ وغيرها من الروايات.

(١) الوسائل باب (٢٤) من أبواب صلاة المسافر حديث: ١

(٢) الوسائل باب (٣١) من أبواب الواقيت حديث: ٣

فالظاهر سقوط الاذان في الجمع، وتأخير نافلة المغرب ايضا كما في المزدلفة؛ و لما في الرواية أنه لا نافلة بين الفريضتين على تقدير الجمع^١ فيفعل النافلة بعدهما، و يدل عليه ايضا الرواية الدالة على ان النافلة مثل الهدية متى ما اتى بها قبلت^٢ : ولا يبعد الاداء مع بقاء الوقت المقرر والقضاء بعده: واظن جواز فعلها مطلقا، ولا يبعد كونها في الوقت اولى من الجمع بينها، واسقاط الاذان.

و ان وقت الظهر في السفر اول الوقت لعدم النافلة، و وقت العصر بعد الظهر كما في سائر الايام من غير انتظار كما ورد في يوم الجمعة: ان وقت العصر هو وقت الظهر في سائر الايام، و وقتها ايضا اول الوقت لعدم النافلة.

ورأيت في الرواية: ان الاولى الصلاة في المنزل في اول وقتها ثم السفر، واذا ادرك الوقت في الاثناء يؤخر حتى يصل في المنزل، لعله للرخصة، او الخوف، او الظلمة، او ضيق وقت المنزل او نحوه من حصول الخضوع و فراغ البال و التعقيب مع الجلوس مطمئنا في المنزل، و الا فلا يبعد كون التقديم افضل، لفضيلة الاول، و فعل النافلة في وقتها في المغرب.

و انه يجوز السفر في شهر رمضان للروايات الصحيحة، خصوصا للتشيع و زيارة الحسين عليه السلام، و ان وردت رواية: ان ترك الزيارة، و اختيار الصوم في شهر رمضان على الزيارة ثم الزيارة بعده افضل، لان شهر رمضان لا يختار عليه شيء.

و انه اذا سافر بعد الظهر لا يجوز له الافطار و ان قصر الصلاة، فتخصص كلية (اذا قصرت افطرت) للدليل، مع عدم التصريح بالكلية، كما خصصناها من قبل من جهة عكس نقيضه على طريق المتقدمين، مع عدم صحة ذلك عند المتأخرين: و سيجيء تحقيق جواز السفر في شهر رمضان و وجوب الافطار و قدم وجوب قصر الصلاة مع السفر بعد مضي وقت الاداء قبل عمل الترخيص، فتذكر.

(١) الوسائل باب (٣٣) من ابواب المواقف فرائع

(٢) الوسائل باب (٣٧) من ابواب المواقف حديث: ٣٠

هذا آخر الجزء الاول من كتاب (مجمع الفائدة والبرهان - في شرح ارشاد الاذهان): وقع ابتدائه في شهر رمضان سنة سبعة و سبعين و تسعمائة في مشهد الحسين سيد الشهداء عليه افضل التحية والثناء: واختتامه في عاشر ربيع الاول المنتظم في شهر سنة ثمان و سبعين و تسعمائة في مشهد امير المؤمنين امير الامراء عليه و على حبيبه سيد الانبياء واولاده سادات الاقبياء في زمن الاختفاء من الاعداء: والسلام على من اتبع الهدى: ويتلوه الجزء الثاني في كتاب الزكوة، انشاء الله العمل الاعلى.

اللهم وفق للخير، امين يا رب العالمين

ثم الجزء الثالث من كتاب مجمع الفائدة والبرهان

(شرح ارشاد الاذهان)

حسب نجز ثناء، ويتلوه الجزء الرابع انشاء الله تعالى

من اول كتاب الزكوة

والحمد لله اولاً و آخرأ و صلى الله على محمد و آله

الطاهرين في يوم ٢٨/الجمادى الاولى/١٤٠٤ من

الهجرة النبوية المباركة على هاجرها آلاف الثناء و

التحية

الحاج آقا مجتبي العراقي

الحاج الشيخ علي بن ابي اشتهازي

الحاج آقا حسين اليزدي الاصفهاني

عفى عن جرائمهم بحق ائمتهم عليهم السلام



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

بسمه تعالى شأنه
فهرس ما في هذا المجلد

الصفحة

العنوان

المقصد السادس في المنذورات

٤	المنذورة	حكم ما لو نذر صلاة و اطلق هل يلزم ركعتان ام تكفى ركعة واحدة؟ و كيفية إتيان
٥	لو نذر الصلاة بهيئة مشروعة تعينت	
٦	لو نذر صلاة خماسية او أقل او أكثر	
٧	حكمها لو نذر الصلاة في زمان معين او مكان معين	
٩	حكم ما لو خالف في المنذور ذى المزية باتيان الاعلى	
٩	يشترط في انعقاد نذر الصلاة عدم وجوب صلاة واجبة عليه	
١٠	لو نذر صلاة الليل يكفى ثمان ركعات	
١٠	شرائط الصلاة المنذورة هي شرائط اليومية	
١١	حكم اليمين و العهد حكم النذر	

المقصد السابع في النوافل

١٢

استحباب صلاة الاستسقاء عند قلة الامطار و غور الانهار

- ١٣ كيفية صلاة الاستسقاء كصلاة العيد
 ١٤ ما يستحب قبل الخروج الى الاستسقاء
 ١٦ كيفية صلاة الاستسقاء
 ١٧ استحباب اعادة صلاة الاستسقاء عند تأخر الحاجة

في نوافل شهر رمضان

- ١٩ استحباب نافلة شهر رمضان وعددها وكيفية
 ٢٥ في ان احبار نوافل شهر رمضان على اختلافها تعمل على التخيير
 ٢٦ حكم ما لوفات شىء من نوافل شهر رمضان

الصلوات المرغوب فيها

- ٢٧ استحباب صلاة الحاجة والاستخارة والشكر
 ٢٧ استحباب صلاة على وفاطمة عليهما السلام وكذا صلاة جعفر (ع) وكيفية
 ٣٠ استحباب صلاة ركعتين ليلة انقطر
 ٣١ استحباب صلاة العديرو كيفية
 ٣٣ استحباب صلاة ليلة النصف من شعبان وليلة المبعث
 ٣٤ ذكر هلة من الصلوات المرغبات

كيفية النوافل

- ٤٠ كل النوافل ركعتان الا اثنو و صلاة الاعرابي
 ٤١ كيفية صلاة الاعرابي
 ٤٣ النوافل قائماً افضل
 ٤٤ ينبغي اختيار التربع في النوافل وكيفية

النظر الثالث في اللواحق المطلب الاول في مبطلات الصلاة

٤٧	حكم من اخل بواجب من اجزاء الصلاة
٤٨	معلورية حاهل النصب او النجاسة
٤٨	بطلان الصلاة بكل ما يبطل به الطهارة
٤٩	بطلان الصلاة بترك الطهارة
٥٠	بطلان الصلاة بتعمدا لتكفير و كفيته
٥٢	بطلان الصلاة بالكلام حرفين فصاعداً عمداً
٥٤	حكم ما لو تكلم في الصلاة جاهلاً بالتحريم
٥٥	عدم الفرق في بطلان الصلاة بين الكلام
٥٥	عدم بطلان الصلاة بالكلام سهواً
٥٧	عدم بطلان الصلاة بحرف واحد
٥٨	حكم الأتئين في الصلاة او الحرف الواحد مع القمء
٥٨	حكم التنحنح في الصلاة
٥٨	الدعاء بائى وجه كان جائر في الصلاة
٥٩	بطلان الصلاة بالالتفات الى ماورائه
٦٢	حكم الالتفات الى اليمين او الشمال
٦٣	حكم الالتفات نسياناً او مكرها
٦٥	في ان صور الالتفات تنتهى الى مأتين و اربعا وعشرين صورة و بيان احكامها
٦٦	حكم الالتفات بالوجه فقط
٦٧	بطلان الصلاة بالقهقهة عمداً
٦٨	حكم القهقهة في الصلاة نسياناً
٦٩	بطلان الصلاة بالفعل الكثير و بيان المراد منه
٦٩	ذكر ما ثبت في الشرع جوازه في الصلاة
٧٣	بطلان الصلاة بالبكاء للامور الدنيوية

- ٧٣ بيان المراد من اليكاء المبطل
- ٧٤ عدم بطلان الصلاة باليكاء فيها للأموار الأخرية
- ٧٦ بطلان الصلاة بالاكل والشرب
- ٧٧ عدم بطلان الصلاة بالاكل والشرب ناسياً او مكرها او بتدوير السكر
- ٧٨ في ان ملاك البطلان بهما ليس هو الفعل الكثير
- ٧٩ امشطاء الشرب في صلاة الوتر للصائم الخائف للمعطر
- ٨٠ حكم الاكل والشرب في النافذة
- ٨١ بطلان الصلاة بالاخلال بركن مطلقا وزيادة ونقصا
- ٨٢ حكم الاخلال بالنية
- ٨٢ حكم الاخلال بتكبير الاحرام
- ٨٥ بطلان الصلاة بزيادة ركعة
- ٨٥ حكم زيادة ركعة سهواً
- ٨٩ حكم بطلان الصلاة بنقصان ركعة
- ٩٤ حكم ما لو ترك سجدين وشك في انها في ركعة واحدة ام في ركعتين
- ٩٤ حكم ما لو شك قبل السجود هل رفعه يكون من ركوع الرابعة او الخامسة
- ٩٥ بطلان الصلاة بالشك في عدد الثانية والثالثة والأولى من الرباعية
- ٩٩ بطلان الصلاة اذا لم يعلم كم صلى
- ١٠١ بطلان الصلاة اذا لم يعلم ما نواه

في المكروهات في الصلاة

- ١٠٢ كراهة عقص الشعر ومعناه
- ١٠٢ كراهة الالتفات يمينا وشمالاً
- ١٠٣ كراهة الثأب والتعطى والفرقة والعبث ونفخ موضع السجود
- ١٠٧ كراهة التنعم والبصاق
- ١٠٧ كراهة التأوة بحرف والانيب
- ١٠٨ كراهة مدافعة الاخبيين او الريح

ما يجوز في الصلاة

- ١٠٩ تحريم قطع الصلاة اختياراً
- ١١٠ جواز قطع الصلاة للضرورة وضياع المال
- ١١٠ جواز إيقاف النائم بضرب الحائط
- ١١١ في ان قطع الصلاة ينقسم الى الاحكام الخمسة
- ١١٢ في بعض مسائل الاصول والفروع التي تستفاد من ادلة قطع الصلاة
- ١١٣ عدم جواز الدعاء المحرم في الصلاة
- ١١٤ حكم ما لو جهل تحريم الدعاء بالمحرم
- ١١٤ جواز ردة السلام بالمثل و كيفية الرد
- ١١٦ اشتراط ردة السلام بمثل ما قيل له وبيان المراد من المثل
- ١١٧ حكم ما لو سلم بغير لفظ (سلام عليكم)
- ١١٧ حكم ما لو قال له في الصلاة (الله يصبحكم بالخير)
- ١١٨ حكم ما لو رد غير المصلي السلام
- ١١٩ وجوب الاسماع في السلام
- ١٢٠ عدم الفرق بين المسلم والمسلم عليه في الرجولية والانوثية والاختلاف
- ١٢١ هل يكره السلام على المصلي
- ١٢٢ حكم ما لو ترك الجواب مع وجوبه عليه من حيث صحة الصلاة
- ١٢٣ جواز تسميت العاطس في الصلاة
- ١٢٤ هل يجوز تسميت غير المؤمن
- ١٢٤ هل يجب على العاطس ان يدعو للمستميت في الصلاة

المطلب الثاني في السهو والشك

- ١٢٦ في عدم ثبوت احكام الشك مع غلبة الظن
- ١٢٧ بيان المراد من غلبة الظن

- ١٢٨ عدم الحكم لناسي القراءة مطلقاً
- ١٣٠ حكم الجهر أو الإخفات للنسيين أو القراءة المنسية
- ١٣٣ حكم نسيان الطمأنينة في الركوع والسجود أو السجود على الأعضاء
- ١٣٤ في أنه لا للسهو في السهو وبيان المراد منه
- ١٣٦ حكم ما لو وقع سهو في صلاة الاحتياط أو سجد السهو
- ١٣٦ حكم ما لو شك في عدد السجدين
- ١٣٧ في أنه لا سهو للإمام أو المأموم مع الآخر
- ١٣٩ حكم ما لو كان أحدهما شاكاً والآخر ظاناً
- ١٤٠ إذا شك كل واحد منهما بعمل كل بمقتضاه
- ١٤١ عدم الفرق في المأموم بين كونه عدلاً أم لا
- ١٤١ إذا حصل السهو للمأموم فقط أو العكس
- ١٤١ حكم ما لو شك بعد الفراغ من الصلاة
- ١٤٢ في أنه لا سهو مع الكثرة
- ١٤٤ الميعار في تحقق الكثرة
- ١٤٥ لا سهو في النافلة — لا حكم للشك الموجب للشيء
- ١٤٧ حكم ما لو نسي وذكر في السورة
- ١٤٧ حكم ما لو ذكر أو ركع قبل السجود
- ١٤٨ حكم ما لو ذكر بعد التسليم ترك الصلاة على النبي وآله
- ١٥٠ حكم ما لو ذكر السجدة أو التشهد بعد الركوع
- ١٥١ موارد وجوب سجدتي السهو للزيادة أو النقصان
- ١٥٨ وجوب سجدتي للكلام الآدمي
- ١٥٩ وجوب سجدتي السهو لنسيان التشهد و للشك بين الأربع والخمس
- ١٦٠ حكم سجدتي السهو للقيام في موضع القعود أو العكس
- ١٦١ كيفية سجود السهو
- ١٦٢ وجوب كونها قبل التكلم بعد السلام
- ١٦٣ في مواضع حكم في المنتهى بوجوب سجود السهو
- ١٦٤ حكم ما لو شك في شيء من الأفعال في محله أو في غير محله

- ١٧٠ حكم ما لو شك في الركوع و هو قائم فركع ثم ذكر قبل رفعه
 ١٧٢ حكم ما لو شك بعد انتمائه
 ١٧٤ حكم ما لو شك في كلمة سابقة و هو في لاحقها
 ١٧٤ لو شك في النية بعد الشروع في التكبير
 ١٧٤ لو شك في الركوع قبل الوصول الى السجود
 ١٧٤ لو شك في ذكر الركوع والضمائنية او في واجبات السجود
 ١٧٦ لو شك في عدد ركعات الرباعية اذا فرغ عن الركعة الثانية فلا إعادة
 ١٧٦ حكم الشك بين الاثنتين والثلاث
 ١٧٩ حكم الشك بين الثلاث والاربع
 ١٨١ حكم الشك بين الاثنتين والاربع
 ١٨٤ حكم الشك بين الاثنتين والثلاث
 في انه هل يجب الاحتياط في جميع صور الشك باعادة الصلاة وهل يجب سجود السهو
 لنفس هذه الشكوك
 ١٨٦
 هل يجب تعلم مسائل هذه الشكوك وغيرها وفيه تحقيق رشيق للمؤلف قلنس سره
 ١٨٧ حكم ما لو ذكر ما فعل بمقتضيات الشكوك
 ١٩٠ حكم ما لو ذكر ترك ركن من احدى الصلاتين
 ١٩٢ وجوب قراءة الفاتحة معيناً في صلاة الاحتياط
 ١٩٣ حكم ما لو فعل المبطل قبل صلاة الاحتياط
 ١٩٤ لو شك في النافذة بينى هل الأقل
 ١٩٥ مواضع وجوب سجود السهو اجمالاً و كيفيتها
 ١٩٦

حكم من ترك الصلاة

- ١٩٨ من استحل ترك الصلاة يقتل اذا كان رجلاً
 ١٩٩ بيان المراد من الضرورى الذى يكفر منكروه
 ١٩٩ حكم المرتة اذا ارتدت
 ٢٠٠ حكم الخنثى في الارتداد

- ٢٠٠ حكم المرتد الملتئ
٢٠١ حكم من ترك الصلاة لا مستعلاً

في قضاء الصلوات

- ٢٠٢ عدم سقوط القضاء عن التائب عن الارتداد مطلقاً
٢٠٢ كل من فاتته فريضة يجب عليه القضاء الا من استثنى وذكر الاستثنائات
٢٠٥ عدم وجوب القضاء على الصغير اذا بلغ
٢٠٦ عدم وجوب القضاء على الخائض والفساء
٢٠٦ عدم وجوب القضاء على الكافر الأصلي اذا أسلم
٢٠٧ حكم المعصي عليه في القضاء
٢١١ حكم ما لو اجتمع السبب المسقط وغيره
٢١١ حكم المخالف اذا استبصر
٢١٤ حكم عبادات المخالفين
٢١٤ حكم من مات على غير الايمان كيف حاله
٢١٤ الشكاية من المخالفين في عملهم على خلاف معتقدهم وفيه بيانات لازمة المراجعة اليها
٢٢١ في ان عبادة المخالفين مسقطه للقضاء
٢٢٢ حكم القضاء على عادم الطهر
٢٢٧ يقضى في السفر ما فات في الحضر تماماً
٢٢٨ حكم ما لو نسي تعيين الفائتة اليومية الحضرية او السفرية
٢٣١ حكم ما لو نسي عدد الفائتة المعينة
٢٣٤ حكم ما لو لم يعلم ان مافاتته حضرية او سفرية
٢٣٤ استحباب قضاء النوافل الموقته
٢٣٦ الكافر الأصلي يجب عليه جميع فروع الاسلام

المقصد الثاني في الجماعة

- ٢٣٧ وجوب الجماعة في الجمعة والعيدين مع الشرائط
- ٢٣٧ استحباب الجماعة في سائر الفرائض
- ٢٤٢ عدم صحة الجماعة في النوافل الا الاستسقاء والعيدين مع عدم الشرائط
- ٢٤٣ حكم الجماعة في صلاة الغدير
- ٢٤٣ انعقاد الجماعة باثنين فصاعداً
- ٢٤٤ اشتراط التكليف في امام الجماعة
- ٢٤٦ اشتراط الايمان في امام الجماعة
- ٢٤٧ اشتراط العدالة في امام الجماعة
- ٢٤٩ اشتراط طهارة المولد
- ٢٤٩ اشتراط ان لا يكون الامام قاعداً والمأموم قائماً
- ٢٥٠ اشتراط ان لا يكون الامام أمياً والمأموم قارئ
- ٢٥٠ عدم جواز امامة اللاحن بالمتقن
- ٢٥٠ عدم جواز امامة المرتة للرجل
- ٢٥٠ عدم جواز امامة الخنثى للخنثى
- ٢٥١ ذكر جملة ممن هو أولى من غيره
- ٢٥١ امام الاصل عليه السلام أولى من غيره
- ٢٥٢ يقدم الاقره مع التشاح فالافقه فالاقدم هجرة
- ٢٥٣ فلاسن، فالاصبح وبيان المراد من الاصبح
- ٢٥٥ في ان هذه المرجحات على طريق الاولوية
- ٢٥٦ جواز امامة المرتة للنساء
- ٢٥٩ جواز استنابة المأمومين لو حدث للامام موت او اغناء
- ٢٦١ كراهة أن ياتم حاضرممسافرو بالعكس
- ٢٦٣ كراهة استنابة المسبوق

٢٥٦	كتاب الصلاة	٢٥
٢٦٣	كراهة امامة الاجدم والابرص والمحدود بعد توبته	
٢٦٤	كراهة امامة الاغلف — كراهة امامة من يكرهه المأموم	
٢٦٥	كراهة امامة الاعرابي للمهاجرين	
٢٦٧	كراهة امامة المتيمم للمتوضئ	
٢٦٨	حكم ما لو بان فسق الامام او كفره لو حدثه للمأموم بعد الصلاة	
٢٧١	حكم ما لو بان احد المذكورات في اثناء الصلاة	
٢٧١	لو علم في الابتداء باحد المذكورات يعيد الصلاة	
٢٧٢	حكم ما لو كان المأموم مخالفاً للامام في الاعتقاد في الحملة	
٢٧٤	حد ادراك المأموم الجماعة	
٢٧٧	اشتراط الجماعة بعدم حائل بين الامام والمأموم	
٢٧٨	اشتراط عدم البعد الكثير العرفي بين الامام والمأموم	
٢٨٠	اشتراط عدم علو الامام ولا تباعده بغير الصفوف بالمعتدبه	
٢٨٣	اشتراط عدم وقوف المأموم قدام الامام	
٢٨٣	حكم محاذاة المأموم مع الأمام	
٢٨٧	استحباب وقوف المأموم الواحد على يمين الامام	
٢٨٧	كيفية اقامة الجماعة مع المرأة والنساء	
٢٨٩	استحباب اعاده المنفرد مع الجماعة اماماً ومأموماً مطلقاً	
٢٩٣	كراهة وقوف المأموم وحده مع سعة الصفوف	
٢٩٥	كراهة تمكين الصبيان من الصف الاول	
٢٩٦	كراهة التنفل بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة	
٢٩٧	حكم القراءة خلف الامام المرضى	
٣٠٥	وجوب متابعة المأموم مع الامام في الافعال	
٣٠٦	حكم متابعة المأموم للأمام في الاقوال	
٣٠٧	حكم ما لو قدم المأموم على الأمام عامداً	
٣١٢	حكم ما لو قدم المأموم على الامام في الركوع او السجود	
٣١٣	حكم ما لو سهى الامام في بعض الافعال سهواً هل يتابعه المأموم	
٣١٧	اشتراط نية الاقتداء لصلاة المأموم	

- ٣١٨ حكم ما لو نوى كل واحد منها الإمامة
 ٣٢٠ جواز اقتداء المفترض بثله مطلقا وبالمقتفل في الجملة
 ٣٢١ جواز اقتداء المقتفل في الجملة بالمفترض
 ٣٢٢ جواز تكبير المأموم الخائف صوت الركوع ثم يدخل في الجماعة
 ٣٢٣ بيان المراد من الدخول في الجماعة وأنه هل يجوز المشي حينئذ
 ٣٢٣ حكم اللحق بالجماعة في حال الركوع وبعد السجدة
 ٣٢٤ وظيفة المأموم المسبوق
 ٣٢٥ إبحاث تستفاد من روايات المأموم المسبوق وهي تسعة أمور
 ٣٢٩ استحباب قطع النافلة لدرك الجماعة
 ٣٢٩ حكم ما لو كان في فريضة يتبعها نافلة
 ٣٣١ كراهة الدخول في النافلة بعد قد قامت الصلاة
 ٣٣٣ جواز قطع الفريضة لدرك الجماعة إذا كان الإمام إمام الأصل
 ٣٣٤ حكم ما لو أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع
 ٣٣٥ هل يجوز نية الانفراد والسلام قبل الإمام للمأموم
 ٣٣٨ حكم صلاة ركعتين للإمام بعد السلام قبل انحرافه عن مقامه
 ٣٣٩ استحباب جهر للإمام والاختفات للمأموم
 ٣٤٠ استحباب رفع الإمام يديه فوق رأسه تبركا
 ٣٤٠ استحباب انصراف الإمام عن يمينه ولعن الأعداء
 ٣٤١ كراهة التوشع للإمام وصلاة بهير رداء

المقصد الثالث في صلاة الخوف

- ٣٤٢ الخوف الموجب للقصر ما هو ؟
 ٣٤٢ في أن الخوف موجب للقصر مطلقا
 ٣٤٣ في عدم اشتراط السفر في قصر صلاة الخوف
 ٣٤٤ حكم الفار من العدو أو السبع
 ٣٤٥ في أن القصر في صلاة الخوف مقصور بحذف الأخيرتين من الرباعية

- ٣٤٦ بيان شروط صلاة ذات الرقاع و كيفيتها
 ٣٤٧ وجوب أخذ السلاح على الطائفة المصلية
 ٣٤٧ كهيئة اقامة الجماعة في صلاة المغرب مع الطائفتين
 ٣٤٨ صلاة شدة الخوف والمطاردة والمسايفة
 ٣٥١ هل يقسم صلاة الخوف كل خوف
 ٣٥٢ حكم ما لو امن في الاثناء
 ٣٥٢ حكم ما لو صلى لطن العدو فظهر الخلاف
 ٣٥٢ هل يصل خائف السبع والسيل صلاة شدة الخوف
 ٣٥٣ حكم الموتحل والغريق
 ٣٥٥ حكم ما لو لم يتمكن المريض الا من الركعتين في الرباعية
 ٣٥٥ حكم ما لو لم يتمكن من القيام او الجلوس الا بالاعتماد
 ٣٥٧ هل يجلس العاجز وغيره من المضطرين متربعين
 ٣٥٧ في اجزاء صلاة الخوف وعدم وجوب الاعادة
 ٣٥٧ جواز اتيان النوافل بالايماء مع التحكن من الركوع والسجود

المقصد الرابع في صلاة السفر

- ٣٥٨ اشتراط المسافة في القصر و بيان حدها
 ٣٦٠ حكم ما لو لم يرد الرجوع ليومه
 ٣٦٥ بيان المراد من السير في بياض يوم
 ٣٦٦ بيان ان ابتداء السير من البلد او المحلة
 ٣٦٦ في ان الحدة الحقيقي هو اقل الأمرين من الفراسخ او بياض يوم
 ٣٦٦ التردد الى مادون اربع فراسخ لا يوجب القصر مطلقا
 ٣٦٦ حكم الشك في مقدار المسافة
 ٣٦٦ في ان الاعتبار في الرجوع باليوم فقط
 ٣٦٧ يشترط في السفر الى اربعة فراسخ ان لا يقطع مسره
 ٣٦٧ حكم ما لو جهل بلوغ المسافة و حكم تعارض اليقين

- ٣٦٩ اشترط قصد المسافة
- ٣٧٠ في انه يكفي القصد التبعي ايضاً
- اشترط عدم الإقامة في أثناء المسافة عشرة ايام وعدم الوصول الى بلد قد استوطنه ستة أشهر
- ٣٧١
- ٣٧٥ عدم اشترط الملك في الوطن الاصل
- ٣٧٦ هل يشترط اقامة ستة اشهر في الوطن الاتخاذى
- ٣٧٦ هل يشترط قصد الدوام في البقاء في الوطن الاتخاذى
- ٣٧٦ هل يشترط بقاء الملك
- ٣٧٦ هل يشترط التوالى في اقامة ستة اشهر
- ٣٧٦ هل يشترط اتمام الصلاة في مدة ستة اشهر
- ٣٧٧ اشترط كون السفر سائفاً فلا يترخص العاصى مطلقاً
- ٣٧٨ في عدم الفرق في سفر المعصية بين كون نفس السفر معصية او غايتها
- ٣٨١ في حكم السفر للصيد هوأ
- ٣٨٥ الصائد للتجارة يقصر
- ٣٨٧ اشترط عدم كونه كثير السفر
- ٣٨٨ في ان كثرة السفر لا تدخل لها في هذا الحكم
- ٣٩٠ في ان المناط بعملية السفر
- ٣٩١ في انه بخروجه عن العمل يخرج عن الحكم
- ٣٩١ في ان الضابط في بقاء الحكم ان لا يقيم في بلده عشرة ايام مطلقاً وفي غيره مع الية
- ٣٩٧ اشترط خفاء الجدران والأذان
- ٤٠٢ بيان المراد من خفاء صوت الاذان او خفاء الجدران
- ٤٠٢ ما هو الملاك في مثل بيوت الاعراب
- ٤٠٣ منتظر الرفقة يقصر مع الخفاء
- ٤٠٣ نية الإقامة عشرة ايام يتم وكذا المتردد ثلاثين يوماً
- ٤٠٤ حكم ما لو نوى الإقامة عشرة ثم بداله

فروع

- ٤٠٨ هل يشترط في نية الإقامة عدم الخروج عن خطه البلد
 ٤٠٩ هل يكفي فعل النافلة المقصود في البقاء على الا تمام
 ٤١٠ عدم كفاية قصد الفعل تماماً في البقاء على التمام مع عدم اتيان الا تمام في الوقت
 ٤١٠ عدم كفاية الصوم في البقاء على التمام
 ٤١٦ اشتراط الصلاة التامة مستتة الى التية
 ٤١٧ عدم لزوم الاعادة على من صلى بعد الخفاء ثم رجع
 ٤١٩ مع اجتماع الشرائط يجب القصر الآ في المواضع الأربعة

فروع

- ٤٢٥ بيان المراد من المواضع الأربعة
 ٤٢٧ عدم وجوب نية القصر
 ٤٢٧ مشروعية النوافل المرتبة في مواضع التخير
 ٤٢٧ عدم جواز الصوم في المواطن الأربعة
 ٤٢٧ بقاء التخير في القضاء ايضاً اذا فاتت في هذه الامكنة
 ٤٢٨ بيان المراد من حرم امير المؤمنين (ع)
 ٤٢٨ عدم الحاق سائر المشاهد
 ٤٢٨ استحباب الإقامة في المواطن الأربعة
 ٤٢٩ بيان المراد بالمسجد او البلد
 ٤٢٩ لو اتم المقصر عالماً اعاد مطلقاً
 ٤٣١ حكم من زاد ركعة او ازيد قصرأ او اتماماً
 ٤٣٣ حكم من اتم في موضع القصر جاهلاً
 ٤٣٤ بيان رشيق للمؤلف قدس سره بالنسبة الى الجاهل بالاحكام
 ٣٣٦ حكم ما لو كان اول الوقت حاضراً ثم سافراً وبالعكس

٤٦٦	فهرس الطالب	ج ٣
٤٤٠	لوني في غير بلده اقامة عشرة ايام اتم و حكم ما لو خرج الى ما دون المسافة	
٤٤٣	استحباب التسيحات الأربعة ثلاثين مرة	
٤٤٣	جواز الجمع بين الصلاتين اول الوقت	
٤٤٤	جواز السفر في شهر رمضان	
٤٤٤	عدم جواز الافطار في شهر رمضان اذا سافر بعد الزوال	

تم الفهرس بحمد الله ومنه وفضله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله
لقد قامت مؤسسة الانتشارات التابعة لجماعة المدرسين في الخويزة العلمية
بشم المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة و احياء التراث الاسلامي
ونستطيع ان نسجل هنا ما يلي :

١: الكتب التي أنجز طبعها ونشرت وهي :

المؤلف	الكتاب
السيد جعفر مرتضى العاملي	الآداب الطبية
للشيخ المفيد	الاختصاص
للشيخ المفيد	الأمان
للشيخ الصدوق	التوحيد
للبحراني	الحدائق الناضرة ١٥-٩
السيد جعفر مرتضى العاملي	الحياة السياسية للإمام الرضا (ع)
للشيخ الصدوق	الحضال مع فهرس الاعلام
	الدليل الى موضوعات الصحيفة السجادية
للشيخ الطوسي	الرسائل العشر
لابن ميثم البحراني ولعبد الوهاب وللوطواط	شرح مئة كلمة
للمفكر الاسلامي الكبير الشهيد مرتضى المطهري	العدل الالهي
لسماحة آية الله المنتظري	كتاب الخمس والأنفال
للمحقق المقدس الأردبيلي	مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان ٣-١
للفيض الكاشاني	الحجة البيضاء ج ٨-١

المؤلف	الكتاب
للشيخ الصدوق	معاني الأخبار
للتجليل التبريزي	معجم الثقات
للسيد حسن طيبي	المعجم المفهرس لألفاظ وسائل الشيعة ١-٩
لابي اسحاق ابراهيم بن محمد بن الازهر الصريفي	المنتخب من سياق تاريخ نيشابور
للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني	منتقى الجمان في أحاديث الصحاح والحسان ج ١
للشيخ الصدوق	من لا يحضره الفقيه
للسيد جعفر مرتضى العاملي	موقع ولاية الفقيه
للعلامة الطباطبائي	الميزان في تفسير القرآن
للشيخ آقا ضياء الدين العراقي	نهاية الافكار ج ٣ و ٤
للعلامة الطباطبائي	نهاية الحكمة

ب: الكتب التي تحت الطبع هي:

للفخر المحققين	ايضاح الفوائد
للسيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي	تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة
لابن شعبة الحراني	تحف العقول
للامام الحميني	تحرير الوسيله
للسافي الكلبايگاني	التعزير - انواعه وملحقاته
للسبحاني التبريزي	تهذيب الاصول تقرير البحث سيدنا الامام الحميني
للاعبدا لله	الحاشية في المنطق
للبحراني	المحدثات الناضرة المجلدات ١٦-١٧-١٨
للعابري	الحكم الزاهرة عن النبي وعترته الطاهرة
للمراقي	شرح تبصرة المتعلمين ج ٧
لابن ميثم البحراني	شرح نهج البلاغه
للكاظمي الخراساني	فوائد الاصول تقرير البحث الحجة الثاني
للتستري	قاموس الرجال ج ١

المؤلف	الكتاب
للمعلّامة الحلبي	كشف المراد
للمقدس الأردبيلي	مجمع الفايدينق والبرهان في شرح إرشاد الأئمة ج ٤ و ٥
للعلم الهدى محمد ابن الفيض الكاشاني	معادن الحكمة في مكاتيب الأئمة عليهم السلام
للطبيبي	المعجم المفهرس لألفاظ وسائل الشيعة ج ١٠
	المعجم المفهرس لألفاظ نهج لبلاغه
للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني	منتقى الجمان ج ٢
لضياء الدين العراقي	نهاية الأفكار ج ١ و ٢

ج: الكتب التي في طرقها الى المطبعة هي:

مهدي الروحاني، محمد واعظ زاده	أحاديث العترة من طرق أهل السنة
علي الاحدي، جعفر مرتضى	إصباح الشيعة بمصباح الشريعة
للمهرشي	الأمال
للشيخ الطوسي	التيبان في تفسير القرآن
للشيخ الطوسي	التدوين
للمرقمي	تهذيب الأحكام
للشيخ الطوسي	الدروس الشرعية
للمشهد الأول	الذخيرة في علم الكلام
للسيد المرتضى علم الهدى	الرجال
للمجاشي	الرسائل
للشيخ الانصاري	الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية
للمشهد الثاني	السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي
لابن إدريس الحلبي	شرح المنظومة
للسيزواري	عدة الاصول
للشيخ الطوسي	فقه الرضا

